

# أوضح المسالك

إلى الفسحة أبرمالك

تأليف الإمام أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف  
ابن أحمد بن عبد الله بن هشام ، الأنصاري ، المصري  
المتوفى في سنة ٧٦١ من الهجرة

ومعه كتاب

عُدَّةُ السالك ، إلى تحقيق أوضح المسالك  
وهو الشرح الكبير من ثلاثة شروح

تأليف

محمد محيي الدين عبدالمجيد

عفا الله تعالى عنه

منشورات المكتبة العصرية

صكيدا - بيروت ص.ب: ٨٣٥٥

# أَوْضَحُ الْمَسَالِكِ

إلى ألفية أبو مالك

تأليف الإمام أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف  
ابن أحمد بن عبد الله بن هشام ، الأنصاري ، المصري  
المتوفى في سنة ٧٦١ من الهجرة

ومعه كتاب

عُدَّةُ السَّالِكِ ، إلى تحقيق أَوْضَحِ الْمَسَالِكِ  
وهو الشرح الكبير من ثلاثة شروح

تأليف

محمد يحيى الدين عبد الحميد

عفا الله تعالى عنه

## الجزء الثالث

منشورات المكتبة العصرية

صيدا - بيروت ص.ب. ٨٣٥٥





حُفُوقُ الظَّبَعِ مَحْفُوظَةٌ لِلنَّاشِرِ الوَحِيدِ  
فِي جَمِيعِ البِلَادِ العَرَبِيَّةِ

المكتبة العصرية  
صيدا - ص.ب: ٢٢١  
بيروت ص.ب: ٨٣٥٥

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

هذا باب حروف الجر<sup>(١)</sup>

وهي عشرون حرفاً<sup>(٢)</sup>، ثلاثة مَصَّتْ في الاستثناء — وهي : خَلَا ، وَعَدَا ،  
وَحَاشَا — وثلاثة شَاذَةٌ :

(١) تسمية هذه الحروف بحروف الجر هي تسمية البصريين ، ووجهها أنها تجر الأسماء التي تدخل عليها ، وذلك كما سموا حروفاً أخرى بالنواتج ، وسموا نوعاً آخر من الحروف بالجوازم ، والكوفيون يسمونها «حروف الإضافة» أحياناً ، ويسمونها «حروف الصفات» أحياناً أخرى ، ووجه التسمية الأولى من هاتين التسميتين أنها تضيف الفعل إلى الاسم ، أى تربط بينهما ، ووجه التسمية الثانية أنها تحدث في الاسم صفة من ظرفية أو غيرها .

وقد عملت هذه الحروف الجر في الأسماء على ما هو الأصل ، لأنها مختصة بالدخول على الأسماء ، ومن حق الحرف المختص أن يعمل فيما اختص به العمل الخاص بهذا النوع ، والجر هو الخاص بالأسماء ، لذلك لا يسأل عن علة عملها الجر ، لأن ما جاء على أصله لا يسأل عن علة .

(٢) ترك المؤلف من حروف الجر التي يذكرها غيره من النحاة «لولا» فإن هذا الحرف يكون حرف جر عند جماعة من النحاة في بعض استعمالاته .

وبيان ذلك أن «لولا» الدالة على امتناع جوابها لوجود شرطها تدخل على الاسم الظاهر الصريح نحو قول أفلح بن يسار أبي عطاء السندی :

وَلَوْلَا جَمَانُ اللَّيْلِ مَا أَبَّ عَامِرٌ إِلَى جَعْفَرٍ سِرْبًا لَهُ لَمْ يُمَزَّقِ

ونحو قول المنذر بن حسان :

فَلَوْلَا اللَّهُ وَالْمَهْرُ الْمَهْدَى لَأُبَّتْ وَأَنْتَ غِرْبَالُ الْإِهَابِ

وتدخل على الاسم المؤول من حرف المصدر ومدخوله نحو قول الله تعالى ( ولولا أن يكون الناس أمة واحدة لجهلنا من يكثر بالرحمن لبيوتهم سقفاً من فضة ) ونحو قوله سبحانه ( لولا أن تقتدوا ) ونحو قول نصيب :

أحدها : « مَتَى » في لُفَّة هُذَيْل ، وهي بمعنى مِنَ الابتدائية ، سُمِعَ من بعضهم « أَخْرَجَهَا مَتَى كَمَّةٍ » وقال :

— ٢٨٧ — \* مَتَى لُجَجِ خُضْرٍ لَهْنٌ نَثِيحٌ \*

= واقسم الثالث : حرف الجر الشبيه بالزائد ، وهو ماله معنى خاص كالحرف الأصلي وليس له متعلق كالزائد ، فقد أخذ شها من الحرف الأصلي وأخذ شها من الحرف الزائد ، ومثاله لولا ، ورب ، ولعل ، فإن لولا تدل على الامتناع للوجود ، ورب تدل على التكثير أو التقليل ، ولعل تدل على الترجى ، وليس لواحد منها متعلق ، ولكونها أشبهت الحرف الزائد في عدم احتياجها إلى متعلق تتعلق به سموها حرف جر شبيه بالزائد ، وإن كانت تشبه الحرف الأصلي أيضاً كما بينت لك ،

٢٨٧ — هذا الشاهد من كلام أبي ذؤيب الهذلي يصف سعاباً ، والذي ذكره المؤلف ههنا عجز بيت من الطويل ، وصدده :

\* شَرِبْنَ بِمَاءِ الْبَحْرِ ثُمَّ تَرَفَعَتْ \*

اللغة : « شربن » أراد أن السحاب حمل ماء البحر « ليج » جمع لجة - بضم اللام وتشديد الجيم - وهي معظم الماء « نثيج » صوت .

الإعراب : « شربن » شرب : فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، ونون النسوة فاعله مبني على الفتح في محل رفع « بماء » الباء حرف جر مبني على الكسر لا محل له من الإعراب ، ماء : مجرور بالباء ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بشرب ، وماء مضاف و « البحر » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « ثم » حرف عطف ، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « ترفعت » رفع : فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب والتاء حرف دال على تأنيث الفاعل مبني على السكون لا محل له من الإعراب ، وفاعل رفع ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى السحاب المذكورة في بيت سابق على بيت الشاهد « مق » حرف جر بمعنى من الابتدائية مبني على السكون لا محل له من الإعراب « ليج » مجرور بمتى وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بشرب « خضر » نعت لليج ، ونعت المجرور مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة « لهن » اللام حرف جر مبني على الفتح لا محل له من =

والثاني : « لعل » في لغة عَقِيل ، قال :

— ٢٨٨ — \* لعل الله فضلكم علينا \*

= الإعراب ، هن : ضمير منفصل مبني على الفتح في محل جر باللام ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « نسيج » مبتدأ مؤخر مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وجملة المبتدأ وخبره في محل جر صفة ثانية للجيح . أو في محل نصب حال من ليجج ؛ لأنه - وإن كان نكرة - قد تخصص بالوصف بخضر .

الشاهد فيه : قوله « متى ليجج » حيث استعمل فيه متى بمعنى من .

٢٨٨ - . لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، والذي ذكره المؤلف

ههنا صدر بيت من الوافر ، وعجزه قوله :

\* بِشَيْءٍ أَنْ أُمَّكُمْ شَرِيمٌ \*

اللغة : « لعل » أصل معنى هذا الحرف الترجى ، وقال الدونشري : هو في هذا البيت باق على أصله وهو الترجى ، ولا يتعلق بشيء ، ولكن الظاهر أنه في هذا البيت بمعنى الإشفاق مثل قوله تعالى : ( فلهلك باخع نفسك ) اه كلام الدونشري « إن » يجوز في همزة إن هذه الفتح والكسر : أما الفتح فعلى أن المصدر المنسبك منها ومن معمولها مجرور على أنه بدل من شيء المحرور بالباء ، وأما الكسر فعلى الابتداء ، وجملتها في مقام التعليل لما قبلها « شريم » بفتح الشين - هو فعيل بمعنى مفعول كجريح وقتيل - والشريم : المرأة المفضاة ، أى التى أتحد مسلكها واختلط أحدهما بالآخر ، ويقال فيها : شرماء ، وشروم ، أيضاً .

الإعراب : « لعل » حرف ترج وجر شبيه بالزائد ، مبني على الفتح لامحل له من الإعراب « الله » مبتدأ ، مرفوع بضمه مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد « فضلكم » فضل : فعل ماض مبني على الفتح لامحل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى لفظ الجلالة وضمير مخاطبين مفعول به ، وجملة الفعل الماضى وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر المبتدأ « بشيء » الباء حرف جر مبني على الكسر لا محل له من الإعراب ، شيء : مجرور بالباء وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بفضل « إن » =

ولم في لامها الأولى الإنباتُ والحذف<sup>(١)</sup>، وفي الثانية الفتحُ والكسرُ.

== حرف توكيد ونصب مبني على الفتح لا محل، بن الإعراب « أمكم » أم : اسم أن منصوب بالفتحة الظاهرة، وهو مضاف وضمير المخاطبين مضاف إليه « شريم » خبر أن مرفوع بالضممة الظاهرة، فإذا قرأت أن بالكسر فجملتها لا محل لها من الإعراب تعليلية، وإذا قرأتها بالفتح فهي وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بدل من شيء.

الشاهد فيه : قوله « لعل » حيث استعملها حرف جر فجر بها الاسم الكريم .  
ومثل هذا الشاهد قول كعب بن سعد الغنوي :

فَقُلْتُ : أَدْعُ أُخْرَى وَارْفَعِ الصَّوْتَ جَهْرَةً ،

أَقْلُ أْبَى الْمَغْـوِ وَارِ مِنْكَ قَرِيبُ

(١) أما إنبات اللام الأولى فشواهده كثيرة ، ومنها بيت الشاهد الذي سبق شرحه ( رقم ٢٨٨ ) ومنها قول الآخر : وهو خالد بن جعفر :

أَقْلُ اللهُ يُمَكِّنِي عَلَيْهَا جِهَاراً مِنْ زُهَيْرٍ أَوْ أُسَيْدِ  
وأما حذف لامها الأولى فمن شواهدة قول الشاعر :

عَلَّ صُرُوفَ الدَّهْرِ أَوْ دُولَاتِهَا تَدْلِنَنَا اللَّمَّةَ مِنْ لَمَاتِهَا

والذي يريد أن تنبهك إليه هو أن هذه اللغات ليست خاصة بلعل التي يجز الاسم بعدها كما استظهره المليمي اغتراراً بظاهر عبارة المصنف هنا ، بل جاءت في لغات العرب عامة ؛ فمن الحذف قول الأضبط بن قريع السعدي :

لَا تُهَيِّنَ الْفَقِيرَ عَلاكَ أَنْ تَرَ كَعَّ يَوْمًا وَالدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهُ  
وقول نافع بن سعد الطائي :

وَلَسْتُ بِلَوَامٍ عَلَى الْأَمْرِ بَعْدَمَا يَفُوتُ ، وَلَكِنْ عَلَّ أَنْ أَتَقَدَّمَ  
وقول العجير السلولي :

لَكَ اتَّخَيْرُ ، عَلَّانَا بِهَا ، عَلَّ سَاعَةَ

تَمَرُ ، وَسِهْوَاءُ مِنَ اللَّيْلِ يَذْهَبُ =

والثالث : « كى » وإنما تجر ثلاثة :

أحدها : « ما » الاستفهامية ، يقولون إذا سألوا عن علة الشيء :  
« كَيْمَهُ »<sup>(١)</sup> ، والأكثر أن يقولوا : « لِمَهُ » .  
الثانى : « ما » المصدرية وصلة كقوله :

= وقول أم الحيف ، وهو سعد بن قرط :

تَرَبَّصْ بِهَا أَيَّامَ ، عَلَّ صُرُوفَهَا سَتَزِمِي بِهَا فِي جَاحِمٍ مُتَسَمَّرٍ  
وقول ربيعة بن الحجاج :

تَقُولُ بِنَتِي : قَدْ أَنَى أَنَا كَا يَا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَ

(١) وذهب الكوفيون في هذه العبارة إلى أن « كى » هى المصدرية الناصبة للفعل المضارع ، وأن المضارع المنصوب بها محذوف ، وأن « مه » التى بعدها مؤلفة من « ما » التى هى اسم استفهام ، ومن هاء السكت ، وأن « ما » الاستفهامية فى محل نصب مفعول به لهذا الفعل المضارع المحذوف ، وكأن قائله قد قال لك : جئت ، فقلت له : كى تفعل ماذا ؟

وهذا تسكلف غريب ، فوق أنه يتضمن أربعة أمور كل واحد منها بما لا يجيزه جمهرة النحاة ، الأول : أن فيه حذف صلة الحرف المصدرى مع بقاء معمولها ، أما الحرف المصدرى فهو كى ، وأما صلته فهى المضارع الذى التزموا تقديره ، وأما معمول الصلة فهو ما الاستفهامية ، والثانى : أن فيه نصب اسم الاستفهام بعامل متقدم عليه ، وقد علم أن اسم الاستفهام مما له الصدارة فلا يتقدم عليه العامل فيه ، والثالث : أن فيه حذف ألف « ما » الاستفهامية فى غير حالة الجر ، وقد علم أن ألفها لا تحذف إلا فى حالة الجر نحو قوله تعالى : ( عم يتساءلون ) ، والرابع : أن فيه حذف المنصوب مع بقاء عامل النصب ، ولم يثبت له نظير فى كلام العرب .

ثم إن استعمال العرب « لمه » كثيراً فى الموضع الذى استعملوا فيه « كيمه » يدل على أن معنى العبارتين واحد ، وأن كل ما بينهما أن فى « كيمه » وضع حرف وهو كى فى موضع حرف آخر وهو اللام .

٢٨٩ — \* يُرَادُ الْفَتَى كَيْمَا يَضُرُّ وَيَنْفَعُ \*  
 أى : للضر والنفع ، قاله الأخفش ، وقيل : « ما » كافة .

٢٨٩ — هذا الشاهد من كلام قيس بن الخطيم . وقيل : للنابعة ، ثم منهم من يقول : النابعة الديباني ، ومنهم من يقول : النابعة الجمدى ، والذي ذكره المؤلف عجز بيت من الطويل ، وصدده قوله :

\* إِذَا أَنْتَ لَمْ تَنْفَعْ فَضُرَّ فَإِنَّمَا \*

المعنى : يريد أنه لا بد للانسان من أحد وصفين يتصف به : فإما أن يكون نافعا يعود الفضل منه على إخوانه وعارفيه أو على أهل جلده جميعاً ، وإما أن يكون ضاراً بهم يقع عليهم شره وتناهم معرفته ، فإن لم يكن الإنسان متصفاً بأحد هذين الوصفين فليس بإنسان على الحقيقة ؛ لأن الإنسان إنما يمتاز عن سائر الحيوان بأنه ينفع أو يضر .

الإعراب : « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه مبنى على السكون فى محل نصب بضر الآتى « أنت » فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده مبنى على الفتح فى محل رفع ، والجملة من الفعل المحذوف وفاعله هذا فى محل جر بإضافة إذا إليها « لم » حرف نفي وجزم وقلب مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « تنفع » فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، وجملة الفعل المضارع المجزوم بلم وفاعله المستتر فيه لا محل لها من الإعراب مفسرة « فضر » الفاء واقعة فى جواب إذا ، حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، ضر : فعل أمر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، وحرك بالفتح لتخلص من النقاء الساكنين وللتخفيف ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « فإنما » الفاء حرف دال على التعليل مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، إنما : حرف دال على الحصر ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « يراد » فعل مضارع مبنى للمجهول مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « الفتى » نائب فاعل يراد ، مرفوع بضممة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « كىما » كى : حرف تعليل وجر مبنى على السكون لا محل له من

الثالث: « أن » المصدرية وَصِلَتْهَا ، نحو « جِئْتُ كَيْ تُسْكِرَ مَعِيَ » إذا قدرت « أن » بعدها ؛ بدليل ظهورها في الضرورة ، كقوله :  
 \* لِسَانَكَ كَيْمَا أَنْ تُفْرَ وَتَخْذَعَا \* — ٢٩٠

= الإعراب ، وما : حرف مصدرى مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « يضر » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الفتى ، وما المصدرية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بكى ، والجار والمجرور متعلق بيراد ، وتقدير الكلام : يراد الفتى للضر والنفع « وينفع » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، ينفع : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الفتى .

الشاهد فيه : دخول « كى » على « ما » المصدرية ، وتقدير « ما » مصدرية في هذا الشاهد هو تخريج الأخص ، وهى عند غيره كافة الكى عن عمل النصب فى الفعل المضارع ، والفعل مؤول بالمصدر على القولين : بواسطة « ما » على الأول ، وبواسطة « كى » على الثانى .

٢٩٠ — هذا الشاهد من كلام جميل بن معمر العذرى ، وقيل : لحسان بن ثابت الأنصارى ، وليس بشىء ، وما ذكره المؤلف ههنا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

\* فَقَالَتْ : أ كُلِّ النَّاسِ أَضْبَحَتْ مَا نَحْمًا \*

وأول القصيدة التى منها بيت الشاهد من قول جميل بن معمر هو :

عَرَفْتُ مَصِيفَ الْحَىِّ وَاللَّتْرَبْمَا كَمَا خَطَّتِ الْكَفُّ الْكِتَابَ لِلرَّجْمَا  
 مَعَارِفَ أَطْلَالٍ لِتَبْنَنَةِ أَضْبَحَتْ مَعَارِفُهَا قَفْرًا مِّنْ أُنَى بَلْقَمَا

اللقطة : « عرفت مصيف الحى - البيت » الصيف : مكان نزول القوم فى الصيف والتربع : مكان نزولهم وقت الربيع ، وقوله : « كما خطت الكف الكتاب المرجما » حال منهما ، يريد أن آثار نزول القوم فى الصيف وآثار نزولهم فى الربيع قد انمحت وذابت ولم يبق منها إلا ما يشبه الخط القديم الذى روجع فى القراءة مرة بعد مرة =

« معارف أطلال البيت » المعارف : الأماكن المعروفة ، والقفر — بفتح فسكون — الموحشة ، والبلقع — بوزن جعفر — الخالي الذي لا أنيس به « فقالت : أكل الناس أصبحت — البيت » مأخذاً : اسم فاعل من المنح وهو الإعطاء ، وهو يتعدى إلى مفعولين ، تقول : منحت المسكين درهما ، وتغر : مضارع غرته — من باب نصر — إذا خدعته وزينت له ما ليس بحسن ، وتخدع : عطف تفسير لتغر ؛ فمعناها واحد .

الإعراب : « فقالت » الفاء حرف عطف ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، قال : فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، والتاء حرف دال على تأنيث المسند إليه ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، وفاعل قال ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود للخود المذكورة في بيت سابق على بيت الشاهد « أكل » الهمزة للاستفهام حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، كل : مفعول ثانٍ لمأخٍ تقدم عليه وعلى مفعوله الأول منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وكل مضاف و « الناس » مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة « أصبحت » أصبح : فعل ماض ناقص مبنى على الفتح المقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، وتاء المخاطب اسم أصبح مبنى على الفتح في محل رفع « مأخذاً » خبر أصبح منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وهو اسم فاعل يعمل عمل فعله ؛ فيه ضمير مستتر تقديره أنت ، وهذا الضمير فاعله ، وقد تقدم مفعوله الثاني « اسانك » لسان : مفعول أول لمأخٍ منصوب بالفتحة لظاهرة ، وهو مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه مبنى على الفتح في محل جر « كما » كي : حرف تعليل وجر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، وما : حرف زائد ، وذكر العيني أنه حرف كاف لسكى عن عمل النصب أو حرف مصدرى ، ولا وجه لما ذكره « أن » حرف مصدرى ونصب مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « تغر » فعل مضارع منصوب بأن المصدرية وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « وتخدع » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وتخدع : معطوف على تغر منصوب بالفتحة الظاهرة ، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور =

وَالأَوَّلَى أَنْ تَقْدِرَ « كَى » مصدرية فتقدر اللام قبلها ؛ بدليل كثرة ظهورها معها ، نحو ( لِكَيْلَا تَأْسَوْا )<sup>(١)</sup> .

== بالكاف . والجار والمجرور متعاقب بمباح . وتقدير الكلام : ما نحا لسالك كل الناس للنفع والضر .

الشاهد فيه : ظهور « أن » المصدرية بعد « كى » فذلك دليل على أمرين : الأول : أن « كى » دالة على التعليل وليست حرفا مصدريا ، والثانى : أن « كى » التعليلية تقدر بعدها « أن » إذا لم تكن موجودة ؛ فأما الأول فلأنك لو جعلت « كى » مصدرية لزم أن يتوالى حرفان بمعنى واحد لا لغرض التوكيد . وهذا ممنوع ، وأما الثانى فلأن ظهور الشيء فى بعض الأوقات دليل على أن هذا الموضع محل له ، ألا ترى أنه لما ظهرت « من » بعد « لا » النافية للجنس فى قول الشاعر :

فَقَامَ يَذُودُ النَّاسِ عَنْهَا بِسَيْفِهِ وَقَالَ : أَلَا لِمِنْ سَبِيلٍ إِلَى هِنْدٍ  
قضوا لذلك بأن بناء اسم « لا » لتضمن معنى « من » الاستغراقية ؟ ومثله ظهور « من » قبل التمييز أحيانا ، ونحو ذلك كثير فى تعليقاتهم .

ومثل بيت الشاهد فى ظهور « أن » المصدرية بعد كى قول الشاعر :

أَرَدْتُ لِكَيْمًا أَنْ تَطِيرَ بِقُرْبَتِي فَفَتَرَكْنَا شَمًا بِيَدَاءِ بِلْقَعِ  
ومثله قول الآخر ، وأنشده أبو تروان :

أَرَدْتُ لِكَيْمًا أَنْ تَرَى لِي عَثْرَةً

وَمَنْ ذَا الَّذِي يُعْطَى السَّمَالَ فَيَسْكُمُ

(١) من الآية ٢٣ من سورة الحديد ، واعلم أولا أنه لا خلاف بين أحد من النحاة فى أنه قد ورد عن العرب الفعل المضارع منصوبا بعد كى غير المسبوقة بلام التعليل ولا المتبعة بأن المصدرية من غير شذوذ ولا ضرورة ، ومن ذلك قوله تعالى : ( فرددناه إلى أمه كى تفر عينها ولا يحزن ) وقوله سبحانه : ( كى لا يكون دولة بين الأغنياء منكم ) ، ومن ذلك قول النابغة الذبياني :

وَقَفْتُ فِيهَا طَوِيلًا كَيْ أُسْأَلَ لَهَا عَيْتُ جَوَابًا ، وَمَا بِالرُّعْمِ مِنْ أَحَدٍ ==

= كما أنه لا خلاف بين أحد من النحاة في أن الفعل المضارع قد جاء في نصيح الكلام من غير شدوذ ولا ضرورة منصوبا بعد كي المسبوقه بلام التعليل ، ومن ذلك الآية التي تلاها المؤلف (لـكى لا تأسوا على ما فاتكم) ، وقوله تعالى : (لـكى لا يكون على المؤمنين حرج في أزواج أدعيائهم) ، وقوله سبحانه : (ومنكم من يرد إلى أرذل العمر لـكى لا يعلم من بعد علم شيئاً) ، ومنه قول عمر بن أبي ربيعة :

إِذَا جِئْتَ فَأَمْنَحْ طَرْفَ عَيْنِكَ غَيْرَنَا

لِـكَيْ يَـعْلَمُوا أَنَّ الْهُوَى حَيْثُ تَنْظُرُ

وقد جاء في قليل من كلام العرب مجيء المضارع منصوبا بعد كي وقد توسطت بينهما أن المصدرية كما في الشاهد رقم ٢٩٠ والبيتين اللذين ذكرناهما في شرحه ، وورد عنهما في قليل من كلامهم مجيء المضارع منصوبا بعد كي وقد توسطت بينهما اللام نحو قول عبد الله بن قيس الرقيات :

كَيْ لَتَقْضِيَنِي رُقِيَّةُ مَا وَعَدْتَنِي غَيْرَ مُحْتَلَسِ

ثم اعلم ثانياً أن النحاة يختلفون في الناصب للمضارع في كل وجه من هذه الوجوه ، فذهب الأخفش إلى أن الناصب للمضارع في جميع هذه الأوجه هو أن المصدرية ، فإن كانت مذكورة فالأمر ظاهر ، وإن لم تكن فهي مقدره ، والسر في هذا أن الأخفش يرى أن « كي » لا تكون إلا حرف جر دال على التعليل ، فإن ذكرت اللام قبلها كما في الآية الكريمة (لـكى لا يعلم) وكما في قول عمر : \* لـكى يعلموا أن الهوى حيث تنظر \* كانت هذه اللام للتعليل ، وكانت « كي » بدلا منها ، وكانت أن مضمرة بعدها ، وإن ذكرت اللام بعد كي كما في قول ابن قيس الرقيات : \* كي لتقضييني رقية \* كانت اللام بدلا من كي التعليلية ، وأن مقدره بعدها .

وذهب الخليل بن أحمد إلى أن الناصب للمضارع في كل هذه الوجوه هو « أن » المصدرية ، فإن كانت مذكورة في الكلام فالأمر ظاهر ، وإن لم تكن مذكورة فهي مقدره ، والسر في ذلك أن الخليل رحمه الله لا يرى أن للمضارع ناصباً غير أن المصدرية مظهرة أو مضمرة .

وذهب جمهور الكوفيين إلى أن الناصب للمضارع في جميع هذه الوجوه هو كي نفسها ، والسبب في هذا أنهم يرون أن كي لا تكون إلا حرفاً مصدرياً ناصباً للمضارع المذكور أو مقدرًا ، فإن ذكرت « أن » بعد كي كما في قول جميل : \* لسكيا أن تفر وتخدما \* كانت أن مصدرية أيضاً وكانت بدلا من كي ، وإن ذكرت اللام بعد كي كما في قول ابن قيس الرقيات : \* كي لتقضي رقية \* كانت اللام زائدة ، ولهذا قالوا في قول العرب : « كيمه » إن نمة فعلا مضارعا محذوفا ، وهو منصوب بكي ، و«مه» عبارة عن ما الاستفهامية وهاء السكت ، وما الاستفهامية منصوبة المهل بالمضارع المقدر ، وكأن قائلا قد قال لك : جئتك ، فقلت له : كي تفعل ماذا ، وهذا تكلف لا ينبغي لك أن تقرهم عليه ، فوق أنه يتضمن حذف صلة الحرف المصدرى الذى هو كي ، ويتضمن نصب اسم الاستفهام بعامل متقدم عليه ، ويتضمن حذف ألف « ما » الاستفهامية في غير حالة الجر ، وكل واحد من هذه الأمور الثلاثة مما لا يجيز جمهور النحاة ارتسكابه ، وقد سبق لنا ذكر ذلك ( ص ٩ من هذا الجزء ) .

وذهب جمهور البصريين إلى أن « كي » تكون أحيانا حرف جر دالا على التعليل ، وتكون أحيانا أخرى حرفاً مصدرياً ناصباً ؛ فهم لا يلتزمون الوجه الثالث كما التزمه الكوفيون ، ولا يلتزمون الوجه الأول الذى التزمه الأخفش .

وعندهم أن « كي » تكون حرفاً مصدرياً ناصباً للمضارع ، ولا تحتل غير هذا الوجه ، في حالة واحدة ، وهى أن تذكر اللام قبلها ، ولا تذكر أن بعدها ، نحو قوله تعالى : ( لكى لا يكون على المؤمنين حرج ) وقوله عمر بن أبى ربيعة : \* لكى يعلموا أن الهوى \*

وتكون كي عندهم حرف تعليل وجر ولا تحتل غير ذلك في حالتين ، إحداهما أن تذكر اللام بعدها ، كما في قول ابن قيس الرقيات : \* كي لتقضي رقية \* فكى حرف تعليل ، واللام توكيد لها ، وأن مقدره بعدها وهى الناصبة ، والحالة الثانية أن تذكر أن بعد كي ، ولا تذكر قبلها اللام ، كما في قول جميل وهو الشاهد رقم ٢٩٠ : \* كما أن تفر وتخدما \* .

والأزبعةَ عَشْرَ الباقيّةِ قسمان :

(١) سبعة تجر الظاهر والمضمر ، وهى : مِنْ ، وَإِلَى ، وَعَنْ ، وَطَى ،  
 وَفِي ، وَالْبَاءُ ، وَاللَّامُ ، نَحْوُ ( وَمِنْكَ وَمِنْ نُوحٍ )<sup>(١)</sup> ( إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ )<sup>(٢)</sup>  
 ( إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ )<sup>(٣)</sup> ( طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ )<sup>(٤)</sup> ( رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ )<sup>(٥)</sup> ( وَعَلَيْهَا  
 وَطَى الْفَلَكَ يُحْمَلُونَ )<sup>(٦)</sup> ( وَفِي الْأَرْضِ آيَاتٌ )<sup>(٧)</sup> ( وَفِيهَا مَا تُشْتَبِه  
 الْأَنْفُسُ )<sup>(٨)</sup> ( آمِنُوا بِاللَّهِ )<sup>(٩)</sup> ( وَآمِنُوا بِهِ )<sup>(١٠)</sup> ( اللَّهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ )<sup>(١١)</sup>  
 ( لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ )<sup>(١٢)</sup> .

(٢) وسبعة تختص بالظاهر ، وتنقسم أزبعةً أفسام :

مالا يختص بظاهرٍ بعينه ، وهو : حَتَّى ، وَالْكَافُ ، وَالْوَاوُ ، وقد تدخل  
 الكاف في الضرورة على الضمير ، كقول المعجاج :

= وتكون كى محتملة للوجهين في حالتين ، إحداهما أن تذكر في الكلام وحدها  
 فلا تتقدمها اللام ولا تتأخر عنها أن ، كما في قوله تعالى : ( كى تقرر عينها ) وكما في قول  
 النابغة : \* كى أسائلها \* والحالة الثانية أن تقع كى بين اللام وأن ، نحو قول الشاعر :  
 \* لكما أن تطير \* فإن اعتبرت كى تعليلية كانت مؤكدة للام وهذا أولى ، وإن  
 اعتبرت كى مصدرية كانت أن مؤكدة لها .

- ( ١ ) من الآية ٧ من سورة الأحزاب . ( ٢ ) من الآية ٤٨ من سورة المائدة .
- ( ٣ ) من الآية ٤ من سورة يونس . ( ٤ ) من الآية ١٩ من سورة الانشقاق .
- ( ٥ ) من الآية ٨ من سورة البينة . ( ٦ ) من الآية ٢٢ من سورة المؤمنون .
- ( ٧ ) من الآية ٢٠ من سورة الداريات ( ٨ ) من الآية ٧١ من سورة الزخرف .
- ( ٩ ) من الآية ٧ من سورة الحديد .
- ( ١٠ ) من الآية ٣١ من سورة الأحقاف .
- ( ١١ ) من الآية ٢٨٤ من سورة البقرة .
- ( ١٢ ) من الآية ٢٥٥ من سورة البقرة .

— ٢٩١ — \* وَأَمَّ أَوْعَالَ كَهَا أَوْ أَقْرَبَا \* \*

٢٩١ — هذا بيت من الرجز المشطور ، وهو كما ذكر المؤلف للمعاج بن رؤبة ، وقبل هذا البيت قوله :

\* خَلَى الذَّنَابَاتِ شِمَالًا كَثِبًا \* \*

اللغة : الضمير المستتر في « خلى » يعود على حمار وحشى وصف الراجز أنه أراد أن يرد الماء فرأى صيادا ففر منه ، و « الذنابات » اسم موضع بعينه ، و « أم » أوعال « هضبة معروفة « شمالا » أراد ناحية الشمال ، وقوله : « كثبًا » - بفتح الكاف والياء جميعاً - أى قريباً « كهأ » يريد مثل الذنابات في البعد ؛ فالكاف للتشبيه ، والضمير يعود إلى الذنابات .

الإعراب : « خلى » فعل ماض مبني على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى حمار الوحشى الموصوف بهذه الأبيات « الذنابات » مفعول به لخلى منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم « شمالا » ظرف مكان عامله خلى منصوب بالفتحة الظاهرة « كثبًا » صفة لشمالا منصوب بالفتحة الظاهرة « وأم » الواو حرف عطف مبقى على الفتح لا محل له من الإعراب ، أم : معطوف على الذنابات ، وهو مضاف و « أوعال » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « كهأ » الكاف حرف تشبيه وجزم مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وها : ضمير غيبة يعود إلى الذنابات مبني على السكون في محل جر بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال من أم أوعال ، ومن العلماء من رواه برفع أم على أنه مبتدأ وأوعال مضاف إليه ، وعليه يكون الجار والمجرور متعلقا بمحذوف خبر المبتدأ « أو » حرف عطف مبني على السكون لا محل له من الإعراب « أقرب » معطوف على الضمير المجرور محلا بالكاف ، إن رويت « أم أوعال » بالرفع مبتدأ وجعلت الجار والمجرور خبرا ، وهو حينئذ مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف للوصفية ووزن الفعل ، ومعطوف على محل الجار والمجرور إن رويت بنصب أم أوعال وجعلت الجار والمجرور حالا ، وهو على ذلك منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

وقول الآخر :

— ٢٩٢ — \* كَهُمْ وَلَا كَهُنَّ إِلَّا حَاطِلًا \* \*

= الشاهد فيه : قوله « كها » حيث جرت الكاف الضمير المتصل ، ومن شأن الكاف ألا تجر إلا الاسم الظاهر باتفاق ، أو الضمير المنفصل عند جماعة من النحاة ، والذي وقع في هذا البيت ضرورة من ضرورات الشعر لا يجوز للمتكلم أن يرتكها .

قال الأعمش في شرح الشاهد الذي نحن بصدده : « الشاهد فيه إدخال الكاف على المضمرة تشبيهاً لها بمثل ؛ لأنها في معناها ، واستعمل ذلك عند الضرورة » اهـ . وقال النحاس : « هذا عند سيبويه قبيح ، والعلة له أن الإضمار يرد الشيء إلى أصله ؛ فالكاف في موضع مثل ، فإذا أضمرت ما بعدها وجب أن تأتي بمثل ، وأبو العباس — فيما حكاه لنا علي بن سليمان — يجيز الإضمار في هذا على القياس ؛ لأن المضمرة عقيب المظهر ، وقد نطقت به العرب ، وقد أجاز بعض النحويين : أنا كأنت ، وأنا كأيك ، ورد أبو العباس ذلك » اهـ .

ومن دخول الكاف على الضمير المتصل للضرورة — سوى ما ذكره المؤلف — قول أبي محمد اليزيدي اللغوي النحوي مؤدب المأمون بن أمير المؤمنين الرشيد العباسي :

شَكَوْتُمْ إِيَّانَا بِجَانِبِنَا  
وَنَشَكُوْا إِلَيْنَا بِجَانِبِنَا  
فَلَوْلَا الْمَعَاوَاةُ كُنَّا كَهُمْ  
وَلَوْلَا الْجَلَالَةُ لَكُنَّا كُنَّا

وقول الآخر :

لَا تَلْمِئِي فَإِنِّي كَكَ فِيهَا إِنَّمَا فِي الْمَلَامِ مُشْتَرِكَانِ  
— ٢٩٢ — هذا الشاهد من كلام ربيعة بن العجاج يصف حميراً وحشياً وأتناً وحشيات ، وجمله بعلهن وهن حلائله ، والبعل : الزوج ، والحلائل — بالحاء المهملة — جمع حليمة ، وهي الزوجة ، وقبل هذا الشاهد قوله :

\* فَلَا تَرَى بَعْلًا وَلَا حَلَالِيًا \* =

وما يختص بالزمان ، وهو : مُذْ ، ومُنْذُ ، فأما قولهم « مَا رَأَيْتُهُ مُذْ أَنْ اللَّهُ خَلَقَهُ » فتقديره : مُذْ زَمَنِ أَنْ اللَّهُ خَلَقَهُ ، أى : مُذْ زَمَنِ خَلْقِ اللَّهِ إِيَّاهُ .

وما يختص بالانكرات ، وهو رُبُّ ، وقد تدخل في الكلام على ضمير غَيْبِيَّةٍ مُلَازِمٍ للإفراد والتذكير والتفسير بتمييز بعده مُطَابِقٍ للمعنى ، قال :

— ٢٩٣ — \* رَبُّهُ فِتْيَةً دَعَوْتُ إِلَى مَا \*

= الإعراب : « لا » حرف نفي مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « ترى » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « بعلا » مفعول به ل ترى منصوب بالفتحة الظاهرة « ولا » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، لا : حرف مزيد لتأكيد النفي « حلائلا » معطوف على قوله بعلا ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، والألف للاطلاق « كه » الكاف حرف تشبيه وجر مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، والماء ضمير غيبية يعود إلى الحمار الوحشى الموصوف في هذه الأبيات مبنى على الضم في محل جر بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لبعل « ولا » الواو حرف عطف ، لا : حرف زائد لتأكيد النفي « كهن » جار ومجرور معطوف على الجار والمجرور السابق « إلا » أداة حصر ، حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « حاظلا » حال من قوله بعلا السابق الموصوف بالجار والمجرور الأول ، وهذا الوصف هو الذى سوغ مجيء الحال منه لأنه نسكرة ، هذا إن جعلت ترى بصرية تكتنفى بمفعول واحد ، وهو الأظهر ، فإن جعلت ترى علمية فقوله « حاظلا » مفعول ثان ل ترى منصوب ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .  
الشاهد فيه : قوله « كه » وقوله : « كهن » حيث جر الضمير في الموضعين بالكاف .

٢٩٣ — لم أتف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وما ذكره المؤلف

ههنا صدر بيت من الخفيف ، وعجزه قوله :

\* يُوْرِثُ الْمَجْدَ دَائِبًا فَأَجَابُوا \*

اللغة : « فتية » - بكسر الفاء وسكون التاء - جمع فتى ، وتقول : هو فتى بين =

دعوة ، والفتوة : الحرية والكرم «دعوت» أراد ناديت ، والدعاء والنداء بمعنى واحد ، وانظر إلى قول الشاعر :

وَدَاعٍ دَعَا يَا مَنْ يُجِيبُ إِلَى النَّدَى فَلَمْ يَسْتَجِبْهُ عِنْدَ ذَلِكَ مُجِيبٌ

« يورث المجد » المجد : الكرم ، ويورثه : أى يكسبه ويخلفه « دائباً » يريد مداوما على دعائهم مجتهداً فيه ، وتقول : دأب الرجل على عمله ، ودأب فيه ، إذا تابر عليه واجتهد فيه .

الإعراب : « ربه » رب : حرف تقييد وجر شبيهه بالزائد مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، والهاء ضمير غيبة يعود إلى فتية المميز له المتأخر عنه مبنى على الضم ، وله محلان أحدهما جر برب والثانى رفع بالابتداء « فتية » تمييز ضمير الغيبة المحرور محلا برب منصوب بالفتحة الظاهرة « دعوت » دعا : فعل ماض مبنى على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، وتاء المتكلم فاعله مبنى على الضم فى محل رفع ، والجملة من الفعل وفاعله فى محل نصب نعت لفتية « إلى » حرف جر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « ما » اسم موصول مبنى على السكون فى محل جر بإلى ، والجار والمحرور متعلق بدعوت « يورث » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول « المجد » مفعول به ليورث منصوب بالفتحة الظاهرة ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول « دائباً » حال من ضمير المتكلم فى قوله دعوت منصوب بالفتحة الظاهرة « فأجابوا » الفاء حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، أجاب : فعل ماض مبنى على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة لو او الجماعة ، وواو الجماعة فاعله مبنى على السكون فى محل رفع ، والجملة معطوفة بالفاء على جملة دعوت .

الشاهد فيه : قوله « ربه فتية » حيث جرت « رب » ضميرا مفرداً مذكراً مع أن مفسره جمع ؛ فدل ذلك على أنه يجب إفراد الضمير وتذكيره مهما يكن مفسره ، وإنما كان ذلك كذلك لأن هذا التمييز لازم لا يجوز تركه ، فتركوا بيان المراد من الضمير للتمييز .

وما يختص بالله وربّ مضافاً للكعبة أو لياء المتكلم ، وهو التاء ، نحو  
( وَتَأْتِيهِمْ لَأَكِيدَنَّ )<sup>(١)</sup> و « تَرَبُّ السَّكَنَةِ » و « تَرَبُّي لِأَفْعَلَنَّ » وَنَدَرَ  
« تَأَلَّخُنَّ » و « تَحْيَا تَكَّ » .

\*\*\*

فصل : في ذكر معاني الحروف .

١- « مِنْ » سبعة معانٍ :

أحدها : التبعية ، نحو ( حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ )<sup>(٢)</sup> ، ولهذا قرئ :  
( بَعْضَ مَا تُحِبُّونَ )<sup>(٣)</sup> .

والثاني : بيان الجنس<sup>(٤)</sup> ، نحو ( مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ )<sup>(٥)</sup> .

والثالث : ابتداء الغاية المسكانية باتفاق ، نحو ( مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ )<sup>(٦)</sup> ،  
والزمانية خـ لافاً لأكثر البصريين<sup>(٧)</sup> ، ولنا قوله تعالى : ( مِنْ أَوْلٍ

(١) من الآية ٥٧ من سورة الأنبياء .

(٢) من الآية ٩٢ من سورة آل عمران .

(٣) هذه قراءة ابن مسعود رضى الله عنه .

(٤) أكثر ما تقع « من » التي لبيان الجنس بعد « ما » و « مهما » لفرط  
إبهامهما ، نحو ( ما يفتح الله للناس من رحمة ) ( ما نلسخ من آية ) ( مهما تأتينا به  
من آية ) ، وقد تقع بعد غيرها نحو قوله تعالى : ( ويلبسون ثياباً خضراً من سندس )  
ونحو الآية التي ذكرها المؤلف ، والشاهد فيها في « من » الثانية ، فأما الأولى فقليل :  
إنها زائدة ، وقد أنكر جماعة من النحاة مجيء « من » لبيان الجنس . وقالوا :  
من في ( من سندس ) وفي ( من ذهب ) للتبعية .

(٥) من الآية ٣١ من سورة الكهف .

(٦) من الآية ١ من سورة الإسراء .

(٧) اعلم أن محل النزاع بين النحويين إنما هو في مجيء « من » لابتداء الغاية =

يَوْمٍ) (١)، والحديثُ « فَمَطِرُهُ نَا مِنْ الْجُمُعَةِ إِلَى الْجُمُعَةِ » (٢)، وقول الشاعر :

— ٢٩٤ — \* تُخَيِّرُنَّ مِنْ أَرْمَانٍ يَوْمَ حَلِيمَةَ \*  
 =

الزمانية ؛ فأهل الكوفة يثبتونه ، وأهل البصرة يمنعونه ، وأما ورودها لابتداء الغاية في المكان والأحداث والأشخاص فلا خلاف فيه ، وقد استدل الكوفيون على مجيئها لابتداء الغاية في الزمان بقوله تعالى : ( لمسجد أسس على التقوى من أول يوم أحق أن تقوم فيه ) ولا شك أن ( أول يوم ) من الزمان ، وكذا قوله تعالى : ( إذا نودى للصلاة من يوم الجمعة ) وبالحديث الذي ذكره المؤلف ، وبيت النابغة الذي ذكره أيضاً ، وسيأتي القول عليه ، وبقول زهير بن أبي سلمى اللذي :

لَمِنَ الدِّيَارِ بِقَمَّةِ الحِجْرِ أَقْوِينَ مِنْ حَجَجٍ وَمِنْ دَهْرٍ

وزعم البصريون أن « من » في الآية الأولى لابتداء الغاية في الأحداث ، وأن التقدير : من تأسيس أول يوم ، وذهبوا إلى أن « من » في الآية الثانية للظرفية ، لا للابتداء ، وقدروا مضافا في الكلام لتسكون « من » لابتداء الغاية في الأحداث ، أي : من صلاة يوم الجمعة ، وكذلك فعلوا في بيت النابغة ، فقدروه : من استمرار يوم حليلة ، وأنكروا رواية بيت زهير ، وذكروا أن الرواية الثابتة الصحيحة \* أقوين مذ حجج ومذ دهر \* وستأتي للمؤلف ( الشاهد رقم ٣٠٠ ) ، ولئن سلمت رواية الكوفيين فيه فإن تأويلها ممكن ، وعمّا أولوها به تقدير مضاف ليكون « من » لابتداء الغاية في الأحداث ، أي : من مرور حجج ومرور دهر ، أو تقدير « من » تعليلية ، أي : أقوين من أجل مرور حجج ومرور دهر ، والظاهر من عبارة المؤلف في المعنى اختيار مذهب البصريين ، خلافا لما اختاره هنا .

(١) من الآية ١٠٨ من سورة التوبة .

(٢) هذا حديث رواه البخاري في الاستسقاء من حديث شريك بن عبد الله بن

أبي نمر عن أنس .

— ٢٩٤ — هذا الشاهد من كلام النابغة الذبياني يمدح به عمرو بن الحارث

الأصمج أحد الملوك الفسائيين ، وما ذكره المؤلف ههنا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

=

= \* إِلَى الْيَوْمِ قَدْ جُرْبُنَ كُلَّ التَّجَارِبِ \*

اللغة : « تخيرن » - بالبناء للمجهول - معناه وقع الاختيار عليهن ، ونون الإناث تعود إلى السيوف المذكورة في بيت سابق على البيت للمستشهد به ، وهو قوله :

وَلَا عَيْبَ فِيهِمْ غَيْرَ أَنْ سُوِّفَهُمْ      مِنْ فُلُولٍ مِنْ قِرَاعِ الْكِتَابِ

ويوم حليلة : هو اليوم الذي سار فيه المنذر بن المنذر ، ملك الحيرة - بكسر الحاء المهمل - بعرب العراق ، إلى الحارث الغساني ، وهو يوم من أيام العرب المشهورة ، وفيه ورد المثل : ما يوم حليلة بسر « جربن » بالبناء للمجهول أيضاً - أي اختبرن وابتلين وامتحان ، وأراد أنه قد أظهرت التجربة صفاء جوهرهن ونقاء معدنهن وجودة صقلهن وشدة فتسكنهن « كل التجارب » التجارب : جمع تجربة ، وهي الاختبار والامتحان والابتلاء ، ونصب كل هنا على المفعولية المطلقة مثل « كل الظن » في قول الشاعر ، وقد مضى الاستشهاد به في باب المفعول المطلق ( وهو الشاهد رقم ٢٤٦ ) :

وَقَدْ يَجْمَعُ اللَّهُ الشَّيْئَتَيْنِ بَعْدَمَا      يَظُنُّنَّ كُلَّ الظَّنِّ أَنْ لَا تَلَاقِيَا

الإعراب : « تخيرن » تخير : فعل ماض مبني للمجهول ، مبني على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، ونون النسوة نائب فاعله ، مبني على الفتح في محل رفع « من » حرف جر دال على ابتداء الغاية الزمانية ، مبني على السكون لا محل له من الإعراب « أزمان » مجرور بمن ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، وهو مضاف و « يوم » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وهو مضاف و « حليلة » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وقد كان حقه أن يمنع من الصرف للعلمية والتأنيث فيجره بالفتحة نيابة عن الكسرة ويمنعه التنوين ، ولسكنه لما اضطر لإقامة الوزن نونه ، واستتبع ذلك أن يجره بالكسرة الظاهرة « إلى » حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب « اليوم » مجرور بلى وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بتخير « قد » حرف تحقيق ، مبني على السكون لا محل له =

والرابع : التنصيص على العموم ، أو تأكيد التنصيص عليه<sup>(١)</sup> ، وهي

== من الإعراب « جربن » جرب : فعل ماض مبني للمجهول ، مبني على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، ونون النسوة العائد إلى السيوف نائب فاعل : مبني على الفتح في محل رفع « كل » مفعول مطلق عامله جرب ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وكل مضاف و « التجارب » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « من أزمان » فإن ظاهره أن « من » فيه للدلالة على ابتداء الغاية في زمان ، وقد ذهب إلى ذلك الكوفيون ، وردده البصريون بأن الكلام على تقدير مضاف ، أي : من استمرار يوم حليلة ، وقد بينا ذلك فيما مضى قريباً .

(١) اعلم أولاً أن « من » التي تدل على التنصيص على العموم هي التي يكون مدخولها لفظاً غير الألفاظ الدالة على العموم بنفسها ، نحو « ما جاءني من رجل » فإنه لولا وجود « من » لجاز لك أن تعتبر المنفي مجيئه هو الرجل الواحد أو جلس الرجال ، ولولا وجود « من » أيضاً لجاز لك أن تقول : « ما جاءني رجل بل رجلان » فلما وجدت « من » امتنع عليك أن تفهم أن المنفي مجيئه واحد ، وامتنع عليك أن تقول : « بل رجلان » وأما التي تدل على تأكيد التنصيص على العموم فهي التي يكون مدخولها لفظاً ، من الألفاظ الدالة على العموم بنفسها - وذلك مثل أحد ، وديار ، وعريب - نحو « ما جاءني من أحد » ونحو « ما لقيت من ديار » ، ونحو « ما في هذه الدار من عريب » .

ثم اعلم ثانياً أن المواضع التي تزداد فيها « من » على وجه التفصيل تسعة مواضع :

الموضع الأول : تزداد قبل الفاعل ، نحو قولك « ما جاء من أحد » وقال الله تعالى : ( ما يأتيهم من ذكر من ربهم محدث ) فذكر : فاعل يأتي ، وقد زيدت قبله من ، وقبلها ما النافية .

الموضع الثاني : تزداد قبل النائب عن الفاعل ، نحو قولك « ما أتهم من أحد بهذه النعمة » فأحد : نائب فاعل أتهم المبني للمجهول ، وقد زيدت قبله من وقبلها ما النافية =

الزائدة ، ولها ثلاثة شروط : أن يسبقها نفي ، أو نهي ، أو استفهام (١)

= الموضع الثالث : تزداد قبل المبتدأ ، نحو قولك : « ما من أحد يذهب إلى مثل ما ذهبت إليه » وقال الله تعالى : ( هل من خالق غير الله يرزقكم ) خالق : مبتدأ ، وقد زيدت قبله من ، وقبلها هل الاستفهامية .

الموضع الرابع : تزداد قبل اسم كان ، نحو قولك « لم يكن لك من عذر » وقال الله تعالى : ( ما كان على النبي من حرج ) حرج : اسم كان ، وقد زيدت قبله من وقبلها ما النافية .

الموضع الخامس : تزداد قبل المفعول به ، نحو قولك : « هل اتخذت من سبب لتفعل ما فعلت » ، وقال الله تعالى : ( هل تحس منهم من أحد ) ، فأحد : مفعول به .  
لتحس ، وقد زيدت قبله من ، وقبلها هل الاستفهامية .

الموضع السادس : تزداد قبل المفعول الأول من مفعولى ظن وأخواتها ، نحو قولك « ما ظننت من أحد يذهب إلى مثل ما ذهبت إليه » .

الموضع السابع : تزداد قبل المفعول الأول من مفعولات أعلم وأخواتها ، نحو قولك « ما أعلمت من أحد أنك مسافر » .

الموضع الثامن : تزداد قبل المفعول الأول من مفعولى أعطى ، نحو قولك « ما أعطيت من أحد مثل ما أعطيتك » .

الموضع التاسع : تزداد قبل المفعول الثانى من مفعولى أعطى ، نحو « ما منحت أحدا من دينار » .

وكل هذه المواضع يصدق عليها أنها فاعل أو مفعول أو مبتدأ .

(١) ذهب الكوفيون إلى أنه لا يشترط في مجرور « من » الزائدة إلا شرط واحد ، وهو أن يكون مجرورها فاعلا أو مفعولا أو مبتدأ ، ولا يشترط أن يتقدم عليها نفي أو استفهام أو نهي .

واستدلوا على ذلك بورودها زائدة في الكلام الموجب الذى لم يتقدمه نفي ولا نهي ولا استفهام في كلام العرب ، من ذلك قولهم « قد كان من مطر » وقولهم « وقد كان من حديث نخل عنى » ووجه الدلالة من هاتين العبارتين أن « كان » فيهما تامة ، نهي محتاجة إلى فاعل ، و « من » فيهما زائدة ، و « مطر » في العبارة =

الأولى فاعل ، و « حديث » في العبارة الثانية فاعل أيضاً ، وكل منهما مرفوع بضمه مقدره على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد .  
وقد أجاب العلماء عن هذا الاستدلال بأنه لا يتعين في واحدة من العبارتين أن يكون فاعل كان هو الاسم الذي دخلت عليه من ، لجواز أن يكون الفاعل في كل منهما ضميراً مستتراً تقديره هو يعود إلى اسم فاعل كان ، وكأن قائل « قد كان من مطر » قد قال : قد كان هو - أى السكأن - من مطر . وكأن قائل « قد كان من حديث » قد قال : قد كان هو - أى السكأن - من حديث ، ولئن سلمنا أن الاسم الذي دخلت عليه من هو الفاعل فلا نسلم أنه لم يتقدم عليه نفى أو استفهام بهل ، بل ندعى أنه قد سبقه استفهام بهل ، وندعى أن هذا الكلام واقع في جواب كلام وأنه وارد على سبيل حكاية ما تكلم به المستفهم ، وكأن قائله قد قال : هل كان من مطر ! فقيل له : قد كان من مطر ، وكأن قائله قد قال : هل كان من حديث ! فقيل له : قد كان من حديث ، وهذا تسكاف لا نرى لك أن تذهب إليه .

وذهب الأخفش والكسائي وهشام إلى أنه تجوز زيادة « من » بغير شرط ، فتراد بعد الإيجاب وبعد النفي ، ويجوز أن يكون مدخولها معرفة وأن يكون نكرة ، ويجوز أن يكون واقعا في أحد مواضع الإعراب التي فصلناها لك فيما سبق ويجوز أن يكون واقعا في غير هذه المواقع .

واستدلوا على ذلك بأنها جاءت زائدة وجروورها معرفة ولم يسبقها نفى أو شبهه في قوله تعالى : ( يغفر لكم من ذنوبكم ) زعموا أن « من » في هذه الآية الكريمة زائدة ، وذنوبكم : مفعول به ليغفر ، وهو معرفة لإضافته إلى الضمير ، ولم يتقدم عليه نفى ولا شبهه ، وزعموا أنهم ذهبوا إلى تقدير من زائدة في الآية الكريمة لكم يتطابق معناها مع قوله تعالى : ( إن الله يغفر الذنوب جميعا ) واستدلوا أيضاً بقوله تعالى : ( إن تبدوا الصدقات فنعما هي ، وإن تحفوها وتؤتوها الفقراء فهو خير لكم ويكفر عنكم من سيئاتكم ) زعموا أن من زائدة ، وسيئاتكم : مفعول به ليكفر ، وهذا المفعول معرفة لإضافته إلى الضمير ، ولم يتقدم على من نفى ولا شبهه .

والجواب عن هذا الاستدلال أننا لا نسلم أن « من » في الآيتين الكريمتين =

بِهَلْ<sup>(١)</sup>، وأن يكون مجرورها نكرةً، وأن يكون إما فاعلاً، نحو (مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ ذِكْرِ) <sup>(٢)</sup> أو مفعولاً، نحو (هَلْ نَحِيسُ مِنْهُمْ مِنْ أَحَدٍ) <sup>(٣)</sup> أو مبتدأً،

زائدة، بل هي أصلية، ومعناها التبعيض، وبدل لصحة ذلك أنك لو قلت: يغفر لكم بعض ذنوبكم، ويكفر عنكم بعض سيئاتكم؛ لكان معنى صحيحاً لا غبار عليه، وقولهم أردنا مطابقة الآية لقوله تعالى: (إن الله يغفر الذنوب جميعاً) قلنا: المدار على ألا يكون بين هذه الآية والآية المستدل بها تناقض، ولا تناقض على ما ذكرنا من المعنى، فإن الذي يناقض غفران جميع الذنوب هو عدم غفران شيء منها، فأما غفران بعضهم بعض فلا يناقضه، وما الذي ينكر من أن يكون عمل من أعمال البر في ظرف معين مقتضياً عند الله تعالى غفران كل الذنوب، وعمل آخر من أعمال البر، أو العمل الأول نفسه في ظرف آخر مقتضياً عنده سبحانه غفران بعض الذنوب لا كلها، بل هذا الذي نذهب إليه أولى بأن نأخذ به، لأن أعمال البر ليست كلها سواء، ولا ظروف المكلفين سواء.

(١) جمل الفارسي الشرط كالنهي، واستشهد لذلك بقول زهير بن أبي سلمى المرني:

وَمَمَّهَا تَسْكُنُ عِنْدَ امْرِئٍ مِنْ خَلِيقَةٍ

وَإِنْ خَالَهَا تَخْفَى عَلَى النَّاسِ تُعَلِّمُ

(٢) من الآية ٢ من سورة الأنبياء، فذكر في الآية الكريمة فاعل يأتيهم، وهو نكرة مسبوق بحرف النفي الذي هو ما، وقال بعض العلماء: إن زيادة من مع المنصوب أحسن من زيادتها مع المرفوع، وتوجيه ذلك أن زيادتها مع المنصوب واقعة في الموقع الذي اعتاد العرب استعمال حروف الجر فيه لأن حروف الجر إنما تدخل في الكلام لتعدية معاني الأفعال إلى الأسماء، والتعدية إنما تكون إلى المنصوب؛ فإذا زدتها مع المرفوع تكون قد زدتها في غير المحل الذي تعود العرب استعمالها فيه.

(٣) من الآية ٩٨ من سورة مريم، ومن المفعول الذي تزداد معه من: المفعول المطلق، وقد خرج أبو البقاء على زيادتها مع المفعول المطلق قوله تعالى (ما فرطنا =

- نحو ( هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرِ اللَّهِ )<sup>(١)</sup> .  
 والخامس : معنى البدل ، نحو ( أَرْضَيْتُمْ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ )<sup>(٢)</sup> .  
 والسادس : الظرفية ، نحو ( مَاذَا خَلَقُوا مِنَ الْأَرْضِ ؟ )<sup>(٣)</sup> ( إِذَا نُودِيَ  
 لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ )<sup>(٤)</sup> .  
 والسابع : التعليل ، كقوله تعالى : ( مِمَّا خَطِيئَاتِهِمْ أُغْرِقُوا )<sup>(٥)</sup> ،  
 وقال الفرزدق :

\* يُغْضِي حَيَاءً وَيُغْضِي مِنْ مَهَابَتِهِ<sup>(٦)</sup> \*

\*\*\*

= في الكتاب من شيء ) وقوله سبحانه ( وما يضرونك من شيء ) فجعل « شيء » في  
 الآية الأولى بمعنى تفریط ، وفي الآية الثانية بمعنى ضرر .

(١) من الآية ٣ من سورة فاطر .

(٢) من الآية ٣٨ من سورة التوبة ، وأنكر قوم مجيء من للبدل ، وقال : إن  
 التقدير في الآية الكريمة : أرضيتم الحياة الدنيا بدلا من الآخرة ، فالجار والمجرور -  
 وهو « من الآخرة » متعلق بمحذوف حال من الحياة الدنيا ، وتقدير الكلام : بدلا  
 من الآخرة ، وعلى هذا يكون المفيد للبدل هو متعلق من ، لا من نفسها ، وهذا تكلف  
 كما لا يخفى عليك .

(٣) من الآية ٤٠ من سورة فاطر .

(٤) من الآية ٩ من سورة الجمعة .

والقول بأن « من » تفيد الظرفية زمانية أو مكانية هو قول الكوفيين ، وقال  
 البصريون : هي في الآيتين نبيان الجنس كما في قوله تعالى ( ما ننسخ من آية ) .

(٥) من الآية ٢٥ من سورة نوح .

(٦) هذا الشاهد من كلمة يقولها الفرزدق في مدح زين العابدين علي بن الحسين بن =

واللَّامِ اثْنَا عَشَرَ مَعْنَى :

أحدها : الملك ، نحو ( لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ )<sup>(١)</sup> .

والثاني : شَيْبَةُ الْمَلِكِ ، وَ يُعَبَّرُ عَنْهُ بِالِاخْتِصَاصِ<sup>(٢)</sup> ، نحو « السَّرِيحُ لِلدَّائِمَةِ » .

والثالث : التعمدية ، نحو « مَا أَضْرَبَ زَيْدًا لِعَمْرٍو » .

والرابع : التعليلُ ، كقوله :

\* وَإِنِّي لَتَعْمُرُونِي لِذِكْرِكِ هِزَةٌ<sup>(٣)</sup> \*

والخامس : التوكيد ، وهى الزائدة ، نحو قوله :

— ٢٩٥ — \* مُلْكًا أَجَارَ لِمُسْلِمٍ وَمُعَاهَدٍ \*

= على بن أبي طالب ، وقد مضى ذكره في باب النائب عن الفاعل (ش ٢٢٧) وما ذكره المؤلف صدر البيت ، وعجزه قوله :

\* فَمَا يُكَلِّمُ إِلَّا حِينَ يَبْتَسِمُ \*

الشاهد هنا في قوله « من مهابته » فإن « من » فيه حرف دال على التعليل .

هذا ، وقد زاد قوم على معاني من التي ذكرها المؤلف ثامنا وهو المجاوزة كعن نحو قوله تعالى ( فويل للقماسية قلوبهم من ذكر الله ) أى عن ذكر الله ، وتاسعا وهو الانتهاء نحو قولك « قربت منه » أى إليه ، وعاشرا وهو الاستعلاء نحو قوله تعالى ( ونصرناه من القوم ) أى عليهم ، وخرجها قوم على التضمين ، وزاد قوم معاني آخر لم نجد بدا من تركها ، لسا في كل واحد منها من النظر .

(١) من الآية ٣٦ من سورة لقمان .

(٢) ومنه نوع يعبر عنه باسم الاستحقاق ، نحو « الويل لنا كاشين » و « المذاب

للكافرين » .

(٣) قد تقدم ذكر هذا الشاهد قريبا في باب للمفعول له (ش ٢٥٣) فارجع

إليه هناك .

٢٩٥ — هذا الشاهد من كلام ابن ميادة الرماح بن أبرد ، يمدح عبد الواحد بن

سليمان بن عبد الملك بن مروان ، وقد كان عبد الواحد أميراً بالمدينة ، وقد روى =

= أبو الفرج الأصبهاني في كتابه الأغاني (٢ / ١١٥ بولاق) بيت الشاهد في ضمن  
آيات لابن ميادة يقولها في عبد الواحد هذا ، وأول هذه الآيات قوله :

مَنْ كَانَ أَخْطَاهُ الرَّبِيعُ فَإِنَّمَا نَضَرَ الْجِجَارُ بَغِيثَ عَبْدِ الْوَاحِدِ  
إِنَّ الْمَدِينَةَ أَضْبَحَتْ مَعْمُورَةً بِمُتَوَجِّحِ حُلُوِّ الشَّمَائِلِ مَا جِدِ  
وما ذكره المؤلف عجز بيت من الكامل ، وصدره قوله :

\* وَمَلَكَتْ مَا بَيْنَ الْعِرَاقِ وَيَثْرِبِ \*

اللغة : « وملكت » أراد بالملك ههنا السلطة والولاية ، يعنى امتدت سلطتك في  
هذه الرقعة من الأرض وانبسط نفوذك على قطانها « يثرب » هو الاسم القديم لطيبة  
مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم ، سميت باسم بانها وهو رجل من العمالقة ، وقد  
ورد هذا الاسم في القرآن الكريم في قوله تعالى : ( يا أهل يثرب لا مقام لكم ) وقد  
نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن إطلاق هذا الاسم عليها ، وسماها طيبة « أجار » هو  
في جميع الأصول التي وقفنا على رواية الآيات فيها بالجيم والراء المهمل ، ومعناه حفظ  
وحى ، وذكر العيني وحده أنه بمعنى عدى ، وكأنه قرأه بالزاي « معاهد » بفتح الهاء  
أو كسرهما - اسم اسكل من يدخل بلاد المسلمين بعهد من إمامهم .

المعنى : بقول : لقد امتدت سلطتك أيها الأمير على رقعة فسيحة من الأرض  
تشمل ما بين العراق ويثرب ، وإن سلطانتك لعادل قوى ، فقد رعى حقوق الناس  
وضمن مصالحهم وتكفل لهم بالطمأنينة والرغد ، من غير تفرقة بين المسلمين الذين  
هم أهل البلاد وغيرهم ممن يدخل تحت سلطانتك بعهد من أهلها وأمان من حكامها .  
الإعراب : « ملكت » ملك : فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره لا عمل  
له من الإعراب ، وتاء المخاطب فاعله مبني على الفتح في محل رفع « ما » اسم موصول  
مفعول به لملك ، مبني على السكون في محل نصب « بين » ظرف مكان متعلق بمحذوف  
صلة الاسم الموصول ، وبين مضاف و « العراق » مضاف إليه مجرور بالكسرة  
الظاهرة « ويثرب » الواو حرف عطف ، مبني على الفتح لا عمل له من الإعراب ،  
يثرب : معطوف على العراق ، مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، وكان حقه أن  
يجر بالفتحة نيابة عن الكسرة ويمنعه من الصرف لاعلمية والتأنيث المعنوي كما جاء في =

وأما (رَدِفَ لَسْكُمُ) <sup>(١)</sup> ، فالظاهر أنه ضَمَّنَ معنى اقترَبَ ؛ فهو مثل  
(اقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ) <sup>(٢)</sup> .

== الآية السكريمة فإنه علم على مدينة معينة كما علمت في لغة البيت، ولكنه لما اضطر لإقامة الوزن نونه وجره بالسكسة الظاهرة . كما فعل النابغة الذبياني في قوله « يوم حليلة » في الشاهد السابق « ملكا » مفعول مطلق عامله قوله ملكت السابق منصوب بالفتحة الظاهرة « أجار » فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ملك ، والجملة من الفعل الماضي وفاعله في محل نصب صفة لملك « لمسلم » اللام حرف جر زائد لا يدل على معنى ، مبني على السكسة لا محل له من الإعراب ، ومسلم : مفعول به لأجار ، منصوب بفتحة مقدره على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « ومعاهد » الواو حرف عطف ، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، معاهد : معطوف على مسلم وقد أجرى العطف هنا على لفظ المعطوف عليه . فهو مجرور وعلامة جره السكسة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « لمسلم » فإن اللام فيه زائدة لمجرد التوكيد ، وذلك لأن « أجار » يتعدى بنفسه ، وقد تقدم على معموله ؛ فليس بحاجة إلى اللام .

(١) من الآية ٧٢ من سورة النمل ، والذي ذهب إلى أن اللام في قوله تعالى (ردف لسم) زائدة هو أبو العباس المبرد، وتبعه على ذلك قوم ، ولم يرتض هذا التخريج قوم تبعهم المؤلف ، وقالوا : إن (ردف) ضمن معنى اقترَبَ ، فتعدى باللام كما تعدى اقترَبَ في قوله تعالى (اقترَبَ للناس حسابهم) .

(٢) من الآية ١ من سورة الأنبياء ، ومن اللام الزائدة اللام المعترضة بين المضاف والمضاف إليه ، كاللام التي في قول الشاعر :

يَا بُؤْسَ لِلْجَرْبِ الَّتِي وَضَعَتْ أَرَاهِطَ فَأَسْتَرَّاحُوا

أصل الكلام : يا بؤس الحرب ، فزاد اللام بين المضاف والمضاف إليه تقوية لمعنى الاختصاص الذي تفيد أصله الإضافة ، وقد اختلف النحاة في أجراء ما دخلت عليه اللام هل هو بالإضافة كما كان قبل دخول اللام ، أم هو باللام ؟ والذي رجحه لك أن تعتبر الجر باللام ، لأن هذا هو الظاهر ولا مقتضى للمدول عنه ، وأيضاً لما علم من أن حرف الجر لا يعلق عن العمل .

والسادس : تقوية العامل الذي ضَعَفَ : إما بكونه فَرْحاً في العمل<sup>(١)</sup> ، نحو ( مُصَدِّقًا لِمَا مَعَهُمْ )<sup>(٢)</sup> ( فَعَالٍ لِمَا يُرِيدُ )<sup>(٣)</sup> ، وَإِمَّا بِتَأْخِرِهِ عَنِ الْمَعْمُولِ ، نحو ( إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّوْبَىٰ تَعَفُّوْنَ )<sup>(٤)</sup> ، وليست المقوية زائدة محضة ، ولا مُعَدِّيَةً محضة ، بل هي بينهما .

والسابع : انتهاء الغاية ، نحو ( كَلِّمِ الْيَجْرِي لِأَجَلٍ مُّسَمًّى )<sup>(٥)</sup> .

والثامن : القسم ، نحو « لِيَللَّهِ لَا يُؤَخِّرُ الْأَجَلَ »<sup>(٦)</sup> .

والناسع : التَّعَجُّبُ ، نحو « لِيَللَّهِ ذَلِكَ أ »<sup>(٧)</sup> .

والعاشر : الصَّيْرُورَةُ ، نحو :

(١) العامل الفرع عن عامل آخر هو المصدر ومثاله قوله « ساءني ضرب على خالد ) واسم الفاعل ، ومنه الآية الأولى في أمثلة المؤلف ، واسم المفعول نحو قولك « زيد معطى للدراهم » وأمثلة المباعدة ، ومن أمثله الآية الثانية في أمثلة المؤلف .

(٢) من الآية ٩١ من سورة البقرة .

(٣) من الآية ١٦ من سورة البروج .

(٤) من الآية ٤٣ من سورة يوسف .

(٥) من الآية ١٣ من سورة فاطر .

(٦) وتختص اللام المستعملة في الدلالة على القسم بالدخول على لفظ الجلالة ، وسر ذلك أنها تأتي خلفا للتاء ، والتاء أكثر ما تستعمل مع لفظ الجلالة نحو قوله تعالى : ( وتالله لأكيدن أصنامكم ) .

(٧) فإن قلت : فقد قال النحاة : إن قول العرب « لله درك » يدل على التعجب ، والظاهر من ذلك أن الجملة كلها هي الدالة على التعجب ، فكيف زعمتم هنا أن اللام وحدها تدل على التعجب ؟

فالجواب عن هذا أن نذكر لك أن ما قالوه في باب التعجب هو الصواب ، وأما قولهم هنا إن اللام تدل على التعجب فهو من باب نسبة ما للكل إلى ما للجزء ؛ فهو مجاز مرسل علاقته الكلية والجزئية .

— ٢٩٦ \* لِدُوا لِلْمَوْتِ وَابْنُوا لِلْخَرَابِ \*

٢٩٦ - لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وهذا الذي ذكره المؤلف ههنا صدر بيت من الوافر ، وعجزه قوله :

\* فَكَلِّكُمْ يَصِيرُ إِلَى الذَّهَابِ \*

اللغة : « لدوا » فعل أمر مسند لو او الجماعة من الولادة ، تقول : ولد يلد له ، مثل وعد يعد عد ، ووصف يصف صف ، ومن شواهد استعمال الماضى من هذا الفعل قول الشاعر ، وهو من شواهد النعاة في باب النائب عن الفاعل :

وَلَوْ وُلِدَتْ قَفِيرَةٌ جَرَوْا كَلْبًا لَسُبَّ بِذَلِكَ الْجُرُوءِ السِّكْلَابَا  
ومن شواهد استعمال المضارع منه قول الله تعالى في سورة الصمد ( لم يلد ) وقول الشاعر :

إِذَا مَا انْتَسَبْنَا لَمْ تَلِدْنِي لَثِيمَةً وَلَمْ تَجِدِي مِنِّي أَنْ تُقِرِّي بِهِ بُدَا  
ومن شواهد استعمال فعل الأمر ما في بيت الشاهد « لدوا للموت » والموت : هو انتهاء الحياة بجمود حرارة البدن وبطلان حركته « وابنوا للخراب » الخراب - بفتح الحاء المعجمة - هو ضد العمران ، وتقول : عمرت الدار تعمر - بوزن فرح يفرح - إذا أهلت بسكانها .

الإعراب : « لدوا » فعل أمر مبني على حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة ، وحرك آخره بالضم لمناسبة واو الجماعة ، وواو الجماعة فاعله مبني على السكون في محل رفع « للموت » اللام حرف جر مبني على الكسر لا محل له من الإعراب ، والموت : مجرور باللام ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بقوله لدوا « وابنوا » الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، ابن : فعل أمر مبني على حذف النون لأنه من الأفعال الخمسة ، وواو الجماعة فاعله مبني على السكون في محل رفع ، والجملة من فعل الأمر وفاعله معطوفة بالواو على جملة لدوا « للخراب » اللام حرف جر مبني على الكسر لا محل له من الإعراب ، الخراب : مجرور باللام ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بقوله ابنوا « فكلكم » الفاء حرف دال على التعليل مبني على الفتح لا محل له = ( ٣ - أوضح للسالك ٣ )

والحادى عشر : البَعْدِيَّة ، نحو ( أَقِمِ الصَّلَاةَ لِذُلُوكِ الشَّمْسِ ) (١) ،  
أى : بَعْدَهُ .

من الإعراب ، كل : مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة ، وكل مضاف وضمير المخاطبين مضاف إليه « بصير » فعل مضارع ناقص مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى كل « إلى » حرف جر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « الذهاب » مجرور بـإلى وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر بصير ، وحملة بصير واسمه وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو كل ، وجملة المبتدأ وخبره لا محل لها من الإعراب تعليلية .

الشاهد فيه : قوله « الموت » وقوله « للخراب » فإن اللام فيهما ليست دالة على التعليل ؛ إذ لا يعقل أن أحداً يفهم أن علة البناء والسبب الحامل عليه هو الخراب ، وأن علة الولادة هى الموت ، وإنما هذان أمران يصير المسأل إليهما من غير أن يكون أحدهما باعثا وحافزا .

ونظير ذلك قوله تعالى ( فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا ) فإن الباعث الذى بعث فرعون وقومه على التقاط موسى هو أن يكون لهم قرة عين وأن يتخذوه ولدا ، لكن صادف أن صارت عاقبته ومآله أن كان لهم عدوا .  
هذا ، وقد منع بعض النحاة أن تجيء اللام للضرورة ، وزعم أنها لا تنفك عن التعليل ، وهذا الفريق يجعل اللام فى البيت وفى الآية الكريمة داخلة على محذوف هو العلة الباعثة .

(١) من الآية ٧٨ من سورة الإسراء ، والسر فى جعلهم اللام فى هـ هذه الآية الكريمة بمعنى بعد : أن وقت الصلاة إنما يعلم دخوله بالدلوك ، فلا تمام الصلاة إلا بعد الدلوك ، وهو ميل الشمس عن الاستواء .

ومثل الآية الكريمة قوله صلى الله عليه وسلم « صوموا الرقبة ، وأفطروا رؤيته »  
وقول متمم بن نويرة :

فَلَمَّا تَفَرَّقْنَا كَأَنِّي وَمَا كَأَنَّ  
لِطُولِ اجْتِمَاعِ لَمْ نَبْتَ لَيْلَةً مَعًا  
أى بعد طول اجتماع .

والثاني عشر : الاستعلاء ، نحو ( وَيَخْرُونَ لِلْأَذْقَانِ )<sup>(١)</sup> أى : عليها<sup>(٢)</sup> .

\*\*\*

وللباء اثنا عشر معنى أيضاً :

أحدها : الاستعانة ، نحو « كَتَبْتُ بِالْقَلَمِ »<sup>(٣)</sup> .

والثاني : التعدية ، نحو ( ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ )<sup>(٤)</sup> أى : أذهبته .

(١) من الآية ١٠٩ من سورة الإسراء .

(٢) ومن شواهد مجيء اللام بمعنى على قول جابر بن حنى بن حارثة التغلبي :

تَفَاوَلَهُ بِالرُّمْحِ ثُمَّ اتَّسَى لَهُ فُخْرًا صَرِيحًا لِلْيَدَيْنِ وَاللِّفْمِ .

وخرجوا عليه قول الله تبارك وتعالى في قصة إسماعيل وإبراهيم عليهما السلام ( فلما أسلما وتله للجبين ) وتله : كبه وصرعه ، يعنى - والله أعلم - فلما انقادا جميعاً لأمر الله تعالى وخضعوا لإرادته وصرع إبراهيم ابنه إسماعيل على وجهه ، وذلك كما تقول : كبته على وجهه .

(٣) علامة باء الاستعانة أن تكون داخلة على الآلة التي يصنع بها الفعل ، نحو « نجرت بالقدم » ألا ترى أن القلم في مثال المؤلف آلة للكتابة ، وأن القدم آلة للنجارة ؟ وهل الباء في البسملة من هذا القبيل مجازاً ؟ قولان ذكرهما الزمخشري ، أحدهما أن الباء فيها للآلة مجازاً ، لأن الفعل لا يتأني على أتم وجهه وأكمله إلا بالاستعانة بالله ، والثاني أن الباء فيها للمصاحبة ، وذلك تحاشياً من سوء الأدب مع الله جل جلاله أن يجعل آلة ولو مجازاً .

(٤) من الآية ١٧ من سورة البقرة ، وقد قرئ في هذه الآية ( أذهب الله نورهم ) وبهذه الآية السكريمة رد العلماء على المبرد والسهيلي اللذين زعما أن بين التعدية بالهمزة والتعدية بالياء فرقا . وحاصله أنك إذا عدت الفعل بالياء كان فاعل الفعل مصاحباً لمدخل الباء ، ولا يلزم ذلك في التعدية بالهمزة ، فإذا قلت « ذهب بزيد » كنت مصاحباً لزيد في الذهاب ، والرد بالآية واضح .

والثالث : التعويض ، كـ « بَعْتُكَ هَذَا بِهَذَا » (١) .

والرابع : الإلصاق ، نحو « أَمْسَكْتُ بِرَيْدٍ » (٢) .

(١) باء التعويض تسمى باء المقابلة أيضاً ، وعلامتها أن تكون داخلية على الأعراس والأثمان حساً أو معنى ، فأما التي دخلت على العوض حساً فمثل قولك « بعتك هذا التوب بهذا » فمدخول الباء هو العوض والتبذير ، وأما التي دخلت على العوض معنى فمثل قولك « كافأت إحسانه بالشكر » أو « قابلت بره بمثله ، أو بضعفه » . فإن قلت : فإني أجد بين باء التعويض والباء الدالة على السببية التباساً ، فافرق لي بينهما حتى أميز إحداهما عن الأخرى أدق التمييز .

فالجواب عن ذلك أن تقول لك : انظر إلى مدخول الباء ، فإن رأيت قد يعطى بعوض وقد يعطى مجاناً فاجعل الباء للعوض ، وإن كان لا بد من حصوله بسبب حصول ما قبله فاجعل الباء للسببية . لأن طبيعة الأمور أن ما يعطى بعوض لا يمنع العقل جواز إعطائه مجاناً ، وأن ما يعطى بسبب لا بد من إعطائه متى حصل سببه .

ومن أجل هذا حمل أهل السنة الباء في قوله تعالى ( ادخلوا الجنة بما كنتم تعملون ) على أنها للعوض ، وحملوا الباء في قوله صلى الله عليه وسلم « لن يدخل أحدكم الجنة بعمله » على أنها للسببية ، فالآية الكريمة تدل على أن دخول الجنة قد يكون مجاناً فضلاً عن الله وإحساناً ، والحديث يدل على أن العمل ليس سبباً موجباً لدخول الجنة ، وبهذا تعلم أنه لا تعارض بين الآية والحديث .

(٢) اعلم أولاً أن الإلصاق أصل معاني الباء ، وبقاى ما يذكر من معانى الباء فروع عن الإلصاق ، ويؤيد ذلك قول سيديه : « وإنما هي للإلصاق والاختلاط . . . وما اتسع من هذا في الكلام فهذا أصله » اهـ . ثم اعلم أن الإلصاق إما حقيقي ، وإما مجازى ، وأن الإلصاق الحقيقي على ضربين ، الأول ما لا يصل الفعل إلى المفعول إلا بالحرف الدال عليه وهو الباء - نحو قولك « سطوت يزيد » فإن « سطا » لا يصل إلى المفعول إلا بواسطة الحرف ، فإذا أردت معه معنى الإلصاق جئت بالباء ، والثاني ما أصل الفعل أن يتعدى بنفسه ، ثم أردت أن تدل على معنى زائد على مجرد وقوعه على المفعول جئت بالباء ، نحو قولك « أمسكت يزيد » فإن هذا الفعل الذى هو أمسك يتعدى =

والخامس : التبعية<sup>(١)</sup> ، نحو ( عَيْنًا يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ اللَّهِ )<sup>(٢)</sup> ،  
أى : منها .

والسادس : المُصَاحَبَةِ ، نحو ( وَقَدْ دَخَلُوا بِالسُّكْفَرِ )<sup>(٣)</sup> ، أى : معه .

والسابع : المُجَاوِزَةِ ، نحو ( فَاسْأَلْ بِهِ خَيْرًا )<sup>(٤)</sup> ، أى : عنه .

والثامن : الظَّرْفِيَّةِ ، نحو ( وَمَا كُنْتَ بِجَانِبِ الْغَرْبِيِّ )<sup>(٥)</sup> ، أى : فيه ،  
ونحو ( نَجِّينَاهُمْ بِسَجَرٍ )<sup>(٦)</sup> .

والتاسع : البَدَلُ ، كقول بعضهم : « مَا يَسُرُّنِي أَنِّي شَهِدْتُ بَدْرًا  
بِالْعَقَبَةِ » أى : بدلها .

والعاشر : الاستعلاء ، نحو ( مَنْ إِنْ تَأَمَّنْهُ بِقِنطَارٍ )<sup>(٧)</sup> ، أى : على قنطار .

== إلى المفعول به بنفسه فتقول « أمسكت زيدا » فأردت بالإتيان بالباء معه أن تدل على معنى  
زائد على مجرد وقوعه عليه ، وبيان ذلك أن قولك « أمسكت زيد » يدل على أنك قبضت على  
شيء من جسمه أو ما يحبس من ثوب أو نحوه ، وأما قولك « أمسكت زيدا » فإنه  
يحتمل هذا المعنى ويحتمل أن يكون المعنى أنك منعته من التصرف ، فالباء جعلت  
الكلام نصا في المعنى الأول ، وأما الإصاق المجازى فنحو « مررت بزيد » أى جعلت  
مرورى بمكان يقرب من مكان زيد .

(١) أثبت مجيء الباء للتبعية الأصمعي والفراسي والقتبي وابن مالك ، واستدلوا  
بالآية الكريمة التي تلاها المؤلف ، بقوله تعالى ( وامسحوا برؤوسكم ) وعلى هذا بنى  
الشافعي مذهبه في أن الواجب في الوضوء مسح بعض الرأس .

(٢) من الآية ٦ من سورة الإنسان

(٣) من الآية ٦١ من سورة المائدة

(٤) من الآية ٥٩ من سورة الفرقان

(٥) من الآية ٤٤ من سورة القصص

(٦) من الآية ٤٣ من سورة القمر

(٧) من الآية ٧٥ من سورة آل عمران

والحادى عشرَ : السببية ، نحو ( فِيمَا نَقُضِيهِمْ مِيثَاقَهُمْ لَعَنَّاهُمْ )<sup>(١)</sup> .  
والثانى عشر : التأكيد ، وهى الزائدة ، نحو ( وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا )<sup>(٢)</sup> ،  
ونحو ( وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ )<sup>(٣)</sup> ، ونحو « بِحَسَبِكَ دَرَاهِمٌ » ،  
ونحو « زَيْدٌ لَيْسَ بِقَائِمٍ »<sup>(٤)</sup> .

\*\*\*

وإلى « فى » ستة معانٍ :

(١) الظرفية حقيقةً مكانيةً أو زمانيةً ، نحو ( فى أَدْنَى الْأَرْضِ )<sup>(٥)</sup> ،  
ونحو ( فى بَضْعِ سِنِينَ )<sup>(٦)</sup> .

أو مجازية ، نحو ( أَلَقَدْ كَانَ لَكُمْ فى رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ )<sup>(٧)</sup> .  
(٢) والسببية ، نحو ( لَمَسَّكُمْ فىمَا أَفْضُتُمْ فىهِ عَذَابٌ عَظِيمٌ )<sup>(٨)</sup> .

(١) من الآية ١٣ من سورة المائدة

(٢) من الآية ٧٩ من سورة النساء ، وزيادة الباء هنا فى فاعل كفى

(٣) من الآية ١٩٥ من سورة البقرة ، وزيادة الباء هنا فى المفعول به

(٤) زيادة الباء فى المثال الأول مع المبتدأ وفى المثال الثانى مع خبر ليس

(٥) من الآية ٢ من سورة الروم (٦) من الآية ٤ من سورة الروم

(٧) من الآية ٢١ من سورة الأحزاب ، واعلم أن الظرفية الحقيقية هى التى

يكون الظرف والمظروف فيها من الدوات ، وإن كانا جميعاً من أسماء المعانى نحو قوله تعالى : ( ولكم فى القصص حياة ) أو كان الظرف من أسماء المعانى والمظروف من أسماء الذات نحو قولك « المتقون فى رحمة الله » أو كان الظرف ذاتاً والمظروف معنى كهذه الآية التى تلاها المؤلف كانت الظرفية مجازية .

(٨) من الآية ١٤ من سورة النور ، والذى أفاضوا فيه هو كلامهم فى حديث

الإفك ، والحديث والكلام لا يسهما العذاب ، لاجرم كانت « فى » دالة على أن الحديث والكلام سبب لس العذاب الأليم .

- (٣) والمصاحبة ، نحو (قَالَ أَدْخُلُوا فِي أُمَّمِ) <sup>(١)</sup> .  
 (٤) والاستعلاء ، نحو (لَأَصْلَبَنَّكُمْ فِي جُدُوعِ النَّخْلِ) <sup>(٢)</sup> .  
 (٥) والمقايسة ، نحو (فَمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الْآخِرَةِ إِلَّا قَلِيلٌ) <sup>(٣)</sup> ،  
 (٦) وبمعنى الباء ، نحو :

— ٢٩٧ — \* بَصِيرُونَ فِي طَعْنِ الْأَبَاهِرِ وَالسَّكَلِيِّ \* \*

\*\*\*

(١) من الآية ٣٨ من سورة الأعراف .  
 (٢) من الآية ٧١ من سورة طه ، والذين ذهبوا إلى أن « في » تأتي للاستعلاء هم الكوفيون وتبعهم القتيبي في هذا ، وأما غيرهم فذهبوا إلى أن في في هذه الآية الكريمة استعارة تبعية حاصلها أنه شبه تمكن المصلوب على الجذع بظرفية الظروف في الظرف .

(٣) من الآية ٣٨ من سورة التوبة .  
 ٢٩٧ — هذا الشاهد من كلام زيد الخير ، وكان يعرف في الجاهلية بزيد الخليل ، فلما أسلم سماه النبي صلى الله عليه وسلم زيد الخير ، وهذا الذي ذكره المؤلف معجز بيت من الطويل ، وصدده قوله :

\* وَيَرْكَبُ يَوْمَ الرَّوْعِ مِمَّا فَوَارِسُ \*

اللغة : « يوم الروع » اليوم الذي يفزع الناس فيه ، وأراد به يوم الحرب « فوارس » جمع فارس ، وهو من الألفاظ التي جاءت على فواعل من جمع فاعل وهو وصف لمذكر عاقل « بصيرون » عارفون « الأباهر » جمع أبهر - يوزن جهمر - وهو عرق من المقاتل مكانه في الظهر « والسكلى » جمع كلوة أو كلية ، ولشكل حيوان كليتان .

الإعراب : « ويركب » الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، يركب : فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه =

وله « مَعَى » أربعة مَعَانٍ :

أحدها : الاستعلاء<sup>(١)</sup> ، نحو ( وَعَلَيْهَا وَطَى الْفُلْكَ تُحْمَلُونَ )<sup>(٢)</sup> .

والثاني : الظرفية ، نحو ( طَلَى حِينَ غَفَلَةٍ )<sup>(٣)</sup> ، أى : فى حين غفلة .

والثالث : المُجَاوِزَة ، كقوله :

== الضمة الظاهرة « يوم » ظرف زمان منصوب على الظرفية الزمانية منصوب بيركب ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، ويوم مضاف و« الروع » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « منا » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من فوارس ، وأصله صفة له ، فلما تقدم عليه صار حالا « فوارس » فاعل يركب مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة فى آخره ، وكان من حقه أن ينعمة من التنوين لأنه ممنوع من الصرف لكونه على زنة منتهى الجموع ، لكنه لما اضطر فونه « بصيرون » نعت لفوارس مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لكونه جمع مذكر سالما « فى » حرف جر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « طعن » مجرور بـفى ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بقوله بصرون وطعن مضاف ، و « الأباهر » مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله ، مجرور بالكسرة الظاهرة « والسكلى » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، السكلى : معطوف على الأباهر مجرور بكسرة مقدرة على الألف منع ظهورها التعتذر .

الشاهد فيه : قوله « فى طعن » فإن « فى » هنا بمعنى الباء ؛ لأن بصيراً

يتعدى بالباء .

(١) المراد بالاستعلاء العلو ، فالسين والتاء للتوكيد ، وليسا دالين على الطلب ، ثم الاستعلاء إباحقيقى كما فى الآية الكريمة التى تلاها المؤلف ، وإما مجازى كما فى قوله تعالى : ( أولئك على هدى من ربهم ) وقوله سبحانه : ( وإنك لعلى خلق عظيم ) ، ومنه قولهم : « على فلان دين » .

(٢) من الآية ٢٢ من سورة المؤمنون .

(٣) من الآية ١٥ من سورة القصص .

— ٢٩٨ — \* إِذَا رَضِيَتْ كَلَىٰ بَنُو قَشِيرٍ \*

أى : عنى .

٢٩٨ — هذا الشاهد من كلام القحيف العقيلي ، يمدح حكيم بن السيب القشيري ، وما ذكره المؤلف صدر بيت من الوافر ، وعجزه قوله :

\* لَعَمْرُ اللَّهِ أُعْجِبَنِي رِضَاهَا \*

اللغة : « قشير » - بضم القاف وفتح الشين - هو قشير بن كعب بن ربيعة بن عامر بن صعصعة « لعمر الله » المراد الحلف بإفراره لله تعالى بالخلود والبقاء بعد فناء الخلق . قالوا : عمرك الله ، وعمرى الله ، ينصب عمر على حذف حرف القسم والجر ، وينصب لفظ الجلالة على التعظيم ، وعمر : مصدر أضيف لفاعله الذى هو ياء المتكلم أو كاف المخاطب ، قال عمر بن أبى ربيعة الخزومي :

أَكَمَا يَنْعَتُنِي تُبْصِرُنِي عَمْرُكَ اللَّهُ أَمْ لَا يَبْقَىٰ صِدِّ

اللعنى : إذا رضيت عنى بنو قشير سرنى رضاها ، وذلك لأنه يعود على بعظم الجدوى ، وهذا متصل اللعنى بقول الآخر :

إِذَا رَضِيَتْ عَنِّي كِرَامُ عَشِيرَتِي فَلَا زَالَ غَضَبَانَا كَلَىٰ إِنَاءُهَا

الإعراب : « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوانه مبنى على السكون فى محل نصب « رضيت » رضى : فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، والتاء للتأنيث « على » جار ومجرور متعاقب رضى « بنو » فاعل رضى ، مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم ، وقد مر فى باب الفاعل أن جمع المذكر السالم ، وخاصة لفظ « بنو » يجوز عند قوم تأنيث الفعل للسند إليه ، وبنو مضاف و« قشير » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « لعمر » اللام الابتداء حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، عمر : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وعمر مضاف ولفظ الجلالة مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وخبر المبتدأ محذوف وجوبا ، وتقدير الكلام : لعمر الله يمينى ، أو لعمر الله ما أحلف به « أعجبني » أعجب : فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به ، مبنى على السكون فى محل نصب « رضاها » رضا : فاعل أعجب =

والرابع : المصاحبة ، نحو ( وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ لِلنَّاسِ عَلَى ظَلْمِهِمْ )<sup>(١)</sup>  
أى : مَعَ ظَلْمِهِمْ<sup>(٢)</sup> .

\*\*\*

مرفوع بضمة مقدره على الألف منع من ظهورها التعذر، وهو مضاف وضمير الغيبة العائد إلى بنى قشير مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر .

الشاهد فيه : قوله « رضيت على » فإن « على » فيه بمعنى « عن » وذلك من قبل أن الأصل في « رضى » أن يتعدى بهن ، لا بعلى ، مثل قوله تعالى : ( رضى الله عنهم ورضوا عنه ) وقوله : ( لقد رضى الله عن المؤمنين إذ يبايعونك ) ، ومثل قول الشاعر السابق :

إِذَا رَضِيْتُ عَنِّي كِرَامُ عَشِيرَتِي فَلَا زَالَ غَضَبَانَا عَلَى لِثَامِنَا

وإنما عدى الشاعر في بيت الشاهد « رضى » بعلى ، حملا على ضده الذى هو غضب ، فإنه يتعدى بعلى كما فى البيت الذى أنشدناه ، ومن سنن العرب أن يحملوا الشيء على ضده كما يحملونه على مثله ، وهذا تخريج الكسائى لهذه العبارة فى هذا البيت .

وذهب أبو عبيدة إلى أن الشاعر ضمن رضى فى هذا البيت معنى أقبل فعدها تعديته ، قال : « إنما ساغ هذا لأن معناه أقبلت على » اه .

وذهب ابن هشام فى معنى اللبيب إلى أن الكلام على التضمنين ، لكنه جعل « رضى » مضمناً معنى عطف .

(١) من الآية ٦ من سورة الرعد .

(٢) وبقي من المعانى التى ذكروها لعل ستة معان ، الأول أنها تأتى بمعنى اللام نحو قوله تعالى : ( ولتكبروا الله على ما هداكم ) أى هدايته إياكم ، والثانى أنها تأتى بمعنى عند نحو قوله سبحانه : ( ولهم على ذنب ) أى عندى ، والثالث أنها تأتى بمعنى من نحو قوله جل شأنه : ( إذا اكتبالوا على الناس يستوفون ) أى من الناس ، والرابع أنها تأتى بمعنى الباء ، نحو قوله تعالى : ( حقيق على إلا أقول على الله إلا الحق ) أى حقيق بآلا أقول ، والخامس أن تكون زائدة ، كما فى قول حميد بن ثور الهلالي : =

ولـ «عَنْ» أربعة معانٍ أيضاً :

أحدها : المجاوزة<sup>(١)</sup> ، نحو « سِرْتُ عَنْ الْبَلَدِ » و « رَمَيْتُ عَنِ الْقَوْسِ » .

والثاني : البَعْدِيَّة ، نحو ( طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ )<sup>(٢)</sup> ، أى : حالاً بعد حال .

والثالث : الْأَسْتِعْلَاءَ ، كقوله تعالى : ( وَمَنْ يَبْخُلْ فَإِنَّمَا يَبْخُلْ عَنْ

نَفْسِهِ )<sup>(٣)</sup> ، أى : عَلَى نَفْسِهِ ، وكقول الشاعر :

لَا هِ ابْنُ عَمِّكَ لَا أَفْضَلْتَ فِي حَسَبِ

عَنِّي . . . . .

أى : عَلَى .

= أَبَى اللَّهِ إِلَّا أَنْ سَرَحَةَ مَالِكٍ عَلَى كَيْلٍ أَفْئَانِ الْعِصَاهِ تَرُوقُ

وجه الدلالة من هذا البيت أن « تروق » فعل يتعدى بنفسه ، فزاد الشاعر معه

« على » ونص سيديويه على أن « على » لا تقع زائدة ، وعلى رأيه يخرج ما في البيت بأن « يروق » قد ضمن معنى تشرق .

المعنى السادس أن تكبرن بمعنى لكن الدالة على الاستدراك نحو قولك : « فلان

يرتكب الآثام على أنه لا يقنط من رحمة الله » ومنه قول ابن الدمينية :

وَقَدْ زَعَمُوا أَنَّ الْمُحِبَّ إِذَا دَنَا يَمَلُّ وَأَنَّ النَّأْيَ يَشْفِي مِنَ الْوَجْدِ

بِكُلِّ تَدَاوَيْنًا فَلَمْ يَشْفَ مَا بِنَا عَلَى أَنْ قُرْبَ الدَّارِ خَيْرٌ مِنَ الْبُعْدِ

(١) المجاوزة إما حقيقية ، وذلك إذا كانت تدل على بعد جسم عن جسم نحو

« سرت عن البلد » وإما مجازية ، وذلك إذا كانت في المعاني نحو قوله تعالى ( ومن

أعرض عن ذكرى فإن له معيشة ضنكا ) . (٢) من الآية ١٩ من سورة الانشقاق .

(٣) من الآية ٣٨ من سورة محمد ( القتال ) وخرج الدماميني الآية الكريمة

على أن ( يبخل ) قد ضمن معنى يبعد ، أى ومن يبخل فإنما يبعد الخير عن نفسه .

٢٩٩ — هذا الشاهد من كلام ذى الإصبع العدواني ، واصمه الحارث بن

محراث ، وكان قد نهشت حية إصبعه فشلت ، فلقب بنذ الإصبع لذلك ، وما ذكره

المؤلف هو قطعة من بيت من البسيط ، وهو بتمامه :

لَا هِ ابْنُ عَمِّكَ لَا أَفْضَلْتَ فِي حَسَبِ عَنِّي ، وَلَا أَنْتَ دِيَانِي فَتَخْزُونِي =

== اللغة : « لاه ابن عمك » اعلم أن الأصل في هذا الاستعمال أن يقولوا : لله أنت ، والله درك ، والله أبوك ، والله ابن عمك - بثلاث لامات ، الأولى لام الجر ، والثانية لام التعريف ، والثالثة لام هي فاء الكلمة باعتبار أن لفظ الجلالة مشتق من « لى ه » - وقد يريدون التخفيف فيقولون : لاه أنت ، ولاه أبوك ، ولاه ابن عمك ، بلام واحدة - وقد اختلف العلماء حينئذ في الساقط من اللامات والباقي منها ؛ فذهب سيبويه إلى أن المحذوف لام الجر ولام التعريف جميعاً ، والباقية هي اللام التي هي فاء الكلمة ، ودليله على ذلك أن الباقية مفتوحة ، ولام الجر مكسورة ، ولام التعريف ساكنة ، وذهب أبو العباس المبرد إلى أن المحذوف لام التعريف وفاء الكلمة ، والباقية هي لام الجر ، واعتذر عن فتحها بأن هذه الفتحة عارضة للمحافظة على الألف التي هي عين الكلمة ، فإن اللام لو انكسرت لعادت الألف ياء ، واحتج لما ذهب إليه بأن هذا الجر الذي في آخر الكلمة لا بد له من عامل ، وقد علمنا أن حرف الجر لا يحذف ويبقى عمله إلا شذوذاً ، فلذلك لا نخرج عليه ، وهذا الكلام مردود بأن اللام قد فتحت وليس بعدها ألف في قولهم « لاهي أبوك » بمعنى لله أبوك ؛ فلو كانت هذه اللام هي الجارة لبقيت مكسورة حيث لا مقتضى لفتحها ، فلما رأيناهم فتحوها بكل حال ، وكنا نعلم أن لام الجر لا تفتح إلا إذا كان الجرور مضمرّاً أو مستغنائاً به علمنا أنها مع هذا الاسم الظاهر الذي ليس مستغنائاً به ليست لام الجر « أفضلت » معناه زدت وصرت ذا فضل وزيادة مجد « حسب » الحسب - بفتح الحاء والسين جميعاً - كل ما يهده الإنسان من مآثره « ديانى » الديان : صيغة مهالعة من « دان فلان فلاناً » إذا أخضعه لنفسه وملك أمره ، وكان بيده جزاؤه « تحزوني » تسوسنى وتقهرنى .

الإعراب : « لاه » مجرور بحرف جر محذوف على ما هو مذهب سيبويه ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « ابن » مبتدأ مؤخر ، وابن مضاف وعم من « عمك » مضاف إليه ، وعم مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه « لا » نافية « أفضلت » أفضل : فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب وتاء المخاطب فاعله « فى حسب » جار ومجرور متعلق بأفضل « عنى » جار ومجرور ==

والرابع : التعليل ، نحو ( وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِي آلِهَتِنَا عَنْ قَوْلِكَ )<sup>(١)</sup> ،  
أى : لأجله<sup>(٢)</sup> .

\*\*\*

= متعلق بأفضل أيضاً « ولا » الواو حرف عطف ، لا ؛ حرف نفي « أنت » ضمير منفصل مبتدأ « ديانى » ديان : خبر المبتدأ ، وياء المتكلم مضاف إليه « فتخرونى » الفاء حرف عطف . تخزو : فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به لتخزو ، مبنى على السكون فى محل نصب .

الشاهد فيه : استشهد المؤلف بهذا البيت على أن « عن » فى قول الشاعر « لا أفضت فى حسب عنى » معناها الاستملاء بمنزلة على ، وقد ذكر مثل ذلك فى كتابه معنى اللبيب ، قال : « لأن المعروف أن يقال : أفضت عليه » اه . وقد سبقه إلى ذلك يعقوب بن السكيت فى كتابه إصلاح المنطق وابن قتيبة فى كتابه أدب السكاتب . وجوز المحقق الرضى هذا الوجه ووجها آخر حاصله أن يكون « عن » باقيا على أصله ، ويكون الشاعر قد ضمن « أفضل » معنى تجاوز حيث قال « يجوز أن يكون أفضت مضمنا معنى تجاوزت فى الفضل ، وأن يجعل عن بمعنى على » اه .

وفيه شاهد آخر ، وذلك فى قوله « لاه » لأن أصله « لله » فحذف لام الجر ، وأبقى عملها ، ثم حذف لام « ال » من لفظ الجلالة ، وهذا إما يتم على قول سيبويه الذى قدمنا بيانه فى لغة البيت .

(١) من الآية ٥٣ من سورة هود ، وخرج الزمخشري هذه الآية الكريمة على التضمين ، وقدره بما نحن بتاركى آلهتنا صادرين عن قولك .

(٢) وقد بقى من معانى « عن » التى ذكرها النحاة ولم يذكرها المؤلف خمس معان :

الأول : أن تكون بمعنى « من » نحو قوله تعالى ( وهو الذى يقبل التوبة عن عباده ) أى منهم .

الثانى : أن تكون بمعنى الباء ، نحو قوله سبحانه ( وما ينطق عن الهوى )

=

أى به .

وللسكاف أربعة معانٍ أيضاً :

أحدها : التشبيه ، نحو ( وَرَدَّةٌ كَالدَّهَانِ )<sup>(١)</sup> .

والثاني : التعليل ، نحو ( وَإِذْ كُرُوهُ كَمَا هَدَأْتُمْ )<sup>(٢)</sup> أى : لهدايته إياكم .

والثالث : الاستعلاء ، قيل لبعضهم : كيف أَصْبَحْتَ ؟ فقال : كخَيْرٍ ،

أى : عليه<sup>(٣)</sup> ، وَجَعَلَ مِنْهُ الْأَخْفَشُ قَوْلَهُمْ : « كُنْ كَمَا أَنْتَ » أى : على

ما أنت عليه<sup>(٤)</sup> .

== الثالث : أن تكون بمعنى البدل ، نحو قوله تعالى ( لَنْجِزِي نَفْسَ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا )

أى بدل نفس ، وفي الحديث « صومي عن أمك » أى بدلها .

الرابع : أن تكون دالة على الاستعانة نحو قولك « رميت عن القوس » .

الخامس : أن تكون للاظرافية ، نحو قول الشاعر .

وَأَسِرَّةَ الْحَيِّ حَيْثُ لَقِيَتَهُمْ

وَلَا تَكُ عَنْ حَمَلِ الرَّبَاعَةِ وَإِنِّي

(١) من الآية ٣٧ من سورة الرحمن .

(٢) من الآية ١٩٨ من سورة البقرة ، وقد ادعى قوم أن الكاف في هذه الآية

للكرامة للتشبيه ، وأن المقصود بقوله سبحانه ( واذكروه ) طلب الهداية ، موضع الخاص - وهو طلب الذكر - موضع العام الذي هو طلب الهداية ، وكأنه قيل : فاهتدوا هداية مماثلة لهدايته إياكم .

(٣) سيأتي للدوافع في فصل يعقده آخر هذا الباب للكلام على حذف حرف الجر

أن يذكر أن رغبة مثل : كيف أصبحت ، فأجاب « خير والحمد لله » بحذف حرف الجر وبقاء الاسم مجرورا ، وقد ذهب قوم إلى أن الكاف في هذا الكلام للتشبيه ، وأن الكلام على حذف مضاف ، وكأنه قال : كصاحب خير .

(٤) وعلى كون الكاف بمعنى على تكون ما موصولة في محل جر بالكاف التي

بمعنى على ، وأنت : مبتدأ ، وخبره محذوف ، والجملة من المبتدأ وخبره لا محل لها من

والرابع: التوكيد ، وهي الزائدة ، نحو ( لَيْسَ كَثِيرٌ شَيْءٌ )<sup>(١)</sup> ، أى :  
ليس شيء مثله<sup>(٢)</sup> .

\*\*\*

ومعنى إلى وحتى انتهاء الغاية ، مكانيةً أو زمانيةً ، نحو ( مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى )<sup>(٣)</sup> ، ونحو ( أْتَمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ )<sup>(٤)</sup> ، ونحو « أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأْسِهَا » ونحو ( سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ )<sup>(٥)</sup> .  
وإنما يُجْرَى بحتى فى الغالب آخره أو مُتَّصِلٌ بآخره ، كما مثلنا ؛ فلا يقال :  
« سَهَرْتُ الْبَارِحَةَ حَتَّى نَصَفَهَا »<sup>(٦)</sup> .

\*\*\*

= الإعراب صلة ، وتقدير الكلام: كن على الحال الذى أنت عليه ، ويجوز أن تكون ما زائدة ملغاة ، وأنت : ضمير مرفوع أقيم مقام الضمير المجرور ، وهو فى محل جر بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر كن ، وكأنه قال : كن كأنت ، أى كن فيما يستقبل من الزمان مماثلاً لنفسك فيما مضى منه ، أى استمر على ما عرف عنك وفيه أعراب أخرى نكتفى منها بهذين .

(١) من الآية ١١ من سورة الشورى .

(٢) وقد زاد النحاة على ما ذكره المؤلف من معانى الكاف المبادرة ، وذلك إذا اتصلت بما ، ومثلوا له بقولهم « سلم كما تدخل » وقولهم « صل كما يدخل الوقت »  
ومعنى ذكر هذا المعنى أبو سعيد السيرافى وابن الحبار والمؤلف فى المغنى .

(٣) من الآية ١ من سورة الإسراء .

(٤) من الآية ١٨٧ من سورة البقرة .

(٥) من الآية ٥ من سورة القدر .

(٦) من غريب ما ذكر النحاة - ومنهم المؤلف فى المغنى - أن إلى تجيء بمعنى

الفاء - وهو الترتيب - واستشهد على ذلك بقول الشاعر :

=

ومعنى كى التعليل ، ومعنى الواو والتاء القسم ، ومعنى مُذْ وَمُنْذُ ابتداءه  
الغاية إن كان الزمان ماضياً ، كقوله :

— ٣٠٠ — \* أَقْوَيْنَ مُذْ حَجَّجَ وَمُنْذُ دَهْرٍ \* \*

= وَأَنْتِ الَّتِي حَبَّبْتِ شَغْبًا إِلَى بَدَا إِلَى وَأَوْطَانِي بِلَادٍ سِوَاهُمَا  
شغبا وبدا : موضعان ، قالوا : أراد أنت التى حببت شغبا فبدا ، ويدل على أنه  
أراد الترتيب الذى تدل عليه فاء العطف أنه يقول بعد هذا البيت :

حَلَلْتِ بِهَذَا حَالَةً بَعْدَ حَالَةٍ سَهَذَا ، فَطَابَ الْوَادِيَانِ كِلَاهُمَا  
فإلى فى قوله « إلى بدا » دالة على الترتيب ، وإلى فى قوله « إلى » لوصل حببت  
ببدا المتكلم ، فالحرفان - وإن كانا بلفظ واحد - مختلفان فى المعنى ، وبهذا قد يعتذر  
عما قد يقال : إن حرف الجر لا يتعلق بفعل واحد مرتين ، لأن محل المنع من تعلق  
الحرف الواحد بالفعل الواحد مرتين فيما إذا اتحد المعنى فى المرتين ، أما إذا اختلف  
المعنى كما هنا فكأنه - بسبب اختلاف المعنى - حرفان - ولا مانع من تعلق حرفى جر  
مختلفى المعنى بفعل واحد .

وقد خرج قوم البيت على أن « إلى » متعلق بمحذوف يقع حالا من « شغبا »  
والتقدير : وأنت التى حببت شغبا مضافا إلى بدا ، وهذا هو النضمين فى أحد صوره .  
وخرجه جماعة آخرون على أن « إلى » بمعنى مع ، أى حببت شغبا مع بدا .

٣٠٠ - هذا الشاهد من كلام زهير بن أبى سلمى المزنى ، وقد تقدم ذكره فى  
تعليقاتنا أول هذا الباب برواية السكوفيين (ص ٢٢) ، ويقال : هو موضوع ،  
وما ذكره المؤلف عجز بيت من الكامل ، وصدده قوله :

\* لِمَنِ الدِّيَارُ بِقُنَّةِ الحِجْرِ \* \*

اللغة : « قنة » - بضم القاف وتشديد النون - هى أعلى الجبل ، و « الحجر »  
بكسر الحاء المهملة وسكون الجيم - منازل تمود بناحية الشام عند وادى القرى ،  
و « أقوين » أى خلون من السكان ، و « حجج » جمع حجة - بكسر الحاء المهملة  
فيهما - وهى السنة .

وقوله :

\* وَرَبْعٌ عَفَّتْ آثَارُهُ مُنْذُ أَرْزَمَانَ \* — ٣٠١

= الإعراب : « لمن » اللام حرف جر مبني على السكسر لاجل له من الإعراب ، ومن : اسم استفهام مبني على السكون في محل جر باللام ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « الديار » مبتدأ مؤخر « بقنه » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الديار أو صفة له إن اعتبرته محلي بأل الجنسية وجعلته كالنكرة ، وقنه مضاف « الحجر » مضاف إليه مجرور بالسكسرة الظاهرة « أقوين » أقوى : فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره لاجل له من الإعراب ، ونون النسوة فاعله مبني على الفتح في محل رفع « مذ » حرف جر مبني على السكون لاجل له من الإعراب « حجيج » مجرور بمذ ، وعلامة جره السكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بأقوى « ومذ » الواو حرف عطف مبني على الفتح لاجل من الإعراب ، مذ : حرف جر مبني على السكون لاجل له من الإعراب « دهر » مجرور بمذ ، والجار والمجرور معطوف بالواو على الجار والمجرور السابق وهو قوله مذحجيج .

الشاهد فيه : قوله « مذحجيج » وقوله « مذدهر » فإن الحجيج جمع حجة وهي السنة وهو اسم زمان ، وكذلك الدهر اسم زمان ، وقد جرهما بمذ ، ومذ هنا لابتداء الغاية الزمانية لكون الزمن المجرور بهما ماضيا ، وقد ذكرنا لك في الموضوع الذي أحلناك عليه أن السكوفيين يروون « من حجيج ومن دهر » ويستدلون بالبيت على أن « من » تأتي لابتداء الغاية الزمانية ، وأن البصريين ينكرون ذلك ، ثم منهم من ينكر ثبوته بته ، ومنهم من ينكر هذه الرواية التي رواها السكوفيون ، ويذكر أن الرواية الصحيحة « مذحجيج ومذ دهر » كما رواها المؤلف هنا .

٣٠١ — هذا الشاهد من كلام امرئ القيس بن حجر السكندی ، وما ذكره

المؤلف ههنا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

\* قِفَا نَبْكَ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٍ وَعِرْفَانٍ \*

اللغة : « قفانبك » قد ورد هذا المطلع في طويلة امرئ القيس الامية المعلقة ،

=

وذلك قوله :

( ٤ — أوضح المسالك ٣ )

والظرفية إن كان حاضراً ، نحو « مُنْذُ يَوْمِنَا » وبمعنى مِنْ وإلى معاً  
إن كان معدوداً ، نحو « مُنْذُ يَوْمَيْنِ » .

\*\*\*

= قِفَا تَبِكِ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبِ وَمَنْزِلِ  
بِسِقْطِ اللَّوَمِ بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ

«وربع» الربع - بفتح فسكون - المنزل والدار ، ويروى «ورسم عفت آثاره»  
والرسم - بفتح فسكون أيضاً - مابقى من آثار الديار لاصقاً بالأرض ، وعفت: درست  
وانمحت معالمها ، والآثار: جمع أثر ، ويروى « عفت آياته » والآيات : جمع آية ،  
وهي العلامة التي بها يستدل بها على موضع نزول القوم « أزمان » جمع زمن - بفتح  
الزاي والميم جميعاً - وهو الوقت .

الإعراب : « قفا » فعل أمر ، وألف الاثنين فاعله ، ويقال : الألف منقلبة عن  
نون التوكيد الخفيفة ، وعامل الشاعر حال الوصل كحال الوقف « نيك » فعل مضارع مجزوم  
في جواب الأمر ، وعلامة جزمه حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها ، وفاعله  
ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن « من ذكرى » جار ومجرور متعلق بنبك ،  
وذكرى مضاف و « حبيب » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « وعرفان »  
الواو حرف عطف ، عرفان : معطوف على حبيب « وربع » الواو حرف عطف ،  
ربع : معطوف على حبيب أيضاً « عفت » عفى : فعل ماض مبني على فتح مقدر على  
الألف المحذوفة للتخلص من النقاء الساكنين منع من ظهوره التعذر ، والناء لتأنيث  
« آثاره » آثار : فاعل عفت مرفوع بالضمة الظاهرة ، وآثار مضاف وضمير الغائب  
العائد على الربع مضاف إليه « منذ » حرف جر مبني على الضم لا محل له من الإعراب  
« أزمان » مجرور بمنذ ، وعلامة جزمه الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور  
متعلق بعفت .

الشاهد فيه : قوله « منذ أزمان » حيث دخلت « منذ » على لفظ دال على الزمان  
والمراد به الزمان الماضي ؛ فدل على ابتداء الغاية الزمانية ، وهو دليل للكوفيين على  
أن « منذ » قد تكون لابتداء الغاية الزمانية .

وَرُبَّ لِّلتَّكْثِيرِ كَثِيرًا ، وللتقليل قليلاً<sup>(١)</sup> ؛ فالأولُ كقولهِ عليه الصلاة<sup>(٢)</sup> والسلام : « يَا رَبَّ كَاسِيَةً فِي الدُّنْيَا عَارِيَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ » ، وقول بعض العرب عند انقضاء رمضان : « يَا رَبَّ صَائِمِهِ لَنْ يَصُومَهُ ، وَقَائِمِهِ لَنْ يَقُومَهُ » والثاني كقولهِ :

٣٠٢ - أَلَا رَبُّ مَوْلُودٍ وَلَيْسَ لَهُ أَبٌ  
وَذِي وَلَدٍ لَمْ يَلِدْهُ أَبَوَانِ  
يريد بذلك آدم وعيسى عليهما الصلاة والسلام .

\*\*\*

(١) أراد المؤلف بهذه العبارة الرد على فريقين ، أحدهما زعم أنها للتقليل دائماً ، وهم أكثر النحاة ، وثانيهما زعم أنها للتكثير دائماً ، وهم ابن درستويه وجماعة وافقوه على ذلك .

(٢) وحمل العلماء على هذا المعنى قوله تعالى (ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين) ووجه الدلالة من الآية الكريمة ومن الحديث على أن « رب » فيها للتكثير ، وليست للتقليل ، أن كلا منهما مسوق للتخويف ، ولا يناسب التخويف أن يكون التقليل هو وداوتهم أن يكونوا مسلمين ، ولا أن يكون التقليل هو أن يعمرى في الآخرة من كان كاسياً في الدنيا .

ومن مجيئها للتكثير أيضاً قول امرئ القيس :

أَيَا رَبَّ يَوْمٍ قَدْ لَهَوْتَ وَكَلَيْلَةٍ بَانَ سِيَةٍ كَأَنَّهَا خَطٌّ تَمَثَّلِ  
وذلك لأنه يفتخر بهذا اللهو ، ولا يتناسب مع مقام الفخر أن يكون مراده حصول ذلك قليلاً .

٣٠٢ - نسبوا هذا الشاهد إلى رجل من أزد السراة ، ولم يزيدوا في التعريف به عن ذلك المقدار ، وذكر الفارسي أن هذا الشاهد لرجل اسمه عمرو الجنبى ، وأن من حديثه أنه لقي امرأ القيس بن حجر في بعض الغلوات ؛ فسأله بهذا البيت على سبيل المعاينة .

=

وبعد هذا البيت قوله :

= وَذِي شَامَةِ غِرَاءٍ فِي حُرِّ وَجْهِهِ مُجَلَّةٌ لَا تَنْقِضِي لِأَوَانٍ  
وَيَكْمَلُ فِي خَمْسٍ وَتِسْعٍ شَبَابُهُ وَيَهْرَمُ فِي سَبْعٍ مَعًا وَتَمَانَ

اللغة : « الأرب مولود - البيت » أراد بالمولود الذي ليس له أب عيسى بن مريم روح الله وكلته التي ألقاها إلى مريم ، عليه السلام ا وروى « عجبت لمولود وليس له أب » وأراد بذى الولد الذي لم يلد له أبوان آدم أبا البشر عليه الصلاة والسلام ، فإنه خلق من تراب ولم يخلق من أبوين ، وقال الله تعالى : ( إن مثل عيسى عند الله كمثل آدم خلقه من تراب ثم قال له كن فيكون ) وقيل : أراد به القوس ؛ لأنها تؤخذ من شجرة معينة واحدة ، وقيل : أراد البيضة ، وقوله « لم يلد له » هو هنا يفتح ياء المضارعة وسكون اللام التي هي عين الكلمة وأصلها الكسر ، وقد اعتبر يلد اعتبار كنف ونغد ونحوهما من كل كلمة ثلاثية ثانياً مكسور ؛ فإنه يجوز إسكان هذا الثاني للتخفيف « وذى شامة غراء في حروجه - البيت » أراد بذى الشامة القمر ، وأراد بكال شبابه في خمس وتسع - وذلك أربع عشرة ليلة - صيرورته بداراً ؛ لأنه في ذلك الوقت في غاية البهاء والنور كما أن الشاب في غاية القوة وحسن المنظر وعنفوان الشباب ، وأراد بهرمه ذهاب نوره ، وتقصان ذاته في ليلة التاسع والعشرين ، والغراء : أثنى الأغر ، وهى البيضاء ، وحر الوجه - بضم الحاء وتشديد الراء - ما بدا من الوجنة ، والجللة : الغطاء ، اسم مفعول من التجليل ، وهو التغطية ، ومعنى قوله « لا تنقضى لأوان » أنه ليس لها أوان تنقضى فيه ، والمقصود أنها لا تذهب في وقت من الأوقات .  
الإعراب : « الأ » حرف دال على التنبيه ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « رب » حرف تقليل وجر شبيهه بالزائد ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « مولود » مبتدأ ، مرفوع بضمه مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد « وليس » الواو حرف زائد لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، لبس : فعل ماض ناقص مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « له » اللام حرف جر مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وضمير الغيبة العائد على المولود مبنى على الضم في محل جر باللام ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر ليس تقدم على اسمها « أب » اسم ليس تأخر عن خبرها =

فصل : من هذه الحروف ما لفظه مُشْتَرِكٌ بين الحرفية والأسمية ، وهو خمسة :

أحدها : الكاف ، والأصح أن اسميتها مخصوصة بالشعر<sup>(١)</sup> ، كقوله :

مرفوع وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره ، والجملة من ليس واسمها وخبرها في محل رفع أو جر صفة لمولود ، فإن جعلت الجملة في محل جر كُنت قد أتبت لفظ الموصوف ، وإن جعلت الجملة في محل رفع كُنت قد أتبت محل الموصوف ، وخبر المبتدأ الذي هو مجرور لفظاً برب محذوف ، وتقدير الكلام : ألاب مولود موصوف بكونه لا أب له موجود « وذى » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، ذى : معطوف على مولود مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف و « ولد » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « لم » حرف نفي وجزم وقلب ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « يلد » يلد : مجزوم بلم وعلامة جزمه سكون مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بالحركة اللأني بها للتخلص من التقاء الساكنين العارض بسبب التخفيف ، وضمير الغائب العائد على ذى الولد مفعول به ليلد مبنى على الضم في محل نصب « أبوان » فاعل يلد مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى ، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد ، وجملة يلد وفاعله ومفعوله في محل جر صفة لذى ولد .

الشاهد فيه : قوله « رب مولود » فإن « رب » فيه دالة على التقليل ، ألا ترى أن المولود الذى ليس له أب قليل جداً ، حتى إنه لم يوجد منه إلا فرد واحد ، وهو عيسى عليه السلام ، وكذلك ذو الولد الذى لم يولد من أبوين هذه المثابة ، ولم يوجد منه غير آدم عليه السلام .

(١) ذكر المؤلف في المعنى أن القول بأن اسمية الكاف مخصوصة بالشعر هو قول المحققين وسيبويه ، وقد قال كثير منهم الفارسي والأخفش : يجوز أن تجعل الكاف اسماً بمعنى مثل في سمة الكلام ، وعند هؤلاء إذا قلت « محمد كالأسد » يجوز أن تعرب الكاف اسماً بمعنى مثل خبراً عن المبتدأ مبنياً على الفتح في محل رفع ، و « الأسد » مضاف إليه . كما لو قلت « محمد مثل الأسد » وجعل الزمخشري الضمير المجرور بفي من قوله تعالى : (إني خالق من الطين كهيئة الطير فأنفخ فيه) راجعاً

— ٣٠٣ — \* يَضْحَكُنَّ عَنِ كَالْبَرْدِ الْمُنْهَمِّ \*

= إلى الكاف التي في ( كهيئة ) وقد علمنا أن الضمير لا يرجع إلا إلى الأسماء ، وقد رد ابن هشام ذلك على الزمخشري بما حاصله أنه لو صح أن تكون الكاف اسماً لسمع نحو « مررت بكالأسد » يعني لدخل عليه حرف الجر ؛ لأنه علامة من علامات اسمية الكلمة ، ونستبعد أن يريد الباء بخصوصها من بين حروف الجر ، وإن كانت الباء نفسها قد دخلت على الكاف ، كما ستسمع فيما ترويه لك من الشواهد .

قال أبو رجاء عفا الله تعالى عنه : وهذا الرد في غاية الضعف ؛ لوجهين : الأول : أنه لا يلزم من تخلف علامة معينة من علامات الاسم عدم اسمية الكلمة ؛ لجواز أن تكون علامة اسميتها غير هذه العلامة كعود الضمير إليها ، والوجه الثاني : أنه سمع فعلاً دخول حرف الجر على الكاف ، ومنه ما استشهد به ابن هشام نفسه من قول العجاج \* يضحكن عن كالبرد المنهم \* وما سنذكره من الشواهد في شرح الشاهد رقم ٣٠٣ الآتي بعد هذه الكلمة .

٣٠٣ — هذا الشاهد من كلام العجاج بن ربيعة الراجز المشهور ، وهو يصف فيه نسوة ، وقبل هذا البيت قوله :

وَلَا تَلْهِنِي الْيَوْمَ يَا ابْنَ عَمِّي      عِنْدَ أَبِي الصَّهْبَاءِ ، أَقْصَى هَمِّي  
بِيضُ ثَلَاثُ كَفِجَاجٍ جُمٌّ      يَضْحَكُنَّ عَنِ كَالْبَرْدِ الْمُنْهَمِّ  
\* تَحْتَ عَرَائِينِ أَنْوْفِ شُمَّ \*      \*

اللغة : « أبو الصهباء » كنية رجل ، و « أقصى همي » جملة من مبتدأ وخبر ، ومنه تعلم فساد إعراب الشيخ خالد ، و « نعاج » جمع نعجة ، وبها تكفي العرب عن المرأة ، وبها فسر قوله تعالى : ( إن هذا أخي له تسع وتسعون نعجة ولي نعجة واحدة ) و « جم » بضم الجيم - جمع جماء ، وهي التي لا قرن لها ، و « يضحكن عن كالبرد - البيت » البرد - بفتح الباء والراء جميعاً - حب النعام ، وهو ما ينزل من السحاب شبه الحصى الصغار ، ويقال له « حب المزن » أيضاً « المنهم » الدائب ، قال الجوهري « انهم البرد والشحم : ذاب » شبه ثعر النساء بالبرد الدائب في الجلاء والطفافة « تحت عرائين أنوف شم » العرائين : جمع عرائين ، وهو ما تحت مجتمع الحاجبين من الأنف ، والشم - بضم الشين وتشديد الميم - جمع أشم ، وهو وصف =

== من الشمم ، والشمم - بفتح الشين والميم الأولى جميعا - ارتفاع قصبه الأنف مع استواء أعلاه ، فإن كان عمة احديداب فهو القنا ، والأنف أقي .

الإعراب : « يضحكن » يضحك : فعل مضارع مبنى على السكون لاتصاله بنون النسوة لا محل له من الإعراب ، ونون النسوة العائد على التعاج فاعله مبنى على الفتح في محل رفع ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله في محل رفع صفة ثانية لبيض ثلاث ، والصفة الأولى هي متعلق الجار والمجرور في قوله « كنعاج جم » وقوله « عن » حرف جر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « كالبرد » الكاف اسم بمعنى مثل مبنى على الفتح في محل جر بمن ، والجار والمجرور متعلق بضحك ، والكاف الاسمية مضاف والبرد مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « المتهم » صفة للبرد مجرورة بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « عن كالبرد » فإن الكاف في هذه العبارة اسم بمعنى مثل ، بدليل دخول حرف الجر الذي هو عن عليها ، وقد علمنا أن حرف الجر لا يدخل إلا على الاسم .

وهنا أمران لا بد أن نشير إليهما بكلمة لما ذكرناه قبل شرح هذا الشاهد مباشرة : الأمر الأول : أن العلماء أجمعوا على أن الكاف تأتي اسما بمعنى مثل . الأمر الثاني : بعد اتفاقهم على مجيء الكاف اسما بمعنى مثل اختلفوا : هل يختص ذلك بضرورة الشعر أولا ؟ فذهب الأخفش والفارسي وابن مالك إلى أنه لا يختص بضرورة الشعر ، وهؤلاء جوزوا في نحو قولك « زيد كالأسد » أن تكون الكاف حرف جر ، وأن تكون اسما بمعنى مثل أضيف إلى الأسد ، قالوا : والدليل على صحة ماذهب هؤلاء إليه كثرة مجيئه في كلام الفحول من الشعراء ، مثل قول ذى الرمة :

أَبَيْتُ عَلَى مَيِّ كَثِيبًا ، وَبَعْلَهَا عَلَى كَالنَّقَا مِنْ عَالِجٍ يَتَبَطَّحُ

فإن الكاف في قوله « كالنقا » اسم بمعنى مثل ، بدليل دخول حرف الجر الذي هو على عليها ، لأنك تعلم أن حرف الجر لا يدخل إلا على الاسم :

ونظيره قول امرئ القيس يصف فرساً :

وَرُحْمًا بِكَابْنِ الْمَاءِ يُجَنَّبُ وَسَطِنَا تَصَوَّبُ فِيهِ التَّيْنُ طَوْرًا وَتَرْتَبِي =

والثاني والثالث : عَنْ وَكَلَى ، وذلك <sup>(١)</sup> إذا دخلت عليهما « مِنْ » كقوله :

= الشاهد فيه قوله « بكأن الساء » ووجه الاستشهاد دخول الباء على الكاف .

وقول الكعبي بن زيد الأسدي :

عَلَيْنَا كَالنَّهَاءِ مُضَاعَفَاتٌ مِّنَ اللَّأذَى لَمْ تُوزِ الْمَنُونَا

وقول الأعشى ميمون بن قيس :

أَتَذْتَمُونَ وَلَنْ يَنْهَى ذَوِي شَطَطٍ كَالظَّنِّ يَهْلِكُ فِيهِ الرِّبْتُ وَالْفُتْلُ

وقول امرئ القيس بن حجر أيضاً :

وَإِنَّكَ لَمْ يَفْخَرْ عَلَيْكَ كَمَا خِرِ ضَعِيفٍ ، وَلَمْ يَفْلِكْ مِثْلَ الْقَلْبِ

وقول الشاعر :

تَيِّمَ الْقَلْبِ حُبُّ كَالْبَدْرِ ، لَا ، بَلْ

فَاقَ حُسْنًا مِّنْ تَيِّمِ الْقَلْبِ حُبًّا

ومع كثرة هذه الشواهد لا يجوز أن يقال : إن سبيل ذلك ضرورة الشعر ، وتأويل هذه الأبيات بحمل الكاف وما بعدها على أنهما جار ومجرور في محل صفة لموصوف محذوف يقع مبتدأ أو فاعلاً أو مضافاً إليه أو نحو ذلك مما يبعد الثقة بدلالة الكلام على ما يستدل به عليه ؛ فإنه ما من كلام إلا ويمكن التأويل فيه ، وسبيل الشواهد العربية أن تحمل على ظاهرها ، ما لم يقم دليل على أن هذا الظاهر غير صحيح ؛ فحينئذ يصح أن يذهب إلى التأويل ، فاعرف هذا وكن منه على ثبت ، والله تعالى المستول أن يفعلك به .

(١) قد تباع المؤلف - في تحديد الموضع الذي تكون على وعن فيه اسمين بدخول من عليهما - ظاهر عبارة ابن مالك ، مع أنها عند التحقيق لا تدل على اختصاص اسميهما بدخول من ، والحق أن قوله « من أجل ذا عليهما من دخلا » ليس ضابطاً ، بل هو دليل اسميهما ؛ لأن حرف الجر لا يدخل على الحرف ، ألا ترى أن « على » قد دخلت على « عن » في قوله :

\* عَلَى عَنِ يَمِينِي مَرَّتِ الطَّيْرُ سُنْحًا \*

وسند ذكره كاملاً في آخر شرح الشاهد رقم ٣٠٤ الآتي .

— ٣٠٤ — \* مِنْ عَنِ يَمِينِي مَرَّةً وَأَمَامِي \*

٣٠٤ — هذا الشاهد من كلام قطري بن العجاء التيمي الخارجي ، وما ذكره المؤلف عجز بيت من الكامل ، وصدره قوله :

\* فَلَقَدْ أَرَانِي لِلرَّمَّاحِ دَرِيئَةً \*

اللغة : « دريئة » الدريئة - بفتح الدال - الغرض الذي ينصب ليتعلم عليه الرمي ، وتحتل جملة « أَرَانِي لِلرَّمَّاحِ دَرِيئَةً » معنيين ؛ أحدهما أنه وصف نفسه بكونه فارساً شجاعاً وأنه يصبر على الجلاد ويقم في معمة الحرب حين يفر الأبطال وينزوم الحكاة ، فتتقاذف نحوه رماح الأعداء ، وترامى عليه نبالمه ، فتارة تأتيه من ههنا ، وتارة تأتيه من ههناك . والمعنى الثاني : أن أصحابه المحاربين معه يتخذونه جنة لهم ووقاية يتقون به رمايا الأعداء ؛ فيقدمونه عليهم ثقة برابطة جأشه واجتماع خصال الصبر والإقدام والمهارة فيه « من عن يميني » أراد من جهة يميني .

الإعراب : « ولقد » الواو حرف قسم وجر ، والمقسم به محذوف ، وكأنه قد قال : والله لقد أَرَانِي - إلخ ، واللام واقعة في جواب القسم المقدر ، وقد حرف تحقيق مبني على السكون لا محل له من الإعراب « أَرَانِي » أرى : فعل مضارع مرفوع بضمة مقدره على الألف منع من ظهورها التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به أول لأرى . وهذه الأفعال القلبية تختص من بين سائر الأفعال بأن يكون فاعلها ومفعولها ضميرين لشيء واحد كما هنا ؛ فإن الفاعل والمفعول ضميران للمتكلم ، وغيرها من الأفعال لا يجوز فيه ذلك ؛ فلا تقول : ضربتني ولا أكرمتني - بناء المتكلم - وإن أردت هذا المعنى قلت : ضربت نفسي ، وأكرمت نفسي ، كما قال أبو الطيب المتنبي :

وَأَكْرَمُ نَفْسِي لِنَفْسِي إِنْ أَهْتَمُّهَا وَحَقِّكَ لَمْ تَكْرُمْ عَلَى أَحَدٍ بَعْدِي

« للرماح » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من دريئة الآتي ، وكان أصله وصفاً ، فلما تقدم أعرب حالا « دريئة » مفعول ثان لأرى منصوب بالفتحة الظاهرة « من » حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب « عن » اسم بمعنى جهة أو جانب أو نحو ذلك مبني على السكون في محل جر بمن ، والجار والمجرور متعلق بفعل دل عليه قوله « أَرَانِي لِلرَّمَّاحِ دَرِيئَةً » وكأنه قد قال : تجيئني هذه الرماح =

وقوله :

\* ٣٠٥ — غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَا تَمَّ ظَمُّهَا \*

= من جهة يمينى تارة ، وعن مضاف ويمين من « يمينى » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدره على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة لياء المتكلم ، ويمين مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر « تارة » ظرف متعلق بذلك الفعل المحذوف المدلول عليه بما تقدم « وأماى » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، أمام : معطوف على يمينى ، والمعطوف على المجرور مجرور ، وعلامة جره كسرة مقدره منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة المأتى بها لأجل مناسبة ياء المتكلم ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر .

الشاهد فيه : قوله « من عن يمينى » فإن عن فى هذه العبارة اسم بمعنى جانب أو جهة ، بدليل دخول حرف الجر عليه وهو من ، وقد علم أن حرف الجر لا يتصل إلا بالأسماء .

ومثل هذا البيت فى دخول من على عن قول مزاحم العقيلى يصف قطاة ، وهو الشاهد الآتى رقم ٣٠٥ ، وقد تدخل على عليها كما فى قول الشاعر الذى سبقت الإشارة إليه فى ص ٥٦ .

كَلَىٰ عَنْ يَمِينِي مَرَّتِ الطَّيْرُ سُنْحًا وَكَيْفَ سُنُوحٌ وَالْيَمِينُ قَطَائِعُ  
٣٠٥ — هذا الشاهد من كلام مزاحم بن الحارث العقيلى ، يصف قطاة ، وما ذكره المؤلف صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

\* تَصِلُ ، وَعَنْ قَيْضٍ بَزِيَاءٍ مَجْهَلُ \*

اللغة : « غدت » بمعنى صارت ، وليس مقصودا به الندوة ، والضمير المستتر فيه عائد إلى القطاة ، و « تم » أى : كمل ، وقوله « ظمؤها » هو بكسر الظاء وسكون الميم بعدها همزة - مدة صبرها عن الماء ما بين الشرب والشرب ، و « تصل » أى : تصوت ، و « قَيْضُ » بفتح القاف وسكون الياء وآخره ضاد معجمة - هو القشر الأظلى للبيض ، و « بَزِيَاءُ » بزاءين بينهما ياء مشناة - بمعنى يبداء ، =

= ويرى في مكانه « بيداء » ، وقوله : « مجهل » أى : قفر ليس فيها أعلام يهتدى بها .

المعنى : يذكر أن هذه القطاة ذهبت من فوق أفرأخها بعد أن تم صبرها على الماء ، وذهبت عن قشر بيضا الذى أفرخ تاركة إياه بيداء لا يهتدى فيها بعلم .

الإعراب : « غدت » غدا : فعل ماض ناقص بمعنى صار مبقى على فتح مقدر على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين لا محل له من الإعراب ، والتاء حرف دال على تأنيث المسند إليه مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، واسم غدت ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى القطاة المرصوفة بهذا البيت وما قبله من الأبيات « من » حرف جر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « عليه » على : اسم بمعنى فوق أو عند مبنى على السكون فى محل جر بمن ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر غدا الذى بمعنى صار ، وعلى مضاف وضمير الغائب العائد إلى بيض القطاة مضاف إليه مبنى على الكسرة فى محل جر « بعد » ظرف زمان منصوب بغدت وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « ما » حرف مصدرى مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « تم » فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « ظمؤها » ظمء : فاعل تم مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائبة العائد إلى القطاة مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر ، وما المصدرية مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بإضافة بعد إليه ، وتقدير الكلام : بعد تمام ظمئها « تصل » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى القطاة ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله فى محل نصب حال من القطاة « وعن » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، عن : حرف جر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « قبض » مجرور بمن وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور معطوف بالواو على قوله « من عليه » السابق « بزيزاء » الباء حرف جر مبنى على الكسرة لا محل له من الإعراب ، وزيزاء : مجرور بالباء وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه =

والرابع والخامس : مُنذُ ومُنذُ ، وذلك في موضعين :  
أحدهما : أن يَدْخُلَا على اسمٍ مرفوعٍ ، نحو « مَا رَأَيْتُهُ مُنذُ يَوْمَانِ » ،  
أو « مُنذُ يَوْمِ الْجُمُعَةِ » وهما حينئذٍ مبتدآن ، وما بعدهما خبر ، وقيل بالعكس ،  
وقيل : ظَرَفَانِ ، وما بعدهما فاعلٌ بكان تامة محذوفة <sup>(١)</sup> .

== لا ينصرف لاختتامه بألف التأنيث الممدودة ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة  
لقيض « مجهول » صفة لزيء مجرورة بالكسرة الظاهرة .  
الشاهد فيه : قوله « من عليه » فإن « على » فيه اسم ؛ بدليل دخول حرف الجر  
عليه ، ثم قيل : إن معنى على هنا فوق ، وهو قول الأصمعي ، وقيل : معناه عند ،  
وهو قول جماعة منهم أبو عبيدة .

(١) في إعراب « مذ يومان » من قولك « ما رأيت مذ يومان » أربعة مذاهب  
ذكر المؤلف ثلاثة منها غير منسوبة إلى فائلها ، ونحن نذكرها لك تفصيلاً ، ونذكر  
لك الذين ينسب إليهم كل قول منها :

القول الأول - وهو مذهب أبي العباس المبرد وأبي علي الفارسي وابن السراج  
وقوم من الكوفيين ، واختاره ابن الحاجب - وحاصله أن معنى مذ ومند الأمد إذا  
كان الزمان حاضراً أو معدوداً ، فإن كان الزمان ماضياً فمناها أول المدة ، وهما على  
كل حال مبتدآن ، وما بعدهما خبر عنهما واجب التأخير ، فإذا قلت « ما رأيت مذ  
يومان » فكأنك قد قلت : أمد انقطاع رؤيتي إياه يومان ، وإذا قلت : « ما رأيت مذ  
يوم الجمعة » فكأنك قد قلت : مبدأ انقطاع رؤيتي إياه يوم الجمعة .

القول الثاني - وهو مذهب الأخفش وأبي إسحاق الزجاج وأبي القاسم  
الزجاجي - وحاصله أنهما ظرفان يتعلقان بمحذوف خبر مقدم ، وما بعدهما مبتدأ  
مؤخر ، ومعناها بين وبين مضامين ، فإذا قلت « ما رأيت مذ يومان » فكأنك قد  
قلت : بيني وبين لقاءه يومان ، وقد قرر المتأخرون أن هذا المذهب فيه من التعسف ما يحمل  
على عدم الأخذ به ، وأقل ما فيه من التعسف أن فيه تقدير محذوفات كثيرة ، وأن  
العرب لم يصرحوا بشيء من هذه المقدرات في موضع أى موضع من كلامهم .

القول الثالث - وهو مذهب جمهور الكوفيين ، واختاره ابن مالك وابن مضاء ==

والثاني : أن يَدْخُلًا على الجملة ، فعملية كانت ، وهو الغالب ، كقوله :

— ٣٠٦ \* مَا زَالَ مُذْ عَقَدْتَ يَدَاهُ إِزَارَهُ \* \*

= والسهبلى - وحاصله أن مذ ومنذ ظرفان ، والاسم المرفوع بعد كل منهما فاعل لكان تامة محذوف ، فإذا قلت « ما رأيتَه مذيوهان » فكأنك قد قلت : ما رأيتَه مذ كان يومان ، وإذا قلت : « ما رأيتَه منذ يوم الجمعة » فكأنك قلت : ما رأيتَه منذ كان يوم الجمعة .

القول الرابع - وهو مذهب لبعض الكوفيين - وحاصله أن مذ ومنذ ظرفان ، وأصل كل واحد منهما مركب من « من » التي هي حرف جر ، ومن « ذو » الموصولة التي بمعنى الذى فى لغة طيء ، والاسم المرفوع بعد كل منهما خبر مبتدأ محذوف ، وجملة المبتدأ والخبر لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، فإذا قلت : « ما رأيتَه مذ يومان » فكأنك قد قلت : ما رأيتَه من ابتداء الوقت الذى هو يومان ، وإذا قلت : « ما رأيتَه منذ يوم الجمعة » فكأنك قد قلت : ما رأيتَه من ابتداء الوقت الذى هو يوم الجمعة .

والخلاصة أن فى نحو قولك : « ما رأيتَه منذ يومان » أربعة مذاهب اثنان منها للبصريين ، وهما أن منذ مبتدأ والمرفوع بعده خبر ، وأن منذ خبر مقدم والمرفوع بعده مبتدأ مؤخر ، واثنان للكوفيين ، وهما أن منذ ظرف والاسم المرفوع بعده فاعل بكان المحذوفة ، وأن منذ ظرف والمرفوع بعده خبر مبتدأ محذوف ، وقد عرفت نسبة كل رأى من هذه الآراء الأربعة إلى الذى ذهب إليه ، ونهيك الآن إلى أن ما عدا الرأى الأول من هذه الآراء يتضمن كل رأى منها من التسكف والتعسف فى التقدير ما يبعدك عن أن تأخذ به ، فليكن الرأى الأول هو الرأى الذى نقره ونرى لك أن تأخذ به .

٣٠٦ -- هذا الشاهد من كلام للفرزدق ، يرئى فيه يزيد بن المهلب ، وما ذكره

المؤلف صدر بيت من الكامل ، وعجزه قوله :

\* فَسَمَّا فَأَذْرَكَ خَمْسَةَ الْأَشْبَارِ \* \*

اللغة : « ما زال مذ عقدت يده إزاره » يروى فى مكان هذه العبارة « ما زال منذ شد الإزار بكفه » ويكنى بهذه العبارة عن مجاوزته حد الطفولة التى لم يكن يستطيع فيها أن يقضى حوائجه بنفسه ، والمراد ما زال منذ بدأ يستغنى عن الحواضن ، ويستطيع =

== أن يلبس الإزار ويشده على وسطه بنفسه ، والإزار هو ما يلبسه الإنسان في نصفه الأسفل ، أو هو كل ما سترك « سما » شب وارتفع « فأدرك » أى بلغ ووصل « خمسة الأشبار » للعلماء في هذه الكلمة كلام طويل وتفسيرات كثيرة ، وقد ألعنا بجملةتها في شرحنا على الأشموني ( ١ / ٢٣٢ ) وقد رجعنا هناك أن المراد ما ذكره ابن دريد بقوله : « ويقال : غلام خماسى ، إذا أيفع » وما قاله في الصحاح : « يقال : غلام رباعى وخماسى ، أى طوله خمسة أشبار وأربعة أشبار ، ولا يقال : سباعى ، ولا سداسى ؛ لأنه إذا بلغ ستة أشبار أو سبعة أشبار صار رجلا ، والغلام إذا بلغ خمسة أشبار تخيلوا فيه الخير والشر » اه .

المعنى : وصف يزيد بن المهلب بأن مخايل النجابة بدت عليه منذ طفولته ، وأنه ما زال يظهر منه ما لا يكون إلا من المعاوير والأبطال حتى الوقت الذى تتخيل فى أمثاله أعلام المستقبل العظيم .

الإعراب : « ما » حرف نفي مبني على السكون لا محل له من الإعراب « زال » فعل ماض ناقص مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى يزيد الموصوف بهذا البيت وما قبله « مذ » ظرف زمان مبني على السكون فى محل نصب يتعلق بزال ، وقيل : هو فى محل رفع مبتدأ وخبره لفظ زمان مضاف إلى الجملة الفعلية بعده « عقدت » عقد : فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، والتاء حرف دال على تأنيث المسند إليه « يدها » يدا : فاعل عقد مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى ، وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى يزيد مضاف إليه « إزاره » إزار : مفعول به لعقد منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى يزيد أيضا مضاف إليه « فسما » الفاء حرف عطف سما : فعل ماض مبني على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى يزيد « فأدرك » الفاء حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، أدرك : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى يزيد أيضا « خمسة » مفعول به لأدرك منصوب بالفتحة ==

أو أَسْمِيَّةً ، كقوله :

٣٠٧ - \* وَمَا زِلْتُ أَبْغِي الْمَالَ مُذْ أَنَا يَا فِيعُ \* \*

= الظاهرة ، وهو مضاف ، و «الأشبار» مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : استشهد المؤلف بهذا البيت هنا في قوله « مذ عقدت » حيث دخلت « مذ » على جملة فعلية كما هو أغلب أحوالها .

وفي قوله « فأدرك خمسة الأشبار » شاهد تعرفه في باب العدد ، وذلك في قوله : « خمسة الأشبار » حيث جرد اسم العدد من أل المعرفة وأدخلها على المعدود ، حين أراد التعريف .

٣٠٧ - هذا الشاهد من كلام الأعشى ميمون بن قيس ، وما ذكره المؤلف

ههنا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

\* وَلِيداً وَكَهْلاً حِينَ سَبْتُ وَأَمْرَدَا \* \*

اللغة : « يافع » هو الغلام الذي ناهز العشرين ، ويقال : يافع وأيفع فهو يافع ، ولا يقال موفع ؛ فكأنهم استغنوا باسم الفاعل من الثلاثي عن اسم الفاعل من المزيد فيه « وليدا » هو الصبي « وكهلا » الكهل : من جاوز الثلاثين ، وقيل : من جاوز الأربعين إلى الخمسين أو الستين « وأمردا » هو من لم يندب في وجهه شعر مع أنه لم يبلغ حد نبات الشعر ، فإن بلغ الحد ولم يندب شعره فهو نُط .

الإعراب : « ما » نافية « زلت » زال : فعل ماض ناقص مبنى على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، وتاء المتكلم اسمه مبنى على الضم في محل رفع « أبغى » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « المال » مفعول به لأبغى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وجملة الفعل المضارع الذي هو أبغى وفاعله ومفعوله في محل نصب خبر زال « مذ » ظرف زمان مبنى على السكون في محل نصب عامله أبغى السابق « أنا » ضمير منفصل مبتدأ مبنى على السكون في محل رفع « يافع » خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وجملة المبتدأ والخبر في محل جر بإضافة مذ إليها ، ومن العلماء من زعم أن مذ مضاف إلى زمن مضاف ، إلى =

وهما حينئذٍ ظرفان باتفاق<sup>(١)</sup>.

\*\*\*

الجملة ، والتقدير : منذ زمن كوني يافعا ، ومن العلماء من أعرب « مذ » مبتدأ فهو مبنى على السكون في محل رفع ، وجعل جملة المبتدأ والخبر الواقعة بعده في محل جر بإضافة اسم زمان يقع خبراً للمبتدأ الذي هو مذ ، وكأنه قال : أول أمد بغائى الخير وقت أنا يافع ، ومنه تعلم ما في قول المؤلف : « وهما حينئذٍ ظرفان باتفاق » ، وسنفصل لك هذا الموضوع بعد الانتهاء من شرح البيت .

الشاهد فيه : قوله « مذ أنا يافع » حيث دخلت « مذ » على الجملة الاسمية .

(١) حكى العلماء - وتبعهم المؤلف في كتابه معنى اللبيب - أن من النحاة من ذهب إلى أن مذ ومنذ - إذا وقعت بعد أحدهما جملة فعلية كما في الشاهد رقم ٣٠٦ ، أو جملة اسمية كما في الشاهد رقم ٣٠٧ - يكونان حينئذ اسمين غير ظرفين ، وأن كلا منهما حينئذ مبتدأ خبره محذوف ، وتقدير قول الشاعر « مذ أنا يافع » : أمد بغائى المال وقت أنا يافع ، وتقدير قول الآخر « مذ عقدت يداه إزاره » : أمد ارتقاب الخير فيه زمان عقدت يداه إزاره ، وإليك نص عبارة ابن هشام في المغنى ، قال « والحالة الثانية أن يليهما الجمل الفعلية أو الاسمية . . . . . والمشهور أنهما حينئذ ظرفان مضافان ، فقيل : إلى الجملة ، وقيل : إلى زمن مضاف إلى الجملة ، وقيل : مبتدآن فيجب تقدير زمان مضاف إلى الجملة يكون هو الخبر » فأنت تراه يصرح بذكر الخلاف في أنهما ظرفان أو اسمان ليسا ظرفين ، لأن من يقول إنهما مبتدآن لا يقول بظرفيتهما ، فما جعله متفقاً عليه في أوضح المسالك جعله المشهور في معنى اللبيب ، ولعله اطلع على الخلاف بعدما كتب أوضح المسالك ، أو لعله اطلع عليه من قبل ولكنه لم يعبأ به لسكونه يرى القول باسميتهما ضعيفا لا ينهض للاعتداد به في مقابل القولين الأولين .

هذا ، وقد اختلف النحاة في مذ ومنذ أحدهما أصلان أم أن أحدهما أصل للآخر وفى المسألة ثلاثة أقوال ، أحدها أن منذ أصل ، ومذ فرع عنه بحذف النون ، وهو قول الجمهور ، وثانيهما أن كلا منهما أصل برأسه ، وهو قول ابن ملسكون ، وثالثها أنهما إذا كانا اسمين فإن مذ فرع عن منذ ، وإذا كانا حرفين فكل منهما أصل ، ووجه ذلك أن ادعاء زيادة النون أو حذفها تصرف ، والمقرر أن الحرف لا يتصرف وهو قول المالقي .

فصل : تَزَادُ كَلِمَةُ « مَا » بَعْدَ « مِنْ » وَ « عَنِ » وَالْبَاءُ ؛ فَلَا تَسْكُفُهُمْ (١)  
 عَنْ عَمَلِ الْجُرِّ ، نَحْوِ ( مِمَّا خَطَبْتَاهُمْ ) (٢) ( عَمَّا قَلِيلٍ ) (٣) ( فَبِمَا نَقْضِهِمْ ) (٤)  
 وَبَعْدَ « رَبِّ » وَالسَّكَافِ ؛ فَيَبْقَى الْعَمَلُ قَلِيلًا ، كَقَوْلِهِ :

\* رَبُّمَا ضَرْبَةٌ بِسَيْفٍ صَقِيلٍ \*

(١) ذَكَرَ ابْنُ مَالِكٍ أَنَّ « مَا » قَدْ تَدَخَّلَ عَلَى الْبَاءِ فَتَسْكُفُهَا عَنِ الْعَمَلِ ؛ وَلِذَلِكَ  
 دَخَلَتْ عَلَى الْجُمْلَةِ الْفِعْلِيَّةِ فِي قَوْلِهِ :

فَلَمَّيْنُ صِرْتُ لَا تُحْيِرُ جَوَابًا فَبِمَا قَدْ تَرَى وَأَنْتَ خَطِيبُ  
 فِي مَقَالٍ وَمَا وَعَظْتَ بِشَيْءٍ مِثْلَ وَعَظِ بِالصَّمْتِ إِذْ لَا تُجِيبُ  
 وَذَكَرَ ابْنُ السَّجَرِيِّ أَنَّ « مَا » قَدْ تَدَخَّلَ عَلَى « مِنْ » فَتَسْكُفُهَا ، وَلِذَا دَخَلَتْ عَلَى  
 الْجُمْلَةِ الْفِعْلِيَّةِ فِي قَوْلِ أَبِي حِيَةَ النَّمِيرِيِّ :

وَإِنَّا لَمِمَّا نَضْرِبُ السَّكْبَشَ ضَرْبَةً عَلَى رَأْسِهِ تُنَلِّقِي الْأَسَانَ مِنَ الْقَمْرِ  
 وَالْجُمْهُورَ يَرُونَ أَنَّ « مَا » إِذَا دَخَلَتْ عَلَى وَاحِدٍ مِنَ الْحُرُوفِ الثَّلَاثَةِ الَّتِي ذَكَرَهَا  
 الْمَوْلُفُ - وَهِيَ الْبَاءُ ، وَمِنْ ، وَعَنِ - لَمْ تَسْكُفْهُ أَصْلًا ، وَهِيَ يُؤُولُونَ هَذِهِ الشُّوَاهِدَ  
 وَنَحْوَهَا عَلَى أَنَّ « مَا » مَصْدَرِيَّةٌ ، وَالْفِعْلُ بَعْدَهَا فِي تَأْوِيلِ مَصْدَرٍ مَجْرُورٍ بِالْبَاءِ أَوْ مِنْ ،  
 فَتَقْدِيرُ الْبَيْتِ الْأَوَّلِ : فَبِرُؤْيِقِنَا يَاكَ ، وَتَقْدِيرُ بَيْتِ أَبِي حِيَةَ : وَإِنَّا لَمِنْ ضَرْبِنَا السَّكْبَشِ .  
 وَزَادَ جَمَاعَةٌ أَنَّ « مَا » تَزَادُ بَعْدَ اللَّامِ أَيْضًا فَلَا تَسْكُفُهَا عَنْ عَمَلِ الْجُرِّ ، وَاسْتَدَلُّوا  
 بِقَوْلِ الْأَعَشِيِّ مَيْمُونِ بْنِ قَيْسٍ :

إِلَى مَلِكٍ خَيْرِ أَرْبَابِهِ فَإِنَّ لِمَا كُلِّ شَيْءٍ قَرَارًا

يريد : فَإِنَّ لِكُلِّ شَيْءٍ قَرَارًا .

(٢) مِنَ الْآيَةِ ٢٥ مِنْ سُورَةِ نُوحٍ .

(٣) مِنَ الْآيَةِ ٤٠ مِنْ سُورَةِ الْمُؤْمِنُونَ .

(٤) مِنَ الْآيَةِ ١٣ مِنْ سُورَةِ الْمَائِدَةِ ، وَمِنْ الْآيَةِ ١٥٥ مِنْ سُورَةِ النِّسَاءِ .

٣٠٨ — هَذَا الشَّاهِدُ مِنْ كَلَامِ عَدِيِّ بْنِ الرَّعْلَاءِ الْغَسَّانِيِّ ، وَمَا ذَكَرَهُ الْمَوْلُفُ

صَدَرَ بَيْتٌ مِنَ الْخَفِيفِ ، وَعَجَزَهُ قَوْلُهُ :

=  
 ( ٥ - أَوْضَحِ الْمَسَالِكَ ٣ )

## \* بَيْنَ بُصْرَى وَطَعْنَةَ نَجْلَاءَ \* =

اللغة : « صقيل » أى مجلو ، فعيل بمعنى مفعول ، وتقول : صقات السيف أصقله صقلا - من باب نصر - فهو مصقول وصقيل « بصرى » بضم الباء وسكون الصاد - بلد بالشام ، وكان يقوم بها فى الجاهلية سوق ، وقد دخلها سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم حين خرج إلى الشام مع عمه وراه فيها بحيرا الكاهن النصرانى وعرفه وحذر عمه عليه ، وقد أضاف « بين » إلى « بصرى » - وهو مفرد لم يعطف عليه مفرد آخر مع أن « بين » لاتضاف إلا إلى متعدد - على أحد معنيين : الأول : أن بصرى وإن كانت واحداً فى اللفظ فى قوة للعدد لأنها ذات أجزاء ومحللات كثيرة ، الثانى : أن هناك مضافا محذوفا ، والتقدير : « بين أما كن بصرى » والطعنة النجلاء : الواسعة الظاهرة الاتساع .

الإعراب : « ربما » رب : حرف تكثير وجر شبيه بالزائد مبنى على الفتح لاجل له من الإعراب ، وما : حرف زائد مبنى على السكون لاجل له من الإعراب « ضربة » مبتدأ مرفوع بضمه مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد « بسيف » جار ومجرور متعلق بضربة أو بمحذوف صفة لضربة « صقيل » نعت لسيف ، ونعت المجرور مجرور ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة « بين » ظرف مكان منصوب على الظرفية المكانية متعلق بضربة أو بمحذوف صفة لضربة ، وبين مضاف و « بصرى » مضاف إليه مجرور بفتحة نيابة عن كسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « وطعنة » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لاجل له من الإعراب ، طعنة : معطوف على ضربة مجرور بالكسرة الظاهرة « نجلاء » صفة لطعنة مجرور بالكسرة الظاهرة ، وقد جره بالكسرة للضرورة ، وحقه أن يجره بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف لاتصاله بألف التأنيث المدودة ، وخبر المبتدأ المجرور لفظاً رب وهو قوله « ضربة » محذوف .

الشاهد فيه : قوله « ربما ضربة » حيث جر قوله « ضربة » رب ، مع دخول « ما » عليها .

وقوله :

\* ٣٠٩ - \* كَمَا النَّاسِ مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وَجَارِمٌ \*

٣٠٩ - - هذا الشاهد من كلام عمرو بن براقة الهمداني ، وما ذكره المؤلف ههنا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

\* وَنَنْصُرُ مَوْلَانَا وَنَعْلَمُ أَنَّهُ \*

والبيت سابع ثمانية أبيات رواها الخالديان في الأشباه والنظائر ص ٧ و ٨ وانظر تخريجها في ذلك الموضع .

ويروى \* كما الناس مظلوم وظالم \* ومعنى الروایتين واحد .

والبيت المستشهد بهجزه من كلمة يقولها عمرو وكان رجل من مراد يقال له حريم قد أغار على إبل عمرو فاستاقها ، فأغار عمرو على حريم فاستاق كل شيء عنده ، فأتى حريم بعد ذلك عمراً وطلب إليه أن يرد عليه بعض ما أخذ منه ، فأبى عمرو ، فرجع حريم ، وأول هذه الكلمة قوله ( كما في أمالي أبي على القالي ١٢٣/٢ بولاق ) :

تَقُولُ سُلَيْمِي : لَا تَعْرَضْ لِتَلْفَةِ وَكَيْلِكَ عَنِ لَيْلِ الصَّعَالِيكِ نَائِمٌ

اللغة : « نصير » نعين ونوازر « مولانا » للمولى عدة معان ، ويراد منه الحليف أو ابن العم « مجروم عليه » واقع عليه الجرم والإثم والتعدى والظلم من الناس ؛ فهو بمعنى مظلوم منتقص الحق مهضوم الجانب « جرم » ظالم متعد .

المعنى : يقول : إن من شأننا أن نوازر حليفنا على من عاداه ، ونسكون وإياه يداً على من ناواه ؛ لأننا على ثقة من أن شأنه كشأن الناس جميعاً ، فهو مرة مظلوم ، ومرة أخرى ظالم .

الإعراب : « نصير » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره نحن « مولانا » مولى : مفعول به لنصير منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، ومولى مضاف ، ونا : مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر « ونعلم » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لاجل له من الإعراب ، نعلم : فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره نحن « أنه » أن : حرف توكيد ونصب مبنى على الفتح =

والغالب أن تَكْفُهُمَا عن العمل ، فيدخلان حينئذٍ على الجمل ، كقوله :  
 ٣١٠ - \* كَمَا سَيْفٌ عَمِرُو لَمْ تَحْنُهُ مَضَارِبُهُ \*  
 =

لا محل له من الإعراب ، وضمير الغيبة العائد إلى المولى اسم أن مبنى على الضم في محل نصب « كما » الكاف حرف تشبيه وجر مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وما : حرف زائد مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « الناس » مجرور بكاف التشبيه وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر أن ، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر سد مسد مفعولى نعلم « مجرور » بالرفع - خبر ثان ، لأن ، مرفوع بالضمة الظاهرة « عليه » جار ومجرور متعلق بمجرور على أنه نائب فاعل له ؛ لأن اسم المفعول كالفعل المبني للمجهول « وجرار » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، جارم : معطوف على مجرور عليه .

الشاهد فيه : قوله « كما الناس » حيث جر قوله « الناس » بالكاف مع اقترانها بما الكافة والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر « أن » وقوله « مجرور » خبر بعد خبر كما علمت في الإعراب ؛ فدل ذلك على أن اقتران « ما » بالكاف الجارة لا يجب معه أن يبطل نحل الكاف الجر ، بل قد يبقى هذا العمل كما في هذا الشاهد .

٣١٠ - هذا الشاهد من كلام نهشل بن حري ، يرثي أخاه مالكا ، وكان قد قتل في جيش علي يوم صفين ، وما ذكره المؤلف ههنا عجز بيت من الطويل ، وصدده قوله :

\* أَخٌ مَأْجِدٌ لَمْ يَحْزُنِي يَوْمَ مَشْهَدِ \*

اللغة : أراد بعمر وعمر بن معديكرب الزبيدي ، وسيفه الصمصامة « أخ ماجد » تقول : مجد الرجل يمجد مجداً فهو ماجد - من باب نصر - ومجد يمجد مجادة فهو مجيد - من باب كرم - إذا كان ذا مجد ، والمجد - بفتح فسكون - العز والرفعة ، ونيل الشرف ، والكرم مطلقاً ، أو خاص بما يكون بالآباء ، والمجادة أيضاً : الحسن الخلق السمح « لم يحزني » لم يوقني في الحزاية ، والحزاية - بفتح الحاء والزاي جميعاً - ما يستعيا منه ، ويكون خزاه وأخزاه أيضاً بمعنى أهانه وفضعه « يوم مشهد » بفتح الميم وسكون الشين وفتح الهاء - اليوم الذي يشهده الناس ويحضرونه ، يريد أنه إذا اجتمع الناس للتفاخر وذكر المناقب لم أستحي من ذكر هذا الأخ لسكونه ماجداً كريم الأصول ، وقد يكون أراد بيوم المشهد يوم الحرب ، وأراد بأنه لم يحز به فيه أنه لم ينكسر عنه ولم يحجم عن لقاء الأعداء معه .

= الإعراب : « أخ » خبر مبتدأ محذوف ، وتقدير الكلام : هو أخ ، مرفوع بالضممة الظاهرة « ماجد » نعت لأخ مرفوع بالضممة الظاهرة « لم » حرف نفى وجزم وقلب « يخزنى » يخز : فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها ، هذا إذا قرأته بضم ياء المضارعة من ذى الهمزة ، فإن قرأته بفتح ياء المضارعة فعلامه جزمه حذف الواو والضممة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى أخ ، والنون للوقاية ، وياء التثنية مفعول به مبنى على السكون في محل نصب ، وجملة الفعل المضارع المجزوم بلم مع فاعله ومفعوله في محل رفع صفة ثانية لأخ « يوم » ظرف زمان منصوب بـ يخزى وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، ويوم مضاف و « مشهد » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « كما » الكاف حرف تشبيه وجر مبنى على الفتح لاجل له من الإعراب ، وما : حرف كاف مبنى على السكون لاجل له من الإعراب « سيف » مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة ، وسيف مضاف و « عمرو » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة « لم » حرف نفى وجزم وقلب و « تخنه » تخن : فعل مضارع مجزوم بلم ، وعلامة جزمه السكون ، وضمير الغائب العائد إلى سيف عمرو مفعول به لتخن مبنى على الضم في محل نصب « مضاربه » مضارب : فاعل تخن مرفوع بالضممة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى سيف عمرو ، مضاف إليه مبنى على الضم في محل جر ، وجملة الفعل المضارع الذى هو تخن وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر المبتدأ الذى هو سيف عمرو .

الشاهد فيه : قوله « كما سيف عمرو » فإن الكاف حرف جر ، و « ما » كافئتها عن عمل الجر ، و « سيف » مبتدأ ، وجملة « لم تخنه مضاربه » في محل رفع خبر المبتدأ كما اتضح لك ذلك في إعراب البيت .  
ومثل هذا البيت قول عمرو بن حكيم بن معية :

وَلَوْ جَاوَرْنَا الْعَامَ سَمْرَاهُ لَمْ نُبَلِّ كَلَى جَدِيدًا أَلَا يَصُوبَ رَبِيعُ  
لَقَدْ عَلِمَتْ سَمْرَاهُ أَنَّ حَدِيثَهَا نَجِيعٌ ، كَمَا مَاءُ السَّمَاءِ نَجِيعٌ  
والشاهد فيهما قوله « كما ماء السماء نجيع » فإن الكاف جارة ، وقد اتصلت بها

« ما » فكفتها عن عمل الجر ، وما بعدها جملة من مبتدأ وخبر .  
ومن مجموع الشواهد ( ٣٠٩ ، ٣١٠ وما أشدناه ) تكمل الدلالة على أن اقتران « ما » بالكاف قد يكفها عن عمل الجر وقد لا يكفها .

وقوله :

٣١١ - \* رَبِّمَا أَوْفَيْتُ فِي عَالِمٍ \*

والغالبُ على «رُبِّ» المكفوفةِ أَنْ تَدْخُلَ على فعلٍ ماضٍ كهذا البيت<sup>(١)</sup>.

٣١١ - هذا الشاهد من كلام جذيمة الأبرش ، وما ذكره المؤلف ههنا صدر

بيت من المديد ، وعجزه قوله :

\* تَرْفَعُنْ ثَوْبِي كَمَا لَاتُ \*

اللغة : « أوفيت » معناه نزلت ، و « علم » أى جبل ، و « شمالات » بفتح

الشين ، جمع شمال ، وهى ريح تهب من ناحية القطب .

الإعراب : « ربما » رب : حرف تقييل وجر شبيهه بالزائد مبني على الفتح لاجل

له من الإعراب ، وما : حرف كاف لرب عن العمل الذى يقتضيه وهو الدخول على الاسم

وجره ، ومهيء لهذا الحرف لأن يدخل على الجمل ، مبني على السكون لاجل له من

الإعراب « أوفيت » أوفى : فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره لاجل له من

الإعراب ، وتاء المتكلم فاعله مبني على الضم فى محل رفع « فى » حرف جر مبني على

السكون لاجل له من الإعراب ، « علم » مجرور بـ « فى » ، وعلامة جره الكسرة

الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بأوفى « ترفعن » ترفع : فعل مضارع مبني على

الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة لاجل له من الإعراب ، ونون التوكيد الخفيفة حرف

مبني على السكون لاجل له من الإعراب « ثوبى » ثوب : مفعول به لرفع ، منصوب

بفتحة مقدره على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة لياء المتكلم ، وثوب

مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبني على السكون فى محل جر « شمالات » فاعل ترفع

مرفوع بالضمه الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « ربما أوفيت » حيث كنف ما « رب » عن عمل الجر ،

والدليل على أن « ما » كنفها دخولها على الجملة الفعلية ، ولو أبت لها عملها لدخلت

على الاسم فجرتة .

(١) إنما غلب دخول « رب » المتصلة بما الكافة على الجملة الفعلية التى فعلها ماض

لأن أصل «رب» التقييل أو التكثير ، وهما إنما يكونان فيما عرف حده ؛ ولما كان =

وقد تدخل على مضارع مُنزَلٍ منزلة الماضي لتحقق وقوعه ، نحو (رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا) (١) .

وَنَدَرَ دخولها على الجملة الاسمية ، كقوله :

— ٣١٢ — \* رُبَّمَا الْجَامِلُ الْمُوَبَّلُ فِيهِمْ \*

= المضارع مستقبلا ، وهو مجهول - قل دخولها عليه ، وظاهر كلام الرماني أن «رب» المكفوفة لا تدخل إلا على ماض ؛ فإن دخلت في الظاهر على المضارع فيما أن يكون المضارع مؤولا بالماضي ، وإما أن يقدر مدخولها ماضيا ، وجملة المضارع معمولة لهذا الماضى المقدر كما تسمعه في الكلام على الآية الكريمة .

(١) من الآية ٢ من سورة الحجر ، وقد قيل في تخريج الآية : إن المضارع عبر به عن حالة ماضية بطريق التجوز ، وقيل : التقدير (ربما كان يود الذين كفروا) فمدخولها ماض محذوف ، واسم كان ضمير الشأن ، وفي هذا الأخير نظر من وجهين ؛ الأول : أن حذف كان بعد غير إن ولو الشرطيتين نادر ، والثاني : أنه لا بد بعد ذلك التقدير من تخريج يود على حكاية الحال الماضية .

قال المؤلف في كتابه « مغنى اللبيب » في مباحث « ما » ما نصه : « والثالث من أنواع ما : الكافة عن عمل الجر ، وتتصل بأحرف وظروف ؛ فالأحرف أحدها رب ، وأكثر ما تدخل حينئذ على الماضي ، كقوله \* ربما أوفيت في علم \* لأن التذكير والتقليل إنما يكونان فيما عرف حده ، والمستقبل مجهول ، ومن ثم قال الرماني في قوله تعالى : (ربما يود الذين كفروا) : إنما جاز لأن المستقبل معلوم عند الله تعالى كالماضي ، وقيل : هو على حكاية حال ماضية مجازا ، مثل قوله تعالى : (ونفخ في الصور) وقيل : التقدير ربما كان يود ، وتكون كان هذه شانية ، وليس حذف كان بدون إن ولو الشرطيتين سهلا ، ثم الخبر حينئذ - وهو « يود » - مخرج على حكاية الحال الماضية ؛ فلا حاجة إلى تقدير كان ، ولا يمنع دخولها على الاسمية ، خلافا للفراسي ، ولهذا قال في قول أبي دواد \* ربما الجامل المؤبل فهم \* ما : نسكرة موصوفة بجملة حذف مبتدؤها : أى رب شيء هو الجامل » اهـ .

— ٣١٢ — هذا الشاهد من كلام أبي دواد الإيادي ، والذي ذكره المؤلف ههنا

بيت هو صدر من الحفيف ، وعجزه قوله :

=

حتى قال الفارسي<sup>(١)</sup>: يجب أن تُقدَّر « ما » اسماً مجروراً بـ « رُبَّ » بمعنى شيء ، و « الجامل » خبراً للضمير محذوف ، والجملة صفة لما ، أى : رُبَّ شيء هو الجاملُ المؤبِّلُ .

\*\*\*

### \* وَعَنَاجِيحُ بَيْنَهُنَّ الْمِهَارُ \*

اللغة : « الجامل » اسم جمع للابل لا واحد له من لفظه ، وقيل : القطيع من الإبل مع راعيها « المؤبِّل » المعد للقتية ، و « عناجيح » جمع عنجوج - بزنة عصفور - وهى الحيل الطويلة الأعناق ، و « المهار » بكسر الميم - جمع مهر - بضمها - وهو ولد الفرس ، والأنثى مهرة .

الإعراب : « ربما » رب : حرف تقييد وحر شبهه بالزائد ، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وما : حرف زائد يكف رب عن العمل ، مبني على السكون لا محل له من الإعراب « الجامل » مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة « المؤبِّل » نعت للجامل مرفوع بالضممة الظاهرة « فيهم » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « وعناجيح » الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، عناجيح : معطوف على الجامل مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « بينهن » بين : ظرف مكان متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وبين مضاف وضمير الغائبات العائد إلى العناجيج مضاف إليه مبني على الفتح في محل جر « المهار » مبتدأ مؤخر مرفوع بالضممة الظاهرة ، وجملة المبتدأ وخبره في محل رفع صفة لعناجيج .

الشاهد فيه : قوله « ربما الجامل فيهم » حيث دخلت « رب » المكفوفة بما على الجملة الاسمية ، وهو نادر .

(١) ذهب الفارسي إلى أنه لا يجوز دخول « رب » المكفوفة على الجملة الاسمية أصلاً ، ولهذا اضطر إلى جعل « ما » - في هذا البيت - نكرة بمعنى شيء مجرور المحل برب ، وجعل قوله « الجامل » خبر مبتدأ محذوف ، أى : رب شيء هو الجامل ، وفيهم : جار ومجرور متعلق بمحذوف حال ؛ فيكون مدخول رب مفرداً ، وقد ذكر ذلك المؤلف .

فصل : تُحَدِّفُ « رُبَّ » وَيَبْقَى عَمَلُهَا ، بَعْدَ الْفَاءِ كَثِيرًا ، كَقَوْلِهِ :

٣١٣ - \* فَمِثْلِكَ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ وَمَرْضِعَ \* \*

= فَإِنْ قُلْتَ : فَمَا مَنَعَكُمْ أَنْ تَجْعَلُوا - عَلَى قَوْلِ أَبِي عَلِيٍّ الْفَارَسِيِّ - قَوْلَ الشَّاعِرِ « الْجَامِلُ الْمُؤَبَّلُ فِيهِمْ » جَمَلَةً مِنْ مَبْتَدَأٍ هُوَ الْجَامِلُ وَخَبْرٌ هُوَ قَوْلُهُ « فِيهِمْ » وَهَذِهِ الْجَمَلَةُ فِي مَحَلِّ جَرِّ صِفَةٍ لِمَا .

فَالْجَوَابُ أَنَّهُ إِذَا مَنَعْنَا مِنْ ذَلِكَ أَنَا لَوْ ارْتَكَبْنَاهُ لَسَكَانَتْ جَمَلَةُ الذَّمِّ خَالِيَةً مِمَّا يَرْبِطُهَا بِالْمَنْعِ ، لَسَكَانَا لَمَّا قَدَرْنَا الضَّمِيرَ الَّذِي جَعَلْنَاهُ مَبْتَدَأً كَانَ هُوَ الْعَائِدُ عَلَى الْمَنْعِ فَرَبَطَ جَمَلَةُ الذَّمِّ بِمَنْعِهِ .

٣١٣ - هَذَا الشَّاهِدُ مِنْ كَلَامِ امْرِئِ الْقَيْسِ بْنِ حَجْرٍ السَّكَنْدِيِّ ، مِنْ مَعْلَقَتِهِ الْمَشْهُورَةِ ، وَمَا ذَكَرَهُ الْمُؤَلِّفُ هَهُنَا هُوَ صَدْرُ بَيْتٍ مِنَ الطَّوِيلِ ، وَعَجْزُهُ قَوْلُهُ :

\* فَأَلْهَيْتُهَا عَنْ ذِي تَمَائِمٍ مُحْوَلٍ \*

اللُّغَةُ : « طَرَقْتُ » يَرِيدُ زَرْتَهَا لَيْلًا ، وَالطَّرُوقُ : الْإِيتَانُ فِي اللَّيْلِ « مَرْضِعَ » هِيَ الَّتِي لَهَا طِفْلٌ تَرْضَعُهُ « تَمَائِمٌ » جَمْعُ تَمِيمَةٍ ، وَهِيَ الْمَاعِذَةُ الَّتِي كَانُوا يَطْلُقُونَهَا عَلَى جِهَةِ الصَّبِيِّ ، وَكَانُوا يَزْعُمُونَ أَنَّهَا تَقِيهِ مِنَ الْعَيْنِ « مُحْوَلٌ » اسْمُ فَاعِلٍ مِنْ « أَحْوَلُ الصَّبِيِّ » إِذَا مَرَّ عَلَيْهِ مِنْ عَمْرِهِ حَوْلٌ ، وَكَتَبُوا بِذِي تَمَائِمٍ مُحْوَلٌ عَنِ الصَّبِيِّ ، وَكَتَبُوا بِأَطْيَبِهَا عَنِ ابْنَتِهَا الصَّغِيرِ عَنِ شُغْفٍ مِنْ يَزُورُهَا بِهِ وَشِدَّةٍ وَلَوْعِهَا ، حَقٌّ إِنَّهَا لَتُنْسَى مِنْ لَمْ تَجْرُ عَادَةَ النِّسَاءِ بِنِسْيَانِهِ ، وَهُوَ ابْنُهَا .

الإعراب : « فَمِثْلِكَ » الفاء حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب مثل : مفعول به لطرقت الآتي منصوب بفتحته مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة التي تقتضيها رب المحذوفة والمقدرة بعد الفاء ، ومثل مضاف وضمير المؤنثة المخاطبة مضاف إليه مبني على الكسر في محل جر « حبلى » بدل من مثل ، منصوب بفتحته مقدرة على الألف إن راعيت المحل ، ومجرور بكسرة مقدرة على الألف إن راعيت اللفظ منع من ظهورها التعذر « قد » حرف تحقيق مبني على السكون لا محل له من الإعراب « طرقت » فعل وفاعل « ومرضع » الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، معطوف على حبلى ، والرواية المشهورة فيه =

وبعد الواو أكثر<sup>(١)</sup> ، كقوله :

== بالجر فترجح في حبلى اعتبار اللفظ، لكن القواعد تجوز مراعاة المحل ومراعاة اللفظ جميعاً ، وتجوز في مرضع الجر والنصب جميعاً « فألهيتها » الفاء حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، ألهى : فعل ماضٍ معطوف على طرفت ، وتاء المتكلم فاعله مبنى على الضم في محل رفع ، وضمير الغائبة العائد على المثل مفعول به مبنى على السكون في محل نصب « عن » حرف جر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « ذى » مجرور بمن وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف و « تائم » مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف والمانع له من الصرف كونه على صيغة منتهى الجموع « محول » صفة لذي تائم ، مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « قثلك » حيث جر « مثل » رب المحذوفة بعد الفاء ، وذلك كثير . ونظير هذا البيت قول المتنخل الهذلى ، واسمه مالك بن عويمر ، وهو من قصيدة طويلة ثابتة فى « جمهرة أشعار العرب » :

فَجُورٍ قَدْ لَهَوْتُ بِهِنَّ عَيْنٍ نَوَاعِيمَ فِي المُرُوطِ وَفِي الرِّيَاطِ

(١) ذهب الكوفيون إلى أن الواو تعمل فى التكررة الجر بنفسها ، وإلى هذا القول ذهب أبو العباس المبرد من البصريين ، قالوا : لأن الواو نابت عن رب التى تعمل الحذف . فلما نابت عنها عملت عملها ، ولا يمكن أن نعتبر هذه الواو او العطف ، لأنها تقع فى أول الكلام كما ترى فى الشواهد المسوقة للدلالة على ذلك ، وذهب البصريون إلى أن الواو ليست هى التى تعمل الجر ، وإنما عامل الجر رب مقدر ، قالوا : لأن الواو حرف غير مختص ، والحرف غير المختص أصله ألا يعمل شيئاً ، وإذا كانت الواو ليست هى عامل الجر لزم أن تقدر عاملاً يكون جر ما بعد الواو به ، وإنما قدرنا الجر رب لأننا رأينا رب يجوز ظهورها مع الواو فيقال :

« ورب ليل » و « ورب بلد » ومن ذلك قول الشاعر :

\* وَرُبَّ أَسِيلَةٍ اتَّخَذِينَ بِكُر \*

والذى ينقض قول الكوفيين والمبرد إن العامل هو الواو نفسها فى نحو « وليل » =

— ٣١٤ — \* وَلَيْلٍ كَمَوْجِ الْبَحْرِ أَرْخَى سُدُولَهُ \* \*

= ونحو « وبلد » أنا رأينا العرب تجر برب محذوفة وليس في الكلام عوض منها كما في الشاهد رقم ٣١٦ الآتي ، وكما في قول الشاعر :

مِثْلِكَ أَوْ خَيْرٍ تَرَكْتُ رَذِيَّةً تُقَلِّبُ عَيْنَيْهَا إِذَا طَارَ طَائِرٌ

ورأينا العرب أيضاً تجر الاسم النسكرة بعد بل وبعد الفاء ، ولم يقل أحد منا ومنكم إن بل أو الفاء تجر ، وهذان الحرفان يحسن ظهورهما في الكلام مع رب كما قلنا في شأن الواو ، ولو كان حرف منها نائباً عن رب وعوضاً عنها لم يجوز أن يظهر في الكلام معها ؛ لأن العوض لا يذكر مع المعوض .

٣١٤ - وهذا الشاهد - أيضاً - من كلام امرئ القيس من معلقته التي مضى الاستشهاد بكثير من أبياتها ، وما ذكره المؤلف ههنا هو صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

\* عَلَىٰ بِأَنْوَاعِ الْمُؤَمِّ لِيَبْتَلِي \* \*

اللغة : « كموج البحر » شبه الليل بموج البحر في شدة هوله وعظيم ما ينالك من الخافة فيه « سدوله » السدول : الأستار ، واحدها سدل ، مثل ستر وستور « لينتلي » ليختبر ويمتحن ، وأراد ليرى ما عندي من الشجاعة والجرائية وعدم البالاة بما يظهر من الهول وأسباب الفرع .

الإعراب : « وليل » الواو واو رب حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، ليل : مبتدأ ، مرفوع بضمه مقدر على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة التي اقتضتها رب المحذوفة مع بقاء عملها « كموج » السكاف حرف جر مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، موج : مجرور بالسكاف وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لليل ، وموج مضاف و « البحر » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « أرخى » فعل ماض مبني على ففتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ليل « سدوله » سدول : مفعول به لأرخى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وسدول مضاف وضمير العائب العائد إلى ليل مضاف إليه مبني على الضم في محل جر ، وجملة الفعل الماضي وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر المبتدأ المجرور لفظا برب المحذوفة =

«على» جار ومجرور متعلق بأرخی «بأنواع» جار ومجرور متعلق بأرخی أيضا ، وأنواع مضاف و «المهموم» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «ليبتلى» اللام التعليل ، ويبتلى : فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد لام التعليل وعلامة نصبه «تنحة» مقدرة على الياء منع من ظهورها معاملة المنصوب معاملة المرفوع ، وهذا نظير قول بك الأخر : \* أبى الله أن أسمو بأم ولا أب \* وأن المصدرية المضمرة مع الفعل المضارع فى تأويل مصدر مجرور بلام التعليل ، والجار والمجرور متعلق بقوله أرخى السابق .

الشاهد فيه : قوله «وليل» حيث جر «ليل» رب المحذوفة بعد الواو ، وهذا أكثر من حذف «رب» وجر ما بعدها بعد الفاء .

ومثل بيت الشاهد قول امرئ القيس بن حجر فى العلقمة أيضا :

وَبَيْضَةِ خِذْرِ لَا يُرَامُ خِبَاؤُهَا تَمَتَّتْ مِنْ لَهْوِ بِهَا غَيْرَ مُعْجَلٍ

الشاهد فيه : قوله «وبيضة خدر» حيث جر بيضة رب المحذوفة بعد الواو .

ومثل ذلك قول امرئ القيس فى العلقمة أيضا :

وَقَرِيبَةَ أَقْوَامٍ جَعَلَتْ عِصَامَهَا عَلَى كَاهِلِ مِثْنِي ذَلُولٍ مُرَحَّلٍ

وَوَادٍ كَجَوْفِ الْعَيْرِ قَفَرٍ قَطَعْتُهُ بِهِ الذَّنْبُ يَعْوَى كَأَنْطَلِيعِ الْمُعَيْلِ

الشاهد فيه : قوله «وقربة أقوام» وقوله «وواد» حيث جر قوله «قربة»

وقوله «واد» رب محذوفة بعد الواو .

ونظير هذا قول الراجز ، وهو من شواهد سيبويه :

وَبَلَدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنْيْسُ إِلَّا الْيَعْفِيرُ وَإِلَّا الْعَيْسُ

الشاهد فى قوله : «وبلدة» حيث جر لفظ بلدة رب المحذوفة بعد الواو .

ونظيره قول حاتم الطائي :

وَأَلِيلٍ بِهِمْ قَدْ نَسَرْتُ هَوْلَهُ إِذَا اللَّيْلُ بِالنَّكْسِ الضَّعِيفِ تَجَهَّمَا

الشاهد فى قوله : «وليل» حيث جر قوله «ليل» رب المحذوفة بعد الواو ،

وهذا أكثر من أن تحصى الشواهد عليه .

وبعد « بِلْ » قليلا ، كقوله :

٣١٥ — \* بِلْ مَمَّهٍ قَطَعْتُ بَمَدِّ مَمَّهٍ \* \*

وبدونهنَّ أَقَلَّ ، كقوله :

٣١٦ — \* رَسَمِ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلَلِهِ \* \*

٣١٥ — هذا بيت من الرجز المشطور، من كلام رؤبة بن العجاج .

الفتحة : « مهمه » بفتح الميم وسكون الهاء بعدها ميم أخرى مفتوحة - هي المفاضة البعيدة الأطراف ، وإنما سموها بذلك لأنهم تخيلوا أن من يسلكها يقول لمن يصاحبه : مه مه ، وكأنه لشدة الانزعاج والفرح والهول يأمره بترك الحديث والكف عنه « قطعت » أراد جيت وسرت فيها من أولها إلى آخرها غير هباب ولا وجل . الإعراب : « بِلْ » حرف عطف دال على الإضراب مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « مهمه » مفعول به لقطعت الآتي ، منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة التي تقتضيها رب المحذوفة مع بقاء عملها « قطعت » قطع : فعل ماض مبنى على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، وتاء المتكلم فاعله مبنى على الضم في محل رفع « بعد » ظرف زمان متعلق بقطع منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وبعد مضاف و « مهمه » مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « بِلْ مهمه » حيث جر « مهمه » رب المحذوفة بعد « بِلْ » . وحذف رب بعد هذا الحرف وإبقاء عملها قليل ، ومنه قول رؤبة بن العجاج أيضا ( أنشد أوله ابن منظور في ص ب ب ) :

بِلْ بَلْدِي ذِي صُمْدِي وَأَصْبَابِ قَطَعْتُ أَخْشَاهُ بِعَسْفِ جَوَابِ  
وقول رؤبة بن العجاج أيضا :

بِلْ بَلْدِي مِلِّيهِ الْفِجَاجِ قَتَمَهُ لَا يُشْتَرَى كِتَانُهُ وَجَهْرُمُهُ  
وقول سؤر الذئب ( ورواه ابن منظور في ح ج ف ) .

\* بِلْ جَوَزِيَّهَا كَطَهْرِ الْحَجَمْتِ \* \*

٣١٦ — هذا الشاهد من كلام جميل بن معمر العذري ، وما ذكره المؤلف

=

هنا هو صدر بيت من الخفيف ، وعجزه قوله :

## \* كَذْتُ أَقْضَى الْحَيَاةَ مِنْ جَلَلِهِ \* \*

اللغة : « من جله » قيل : معناه من عظمه في نفسى ، وقيل : معناه من أجله .  
الإعراب : « رسم » مبتدأ مرفوع بضمه مقدرة على آخره منع ظهورها اشتغال  
المحل بالحركة التى تقتضيها رب التى حذقت وبقى عملها ، ورسم مضاف و « دار »  
مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « وقفت » وقف : فعل ماض مبني على فتح  
مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، وتاء المتكلم فاعله مبني على الضم في محل  
رفع « فى » حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب « طلله » طلل :  
مجرور بفي وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بوقف ، وطلل  
مضاف وضمير الغائب العائد إلى الرسم مضاف إليه ، وجملة وقفت من الفعل وفاعله في  
محل رفع صفة لرسم دار أو فى محل جر صفة له أيضا تبعا للفظ الموصوف ، « كذت » كاد :  
فعل ماض دال على المقاربة مبني على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ،  
وتاء المتكلم اسم كاد مبني على الضم في محل رفع « أفضى » فعل مضارع مرفوع بضمه  
مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا  
« الحياة » مفعول به لأقضى منصوب بالفتحة الظاهرة « من » حرف جر مبني على  
السكون لا محل له من الإعراب « جله » جلل : مجرور بمن وعلامة جره الكسرة  
الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بقوله أفضى ، وجلل مضاف وضمير الغائب العائد  
إلى الرسم مضاف إليه ، وجملة أفضى وفاعله فى محل نصب خبر كاد ، وجملة كاد واسمه  
وخبره فى محل رفع خبر المبتدأ .

الشاهد فيه : قوله « رسم دار » حيث جر قوله « رسم » رب محذوفة من غير  
أن يتقدم هذا المجرور حرف من الأحرف التى سبق ذكرها .

ومن كلام المؤلف نفهم أن عمل رب الجر وهى محذوفة على أربع مراتب :  
المرتبة الأولى : أن يكون ذلك بعد الواو ، وذلك كثير فى كلام العرب ، وفيه  
خلاف البصريين والكوفيين الذى ذكرناه ( ص ٧٤ ) .

الثانية : أن يكون ذلك بعد الفاء ، وهذا كثير فى نفسه ، وإن لم يبلغ مبلغ المرتبة الأولى .

الثالثة : أن يكون ذلك بعد بل ، وهذا دون المرتبتين السابقتين .

الرابعة : أن يكون ذلك من غير أن يقع حرف من هذه الأحرف الثلاثة موقع رب .

وقد يُحذَفُ غيرُ «رُبَّ» ويبقى عمله ، وهو ضربان :  
 (١) سَمَاعِيٌّ ، كقول رُوْبَةِ : « خَيْرٍ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ » جواباً لمن قال له :  
 كَيْفَ أَصْبَحْتَ (١) ؟

(٢) وَقِيَّاسِيٌّ ، كقولك (٢) : « بِكُمْ دِرْهَمٍ اشْتَرَيْتَ ثَوْبَكَ » أى : بِكُمْ

(١) قد ذكر المؤلف فيما مضى شاهداً على حذف حرف الجر وإبقاء عمله وهو الشاهد رقم ( ٢٣٥ ) وقد ذكر المؤلف في معاني السكاف أنه قد قيل لبعضهم : كيف أصبحت ! فقال : تكبير ، يريد أصبحت على خير .  
 (٢) يعمل حرف الجر وهو محذوف قياساً في الثلاثة عشر موضعاً ، ذكر المؤلف رحمه الله منها ثلاثة ، وبقي عليه عشرة :

الأول : لفظ الجلالة في القسم بدون عوض ، نحو « الله لأعلن » .

الثاني : في جواب سؤال اشتمل على حرف مثل الحرف المحذوف ، نحو « زيد » في جواب من قال « بمن اهتديت » .

الثالث : في العطف على ما تضمن مثل الحرف المحذوف إذا كان العطف بحرف منفصل بلو ، كقول الشاعر :

\* مَتَى عُدْتُمْ بِنَاءً وَلَوْ فِئْتَهُ مِنَّا \*

الرابع : أن يكون المجرور معطوفاً على آخر بحرف منفصل بلا ، كقول الشاعر :

مَا لِمُحِبِّ جَلَدٌ أَنْ يُهَجَّرَا وَلَا حَبِيبٍ رَأْفَةٌ فَيَجْبُرَا

الخامس : أن يكون المجرور مقروناً بهمزة استفهام بعد كلام تضمن مثل الحرف

المحذوف ، نحو قولك « أزيد بن عمرو » جواباً لمن قال « اهتديت بزيد » .

السادس : أن يكون المجرور مسبوقةً بهلاً بعد كلام اشتمل على مثل الحرف

المحذوف ، نحو « هلا رجل يعتمد عليه » بعد قول القائل « تمسكت بخالد » .

السابع : أن يكون المجرور مسبوقةً بيان ، وفي الكلام السابق عليه مثل الحرف

المحذوف ، نحو « تمسك بأحسنهما خلقاً ، إن على وإن عمرو » .

الثامن : لام التعليل إن جرت كي المصدرية وصلتها ، نحو « جئت كي أنعلم » .

مِنْ دِرْهَمٍ ، خلافاً للزجاج في تقديره <sup>(١)</sup> الجرّ بالإضافة ، وكقولهم : « إنَّ في الدَّارِ زَيْدًا وَالْحِجْرَةَ عَمْرًا » أى : وفي الحجرة ، خلافاً للأخفش ؛ إذ قدَّرَ العطف على معمولى عاملين <sup>(٢)</sup> ، وقولهم : « مَرَّزْتُ بِرَجُلٍ صَالِحٍ إِلَّا صَالِحٍ »

= التاسع : بعد أن المصدرية وأن المؤكدة نحو « رغبت أن أتسك » و « عجبت أنك مستمر في ضلالك » .

العاشر : العطف على خبر « ليس » وخبر « ما » الذى يصلح لدخول الجار عليه ، وهو الذى لم يلتقص نفيه ، ويسمى هذا الموضع الجر على التوهم ، وقد أجازته سيويه ولم يجزه جماعة من النحاة ، والشواهد على وروده كثيرة ، منها قوله :  
مَشَائِمٌ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةٌ      وَلَا نَاعِبٍ إِلَّا بَيْنِينَ غَرَابَهَا  
وقوله :

بَدَا لِي أَنِّي أَسْتُ مُدْرِكٌ مَا مَضَى      وَلَا سَابِقٍ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِئِيَا  
ووجه ذلك أنه قد كثر اقتران خبر ليس بالباء الجارة ، وورد ذلك في فصيح كلام العرب من غير ضرورة ولا شذوذ ، فإذا قال قائل « ليس زيد قائما » ربما توهم أنه أدخل الباء فيعطف على الخبر بالجر على هذا التوهم فيقول « ولا قاعد » .  
(١) يمنع من صحة تقدير الزجاج أمران ؛ الأول : أن « كم » الاستفهامية قد تكون كناية عن عدد مركب ، والعدد المركب لا يضاف إلى ما بعده في الفصيح ، الثانى : أنهم اشتروا فى الجر بعدها أن تكون مسبوقه بحرف جر ؛ فلو كان الجر بإضافتها إلى ما بعدها لم يشترطوه ، وإنما شرطوه ليكون دليلا على المحذوف الجار لما بعدها .

(٢) العامل فى « الدار » هو فى ، والعامل فى « زيدا » هو إن ؛ لأن زيدا اسم إن ، فالدار وزيدا معمولان لعاملين مختلفين ، فلو قلت « إن فى الدار زيدا والحجرة عمرا » بجر الحجرة ونصب عمرو - وجب عليك أن تجعل « الحجرة » مجرورا بحرف جر محذوف ، لأنك لو جعلته مجرورا بالعطف على الدار ، وعمرا معطوفا على زيدا كنت قد عطفت اسمين هما الحجرة وعمرا ، على معمولين هما الدار وزيدا ، لعاملين مختلفين هما فى وإن ، والعطف بحرف واحد على معمولين لعاملين مختلفين مما لا يجزئه =

فَطَالِحٌ « حكاه بونس<sup>(١)</sup>، وتقديره: إلا أمرٌ بصالحٍ فقد سررتُ بطالحٍ.

\*\*\*

### هذا باب الإضافة<sup>(٢)</sup>

سببويه وأنصاره اضعف حرف العطف عن أن يقوم مقام عاملين مختلفين، فأما الأخص فإنه لا يتمتع من العطف على معمولين لعاملين مختلفين، فلهمذا أجاز أن تجعل الحجرة معطوفا على الدار المجرورة بقي وعمرا معطوفا على زيدا الواقع اسما لإن، فأعرف هذا. (١) وحكاه سببويه « إلا صالحا فطالحا » بنصبهما على تقدير إلا يكن صالحا يكن طالحا، وحكاه أيضاً « إلا صالحا فطالح » بنصب الأول ورفع الثاني على تقدير إلا يكن صالحا فهو طالح.

(٢) الإضافة في اللغة: مطاق الإسناد، قال امرؤ القيس بن حجر الكندي:

فَلَمَّا دَخَلْنَاهُ أَضْفَنَّا ظَهْرَنَا إِلَى كَلِّ حَارِيٍّ جَدِيدٍ مُسْتَطَبٍ

يريد: لما دخلنا هذا البيت أسندنا ظهورنا إلى كل رحل منسوب إلى الحيرة لأنه جلب منها أو صنع فيها.

والإضافة في اصطلاح النحاة: « إسناد اسم إلى غيره، على تنزيل الثاني من الأول منزلة التنوين أو ما يقوم مقامه ».

ولا يكون المضاف إلا اسما، لسببين: الأول أن الإضافة تعاقب التنوين أو النون القائمة مقام التنوين، وقد علمت أن التنوين لا يدخل إلا في الأسماء، والثاني أن العرض من الإضافة تعريف المضاف، والفعل لا يعرف فلا يكون مضافا.

والأصل أن المضاف إنيه يكون اسما بسبب كونه محكوما عليه في المعنى، ولا يحكم إلا على الأسماء، وقد جاءت الجملة الفعلية مضافا إليها في عدة مواضع. ولكنها عند التحقيق في التأويل باسم هو مصدر المسند أو السكون العام كما تعلم، ونحن نذكر لك ما ذكره العلماء من هذه المواضع، وهي أربعة مواضع بعضها مطرد وبعضها شاذ:

الأول: أسماء الزمان، أضيفت إلى الجمل الفعلية لما بين الزمان والفعل من وثاقة =

= الارتباط ، ألا ترى أن الفعل يدل بالوضع على شيئين وهما الحدث والزمان ، ومن ذلك قول الله تعالى : ( هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم ) وقوله جل شأنه ( إذا جاء نصر الله والفتح ) ومن ذلك قول الشاعر .

عَلَى حِينَ عَاتَبْتُ الْمَشِيبَ عَلَى الصَّبَا فَقُلْتُ : أَلَمَّا أَصْحُ وَالشَّيْبُ وَازِعُ  
الموضع الثانى : كلمة « حيث » خاصة من أسماء المكان ، لقوة إبهامها ومشابهتها لأسماء الزمان فى صلاحيتها للاطلاق على كل مكان كما أن أسماء الزمان صالحة للاطلاق على كل زمان ، واصلتها بالفعل نوع اتصال بسبب كونه يدل على المكان بدلالة الالتزام ، ومن ذلك قول الله تعالى ( ومن حيث خرجت فول وجهك شطر المسجد الحرام ) وقوله سبحانه ( وأخرجهم من حيث أخرجوكم ) وقوله سبحانه : ( ثم أفيضوا من حيث أفاض الناس ) وقوله ( الله أعلم حيث يجعل رسالته ) وقوله ( إنه يراكم هو وقبيله من حيث لا ترونهم ) .

الموضع الثالث : لفظ آية - بمعنى علامة - لأنها قريبة الشبه من ظروف الزمان ، ألا ترى أن الأزمنة علامات الأحداث وكونها ، وبها ترتب فيقدم ما كان سابقا فى الوجود ، وما ورد من إضافة لفظ آية إلى الجملة الفعلية قول زيد بن عمرو بن صعق :

أَلَا مَنْ مُبْلِغٌ عَنِّي تَمِيمًا بِآيَةٍ مَا يُجِئُونَ الطَّعَامًا  
وقول الآخر :

بِآيَةٍ يُقَدِّمُونَ الْخَلِيلَ شُعْمًا كَانَ عَلَى سَفَايِكِمَا مُدَامًا

الموضع الرابع : لفظ « ذو » التى بمعنى صاحب ، أضيف شذوذاً إلى الجملة الفعلية فى قول العرب « اذهب بذى تسلم » والأصل أن تضاف هذه الكلمة إلى اسم جنس غير وصف نحو « ذو الفضل » ونحو « ذو المال » .

ومعنى قول القائل « اذهب بذى تسلم » هو اذهب بصاحب سلامتك .

وقد أراد قوم من العلماء أن يتخلصوا من شذوذ هذه العبارة ، فزعموا أن « ذى » ليست اسماً بمعنى صاحب ، ولكنها اسم موصول بمعنى الذى ، وجملة « تسلم » صلة ، ولكنك تعلم أن « ذو » التى بمعنى الذى ليست لغة عامة العرب ، ولكنها لغة طيء خاصة ، وتعلم =

تَحْذِفُ مِنَ الْأَسْمِ (١) الَّذِي تَرِيدُ إِضَافَتَهُ مَا فِيهِ مِنْ تَنْوِينٍ ظَاهِرٍ أَوْ مُقَدَّرٍ ،

= مع ذلك أن الكثير في كلامهم استعمالها بالواو في الأحوال كلها على أنها مبنية ، وأيضا فهي في حاجة إلى عائد من جملة الصلة لإيها ، وليس في « تسلم » ضمير يعود إلى « ذى » فإن حاولت تقديره ضميرا منصوبا بتسلم محذوفا منعك من ذلك أن « تسلم » فعل قاصر والفعل القاصر لا ينصب المفعول به ، وإن حاولت أن تجعله ضميرا مجرورا بباء حق يصير التقدير « اذهب بذى تسلم به » منعك من ذلك أن معنى الباء الجارة للعائد غير معنى الباء الجارة للموصول ، وأن متعلق الحرفين الجار الموصول والجار للعائد ليس متحدًا في المادة ، ومن شرط حذف العائد المجرور بحرف جر أن يتحد معنى الحرفين وأن يتحد متعلقهما مادة ، فكان فيما ذهب إليه هذا الفريق من العلماء من الشذوذ ما لا يبيح لك أن تفضله على القول المشهور .

(١) الذى يحذف من المضاف لأجل الإضافة ضربان :

الضرب الأول : ما يكون حذفه واجبا ، وذلك ثلاثة أشياء ، أولها التنوين وهو ظاهر ومقدر ، فأما التنوين الظاهر فيكون في الاسم المنصرف نحو درهم ودينار وثوب ، تقول : درهم زيد ، ودينار بكر ، وثوب خالد ، وأما التنوين المقدر فيكون في الاسم المنوع من الصرف كدراهم ودنانير ومصاييح ، تقول : دراهم زيد ، ودنانير بكر ، ومصاييح الطريق . وثانيها النون المعوض بها عن التنوين ، وذلك في موضعين ، أحدهما المثني نحو « عصوان ، ورحيان ، ودرهمان » تقول : عصواك ، ورحياك ، ودرهماك ، وثانيهما جمع المذكر السالم نحو « مستوطنون ، وساكنون » تقول : مستوطنو مصر ، وساكنو الصحراء . وثالثها « ال » المعرفة ، وذلك في الإضافة المحضة مطلقا ، فلو أردت إضافة الدرهم والدينار قلت : درهمك ، ودينارك ، ولا تقول الدرهمك ولا الدينارك ، وأما الإضافة غير المحضة فإن كان المضاف مثنى أو جمع مذكر سالما أو لم يكن واحدا منهما لکن كان المضاف إليه مقترنا بال صرح أن تبقى ال في المضاف نحو « المستوطننا عدن » و« الساكننا مصر » ونحو « الضاربو زيد ، والآخذو ماله » ونحو « الضارب الرجل » فأما إذا كان المضاف مفردا والمضاف إليه غير مقترن بأل فيجب حذف ال من المضاف ، فلو أردت إضافة الساكن والآخذ قلت « ساكن مصر وآخذ مالى » ولم يجوز أن تقول « الساكن مصر ، والآخذ مالى » . =

كقولك في ثوبٍ ودَرَاهِمٍ . « ثَوْبُ زَيْدٍ » و « دَرَاهِمُهُ » ومن نُونٍ تَلِي علامة الإعراب ، وهي نون التثنية وشبهها ، نحو ( تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ )<sup>(١)</sup> ، و « هَذَانِ أَثْنَا زَيْدٍ » ونونُ جمع المذكر السالم وشبهه ، نحو ( وَالْمُقِيمِي الصَّلَاةِ )<sup>(٢)</sup> و « عِشْرُو عَمْرُو » ولا تحذف النون التي تليها علامة الإعراب ، نحو « بَسَاتِينُ زَيْدٍ » و ( شَيْطَانُ الْإِنْسِ )<sup>(٣)</sup> .  
ويُجْرُ المضاف إليه بالمضاف ، وفاقاً لسيبويه ، لا بمعنى اللام ، خلافاً للزجاج<sup>(٤)</sup> .

\*\*\*

= والضرب الثاني : ما يكون حذفه جائزاً لا واجباً ، وذلك تاء التأنيث بشرط ألا يوقع حذفها في لبس ، نحو عدة وإقامة ، يجوز أن تقول عدتك وإقامتك - بذكر التاء - وقد قال الله تعالى ( وإقام الصلاة ) وقال الشاعر :

إِنَّ الْخَلِيْطَ أَجَدَّ الْبَيْنَ فَأَنْجَرَدُوا وَأَخْلَفُوكَ عِدَّ الْأَمْرِ الَّذِي وَعَدُوا  
بحذف التاء من (إقامة) في الآية السكرية ، وحذف التاء من « عدة » في البيت .

(١) من الآية ١ من سورة المسد (٢) من الآية ٣٥ من سورة الحج

(٣) من الآية ١١٢ من سورة الأنعام

(٤) في هذه المسألة أربعة أقوال للنحاة :

الأول - وهو قول سيبويه ، ورجعه التأخرون كما ترى في كلام المؤلف - وحاصله أن المضاف هو الذي عمل الجر في المضاف إليه ، واستدلوا على ذلك بأن المضاف إليه قد يكون ضميراً نحو درهمك وكتابي وديناره ، وقد علم أن الضمير لا يتصل إلا بالعامل فيه .

الثاني : أن الجار هو الإضافة ، وإليه ذهب السهيلي وأبو حيان .

القول الثالث : أن الجار هو ما تضمنه الإضافة من معنى اللام ، وهو قول الزجاج .

الرابع : أن الجار للمضاف حرف جر مقدر ، وإليه ذهب ابن الباذئ ، ويرده أنا

لأنجد لهذا الحرف الذي سنقدره متعلقاً يتعلق به .

فصل : وتكون الإضافة على معنى اللام بأكثرية ، وعلى معنى « من » بكثرة ، وعلى معنى « في » بقلة<sup>(١)</sup> .

(١) اعلم أولاً أن كون الإضافة تجيء على معنى أحد حروف ثلاثة - هي اللام ، ومن ، وفي - هو ما رآه ابن مالك تبعاً لطائفة من النحاة ، وتبعه شارحو كلامه ، ومنهم المؤلف ، وقد ذهب أبو حيان إلى أن الإضافة ليست على معنى حرف أصلاً ، ولا هي على نية حرف ، وذهب أبو إسحاق الزجاج وأبو الحسن بن الصائغ إلى أن الإضافة تكون على معنى اللام ، ليس غير ، وكان ابن الصائغ يتكلم لذلك فيقول : إن قولنا « ثوب خز » - وهو ما يجعله الجمهور وابن مالك على معنى من - هو على معنى اللام التي للاستحقاق ، لأن الثوب مستحق للخز الذي هو أصله ، وذهب الجمهور إلى أن الإضافة تكون على معنى اللام أو على معنى من ، ولا تكون على معنى في ، فالأقوال في هذه المسألة أربعة ، وقد عرفت تفصيلها .

ثم اعلم أن أكثر ما تجيء الإضافة على معنى اللام ، لأن ذلك هو الأصل ، حتى إن الزجاج وابن الصائغ لم يذكر إلا هذا النوع ، ولذلك ذهب الزجاج إلى أن المضاف إليه مجرور بمعنى اللام كما عرفت في بيان عامل الجر في المضاف إليه ، ومعنى اللام هو الملك في نحو « مال زيد » و « ثوب بكر » و « درهم خالد » والاختصاص في نحو « لجام الفرس » و « حصير المسجد » و « قناديل الدار » ولم يذكر لهذا النوع ضابطاً عاماً ، بل ذكروا أنه ما لم تكن الإضافة على معنى في أو على معنى من فهي على معنى اللام .

وبلى هذا النوع في الأكثرية أن تكون على معنى من ، ومعنى من هنا هو بيان الجنس ، وقد ذكروا - وتبعهم المؤلف لهذا النوع ضابطاً مؤلفاً من شقين ، الأول أن يكون المضاف بعض المضاف إليه ، والثاني أن يكون المضاف إليه صالحاً للاخبار به عن المضاف ، وجعلوا من هذا النوع إضافة العدد إلى العدود نحو « ثلاثة أبواب » وإضافة العدد إلى عدد آخر نحو « ثلاث مائة » و « أربعة آلاف » وإضافة المقادير إلى المقدرات ، نحو « رطل تفاح » و « شبر أرض » .

وبلى هذا النوع أن تكون الإضافة على معنى في ، وجعلوا لهذا النوع ضابطاً ، وهو أن يكون المضاف إليه طرفاً للمضاف ، إما مكاناً نحو قوله تعالى ( يا صاحبي السجن ) ونحو قولك « عثمان شهيد الدار » وقولك « قتيل المعركة » وإما زماناً ، نحو قوله =

وَصَابُطُ التي بمعنى « في » : أن يكون الثاني ظرفاً للأول ، نحو ( مَكْرُ اللَّيْلِ )<sup>(١)</sup> و ( يَصَاحِبِي السَّجْنِ )<sup>(٢)</sup> .

والتي بمعنى « مِنْ » : أن يكون المضاف بَعْضَ المضاف إليه وصالحاً للإخبار به عنه ، كـ « خَاتَمَ فِضَّةٍ » ، ألا ترى أن الخاتم بعض جنس الفضة ، وأنه يقال : هذا الخاتم فضة .

فإن اتنى الشرطان معا ، نحو « ثَوْبُ زَيْدٍ » و « غَلَامَهُ » و « حَصِيرِ الْمَسْجِدِ » و « قِنْدِيلِهِ » أو الأول فقط ، نحو « يَوْمَ الْحَمِيرِ » أو الثاني فقط ، نحو « يَدُ زَيْدٍ » فالإضافة بمعنى لام الملك والاختصاص .

\*\*\*

فصل : والإضافة على ثلاثة أنواعٍ :

(١) نوع يفيد تَعَرُّفَ المضاف بالمضاف إليه إن كان معرفة ، كـ « غُلَامِ زَيْدٍ » وتَخَصُّصَهُ به إن كان نكرة ، كـ « غُلَامِ امْرَأَتِي » ، وهذا النوع هو الغالب .

= تعالي ( ترصد أربعة أشهر ) وقوله جلت كلمته ( بل مكر الليل ) وقولك « هذا عمل النهار » و « هذا عبث الصبا » ولم يذكر هذا النوع إلا قلة من النحويين ، وتبعهم ابن مالك ، وجرى المؤلف مجراه .

والذي أحب أن أنهك إليه هو أن الإضافة - عند القائلين بأنها على معنى حرف - قد يصلح في بعض الأمثلة أن يكون على تقدير حرفين باعتبارين ، وخذ لذلك مثلاً قولك « حصير المسجد » و « قنديل الدار » فقد مثلنا كما مثل العلماء بهذين المثالين لما تكون الإضافة فيه على معنى لام الاختصاص ، ولكون المضاف إليه في كل منهما ظرفاً للمضاف يصلح أيضاً أن تكون على معنى في ، فاعرف ذلك .

(١) من الآية ٣٣ من سورة سبأ

(٢) من الآية ٣٩ و ٤١ من سورة يوسف

(٢) ونوع يفيد تخصُّصَ المضاف دون تعريفه<sup>(١)</sup> ، وضابطه : أن يكون المضاف مُتَوَعِّلاً في الإبهام كعَيزٍ ومِثْلٍ إذا أُريدَ بهما مُطلق المائلة والمغايرة<sup>(٢)</sup> ، لا كَمَا لَهُمَا ؛ ولذلك صَحَّ وصف النكرة بهما في نحو « مَرَزَتْ بُرَجُلٍ مِثْلِكَ » أو « غَيْرِكَ » .

وتسمى الإضافة في هذين النوعين مَعْنَوِيَّةً ؛ لأنها أفادت أمراً معنوياً ، ومَحْضَةً ، أى : خالصة من تقدير الانفصال .

(٣) ونوع لا يفيد شيئاً من ذلك ، وضابطه : أن يكون المضاف<sup>(٣)</sup> صفة

(١) المراد بالتخصُّص تقليل الشروع ، ألا ترى أن كلمة « غلام » وكلمة « كتاب » عامتان بحيث يشمل العلام غلام الرجل وعلام المرأة ، وبحيث يشمل الكتاب كتاب الطالب وكتاب الأستاذ وكتاب غيرها ، فإذا قلت « غلام رجل » قل شيوعه فصار لا يشمل غلام المرأة ، ولم يبلغ درجة التعمين الذى تفيدُه الإضافة إلى المعرفة ، وإذا قلت « كتاب طالب » قل شيوعه فصار لا يشمل كتاب الأستاذ ولا كتاب غير الطالب والأستاذ ، ولم يبلغ درجة التعمين الذى تفيدُه الإضافة إلى المعرفة ، وهذا اصطلاح لأهل هذه الصناعة ، ومنه تفهم بطلان قول أبي حيان « تقسيم النحاة الإضافة إلى ما يفيد التعريف وما يفيد التخصيص ليس بصحيح ، لأنه من جعل القسم قسماً ، وذلك لأن التعريف تخصُّص ، فالإضافة إنما تفيد التخصُّص ، لكن أقوى مراتبه التعريف » ا هـ .

(٢) مما هو متوَعِّلٌ في الإبهام فلا تفيدُه الإضافة تعريفاً ولا تخصُّصاً : شهبك ، وتربك ، وضربك ، وخذنك ، وتمحوك ، وندك ، وشرعك ، وحسبك .

(٣) حاصل ما اشترط في المضاف إضافة لا تفيدُه تعريفاً ولا تخصُّصاً أن يكون وصفاً ، وأن يكون مشبهاً للمضارع ، وأن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال ، وأن يكون عاملاً والمضاف إليه معموله .

فخرج باشرط كونه وصفاً المصدر المقدر بأن والفعل ، فإن إضافة المصدر إضافة محضة ، بدليل وصفه بالمعرفة في قول الشاعر :

إِنَّ وَجْدِي بِكَ الشَّدِيدَ أَرَانِي عَاذِرًا فَيْكَ مَنْ عَاهَدْتُ عَدُولًا =

= وخالف في هذا ابن طاهر وابن برهان وابن الطراوة ، وكذلك المصدر الواقع مفعولاً لأجله إضافته محضة ، خلافاً للرياشي .

وخرج باشرط كون الوصف بمعنى المضارع اسم التفضيل ، فإن إضافته في نحو قولك « محمد أفضل القوم » إضافة محضة عند أكثر النحاة ، وخالف في هذا الكوفيون وابن السراج وأبو علي الفارسي وأبو البقاء ، وخالف فيه من المتأخرين الجزولي وابن أبي الربيع وابن عصفور ، وزعم ابن عصفور أن ما ذهب إليه هو مذهب سيديويه ، لكن ابن مالك ذكر أن مذهب سيديويه هو أن إضافة اسم التفضيل محضة . وخرج أيضاً ما إذا كان الوصف بمعنى الماضي ، نحو « ضارب زيد أمس » فإن إضافته حينئذ محضة ، وخالف في هذا الكسائي ، وخلافه موضح في باب إعمال اسم الفاعل .

وخرج أيضاً الوصف غير العامل ، نحو « كاتب القاضي » ونحو « كاسب عياله » فإن إضافته حينئذ محضة .

فلم يبق إلا ثلاثة أنواع إجمالاً ، وهي على التفصيل أكثر ؛ لأن كل واحد منها يكون على عدة أنواع :

الأول : اسم الفاعل بمعنى الحال أو الاستقبال المضاف إلى معموله الظاهر نحو « ضارب زيد - الآن ، أو غدا » أو معموله المضمر نحو « راجيك - الآن أو غدا » ومنه أمثلة المبالغة نحو « منحار النوق ، وشراب العسل - الآن أو غدا » واسم الفاعل يشبه الفعل المضارع لفظاً ومعنى .

الثاني : اسم المفعول بمعنى الحال أو الاستقبال المضاف إلى معموله ، سواء أكان فعله ثلاثياً نحو قولك « مضروب العبد » أم كان فعله على أكثر من ثلاثة أحرف نحو « مروع القلب » وهو يشبه الفعل المضارع المبني للمجهول في المعنى دائماً وفي اللفظ أحياناً .

الثالث : الصفة المشبهة باسم الفاعل المضاللة إلى معمولها ، وهي لا تكون إلا بمعنى الحال نحو « قليل الخيل » و« عظيم الأمل » و« حسن الوجه » ونحو « معتدل القامة » و« مستقيم الخلق » وهي تشبه الفعل المضارع بواسطة شبهها لاسم الفاعل .

تشبه المضارع في كونها مراداً بها الحال أو الاستقبال ، وهذه الصفة ثلاثة أنواع : اسم فاعل ، كـ « ضَارِبَ زَيْدٍ » و « رَاجِعِيْنَا » ، واسم المفعول ، كـ « مَضْرُوبِ الْعَبْدِ » و « مَرْوَعِ الْقَلْبِ » والصفة المشبهة ، كـ « حَسَنِ الْوَجْهِ » و « عَظِيمِ الْأَمَلِ » و « قَلِيلِ الْحَيْلِ » .

والدليل على أن هذه الإضافة لا تفيد المضاف تعريفاً ووصف النكرة به في نحو ( هَذِيَا بَالِغِ السَّكْمَةِ )<sup>(١)</sup> ، وَوَقُوْعُهُ حَالًا فِي نَحْوِ ( ثَانِي عَطْفِهِ )<sup>(٢)</sup> ، وقوله :

٣١٧ - \* فَآتَتْ بِهِ حُوشَ الْفُوَادِ مُبْطِنًا \*

(١) من الآية ٩١ من سورة المائدة

(٢) من الآية ٩ من سورة الحج

٣١٧ - هذا الشاهد من كلام أبي كبير الهذلي ، يصف تأبط شرا وهو أحد فتاك العرب وذؤبانهم ، وقد مر بيت من هذه الكأمة في آخر باب المفعول المطلق ، وما ذكره المؤلف ههنا هو صدر بيت من الكامل ، وعجزه قوله :

\* سَهْدًا إِذَا مَا نَامَ كَيْلُ الْهُوَجْلِ \*

اللغة : « أتت » الضمير المؤنث المستتر يعود إلى أم تأبط شرا ، وكان أبو كبير قد تزوجها ، والضمير في « به » يعود إلى تأبط شرا « حوش الفؤاد » هو بضم الحاء المهملة ، ومعنى هذا المركب الإضافة حديد القلب جرى الجنان ، وقوله « مبطناً » معناه ضامر البطن ، وقوله « سهداً » - بزنة عنق - معناه قليل النوم ، و « الهوجل » هو الثقل السكسلان ، أو الأحق .

المعنى : يقول : إن هذا الفقى - الذى هو تأبط شرا - قد ولدته أمه ذكى القلب حديده ضامر البطن خميصة ، لا ينام الليل إذا نام السكسلان .

الإعراب : « فأتت » الفاء حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب أنى : فعل ماض مبنى على فتح مقدر على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين منع من ظهوره التعذر لا محل له من الإعراب ، وتاء التأنيث حرف دال على تأنيث =

ودخول «رُبَّ» عليه في قوله :

— ٣١٨ — \* يَا رَبُّ غَا بَطِنًا لَوْ كَانَ يَطْلُبُكُمْ \*  
 —————

== المسند إليه لا محل له من الإعراب «به» جار ومجرور متعلق بأى «حوش» حال من الضمير المجرور محلا بالباء منصوب بالفتحة الظاهرة ، وحوش مضاف و «الفؤاد» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «مبظنا» حال ثانية من الضمير المجرور محلا بالباء منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة «سهدا» حال ثالثة «إذا» ظرف زمان متعلق بسهد مبنى على السكون في محل نصب «ما» حرف زائد مبنى على السكون لا محل له من الإعراب «نام» فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب «ليل» فاعل نام مرفوع بالضمة الظاهرة ، وليل مضاف و «الهوجل» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وجملة «نام ليل الهوجل» في محل جر بإضافة إذا إليها .

الشاهد فيه : قوله «حوش الفؤاد» فإنه أضاف الصفة المشبهة التي هي «حوش» إلى فاعلها ، وهو قوله «الفؤاد» فلم تستفد بهذه الإضافة تعريفا ، بدليل مجيئها حالا من الضمير المجرور بالباء في قوله «به» ، وقد علمت أن الحاد في الأصل لا يكون إلا نكرة ، وأن مجيئها معرفة خلاف الأصل ، والأصل أن يحمل الكلام على ما هو الأصل في أمثاله .

٣١٨ — هذا الشاهد من كلمة لجرير بن عطية يهجو فيها الأخطل النصراني التغلبي ، والذي ذكره المؤلف صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

\* لَأَقِي مُبَايَعَةً مِنْكُمْ وَحِرْمَانًا \*

اللغة ؟ «غابطنا» العابط : اسم فاعل من الغبطة — بكسر فسكون — وهي أن يتعنى الإنسان مثل حال غيره من غير أن يتعنى زوال ما عند غيره من الخير ، وقال الأعمى : هو من الغبطة وهي السرور ، أى : رب شخص يطلب مسرتنا بطلبه معروفنا ، ولو طلب ما عندكم لبوعد وحرّم «مباعدة» أراد بعدا عنكم «حرمانا» — بكسر فسكون — أحد مصادر قولك «حرمت فلانا كذا أحرمه» — من باب ضرب — إذا منعته .

المعنى : يقول لأحبائه : كثير من الناس يغبطوننى على محبتي لىكم وولوعى بكم ==

== ويتمنون أن لو كانوا في مكاني ؛ لأنهم يظنون أن سينالون منكم جزءا هيامهم وكفاء غرامهم ، وهم يحسبون أني أنال منكم شيئا من ذلك ، ولو أنهم وصلوا جبالهم بجمالكم وعرفوا حقيقة ما يناله محبكم من الجفاء والقسوة لما غبطوني ولما تمنوا هذه الأمانى .

الإعراب : « يا » حرف تنبيه ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، أو هو حرف نداء والنادى به محذوف ، والتقدير : يا هؤلاء رب غابطنا - إلخ « رب » حرف جر شبهه بالزائد مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « غابطنا » غابط : مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد ، وغابط مضاف ، ونا : مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر « لو » حرف شرط غير جازم مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « كان » فعل ماض ناقص مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى غابطنا « يطلبكم » يطلب : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى اسم كان ، وضمير المخاطبين مفعول به ، وجملة الفعل المضارع مع فاعله ومفعوله في محل نصب خبر كان ، وجملة كان واسمها وخبرها شرط لو « لاقى » فعل ماض مبنى على نتح مقدر على الألف منع من ظهوره التضرر ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى غابطنا « مباحدة » مفعول به للاقى ، منصوب بالفتحة الظاهرة « منكم » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لمباحدة « وحرمانا » الواو حرف عطف ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، حرمانا : معطوف على مباحدة منصوب بالفتحة الظاهرة ، وجملة لاقى وفاعله ومفعوله لا محل لها جواب لو ، وجملة لو وشرطها وجوابها في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو مجرور لفظا برب .

الشاهد فيه ؛ قوله « رب غابطنا » حيث جر اسم الفاعل وهو « غابط » المضاف إلى ضمير المتكلم المعظم نفسه أو معه غيره ، برب ، وأنت قد علمت أن « رب » تختص بجر النكرات ؛ فدل دخول رب على اسم الفاعل هذا على أنه لم يستفد من إضافته إلى الضمير تعريفا ؛ إذ لو استفاده لم تدخل عليه « رب » .

والدليلُ على أنها لا تفيد تخصيصاً أن أصل قولك « ضَارِبُ زَيْدٍ » : ضاربُ زيداً ؛ فالاختصاصُ موجودٌ قبل الإضافة ، وإنما تفيد هذه الإضافةُ التخفيفَ أو رَفْعَ الْقُبْحِ .

أما التخفيفُ فبِحذفِ التنوينِ الظاهر ، كما في « ضَارِبِ زَيْدٍ » ، و « ضَارِبَاتِ عَمْرٍو » و « حَسَنِ وَجْهِهِ » ، أو المُقَدَّرِ كما في « ضَوَارِبِ زَيْدٍ » و « حَوَاجِّ بَيْتِ اللَّهِ » ، أو نونِ التثنية ، كما في « ضَارِبَاتِ زَيْدٍ » ، أو الجمع ، كما في « ضَارِبُو زَيْدٍ » .

وَأَمَّا رَفْعُ الْقُبْحِ ففِي نَحْوِ « مَرَزَتْ بِالرَّجُلِ الْحَسَنِ الْوَجْهِ » ؛ فَإِنْ فِي رَفْعِ « الْوَجْهِ » قُبْحٌ خُلُوَ الصِّفَةِ مِنْ ضَمِيرٍ يَعُودُ عَلَى الْمَوْصُوفِ ، وَفِي نَصْبِهِ قُبْحٌ إِجْرَاءٌ وَصِفِ الْقَاصِرِ مُجْرَى وَصِفِ الْمَتَعَدِّي ، وَفِي الْجُرِّ تَخْلُصٌ مِنْهُمَا ، وَمِنْ ثَمَّ امْتِنَعَ « الْحَسَنِ وَجْهِهِ » لِانْتِفَاءِ قُبْحِ الرِّفْعِ ، وَنَحْوِ « الْحَسَنِ وَجْهِهِ » لِانْتِفَاءِ قُبْحِ النِّصْبِ ؛ لِأَنَّ النِّسْكَرَةَ تَنْصَبُ عَلَى التَّمْيِيزِ

وَأَسْمَى الْإِضَافَةَ فِي هَذَا النُّوعِ لَفْظِيَّةً ؛ لِأَنَّهَا أَفَادَتْ أَمْرًا لَفْظِيًّا ، وَغَيْرَ مُحْضَّةً ؛ لِأَنَّهَا فِي تَقْدِيرِ الْإِنْفِصَالِ .

\*\*\*

فصل : تختص الإضافة اللفظية بجواز دخول « أل » على المضاف

في خمس مسائل :

إحداها : أن يكون المضاف إليه بأل ، كـ « الْجَمْعُ الشَّعْرِ » وقوله :

— ٣١٩ — \* شِفَاءً ، وَهُنَّ الشَّافِيَّاتُ الْخَوَاتِمُ \*

٣١٩ — هذا الشاهد من كلام الفرزدق ، يقوله حين خرج قتيبة بن مسلم

الباهلي على سليمان بن عبد الملك وخلع طاعته ، فقتله وكيع بن حسان بن قيس ، وبعث =

الثانية : أن يكون مُضَافًا لما فيه « أل » ، كـ « الضَّارِبِ رَأْسِ الْجَانِي » ، وقوله :

— ٣٢٠ — \* لَقَدْ ظَفَرَ الزُّوَارُ أَقْفِيَةَ الْعِدَى \*

= برأسه إلى سليمان ، والذي ذكره المؤلف ههنا هو عجز بيت من الطويل ، وصدرة قوله :

\* أَبَانَا بِهِمْ قَتَلَى ، وَمَا فِي دِمَائِهِمْ \*

اللغة : « أبانا » معناه جعلناهم بواء ، أى : عوضاً ومقابلة ، وذلك إنما يكون عند الأخذ بالنار . و « الحوائم » جمع حائمة ، وهى التى تحوم حول الماء من العطش .

المعنى : يقول : أخذنا بترائنا عند من كانت لنا عندهم نار ، وفلما منهم من قتلنا عظيمة بمن كانوا قد قتلوه من قومنا ، وليس فى دم الذين قتلناهم شفاء لحرارة قلوبنا ولا عج أحزاننا ؛ لأنهم غير أكفاء لمن قتلوا من قومنا ، وإن القتل وأخذ النار إنما يقصد بهما شفاء غيظ الصدور والذهاب بحرارة الألم على من يفقد .

الإعراب : « أبانا » فعل وفاعل « بهم » جار ومجرور متعلق بأباء « قتلى » مفعول به لأباء « وما » الواو واو الحال ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، ما : نافية « فى دمائهم » الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، ودماء مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه « شفاء » مبتدأ مؤخر ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، والجملة من المبتدأ والخبر فى محل نصب حال « وهن » الواو للحال أيضاً ، هن : ضمير منفصل مبتدأ مبنى على الفتح فى محل رفع « الشافيات » خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « الحوائم » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب حال .

الشاهد فيه : قوله « الشافيات الحوائم » حيث أضاف الاسم للمقترن بأل لتكون المضاف إليه مقترنا بها مع كون المضاف وصفاً .

٣٢٠ — لم أف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، والذي ذكره المؤلف

صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

= \* بِمَا جَاوَزَ الْأَمَالَ مِلْأَسْرٍ وَالْقَتْلِ \*

اللغة : « ظفر » معناه فاز ، و « الزوار » جمع زائر ، و « أفقية » جمع قفا ، وهو مؤخر العنق ، وقوله « ملأ سر » أصله « من الأسر » ، لحذف النون وهمزة الوصل ، وهذا شائع في كلامهم .

وانظر إلى قول أبي صخر الهذلي :

كَأَنَّهُمَا مِلَانٌ لَمْ يَتَقَنَّ سِيرًا وَقَدْ مَرَّ لِلدَّارَيْنِ مِنْ بَعْدِنَا عَصْرُ

أراد « من الآن » ثم انظر إلى قول عمر بن أبي ربيعة :

نَجِيَّيْنِ تَقْضِي آلَهُوْ فِي غَيْرِ مَا تَمَّ وَإِنْ رَغِمَتْ مِلْكَاشِحِينَ لِمَاعَاطِسُ

أراد « من الكاشحين » ثم انظر إلى قول عمر بن أبي ربيعة أيضاً :

وَمَا أُنْسَ مِلْأَشْيَاءَ لَا أُنْسَ قَوْلَهَا لَنَا مَرَّةً مِنْهَا بِقَرْنِ الْمَنَازِلِ

أراد « من الأشياء » ثم انظر إلى قول المغيرة بن حبياء :

إِنِّي امْرُؤٌ حَنَّظَلِي حِينَ تَنْسُبُنِي لَا مِلْعَتَيْكَ وَلَا أَخْوَالِي الْعَوَقُ

أراد « من العتيك » ثم انظر إلى قول ذى الأصابع العدواني :

أَجْعَلُ مَا لِي دُونَ الدَّنَا غَرَضًا وَمَا وَهَى مِلْأَمْوَرٍ فَأَنْصَدَعَا

أراد « من الأمور » ثم انظر بعد كل هذا إلى قول أبي الطيب المتنبي :

نَحْنُ قَوْمٌ مِلْجَنٌّ فِي زِيِّ نَاسٍ فَوْقَ طَيْرِهَا شُخُوصُ الْجِبَالِ

أراد « من الجن » ؛ فهذه جملة صالحة من الشعر العربي القديم ، ومن شعر

الشعراء المحدثين العارفين بلغات العرب ، وكلها فيها ذلك الحذف ، وهذا يدل على

أنه شائع غير منسكرك .

الإعراب : « لقد » اللام واقعة في جواب قسم مقدر مبني على الفتح لا محل له

من الإعراب ، قد : حرف تحقيق مبني على السكون لا محل له من الإعراب « ظفر »

فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « الزوار » فاعل ظفر مرفوع

وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « أفقية » مضاف إليه ، مجرور

بالكسرة الظاهرة ، وهو مضاف و « العدى » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدره على =

الثالثة : أن يكون مُضَافاً إلى ضمير ما فيه « أل » كقوله :

— ٣٢١ — \* أَوْدُ أَنْتِ الْمُسْتَحِقَّةُ صَفْوَهُ \* \*

== الألف منع ظهورها التعذر « بما » الباء حرف جر مبني على الكسر لا محل له من الإعراب ، ما : اسم موصول مبني على السكون في محل جر بالباء ، والجار والمجرور متعلق بظفر « جاوز » فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على ما الموصولة « الآمال » مفعول به لجاوز منصوب بالفتحة الظاهرة ، وجملة الفعل الماضي وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول « ملأ سر » جار ومجرور متعلق بجاوز « والقتل » الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، القتل : معطوف على الأسر مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « الزوار أفضية العدى » حيث أضاف الاسم المقترن بأل، والذي جوز هذه الإضافة كون المضاف وصفا وكون المضاف إليه مضافا إلى مقترن بأل .

٣٢١ — وهذا الشاهد أيضاً من الشواهد التي لم يتيسر لي الوقوف على نسبتها إلى قائل معين ، والذي ذكره المؤلف صدر بيت من السكامل ، وعجزه قوله :

\* مِئِي ، وَإِنْ لَمْ أَرْجُ مِنْكَ نَوَالاً \* \*

اللغة : « الود » بضم الواو أو فتحها أو كسرهما — المحبة ، وتقول : وددت الرجل أوده — من باب علم يعلم — إذا أحببته « المستحقة » التي تستوجب بما اشتملت عليه من صفات ومبادئ « صفوه » صفو الشيء - بفتح الصاد وسكون الفاء - خالصه ولبابه « أرج » مضارع « رجا الشيء يرجو رجاء ورجاوة » إذا أمله وطمع فيه « نوالا » أى عطاء ، ومثله النائل .

المعنى : أنت — دون سائر الناس — التي تستوجبين خالص محبتي وباب سؤدد . بما أودعك الله تعالى من محاسن ، وبما شغف قلبي بك ، وإني لأمنحك هذه العبه الخالصة وإن أكن على يقين من أنك لا تمنين علي بما يكافيء ذلك كله ؛ فلا مطمع لي في شيء مما يطمع فيه المحبون .

الإعراب ؛ « الود » مبتدأ أول مرفوع بالضممة الظاهرة « أنت » ضمير منفصل =

الرابعة : أن يكون المضاف مُثَنَّى ، كقوله :

— ٣٢٢ \* إِنْ يَفْنِيَا عَنِّي الْمُسْتَوْطِنَا عَدَنٍ \*

== مبتدأ ثان مبني على السكون إن اعتبرت التاء ليست جزءاً من الضمير على ما هو الراجح ، فإن اعتبرت التاء جزءاً فهو مبني على الكسر في محل رفع « المستحقة » خبر المبتدأ الثاني مرفوع بالضممة الظاهرة وهو مضاف وصفو من « صفوه » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى الود مضاف إليه مبني على الكسر في محل جر ، وجملة المبتدأ الثاني وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الأول « مني » جار ومجرور يتعلق بقوله المستحقة « وإن » الواو حرف عطف ، والمعطوف عليه محذوف ، إن : حرف شرط جازم مبني على السكون لا محل له من الإعراب « لم » حرف نفي وجزم وقلب « أرج » فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف الواو والضممة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « منك » جار ومجرور متعلق بقوله أرجو « نوالا » مفعول به لأرجو ، وهذه الجملة معطوفة على جملة أخرى محذوفة هي أولى بالحكم الذي هو استحقاقها للود من هذه الجملة المذكورة ، وتقدير الكلام : إن رجوت منك نوالا وإن لم أرج منك نوالا ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام .

الشاهد فيه : قوله « المستحقة صفوه » حيث أضاف الاسم المقترن بأل ، وهو قوله المستحقة ؛ لكونه وصفاً مع كون المضاف إليه مضافاً إلى ضمير يعود إلى ما فيه أل وهو الود .

٣٢٣ - وهذا الشاهد من الشواهد التي لم تقف على نسبتها إلى قائل معين ، والذي ذكره المؤلف هو صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله ؛

\* فَإِنِّي لَسْتُ يَوْمًا عَنْهُمَا بِعَنِي \*

اللغة : « يغنيا عنى » أراد يستغنيا ولا تكون بهما حاجة إلى معونتي « المستوطنا عدن » اللذان اتخذنا عدناً وطناً وموضع إقامة ، وعدن - بفتح العين والبدال جميعاً - بلد باليمن ، وذكر في محيط الفيروز ابادى أنها جزيرة باليمن « بغنى » الغنى : المستغنى ، وهو الوصف من غنى يغنى - يوزن رضى رضى .

المعنى : إن يكن هذان الشخصان اللذان اتخذنا عدناً موطن إقامة قد استغنيا عنى ، ولم تعد بهما حاجة إلى معونتي ؛ فإننى دائم الحاجة إليهما ولست مستغنياً عنهما قط . =

الخامسة : أن يكون بجمعاً أتبعَ سبيلَ المثنى ، وهو جمع المذكر السالم ، فإنه يُعْرَبُ بِمَجْرَبٍ مَجْرَفِينَ وَيَسْلَمُ فِيهِ بِنَاءِ الْوَاحِدِ وَيُخْتَمُّ بِنُونٍ زَائِدَةٍ تَحْذِفُ لِلإِضَافَةِ ، كما أن المثنى كذلك ، كقوله :

— ٣٢٣ — \* لَيْسَ الْأَخْلَافُ بِالْمُضْنَى مَسَامِعِهِمْ \*

== الإعراب . « إن » حرف شرط جازم يحزم فعلين مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « يغنيا » فعل مضارع فعل الشرط محزوم بيان وعلامة جزمه حذف النون ، وألف الاثنين فاعله مبنى على السكون في محل رفع « عنى » جار ومجرور متعلق بقوله يغنيا « المستوطنا » بدل من ألف الاثنين - تخريجا على اللغة الفصحى - مرفوع بالألف نيابة عن الصمة لأنه مثنى ، وهو مضاف و « عدن » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « فإننى » الفاء حرف واقع في جواب الشرط مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، إن : حرف توكيد ونصب ينصب الاسم ويرفع الخبر مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب والنون الثالثة حرف يلحق الأفعال والحروف عند اتصالها بياء المتكلم لوقاية أواخرها من الكسر ، وياء المتكلم اسم إن مبنى على السكون في محل نصب « لست » ليس : فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر ، وتاء المتكلم اسمه مبنى على الضم في محل رفع « يوما » ظرف زمان متعلق بقوله غنى الآتى منصوب بالفتحة الظاهرة « عنهما » جار ومجرور متعلق بغنى أيضا « بغنى » الباء حرف جر زائد ، غنى : خبر ليس ، وجملة ليس واسمه وخبره في محل رفع خبر إن ، وجملة إن واسمها وخبرها في محل جزم جواب الشرط .

الشاهد فيه : قوله « المستوطنا عدن » حيث أضاف الاسم المقترن بأل إلى اسم ليس مقترناً بها وهو عدن ؛ وساغ ذلك لكون المضاف وصفاً دالا على مثنى : وفي قوله « يغنيا المستوطنا عدن » شاهد آخر ، وذلك حيث ألحق الفعل علامة التثنية مع كونه رافعا لاسم ظاهر مثنى ، وذلك على لغة أكلوني البراغيث - وقد سبق ذكره أثناء شرحنا في باب الفاعل .

٣٢٣ - لم أقف لهذا الشاهد أيضا على نسبة إلى قائل معين ، والذي ذكره المؤلف صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

\* إِلَى الْوُشَاةِ وَلَوْ كَانُوا ذَوَى رَحِمٍ \*  
( ٧ - أوضح المسالك ٣ )

= اللغة : « الأخلاء » جمع خليل ، وهو الصديق ، وفي القرآن الكريم ( الأخلاء يومئذ بعضهم لبعض عدو ) « بالمصنى » المصنى : جمع مصغ ، وهو اسم الفاعل من « أصغى فلان إلى حديث فلان » إذا أمال أذنه إليه وأنصت له ولم ينحرف عنه « مسامعهم » للمسامع : جمع مسمع ، وأصله مكان السمع ، وأراد الآذان « الوشاة » جمع واش ، وهو الذى يسعى بين المحبين لإفساد قلوبهم .

المعنى : يقول : ليس الأصدقاء الباقون طى ودا دم بالقوم الذين يصغون إلى كلام الوشاة الساعين بالإفساد بينهم ، ولو كان هؤلاء الوشاة من دوى رحمهم ، ومحل الثقة من نفوسهم .

الإعراب : « ليس » فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « الأخلاء » اسم ليس مرفوع بالضممة الظاهرة « بالمصنى » الباء حرف جر زائد مبنى على الكسرة لا محل له من الإعراب ، المصنى : خبر ليس ، وهو مضاف ومسامع من « مسامعهم » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، ومسامع مضاف وضمير الغائبين العائد إلى الأخلاء مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر « إلى الوشاة » جار ومجرور متعلق بقوله المصنى السابق « ولو » الواو حرف عطف ، والمعطوف عليه محذوف ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، لو : حرف شرط غير جازم مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « كانوا » كان : فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر مبنى على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، وواو الجماعة العائد إلى الوشاة اسم كان مبنى على السكون فى محل رفع « ذوى » خبر كان منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم ، وهو مضاف و « رحم » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وجملة كان واسمه وخبره معطوفة بالواو على محذوف هو أولى بالحكم - الذى هو انتفاء الخلة عمن يصنى مسامعه إلى الوشاة من الأخلاء - من المذكور ، وتقدير الكلام : إن لم يكن الوشاة ذوى رحم وإن كانوا - إلخ .

الشاهد فيه : قوله « المصنى مسامعهم » حيث أضاف الاسم المقترن بأل إلى اسم ليس مقترناً بها ، وهو مسامعهم ؛ لكون المضاف جمع مذكر سالماً .

وجَوَّزَ الفراءُ إضافةَ الوَصفِ المحلِّيِّ بألٍ إلى المعارفِ كلها<sup>(١)</sup>، كما « الضَّارِبِ زَيْدٍ » و « الضَّارِبِ هَذَا » بخلاف « الضَّارِبِ رَجُلٍ » وقال المبرد والرماني في « الضَّارِبِكَ » و « ضَارِبِكَ »<sup>(٢)</sup>: مَوْضِعُ الضَّمِيرِ خَفُضَ ، وقال الأخفش:

(١) سواء أكان المضاف إليه علما نحو « الضارب زيد » أم كان اسم إشارة نحو « الضارب هذا » أم كان اسما موصولا نحو « الضارب الذي كان عندنا أمس » أم كان ضميرا نحو « الضاربك » أم كان مضافا إلى معرفة نحو « الضارب غلامك » وحجة الفراء في تجويزه هذه الصور كلها أنه قاسها على إضافة الاسم المحلِّيِّ بألٍ إلى اسم مقترن بها ، زعم أنه لا فرق بين نوع من المعارف ونوع آخر منها .

والجمهور يقتصرون في هذه المسألة على ما ورد عن العرب ، لأن الأصل أنه لا يجوز بوجه عام أن يضاف الاسم المعرفة ، لأن أهم أغراض الإضافة تعريف المضاف بالمضاف إليه ، فإذا كان المضاف في نفسه معرفة لم تكن به حاجة إلى التعريف ، وكنا أحرى به بمقتضى هذا الأصل ألا نحيز إضافة الاسم المحلِّيِّ بألٍ لا إلى مثله ولا إلى غير ذلك من المعارف ، لكن ورد السماع عن أهل هذا اللسان بإضافته إلى المحلِّيِّ بألٍ ، خروجا عن أصل القياس الذي أشرنا إليه ، وإذا كانت هذه الإضافة خارجة عن أصل القياس ، فإنه لا يجوز أن يقاس غيرها عليها للقاعدة المعلومة الفائلة « ما خرج عن القياس فغيره عليه لا ينقاس » فافهم ذلك

ومما هو جدير بالذكر ههنا أن نحو « الضاربك » قد ورد عن العرب فاختلف النحاة في تخريجه ، فخرجه الجمهور على أن الكاف التي هي ضمير المخاطب في محل نصب مفعول به ، وجوز الفراء ذلك كما جوز أن تكون في محل جر بإضافة الوصف إليها ، والثاني تخريج على وجه ضعيف فيما أمكن تخريجه على وجه قوى .

(٢) تلخيص ما في هذه المسألة من مذاهب النحاة وتعليلها نذكره لك فيما يلي :

اعلم أولا أن المضاف هنا وصف إما مفرد محليِّ بألٍ نحو « الضاربك » وإما مفرد مجرد من ألٍ نحو « ضاربك » وإما مثنى نحو « الضارباك » وإما مجموع جمع مذكر سالما نحو « الضاربوك » والفرض أن المضاف إليه ضمير في كل هذه الصور .

ثم اعلم أن للنحاة في هذه المسألة ثلاثة أقوال ذكرها المؤلف ونوضحها لك فقول :

= القول الأول - وهو قول المبرد وللمازني والرماني - حاصله أن الضمير في موضع خفض بإضافة الوصف إليه ، سواء أكان الوصف مقرونا بأل نحو « زيد الضاربك » أم كان الوصف مجردا من أل نحو « زيد ضاربك » وحجتهم في ذلك أن الضمير نائب مناب الاسم الظاهر ، ونحن لو قلنا « ضارب زيد » بغير تنوين الوصف كان الاسم الظاهر الذي بعده مخفوضا بالإضافة ، وكذلك لو قلنا « الضارب الرجل » وإذا كان الاسم الظاهر مخفوضا بإضافة الوصف إليه يكون الضمير كذلك مخفوضا بإضافة الوصف إليه لأنه قائم في مقام الظاهر ، ونظير ذلك ما إذا كان الوصف مثنى أو مجموعا ، وسنعود إلى بيانه بعد ذكر أقوال النحاة في هذه المسألة .

والقول الثاني - وهو قول الأخفش وهشام - وحاصله أن موضع الضمير نصب على المفعولية ، وحجتهم في ذلك أن قولنا « ضاربك » و « الضاربك » في ذاته يحتمل أمرين ، أحدهما النصب على المفعولية ، والثاني الحذف بالإضافة ، والمفعولية أمر محقق ، والإضافة غير محققة ، واعتبار الأمر المحقق أولى من اعتبار الأمر غير المحقق ، فكان اعتبارنا الضمير في موضع نصب أولى .

والقول الثالث - وهو قول سيبويه - حاصله أنه يعتبر الضمير كالاسم الظاهر ، فإذا قلت « ضاربك » فثبت بالوصف مفردا مجردا من أل كان الضمير في محل جر بالإضافة لأنك لو قلت « ضارب زيد » لكان زيد مجرورا بالإضافة ، إذ كان حذف التنوين من الوصف دليلا على أنه مضاف لما يليه مادام الكلام خاليا مما يمنع من الإضافة ، وإذا قلت « الضاربك » كان الضمير في موضع نصب على المفعولية ، لأنك لو قلت « الضارب زيدا » كان الاسم الظاهر واجب النصب على المفعولية عنده ، ولم يجز في الاسم الظاهر الجر بالإضافة لأن المضاف حينئذ محلى بأل والمضاف إليه مجردا منها ، ولا يجوز أن يضاف الخني بأل إلى المجرد منها ، فلما كان المانع من الإضافة في هذه الصورة قائما وجب النصب على المفعولية ، وإذا قلت « الضاربك » أو « الضاربوك » فثبت بالوصف مثنى أو مجموعا جاز الوجهان : كون الضمير في محل جر بالإضافة ، وكونه في محل نصب على المفعولية ، لأنك لو قلت « الضاربا زيدا » جاز في الاسم الظاهر الوجهان ، لأن الوصف المثنى أو المجموع تجوز إضافته إلى كل أنواع المعرفة ، فهذا يحيز أن يكون الوصف =

نصب ، وقال سيبويه : الضمير كالأظاهر ؛ فهو منصوب في « الضاربك » مخفوض في « ضاربك » ويجوز في « الضَّارِبَاكَ » و « الضاربوك » الوجهان .

مسألة<sup>(١)</sup> : قد يكتسب المضافُ المذكَرُ من المضافِ إليه المؤنثِ تأنيثُهُ ،

= مضافا والضمير مضافا إليه ، ويكون حذف نون المثني أو المجموع بسبب الإضافة ، ويجوز - مع ذلك - أن يكون حذف التنوين للتخفيف فينتصب الاسم الظاهر ، فكذلك الضمير .

وقد علمت فيما قرناه لك عند بيان مذهب المبرد ومن معه أنهم يرون الضمير في نحو « الضاربك » وفي نحو « الضاربوك » في محل جر بالإضافة ، ولا يجوز اعتباره في محل نصب ، لأن ذلك يقتضى أن يكون حذف النون للتخفيف لا للإضافة ، والأصل في حذف النون أن يكون سببه الإضافة ، واعتبار حذفه للتخفيف بسبب طول صلة أل ليس في الكلام ضرورة تدعو إليه ، فلكون ذلك خلاف الأصل ولا ملجأ يلجئنا إليه لم نجعله في مكان الاعتبار .

(١) مجمل ما ذكره المؤلف رحمه الله تعالى في هذا الباب من الأمور التي يكسبها المضاف من المضاف إليه ستة أمور ، ذكر منها في الفصل السابق أربعة : وهي التعريف كما في نحو « غلام الأمير » مما يكون المضاف إليه معرفة ، والتخصيص كما في نحو « غلام رجل » مما يكون المضاف إليه نسكرة ، والتخفيف كما في نحو « ضارب علي » و « ضاربا زيد » مما يكون المضاف اسم فاعل ، والمضاف إليه معمولة ، ورفع القبح كما في نحو « زيد الحسن الوجه » مما يكون المضاف صفة مشبهة ، وذكر منها في هذا الفصل أمرين : وهما التذكير كما في نحو \* إنارة العقل مكسوف ... \* والتأنيث كما في نحو « قطعت بعض أصابعه » .

وبقي عليه أربعة أمور لم يذكرها لا هناك ولا هنا :

أحدها : الظرفية - وذلك فيما إذا كان المضاف إليه ظرفا - نحو قوله تعالى : (تؤتى

أكلها كل حين بإذن ربها ) وكقول الراجز :

\* أنا أبو المنهالِ بعضَ الأحيانِ \* =

وبالعكس ، وشرط ذلك في صورتين صلاحية المضاف للاستغناء عنه بالمضاف إليه .

== ثانياً : المصدرية - وذلك فيما إذا كان المضاف إليه مصدراً - كقوله جل ذكره :  
( وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب ينقلبون ) ، وكقول الشاعر :

سَتَعْلَمُ لَيْلَىٰ أَيْ دَيْنٍ تَدَايَدَتْ وَأَيْ غَرِيمٍ لِلتَّقَاضَىٰ غَرِيمُهَا  
وكقول مجنون بن عامر :

وَقَدْ يَجْمَعُ اللَّهُ الشَّدِيثَيْنِ بَعْدَ مَا يَظُنَّانِ كُلَّ الظَّنِّ أَنْ لَا تَلَاقِيَا

ثالثها : وجوب التصدير - وذلك فيما إذا كان المضاف إليه من الأسماء التي تستوجب التصدير ، كأسماء الاستفهام - نحو « غلام من عندك ؟ » و « صبيحة أي يوم سفرك ؟ » و « غلام أيهم أكرم ؟ » و « من صاحب أيهم أنت أكرم » .

رابعها : البناء ، وذلك في مواضع :

أحدها : إذا كان المضاف مبهما كغير ومثل وبين ودون ، وكان المضاف إليه مبنيا ، وذلك نحو قوله تعالى : ( لقد تقطع بينكم ) في قراءة من فتح بين ، وهي فاعل تقطع ، بدليل قراءة الرفع ، وكقول الفرزدق في بعض التخرجات التي مر ذكرها :

\* إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرٌ \*

يفتح مثل طى أنه خبر مقدم وبشر مبتدأ مؤخر ؛ لأن « ما » الحجازية لا يتقدم خبرها على اسمها ، وكذا قوله تعالى : ( أن يصيبكم مثل ما أصاب ) فيمن فتح مثل .  
الموضع الثاني : أن يكون المضاف زماناً مبهماً والمضاف إليه لفظ « إذ » نحو قوله تعالى : ( من عذاب يومئذ ) ( من خزي يومئذ ) بفتح يوم فيهما .

الموضع الثالث : أن يكون المضاف زماناً مبهماً والمضاف إليه فعل مبنى ، سواء أكان بناؤه أصلياً كاللاضى في محو قول النابغة .

طَى حِينَ عَاتَبْتَ الشَّيْبَ عَلَى الصَّبَا فَقُلْتُ : أَلَمَاتُصَحُّ وَالشَّيْبُ وَازِعٌ ؟

أم كان بناؤه عارضاً كالضارع المقترن بنون النسوة في نحو قوله :

لَأَجْتَذِبَنَّ مِنْهُنَّ قَلْبِي تَحَلُّمًا طَى حِينَ يَسْتَقْضِينَ كُلَّ حَلِيمٍ

وسياتى ذكر هذين الموضعين في آخر هذا الباب .

فتم عشرة أمور يكتسبها المضاف من المضاف إليه .

فمن الأول<sup>(١)</sup> قولهم : « قَطِطَتْ بَعْضُ أَصَابِعِهِ » ، وقراءة بَعْضِهِمْ :  
 ( تَلْتَقِطُهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ )<sup>(٢)</sup> ، وقوله :  
 \* ٣٢٤ — \* طُولُ اللَّيَالِي أَسْرَعَتْ فِي نَقْضِي \*

(١) يكتسب المضاف المذكر من المضاف إليه المؤنث التانيث في ثلاث صور :  
 الصورة الأولى : أن يكون المضاف بعض المضاف إليه ، ومن أمثلته قولهم « قطعت  
 بعض أصابعه » وقراءة الحسن البصرى ( تلتقطه بعض السيارة ) وقد ذكر المؤلف  
 هذين المثالين ، وقولهم « جدعت أنف هند » وقول الشاعر ، وينسب المعنون :  
 وَمَا حُبُّ الدِّيَارِ شَغَفَنَ قَلْبِي      وَلاَ كِنَ حُبُّ مَنْ سَكَنَ الدِّيَارَا  
 وقول الآخر : وهو الأعشى ميمون :  
 وَتَشْرِقُ بِالْقَوْلِ الَّذِي قَدْ أذَعْتَهُ      كَمَا شَرِقَتْ صَدْرُ الْقَمَاقِمِ مِنَ الدَّمِ  
 ومن هذه الأمثلة تفهم أن المراد يكون المضاف بعض المضاف إليه أن يكون بعضه  
 في المعنى ، وليس المراد أن يكون لفظ بعض خاصة .

الصورة الثانية : أن يكون المضاف كلا للمضاف إليه ، نحو قوله تعالى (يوم تجد كل  
 نفس ) وقوله سبحانه ( ووفيت كل نفس ) ونحو قول عنتره :  
 جَادَتْ عَلَيْهِ كُفْلٌ عَيْنِ ثَرَّةٍ      فَتَرَ كُنَّ كُفْلٌ حَدِيْقَةٍ كَالدَّرْهِمِ  
 والصورة الثالثة : أن يكون المضاف وصفا في المعنى للمضاف إليه ، ومن ذلك إضافة  
 المصدر . كإضافة طول إلى الليالي في الشاهد رقم ٣٢٤ وكما في قول ذى الرمة :  
 مَشَيْنَ كَمَا اهْبَزَتْ رِمَاحُ تَسَقَمَتْ      أَعَالِيهَا مَرُّ الرِّيَّاحِ النَّوَاسِمِ  
 (٢) من الآية ١٠ من سورة يوسف .

٣٢٤ — هذا الشاهد من كلام الأغلب العجلى ، وهذا الذى ذكره المؤلف بيت  
 من الرجز المشطور ، ورد في كلمة له يتعسر فيها على ذهاب منته وضعف قوته بسبب  
 الكبر والشيخوخة ، وهى قوله :

أَضْبَحْتُ لَأَ يَحْمِلُ بَعْضِي بَعْضِي      مُنْفَهًا أَرْوَحُ مِثْلَ النَّفْضِ  
 طُولُ اللَّيَالِي أَسْرَعَتْ فِي نَقْضِي      طَوَيْنَ طَوْلِي وَطَوَيْنَ عَرْضِي =

== اللغة : « لا يحمل بعضى بعضى » أراد أنه ضعيف لا قوة عنده ، وأن قدميه لا يستطيعان حمل سائر جسده « منقهاً » ضعيفاً « النقض » بكسر النون وسكون القاف - الشيء المنقوض مثل الحمل بمعنى المحمول ، يريد أنه يسير متخلخل الأعضاء غير متماسك « أسرع في نقضى » النقض هنا : مصدر قولك « نقضت البناء والحبل والعهد ونحوها » من باب نصر - ومعناه الهدم في البناء وضد الإبرام في الحبل والعهد ، وكفى بإسراع الليالى في ذلك عن أنه تهدم قبل أن يأتى عليه السن المعتاد فيه ذلك ، ويروى « مر الليالى » وهو مرورها ليلة بعد ليلة ، ويروى « أرى الليالى أسرع » ومن عادة العرب أن ينسبوا الحوادث إلى الليالى وإلى الأيام وإلى الدهر ، قال أبو النجم :

مَيَّرَ عَنْهُ قَنْزُعًا عَنْ قَنْزُوعٍ      جَذَبُ اللَّيَالِي أْبْطِي أَوْ أُسْرِعِي

وقال الآخر :

يَا دَارُ مَا فَعَلْتَ بِكِ الْأَيَّامُ      ضَامَّتْكِ ، وَالْأَيَّامُ لَيْسَ تُضَامُ

وقال أبو صخر الهدلى :

عَجِبْتُ لِسَعْمَى الدَّهْرِ بَيْدِي وَبَيْنَهَا      فَلَمَّا انْقَضَى مَا بَيْنَنَا سَكَنَ الدَّهْرُ

الإعراب : « طول » مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة ، وهو مضاف و « الليالى » مضاف إليه ، مجرور بكسرة مقدرة على الياء منع من ظهورها النقل « أسرع » أسرع : فعل ماض مبني على الفتح لا محمل له من الإعراب ، والتاء حرف دال على تأنيث المسند إليه ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره عى يعود إلى طول الليالى ، ومستعرف وجهه في بيان الاستشهاد ، وجملة أسرع مع فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ « فى » حرف جر مبني على السكون لا محمل له من الإعراب « نقضى » نقض : مجرور بى وعلامة جره كسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة لياء المتسكلم ، والجار والمجرور متعلق بأسرع ، ونقض مضاف وياء للتسكلم مضاف إليه مبني على السكون في محل جر .

الشاهد فيه : قوله « طول الليالى أسرع » حيث أعاد الضمير مؤنثاً في قوله :

« أسرع » على مذكر وهو قوله : « طول » والذي جوز ذلك كون المرجع مضافاً =

ومن الثاني قوله :

٣٢٥ — \* إِنَارَةُ الْعَقْلِ مَكْسُوفٌ بِطَوَّعِ هَوَى \*

= إلى مؤنث ، والمضاف مع المضاف إليه كالكسوف الواحد ، فكأن المضاف مؤنث ، ولا يقال إن الضمير عائد إلى المضاف إليه وحده ؛ فإن ذلك خلاف الأصل .

ومثل هذا البيت قول الشاعر :

إِذَا بَعْضُ السَّيِّئِينَ تَعَرَّفَتْنَا كَفَى الْأَيْتَامَ مَوْتَ أَبِي الْيَتِيمِ

وقول الآخر ، وهو ابن أحرر ، وأنشده في اللسان ( ز ب ر ) :

وَلَهَتْ عَلَيْهِ كُلُّ مُعْصِفَةٍ هَيِّنَاءَ لَيْسَ لِبَهْمَا زَبْرٌ

وقول الفرزدق هام بن غالب يهجو الأخطل وقومه :

أَنْتَى الْفَوَاحِشِ عِنْدَهُمْ مَعْرُوفَةٌ وَلَدَيْهِمْ تَرَكَ الْجَمِيلِ جَمِيلٌ

٣٢٥ — لم أجد أحداً نسب هذا الشاهد إلى قائل معين ، ورأيت من يذكر أنه

مصنوع ، وأنه لبعض المولدين ، وهذا الذي ذكره المؤلف ههنا صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

\* وَعَقْلُ عَاصِيِ الْهَوَى يَزْدَادُ تَنْوِيرًا \*

اللغة : « إنارة » هو في الأصل مصدر قولك : « أنار القمر ونحوه » إذا أضاء

« العقل » هو الغريزة التي يدرك الإنسان الأشياء « مكسوف » هو الوصف

من قولك : « كسفت الشمس » بالبناء للمجهول - إذا ذهب نورها وزال ضوؤها

باعتراض القمر بينها وبين الأرض « بطوع هوى » طوع - بفتح الطاء وسكون

الواو - أى الطاعة والانقياد ، والهوى - بفتح أوله مقصوراً - شهوة النفس وميلها

إلى ما تحبه ، وأراد بسبب انطلاقة وراء شهوات نفسه الموقفة .

المعنى : يقول : إذا جرى الإنسان وراء شهوات نفسه ، وانطلق خلف أغراضه

ضعف عقله الذى به يدرك الأشياء ، وغطى على نوره الربانى الذى تفيضه عليه الطاعة

ومخالفة النفس .

الإعراب : « إنارة » مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة ، وهو مضاف و « العقل »

مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « مكسوف » خبر المبتدأ مرفوع بالضممة =

ويحتمله ( إِنْ رَحِمَهُ اللَّهُ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ )<sup>(١)</sup> ، ولا يجوز « قَامَتْ »

= الظاهرة « بطوع » جار ومجرور متعلق بمكسوف ، وطوع مضاف و « هوى » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين منع من ظهورها التعذر « وعقل » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، عقل : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وعقل مضاف ، و « عاصى » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، وعاصى مضاف و « الهوى » مضاف إليه ، مجرور بكسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « يزداد » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى عقل عاصى الهوى ، والجملة من يزداد مع فاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ الذى هو عقل عاصى « تنويرا » مفعول به ليزداد .

الشاهد فيه : قوله « إنارة العقل مكسوف » حيث أعاد الضمير مذكراً من قوله « مكسوف » على « إنارة » وهو مؤنث ؛ والذى سوع هذا - مع وجوب مطابقة الضمير لرجعه - كون المرجع مضافا إلى مذكر ، وهو قوله : « العقل » فاكتمسب التذكير منه .

ومثل هذا البيت فى ذلك قول الآخر :

رُؤْيِيَةُ الْفِكْرِ مَا يُوْوَلُّ لَهُ الْأَمْرُ مَعِينٌ كُلِّ اجْتِنَابِ التَّوَانِي  
 فقد أخبر بقوله : « معين » عن قوله : « رؤيية » الواقع مبتدأ ، وهذا المبتدأ مؤنث ، لكنه لما أضيف إلى المذكر وهو توله : « الفكر » اكتسب التذكير منه .

(١) ن : آية ٥٦ من سورة الأعراف .

اعلم أن للعلماء فى تخريج هذه الآية الكريمة أقوالا كثيرة أوصلها المؤلف إلى ستة عشر قولاً فى رسالة صنفها فى هذه الآية خاصة ، وقد نقلها السيوطى فى كتاب الأشباه والنظائر النحوية ، ونحن نذكر لك أربعة تخريجات ، وننسب كل تخريج إلى قائله ، ونبين ما يسلم منها لقائله وسالا يسلم لقائله :

الأول : أن تذكير قريب حاصل بسبب أن الرحمة مؤنث مجازى ، وهذا تخريج الجوهري ، وهو فاسد ، لأن التأنيث المجازى يبيح تذكير الفعل المسند إلى المؤنث =

غُلَامٌ هِنْدِيٌّ « ولا « قَامَ امْرَأَةٌ زَيْدٍ » لعدم صلاحية المضاف فيهما للاستغناء عنه بالمضاف إليه .

مسألة : لا يضاف اسمٌ لمرادفهِ<sup>(١)</sup> ، كـ « لَمَيْثُ أَسَدٍ » ولا موصوفٌ إلى

المجازي ، فأما الذي يسند إلى ضميره فلا يجوز إلا تأنيثه ، والوصف هنا مسند إلى ضمير الرحمة .

التخريج الثاني : أن تذكر قريب بسبب المعنى ، وذلك أن المقصود من رحمة الله غفرانه ، وهو مذكر ، وهذا تخريج الزجاج والأخفش .  
والتخريج الثالث : أن لفظ قريب مما يستوى فيه المذكر والمؤنث ، وهذا تخريج ذكره الفراء .

التخريج الرابع : ما ذكره المؤلف هنا من أن المضاف وهو الرحمة اكتسب من المضاف إليه وهو لفظ الله التذكير ، لأن الاستعمال العربي قد جرى على استعمال لفظ الجلالة كما يستعمل المذكر وإن كان مدلوله لا يجوز أن يوصف بشيء من التذكير أو التأنيث .  
(١) ههنا شيآن أحب أن أنبهك إليهما :

الأول : أن أنبهك إلى ما سبق ذكره من أن الغرض من الإضافة هو تعريف المضاف بالمضاف إليه أو تخصيصه به ، ومن المعلوم أن الشيء لا يتعرف بنفسه ولا يتخصص ، لأن في ادعاء تعريفه بنفسه ، وفي دعوى تخصيصه بنفسه تناقضاً ، لأن معنى طلب تعريفه أو تخصيصه أنه غير معرف ولا مخصص ، وإلا ما طلبت نه التعريف أو التخصص ، ومعنى كونه يتعرف بنفسه أو يتخصص أنه معرف أو مخصص ، وإلا لما كانت نفسه معرفة ولا مخصصة ، فلما كانت إضافة الشيء إلى نفسه توقع في الساقص استيعاب بصريون من قبولها ، وأوجبوا فيما يتوهم فيه من الإضافة أنه من إضافة الشيء إلى نفسه التأويل في المضاف والمضاف إليه حتى يصير أحدهما غير الآخر .

وذهب الكوفيون إلى أنه يجوز أن يضاف الشيء إلى نفسه ، متى اختلف اللفظان ، وجعلوا اختلاف اللفظين بمنزلة اختلاف المعنيين ، فلم يحتاجوا إلى التأويل الذي ارتكبه البصريون .

واحتج الكوفيون بورود ما منعه البصريون - من إضافة الاسم إلى اللقب ، =

صفتة ، كـ « رَجُلٌ فَاضِلٌ » ولا صفة إلى موصوفها ، كـ « فَاضِلٌ رَجُلٍ »  
فإن سُمِّحَ ما يُوهِمُ شيئاً من ذلك يُؤَوَّلُ .

فمن الأول قولهم : « جاءني سَعِيدٌ كُرْزٍ »<sup>(١)</sup> ، وتأويله : أن يُرَادَ بالأول  
المُسَمَّى وبالثاني الاسمُ ، أي : جاءني مُسَمَّى هذا الاسم <sup>(٢)</sup> .

== وإضافة الصفة إلى الموصوف ، وإضافة الموصوف إلى الصفة - ومتى ورد عن العرب  
في الكلام المنور لم يكن بد من قبوله ، وسلكوا - مع هذا السماع - طريقاً من القياس  
حاصله أن العرب قد جاء في كلامها عطف الشيء على مرادفه ، كما في قول الشاعر :

وَقَدَدَتِ الْأَدِيمَ إِرَاهِشِيهِ وَأَلْفَى قَوْلَهَا كَذِبًا وَمَيْتًا

والأصل في العطف أن يكون المعطوف غير المعطوف عليه ، فلما استساغوا في  
العطف أن يتركوا الأصل ويعطفوا أحد المترادفين عن الآخر قسنا باب الإضافة على  
باب العطف ، إذ كان الشأن فيهما من هذه الجهة واحداً .

الأمر الثاني : أن ابن مالك قد اختار في كتاب التسهيل مذهب الكوفيين  
يجوز ما منعه هنا من إضافة الشيء إلى ما اتحد به في المعنى ، وقسم الإضافة إلى ثلاثة  
أقسام : إضافة محضة ، وإضافة غير محضة وهي اللفظية ، وإضافة شبيهة بالمحضة ، وجعل  
من القسم الثالث الذي استحدثه وزاده على كلام القوم إضافة الصفة إلى الموصوف ،  
وإضافة الموصوف إلى الصفة ، وإضافة المسمى إلى الاسم .

(١) كرز - بضم القاف وسكون الراء ، وآخره زاي - هو هنا لقب ، وأصله  
بمعنى خرج الراعي الذي يحمل فيه متاعه ، وقيل : هو الجوالق الصغير ، وكرز  
الجمل - دحروجته .

(٢) اعلم أولاً أن مثل قولهم : « سعيد كرز » بإضافة الاسم إلى اللقب على  
التأويل بأن المراد بالأول المسمى وبالثاني الاسم قولهم : « جئت ذا صباح »  
و « ذهب ذات عشية » أو « سرت ذات يوم » تريد وقتنا صاحب اسم هو صباح ،  
ومدة صاحبة اسم هو عشية ، ومدة صاحبة اسم هو يوم .

واعلم ثانياً أن تأويل الأول من الاسم واللقب بالمسمى وتأويل الثاني بالاسم إنما  
يكون فيما إذا نسبت إلى هذا المركب الإضافي مالا يليق أن ينسب إلى مجرد اللفظ =

ومن الثاني<sup>(١)</sup> قولهم: « حَبَّةُ الْحَمَقَاءِ » ، و« صَلَاةُ الْأُولَى » ، و« مَسْجِدُ الْجَامِعِ » ، وتأويله: أن يُقَدَّرَ موصوفٌ ، أى: حَبَّةُ البَقْلَةِ الحَمَقَاءِ ، و« صَلَاةُ السَّاعَةِ الْأُولَى » ، ومسجد المسكان الجامع .

كما لو قلت: « جاءني سعيد كرز » أو قلت: « يا سعيد كرز » فإن المحيىء إنما يسند إلى الذات لا إلى اللفظ ، فإن نسبت إلى هذا المركب ما ينسب عادة إلى الألفاظ كأن تقول: « كتبت سعيد كرز » أو « نطقت بسعيد كرز » وجب أن يكون تأويل الأول بالاسم والثانى بالمسمى ، عكس التأويل الأول ، ومنه تعلم أن التأويل الذى فى كلام المؤلف ليس متعيناً فى كل كلام ، وأنه ذكر على سبيل التمثيل .

ثم اعلم ثالثاً أن البصريين الذين منعوا إضافة الاسم إلى مرادفه وأوجبوا التأويل فيما سمع مما يؤهم ذلك ، هم الذين قالوا: إذا كان الاسم والمقب مفردين وجب إضافة الاسم إلى اللقب ، وقد تبعهم ابن مالك فى ذلك كما تقدم ذكره فى باب العلم ، وهو مشكل غاية فى الإشكال ، ولهذا رده ابن هشام فقال: « ويرده النظر وقولهم هذا يحى عينان » ( انظر الجزء الأول ص ١٣٢ ) .

(١) الثانى هو إضافة الموصوف إلى الصفة ، ألا ترى أن الأصل: حبة حمقاء ، و« صلاة أولى ، ومسجد جامع ، واللفظ الثانى من هذه الأمثلة صفة للفظ الأول كما ترى ، فلما أضافوا الأول إلى الثانى - وهما دالان على ذات واحدة - كانوا قد أضافوا اللفظ الدال على معنى إلى لفظ آخر يدل على نفس معنى اللفظ الأول ، وهذه هى إضافة المترادفين .

وتأويل كل مثال من هذه المثل غير تأويل غيره منها ، لكن الضابط العام أن يقدر قبل اللفظ الثانى ، - وهو المضاف إليه - اسم عام يصلح لأن يكون موصوفاً بالمضاف إليه ، فيكون تقدير المثال الأول: حبة البقلة الحمقاء . بتقدير اسم من أسماء الأعيان عام يشمل الاسم الأول وغيره ، ويكون تقدير المثال الثانى: صلاة الساعة الأولى ، بتقدير اسم زمان يصلح أن يكون وقتاً للاسم الأول وغيره ، ويكون تقدير المثال الثالث: مسجد المسكان الجامع ، بتقدير اسم مكان يصلح أن يكون محلاً للاسم الأول وغيره ، وقد أشار المؤلف إلى هذه التقديرات إشارة دقيقة ، وكلامنا هذا بيان وإيضاح له .

ومن الثالث<sup>(١)</sup> قولهم : « جَرْدُ قَطِيفَةٍ » ، و « سَحَقُ عِمَامَةٍ » ، وتأويله : أن يُقَدَّرَ موصوفٌ أيضاً ، وإضافة الصفة إلى جنسها ، أى : شئٌ ، جَرْدٌ من جنس القطيفة ، وشئٌ لا سَحَقٌ من جنس العمامة .

\*\*\*

فصل : الغالبُ على الأسماء أن تكون صالحة للإضافة والإفراد ، كـ « مُلَامٌ » و « ثَوْبٌ » .

ومنها ما يمتنع إضافته كالضمرات ، والإشارات ، وكغير أى من الموصولات وأسماء الشرط ، والاستفهام<sup>(٢)</sup> .

(١) الثالث هو إضافة الصفة إلى الموصوف ، ومنها في القرآن الكريم قوله تعالى : ( يعلم خائنة الأعين ) فإن أصل الكلام : يعلم الأعين الخائنة ، ونظيره قول شاعر الحماسة :

إِنَّا مُحَيِّوْكَ يَا سَلْمَى فَحَيِّينَا وَإِن سَقَمْتِ كِرَامَ النَّاسِ فَاسْقَمِينَا

وَإِن دَعَوْتِ إِلَى جُبِّي وَمَكْرُمَةٍ يَوْمًا سَرَاةَ كِرَامِ الْقَوْمِ فَأَذْعِينَا

فإن أصل قوله في البيت الأول : « كرام الناس » الناس الكرام ، وأصل قوله في البيت الثاني : « سراة كرام القوم » سراة القوم الكرام ، وقد علمنا في بيان النوع الثاني أن الصفة والموصوف يدل كل منهما على الذات ، فتكون إضافة الصفة إلى الموصوف مثل إضافة الموصوف إلى الصفة ، كل واحدة منهما إضافة أحد المترادفين إلى مرادفه ، وتأويل هذا النوع أن تقدر قبل الاسم الأول لفظاً عاماً يصلح أن يكون موصوفاً بالضاف ، وحينئذ تكون الإضافة على معنى من التي لبيان الجنس ، فتقدير المثالين اللذين ذكرهما المؤلف : شئٌ جرد من جنس القطيفة ، وشئٌ سحق من جنس العمامة ، ومن هنا نعلم أن المؤلف قد صرح في التأويل بالموصوف الذي أشرنا إليه ، وبحرف الجر الذي تصبح الإضافة على معناه .

(٢) إنما امتنعت إضافة هذه الأنواع من الأسماء لأنها أشبهت الحرف ، ولهذا الشبه بليت ، وقد علمنا أن الحرف لا يضاف ، فأخذ ما أشبه الحرف حكم الحرف ، وإنما جازت إضافة « أى » الموصولة والاستفهامية والشرطية لضعف شبه الحرف بسبب شدة افتقارها إلى مفرد يبين المراد منها ، وتضاف هي إليه .

ومنها ما هو واجب الإضافة إلى المفرد ، وهو نوعان : ما يجوز قطعه عن الإضافة في اللفظ ، نحو « كل » و « بعض » و « أي » ، قال الله تعالى : ( وَكُلُّ فِي فَلَكَ يُسَبِّحُونَ )<sup>(١)</sup> و ( فَضَلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ )<sup>(٢)</sup> و ( أَيُّهَا مَا تَدْعُوا )<sup>(٣)</sup> ، وما يلزم الإضافة لفظاً ، وهو ثلاثة أنواع : ما يُضَاف للظاهر

(١) من الآية ٤٠ من سورة يس .

(٢) من الآية ٢٥٣ من سورة البقرة .

واعلم أن كلا وبمضاً تجب إضافتهما لفظاً إذا وقعا نعتاً أو توكيداً ، فمثال التوكيد « جاء القوم كلهم » ومثال النعت « زيد الرجل كل الرجل » ؛ فجوار قطعهما في اللفظ عن الإضافة خاص بغير هذين الموضعين .

واعلم أن للنحاة في هذين اللفظين عند قطعهما عن الإضافة لفظاً اختلافاً ، هل هما معرفتان بالنظر إلى المضاف إليه المقدر ، أم هما نكرتان بالنظر إلى حالتهما الراهنة ؟ وقد ذهب سيدييه وجمهور البصريين إلى أنهما معرفتان بالإضافة للنسوية ، وذهب أبو يني الفارسي إلى أنهما نكرتان نظراً إلى حالتهما الراهنة ، لأن نية الإضافة لا تكون سبباً في التعريف ، ألا ترى أن لفظ « نصف » و « ربع » وما أشبههما قد يقطعان عن الإضافة فيقال « خذ ديناراً ونصفاً وربعاً » مثلاً ، وهما حينئذ نكرتان بالإجماع ، وهو كلام غير مستقيم من وجهين : الأول : أن العرب قد تقطع اللفظ عن الإضافة وهي تريد المضاف إليه إذا كان لفظ المضاف مما لا يتضح معناه إلا بالمضاف إليه ، وقد تقطع اللفظ عن الإضافة وهي لا تريد المضاف إليه إذا كان المضاف مما يتضح معناه من غير ذكر المضاف إليه ، ومن النوع الأول لفظ كل ولفظ بعض فإنهم لا يحذفون ما يضافان إليه إلا وهم يريدونه ، ومن النوع الثاني لفظ نصف وربع فإنهم حين يحذفون المضاف إليه منهما لا يلقون إليه بالا ، فمن أجل هذا كان لفظ كل وبعض معرفة سواء أنطقوا بالمضاف إليه معهما أم لم ينطقوا والوجه الثاني أنهم قد جاءوا بالحال من لفظ كل ولفظ بعض مع قطعهما عن الإضافة لفظاً فقالوا : مررت بكل قائماً ، وأعرضت عن بعض جالسا ، والأصل في صاحب الحال أن يكون معرفة ، فمن أجل هذا قلنا : إن لفظ كل وبعض معرفة ، سواء أذكر المضاف إليه معهما أم لم يذكر .

(٣) من الآية ١١٠ من سورة الإسراء .

والمضمر ، نحو « كَلَّآ » و « كَلَّمَا » و « عِنْدَ » و « لَدَى » و « قُصَارَى »  
و « سَوَى » ، وما يختص بالظاهر ، كـ « أُولَى » و « أُولَاتٍ » و « ذِي »  
و « ذَاتِ » ، قال الله تعالى : ( تَحْنُ أُولُو قُوَّةٍ )<sup>(١)</sup> ( وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ )<sup>(٢)</sup>  
( وَذَا الثَّنُونِ )<sup>(٣)</sup> و ( ذَاتَ بَهْجَةٍ )<sup>(٤)</sup> ، وما يختص بالمضمر ، وهو نوعان :  
ما يُضَافُ لسُكُل مضمر ، وهو « وَحَدَّ » نحو : ( إِذَا دُعِيَ اللَّهُ وَحْدَهُ )<sup>(٥)</sup> ،  
وقوله :

— ٣٢٦ — \* وَكُنْتَ إِذْ كُنْتَ إِلَهِي وَحَدَا كَا \*

(١) من الآية ٣٨ من سورة النمل .

(٢) من الآية ٤ من سورة الطلاق .

(٣) من الآية ٨٧ من سورة الأنبياء .

(٤) من الآية ٦٠ من سورة النمل .

(٥) من الآية ١٣ من سورة غافر .

٣٢٦ — هذا الشاهد من قول عبد الله بن عبد الأعلى القرشي ، وما ذكره المؤلف

بيت من الرجز المشطور ، وبعده قوله :

\* لَمْ يَكُ شَيْءٌ يَا إِلَهِي قَبْلَكَ \*

اللغة : « لم يك شيء » قال العلامة يس : ذكر المصنف - يريد ابن هشام - في  
بحث لما من المعنى أن ابن مالك مثل بهذا البيت للنفي المنقطع ، قال : وتبعه ابنه فيما  
كتبه على التسهيل ، وهو وهم ، انتهى ، ونقل عنه أنه قال : إنما يكون هذا البيت  
من النفي المنقطع لو كان الراجز قد قال \* لم يك شيء يا إلهي معك \* وعنه أيضاً :  
وفيه نظر ؛ إذ يتعذر أن يكون تقديره لم يك شيء قبلك ثم كان قبلك ، واعترض بأن  
هذا لا يلزم ؛ إذ لا نأخذ حدوث ذلك الشيء مقيداً بالقبلية ، بل نأخذه مطلقاً عنها :  
أى لم يك شيء يا إلهي قبلك ثم كان ، وعن السراج البلقيني أن الصواب ما قاله ابن  
مالك ؛ لأن القبلية محالة في حقه سبحانه ، فتعينت المعية ، فالعنى لم يك شيء يا إلهي  
معك قبل خلق العالم ثم وجد العالم ، انتهى ، ويدل لسكون القبلية بمعنى المعية مقابلتها  
بقوله وحدك ، فتدبر .

قال أبو رجاء : وحاصل هذا الكلام أن الأصل في المنفى بلما أن يكون مستمراً إلى حال التسكلم بالكلام ، فإذا قلت « لما يقيم زيد » دل هذا الكلام على انتفاء قيام زيد في الزمان الماضي مستمرا إلى الوقت الذي تتكلم فيه بهذا الكلام ، ومنه قول المعزق العبدى ، وقد تمثل به ذو النورين شهيد الدار أمير المؤمنين عثمان بن عفان رضى الله تعالى عنه في رسالة كتبها إلى أمير المؤمنين على بن أبى طالب كرم الله وجهه :

فَإِنْ كُنْتُ مَا كُوِلَا فَكُنْ خَيْرَ آكِلِ  
وَإِلَّا فَأَذْرِكُنِي وَلَمَّا أُمَّزَقِ

فإن معناه أنه لم يمزق في الزمن الماضي وأن عدم تمزيقه مستمر إلى وقت الكلام ، أما منى لم فإنه لا يلائم فيه استمرار نفيه إلى زمن التسكلم ، بل قد يكون النفي مستمرا إلى زمن التسكلم كما في قوله تعالى : ( ولم أكن بدعائك رب شقيا ) فإن الشقاء منى عن زكريا عليه الصلاة والسلام في الزمن الماضي ومستمر الانتفاء عنه إلى وقت التسكلم ، وقد يكون نفى مدخول لم منقطعا نحو قوله تعالى ( لم يكن شيئا مذكورا ) فإن المعنى أن الإنسان فيما مضى من الزمان لم يكن شيئا ولكنه صار بعد ذلك شيئا ، هذه هي القاعدة الأصلية في السكلمتين ، ثم إن ابن مالك مثل للمنى بلم الذى انقطع نفيه بهذا البيت المستشهد به ؛ فالمنى عنده لم يكن شيء فيما مضى ثم انقطع ذلك فكان شيء وحدث قبل زمن التسكلم ، وابن هشام اعترض هذا التمثيل فى المنى وقال فى شأنه « وهو وهم فاحش » ووجه نظره أن الظرف الذى هو قول الراجز « قبلك » قيد فى كان التى معناها حدث ، فصار المنى : لم يحدث شيء من الأشياء فى الزمان الماضى قبلك ثم حدث شيء قبلك ، وهذا محال ؛ لأن شيئا من الأشياء لم يحدث قبل الله تعالى أصلا ، ولكن العلماء انتصروا لابن مالك وصححوا تمثيله بهذا البيت ، ووجهة نظرهم أننا لا نأخذ الظرف قيدا فى الفعل المنفى بلم ، بل نجعل الفعل مطلقاً عن القيد ، أو نجعل قبل بمعنى مع ؛ فيسكون المعنى على الأول : لم يكن شيء أصلا إلا أنت ، ثم كان قبل زمان التسكلم أو عنده شيء من الأشياء ، ويكون المعنى على الثانى : لم يكن معك شيء أصلا فى الزمان الماضى ثم صار معك فى الوجود شيء ، وكلاهما صحيح ، فتدبر هذا واحرص عليه .

وقوله :

٣٢٧ - وَالذَّبَّ أَخْشَاهُ إِنْ مَرَرْتُ بِهِ

وَحَدِي

الإعراب : « كنت » كان : فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر ، وتاء المخاطب اسمه مبني على الفتح في محل رفع « إذ » ظرف للزمن الماضي مبني على السكون في محل نصب متعلق بكان الناقصة « كنت » فعل تام وفاعل ، أو فعل ناقص واسمه ، وعليه يكون خبره محذوفاً ، والتقدير: كنت موحداً ، وحجلة كان الثانية واسمها وخبرها أوهى وفعالها في محل جر بإضافة إذ إليها « إلهي » منادى بحرف نداء محذوف ، والتقدير: يا إلهي ، بدليل ذكر حرف النداء في المرة الثانية في قوله « لم يك شيء يا إلهي » « وحدك » وحد : خبر كان الأولى ، وقد جوزنا أن تكون كان الأولى فعلاً تاماً وضمير المخاطب فاعله ، وعليه يكون قوله « وحدك » حالاً من ضمير المخاطب ؛ وهذا هو الأظهر ، وعلى كل حال فهو مصدر موضوع موضع الوصف ، فهو مؤول بمنفرد - أو متوحد - كما مضى في باب الحال « لم » حرف نفى وجزم مبني على السكون لا محل له من الإعراب « يك » فعل مضارع تام مجزوم بلم وعلامة جزمه سكون النون المحذوفة للتخفيف « شيء » فاعل يك مرفوع بالضمة الظاهرة « يا » حرف نداء مبني على السكون لا محل له من الإعراب « إلهي » إله : منادى منصوب بفتحة مقدره على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بالكسرة المأثية بها لمناسبة ياء المتكلم ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه ، مبني على السكون في محل جر « قبلك » قبل : ظرف متعلق بيك ؛ فإن جعلت يك فعلاً ناقصاً فشيء اسمه ، وهذا الظرف متعلق بمحذوف خبره ، وقبل مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه مبني على الفتح في محل جر .

الشاهد فيه : قوله « وحدك » حيث أضاف لفظ « وحد » إلى ضمير المخاطب .

٣٢٧ - هذا الشاهد من كلام الربيع بن ضبع الفزاري ، وما ذكره المؤلف

قطعة من بيت من المنسرح ، وهو بتامه مع بيت سابق عليه هكذا :

أَضْبَحْتُ لَا أَجْهَلُ السَّلَاحَ ، وَلَا أَمْلِكُ رَأْسَ البَعِيرِ إِنْ نَفَرَا  
وَالذَّبَّ أَخْشَاهُ إِنْ مَرَرْتُ بِهِ ، وَأَخْشَى الرِّيَّاحَ وَالْمَطْرَا =

== يقول هذين البيتين وقد طالت سنه وأصابه ضعف الكبر ، وقد زعموا أنه عاش ثلاثمائة سنة وأربعين سنة .

الإعراب : « الذئب » الرواية فيه بالنصب ؛ فهو مفعول به لفعل محذوف ينسره المذكور بعده ، وتقدير الكلام : وأخشى الذئب أخشاه - إلخ « أخشاه » أخشى : فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وضمير الغائب العائد إلى الذئب مفعول به مبنى على الضم في محل نصب ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب مفسرة « إن » حرف شرط جازم يجزم فعلين الأول منهما فعل الشرط والثاني منهما جوابه وجزاؤه مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « مرت » مر : فعل ماض فعل الشرط مبنى على الفتح المقدر على آخره في محل جزم ، وتاء المتكلم فاعله مبنى على الضم في محل رفع « به » جار ومجرور متعلق بمر « وحدى » وحد : حال من ضمير المتكلم منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها المناسبة ، ووحده مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر « وأخشى » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وأخشى : فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « الرياح » مفعول به لأخشى منصوب بالفتحة الظاهرة « والمطر » الواو حرف عطف ، والمطر : معطوف على الرياح منصوب بالفتحة الظاهرة والألف للاطلاق .

الشاهد فيه : قوله « وحدى » حيث أضاف لفظ « وحد » إلى ضمير المتكلم .  
فدل هذا الشاهد والشاهد السابق والآية التي تلاها المؤلف على أن هذا اللفظ يضاف إلى كل الضمائر على السواء ؛ لأنه في الآية مضاف إلى ضمير يستعمل في الدلالة على المغائب ، وفي الشاهد السابق مضاف إلى ضمير المخاطب ، وفي هذا الشاهد مضاف إلى ضمير المتكلم ، وهذه الأنواع الثلاثة هي كل أنواع الضمير ، ولا فرق في هذه الأنواع بين المذكر والمؤنث ولا بين ضمير المفرد وضمير المثنى وضمير الجمع .  
واعلم أنهم اختلفوا في لفظ « وحد » أهو مصدر أم هو ظرف ، والذين قالوا هو =

وما يختص به بضمير المخاطب ، وهو مَصَادِرُ مُشْتَاة لفظًا ، ومعناها التَّكْرَار ، وهي « آتِيكَ » بمعنى إقامة على إجابتك بعد إقامة ، و « سَعَدَيْكَ » بمعنى إِسْعَادًا لك بعد إِسْعَادٍ ، ولا تستعمل إلا بعد كَيْبَيْكَ ، و « حَنَانِيكَ » بمعنى تَحَنُّنًا عليك بعد تَحَنُّنٍ ، و « دَوَالِيكَ » بمعنى تَدَاوُلًا بعد تَدَاوُلٍ ، و « هَذَاذِيكَ » - بذالين معجمتين - بمعنى إِسْرَاعًا بعد إِسْرَاعٍ ، قال :

== مصدر اختلفوا أله فعل من لفظه أم ليس له فعل من لفظه ، فمنهم من حتى « وحده يحده وحدا » مثل وصفه يصفه وصفا ، وهؤلاء ذهبوا إلى أنه مصدر له فعل من لفظه ، ومنهم من قال : هو مصدر ليس له فعل من لفظه مثل العمومة والخووله والأبوة والبنوة ، وعبارة سيبويه التي أثارها لك في باب الحال تدل على أنه اسم وضع موضع المصدر ، فوحد - عنده - نائب مناب إجماد ، وهذا المصدر مؤول باسم فاعل أو اسم مفعول يقع حالا ، وذهب يونس بن حبيب إلى أن « وحده » ظرف ، وأن انتصابه على الظرفية ، وأن معنى قولك « جاء محمد وحده » جاء محمد على انفراده ، أى في حال انفراده ، وذلك مردود بأن « وحد » ليس بظرف زمان ولا بظرف مكان ، فكيف يكون انتصابه على الظرفية ، وأشبه الأفعال في هذه المسألة هو قول القائلين بأنه مصدر لا فعل له من لفظه ، لأنه بأوزان المصادر ، ولم يثبت مجيء الفعل إلا في حكاية ضعيفة ثم اعلم أنك إذا قلت « مرت بزيد وحده » وجعلت « وحده » حالا ، فهل هو حال من الفاعل الذى هو تاء المتكلم أم هو حال من المجرور بحرف الجر اذهب الخليل بن أحمد إلى أنه حال من تاء المتكلم ، وعلى هذا يكون معنى « مرت بزيد وحده » أنك أفردته بالمرور به فلم تمر على غيره ، وذهب أبو العباس المبرد إلى أنه حال من المجرور بالباء ، وأن معنى العبارة المذكورة أنك مرتت به في حال كونه منفردا ، وقد رجح العلماء ما ذهب إليه أبو العباس المبرد ، بسبب اطراده في كل الأمثلة التي يذكر فيها هذا اللفظ نحو قولنا « لا إله إلا الله وحده » ألا ترى أن المعنى على ما ذهب إليه الخليل أنك أفردت الله تعالى بالألوهية ، والواقع أنه سبحانه منفرد بها من ذاته ، وفي النفس من هذا الترجيح شيء ؛ لأن المسلمين مجمعون على أن هذه العبارة تسمى كلمة التوحيد ، وعلى أن قائلها موحد ، وهذا لا يتم إلا على المعنى الذى ذكره الخليل .

— ٣٢٨ — \* ضَرَبَا هَذَاذِيكَ وَطَعْنَا وَخَضَا \*

وعَامِلُهُ وعَامِلُ كَتَيْبِكَ من معناها ، والبواقى من لفظهما .  
وتجويزُ سيبويه في « هَذَاذِيكَ » في البيت ، وفي « دَوَالِيكَ » من قوله :

٣٢٨ — هذا الشاهد من أرجوزة للعجاج يمدح فيها الحجاج بن يوسف التقي ،  
والذى ذكره المؤلف بيت من الرجز المشطور ، وبعده قوله :

\* يُمَضِّي إِلَى عَاصِيِ العُرُوقِ النُّحْضَا \*

اللغة : « ضربا هذاذيك » أى : ضربا يهذ هذا ويهذ هذا ، وقيل في تفسيره :  
يهذ هذا بعد هذ - أو معناه ضربا سريعا فيه إسراع بعد إسراع ، وقوله « وطعنا  
وخضا » أى : طعنا يصل إلى الجوف ، وإن لم ينفذ . وقيل : هو بعكس ذلك ، أى  
الطعن الذى لا يصل إلى الجوف ، ولعله من الأضداد ، أى الألفاظ التى يستعمل كل  
واحد منها فى معنيين متضادين ، وقيل : معنى وخض التعريض « عاصى العروق »  
العرق الذى يسيل ولا يرقأ ، ويجمع على عواص « النحضا » بفتح النون وسكون  
الحاء المهملة وآخره ضاد معجمة - هو اللحم المكتنز كالحم الفخذ ، كأن الطعن يمزق  
أجسامهم فينقل قطعاً من لحومهم إلى عروقهم التى يسيل منها الدم بلا انقطاع .

الإعراب : « ضربا » يجوز فيه وجهان ؛ أحدهما : أن يكون مفعولا به لفعل  
محذوف : أى نجزيهم ضربا . بدليل أن قبله \* تجزيهم بالطعن فرضا فرضا \* والثانى :  
أن يكون مفعولا مطلقا منصوبا بفعل محذوف ، وتقديره : اضرب ضربا « هذاذيك »  
مفعول مطلق لفعل محذوف يقدر من معناه ، وكأنه قد قال : اقطع قطعاً أو أسرع  
إسراعا ، منصوب بالياء المفتوح ما قبلها لأنه مثنى ، وهو مضاف وكاف المخاطب مضاف  
إليه مبنى على القتح فى محل جر « وطعنا » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لاجل  
له من الإعراب ، وطعنا : معطوف على ضربا منصوب بالفتحة الظاهرة « وخضا »  
نعت لظعن منصوب بالفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « هذا ذيك » حيث أضاف هذا اللفظ إلى ضمير المخاطب ،  
وهو مفعول مطلق لفعل من معناه : أى أسرع هذاذيك ، وليس يصح أن يكون حالا ،  
خلافاً لسيبويه ، كما قال المؤلف ؛ لما سنده قريباً .

— ٣٢٩ — \* دَوَالِيكَ حَتَّى كَلَّمْنَا غَيْرَ لَابِسٍ \*

٣٢٩ — هذا الشاهد من كلام سحيم عبد بنى الحسحاس ، والذي ذكره المؤلف عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

\* إِذَا شُقَّ بُرْدٌ شُقَّ بِالْبُرْدِ مِثْلُهُ \*

وأنشده سيبويه ( ١ / ١٧٥ ) ولكنه روى عجزه هكذا :

\* دَوَالِيكَ حَتَّى لَيْسَ لِلْبُرْدِ لَابِسٌ \*

وقبل البيت المستشهد به قوله :

كَأَنَّ الصَّبِيرِيَّاتِ وَسَطَ بُيُوتِنَا      ظِلْمًا تَبَدَّتْ مِنْ خِلَالِ الْمَكَانِسِ  
فَكَلَّمْنَا قَدْ شَقَّقْنَا مِنْ رِدَاءِ مُنَيَّرٍ      عَلَى طِفْلَةٍ مَمْكُورَةٍ غَيْرِ عَانِسِ  
وَهُنَّ بَنَاتُ الْقَوْمِ إِنْ يَظْفَرُوا بِنَا

يَسْكُنُ فِي ثَبَاتِ الْقَوْمِ إِحْدَى الدَّهَارِسِ

وقد أنشد الخالديان في الأشباه والنظائر ٥٨ البيت الثانى من هذه الأبيات يتبعه بيت الشاهد مع تغيير فى بعض الألفاظ .

اللغة : « الصبيريّات » النساء المنسوبات إلى صبير ، وهو بزنة المعصر ، صبير بن يربوع « المكناس » جمع مكنس ، وهو المكان الذى يكنس فيه الظبي : أى يستتر « منبر » بزنة معظم هو الذى له أعلام « طفلة » بفتح فسكون - هى المرأة الناعمة « ممسكورة » ممتلئة الساقين « عانس » هى التى فات سن زواجها ولم تزوج « إذاشق برد - إلخ » شق البرد تمزيقه ، والبرد - بضم فسكون - هو الكساء إذا كان فيه رشى ، ودو اليك : مأخوذ من مداولة الشئ ، وهى المناوبة ، وهى تعاور الشئ بينك وبين غيرك قال الأعمى : وكان الرجل إذا أراد تأكيد المودة بينه وبين من يجب استدامة مواصلته شق كل واحد منهما برد صاحبه يرى أن ذلك أبقي للمودة ، اه . وقال الجوهري تزعم النساء أنه إذا شق أحد الزوجين عند البضاع شيئا من ثوب صاحبه دام الود بينهما ، وإلا تهاجرا . اه .

الإعراب : « إذا » ظرفية تضمنت معنى الشرط ، مبنى على السكون فى محل نصب =

الحالِيَّة بتقدير نفعله مُتَدَاوِلِينَ ، وَهَآذِينَ - أَى مُسْرِعِينَ - ضَعِيفٌ (١)

« شق » فعل ماض مبني للمجهول مبني على الفتح لاجل له من الإعراب « برد » نائب فاعل شق مرفوع بالضممة الظاهرة « شق » فعل ماض مبني للمجهول أيضاً مبني على الفتح لاجل له من الإعراب « بالبرد » جار ومجرور متعلق بشق الثاني « مثله » مثل : نائب فاعل شق الثاني مرفوع بالضممة الظاهرة ، ومثل مضاف وضمير الغائب العائد إلى برد مضاف إليه مبني على الضم في محل جر « دوايك » مفعول مطلق منصوب بفعل محذوف ، وعلامة نصبه الياء المفتوح ما قبلها تحميها المكسور ما بعدها تقديراً نيابة عن الفتحة لأنه مثني ، وهو مضاف وكاف المخاطب ، مضاف إليه مبني على الفتح في محل جر « حق » حرف ابتداء مبني على السكون لاجل له من الإعراب « كلنا » كل : مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة ، وكل مضاف ونا : مضاف إليه مبني على السكون في محل جر « غير » خبر المبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة ، وغير مضاف و« لا بس » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « دوايك » حيث أضيف إلى ضمير المخاطب كما ترى ، وهو مفعول مطلق لفعل من معناه ، وليس يصح أن يكون حالاً خلافاً لسيبويه لما سنذكره . (١) حاصل ما ذكره المؤلف في هذه المسألة أن الجمهور من النحاة قد ذهبوا إلى أن « دوايك » مفعول مطلق دال على التكرار ، ولم يجزوا في هذا اللفظ غير هذا الوجه من الإعراب ، ومثله « هذا ذيك » فعنى « دوايك » تداولاً بعد تداول ، ومعنى « هذا ذيك » هذا لك بعد هذا ، وذهب سيبويه إلى تجويز وجهين من الإعراب في كل كلمة من هاتين الكلمتين ، الوجه الأول : أن تكون مفعولاً مطلقاً كما قال الجمهور ، والوجه الثاني أن تكون حالاً على التأويل بالمشق ، وتقدير « دوايك » على هذا الوجه الثاني : متداولين ، وتأويل هذا ذيك عليه هاذين ، وقد رد المؤلف على سيبويه بأنه يلزم على القول بأن كل واحدة من هاتين الكلمتين حال أمران كل واحد منهما خلاف الأصل ، الأول أن يقع الحال معرفة لأنواعنا أن هذا اللفظ مصدر مضاف إلى ضمير المخاطب ، وإضافة المصدر تفيد التعريف ، والأمر الثاني أنه يلزم وقوع المصدر الدال على تكرار الحدث حالاً ، ولم يرد في كلام العرب وقوع هذا المصدر حالاً ، ولكننا حفظنا من كلامهم وقوعه مفعولاً مطلقاً ، بدليل مجيئه في القرآن الكريم نحو =

للتعريف ، ولأن المصدر الموضوع للتكثير لم يَثْبُتْ فيه غَيْرُ كونه مفعولا مطلقاً .

وتجوزُ الأَعْلَمُ<sup>(١)</sup> في هَذَا ذَيْكَ في البيت الوَصْفِيَّةِ مردودٌ لذلك .

= قوله تعالى: (فارجع البصر كرتين) وإذ قد ورد وقوع المصدر الدال على التكرار مفعولا مطلقا بدليل ظاهر في ذلك ، ولم يرد وقوعه حالا بدليل ظاهر في الحالية لزمنا أن نذهب إلى ما ثبت بدليل ظاهر ، فهذا إيضاح ما ذكره المؤلف في هذا الموضوع .

(١) أعرب الأَعْلَمُ الشتمرى « هذا ذيك » في قول سحيم : « ضربا هذا ذيك » صفة لضربا ، وهذا الإعراب مردود بأن ضربا نكرة وهذا ذيك عند الجمهور معرفة ، ولا توصف النكرة بالمعرفة .

ومن أجل ذهابه إلى أن هذا ذيك نعت لضربا النكرة ذهب إلى أن هذه الكاف في هذا ذيك وأخواتها حرف خطاب ، مثل الكاف في أسماء الإشارة نحو ذلك وتلك ، وهذا فاسد من ثلاثة أوجه أو ما إليها المؤلف :

الأول : أنهم أضافوا بعض هذه الألفاظ لضمير الغيبة - وإن كان ذلك شاذاً - نحو « ليه » وللاسم الظاهر نحو « لبي يدي مسور » . وقد علمنا أن اسم الإشارة لم يتصل به إلا دال الخطاب ، فلما اختلف حال هذه الألفاظ وحال اسم الإشارة لم يكن لنا أن نحمل هذه الألفاظ على اسم الإشارة .

والوجه الثاني : أنا علمنا أن هذه الألفاظ مثناة لفظاً ، ووجدنا العرب حين وصلت بها كاف الخطاب قالت : « دوايك » و « حنانيك » فحذفوا النون التي هي بدل في المثني عن تنوين المفرد كما يحذفونها من كل مثني عند الإضافة نحو قوله تعالى : (تبت يدا أبي لهب) ووجدناهم - مع ذلك - لم يحذفوا النون من اسم الإشارة المراد به المثني في نحو « ذانك » و « تانك » فعلنا أن اسم الإشارة ليس مضافا إلى الكاف الملحقه به ، ولزم أن تكون الكاف حرفاً ، كما علمنا من حذف النون من « دوايك » وأخواته أنه مضاف إلى الكاف ، ولزم أن تكون الكاف فيه اسماً .

والوجه الثالث : أنا علمنا باستقراء كلام العرب أنهم يلحقون الكاف الحرفية بالأسماء التي تشبه الحروف مثل أسماء الإشارة في نحو ذلك وتلك وذانك وتانك ، =

وقوله فيه وفي أخواته : إن الكاف لمجرد الخطاب مثلها في « ذلك » مردوداً أيضاً ؛ لقولهم « حَنَا نِيَه » و « آبِي زَيْدٍ » ولحذفهم النون لأجلها ، ولم يحذفوها في « ذَانِكَ » وبأنها لا تَلَحَقُ الأسماء التي لا تُشَبِّه الحرف .  
وَشَدَّتْ إِضَافَةُ آبِي إِلَى ضَمِيرِ الْغَائِبِ فِي نَحْوِ قَوْلِهِ :

= ومثل الضمائر في نحو « إياك » ولم نجدهم ألحقوا هذه الكاف باسم غير مشبه للحرف ، ولا شك أن « دوايك » وأخواته أسماء لا تشبه الحرف ، فلم يكن لنا أن نقر شيئاً يخرج عن مجرى كلامهم .

وقولنا : إن الكاف في « إياك » وأخواتها حرف خطاب مبني على مذهب سيدييه وجماعة من البصريين والكوفيين ، وهو الراجح من أربعة مذاهب ذكرناها لك في مباحث الضمير في الجزء الأول من هذا الكتاب ( ص ٨٩ والتي بعدها ) .  
فإن قلت : فإذا كانت الكاف في « دوايك » ضمير الخطاب على ما تختاره ، فما موضعها من الإعراب ؟

فالجواب على ذلك أن نقول لك : هي أولاً في محل جر بإضافة المصدر المثنى إليها ، ولها محل آخر هو الرفع أو النصب ، وذلك لأن المصدر يضاف إلى فاعله ويضاف إلى مفعوله ، فإن اعتبرت الكاف فاعل المصدر نهى في محل رفع ، وإن اعتبرتها مفعول المصدر فهى في محل نصب .

فإن قلت : وهل اعتبرها فاعل المصدر أو أجعلها مفعول المصدر ؟

فالجواب عن ذلك أن نقول لك : إن النحاة يذكرون أن هذه الكاف في موضع نصب على أنها مفعول المصدر ، ولا ترى لك أن تطرد هذا الكلام في الكافات كلها بل نلزمك أن ترجع إلى المعنى المقصود بالكلام ، ألا ترى أن من يقول لطالبه : « لبيك وسعديك » إنما يريد إني أجيبك إجابة متكررة وأسعدك إسعاداً متكرراً ، فتكون الكاف للمفعول ، وقائل : « حنانيك » إنما يريد أن يقول لمخاطبه : تخنن على وارفق بي ، فالكاف لفاعل الختان ، وانظر إلى قول طرفة بن العبد للنعمان :

أَبَا مُدْرِرٍ أَفْنَيْتَ فَاسْتَبَقِي بَعْضَنَا      حَنَا نِيَكِ ، بَعْضُ الشَّرِّ أَهْوَنُ مِنْ بَعْضِ

٣٣٠ - \* لَقُلْتُ لَبِيهِ لِمَنْ يَدْعُونِي \*  
 \_\_\_\_\_

٣٣٠ - هذا بيت من الرجز المشطور ، ولم يتيسر لي العثور على نسبه إلى قائل معين ، وقد استشهد به الأشموني ( رقم ٦١٣ ) وابن عقيل ( رقم ٢٢١ ) وقبل هذا البيت قوله :

إِنَّكَ لَوْ دَعَوْتَنِي وَدُونِي زَوْرَاهُ ذَاتُ مُتْرَعٍ بَيُونِ

اللفظة : « الزوراء » : الأرض البعيدة ، و « المترع » : الممتد ، ويون - بفتح الباء الموحدة بعدها مثناة مضمومة - هي البئر البعيدة القعر .

المعنى : يقول لمن يخاطبه : إني لا أتأخر عن إجابة دعوتك ، ولا تمنعني العراقيل مهما عظمت عن تلبية نداءك ؛ فلو أن بيني وبينك بئرا عميقة ومهامه فسيحة الأرجاء ممتدة الأطراف مترامية الأنحاء لسكنت مسرعا إلى إجابة دعوتك .

الإعراب : « إنك » إن : حرف توكيد ونصب ينصب الاسم ويرفع الخبر ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وضمير المخاطب اسمه مبنى على الفتح في محل نصب « لو » حرف شرط غير جازم ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « دعوتني » دعا : فعل ماض مبنى فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، وتاء المخاطب فاعله مبنى على الفتح في محل رفع ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به مبنى على السكون في محل نصب « ودوني » الواو واو الحال مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، دون : ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم منصوب بفتحة مقدره على ما قبل ياء المتكلم وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه ، مبنى على السكون في محل جر « زوراء » مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمه الظاهرة ، وحمله المبتدأ وخبره في محل نصب حال « ذات » صفة لزوراء ، وذات مضاف و « مترع » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « بيون » نعت لمترع مجرور بالكسرة الظاهرة « لقلت » اللام واقعة في جواب لو ، قال : فعل ماض مبنى على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، وتاء المتكلم فاعله مبنى على الضم في محل رفع « لبي » لبي . مفعول مطلق بفعل محذوف ، وتقدير السلام : أجبتهك إجابة بعد إجابة ، والهاء التي هي ضمير الغائب مضاف إليه مبنى على الكسر في محل جر « لمن » اللام حرف جر مبنى على الكسر لا محل له من الإعراب =

وإلى الظاهر في نحو قوله :

— ٣٣١ — \* فَلَبَّيْ فَلَئِبِي يَدَيِّ مِسْوَرٍ \*

== من : اسم موصول مبني على السكون في محل جر باللام ، والجار والمجرور متعلق بقلت « يدعوني » يدعو : فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الواو منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به ليدعو مبني على السكون في محل نصب ، وجملة الفعل المضارع وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، وجملة لو وشرطه وجوابه في محل رفع خبر إن .

الشاهد فيه : قوله « لبيبه » حيث أضيف فيه « لبي » إلى ضمير الغائب ، وهو شاذ .

٣٣١ — وهذا الشاهد من أبيات سيديويه التي لم يعرفوا لها قائلًا (ج ١ ص ١٧٦) وقال الشيخ خالد : إنه لأعرابي من بني أسد ، ولم يعينه ، وهو من شواهد ابن عقيل أيضا (رقم ٢٢٢) والأشعوني (رقم ٦١٢) والذي ذكره المؤلف عجز بيت من المتقارب ، وصدده قوله :

\* دَعَوْتُ لِمَا نَابَنِي مِسْوَرًا \*

اللغة : « دعوت » تقول : دعوت فلانا أدعوه دعاء ، إذا استعنت به أو طلبت إغاثة « نابني » نزل بي وأصابني « مسور » - بكسر الميم وسكون السين وفتح الواو - اسم رجل « لبي » أجاز بقوله لبيك « لبي يدي مسور » المراد الدعاء لمسور بأن يجاب دعاؤه كلما دعا إجابة بعد إجابة ، وإنما خص يديه بالذكر لأنهما اللتان أعطتاه ما سأل .

المعنى : أصل هذا أن رجلا دعا رجلا آخر اسمه مسور ليغرم عنه دية لزمته ، فأجابه إلى ذلك ؛ فالراجز يقول : دعوت مسورا للأمر الذي نزل بي فلناني ، ثم دعا له .

الإعراب : « دعوت » فعل وفاعل « لما » جار ومجرور متعلق بدعوت =

وفيه ردٌّ على يونسَ في زَعْمِهِ أنه مفرد<sup>(١)</sup>، وأصله لَبَّأ ، فَفُكِّبَتْ أَلْفُه ياء لأجل الضمير ، كما في لَدَيْكَ وَعَلَيْكَ ، وقولُ ابن النّازم إن خلاف يونس في كَبَيْكَ وَأَخَوَاتِهِ وَهَمْ<sup>(٢)</sup> .

ومنها ما هو واجبُ الإضافة إلى الجمل ، اسميةً كانت أو فعليةً ، وهو

« نَابِي » ناب فعل ماضٍ ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به لناب « مسورا » مفعول به لدعوت « فلي » الفاء عاطفة ، ولي : فعل ماضٍ فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى مسور « فلي » الفاء عاطفة ، لي : مفعول مطلق منصوب بفعل محذوف ، وهو مضاف و « يدي » مضاف إليه مجرور بالياء المفتوح ما قبلها تحقيقا المكسور ما بعدها تقديرا نيابة عن الكسرة لأنه مشئ ، وهو مضاف و « مسور » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « فلي يدي » حيث أضاف « لي » إلى الاسم الظاهر ، وهو قوله « يدي » ، وذلك شاذ .

(١) زعم يونس بن حبيب أن « لي » اسم مفرد على وزن فعلى - بفتح فسكون - وأن ألفه انقلبت ياء عند اتصاله بالضمير ، كما تنقلب ألف « لذي » وألف « على » الجارة ياء عند اتصال الضمير بهما ، إذ تقول « لديك » و « عليك » ووجه الرد من هذا البيت أن الياء لو لم تكن ياء التثنية ، وكانت كما يقول يونس لسكانت تبقى ألفا حين يضاف هذا الاسم إلى الاسم الظاهر ، كما أن ألف « لذي » وألف « على » تبقى على حالها حين تتصل إحدى هاتين الكلمتين بالاسم الظاهر كما في قوله تعالى ( وألفيا سيدها لدى الباب ) وكما في قوله سبحانه ( وعليها وعلى الفلك ) فلما وجدنا ياء « لييك » على حالها مع الإضافة للضمير وللظاهر جميعا علمنا أنها ياء التثنية وليست كألف لذي وعلى ، ألا ترى أنك تقول في إضافة المثنى « كتابيك » و « كتابي زيد » فتكون الياء على حالها عند الإضافة للظاهر وللضمير ، فهذا كذا .

(٢) يعني أن ابن النازم وهم في نسبة الخلاف في هذه الألفاظ كلها إلى يونس ؛ لأن خلافه في لييك وحده .

« إِذْ »<sup>(١)</sup> ، و « حَيْثُ » ، فأما إِذْ فنحو (وَإِذْ كُرُوا إِذْ أَنْتُمْ قَلِيلٌ)<sup>(٢)</sup> (وَإِذْ كُرُوا إِذْ كُنْتُمْ قَلِيلًا)<sup>(٣)</sup> ، وقد يُحْدَفُ ما أُضِيفَتْ إليه للعلم به ؛ فَيُجَاءُ بالتنوين عَوْضًا مِنْهُ ، كقوله تعالى : (وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ)<sup>(٤)</sup> ، وأما حيث فنحو « جَاسَتْ حَيْثُ جَاسَ زَيْدٌ » و « حَيْثُ زَيْدٌ جَاسٌ » وربما أُضِيفَتْ إلى المفرد ، كقوله :

— ٣٣٢ — \* بِيضِ الْمَوَاضِي حَيْثُ لَى الْعَمَائِمِ \*

ولا يُقَاسُ عليه ، خلافاً للـكسائي .

(١) وإضافة حيث إلى الجملة الفعلية أكثر من إضافتها إلى الاسمية ، أما إذ وإضافتها إلى الجملتين بمنزلة واحدة ، وشرط الجملة الاسمية التي تضاف إذ إليها أن يكون جبر المبتدأ فعلاً ماضياً ، لفظاً كقوله تعالى (إذ كنتم قليلاً) أو معنى كقوله سبحانه (وإذ يرفع إبراهيم القواعد من البيت) وقد اجتمع في قوله تعالى (إذ أخرجه الذين كفروا ثاني اثنين إذ هما في الغار إذ يقول لصاحبه لا تحزن) إضافة إذ إلى الجملة الاسمية وإلى فعلية فعلها ماضٍ ، وإلى فعلية فعلها مضارع .

(٢) من الآية ٥٦ من سورة الأنفال .

(٣) من الآية ٨٦ من سورة الأعراف .

(٤) من الآية ٤ من سورة الروم .

٣٣٢ — هذا الشاهد من الشواهد التي لم تقف لها على نسبة إلى قائل معين ، والذي ذكره المؤلف عجز بيت من الطويل ، وصدده قوله :

\* وَنَطَعَهُمْ حَيْثُ السُّكُلَى بَعْدَ ضَرْبِهِمْ \*

اللغة : « نطعهم » نضربهم ، وبابه نفع « حيث السُّكُلَى » أراد في أجوافهم ، فهو كتابة عن موصوف ، كما في قول الآخر \* بحيث يكون الخوف والوجد والحمد \* أى في قلوبهم ، والمراد أنه طعن قائل في مكان لا يبرأ من طعن فيه ، وليس في الأطراف «بيض» جمع أبيض ، وأراد السيف «المواضي» جمع ماضٍ ، وهو المافذ في ضربته =

« حيث لى العائم » العائم : جمع عمامة ، وهي ما يعصب على الرأس ، ولها :  
لها طاقة بعد طاقة ، والمراد بحيث لى العائم الرأس ، وهو نظير ما سبق في  
« حيث الكلى » .

الإعراب : « ونظعنهم » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لاجل له من الإعراب ،  
نظعن : فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ،  
وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن ، وضمير الغائبين مفعول به مبنى على السكون  
في محل نصب « حيث » ظرف مكان مبنى على الضم في محل نصب متعلق بنظعن ، وحيث  
مضاف و « السكلى » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها  
التعذر ، هذا هو الظاهر ، وستعرف فيه وجه آخر عند بيان الشاهد في البيت « بعد »  
ظرف متعلق بنظعن أيضاً منصوب بالفتحة الظاهرة ، وبعد مضاف وضرب من « ضربهم »  
مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه مبنى  
على السكون في محل جر « بيض » جاز ومجرور متعلق بضرب ، وبيض مضاف  
و « المواضى » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل  
« حيث » ظرف مكان متعلق بضرب مبنى على الضم في محل نصب ، وحيث مضاف و « لى »  
مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وهو مضاف ، و « العائم » مضاف إليه  
مجرور بالكسرة الظاهرة أيضاً .

الشاهد فيه : قوله « حيث لى العائم » من جهة أنه أضاف حيث إلى اسم مفرد ،  
وفي صدره الذى ذكرناه شاهد لهذا أيضاً ، لكنه غير صريح الدلالة فإنه أضاف « حيث »  
إلى « السكلى » فإن زعمت أن قوله « السكلى » يحتمل أن يكون مبتدأ خبره محذوف  
تقديره « موجودة » مثلاً ، وعلى هذا يكون « حيث » مضافاً إلى هذه الجملة ، فإني أقول  
لك : وهذا الاحتمال بنفسه ثابت في العجز ، حتى إن بعض العلماء خرج الشاهد عليه ،  
والتزم أن « حيث » لاتضاف إلا إلى جملة ، وروى « لى » بالرفع ، نعم الاحتمال في  
الصدر أقرب ؛ إذ لا يلائم عليه تغيير في ضبط الشاهد ، وبعضهم يشد صدر البيت :

\* ونظعنهم تحت الحبا بعد ضربهم \*

وعلى هذه الرواية لا يجرى ما ذكرناه في صدر البيت ..

ومنها ما يختص بالجلل الفعلية ، وهو « لَمَّا » عند مَنْ قال باسميتها<sup>(١)</sup> ، نحو « لَمَّا جَاءَنِي أُكْرَمَتُهُ » و « إِذَا » عند غير الأَخْفَشِ وَالسُّكُوفِيِّينَ<sup>(٢)</sup> ، نحو ( إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ )<sup>(٣)</sup> ، وأما نحو ( إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ )<sup>(٤)</sup> ، فمثلُ ( وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ )<sup>(٥)</sup> ، وأما قوله :

— ٣٣٣ — \* إِذَا بَاهِلِي تَحْتَهُ حَنْظَلِيَّةٌ \*

(١) قال باسمية لما ابن السراج ، وأبو علي الفارسي ، وأبو الفتح بن جني ، والشيخ عبد القاهر الجرجاني . وجماعة ، وقالوا : هي ظرف ، ثم اختلفوا في بيان ما هي بمعنىه من الظروف ، فقال قوم : هي بمعنى حين ، وقال ابن مالك : هي بمعنى إذ ، وعبارة ابن مالك أدق لأن « لما » تختص بالفعل الماضي كما أن إذ تختص بالماضي على ما تقدم بيانه ، وذهب شيخ النحاة سيويوه إلى أن « لما » حرف يدل على وجود الشيء لوجود غيره .

(٢) زعم السكوفيون والأخفش أن « إذا » لا تختص بالإضافة إلى الجمل الفعلية ، واستدلوا بظاهر قوله تعالى : ( إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ ) وقوله ( إِذَا الشَّمْسُ كُورَتْ ) وهاتان الآيتان مؤولتان بتقدير فعل مماثل للفعل المتأخر مفسر به كما ذكره المؤلف .

واعلم أن « إذا » قد يكون شرطها وجوابها فعلين بصيغة الماضي نحو قوله تعالى ( وَإِذَا أَنْعَمْنَا عَلَى الْإِنْسَانِ أَعْرَضَ وَنَأَى بِجَانِبِهِ ) وقد يكونان بصيغة المضارع نحو قوله سبحانه ( إِذَا يَتْلَى عَلَيْهِمْ يُخْرُونَ ) وقد يكون الشرط بصيغة الماضي والجواب بصيغة المضارع نحو قوله تعالى ( وَإِذَا سَمِعُوا مَا أُنزِلَ إِلَى الرَّسُولِ تَرَى أَعْيُنَهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ ) وقد يكون الشرط بصيغة المضارع والجواب بصيغة الماضي نحو قوله تعالى ( وَإِذَا تَتْلَى عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا قَالُوا قَدْ سَمِعْنَا ) وقد يكون الشرط بصيغة الماضي والجواب بصيغة الأمر نحو قوله جل شأنه ( إِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِقُوهُنَّ لَعَدْتِهِنَّ ) .

(٣) من الآية ١ من سورة الطلاق .

(٤) من الآية ١ من سورة الانشقاق .

(٥) من الآية ٦ من سورة التوبة ، وقد مضى في باب الاشتغال الكلام على هذه

الآية الكريمة وما مائلها ، وسنتعرض لبعضه في شرح الشاهد ٣٣٣ .

٣٣٣ — نسب العيني هذا الشاهد إلى الفرزدق ، وذكر مثل ذلك الشيخ خالد ، =

= وأنشده في اللسان (مادة ذرع) ولم ينسبه ، والذي ذكره المؤلف ههنا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

\* لَهُ وَلَدٌ مِنْهَا فَذَكَ الْمَذْرَعُ \*

اللغة : « باهلي » أراد رجلا منسوبا إلى باهلة ، وهي قبيلة من قيس عيلان ، وقد أكرم الشعراء من ذم هذه القبيلة ؛ فمن ذلك قول الشاعر :

وَلَوْ قِيلَ لِلْكَأْبِ : يَا بَاهِلِيَّ عَوَى الْكَأْبُ مِنْ لَوْمِ هَذَا النَّسَبِ  
ومن ذلك قول الآخر :

وَمَا سَأَلَ اللَّهُ عِبْدَهُ لَهْ فَيَخَابَ ، وَلَوْ كَانَ مِنْ بَاهِلَةٍ

« حنظلية » أراد امرأة منسوبة إلى حنظلة ، وهي قبيلة من تميم ، وحنظلة تعد أكرم قبائل تميم ، حتى ليقال لهم « حنظلة الأكرمون » وقوله « المذرع » هو بضم الميم وفتح الدال المعجمة وتشديد الراء المفتوحة - وهو الذي تكون أمه أكرم وأشرف من أبيه .

الإعراب : « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه ، مبني على السكون في محل نصب « باهلي » اسم كان المحذوفة وحدها « تحته » تحت : ظرف مكان متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وضمير الغائب العائد إلى باهلي مضاف إليه مبني على الضم في محل جر « حنظلية » مبتدأ مؤخر ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب خبر كان المحذوفة وحدها ، وهذا هو الوجه المعتبر عند المؤلف في هذا البيت ، ولو أنك أردت أن تجعل المحذوف في هذا البيت كان واسمها كما في البيت الآتي لكان قوله « باهلي » مبتدأ أول مرفوعا بالضمة الظاهرة و « تحته » تحت : ظرف مكان متعلق بمحذوف خبر مقدم أيضاً ، وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى باهلي مضاف إليه مبني على الضم في محل جر « حنظلية » مبتدأ مؤخر ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وجملة المبتدأ وخبره المقدم عليه في محل رفع خبر المبتدأ الأول ، وجملة المبتدأ الأول وخبره في محل نصب خبر لسان المحذوفة مع اسمها ، واسمها ضمير الشأن ، وتقدير الكلام على هذا : إذا كان هو - أي الحال والشأن - باهلي تحته حنظلية ، ويكون الفرق - على الوجه الأخير - بين هذا البيت والبيت الآتي : أن هذا البيت يجوز فيه وجهان ؛ أحدهما أن =

فعلى إضمار « كان » كما أضمرت هي وضمير الشأن في قوله :

٣٣٤ - \* ... فَهَلَّا نَفْسُ لَيْلَى شَفِيئُهَا \* \*

== يقدر المحذوف كان وحدها ، والثاني أن يكون المحذوف كان مع اسمها ، ولا يجوز في البيت الآتي الوجه الأول لما سنذكره هناك . « له » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « ولد » مبتدأ مؤخر ، وجملة المبتدأ وخبره في محل رفع صفة لباهلى « منها » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لولد « فذاك » الفاء واقعة في جواب إذا ، وذا : اسم إشارة مبتدأ مبني على السكون في محل رفع ، والكاف حرف خطاب مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « المدرع » خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وجملة هذا المبتدأ وخبره لا محل لها من الإعراب جواب إذا الشرطية غير الجزامة الواقعة في أول البيت .

الشاهد فيه : قوله « إذا باهلى » فإنه على تقدير « إذا كان باهلى تحته حنظلية » من قبل أن « إذا » لا يليها إلا الفعل لفظاً أو تقديراً ، فباهلى : اسم كان ، وتحتة : ظرف متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وحنظلية : مبتدأ مؤخر ، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب خبر كان ، كما بينا في إعراب البيت ، وليس يمكن أن يكون « باهلى » فاعلاً للفعل محذوف كما كان ذلك في قوله تعالى ( إذا السماء انشقت ) وقوله تعالى ( وإن أحد من المشركين استجارك ) لأن في الآيتين فعلاً متأخراً يفسر ذلك الفعل المحذوف ، وليس ذلك موجوداً في هذا البيت ، فاعرفه .

٣٣٤ - هذا الشاهد قد اختلف في نسبه إلى قائله ؛ فقيل : هو لقيس بن الملوح المعروف بالحنون ، وقيل : هو لعبد الله بن الدمينه ، وقيل : هو لاصمة بن عبد الله الفشيري ، وقد نسبه ابن جني إلى الأخير ، ونسبه ابن خلكان إلى إبراهيم بن العباس الصولي ، وما ذكره المؤلف ههنا قطعة من بيت من الطويل ، وهو بتمامه مع بيت تال له هكذا :

وُنُبِّئْتُ لَيْسَى أُرْسَلَتْ بِشَفَاعَةِ إِلَى ، فَهَلَّا نَفْسُ لَيْلَى شَفِيئُهَا  
أَأَكْرَمُ مِنْ لَيْلَى عَلَى فَتَبَتْنِي بِهِ الْجَاهُ أَمْ كُنْتُ أَمْرًا لَا أُطِئُهَا =

( ٩ - أوضح المسالك ٣ )

== اللغة : « نبئت » بالبناء للمجهول مضعف الوسيط - معناه أخبرت « أرسلت بشفاعة » الشفاعة : هي التوسل ابتغاء الخير ، والذي يكون منه التوسل يسمى الشفيع ، والذي أراده من الشفاعة هو الأمر الذي حمله رسولها ؛ فلذلك عدى الفعل بالباء كما تعدى الوصف في قوله تعالى : ( وإني مرسله إليهم بهـدية ) وكما في قول الشاعر :

لَقَدْ كَذَبَ الْوَأَشُونَ ، مَا فُتُّتُ عِنْدَهُمْ

بِقَوْلٍ ، وَلَا أَرْسَلْتُهُمْ بِرَسُولٍ

أراد بالرسول الرسالة التي يبعث بها مع الرسول ؛ فلذلك عدى الفعل بالباء « الجاه » المنزلة والسكرامة .

الإعراب : « نبئت » نبيء : فعل ماض ينصب ثلاثة مفاعيل مبني للمجهول مبني على فتح مقدر على آخره لا محمل له من الإعراب ، وتاء المتسكك نائب فاعله مبني على الضم في محل رفع ، وهو المفعول الأول « ليلى » مفعول به ثان منصوب بفتح مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « أرسلت » أرسل : فعل ماض مبني على الفتح لا محمل له من الإعراب ، والتاء حرف دال على تأنيث المسند إليه ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى ليلى ، وجملة الفعل وفاعله في محل نصب مفعول نبيء الثالث « بشفاعة » جار ومجرور متعلق بأرسل « إلى » جار ومجرور متعلق بأرسل أيضاً « فهلا » الفاء حرف دال على السببية مبني على الفتح لا محمل له من الإعراب ، هلا : حرف تفضيض مبني على السكون لا محمل له من الإعراب « نفس » مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة ، وهو مضاف و « ليلى » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « شفيعها » شفيع : خبر المبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائبة العائد إلى ليلى مضاف إليه مبني على السكون في محل جر ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب خبر له كان المحذوفة مع اسمها ، واسمها المحذوف ضمير شأن وقصة ، وتقدير الكلام : فهلا كان هو - أى الحل والشأن - نفس ليلى شفيعها ، ولا يجوز في هذا البيت تقدير المحذوف كان وحدها دون اسمها لما سئد كره في بيان الاستشهاد بالبيت ، ==

فصل : وما كان بمنزلة « إذ » أو « إذا » — في كونه اسم زمانٍ مُبهمٍ لما مضى أو لما يأتي<sup>(١)</sup> — فإنه بمنزلة « شفعها » خيراً المبتدأ محذوف ،  
والتقدير : هي شفعها .

وإن كان يجوز أن يكون « نفس ليلى » فاعلاً بفعل محذوف أى : فهلا شفعت نفس ليلى ، وعلى هذا الوجه من الإعراب يكون قوله « شفعها » خيراً المبتدأ محذوف ، والتقدير : هي شفعها .

الشاهد فيه : قوله « فهلا نفس ليلى » فإن قوله « نفس ليلى » مبتدأ ، وقوله « شفعها » خبر ، وهذه الجملة في محل نصب خبر لسان المضمرة مع اسمها ، والتقدير « فهلا كانت هي (أى : القصة) نفس ليلى شفعها » وإنما لم نجعل « نفس ليلى » اسم كان المحذوفة كما جعلنا ذلك في البيت السابق حيث لم نوجب تقدير اسمها ضمير الشأن ؛ لأن قوله « شفعها » اسم مفرد مرفوع لا يصلح لأن يكون خبرها إلا على وجه شاذ - وهو رفع الجزئين بكان - وهو وجه لا يجوز التخريج عليه ، وإذا لم يصلح قوله « نفس ليلى » أن يكون اسم كان لزم تقدير اسمها ضمير الشأن ، والجملة بعد ذلك مبتدأ وخبر في محل نصب خبرها ، ومن هنا تعلم الوجه الذى من أجله جوزنا في البيت السابق وجهين من الإعراب أحدهما : أن يكون المحذوف كان وحدها . والثانى : أن يكون المحذوف كان واسمها جميعاً ، ولم يجوز في هذا البيت إلا وجهاً واحداً ، سوى الرفع على الفاعلية ، والسر في هذا التقدير أن « هلا » أيضاً من الأدوات التى لا يليها إلا الفعل .

فإن قلت : فإنى أعلم أن ضمير الشأن والقصة يراد به تقوية السلام وتوكيد معناه ، وهذا الغرض يتنافى مع الحذف ، فكيف ساغ لكم أن تجعلوا المحذوف هنا ضمير الشأن ؟

فالجواب عن ذلك أنه هنا حذف مع الفعل العامل فيه ، فلهذا سهل أمر حذفه ، ولم يكن حذفه منافياً للغرض المأتى به من أجله ، لأنك مضطر إلى تقدير الفعل ، فإذا ذكرت الفعل فقد ذكرت الضمير لأنه كامن فيه .

(١) قول المؤلف « في كونه اسم زمانٍ مبهمٍ لما مضى » راجع لوجه الشبه بإذ ، فإن إذ اسم للزمان المبهم الماضى ، وقوله « أو لما يأتي » يرجع إلى وجه الشبه بإذا ،

« جِئْتُكَ زَمَنَ الْحَجَّاجِ أَمِيرٍ » ، أو « زَمَنَ كَانَ الْحَجَّاجُ أَمِيرًا » لأنه بمنزلة إذ ، و « آتِيكَ زَمَنَ يَقْدَمُ الْحَاجُّ » ويمتنع « زَمَنَ الْحَاجِّ قَادِمٍ » لأنه بمنزلة إذًا ، هذا قولُ سيبويه ، ووافقَه الناظم في مُشَبِّهِ إذ دون مُشَبِّهِ إذًا ؛ مُحْتَجِّجًا بقوله تعالى : ( يَوْمَ مُمْ عَلَى النَّارِ يُفْتَنُونَ )<sup>(١)</sup> ، وقوله :

\* وَكُنْ لِي شَفِيعًا يَوْمَ لَا ذُو شَفَاعَةٍ<sup>(٢)</sup> \*

== فإن « إذًا » اسم للزمان المهم المستقبل ، وعلى هذا تجوز إضافة ظرف الزمان الماضي المهم إلى الجملتين الفعلية والاسمية ، وتجوز إضافة ظرف الزمان المهم المستقبل إلى الجملة الاسمية ، ومنه تفهم السر في الأمثلة التي ذكرها المؤلف ، وتفهم السر في امتناع أن تقول : آتيتك زمن الحججاج أمير ، بذكر الجملة الاسمية بعد اسم الزمان المستقبل .

(١) من الآية ١٣ من سورة الناريات ، ومثل هذه الآية قوله سبحانه ( يوم هم بارزون ) وظاهر الآيتين أن « يوم » ظرف زمان مهم ، وعامله مستقبل ، فيكون مثل إذ ، وقد أضيف إلى الجملة الاسمية في الآيتين السكريميتين ، فيكون ذلك نقضا لكلام سيبويه الذي يمنع إضافة اسم الزمان المستقبل المهم إلى الجملة الاسمية ، وقد ذكر المؤلف الرد على هذا النقض بقوله « وهذا ونحوه مما نزل فيه المستقبل لتحقيق وقوعه منزلة الماضي » يرد أنا لانسلم أن الظرف هنا مستقبل ، بل هو ظرف للزمان الماضي المهم ، لأننا نريد من الماضي ما كان متحقق الوقوع ، سواء أعبّر عنه بالفعل الماضي أم عبر عنه بالفعل المضارع ، وعلى هذا تكون الآيتان من موافق « إذ » في المعنى ، وموافق « إذ » يجوز أن يضاف إلى الجملتين الاسمية والفعلية ، فافهم هذا والله يرشدك .

(٢) هذا الشاهد من كلام سواد بن قارب الدوسي ، وتقدم ذكره في باب كان وأخوانها ، ( وهو الشاهد رقم ١١٢ ) وما ذكره المؤلف ههنا هو صدر البيت ، وعجزه قوله :

\* بِمَعْنٍ فَمِثْلًا عَنِ سَوَادِ بْنِ قَارِبٍ \*

والاستشهاد به هنا في قوله « يوم لا ذو شفاعة بمنع » حيث أضاف « يوم » إلى جملة « لا » العاملة عمل ليس مع اسمها وخبرها أو جملة المبتدأ والخبر إذا اعتبرت =

وهذا ونحوه مما نُزِّلَ فيه المستقبلُ لِتَحَقُّقِ وُقُوعِهِ، نَزَلَتْ مَا قَدْ وَقَعَ وَمَضَى .

\*\*\*

فصل : ويجوز في الزمان المحمول على « إذا » أو « إذ » الإعرابُ على الأصل ، والبناء سَمَلًا عليهما<sup>(١)</sup> ، فإن كان ما وليه فِعْلًا مَبْنِيًّا ، فالبناء أَرْجَحُ للتناسب ، كقوله :

— ٣٣٥ — \* كَلَى حِينَ عَاتَبْتُ الْمَشِيبَ عَلَى الصَّبَا \* \*

= لا مهملة ، مع أن اليوم مستقبل ، وقد عرفت أن سيويوه لا يميز ذلك ، فيكون ظاهر البيت ردا عليه ، والجواب عن ذلك هو ما ذكرناه في تخريج الآيتين الكريمتين من أن اليوم لكونه محقق الوقوع منزل منزلة الماضي ، فصار « يوم » مشبها لإذ ، فصح أن يضاف إلى الجملة الاسمية .

(١) أنت تعلم أن إذ وإذا مبنيان لكونهما أشبها الحرف في الافتقار للتأصل إلى جملة ، فإذا أضيف الظرف المهم إلى جملة ، وكان هذا الظرف غير مستحق للبناء في ذاته ، جاز فيه وجهان الأول الإعراب بحسب العوامل نظرا إلى ما هو الأصل في الأسماء ، والثاني البناء على الفتح حملا على إذ أو إذا ، وقد اختلف النحاة في تعليل البناء حينئذ ، فمنهم من قال : علة بناء الظرف المهم المضاف إلى جملة هي الحمل على إذ أو إذا ، ومنهم من قال : سبب بناء الظرف المهم المضاف إلى جملة الاعتداد بالافتقار العارض لهذا الظرف وتنزيل الافتقار العارض منزلة الافتقار المتأصل الذي أوجب البناء لإذ وإذا والدوصلات ، ولما كان هذا الافتقار عارضا وليس أصليا كما هو في المشبه به فإنه لم يوجب البناء ، ولكن جوزه ، والحاصل أن جواز الإعراب منظور فيه إلى ما هو الأصل في الأسماء ، ومنها هذا الظرف ، وجواز البناء منظور فيه إلى الشبه بين إذ أو إذا وهذا الظرف ، وأن الجملة المضاف إليها إذا كان صدرها مبنيا قوى الشبه فلهاذا كان البناء في هذه الحالة أرجح .

٣٣٥ — هذا الشاهد من كلام النابتة الديقاني ، وما ذكره المؤلف ههنا هو صدر

=

بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

== \* فَقُلْتُ: أَلَمَّا تَصَحَّ وَالشَّيْبُ وَازِعٌ ؟ \*

اللغة: « على حين » على ههنا بمعنى في ، مثلها في قوله تعالى : ( على حين غفلة )  
 « عاتبت المشيب على الصبا » تقول : عاتبت فلانا على كذا ، إذا لنته على فعله وأنت  
 ساخط على ما كان منه ، والمشيب : وقت حلول الشيب برأسه ، أو هو الشيب نفسه ،  
 والصبا - بكسر الصاد - الصبوة والليل إلى الهوى « ألما » الهمزة في هذه الكلمة  
 للإنكار ، ولما : حرف دال على النفي مثل لم ، لكن يتفارقان في أن مدخول لما متوقع  
 الحصول والأصل في مدخول لم أن يكون غير متوقع الحصول ، ولذلك تدل هذه العبارة  
 على أن صحوه ورجوعه عن الاسترسال مع شهوات نفسه أمر متوقع الحصول عنده  
 « أصح » مضارع مبدوء بهمزة التكلم مأخوذ من الصحو ، والمراد به هنا زوال  
 غفلته عما يجب أن يكون من أمثاله « وازع » اسم فاعل فعله « وزع يزع » مثل وضع  
 يضع ، بمعنى زجر وكف ونهى ، ويؤوى « ألما تصح والشيب وازع » بناء المضارعة  
 الدالة على الخطاب ، على الالتفات .

الإعراب : « على » حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب « حين »  
 ظرف زمان مبني على الفتح في محل جر بعلى ، والجار والمجرور متعلق بكفكفت المذكور  
 في بيت سابق على بيت الشاهد ، أو بأسبلت ، أو برددنها « عاتبت » فعل ماض مبني على  
 فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، وتاء المتكلم فاعله ، والجملة في محل جر  
 بإضافة حين إليها « المشيب » مفعول به لعاتب منصوب بالفتحة الظاهرة « على الصبا »  
 جار ومجرور متعلق بعاتبت « وقلت » الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له ،  
 قال : فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، وتاء المتكلم  
 فاعله مبني على الضم في محل رفع « ألما » الهمزة حرف دال على الاستفهام المقصود به  
 الإنكار مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، ولما : حرف نفي وجزم مبني على  
 السكون لا محل له من الإعراب « أصح » فعل مضارع مجزوم بلما وعلامة جزمه حذف  
 الواو والضمة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « والشيب »  
 الواو واو الحال حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، الشيب : مبتدأ مرفوع  
 وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « وازع » خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وجملة ==

وقوله :

\* عَلَى حِينٍ يَسْتَصْبِينُ كَلِّ حَلِيمٍ \* - ٣٣٦

= المبتدأ وخبره في محل نصب حال صاحبه الضمير المستتر وجوبا في « أصبح » .  
 الشاهد فيه : قوله « حين عانت » فإن الرواية وردت فيه بفتح « حين » على  
 أنه مبنى على الفتح ؛ لأنه اكتسب البناء مما أضيف إليه على نحو ما قررناه قريبا .  
 ٣٣٦ - لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وما ذكره المؤلف ههنا  
 عجز بيت من الطويل ، وصدده قوله :

\* لَا جِتْدِينَ مِنْهُنَّ قَلْبِي تَحَلِّمًا \*

اللغة : « لأجتذب » هو مضارع مقترن بلام القسم ونون التوكيد الخفيفة ، وماضيه  
 اجتذب ، تقول : جذب الشيء يجذبه - من باب ضرب - واجتذبه ، وذلك إذا مده  
 نحو نفسه « تحلما » التحلم : أن تتكلف الحلم وتتصنعه ، والمراد بالحلم الذي يتكلفه  
 النزوع عن الصبوة والكف عن الميل إلى الشهوات « يستصين » فسره العيني  
 والسيوطي على أنه مضارع ماضيه قولهم : استصيت فلاناً ، إذا عددته في الصبيان ،  
 وليس ذلك بشيء ، ولكنه بمعنى يملن به إلى الصبوة واللهم ، وتقول : أصبت المرأة  
 الرجل ، وتصبته ، واستصبته ، إذا أمالته إلى دواعي الصبوة واللهم « حلیم »  
 الحلیم : العاقل .

المعنى : يقول : إنه سيجتذب قلبه من هؤلاء النسوة ، ويتخلص من محبتهم ،  
 تصنعاً للعقل والحكمة ، في الوقت الذي لهن فيه من المسكنة ما يملن به كل عاقل .

الإعراب : « لأجتذب » اللام واقعة في جواب قسم مقدر ، حرف مبنى على الفتح  
 لا محل له من الإعراب ، أجتذب : فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد  
 الخفيفة لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والنون  
 للتوكيد حرف مبنى على السكون لا محل له « منهن » من : حرف جر مبنى على السكون  
 لا محل له من الإعراب ، وضمير العائيات مبنى على الفتح في محل جر بمن ، والجار  
 والمجرور متعلق بأجتذب لا قلب « قلب » مفعول به لأجتذب منصوب بفتحة مقدره  
 على ما قبل ياء المتسكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وقلب مضاف  
 وياء المتسكلم مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر « تحلما » مفعول لأجله منصوب =

وإن كان فعلاً مُعْرَباً أو جملةً اسميةً ؛ فالإعرابُ أرجحُ عند الكوفيين<sup>(١)</sup>  
 وواجبٌ عند البصريين ، واعترض عليهم بقراءة نافع : ( هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ )<sup>(٢)</sup>  
 بالفتح ، وقوله :

\* كَلَى حِينَ التَّوَاصُلِ غَيْرُ دَانَ \*

— ٣٣٧

== بالفتحة الظاهرة «على» حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب «حين» ظرف زمان مبني على الفتح في محل جر بعلى ، والجار والمجرور متعلق بأجذب «يستصين» فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة ، ونون النسوة فاعله مبني على الفتح في محل رفع «كل» مفعول به ليستصبي منصوب بالفتحة الظاهرة، وهو مضاف و «حليم» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وجملة الفعل المضارع وفاعله ومفعوله في محل جر بإضافة حين إليها ، ولأن هذه الجملة مؤلفة من فعل مضارع مبني بسبب اتصاله بنون النسوة جاز في المضاف البناء لأنه اكتسب هذا البناء من المضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله «على حين يستصين» فإن الرواية في هذه العبارة بفتح «حين» على أنه مبني بسبب إضافته إلى الفعل المضارع المبني لاتصاله بنون النسوة .  
 والفرق بين هذا البيت والذي قبله أن الفعل الذي أضيف «حين» هناك إلى جملة فعل ماض ، وبعبارة أخرى مبني بالأصالة ، والفعل الذي أضيف «حين» هنا إلى جملة فعل مضارع مقترن بنون النسوة ، فهو مبني بالأصالة ؛ لأن أصله معرب ، وإنما بنى بسبب اتصال نون النسوة به .

(١) ووافق الأخفش الكوفيين في هذا ، ومال إلى الأخذ برأيهم أبو علي الفارسي ، وابن مالك ، وهو يقول في هذا الصدد في الألفية :

وقبل فعل معرب أو مبتدا أعرب ، ومن بنى فلن يفندا

ومعنى «لن يفندا» لن يغلط في بنائه الظرف الواقع قبل فعل مضارع أو جملة اسمية مؤلفة من مبتدا وخبر .

(٢) من الآية ١١٩ من سورة المائدة .

٣٣٧ — ولم أعر لهذا الشاهد أيضاً على نسبة إلى قائل معين ، وما ذكره

المؤلف ههنا عجز بيت من الوافر ، وصدره قوله :

=

فصل : مما يلزم الإضافة \* كَلَاً « و « كَلْتَاً » ولا يُضَافَانِ إِلَّا لِمَا اسْتَكْمَلَ  
ثلاثة شروط :

\* تَذَكَّرَ مَا تَذَكَّرَ مِنْ سُلَيْمَى \*

اللغة : « التواصل » المواصلة وترك القطيعة والمهجر « غير دان » ليس قريباً .  
الإعراب : « تذكر » فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وفاعله  
ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو « ما » اسم موصول بمعنى الذي مبني على السكون  
في محل نصب مفعول به « تذكر » فعل ماض مبني على الفتح لا محل له ، وفاعله ضمير  
مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، والجملة من الفعل الماضي وفاعله المستتر فيه لا محل لها  
من الإعراب صلة الموصول وله مفعول محذوف وهو العائد إلى الاسم الموصول ، والتقدير:  
تذكر ما تذكره « من سليمان » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ما الموصولة .  
والمعنى : تذكر الذي تذكره حال كونه من شؤون سليمان « على » حرف جر  
مبني على السكون لا محل له « حين » يروي بالجر فهو مجرور بعلى وعلامة جره  
الكسرة الظاهرة ، ويروي بالفتح - وهي محل الاستشهاد - فهو مبني على الفتح في  
محل جر ، والجار والمجرور متعلق بقوله تذكر الأول « التواصل » مبتدأ مرفوع  
بالضمة الظاهرة « غير » خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وغير مضاف و « دان »  
مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين منع  
من ظهورها الثقل ، وجملة المبتدأ وخبره في محل جر بإضافة حين إليها .

الشاهد فيه : قوله « على حين التواصل - إلخ » فإن الرواية قد وردت فيه بفتح  
« حين » على أنه مبني على الفتح في محل جر بعلى ، مع كونه مضافاً إلى جملة اسمية ؛  
فدل ذلك على أنه قد يبنى في مثل هذه الحال ، وإن كان الإعراب أكثر من البناء ،  
وهذا يرد على البصريين الذين منعوا البناء في هذه الحالة .

ومثله قول مبشر بن الهذيل الفزاري :

أَلَمْ تَعَلَّمِي - يَا عَمْرُوكِ اللَّهُ - أَنْبِي

كِرِيمٌ ، وَلَى حِينَ السِّكْرَامُ قَائِلُ

فيعن رواه بالفتح .

أحدها : التّعريف<sup>(١)</sup> ؛ فلا يجوز « كِلَا رَجُلَيْنِ » ولا « كِلْتَا امْرَأَتَيْنِ » خلافاً للكوفيين .

والثاني : الدلالة على اثنين<sup>(٢)</sup> ، إما بالنص نحو « كِلَاهُمَا » و ( كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ )<sup>(٣)</sup> أو بالاشتراك نحو قوله :

\* كِلَانَا غَنِيٌّ عَنْ أَخِيهِ حَيَاتَهُ \* — ٣٣٨

(١) إنما اشترطوا فيها تضاف إليه كلا وكلتا أن يكون معرفة لأنهما عند التحقيق يدلان على توكيد ما يضافان إليه ، وأنت تعلم أن البصريين من النحاة لا يميزون توكيد النسكرة سواء أفاد توكيدها أم لم يفد ، فأما الكوفيون فإنهم يميزون ذلك ، ولهذا لم يشترطوا هذا الشرط ، وأجازوا إضافتهما إلى نسكرة مختصة .

(٢) قد علمت أن كلا وكلتا عند التحقيق يدلان على توكيد ما يضافان إليه ، وقد علمت في باب العرب واللبني أن لفظ كلا وكلتا مفرد ، وأن معناها مثنى ، وتعلم أن التوكيد يجب أن يطابق المؤكد في الإفراد والثنية والجمع ، فلما كانا توكيدا للمضاف إليه وكان معناهما مثنى لزم أن يكون المضاف إليه مثنى ليتطابق التوكيد والمؤكد .

(٣) من الآية ٣٣ من سورة الكهف .

٣٣٨ — هذا الشاهد من كلام ينسب إلى عبد الله بن معاوية بن عبد الله بن جعفر ابن أبي طالب ، وما ذكره المؤلف ههنا هو صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

\* وَتَحْنُ إِذَا مُتِينَا أَشَدُّ تَغَانِيَا \*

وقد روى ابن الأعرابي في نوادره أبياتاً نسبها إلى الأبيرد الرياحي يقولها في حارثة بن بدر ، وقد وقع في هذه الأبيات بيت الشاهد ، وقبله عنده :

أَحَارِثَ فَأَلْزَمَ فَضْلَ بُرْهَدَيْكَ ، إِنَّمَا أَجَاعَ وَأَعْرَى اللَّهُ مَنْ كُنْتَ كَأْسِيَا

وهو روى أبو علي القالي في ذيل أماليه كلمة طويلة لسيار بن هبيرة بن ربيعة يعاتب فيها خالداً وزبaida أخويه ، ووقع في هذه الكلمة بيت الشاهد أيضاً ، وقبله قوله :

وَإِنِّي لَعَفْتُ الْفَقْرَ مُشْتَرِكُ الْغِنَى سَرِيْعٌ إِذَا لَمْ أَرْضَ دَارِي أَحْتِمَالِيَا

الإعراب : « كلانا » كلا : مبتدأ مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه ملحق =

فإن كلمة « نا » مشتركة بين الاثنين والجماعة . وإنما صحَّ قوله :  
 ٣٣٩ - إِنَّ لِلْخَيْرِ وَاللَّشْرِ مَدَى وَكَوَيْلًا ذَلِكَ وَجْهٌ وَقَبِيلٌ

= بالمثنى، وكلا مضاف ونا : مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر « غنى » خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة « عن » حرف جر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « أخيه » أختى : مجرور بعن وعلامة جره الياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف وضمير الغائب مضاف إليه مبنى على الكسر في محل جر « حياته » حياة : ظرف زمان متعلق بعنى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى كلا مضاف إليه مبنى على الضم في محل جر « ونحن » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، نحن : صمبر منفصل مبتدأ مبنى على الضم في محل رفع « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط مبنى على السكون في محل نصب « متنا » فعل وفاعل ، والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها ، وحباب الشرط محذوف ، والجملة الشرطية لا محل لها من الإعراب معترضة بين المبتدأ والخبر « أشد » خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة « تغانيا » تمييز منصوب بالفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « كلاً ما » حيث أضيف لفظ « كلاً » إلى الضمير الذى هو « نا » وهو لفظ موضوع للدلالة على ما فوق الواحد : ويرى يظن مبنى الاثنين والثلاثة والأكثر ، فتكون دلالاته على الاثنين من باب دلالة المشترك على أحد معانيه ، وهو ظاهر إن شاء الله تعالى .

٣٣٩ - هذا الشاهد من كلام عبد الله بن الربيعى أحد شعراء قريش ، من كلمة يقولها بعد غزوة أحد يتشتمى بالمسلمين ، وكان إذ ذاك لا يزال على جاهليته .  
 اللغة : « المدى » غاية الشيء ومنتهاه « والوجه » الجهة « القبيل » بفنحتين - المحجة الواضحة .

الإعراب : « إن » حرف توكيد ونصب ينصب الاسم ويرفع الخبر مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « للخير » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر إن تقدم على اسمه « وللشر » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، للشر : جار ومجرور معطوف بالواو على الجار والمجرور السابق « مدى » اسم إن مؤخر عن خبره ، منصوب بفتحة مقدره على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء =

لأن « ذا » مُشْتَدَّةٌ فِي الْمَعْنَى مِثْلَهَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ( لَا فَارِضٌ وَلَا بَكْرٌ عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ )<sup>(١)</sup> أَى : وَكِلَا مَا ذُكِرَ ، وَبَيْنَ مَا ذُكِرَ .

وَالثَّلَاثُ : أَن يَكُونَ كَلِمَةً وَاحِدَةً ؛ فَلَا يَجُوزُ « كِلَا زَيْدٌ وَعَمْرُو » فَأَمَّا قَوْلُهُ :

— ٣٤٠ \* كِلَا أَخِي وَخَلِيلِي وَاجِدِي عَضُدًا \*

فَنُودِرُ الضَّرُورَاتِ .

\*\*\*

== السَّاكِنِينَ مَنَعَ مِنْ ظَهْوَرِهَا التَّمَذُّرُ « وَكِلَا » الْوَاحِدِ حَرْفِ عَطْفٍ مَبْنِي عَلَى الْفَتْحِ لَا مَحَلَّ لَهُ مِنَ الْإِعْرَابِ ، كِلَا : مَبْتَدَأُ مَرْفُوعٌ بِضَمَّةٍ مَقْدَرَةٌ عَلَى الْأَلْفِ مَنَعَ مِنْ ظَهْوَرِهَا التَّمَذُّرُ ، وَهُوَ مُضَافٌ وَاسِمُ الْإِشَارَةِ فِي « ذَلِكَ » مُضَافٌ إِلَيْهِ مَبْنِي عَلَى السَّكُونِ فِي مَحَلِّ جَرٍّ ، وَاللَّامُ لِلْبَعْدِ ، وَالسَّكَفُ حَرْفُ خُطَابٍ مَبْنِي عَلَى الْفَتْحِ لِمَحَلِّ لَهُ مِنَ الْإِعْرَابِ « وَجِهَ » خَبَرُ الْمَبْتَدَأِ مَرْفُوعٌ بِالضَّمَّةِ الظَّاهِرَةِ « وَقَبْلَ » الْوَاحِدِ حَرْفِ عَطْفٍ ، قَبْلَ : مَعْطُوفٌ بِالْوَاوِ عَلَى خَبَرِ الْمَبْتَدَأِ مَرْفُوعٌ وَعِلَامَةٌ رَفَعَهُ الضَّمَّةُ الظَّاهِرَةُ ، وَسَكَنَ لِأَجْلِ الْوَقْفِ . الشَّاهِدُ فِيهِ : قَوْلُهُ « وَكِلَا ذَلِكَ » حَيْثُ أُضِيفَ « كِلَا » إِلَى مَفْرَدٍ لَفْظًا ، وَهُوَ « ذَلِكَ » وَسَاغَ ذَلِكَ لِأَنَّهُ مَثْنِيٌّ فِي الْمَعْنَى بِسَبَبِ عَوْدِهِ إِلَى اثْنَيْنِ هُمَا الْخَيْرُ وَالشَّرُّ . (١) مِنَ الْآيَةِ ٦٨ مِنْ سُورَةِ الْبَقَرَةِ .

٣٤٠ - لَمْ أَقِفْ لِهَذَا الشَّاهِدِ عَلَى نِسْبَةٍ إِلَى قَائِلٍ مَعِينٍ ، وَمَا ذَكَرَهُ الْمُؤَلِّفُ

هَهُنَا هُوَ صَدْرُ بَيْتٍ مِنَ الْبَسِيطِ ، وَعَجَزَهُ قَوْلُهُ :

\* فِي النَّبَاتِ نَبَاتٍ وَ الْإِنَّمَامِ الْمَلَمَاتِ \*

اللُّغَةُ : « خَلِيلِي » الْخَلِيلُ : الْعَمْدِيُّ الَّذِي يُوَادُّكَ فَتَجِدُ مِنْ خِلَالِهِ مِثْلَ مَا يَجِدُ مِنْ خِلَالِكَ « وَاجِدِي » اسْمُ فَاعِلٍ مُضَافٌ لِيَاءِ الْمُتَّسِكِ « عَضُدًا » هُوَ الَّذِي يَتَعَمَدُ عَلَيْهِ وَيُرَكِّنُ عِنْدَ الشَّدَائِدِ إِلَيْهِ ، حِجَازٌ « إِيْمَامٌ » مُصَدَّرٌ أَلْمُ - بِشَدِيدِ الْمِيمِ - أَى : نَزَلَ ، وَالْمَلَمَاتُ : جَمْعُ مَلَمَةٍ ، وَهِيَ النَّازِلَةُ مِنْ نَوَازِلِ الدَّهْرِ ، وَالْحَادِثَةُ مِنْ حَوَادِثِهِ تَنْزِلُ بِالْإِنْسَانِ وَتَصِيدُهُ .

الْمَعْنَى : يَقُولُ : إِنْ أَخِي وَصَدِيقِي لِيَجِدَانِ مَنَى الْعَوْنِ الصَّادِقِ عِنْدَمَا تَنْزِلُ بِأَحَدِهِمَا نَازِلَةٌ مِنْ نَوَازِلِ الدَّهْرِ ، أَوْ تَقَعُ عِنْدَهُ حَادِثَةٌ مِنْ حَوَادِثِهِ الْجَسَامِ التِّي لَا مَدْفَعَ لِأَحَدٍ عَنْهَا . يَصِفُ نَفْسَهُ بِصَدَقِ الْإِحَاءِ ، وَصَحِيحِ الْوَفَاءِ .

=

ومنها «أى» وتُضاف للذكر مطلقاً؛ نحو «أى رجُل» و «أى رجُلَيْن» و «أى رجَال» والمعرفة إذا كانت مثناة، نحو (فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ) (١) أو مجموعة نحو (أَيْكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا) (٢) ولا تُضاف إليها مفردة

= الإعراب: «كلا» مبتدأ مرفوع بضمه مقدرة على الألف، وهو مضاف وأخ من «أخى» مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على ما قبل ياء التثنية منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، وهو مضاف وياء التثنية مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر «وخليلي» الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب، خليل: معطوف على أخى، وهو مضاف وياء التثنية مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر «واجدى» واجد: خبر المبتدأ، مرفوع بضمه مقدرة على ما قبل الياء منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، وهو مضاف وياء التثنية مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر «عضدا» حال من ياء التثنية في «واجدى» منصوب بالفتحة الظاهرة، وهو على التأويل بمساعد أو معين «في الثابتات» جار ومجرور متعلق بواجد «وإمام» الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب، إمام: معطوف على الثابتات مجرور بالكسرة الظاهرة. وهو مضاف و «الملمات» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة. الشاهد فيه: قوله «كلا أخى وخليلي» حيث أضاف لفظ «كلا» إلى متعدد مع التفرق بالعطف، وهذا الاستعمال نادر كل النادرة. ومثل هذا الشاهد قول الآخر.

كِلَا الضَّيْفَيْنِ الْمَشْنُوءِ وَالضَّيْفِ وَاجِدٌ

لَدَى الْمُنَى وَالْأَمْنِ فِي الْعُسْرِ وَالْيُسْرِ

واشترط النحاة ألا يكون ما يضاف إليه كلا وكلتا كتيبتين عطفت إحداها على الأخرى مما رجعوا فيه إلى الاستعمال البحت، فأما ما دللنا عليه فمشكل ثابت في الإعراب. وقد أجازوا أن يقال «بين زيد وعمرو» كما أجازوا أن يقال «اشترك زيد وعمرو» ولا فرق بين هذين الاستعمالين وما فيه السلام.

(١) من الآية ٨١ من سورة الأنعام.

(٢) من الآية ٢ من سورة الملك.

إلا إن كان بينهما جمع مُقَدَّر ، نحو « أَيْ زَيْدٌ أَحْسَنُ » ؛ إذ المعنى أَيْ  
أجزاء زيدٍ أحسن ؛ أو عطف عليها مثلها بالواو<sup>(١)</sup> كقوله :  
٣٤١ — \* أَيْ وَأَيْكَ فَأَرِسُ الْأَحْزَابِ \*  
إذ المعنى أَيْفًا .

(١) ستكون « أى » فى هذه الصورة مكررة ، وسيكون كل واحد من لفظى  
« أى » المكرر مضافا إلى مفرد معرفة ، كما هو ظاهر من بيت الشاهد الذى جاء به  
المؤلف للتمثيل لهذه الصورة ، وهل بشرط أن يكون أول لفظى « أى » مضافا إلى  
ضمير المتكلم كما فى البيت أولا بشرط ذلك ؟ ذهب قوم من النحاة - ومنهم  
السيوطى - إلى أنه يجب أن يكون ما تضاف إليه أى الأولى ضمير المتكلم كما فى  
البيت ، سواء أكان ما تضاف إليه أى الثانية ضميرا كما فى البيت أيضا أم كان اسما  
ظاهرا نحو « أبى وأى زيد أفضل » وعلى هذا لا يصح أن يقال « أيك وأى زيد  
أعلم » ولا أن يقال « أى زيد وأى خالد أفضل » واستظهر ابن هشام أن ذلك كله جائز  
والمدار على تكرر المعرفة ، وإنما يجب تكرار أى فى نحو « أبى وأبك » وفى نحو  
« أبى وأى زيد » لأن العطف على الضمير المحرور يكون بإعادة ما جر الضمير  
المعطوف عليه ، فأما إذا كان المعطوف عليه ظاهرا فلا يلزم معه ذلك .

٣٤١ -- لم أعر لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وما ذكره المؤلف ههنا  
هو عجز بيت من الكامل ، وصدده قوله :

\* فَلَمَّئِنْ لَقَيْتُكَ خَالِيَيْنِ لَتَعْلَمَنَّ \*  
اللغة : « خاليتين » يريد ليس معنا أحد ، وتقول : خلا فلان بنفسه ، وبفلان ،

إذا كان فى مكان ليس فيه أحد « الأحزاب » جمع حزب - وهو بكسر الحاء ، وسكون  
الزاي - الجماعة من الناس والطائفة يكون أمرهم واحداً .

المعنى : يتوعد مخاطبه ، ويؤكد أنه سيوقع به من البلاء ما يدرك معه أنه شجاع  
لا يقاس إليه أحد ، وذلك أنه أقسم له أنه إن لقيه فى مكان لا يراها فيه أحد ليصنعن  
معه ما يعلم منه أيهما الحقيق بأن يكون فارس القوم المغوار الذى لا يفرى أحد فريه .  
الإعراب : « لئن » اللام موثقة للقسم حرف مبنى على الفتح لا عمل له من =

ولا تضاف « أئى » الموصولة إلا إلى معرفة ، نحو ( أئهم أشد )<sup>(١)</sup> ، خلافاً لابن عصفور ، ولا « أئى » المنعوت بها والواقعة حالاً إلا لفكرة كـ « مررت بفارس أئى فارس » و « يزيد أئى فارس » .

الإعراب ، إن : حرف شرط جازم يجزم فعلين مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « لقيتك » لقي : فعل ماض مبنى على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، وتاء المتكلم فاعله مبنى على الضم فى محل رفع ، وكاف المخاطب مفعول به مبنى على الفتح فى محل نصب « خالين » حال من تاء المتكلم وكان المخاطب منصوب بالياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها لأنه مثنى ، والنون عوض عن التنوين فى الاسم المفرد ، وأصل الكلام : لئن لقيتك خالياً وخالياً ، فلما تعدد الحال وكان لفظ الخالين واحداً ومعناها واحداً والعامل المسلط عليهما واحداً - ثنى الحال ، على ما عرفت فى مباحث تعدد الحال فى باب « لتعلمن » اللام واقعة فى جواب القسم مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، تعلم : فعل مضارع مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، وجملة الفعل المضارع وفاعله المستتر فيه لا محل لها من الإعراب جواب القسم ، ونون التوكيد حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه جواب القسم « أبى » أى : مبتدأ مرفوع بضمّة مقدره على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر « وأبك » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، أى : معطوف على أبى مرفوع بالضمّة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه مبنى على الفتح فى محل جر « فارس » خبر المبتدأ مرفوع بالضمّة الظاهرة ، وهو مضاف و « الأحزاب » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وجملة المبتدأ والخبر فى محل نصب سدت مسد مفعولى تعلم ، وعلق تعلم عنها بسبب الاستفهام .

الشاهد فيه : قوله « أبى وأبك » حيث أضاف لفظ « أئى » إلى مفرد معرفة لأنه تكرر ، ولولا هذا التكرار لم تجز إضافته للمعرفة المفردة .

(١) من الآية ٦٩ من سورة مريم .

وأما الاستفهامية والشرطية فيضافان إليهما نحو (أَيْسَكُمُ يَا تَيْفِي بِعَرْشِيهَا) (١) (أَيَّمَا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ) (٢) (فَيَأْيُ حَدِيثٍ) (٣) وقولك «أَيَّ رَجُلٍ جَاءَكَ فَأَكْرَمَهُ» (٤) .

\*\*\*

(١) من الآية ٣٨ من سورة النمل .

(٢) من الآية ٢٨ من سورة القصص .

(٣) من الآية ١٨٥ من سورة الأعراف .

(٤) حاصل ما ذكره للؤلؤف في هذه المسألة أن لفظ «أى» يأتي في العربية على خمسة أنواع : الأول الوصفية ، والثاني الحالية ، والثالث للموصولة ، والرابع الشرطية ، والخامس الاستفهامية . وأنها في هذه المعاني كلها على ضربين : الضرب الأول : ما يجب أن يضاف لفظا ، وهو أثنان : الوصفية ، والحالية ، فكل من الموصوف بها والواقعة حالا لا يجوز قطعه في اللفظ عن الإضافة ، وكل منهما لا يضاف إلا إلى النسكرة ، لأن الوصفية إنما تقع وصفا للنسكرة ووصف النسكرة ومثله الحال لا يكونان إلا نسكرتين ، فمثال الوصفية «مررت بفارس أى فارس» بجر أى على أنه نعت لفارس ، ومثال الواقعة حالا «مررت بمخالد أى فارس» بنصب أى على الحال .

والضرب الثاني : ما يجوز قطعه في اللفظ عن الإضافة ، وهو ثلاثة : الموصولة ، والاستفهامية ، والشرطية .

فأما الموصولة فإن أضيفت لفظا فلا يجوز أن تضاف إلا إلى المعرفة ، وذلك لأنها بمعنى الذى ، وهو معرفة ، فمثال إضافتها قوله تعالى (أيهم أشد) ومثال قطعها في اللفظ من الإضافة «أضرب أيا هو أفضل» .

وأما الاستفهامية والشرطية فكل منهما يجوز أن يقطع عن الإضافة ، أما الاستفهامية فنحو أن تقول : ضربت رجلا ، فيقال لك : أيا يافق ، وأما الشرطية فنحو قوله تعالى (أيا ما تدعوا فله الأسماء الحسنى) وإذا أضيف أحد هذين النوعين جاز أن يضاف إلى النسكرة وإلى المعرفة ، والسرقى ذلك أن أيا الاستفهامية وأيا الشرطية اسم يعم جميع =

ومنها « لَدُنْ » بمعنى عِنْدَ ؛ إلا أنها تختصُّ بستة أمور :

أحدها : أنها مُلَازِمة لمبدأ الغايات ، فمن ثمَّ يتعاقبانِ في نحو « جِئْتُ مِنْ عِنْدِهِ » و « مِنْ لَدُنْهُ » وفي التنزيل ( آتَيْنَاهُ رَحْمَةً مِنْ عِنْدِنَا وَعَلَّمْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا عِلْمًا )<sup>(١)</sup> بخلاف نحو « جالستُ عِنْدَهُ » ؛ فلا يجوز فيه « جالست لَدُنْهُ » لعدم معنى الابتداء هنا .

الثاني : أن الغالب استعمالها مجرورة بمن .

الثالث : أنها مبنية إلا في لغة قَيْسٍ ؛ وبلغتهم قرىء ( من لَدُنْهِ )<sup>(٢)</sup> .

الرابع : جواز إضافتها إلى الجمل ، كقوله :

\* لَدُنْ شَبَّ حَتَّى شَابَ سُودُ الذَّوَائِبِ \* — ٣٤٢

= الأوصاف ، وإما أن يراد تعميم أوصاف جنس من الأجناس فتضاف إلى النكرة ، وإما أن يراد تعميم أوصاف ما هو متشخص بطريق من طرق التعريف فتضاف إلى المعرفة ، وقد مثل المؤلف لإضافة الشرطية إلى المعرفة بالآية الكريمة ( أيما الأجلين قضيت ) وإلى النكرة بقوله « أى رجل جاءك فأكرمه » ومثل لإضافة الاستفهامية إلى المعرفة بقوله تعالى ( أيسم يأتيني بعرشها ) وإلى النكرة بقوله سبحانه ( فبأى حديث بعد الله وآياته ) .

(١) من الآية ٦٥ من سورة الكهف .

(٢) من الآية ٤٠ من سورة النساء ، ومن الآية ٢ من سورة الكهف ، وزعم أبو علي الفارسي أن لدن في الآية على هذه القراءة مبنية ، وأن الكسرة للتخلص من التقاء الساكنين : سكون الدال ، وسكون النون لأجل البناء الذى تبنى عليه لدن .

٣٤٢ — هذا الشاهد من كلام القطامى ، واسمه عمير بن شيم ، وما ذكره

المؤلف عجز بيت من الطويل ، وصدوره قوله :

\* صَرِيحُ غَوَانٍ شَاقِمُنْ وَشُقْمَنُ \*  
 \* صَرِيحُ غَوَانٍ شَاقِمُنْ وَشُقْمَنُ \*

اللغة : « صريح غوان » العوانى : جمع غانية ، وأصل الغانية اسم فاعل من غفى =

( ١٠ — أوضح المسالك ٣ )

= فلان بالمكان يعنى به ، على وزن رضى رضى ، ومعناه أقام بالمكان لم يبرحه ، ثم أطلق على المرأة الحسنة ، وكأنهم لخطوا أنها لا تبرح خدرها ولا تفارقه لطلب حاجة لأنها مكفية بمن يعولها ، ويقال : الغانية مأخوذة من الغنى بمعنى عدم الحاجة وأنها سميت بذلك لاستغنائها ببيت أبيها عن طلب الأزواج أو لاستغنائها بجمالها عن التزين ، وقد لقب القطامى « صريع الغواني » بهذا البيت كما لقب الممزق العبدى بالممزق لقوله :

فَإِنْ كُنْتُ مَأْكُولًا فَكُنْ خَيْرَ آكِلٍ  
وَالْإِلَّا فَأَذْرِكُنِي وَلَمَّا أُمَزَّقِ

ثم لقب مسلم بن الوليد بعد ذلك « صريع الغواني » وقد لقبه به أمير المؤمنين هارون الرشيد عندما سمع قوله :

هَلِ التَّمِيشُ إِلَّا أَنْ تَرُوحَ مَعَ الصَّبَا  
صَرِيحٌ حَمِيًّا الْكَأْسِ وَالْأَعْيُنِ الذُّجَلِ  
« شاقهن » بعث الشوق إلى أنفسهن « وشقته » بعثن الشوق لنفسه ، ويروى « راقهن ررقنه » ومعناه أعجبهن وأعجبته ، وقوله « لدن شب - إلخ » معناه من عند وقت شبابه إلى أن حل وقت شبابه ، والدوائب : جمع ذؤابة ، وهى الضفيرة من الشعر .  
الإعراب : « صريع » الرواية فيه بالجر على أنه بدل من قوله « مستهلك »

الوارد فى بيت سابق على البيت المستشهد بجزءه ، وهو قوله :

لَسْتَ تَهْلِكُ قَدَّ كَادَ مِنْ شِدْقِ الْهَوَى  
بِمَوْتٍ وَمِنْ طُولِ الْعِدَاتِ الْكَوَاذِبِ  
ومع ذلك يجوز فيه عريية الرفع على أن يكون خبر مبتدأ محذوف ، وصریح مضاف و « غوان » مضاف إليه « شاقهن » شاق : فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى صريع غوان ، وضمير الغائبات العائد إلى الغواني مفعول به مبني على الفتح فى محل نصب « وشقته » الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، و شاق : فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، ونون النسوة فاعله مبني على الفتح فى محل رفع ، وضمير الغائب العائد إلى صريع الغواني مفعول به مبني على الضم فى محل نصب =

الخامس : جواز إفرادها قبل « غُدُوَّةٍ »<sup>(١)</sup> فنتصّبها: إما على التمييز ، أو على التشبيه بالمنعول به ، أو على إضمار « كان » واسمها ، وحكى الكوفيون رَفَعَهَا على إضمار « كان » تامةً ، والجرُّ القياسُ والغالبُ في الاستعمال<sup>(٢)</sup> .

= « لدن » ظرف زمان مبني على السكون في محل نصب ، وقد تنازع فيه كل من شاقهن وشقنه ، ويجوز أن تعلقه بأيهما شئت « شب » فعل ماضٍ مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى صريع غوان ، والجملة من الفعل الماضي وفاعله في محل جر بإضافة لدن إليها « حتى » حرف غاية وجر مبني على السكون لا محل له من الإعراب « شاب » فعل ماضٍ مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « سود » فاعل بشاب مرفوع بالضمّة الظاهرة ، وسود مضاف و « الدوائب » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وأن المصدرية مقدرة بعدحق وهي مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بحتي ، والجار والمجرور متعلق بأحد الفعلين وهما شاقهن وشقنه ، وتقدير الكلام : شاقهن وشقنه من وقت شبابه إلى وقت شب ذوائبه .

الشاهد فيه : قوله « لدن شب » حيث أضاف لفظ « لدن » إلى جملة « شب » وفاعله المستتر فيه جوازاً .

(١) إفرادها : أى قطعها عن الإضافة ، ومن شواهد ذلك قول الشاعر ، وهو أبو سفيان بن الحارث :

وَمَا زَالَ مُهْرِي مَزَجَرَ الْكَلْبِ مِنْهُمْ

لَدُنْ غُدُوَّةٍ حَتَّى دَنَّتْ لِغُرُوبِ

(٢) حاصل ما ذكره المؤلف من وجوه الإعراب المنقولة عن النحاة في كلمة « غدوة » الواقعة بعد لدن - أنه يجوز في لفظ « غدوة » الحركات الثلاث : الجر ، والرفع ، والنصب .

فأما الجر فعلى أن تكون « لدن » ظرفاً مبنيًا على السكون في محل نصب ، وهو مضاف و « غدوة » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وهذا الوجه هو الغالب في استعمال هذا اللفظ ، وهو الذي يقتضيه القياس ، فيكون أعلى الوجوه . =

السادس : أنها لا تقع إلا فضلةً ، تقول « السَّفَرُ مِنْ عِنْدِ البَصْرَةِ » ولا تقول « من لَدُنِ البَصْرَةِ » .

\*\*\*

ومنها « مَعَ » وهو اسمُ الْمَسْكَنِ الاجتماعِ ، مُعْرَبٌ ، إلا في لغة ربيعة و غَنَمِ قُتَيْبِي على السكون كقوله :

= وأما رفع « غدوة » فوجهه أن تقدر « كان » التامة بعد « لدن » ويكون « غدوة » مرفوعاً على أنه فاعل كان المقدر ، أي لدن كانت غدوة - أي حدثت غدوة - وظاهر كلام ابن جني أن الرفع لغدوة هو لدن ، وهو عنده مرفوع على التشبيه بالفاعل ، وليس ذلك غريباً من ابن جني الذي يقول : إن العامل في المنادى هو حرف النداء لأنه نائب عن أدعو ، هذا ، مع أن القائلين بنصب غدوة على التشبيه بالمفعول به لا يفترق كثيران قول ابن جني إن رفع غدوة على التشبيه بالفاعل .

وأما نصب « غدوة » بعد لدن فللنحاة فيه ثلاثة أوجه ، أولها أنه منصوب على التشبيه بالتمييز ، الثاني أنه منصوب على التشبيه بالمفعول به ، الثالث أنه منصوب على أنه خبر اسكان الناقصة المحذوفة مع اسمها ، وتقدير الكلام : لدن كانت الساعة غدوة .

فإن قلت : فكيف يكون غدوة منصوباً على التشبيه بالتمييز ، وليس لفظ غدوة مبيناً لإبهام في لدن ، ولا لإبهام في نسبة متعلقة بلدن ، وقد علمنا أن التمييز لا يكون إلا رافعاً لإبهام واقع في مفرد أو في نسبة ؟

فالجواب عن ذلك أن تنبهك أولاً إلى أننا لم نقل إن لفظ غدوة منصوب على التمييز فراراً مما ذكرت من الاعتراض ، وعلى هذا لا يكون لفظ غدوة المنصوب رافعاً لإبهام مفرد أو نسبة ، وإلا لسكان تمييزاً حقيقة ، ووجه الشبه بين التمييز ولفظ غدوة أن كلا منهما واقع بعد تمام الاسم ، وتام الاسم يكون بلحاقي التنوين وحركات الإعراب ، وقد علمنا أن دال لدن فيها ثلاث لغات الفتح والضم والكسر وأن النون واقعة بعد هذه الدال ، فأشبهت حركات الدال حركات الإعراب ، وأشبهت النون التنوين .

— ٣٤٣ — \* فَرِيشِي مِّنْكُمْ وَهَوَايَ مَعَكُمْ \*

٣٤٣ — هذا الشاهد قد نسبه الأعمش في شرح شواهد سيبويه ( ج ٢ ص ٤٥ ) إلى الراعي ، ونسبه العيني إلى جرير من كلمة يمدح فيها هشام بن عبد الملك بن مروان ، وما ذكره المؤلف صدر بيت من الوافر ، وعجزه قوله :

\* وَإِنْ كَانَتْ مَوَدَّتُكُمْ لِمَا مَا \*

اللغة : « فريشى » الريش — بكسر الراء — اللباس الفاخر ، ومثله الرياش ، وفي القرآن الكريم ( يا بني آدم قد أنزلنا عليكم لباساً يواري سوآتكم وريشاً ، ولباس التقوى ذلك خير ) والريش أيضاً : المال والخصب والمعاش ، ويطلق من باب المجاز على القوة ، ويجوز أن يراد كل واحد من هذه المعاني في هذا البيت ، وكأنه يقول على الأخير : إن قوفى بالاعتصام بكم والاتجاه إليكم « وهواى معكم » الهوى — بفتح أوله مقصوراً — الليل القلبي ، يريد أن ميله إليهم وتعصبه لهم « لماماً » بكسر أوله — هو من قولهم « فلان يزورنا لماماً » بمعنى أنه يزورنا في بعض الأحيان ، وقتاً بعد وقت ، وهذه هي زيارة الغب التي قيل فيها « زرغباً زددا حباً » .

المعنى : يقول : إن قلبي لمعكم ، وإن هواى لمنصرف إليكم دون من عداكم من الناس ، وإن كل ما عندى من مال ولباس ، أو ما أشعر به من القوة والجلادة ، فهو منكم وبسبب اعتصامى بكم وارتكافى إليكم ، وإن تكن زيارتى إليكم ليست متصلة ؛ لأننى لا أعول على المظاهر التي منها توالى الزيارة وتتابعها .

الإعراب : « فريشى » ريش : مبتدأ مرفوع بضمة مقدره على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة لياء المتكلم ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر « منكم » من : حرف جر مبنى على السكون لا عمل له من الإعراب ، وضمير المخاطبين مبنى على السكون في محل جر بمن ، والجار والجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « وهواى » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، هوى : مبتدأ مرفوع بضمة مقدره على الألف منع من ظهورها التعذر ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على الفتح في محل جر « معكم » مع : ظرف متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، ومع مضاف وضمير المخاطبين مضاف إليه « وإن » الواو حرف عطف ، والمعطوف عليه محذوف ، وإن : حرف شرط لازم =

= يجزم فعلين مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « كانت » كان : فعل ماض ناقص فعل الشرط مبنى على الفتح في محل جزم ، والتاء حرف دال على تأنيث المسند إليه « زيارتكم » زيارة : اسم كان مرفوع بالضمّة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير مخاطبين مضاف إليه « لماما » خبر كان منصوب بالفتحة الظاهرة ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام ، والتقدير : إن كانت زيارتي لماما فريشى منكم وهوأى معكم ، والمعطوف عليه بالواو المحذوف تقديره : إن لم تكن زيارتكم لماما وإن كانت زيارتكم لماما ، يريد أنه متعلق بهم على كل حال .

الشاهد فيه : قوله « معكم » حيث وردت « مع » مبنية على السكون .

واعلم أن النحاة يختلفون في ثلاثة مواضع تتعلق بمع ، ونحن نبينها لك بإيجاز .

الموضع الأول : أمى ثنائية الوضع على معنى أن العرب وضعوها على حرفين ، أم هى ثلاثية الوضع بمعنى أنهم وضعوها على ثلاثة أحرف ، ولهم في هذا الموضع قولان ، أحدهما أنها ثنائية الوضع ، وهو قول الخليل بن أحمد ، والثانى أنها ثلاثية الوضع ، وهو قول يونس والأخفش .

الموضع الثانى - وهو من توابع الموضع الأول - هل الألف فى « معا » منونة - بدل التنوين أم هى حرف من أصول الكلمة ؛ وللنحاة فى هذا الموضع قولان ، أحدهما أن الألف بدل من التنوين ، كما تقول « بدا : وأخا ، وأبا ، وغدا ، فتعربهن بحركات ظاهرة على الدال والحاء والباء ، وبهذا قال الخليل بناء على قوله إنها ثنائية الوضع ، وثانيهما أن هذه الألف هى لام الكلمة كالألف فى فتى ورحى وعصا ، وهذا قول يونس والأخفش بناء على قولهما إنها ثلاثية الوضع .

الموضع الثالث : أمى معربة فى جميع أحوالها وعلى كل لغاتها أم هى مبنية فى بعض لغاتها ؛ وللنحاة فى هذا الموضع قولان ، أحدهما أنها معربة فى كل أحوالها وفى كل لغاتها فإن جاءت منصوبة فهى منصوبة على الظرفية ، وإن جاءت ساكنة كما فى بيت الشاهد فهو ضرورة وهذا قول سيديويه رحمه الله ، والثانى أنها معربة إذا انتصبت مبنية إذا سكنت ، وأن سكوتها لغة ربيعة وغنم كما قال المؤلف ، وهذا رأى السكسائى ، واختاره المتأخرون من النحاة .

وإذا لقي الساكنة ساكنٌ جاز كسرُها وفتحُها ، نحو « مَسَّحَ القوم » ، وقد تفرد بمعنى جميعاً فتنصب على الحال ، نحو « جاءوا معاً »<sup>(١)</sup>.

\*\*\*

= فأما أنها اسم لمكان الاجتماع أو زمانه فلا يختلفون فيه .  
فإن قلت : فلماذا لم يذهب القائلون بأنها ثنائية إلى بنائها ، بل لماذا لم يذهب الجميع إلى بنائها لأنها تشبه الحرف شيها معنوياً لأنها تضمنت معنى حرف المصاحبة ، فإنكم قررت في أسباب بناء الاسم أن يتضمن الاسم معنى من حقه أن يؤدي بالحرف ، سواء أوضعت العرب له حرفاً كالاستفهام والشرط أم لم تضع له حرفاً كالإشارة؟ ومعنى سؤالنا هذا أنه كان يلزم النحاة جميعاً أن يقولوا ببناء مع ، سواء في ذلك القائلون بأنها ثنائية الوضع والقائلون بأنها ثلاثية الوضع . أما القائلون بأنها ثنائية الوضع فيجعلون بناءها لأنها أشبهت الحرف شيها وضعياً ، فإنكم رجعتم أن حد الشبه الوضعي أن يكون الاسم على حرف واحد كتاء الضمير وكافه وهائه أو على حرفين سواء أكان ثانيهما حرف لين كنا أم لم يكن ، وأما القائلون بأن « معاً » ثلاثية الوضع فيجعلون بناءها لسكونها أشبهت الحرف شيها معنوياً .

فالجواب على ذلك أن النحاة لم يرغب عن أذهانهم ما ذكرت ، ومع هذا لم يذهب أحد إلى بنائها إلا قوماً منهم زعموا أنها مبنيّة في حالة واحدة ، وهي أن يكون آخرها ساكناً ، فقد ذهب الكسائي إلى بنائها حينئذ ، وتبعه متأخرو النحاة ، وقد اختلفوا في تعليل إعرابها ، فذكر الحفيد أنها معربة - ولو قلنا إنها ثنائية الوضع - لأنها في أغلب أحوالها ملازمة للإضافة ، فمن هنا ضعف شبهتها بالحرف ، فلم يؤثر هذا الشبه فيها البناء ، وذكر الرضى أنها لم تبين لدخول التنوين عليها في نحو « جئنا معاً » ولأنها تجر بمن في نحو قراءة من قرأ (هذا ذكر من معنى) وهذا تعليل لا يستقيم ، لأن الجر بمن والتنوين أثر من آثار الإعراب ، وليس مقتضياً له ، إلا أن ندعى أن هذا هو الذي أعلمنا أن العرب تعربها مستدلين بهما .

(١) ومن ذلك قول الخنساء :

وَأَفْسِنِي رِجَالِي فَبَادُوا مَعًا فَأَصْبَحَ قَلْبِي بِهِمْ مُسْتَفْزَرًا =

ومنها « غير » وهو اسم دال على مخالفة ما قبله لحقيقة ما بعده<sup>(١)</sup> ، وإذا وقع بعد « ليس » وعلم المضاف إليه جاز ذكره كـ « قَبِضْتُ عَشْرَةَ لَيْسَ غَيْرُهَا »<sup>(٢)</sup> وجاز حذفه لفظاً فيضمُّ يعبر تنوين ، ثم اختلف ، فقال المبرد : ضمة بناء ؛ لأنها كَقَبْلُ في الإيهام فهي اسم أو خبر ، وقال الأخفش : إعراب ؛ لأنها اسم كـ كَلِّ وَبَعْض ، لا ظرف كَقَبْلُ وبعد ، فهي اسم لا خبر ، وجوزَها ابنُ خروف ، ويجوز الفتح قليلاً مع التنوين ودونه ، فهي خبر ، والحركة إعراب باتفاق ، كالضم مع التنوين<sup>(٣)</sup> .

\*\*\*

= ومن ذلك قول متمم بن نويرة :

فَأَمَّا تَفَرَّقْنَا كَأَنِّي وَمَالِكًا لَطُولِ اجْتِمَاعِ لَمْ نَبْتَ لَيْلَةً مَعًا

ومن ذلك قول متمم بن نويرة أيضاً :

يَذُكُرُنَ ذَا الْبَيْتِ الْحَزِينِ بِبَيْتِهِ إِذَا حَنَّتِ الْأُولَى سَجَّعْنَ لَهَا مَعًا

ومن ذلك قول الآخر :

كُنْتُ وَيَحْيَى كَيْدَيْهِ وَاحِدٍ نَزَمِي جَمِيعًا وَنَزَمِي مَعًا

(١) المراد بالحقيقة ههنا المفهوم من اللفظ ، فيشمل قولنا « زيد غير عمرو » لأن

مفهوم زيد هو الذات بما ينضم إليها من الشخصات ، وكذلك المراد بعمرو ، ولا شك أن هذه الذات بمشخصاتها مخالفة لهذه الذات بمشخصاتها ، وإنما قلنا ذلك لأن الحقيقة بمعنى الماهية لا تصح إرادتها ههنا ، لأن ماهية زيد - وهي الحيوان الناطق - هي حقيقة عمرو وماهيته ، وقد مثلوا لما يكون ما بعد غير مخالفاً للحقيقة ما قبلها بقولهم « زيد غير عمرو » فلو لم نجعل الحقيقة بمعنى المفهوم لم يصح هذا المثال .

(٢) يجوز في « غير » في هذا المثال الذي ذكر فيه المضاف إليه : الضم والنسب ،

فإن ضمته فهو اسم ليس ، وخبرها محذوف ، والتقدير : ليس غيرها مقبوضاً ، وإن نصبته فهو خبر ليس ، واسمها هو المحذوف ، والتقدير : ليس المقبوض غيرها .

(٣) حاصل ما ذكره المؤلف في غير التي لم يذكر معها المضاف إليه نحو « قبضت =

== عشرة ليس غير « أنه يجوز في « غير » هذه ثلاث اعتبارات : الاعتبار الأول أن تكون مقطوعة عن الإضافة لفظا ومعنى ، نعى أنك لا تقدر معها مضافا إليه أصلا ، لا لفظه ولا معناه ، والاعتبار الثاني : أن تقدرها مقطوعة عن الإضافة لفظا فقط ، ولكن تقدر معنى المضاف إليه ، والاعتبار الثالث : أن تعتبر لفظ المضاف محذوفا للعلم به وهو منوى فتكون كأن « غير » مضاف .

فأما على الاعتبار الأول - وهو تقدير قطع غير عن الإضافة لفظا ومعنى - إن « غير » حينئذ اسم معرب ، ويجوز فيها وجهان الضم والنصب مع التنوين ، فإن رفعت فهي اسم ليس ، وإن نصبت فهي خبر ليس ، والجزء الثاني من معمولي ليس على الوجهين محذوف . وأما على الاعتبار الثاني - وهو تقدير غير مقطوعا عن الإضافة إلى لفظ المضاف إليه مع أنه مضاف إلى معنى المضاف إليه تقديرا - فإن « غير » حينئذ يضم من غير تنوين - وللنحاة فيه حينئذ ثلاثة مذاهب ، الأول - وهو مذهب المبرد والجرجي وأكثر المتأخرين ، ونسبوه إلى سيديويه - وحاصله أن « غير » اسم يشبه قبل وبعد في الإبهام وفي القطع عن الإضافة لفظا مع نية معناه ، فهو مبنى على الضم ، ويجوز أن يكون في محل رفع اسم ليس ، وأن يكون في محل نصب خبر ليس ، والجزء الثاني من معمولي ليس محذوف ، والمذهب الثاني - وهو مذهب الأخفش - أن « غير » حينئذ اسم غير ظرف منوى الإضافة مثل كل وبعض ، فهو معرب ، وهذه الضمة ضمة الإعراب ، وحذف التنوين لأن المضاف إليه منوى ، وعليه يكون « غير » اسم ليس مرفوعا بالضمة الظاهرة ، ولا يجوز أن يكون خبر ليس ، والمذهب الثالث - وهو مذهب ابن خروف وحاصله أنه رأى أن ما نسب إلى المبرد وسيديويه أمرا محتملا ليس عليه إنكار ، وما نسب إلى الأخفش كذلك أمر محتمل ليس من قبله بد ، وعلى ذلك أجاز أن تكون هذه الضمة ضمة بناء فيكون غير مبني على الضم في محل رفع لأنه اسم ليس أو مبني على الضم في محل نصب لأنه خبر ليس ، ويجوز أن تكون الضمة ضمة إعراب فيكون غير اسم ليس مرفوعا بالضمة الظاهرة ، وعلى وجه الإجمال نقول : إن ابن خروف رأى تكافؤ الأدلة في قول المبرد وفي قول سيديويه فلم يتخير أحد القولين وأجاز كل واحد منهما . وأما على الاعتبار الثالث - وهو تقدير غير مضافة إلى محذوف يرشد إليه المقام ==

ومنها « قَبْلُ » و « بَعْدُ » ويجب إعرابهما في ثلاث صُورٍ :  
 إحداها : أن يُصْرَحَ بالمضاف إليه كـ « جِئْتُكَ بَعْدَ الظُّهْرِ » و « قَبْلَ  
 العصرِ » و « مِنْ قَبْلِهِ » و « مِنْ بَعْدِهِ » .  
 الثانية : أن يُحذَفَ المضافُ إليه ويُؤمَى ثبوتُ لفظه ، فيبقى الإعرابُ  
 وتركُّ التنوين كما لو ذكر المضاف إليه ، كقوله :  
 \* وَمِنْ قَبْلِ نَادَى كُلِّ مَوْلَى قَرَابَةٍ \* — ٣٤٤

= فلا خلاف في أن « غير » في هذه الحال اسم معرب ، وفي أن حركته حركة إعراب ،  
 وفي أن تنوينه يحذف لأن المضاف إليه مقدر ، ويجوز فيه الرفع على أنه اسم ليس ،  
 والنصب على أنه خبر ليس ، والجزء الثاني من معمولي ليس محذوف .  
 بقى مما يتعلق بهذه المسألة أن نقول لك . إن المؤلف رحمه الله مثل بقوله « ليس  
 غير » وقد صرح في كتابه معنى اللبيب بأنه لا يقال « لا غير » بوضع لا موضع ليس ،  
 وبالغ في بعض كتبه في الإنكار على من يقول ذلك ، لسكن هذا الإنكار غير مسلم  
 له ، فإن ابن مالك حكى في شرح التسهيل صحة هذه العبارة واستشهد لذلك ، وحكاها  
 أيضاً ابن الحاجب ، وأقره على صحته الرضى في شرح السكاكية ، كما أقره المجد الفيروز آبادي  
 في كتابه « القاء وس المحيط » ( مادة غ ي ر ) ومن شواهد قول الشاعر ، وأنشده  
 ابن مالك في باب القسم من شرح التسهيل :

جَوَابًا بِهِ تَنْجُوْا عَتَمِدُ فَوْرَبْنَا لَعَنَ عَمَلٍ أَسْلَفْتِ ، لَاغَيْرَ ، تُسْأَلُ

٣٤٤ — لم أعر لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وما ذكره المؤلف ههنا  
 صدر بيت من الطويل . وعجزه قوله :

\* فَمَا عَطَفْتَ مَوْلَى عَلَيْهِ الْعَوَاطِفُ \*

اللغة : « من قبل » يريد من قبل ما نحن فيه الآن « نادى » يريد استغاث ودعا ،  
 « مولى قرابة » للمولى معان كثيرة : منها ابن العم ، ومنها السيد ، ومنها المسود ، ومنها  
 الناصر والمعين ، ومنها القريب ، وهذا الأخير هو المراد هنا ، والقرابة — بفتح القاف —  
 مصدر قرب فلان لفلان ، وفلان قريب من فلان ، ومعناه أن نسبهما دان متصل =

« عطف » أمالت أو رقت « العواطف » جمع عاطفة ، وهي اسم فاعل من عطف المذكور قبل ، والمراد أن الصلات والأواصر التي من شأنها أن تميل بعض الناس إلى بعض لم تكن في هذا الموضع سبباً في الميل أو الأخذ بناصر الداعى .  
 المعنى : يصف الشاعر شدة نزلت يقوم فاستغاث كل بذوى قرابته فلم يغيثوه ، واستنجدهم لدفع ماعرض له فلم ينجدوه .

الإعراب : « من » حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب « قبل » مجرور بمن ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بقوله نادى الآتى ، والمضاف إليه محذوف ولفظه منوى « نادى » فعل ماض مبني على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر « كل » فاعل نادى مرفوع بالضممة الظاهرة ، وهو مضاف و « مولى » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، ويروى غير منون فقرابة على هذا مجرور على أن مولى مضاف وقرابة مضاف إليه ، ويروى مولى منونا فقرابة منصوب على أنه مفعول به لنادى منصوب بالفتحة الظاهرة « فما » الفاء حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وما : حرف نفي مبني على السكون لا محل له من الإعراب « عطف » فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، والتاء حرف دال على التأنيث « مولى » مفعول به لعطف منصوب بفتحة مقدرة على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين منع من ظهورها التعذر « عليه » على : حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب ، وضمير الغائب العائد إلى كل مولى مبني على الكسر في محل جر بهلى ، ويجوز أن يكون قوله مولى حالاً من الضمير المجرور محلاً بهلى ، وتقدير الكلام : فما عطف العواطف عليه حال كونه مولى : أى قريباً ، والجار والمجرور متعلق بعطف « العواطف » فاعل عطف ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « ومن قبل » فإن الرواية بجر « قبل » من غير تنوين : أما الجر فلأنه معرب ، وأما ترك التنوين فلأن المضاف إليه منوى ثبوت لفظه ، أى : ومن قبل ذلك ، على نحو ما في الكتاب .

أى : وَمِنْ قَبْلِ ذَلِكَ ، وَقُرَىءَ (لِللَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلِهِ وَمِنْ بَعْدِهِ) <sup>(١)</sup> بالجر من غير تنوين ، أى من قبل الغلب ومن بعده .

الثالثة : أَنْ يُحْدَفَ وَلَا يُذَوَى شَيْءٌ ، فيبقى الإعراب ، ولكن يرجع التنوين روال ما يعارضه فى اللفظ والتقدير ، كقراءة بعضهم (مِنْ قَبْلِهِ وَمِنْ بَعْدِهِ) <sup>(٢)</sup> بالجر والتنوين ، وقوله :

\* فَسَاغَ لِي الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلًا \*

(١) من الآية ٤ من سورة الروم .

٣٤٥ - نسب العيني هذا الشاهد إلى عبد الله بن يعرب ، والصواب أنه ليزيد ابن الصعق . وما ذكره المؤلف ههنا صدر بيت من الوافر ، وعجزه قوله :

\* أَكَادُ أَغَصُّ بِالمَاءِ الحَمِيمِ \*

وقد روى الأشموني فى باب الإضافة متبعاً لجماعة منهم المؤلف فى بعض كتبه كالقطر عجر البيت \* أكاد أغص بالماء الفرات \* وهو غير الصواب (انظر شرحنا على شواهد الأشموني وشواهد ابن عقيل) .

والدليل على صحة ما ذكرناه - من أن الرواية « بالماء الحميم » - أن العلماء رويوا قطعة فيها بيت الشاهد ليزيد بن الصعق رويها على حرف الميم ، وقبل البيت المستشهد بصدده قوله :

أَلَا أَدْخَلْتُ لَدَيْكَ أَبَا حُرَيْثٍ وَعَاقِبَةُ اللَّامَةِ المَلِيمِ  
فَكَيْفَ تَرَى مَعَاقِبَتِي وَسَمِيَّ بِأَذْوَادِ القُصَيْمَةِ وَالقُصَيْمِ ؟  
وَمَا بَرَحَتْ قُلُوبِي كُلَّ يَوْمٍ تَسْكُرُهُ عَلَى المُخَالِفِ وَالْمَقِيمِ  
فَنِمْتُ اللَّيْلَ إِذْ أَوْقَعْتُ فِيكُمْ قَبَائِلَ عَامِرٍ وَبَنِي تَمِيمِ

اللغة : « أبا حريث » هى كنية الربيع بن زياد العبسى ، وكان قد أغار على يزيد ابن الصعق فاستمأه سروح بن جعفر والوحيد ابنى كلاب ، فحرم يزيد على نفسه الطيب والنساء حتى يغير عليه ، فجمع جموعا شتى ثم أغار بهم فاستاق نهما لهم ، وفى ذلك يقول هذه الكلمة « للمليم » اللميم : اسم الفاعل من قولك « ألام فلان » =

== إذا فعل ما يلام عليه « القصيمة » بضم القاف بزنة المصغر ، و « القصيم » بفتح القاف - اسمان لموضعين « المخالف » هو الذى يقيم فى الحى إذا خرج قومه للعارة ؛ فعطف المقيم عليه للتفسير « ساغ لى الشراب » معناه حلا ولان وسهل مروره فى الحلق ، وأراد بالشراب جنس ما يشرب « أغص » مضارع من العصص ، وهو فى الأصل انجباس الطعام فى المرء ووقوفه فى الحلق ، واستعمل العصص ههنا فى موضع الشرق « الماء الحميم » هو الذى تشبهه النفس ، ويطلق فى غير هذا الموضع على الماء الحار .

الإعراب : « ساغ » فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « لى » جار ومجرور متعلق بساغ « الشراب » فاعل ساغ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة « وكنت » الواو واو الحال ، كان : فعل ماض ناقص يرفع الاسم ويصب الخبر مبنى على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، وتاء التمسك اسمه ، مبنى على الضم فى محل رفع « قبلا » ظرف زمان منصوب بكان « أكاد » فعل مضارع ناقص مرفوع بالضمة الظاهرة ، واسمه ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، « أغص » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، وجملة الفعل المضارع وفاعله فى محل نصب خبر أكاد ، وجملة أكاد واسمه وخبره فى محل نصب خبر كان ، وجملة كان واسمه وخبره فى محل نصب حال « بالماء » جار ومجرور متعلق بأغص « الحميم » صفة الماء .

الشاهد فيه : قوله « قبلا » حيث قطعه عن الإضافة بته ؛ فلم ينبو لفظ المضاف إليه ولا معناه ، ولذلك أعرب منوناً ، وهو هنا منصوب على الظرفية ، وهذا التنوين عند الجمهور من النحاة هو تنوين التمسكين اللاحق للأسماء العربية ، وقبلا عندهم نكرة . ومعنى قوله « وكنت قبلا » وكنت فى زمان متقدم ، ولا ينبوى تقدماً على شيء بعينه ، ولكن المراد مطلق التقدم ، بخلافه فى حال الإضافة حيث يكون القصد إلى التقدم على شيء معين ، وكذا فى حال نية الإضافة .

وقوله :

\* فَمَا شَرِبُوا بَعْدًا عَلَى لَذَّةِ خَرَا \* — ٣٤٦

٣٤٦ — نسبوا هذا الشاهد لبعض بنى عقيل ، ولم يعينوه ، وأكثر من استشهد به من العلماء لم يعرج على نسبه . وما ذكره المؤلف ههنا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

\* وَنَحْنُ قَتَلْنَا الْأَسَدَ أَسَدَ شَدْوَةٍ \*

وهذا هو الصواب في إنشاد صدر هذا البيت .

اللغة : أسد شنوءة - بفتح الهمزة - حى من اليمين أبوهم الأزد بن العوث ، ويقال فيه الأسد بن العوث ، وهم فرق ، وفرقة يقال لها: أزد شنوءة ، وفرقة يقال لها : أزد السراة ، وفرقة يقال لها : أزد عمان ، ومن هنا تعلم أن رواية العيني وغيره « ونحن قتلنا الأسد أسد خفية » تحريف واعتراض بأن خفية - بفتح الحاء المعجمة وكسر الفاء وتشديد الياء - مأسدة عظيمة مشهورة ، ويلزمه تحريف آخر ، وهو ضم الهمزة من « الأسد » حيث حسبه جمع أسد ، وقد نص العلماء على أنه يقال في الأزد : الأسد وعجز البيت ينادى بفساد رواية العيني .

الإعراب : « نحن » ضمير منفصل مبتدأ مبني على الضم في محل رفع « قتلنا » قتل : فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره لاجل له من الإعراب ، ونا : فاعله مبني على السكون في محل رفع ، وجملة هذا الفعل وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ « الأسد » مفعول به لقتلنا منصوب بالفتحة الظاهرة « أسد » بدل من الأسد أو عطف بيان عليه منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « شنوءة » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « فما » الفاء حرف عطف مبني على الفتح لاجل له من الإعراب ، ما : حرف نفي مبني على السكون لاجل له من الإعراب « شربوا » فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله مبني على السكون في محل رفع « بعداً » ظرف زمان منصوب بشرب « على » حرف جر مبني على السكون لاجل له من الإعراب « لذة » مجرور بعلى وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بشرب « خراً » مفعول به لشرب منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

وهما نكرتان في هذا الوجه ، لعدم الإضافة لفظاً وتقديراً ، ولذلك نُوتَا ،  
ومعرفتان في الوجهين قبله .

فإن نُوتِيَ معنى المضاف إليه دون لفظه بُنِيَا على الضم<sup>(١)</sup> ، نحو ( لِلَّهِ الْأَمْرُ

= الشاهد فيه ، قوله « بعدا » حيث وردت فيه كلمة « بعدا » منونة منصوبة على  
الظرفية لانقطاعها عن الإضافة لفظاً وتقديراً ، وهو حينئذ نكرة عند جمهرة النحاة ،  
على ما أشار إليه المؤلف في الكتاب ، وما بيناه في شرح الشاهد السابق في كلمة  
« قبل » أخت « بعد » .

(١) إن قلت : ما المراد من قولكم « نية المضاف إليه معنى » وهل تجدون فارقا  
بين نيته لفظاً ونيته معنى ! فإن كنتم تجدون فارقا بين الصورتين فبينوه لى حتى أكون  
على يقين منه .

فالجواب عن ذلك أن نقول لك : إن المقصود بنية المضاف إليه معنى أن يكون معنى  
المضاف إليه ملاحظاً منظوراً إليه ، من غير نظر إلى كلمة معينة تدل عليه ، بل يكون  
المقصود هو المسمى معبراً عنه بلفظ أى لفظ كان ، بخصوص اللفظ غير ملتفت إليه  
نية ، أما نية لفظ المضاف إليه فمعناها أن يكون اللفظ المعين الدال على معنى هذا  
المضاف إليه مقصوداً بذاته ، بحيث لو جئت بلفظ آخر يدل عليه لم تكن جئت بلفظ  
المضاف إليه .

فإن قلت : فلماذا كانت الإضافة مع إرادة معنى المضاف إليه غير مقتضية للاعراب ا  
وكانت الإضافة مع نية لفظ المضاف إليه مقتضية للاعراب ا .

فالجواب عن ذلك أن نقول لك : لاشك أنك تدرك أن الإضافة مع إرادة معنى  
المضاف إليه ضعيفة ، من قبل أنه لم يعين فيها المضاف إليه بلفظ ما ، فأما الإضافة مع  
نية لفظ المضاف إليه المعين فإنها قوية ، فلما افترق شأن إرادة لفظ المضاف إليه وشأن  
إرادة معناه لم يكن حكمهما واحداً ، ولما كانت الإضافة القوية هى التى تعارض سبب  
البناء بسبب كونها من خواص الأسماء جعلناها مقتضية للاعراب ، فكانت الإضافة مع  
إرادة لفظ المضاف إليه مستوجبة للاعراب ، دون الإضافة الضعيفة التى تتضمن إرادة  
معنى المضاف إليه دون لفظه .

مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ<sup>(١)</sup> في قراءة الجماعة .

\*\*\*

ومنها « أَوْلُ » و « دُونَ » وأسماء الجهات كـ « يَمِينِ » و « شِمَالِ » و « وَرَاءَ » و « أَمَامَ » و « فَوْقَ » و « تَحْتَ » ، وهي على التفصيل المذكور في قبل وبعد ، تقول : « جَاءَ الْقَوْمُ وَأَخُوكَ خَلْفُ » أو « أَمَامُ » تريد خلفهم أو أمامهم ، قال :

— ٣٤٧ — \* لَعْنَا يُشْنُ عَلَيْهِ مِنْ قَدَامُ \*

(١) من الآية ٤ من سورة الروم .

٣٤٧ — نسبوا هذا الشاهد لبعض بني تميم ، ولم يعينوه ، والذي ذكره المؤلف هنا عجز بيت من الكامل ، وصدره قوله :

\* لَعَنَّ الْإِلَهَ تَعَلَّةَ بَنِّ مُسَافِرٍ \*

اللغة : « لعن » اللعن : الطرد والإبعاد « تعلة » بفتح التاء وكسر العين المهملة وتشديد اللام المفتوحة - اسم رجل « يشن » مضارع مبنى للمجهول ، وأصله قولهم « شن الماء يشنه » إذا صبه متفرقا ، ويروى في مكانه « يصب » وهما بمعنى واحد « من قدام » أى من أمامه .

الإعراب : « لعن » فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « الإله » فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة « تعلة » مفعول به لعن منصوب بالفتحة الظاهرة « بن » نعت لتعلة منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « مسافر » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « لعناً » مفعول مطلق منصوب بالفتحة الظاهرة « يشن » فعل مضارع مبنى للمجهول مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اللعن ، والجملة من الفعل المضارع المبني للمجهول ونائب فاعله في محل نصب صفة للعن « عليه » جار ومجرور متعلق بيشن « من » حرف جر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « قدام » ظرف مكان مبنى على الضم في محل جر بمن ، والجار والمجرور متعلق بيشن أيضاً . =

وقوله :

\* عَلَى أَيَّنَا تَعْدُو الْمَيْيَّةُ أَوْلُ \* — ٣٤٨

== الشاهد فيه : قوله « من قدام » فإن الرواية فيه بضم « قدام » لأنه حذف المضاف إليه ولم ينو لفظه ، بل نوى معناه .

ونظير هذا البيت الشاهد التالي ( رقم ٣٤٨ ) وقول الآخر :

إِذَا أَنَا لَمْ أُوْمَنْ عَلَيْكَ وَلَمْ يَكُنْ

لِقَسَاؤِكَ إِلَّا مِنْ وَرَاءِ وَرَاءِ

وقول الآخر :

لَا يَحْمِلُ الْعَارِسَ إِلَّا الْمَلْبُونُ الْمَحْضُ مِنْ أَمَامِهِ وَمِنْ دُونِ

٣٤٨ — هذا الشاهد من كلام معن بن أوس ، وما ذكره المؤلف ههنا عجز بيت

من الطويل ، وصدره قوله :

\* لَعَمْرُكَ مَا أَذْرِي وَإِنِّي لَأَوْجَلُ \*

وهذا البيت مطلع قصيدة طويلة أنشدها أكثرها أبو تمام في حماسته ، وأبو طي

القالي في أماليه ، وبعد هذا البيت قوله :

وَإِنِّي أَخْوَكُ الدَّائِمُ الْعَهْدِ لَمْ أُحْلُ

إِن أَبْرَاكَ خَضَمْتُ أَوْ نَبَا بِكَ مَنَزِلُ

اللغة : « أوجل » يجوز أن يكون وصفاً ، ويجوز أن يكون فعلا مضارعاً مبدوءاً

بهمزة التنكلم ، وأياً ما كان هو فهو مأخوذ من الوجل الذي هو الخوف « تعدو »

يروى بالعين المهملة ، فهو مضارع عدا ، وتقول : عدا الأسد على فلان ، وذلك إذا

اجترأ فسطا عليه ووثب ، ويروى « تعدو » بالعين المعجمة ، فهو مضارع عدا ،

وتقول : عدا فلان ، إذا جاء غدوة ، والرواية الأولى أرجح عندنا ؛ لتعديه بعلى في

قوله « على أينا » والنية : الموت ، وهي فعيلة بمعنى مفعولة من قولهم : منى الله الشيء

بمنه ، إذا قدره وهياً أسبابه « أول » معناه سابق ، وللعلماء في وزنه خلاف طويل ؛

فقليل : وزنه فوعل من وأل ، وأصله على هذا ووال ، وقيل : وزنه أنعل من آل =

( ١١ — أوضح للسالك ٣ )

وحكى أبو على « أبدأ بِذَا مِنْ أَوَّلُ » بالضم على نية معنى المضاف إليه ،  
وبالخفض على نية لفظه ، وبالفتح على نية تركها ، ومنعه من الصرف للوزنِ  
والوصفِ .

\*\*\*

وعنها « حَسْبُ » ولها استعمالان :

أحدهما : أن تكون بمعنى كافٍ ، فتستعمل استعمال الصفاتِ ، فتكون

== يقول ؛ فأصله أول . وقيل : وزنه أفعل من وأل يثل ؛ فأصله على هذا أوأل ،  
وسميت لهذا الكلام مزيد بحث في باب الإبدال من قسم الصرف .  
الإعراب : « لعمرك » اللام لام الابتداء حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ،  
عمر : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه مبني  
على الفتح في محل جر ، وخبر المبتدأ محذوف وجوباً ، والتقدير : لعمرك قسمي « ما »  
حرف نفي مبني على السكون لا محل له من الإعراب « أدري » فعل مضارع مرفوع  
لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه ضمة مقدره على الياء منع من ظهورها  
الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « وإني » الواو واو الحال ، إن :  
حرف توكيد ونصب ينصب الاسم ويرفع الخبر ، وياء التثنية اسم إن مبني على السكون  
في محل نصب « لأوجل » اللام لام الابتداء ، أوجل : خبر إن ، والجملة من إن  
واسمها وخبرها في محل نصب حال « على » حرف جر مبني على السكون لا محل له من  
الإعراب « أينما » أي : مجرور بعلی وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، وهو مضاف  
ونا : مضاف إليه مبني على السكون في محل جر ، والجار والمجرور متعلق بتعدو  
« تعدو » فعل مضارع مرفوع بضمه مقدره على الواو منع من ظهورها الثقل  
« المنية » فاعل تعدو مرفوع بالضمة الظاهرة « أول » ظرف زمان متعلق بتعدو ،  
مبني على الضم في محل نصب .

الشاهد فيه : قوله « أول » فإن الرواية بضم هذه الكلمة ؛ وقد خرجها العلماء  
على أن القائل حذف المضاف إليه ونوى معناه .

نَعْتًا لِنَكْرَةٍ ، كـ « مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسْبِكَ مِنْ رَجُلٍ » أي : كَفِ لِكَ عَنْ غَيْرِهِ ، وَحَالًا لِمَعْرِفَةٍ ، كـ « هَذَا عَبْدُ اللَّهِ حَسْبِكَ مِنْ رَجُلٍ » ، وَاسْتِمَالِ الْأَسْمَاءِ ، نَحْوِ (حَسْبُهُمْ جَهَنَّمُ) <sup>(١)</sup> (فَإِنْ حَسْبَكَ اللَّهُ) <sup>(٢)</sup> « بِحَسْبِكَ دِرْهَمٌ » <sup>(٣)</sup> وَبِهَذَا <sup>(٤)</sup> يُرَدُّ عَلَى مَنْ زَعَمَ أَنَّهَا اسْمٌ فِعْلٌ ، فَإِنَّ الْعَوَامِلَ اللَّفْظِيَّةَ لَا تَدْخُلُ عَلَى أَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ بِاتِّفَاقٍ .

وَالثَّانِي : أَنَّ تَكُونَ بِمَنْزِلَةِ « لَا غَيْرَ » فِي الْمَعْنَى ؛ فَتُسْتَعْمَلُ مُفْرَدَةً ، وَهَذِهِ هِيَ حَسْبُ الْمَتَقَدِّمَةِ ، وَلَكِنَّمَا عِنْدَ قَطْعِهَا عَنِ الْإِضَافَةِ تَجَدُّدٌ لَهَا إِشْرَافُهَا هَذَا الْمَعْنَى ، وَمِلَازِمَتُهَا لِلْوَصْفِيَّةِ أَوْ الْحَالِيَّةِ أَوْ الْإِبْتِدَائِيَّةِ ، وَبِنَاوِهَا عَلَى الضَّمِّ ، تَقُولُ « رَأَيْتُ رَجُلًا حَسْبُ » وَ « رَأَيْتُ زَيْدًا حَسْبُ » .

قَالَ الْجَوْهَرِيُّ : كَأَنَّكَ قُلْتَ « حَسْبِي » أَوْ « حَسْبُكَ » فَأَضْمَرْتَ ذَلِكَ وَلَمْ

(١) مِنَ الْآيَةِ ٨ مِنْ سُورَةِ الْمَجَادِلَةِ ، وَيَجُوزُ فِي هَذِهِ الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ أَنْ يَكُونَ

حَسْبُهُمْ مَبْتَدَأٌ وَجَهَنَّمُ خَبْرُهُ ، وَأَنْ يَكُونَ حَسْبُهُمْ خَبْرًا مَقْدَمًا وَجَهَنَّمُ مَبْتَدَأٌ مُؤَخَّرًا .

(٢) مِنَ الْآيَةِ ٦٣ مِنْ سُورَةِ الْأَنْفَالِ ، وَوُقُوعُ حَسْبِكَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ اسْمًا لِأَنَّ

يُؤَيِّدُ أَنْ حَسْبُهُمْ فِي الْآيَةِ السَّابِقَةِ مَبْتَدَأٌ لِأَنَّ اسْمًا إِنْ الْأَصْلُ فِيهِ أَنْ يَكُونَ مَبْتَدَأً .

(٣) الْبَاءُ مِنْ « بِحَسْبِكَ » حَرْفُ جَرِّ زَائِدٍ ، وَحَسْبُ : مَبْتَدَأٌ مَرْفُوعٌ بِضَمَّةٍ مَقْدَرَةٌ

عَلَى آخِرِهِ مَنَعٌ مِنْ ظَهْوَرِهَا اشْتِغَالُ الْمَحَلِّ بِحَرَكَةِ حَرْفِ الْجَرِّ الزَّائِدِ ، وَضَمِيرُ الْمَخَاطَبِ

مُضَافٌ إِلَيْهِ ، وَدِرْهَمٌ : خَبْرُ الْمَبْتَدَأِ ، وَلَا يَجُوزُ الْعَكْسُ ؛ لِأَنَّ « دِرْهَمٌ » نَكْرَةٌ لَا مَسْوُوعَ

لِلْإِبْتِدَاءِ بِهَا إِذِ الْخَبْرُ مَفْرَدٌ لِاجْتِمَاعِهِ وَلَا شَبَهَ جَمَلَةٍ .

(٤) الْمُرَادُ أَنَّ دَخُولَ إِنْ عَلَى حَسْبِكَ وَدَخُولَ الْبَاءِ الزَّائِدَةِ عَلَيْهَا فِي « بِحَسْبِكَ

دِرْهَمٌ » وَتَأَثَّرَ حَسْبُ بِإِنْ حَتَّى نَهَبَتْ وَبِالْبَاءِ حَتَّى جَرَّتْ بَدَلَ عَلَى أَنَّ « حَسْبُ »

لَيْسَتْ اسْمٌ فِعْلٌ كَمَا زَعَمَ مَنْ أَرَادَ الْمَوْائِفَ الرَّدَّ عَلَيْهِ ، وَالسَّرُّ فِي ذَلِكَ أَنَّ أَسْمَاءَ الْأَفْعَالِ

نَابَتْ عَنِ الْفِعْلِ وَالْفِعْلُ لَا تَدْخُلُ عَلَيْهِ هَذِهِ الْعَوَامِلُ ، فَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ النَّاتِبُ عَنِ

الْفِعْلِ مِثْلَهُ فِي عَدَمِ دَخُولِ هَذِهِ الْعَوَامِلِ عَلَيْهِ ، فَلَمَّا وَجَدْنَا هَذِهِ الْعَوَامِلَ دَاخِلَةً عَلَى

حَسْبُ فِي هَذِهِ الْأَمْثَلَةِ وَمَا أَشْبَهَهَا عَلِمْنَا أَنَّهَا لَيْسَتْ اسْمٌ فِعْلٌ .

تُنَوِّن ، انتهى . ونقول : « قَبَضْتُ عَشْرَةَ فَحَسْبُ » أى فحسبى ذلك .  
واقترضى كلامُ ابنِ مالك أنها تُعَرَّبُ نصباً إذا نُكِّرَتْ كَقَبْلُ وَبَعْدُ .  
قال أبو حيان : ولا وَجْهٌ لنصبها ؛ لأنها غير ظرف إلا إن نقل عنهم نصبها  
حالا إن كانت نكرة ، انتهى .

فإن أراد بكونها نكرة قطعاً عن الإضافة اقتضى أن استعمالها حينئذٍ منصوبةً  
شائعٌ . وأنها كانت مع الإضافة مَعْرِفَةً ، وكلاهما ممنوع ، وإن أراد تنكيرها مع  
الإضافة فلا وجه لاشتراطه التنكير حينئذٍ ؛ لأنها لم تَرِدْ إلا كذلك ، وأيضاً فلا  
وَجْهٌ لِيَتَوَقَّفَ في تجويز انتصابها على الحال حينئذٍ ، فإنه مشهور ، حتى إنه مذکور  
في كتاب الصحاح ، قال : تقول : « هذا رَجُلٌ حَسْبُكَ مِنْ رَجُلٍ » وتقول  
في المعرفة « هذا عبدُ اللَّهِ حَسْبُكَ مِنْ رَجُلٍ » فننصب حسبك على الحال ، انتهى .  
وأيضاً فلا وَجْهٌ للاعتذار عن ابن مالك بذلك ؛ لأن مراده التنكير الذى ذكره  
في قَبْلُ وَبَعْدُ وهو : أن تقطع عن الإضافة لفظاً وتقديراً .

وأما « عَلٌ » فإنها توافق « فَوْقَ » في معناها ، وفي بنائها على الضم إذا  
كانت معرفة ، كقوله :

— ٣٤٩ \* وَأَتَيْتُ نَحْوَ بَنِي كَلَيْبٍ مِنْ عَلٍ \*

أى : مِنْ فَوْقِهِمْ ، وفي إعرابها إذا كانت نكرة ، كقوله :

٣٤٩ — هذا الشاهد من كلام الفرزدق يهجو فيه جريراً ، وما ذكره المؤلف ههنا  
عجز بيت من الكامل ، وصدده قوله :

\* وَلَقَدْ سَدَدْتُ عَلَيْكَ كُلَّ مَنِيَّةٍ \*

اللغة : « ندية » بفتح الراء المثلثة وكسر النون وتشديد الياء مفتوحة - وهى طريق  
العقبة ، وتجمع على ثنايا ، ومنه قول الشاعر :

أَنَا ابْنُ جَلَا وَطَلَّاعُ الثَّنَايَا مَتَى أَضَعُ الْعِمَامَةَ تَعْرِفُونِي =

٣٥٠ — \* كَجَلْمُودٍ صَخْرٍ حَطَّةُ السَّيْلِ مِنْ عَلٍ \*

أى : من شيءٍ عالٍ .

= وقوله « سددت عليك كل ثنية » كناية عن أنه لم يمكنه من عمل ما ، وكأنه قال : أخذت عليك جميع الطرق فلست تستطيع أن تسلك سبيلي ، وروى العيني عجز البيت :  
\* وَأَتَيْتُ فَوْقَ بَنِي كَلَيْبٍ مِنْ عَلٍ \*

الإعراب : « لقد » اللام موطئة للقسم حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، قد : حرف تحقيق مبني على السكون لا محل له من الإعراب « سددت » سد : فعل ماض ، وتاء المتكلم فاعله مبني على الضم في محل رفع « عليك » جار ومجرور متعلق بسد « كل » مفعول به لسد منصوب بالفتحة الظاهرة ، وكل مضاف و « ثنية » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « وأتيت » الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وأتى : فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، وتاء المتكلم فاعله مبني على الضم في محل رفع « نحو » ظرف مكان بمعنى جهة منصوب بأتى ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، ونحو مضاف و « بنى » مضاف إليه مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه جمع مذكر سالم ، وبنى مضاف و « كليب » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « من » حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب « عل » مبني على الضم في محل جر بمن ، وهو ظرف مكان بمعنى فوق .  
الشاهد فيه : قوله « من عل » حيث بنى « عل » على الضم لكونه معرفة ، وقد حذف المضاف إليه وهو ينوى معناه ، والتقدير : من علمهم ، أى من فوقهم .

٣٥٠ — هذا الشاهد من كلام امرئ القيس بن حجر الكندي في معلقته التي سبق الاستشهاد بعدة أبيات منها في عدة مواضع من هذا الكتاب ، وما ذكره المؤلف ههنا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

\* مِكَرٌّ مَفَرٌّ مُقْبِلٌ مُذْبِرٌ مَعًا \*

وهذا البيت من أبيات يصف فيها الفرس ، وقبله قوله :

وَقَدْ أَغْتَدَى وَالطَّيْرُ فِي وَكْدَاتِهَا مِمَّنْجَرِدٍ قَيْدِ الْأَوَابِدِ هَيْسَكِلِ  
اللغة : « أغتدى » أراد أخرج وقت الغداة « وكداتها » الوكنات : جمع وكنة =

« بواو مثلثة الحركات - وهي وكر الطائر وعشه » بمنجرد « المنجرد : الفرس القصير الشعر « قيد الأوابد » يريد أن هذا الفرس لسرعة عدوه وشدة جريه يلحق الوحوش ولا يمكنها من الشراد والتخلص ؛ فسكأنه يقيدها ، والأوابد : الوحوش ، واحدها آبدة « مكر مفر » المكر - بكسر الميم وفتح الكاف - الذى يكر عليه فارسه ، والمفر - بكسر ففتح أيضا - الذى يفر عليه فارسه من وجوه أعدائه إن أراد « جلود صخر » الجلود - بضم الجيم وسكون اللام - الصخرة الصلبة الشديدة ، والصخر : الحجارة ، واحدها صخرة « حطه السيل » أتاه من أعلى إلى أسفل .

الإعراب : « مكر » نعت لمنجرد المذكور فى البيت السابق على بيت الشاهد ، مجرور بالكسرة الظاهرة « مفر » نعت ثان لمنجرد « مقبل » نعت لمنجرد أيضاً « مدبر » نعت لمنجرد أيضاً « معاً » ظرف متعلق بمقبل مدبر « جلود » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لمنجرد ، أو متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : هو جلود ، وجلود مضاف و « صخر » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « حطه » حط : فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وضمير القائب العائد إلى جلود صخر مفعول به لحط مبني على الضم فى محل نصب « السيل » فاعل حط مرفوع بالضممة الظاهرة « من » حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب « عل » مجرور بمن وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بحط .

الشاهد فيه : قوله « من عل » حيث قطع « عل » عن الإضافة بته ، فلم ينو لفظ المضاف إليه ولا معناه ، ولهذا أعربه ونونه ، وهو هنا مجرور لفظاً بمن ، والدليل على أنه لم ينو لفظ المضاف ولا معناه ، أنه لم يرد أن الصخر ينحط من أعلى شيء خاص ، بل أراد أن السيل يحط الصخر من أعلى شيء أى شيء كان ؛ لأن الغرض الدلالة على السرعة ، والصخر إذا انحط من أعلى إلى أسفل كان سريع الحدور بحيث يصل إلى المستقر فى طرفة عين ، من غير فرق بين أن يكون الأعلى الذى ينحط منه أعلى جبل أو أعلى منزل أو أعلى تل أو أعلى شيء آخر ، ولهذا تجد المؤلف قال « أى من شيء عال » .

وَتُحْتَافُهُمَا فِي أَمْرَيْنِ : أَنَّهَا لَا تَسْتَعْمَلُ إِلَّا بِمَجْرُورَةٍ بِمِنْ ، وَأَنَّهَا لَا تَسْتَعْمَلُ مِضَافَةً ، كَذَا قَالَ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ ابْنُ أَبِي الرَّبِيعِ ، وَهُوَ الْحَقُّ ، وَظَاهِرُ ذِكْرِ ابْنِ مَالِكٍ لَهَا فِي عِدَادِ هَذِهِ الْأَلْفَاظِ أَنَّهَا يَجُوزُ إِضَافَتُهَا ، وَقَدْ صَرَحَ الْجَوْهَرِيُّ بِذَلِكَ ، فَقَالَ : يُقَالُ « أَتَيْتُهُ مِنْ عِلِّ الدَّارِ » بِكسر اللام — أَى : مِنْ عَالٍ — وَمَقْتَضَى قَوْلُهُ <sup>(١)</sup> :

وَأَعْرَبُوا نَضْبًا إِذَا مَا نُسَكَّرًا قَبْلًا وَمَا مِنْ بَعْدِهِ قَدْ ذُكِرَا

أَنَّهَا يَجُوزُ اتِّصَابُهَا عَلَى الظَّرْفِيَّةِ أَوْ غَيْرِهَا ، وَمَا أَظُنُّ شَيْئًا مِنَ الْأَمْرَيْنِ مَوْجُودًا .

وَإِنَّمَا بَسَطْتُ الْقَوْلَ قَلِيلًا فِي شَرْحِ هَاتَيْنِ الْكَلِمَتَيْنِ لِأَنِّي لَمْ أَرِ أَحَدًا وَقَّاهُمَا حَقِّقًا مِنَ الشَّرْحِ ، وَفِيهَا ذِكْرُتِهِ كَفَيَاةٍ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ .

\*\*\*

فصل : يَجُوزُ أَنْ يُحْذَفَ مَا عُلِمَ مِنْ مُضَافٍ وَمُضَافٍ إِلَيْهِ .  
فَإِنْ كَانَ الْمَحْذُوفُ الْمُضَافَ <sup>(٢)</sup> ؛ فَالغالبُ أَنْ يَحْتَفِظَهُ فِي إِعْرَابِهِ الْمُضَافُ إِلَيْهِ ،

= وَهَذَا التَّقْرِيرُ تَعَلَّمَ أَنَّ « عَلِ » نَسْكَرَةٌ وَأَنَّ التَّنْوِينَ إِنَّمَا حُذِفَ لِلْوَقْفِ ، وَتَعَلَّمَ مَا فِي كَلَامِ الْعَلَامَةِ الصَّبَّانِ مِنَ التَّهَاتُفِ حَيْثُ زَعِمَ أَنَّ حُذْفَ التَّنْوِينِ كَمَا يَصْلِحُ أَنْ يَكُونَ لِأَجْلِ الْوَقْفِ يَصْلِحُ أَنْ يَكُونَ لِكَوْنِ الشَّاعِرِ قَدْ نَوَى لَفْظَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ ؛ لِأَنَّ الشَّاعِرَ لَا يُمْكِنُ أَنْ يَرِيدَ لَفْظَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ ، وَإِلَّا فَسَدَ الْمَعْنَى الَّتِي قَصَدَ إِلَيْهِ ، فَاعْرِفْ ذَلِكَ ، وَلَا تَسْكُنْ مِمَّنْ يَعْرِفُ الْحَقَّ بِنَسْبَتِهِ إِلَى الرِّجَالِ ،  
(١) هَذَا مِنْ كَلَامِ ابْنِ مَالِكٍ فِي الْأَلْفِيَّةِ .

(٢) يَشْتَرُطُ لَجُوزِ حُذْفِ الْمُضَافِ شَرْطَانِ ، أَحَدُهُمَا أَنْ يَقُومَ دَلِيلٌ يَدُلُّ عَلَى الْمَحْذُوفِ لِثَلَاثَةِ أَسْبَابٍ ، فَلَوْ قَاتِ « جَلَسْتَ زَيْدًا » تَرِيدُ جَلَسْتَ جُلُوسَ زَيْدٍ ، لَمْ يَصِحَّ ذَلِكَ ، =

نحو (وَجَاءَ رَبُّكَ) <sup>(١)</sup> أى : أَمْرُ رَبِّكَ ، ونحو (وَأَسْأَلُ الْقَرْيَةَ) <sup>(٢)</sup> ، أى : أهل القرية .

وقد يبقى على جَرِّهِ ، وَشَرَطُ ذَلِكَ في الغالب : أن يكون المحذوفُ مَعْطُوفًا على مُضَافٍ بمعناه ، كقولهم « مَا مِثْلُ عَبْدِ اللَّهِ وَلَا أُخِيهِ يَقُولَانِ ذَلِكَ » أى : وَلَا مِثْلُ أُخِيهِ ؛ بدليل قولهم « يَقُولَانِ » بالثنية <sup>(٣)</sup> ، وقوله :

لأنه ليس في السلام ما يدل على الجلوس المقدر ، والكلام يحتمل ما زعمت أنك تريده ويحتمل أن يكون التقدير : جلست إلى زيد ، فحذف حرف الجر ، فانتصب الاسم الذي كان مجرورا ، والشرط الثاني : أن يكون المضاف إليه مفردا لا جملة ، لأنه لو كان المضاف إليه جملة لم يستدل على المحذوف ، ولم تصح إفاة المضاف إليه مقام المضاف المحذوف .

(١) من الآية ٢٣ من سورة الفجر ، وخير من تقدير المؤلف المحذوف بأمر تقديره رسول ، لأن الأمر من المعاني ، والحجى لا يتعلق إلا بالأجسام ، ومن أجل أن الله تعالى منزه عن الجسمية وجب تقدير مضاف مناسب .

(٢) من الآية ٨٢ من سورة يوسف ، والدليل على أن في الآية مضافا محذوفا استحالة سؤال القرية وهي على معناها ، وهذا مجاز بالحذف ، ويجوز فيها وجه آخر ، وهو أن تريد بلفظ القرية أهلها مجازا مرسلًا علاقته الحالية والمحلية .

(٣) إذا قلت « مثل عبد الله وأخيه يقولان ذلك » فلهذا الكلام إعرابان أحدهما مستقيم صحيح ، والآخر فاسد ، فأما الإعراب المستقيم الصحيح فأن تجعل « مثل » مبتدأ ، و « عبد الله » مضافا إليه ، و « أخيه » مضافا إليه لمضاف محذوف مماثل للمذكور معطوف على المبتدأ ، وتقدير الكلام : مثل عبد الله ومثل أخيه ، وجملة « يقولان ذلك » خبر المبتدأ وما عطف عليه ، وأما الإعراب الفاسد فأن تجعل « مثل » مبتدأ ، و « عبد الله » مضافا إليه ، و « أخيه » معطوفا على عبد الله ، وجملة « يقولان ذلك » خبر المبتدأ ، وإنما كان هذا الإعراب فاسدا لأنك قد جعلت المثنى - وهو جملة « يقولان ذلك » - خبرا عن المفرد - وهو « مثل » وقد علمت أن المبتدأ والخبر يجب أن يتطابقا في الأفراد والثنية والجمع والتذكير والتأنيث ، فأما في الإعراب الأول الصحيح فإنك لم =

## ٣٥١ - أَكْلٌ أَمْرِيءٌ تَحْسِبِينَ أَمْرًا وَنَارٌ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَارًا

== تجعل جملة «يقولان ذلك» خبرا عن مثل إلا بعد أن عطف عليه مثلا آخر ، فصار هذا الخبر المثنى خبرا عن اثنين ، وكذلك لو قلت « ما مثل عيد الله ولا أخيه يقولان ذلك » ولو قلت «مامثل عبد الله وأخيه وأبيه يقولون ذلك» لزمك أن تقدر «مثل» مرتين ليصح الكلام ، وكأنك قلت : مثل عبد الله ومثل أخيه ومثل أبيه يقولون ذلك ، ففي هذا المثال ونحوه حذف المضاف وهو مثل ، وبقي المضاف إليه على جره الذي كان له قبل حذف المضاف ، والشرط موجود ، وهو أن هذا المضاف المحذوف معطوف في التقدير على مضاف آخر بمعناه .

٣٥١ - هذا بيت من التقارب ، وهذا الشاهد من كلام أبي دواد الإيادي ، واسمه حارثة بن الحجاج .

اللغة : « تحسبين » تظنين « توقد » أصله تتوقد - بتاءين زائدتين : إحداهما تاء المضارعة ، والأخرى تاء النفع ؛ فحذف إحدى التاءين قصدا إلى التخفيف ، وكذلك كل فعل بديء بتاءين مزيدتين ، ومعنى « توقد » تشتعل وتتوهج .

المعنى : يقول : إنه ما ينبغي لك أن تظني كل من له صورة الرجال رجلا ، ولا كل نار تشتعل نارا ، وإنما الخلق باسم الرجل من كانت له صفات نفسية وخلقية ترفعه إلى المستوى اللائق بالرجولية ، والحقيق باسم النار تلك التي تشتعل للاكرام والضيافة . الإعراب : « أكل » الهمزة حرف دال على الاستفهام مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، كل : مفعول أول لقوله نحسبين الآتي تقدم عليه ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وكل مضاف و « امرئ » مضاف إليه مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة « تحسبين » فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وباء المؤنثة المحاطة فاعله مبنى على السكون في محل رفع « امرأ » مفعول ثانٍ لتحسبين منصوب بالفتحة الظاهرة « ونار » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، نار : مجرور بإضافة اسم يقع معطوفا بالواو على المفعول الأول ، وتقدير الكلام : وتحسبين كل نار « توقد » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والعاجز وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستترافيه جوازا تقديره هي يعود إلى نار ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله في محل جر صفة لنار « بالليل » الباء حرف جر مبنى على الكسرة ==

أى : وكلّ نارٍ ؛ لثلاثا يلزم العطفُ على معموليّ عاملين<sup>(١)</sup> .

== لامحل له من الإعراب ، الليل : مجرور بالباء وعلامة جره الكسرة الظاهرة ،  
والجار والمجرور متعلق بقوله توقد « ناراً » معطوف على امرأ المنصوب الواقع  
مفعولاً ثانياً لتحسين ، والمعطوف على المنصوب منصوب وعلامة نصبه فتحة ظاهرة  
في آخره .

الشاهد فيه : قوله « نار » فإن الواو عاطفة ، ونار : إما مجرور بتقدير مضاف  
يكون معطوفاً على « كل » في قوله « كل امرئ » وهذا هو الأقرب ، وعليه أعربنا  
البيت وهو الذى ذكره المؤلف ، وإما مجرور بإضافة مفعول أول محذوف لفعل  
محذوف ، والتقدير « وتحسين كل نار » وقوله « توقد بالليل » جملة في محل جر  
صفة لقوله « نار » الذى أعربناه ، وقوله « ناراً » هو المفعول الثانى لذلك الفعل  
المحذوف ؛ فالواو على ذلك الوجه عطفت جملة على جملة ، ولا تحسبن هذا التقدير عجيباً ؛  
فإن الفعل الذى قدرناه قد قام الدليل من الكلام عليه ، وكذلك هذا المضاف المحذوف  
ولو لم نقدر المضاف للزم أن يكون قوله « نار » المجرور عطفاً على « امرئ »  
المجرور ، ويكون قوله « ناراً » المنصوب عطفاً على « امرأ » المنصوب ؛ فيلزم على  
هذا التقدير العطف على معمولين لعاملين مختلفين ، فإن قوله « امرئ » معمول  
لقوله « كل » وقوله « امرأ » معمول لقوله « تحسين » والعطف بهذه المثابة ممنوع  
على الراجح ، والذى ذهبنا إليه قد أجازته العلماء كافة ، والتخريج على المتفق عليه  
أولى بالرعاية ، فتدبر ذلك فإنه مفيد ، وانظر ما قررناه لك فى (ص ١٦٥) السابقة .

(١) اختلف النحاة فى جواز العطف على معمولين لعاملين مختلفين ، فذهب سيدييه  
والبرد وابن السراج وهشام إلى أنه لا يجوز ، ووجه ما ذهب إليه هؤلاء أن حرف  
العطف نائب عن العامل ، فإذا كان المعطوف عليه معمولين لعاملين مختلفين كان حرف  
العطف نائباً عنهما ، وقد علمنا أن حرف العطف ضعيف لا يقوى على أن ينوب مناب  
عاملين مختلفين ، فلو ناب عن عامل واحد يعمل عملين صح . وذهب الأخفش  
والكسائى والفراء والزجاج إلى أن ذلك جائز ، ويمكن أن يحتج لهم بأنهم قد اغتفروا  
فى التراث ما لم يعترفوا فى الأوائل .

ومن غير الغالب قراءة ابن جهمز (وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ) <sup>(١)</sup> أى : عمل الآخرة ، فإن المضاف ليس معطوفاً ، بل المعطوف جملة فيها المضاف .  
 وإن كان المحذوف المضاف إليه فهو على ثلاثة أقسام ؛ لأنه تارة يزول من المضاف ما يستحقه من إعراب وتنوين وَيُؤْتِي عَلَى الضمِّ ، نحو « لَيْسَ غَيْرٌ » ونحو ( مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ ) <sup>(٢)</sup> ، كما مر ، وتارة يبقى إعرابه وَيُرَدُّ إِلَيْهِ تنوينه ، وهو الغالب ، نحو ( وَكَلَّا ضَرَبْنَا لَهُ الْأُمْتَالَ ) <sup>(٣)</sup> ( أَيَّامًا تَدْعُوا ) <sup>(٤)</sup> ، وتارة يَبْقَى إعرابه وَيُتْرَكُ تنوينه ، كما كان في الإضافة ، وشَرَطُ ذلك في الغالب أن يُعْطَفَ عليه اسمٌ عامل في مثل المحذوف ، وهذا العامل إما مضاف كقولهم « خَذُ رُبْعٌ وَنِصْفٌ مَا حَصَلَ » <sup>(٥)</sup> أو غَيْرُهُ ، كقوله :

(١) من الآية ٦٧ من سورة الأنفال .

(٢) من الآية ٤ من سورة الروم .

(٣) من الآية ٣٩ من سورة الفرقان .

(٤) من الآية ١١٠ من سورة الإسراء .

(٥) اختلف النحاة في تخریج هذا للثال ونحوه ، ولهم في ذلك مذهبان ،

المذهب الأول - وهو مذهب أبي العباس اللبرد ، واختاره ابن مالك - وهو ما ذكره المؤلف هنا تابعا لابن مالك ، وحاصله أن هذا الثال من باب حذف المضاف إليه وإبقاء المضاف على حاله الذي كان يستحقه حين الإضافة . وعلى هذا يكون أصل الكلام : خذ ربع ما حصل ونصف ما حصل ، بإضافة ربع إلى اسم موصول وإضافة نصف إلى اسم موصول مشبه للاسم الموصول الأول ، فحذفوا الاسم الموصول الأول الذي أضيف إليه ربع وصلته ، لدلالة الاسم الموصول الثاني وصلته عليه ، وأبقوا المضاف على إعرابه وترك تانيه لأن المضاف إليه المحذوف منوى الثبوت ، ولهذا السألة - على هذا المذهب - شبه بباب التنازع ، فإن ربع ونصف تنازعا « ما حصل » فأعملوا فيه العامل الثاني لقربه من المعمول ، وحذفوا المعمول العامل الألى لسكونه فضلا على ما هو القاعدة الجارية في باب التنازع .

— ٣٥٢ \* بِمِثْلِ أَوْ أَنْفَعَ مِنْ وَبَلِ الدَّيْمِ \* \*

= والمذهب الثاني - وهو مذهب سيبويه والجمهور - وحاصله أن هذا المثال ونحوه من باب الفصل بين المضاف والمضاف إليه ، وأن أصل الكلام : خذ ربع ما حصل ونصفه ، ثم أقحم « ونصفه » بين المضاف وهو ربع والمضاف إليه وهو ما حصل ، فصار الكلام خذ ربع - ونصفه - ما حصل ، ثم حذف الضمير فصار : خذ ربع ونصف ما حصل - وإنما حذفوا الضمير إصلاً للفظ .

ولا شك أن مذهب أبي العباس المبرد أقرب مأخذاً من مذهب سيبويه والجمهور ، ولهذا اختاره ابن مالك رحمه الله .

واعلم أنك إن سلكت في تخريج هذا المثال مسلك سيبويه كان عليك أن تعده من الضرورات التي لا يجوز ارتكابها إلا في الشعر ، لأن سيبويه حكم عليه بهذا ، ولأن الفصل بين المضاف والمضاف إليه بمثل هذا الماثل مما لا يجوز إلا لضرورة الشعر ، على ما نبينه لك قريباً إن شاء الله .

ومثل هذا المثال قولهم « قطع الله يد ورجل من قلها » وقول الفرزدق همام من ابن غالب ، وهو من شواهد سيبويه ( ٩٢ / ١ ) :

يَا مَنْ رَأَى عَارِضًا أَسْرًا بِهِ بَيْنَ ذِرَاعِي وَجَبْهَةِ الْأَسَدِ  
وقول الآخر :

سَقَى الْأَرْضِينَ الْعَيْثُ سَهْلَ وَحَزَنَهَا  
فَنَبِطَتْ عُرَى الْأَمَالِ بِالزَّرْعِ وَالضَّرْعِ

وقول الأعشى ميعون .

وَلَا نُفَقَاتُلُ بِالْعِصْيِ وَلَا نُرَامِي بِالْحِجَارَةِ  
إِلَّا عُلَّالَةً أَوْ بُدَا هَةً قَارِحَ نَهْدِ الْجَزَارَةِ

٣٥٢ -- لم أعر لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وما ذكره المؤلف ههنا

عجز بيت من الرجز ، وصدده قوله :

\* عَلَّقْتُ أَمَالِي فَعَمَّتِ النَّعْمُ \* \*

اللغة : « أمالي » الآمال : جمع أمل - بفتح الهمزة والميم جميعاً ، ومثل سبب

وأسباب وجل وأجمال وجيل وأجبال - والأمل : كل ما بطمع الإنسان فيه ويرجو =

تحقيقه ، فهو بمعنى المفعول ، وتعليق الآمال بأحد الناس يراد به طلبها منه وجعله هو المرجو لتحقيقها « أنفع » أكثر نفعا « وبل الديم » الوبل - بفتح الواو وسكون الباء - للطر الكثير ، ومثله الوابل ، وفي القرآن الكريم ( فإن لم يصبها وابل فطل ) والطل - بفتح الطاء وتشديد اللام - خفيف الطر ، والديم - بكسر ففتح - جمع ديمة ، وهي المطر الدائم الذى لا ينقطع .

المعنى : يقول : لقد جعلت معقد رجائى والمقصود لتحقيق ما أوئل تحقيقه رجلا يشبه المطر الكثير الدائم ، أو هو أنفع من ذلك المطر الكثير الدائم .

الإعراب : « علقت » فعل ماض وفاعله « آمالى » آمال : مفعول به لعلق ، وآمال مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « فعمت » الفاء حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، عم : فعل ماض ، والتاء حرف دال على تأنيث المسند إليه « النعم » فاعل عم مرفوع بالضمة الظاهرة ، وسكن لأجل الوقف « بمثل » جار ومجرور متعلق بعلق ، ومثل مضاف إلى محذوف يدل عليه المذكور بعده ، وكأنه قد قال : بمثل وبل الديم « أو » حرف عطف مبني على السكون لا محل له من الإعراب « أنفع » معطوف على مثل مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف للوصفية ووزن الفعل « من » حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب « وبل » مجرور بمن وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، وهو مضاف و « الديم » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وسكن لأجل الوقف .

الشاهد فيه : قوله « بمثل » فإنه مضاف إلى محذوف دل عليه ما بعده ، والتقدير :

بمثل وبل الديم أو أنفع من وبل الديم .

والفرق بين هذا الشاهد والذى قبله من ثلاثة وجوه :

الآول : أن الدال على المحذوف فى البيت السابق من جنسه فهو مضاف كما أن المحذوف مضاف ، وهنا الدال على المضاف إليه المحذوف غير مضاف ولا مضاف إليه .

والثانى : أن المحذوف فى البيت السابق المضاف والمحذوف فى هذا البيت

المضاف إليه .

والثالث : أن الدليل الدال على المحذوف فى البيت المتقدم سابق عليه والدال على

المحذوف هنا متأخر عنه .

ومن غير الغالب قولهم «أَبْدَأُ بِذَا مِنْ أَوَّلٍ» بالخفض من غير تنوين ،  
وقراءة بعضهم<sup>(١)</sup>: (فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ) <sup>(٢)</sup> أى : فلا خوفُ شيءٍ عليهم <sup>(٣)</sup>.

\*\*\*

(١) هي قراءة ابن محيصن .

(٢) من الآية ٦٩ من سورة المائدة .

(٣) اعلم أولاً أن النحاة يشترطون لجواز حذف المضاف شرطين كما ذكرنا من قبل ،  
أولهما أن يقوم دليل على هذا الحذف ، وخالف في هذا الشرط أبو الفتح ، وثانيهما  
ألا يكون المضاف إليه جملة .

ثم اعلم أنه إذا حذف المضاف فقد يقام المضاف إليه مقامه فيعرب بإعرابه ، ويأخذ  
ما كان له من تذكير أو تأنيث ، وقد يبقى المضاف إليه على ما كان عليه قبل الحذف ،  
والغالب عند حذف المضاف أن يقام المضاف إليه مقامه ، فأما بقاء المضاف إليه على  
ما كان عليه قبل الحذف فهو قليل ، وقد تكفل المؤلف ببيان هاتين الحالتين ،  
ودكر حكمهما .

ثم اعلم أن حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه قد يكون قياسياً ، وقد يكون سماعياً  
فأما حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه سماعاً فضابطه أن يكون المضاف  
إليه الباقي صالحاً لأن ينسب إليه ما كان منسوباً للمضاف المحذوف قبل الحذف ، وقد  
مثلوا لهذا بقول عمر بن أبي ربيعة :

لَا تَلْمِئْنِي عَتِيقُ ، حَسْبِي الَّذِي بِي      إِنَّ بِي يَا عَتِيقُ مَا قَدْ كَفَانِي

فقد أراد عمر أن يقول . لا تلمني يا ابن أبي عتيق ، ولكن الشعر لم يمكنه من أن  
يقول : ذلك ، وعتيق الذي كان مضافاً إليه قبل الحذف صالح لأن ينادى وينهى عن  
ترك اللوم .

وأما حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه قياساً فضابطه العام أن يكون المضاف  
إليه الباقي غير صالح في نفسه لأن ينسب إليه العامل الذي كان منسوباً قبل الحذف إلى  
المضاف ، وهذا الجنس يقع في كثير من مواقع الإعراب .

الأول : أن يكون المضاف قبل الحذف فاعلاً ، ومن ذلك قول الله تعالى ( وجاء =

== ربك ) فقد قام دليل العقل المنسوب إلى قواعد الشرع على أن نسبة المحيىء إلى الله تعالى بما تقتضيه من المسكانية والانتقال مستحيلة .

الثانى : أن يكون المضاف قبل حذفه مبتدأ فى الحال أوفى الأصل ، ومن ذلك قول الله تعالى : ( ولكن البر من آمن ) أى ولكن أهل البر من آمن ، ومنه قوله سبحانه ( الحج أشهر معلومات ) أى زمن الحج أشهر ، وهذا أحد احتمالين فى الآيتين الكريمتين .

والثالث : أن يكون المضاف قبل حذفه خبر مبتدأ ، ومنه قول الشاعر :

\* وَشَرُّ الْمَنَائِمِ مَيِّتٌ وَسُطَّ أَهْلُهُ \*

الأصل : وشر المنايا منية ميت وسط أهله ، والآيتان المذكورتان فى الموضع الثانى تحتملان هذا الوجه فىكون تقدير الآية الأولى . ولكن البر من آمن ، ويكون تقدير الآية الثانية : الحج حج أشهر معلومات .

والرابع : أن يكون المضاف مفعولا به قبل الحذف ، ومن ذلك قول الله تعالى : ( وأشربوا فى قلوبهم العجل ) الأصل : وأشربوا فى قلوبهم حب العجل .  
والخامس : أن يكون المضاف قبل حذفه مفعولا مطلقا ، ومن ذلك قول الأعشى ميمون :

أَلَمْ تَغْتَمِضْ عَيْنَاكَ لَيْلَةَ أَرْمَدَا وَرَبَّتْ كَمَا بَاتَ السَّيِّمُ مُسَهَّدَا

الأصل : ألم نغمض عينك اغتماض ليلة أرمد .

والسادس : أن يكون المضاف قبل حذفه مفعولا ميمون . رويته فى الميمون « زارنا » ظريح الشمس » و « حدث هذا إمارة الحجاج » يريدون : زارنا وقت طلوع الشمس ، وحدث هذا زمن إمارة الحجاج .

والسابع : أن يكون المضاف قبل حذفه مفعولا لأجله ، ومنه قولك « زارنا زيدا فضله » تريد : ابتغاء فضله ، وهذا الموضع ذكره ابن الجباز .

والثامن : أن يكون المضاف قبل حذفه مفعولا معه ، ومنه قولك « جاء زيد

والشمس » تريد جاء زيد وطلوع الشمس .

== والتاسع : أن يكون المضاف قبل حذفه حالا ، ومنه قولهم « تفرقوا أيدي سبا »  
يريدون : مثل أيدي سبا .

والعاشر : أن يكون المضاف قبل حذفه مجرورا بحرف جر ، ومن ذلك قوله تعالى  
( تدور أعينهم كالذي يغشى عليه من الموت ) الأصل تدور أعينهم كدوران عين من  
يغشى عليه .

الحادى عشر : أن يكون المضاف قبل الحذف مجرورا بإضافة شيء إليه ، ومنه  
قول النابغة :

\* وَلَا يَحُولُ عَطَاهُ الْيَوْمَ دُونَ غَدٍ \*

فإن الأصل : ولا يحول عطاء اليوم دون عطاء غد .

ثم اعلم أنه قد يحذف المضاف ويقام المضاف إليه مقامه ، ثم يبقى في الكلام التفتات  
إلى ذلك المحذوف ، وقد يحذف المضاف ويقام المضاف إليه مقامه ولا يبقى في الكلام  
التفتات إلى ذلك المحذوف ، بل يقطع النظر عنه تماما ، وقد يجمع في كلام واحد بين  
النظر إلى المحذوف وقطع النظر عنه في عبارتين من عبارات الكلام ، وهذه الأساليب  
الثلاثة صحيحة فصیحة واردة في أفصح الكلام وأعلاه وهو القرآن الكريم .

فمثال ما قطع فيه النظر عن المضاف المحذوف قوله تعالى ( وأسأل القرية التي كنا  
فيها ) فإن الأصل : وأسأل أهل القرية لأن الأهل هم الذين يتوجه إليهم بالسؤال ،  
وقد حذف الأهل وهو المضاف وأقيم المضاف إليه - وهو القرية - مقامه ، ولما أعيد  
الضمير في قوله سبحانه ( فيها ) أعيد إلى القرية ولم يلتفت إلى المضاف المحذوف .

ومثال ما بقي النظر فيه إلى المضاف المحذوف قوله سبحانه ( أو كظلمات في بحر لجي  
يغشاه موج ) فإن الأصل : أو كذي ظلمات ، بدليل قوله تعالى من قبل ( مثلهم كمثل  
الذي استوقد نارا ) حذف المضاف وهو ذي ، وأقيم المضاف إليه مقامه وهو ظلمات ،  
ولكن لما أعيد الضمير نظر فيه إلى المضاف المحذوف وهو ذو الظلمات فقليل ( يغشاه  
موج ) ولو نظر فيه إلى الظلمات لقليل يغشاه موج ، أو يغشاهن موج .

ومثال ما نظر فيه إلى المحذوف في عبارة ونظر فيه إلى الباقي في عبارة أخرى من ==

فصل : زَعَمَ كثيرٌ<sup>(١)</sup> من النحويين أنه لا يُفصل بين المتضامين إلا في الشعر ، والحق أن مسائل الفصل سبعٌ ، منها ثلاث جائرة في السعة :

= الكلام قوله تعالى (وكم من قرية أهلكناها فجاءها بأسنا بياتا أو هم قائلون) أصل الكلام : وكم من أهل قرية ، حذف المضاف وهو أهل ، وأقيم المضاف إليه وهو قرية مقامه ، ولما أعيد الضمير نظر فيه مرة إلى الباقي وهو القرية ، وقطع النظر عن المحذوف ف قيل ( فجاءها ) ونظر فيه مرة أخرى إلى المحذوف وهو الأهل ف قيل : ( أو هم قائلون ) .

(١) هذا الذي ذكره المؤلف منسوبا إلى أكثر النحويين - من أنه لا يجوز أن يفصل في السعة بين المضاف والمضاف إليه مطلقا - هو الذي يستفاد من كلام سيدييه ، وهم يعنون بالإطلاق أنه يستوى في عدم جواز الفصل أن يكون المضاف اسما عادلا كالمصدر واسم الفاعل وأمثلة المبالغة وألا يكون المضاف من الأسماء العاملة كأسماء الأجناس غير الصادر ، كما يستوى أن يكون الفاصل بين المتضامين مما يكثر دوره في الكلام كالظرف والجار والمجرور وألا يكون الفاصل بهذه المنزلة ، وحجتهم في هذا أن المضاف والمضاف إليه بمنزلة الكلمة الواحدة ، ألا ترى أن المضاف إليه منزل من المضاف منزلة التنوين؟ وقد علمنا أنه لا يجوز أن يفصل بين أجزاء الكلمة الواحدة بفاصل ما ، فما كان بمنزلة الكلمة الواحدة يأخذ حكم الكلمة الواحدة ، وهالك عبارة سيدييه التي يفهم منها هذا الكلام ، قال ( ١ / ٩٠ ) « وما جاء في الشعر قد فصل بينه وبين المجرور قول عمرو بن قبيصة :

لَمَّا رَأَتْ سَاتِيْدِمَا اسْتَعْبَرَتْ لِيهِ دَرُّ الْيَوْمِ مِّنْ لَّامِهَا

( ساتيدما : اسم جبل بعينه ، استعبرت : بكيت لأنها علمت بمشاهدته بعدها عن أهلها ، وذر : مضاف إلى « من لامها » وقد فصل بينهما بالظرف ، ودر : اسم جنس لا يشبه الفعل ) وقال أبو حبة الحميري وهو الشاهد ٣٥٨ الآتي :

كَمَا حُطَّ الْكِتَابُ بِكَفِّ يَوْمًا يَهُودِيٍّ يُقَارِبُ أَوْ يُزِيلُ

وهذا لا يكون فيه إلا هذا ؛ لأنه ليس في معنى الفعل ولا اسم الفاعل الذي جرى مجرى الفعل « اه كلامه ، والعبارة الأخيرة في كلامه تحتاج إلى بيان وإيضاح ، فهو = ( ١٢ - أوضح المسالك ٣ )

= يريد أن المضاف لو كان مصدرا أو اسم فاعل كان يمكن أن يضاف إلى الظرف وتكون الإضافة على معنى في ، ثم ينصب الاسم الذي بعد الظرف على أنه مفعول به للاسم العامل عمل الفعل ، كما فعل ذلك الشماخ في قوله :

رُبَّ ابْنِ عَمٍّ إِسْمَيْمِيٍّ مُشْمَعِلٍ

طَبَّاحِ سَاعَاتِ الْكَرْمِيِّ زَادَ الْكَسِيلِ

فقد أضاف « طبّاح » إلى « ساعات الكرمي » على معنى في ، ثم نصب « زاد الكسيل » على المفعولية ، وكما فعل ذلك الأخطل في قوله :

وَكَرَّارٍ خَلْفَ الْمُجْحَرِينَ جَوَادَهُ إِذَا لَمْ يُحْأَمِ دُونَ أُنْثَى حَلِيْلِهِمَا

فقد أضاف « كرّار » إلى الظرف الذي هو « خلف المجهرين » ثم نصب قوله « جواده » بكرّار على أنه مفعول به ، فالفرق أن الاسم الذي بعمل عمل الفعل يمكن معه إضافته إلى الظرف ، ويمكن مع ذلك أن ينصب الاسم الذي بعد الظرف على المفعولية أما الاسم الجامد غير العامل عمل الفعل فلا يمكن فيه واحد من هذين الأمرين ، فلم يبق إلا احتمال الضرورة بأن ينتصب الظرف ويجر ما بعده بالإضافة ويكون الظرف فاصلا بين المضاف والمضاف إليه ، فهذا معنى كلامه .

وقد كان الخلاف بين السكوفيين والبصريين في أنه هل يجوز في الضرورة الشعرية أن يفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف والجار والمجرور أو لا يجوز ذلك ، ومعنى هذا أن الفريقين متفقان على أمرين :

الأول : أنه لا يجوز في سعة الكلام الفصل بين المتضايقين ولا بالظرف والجار والمجرور ويعتبر الفصل من ضرر الشعر ، وأنها مختلفان فيما ورد من كلام الشعراء وفيه الفصل بغير الظرف والجار والمجرور ، بالبصريون ينكرون صحة هذا الكلام ، والكوفيون يهتمون به ويعدون ضرورة ، ويدل على أن الخلاف بين الفريقين على هذا الوجه أن ابن الأنباري في الإنصاف وضع مسألة من مسائل الخلاف على هذا الوضع ، قال « ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف وحرف الحذف لضرورة الشعر ، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ذلك بغير الظرف وحرف =

إحداها : أن يكون المضاف مَصْدَرًا والمضاف إليه فاعله<sup>(١)</sup> ، والفاصل

== الجر « ثم أخذ في سوق أدلة الفريقين ، ولما جاء إلى رد البصريين على ما أنشدوه من الشعر قال « أما ما أنشدوه فهو - مع قلته - لا يعرف قائله ، فلا يجوز الاحتجاج به » اه .

ولما أراد التأخرون من النحاة أن يفصلوا في هذه المسألة نظرُوا إلى الأدلة التي ورد فيها الفصل بين المضاف والمضاف إليه ، فوجدوا بعض هذه الدلائل كلاما لضرورة فيه كقراءات رويت في بعض آيات القرآن وكأحاديث رويت عن النبي صلى الله عليه وسلم وهو أفصح العرب وكعبارات رواها الأثبات عمن شافهم من العرب المحتج بكلامهم ، فلم يستطيعوا إلا أن يجعلوا مسائل الفصل بين المتضاميين على ضربين ضرب يجوز في سعة الكلام ، وذلك فيما وجدوا له دليلا في الكلام المشور أو وجدوه شائعا في شعر الشعراء المعروفين ، مع أن له تعليلا صحيحا يجرى على ما عهد في كلام العرب ، وحصروا هذا القسم في المسائل الثلاث التي ذكرها المؤلف ، وضرب لا يجوز في سعة الكلام ، وإنما يحتمل منه ما ورد في الشعر ، ويعتبر ضرورة من ضرورات الشعر ، وهو ما لم يجدوا له دليلا في غير الشعر الذي لم يعرف فائده أو عرف ولكن التعليل الذي يسلكه في مسالك الكلام العربي غير متوافر فيه ، وذلك كالذي أشار إليه المؤلف في هذا البحث ، وهذا مسلك مستقيم ينبغي أن يؤخذ به في كل مسألة ولا يعدل عن منهجه ، وسنبين مع كل مسألة من المسائل الثلاث مدى انطباق هذا المنهج عليها إن شاء الله تعالى .

(١) استدلوا على جواز هذه المسألة في السعة بقراءة ابن عامر في الآية الكريمة ( قتل أولادهم شركائهم ) بنصب ( أولادهم ) على أنه مفعول به لقتل ، وجر ( شركائهم ) على أنه مضاف إليه ، وهي من إضافة المصدر إلى فاعله ، وقول قدامي البصريين إن هذه القراءة وهم من القاريء كقول الزمخشري في الكشاف « وأما قراءة ابن عامر فندى لو كان في مكان الضرورة وهو الشعر كان سمجا مردودا فكيف به في الكلام المشور ؟ فكيف به في القرآن المعجز بحسن نظمه وجزالته ؟ » كلا الكلامين كلام قدامي البصريين وكلام الزمخشري بعيد عن التحقيق الدقيق ، فقد علم أن قراءة القرآن سنة متبعة ، وأنها مروية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وما كان لقاريء أن يتنكر ==

إما مفعوله ، كقراءة ابن عامر ( قَتَلُ أَوْلَادَهُمْ شُرَكَاءِهِمْ )<sup>(١)</sup> ، وقول الشاعر :

— ٣٥٣ — \* فَسُقْنَاَهُمْ سَوَاقَ الْبُغَاثِ الْأَجَادِلِ \*

وإما ظرفه ، كقول بعضهم : « تَرَكَ يَوْمًا نَفْسِكَ وَهَوَاهَا » .

= قراءة من عند نفسه حتى يقال إنه وهم ، وقد علم المسامون جميعاً أن من كذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقد استحق أشد العقوبة ، فكيف بالكذب عليه فيما ينسبه إلى الوحي ويذكر أنه قرآن كريم تحدى الله به الإنس والجن ؟ وشيء آخر أن الدعاة الذين سوغوا هذا الفصل في السعة قد استدلوا على بعض فروع هذه المسألة الأولى بما يروى عن العرب في كلامهم المنشور « ترك يوماً نفسك وهواها سمى لها في رداها » وشيء ثالث أن العلة التي يذكرها النحاة لهذه المسألة تسلكها في المنهج المتعارف من كلام العرب ، وخلصنا أن الذي حسن القول بجواز الفصل في سعة الكلام هنا ثلاثة أمور ، الأول أن الفاصل فضلة لكونه مفعولاً به ، والفضلة مؤذنة بعدم الاعتداد بها ، والثاني أن هذا الفاصل ليس أجنبيًا لأنه إما مفعول للمضاف وإما ظرف أو حار ومجرور متعلق به ، والثالث أن هذا الفاصل مقدر التأخير عن المضاف إليه لكون منزلة متأخرة عن منزلة المضاف إليه ، أفلا ترى أن المضاف إليه فاعل ورتبة الفاعل سابقة على رتبة المفعول وشبه المفعول الذي هو الظرف أو الجار والمجرور .

(١) من الآية ١٣٧ من سورة الأنعام .

٣٥٣ — وهذا الشاهد مما لم أعتزله على قائل ، والذي أئره المؤلف ههنا عجز

بيت من الطويل ، وصدره قوله :

\* عَتَوْا إِذْ أُجِبْنَاَهُمْ إِلَى السَّلْمِ رَأْفَةً \*

اللغة : « عتوا » ماض مسند لواو الجماعة من العتو ، وهو مجاوزة الحد ، تقول : عتا يعتو عتوا - مثل سما يسمو سموا - وعتيا أيضا ، قال أبو عبيدة : كل مبالغ من كبر أو فساد أو كفر فقد عتا يعتو عتيا وعتوا وعسا يعسو عسوا وعسوا « السلم » بكسر السين أو فتحها - الصلح « البغات » بفتح الباء بزنة السحاب وبكسرهما بزنة الكتاب وبضمها بزنة الغراب - طائر ضعيف يصاد ولا يصيد ، قال الشاعر :

= بُغَاثُ الطَّيْرِ أَكْثَرُهَا فِرَاحًا وَأُمُّ الصَّقْرِ مِقْلَاةٌ نَزُورُ  
« الأجدال » جمع أجدل ، وهو الصقر ، قال الشاعر :

كَأَنَّ الْعُقَيْلِيِّينَ يَوْمَ لَقَيْتُهُمْ فِرَاحُ الْقَطَا لَأَقَيْنَ أَجْدَلَ بَارِيَا

المعنى : وصف أنهم حاربوا قوما ، وكانوا قادرين عليهم مستطيعين أن يوقعوا بهم ، ولكنهم طلبوا إليهم أن يسالموهم ففعلوا ذلك رافة بهم ، ولكن هؤلاء القوم لما رأوهم سالموهم أخذهم الطفيان ومجازاة الحد ؛ فلم يكن لهم إلا أن ينزلوا بهم الهلاك ، فساقوهم أمامهم كما يسوق الأجدل - وهو من كواسر الطير - طيوراً ضعيفة تولى أمامه خوفا ورعباً .

الإعراب : « عتوا » عتا : فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله « إذ » ظرف لما مضى من الزمان مبني السكون في محل نصب بتوا « أجبتاهم » فعل ماض وبناؤه ومفعوله ، والجملة في محل جر بإضافة إذ إليها « إلى السلم » جار ومجرور متعلق بأجاب « رافة » مفعول لأجله منصوب بالفتحة الظاهرة ، وعامله أجاب « فسقتاهم » الفاء حرف عطف ، وساق : فعل ماض ، ونا : فاعله ، وهم : مفعوله « سوق » مفعول مطلق مبين للنوع منصوب بساق ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « الأجدال » مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله ، مجرور بالكسرة الظاهرة ، و « البغاث » مفعول به المصدر الذي هو سوق منصوب بالفتحة الظاهرة ، وقد فصل بهذا المفعول بين المصدر الذي هو سوق وفاعله الذي هو الأجدال .

الشاهد فيه : قوله « سوق البغاث الأجدال » فإن قوله « سوق » مصدر مضاف إلى فاعله وهو قوله « الأجدال » وقد فصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول ، وهو قوله « البغاث » .

ومثل هذا البيت قول الشاعر ، وينسب إلى عمرو بن كلثوم ، وليس في أصل ديوانه :

وَحَلَقَ الدَّاسِيَّ كَالْقَوَائِسِ فَدَاسَهُمْ دَوْسَ الْحَصِيدِ الدَّائِسِ

فإن قوله « دوس » مصدر وقع مفعلاً مطلقاً لداس ، وهو مضاف إلى فاعله الذي هو قوله « الدائس » وقد فصل بينهما بمفعول المصدر ، وهو قوله « الحصيد » . =

الثانية: أن يكون المضاف وصفاً والمضاف إليه إما مفعوله<sup>(١)</sup> الأول ،  
والفاصل مفعوله الثاني ، كقراءة بعضهم ( فَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ مُخْلِفاً وَعَدَّهُ  
رُسُلِهِ )<sup>(٢)</sup> ، وقول الشاعر :

— ٣٥٤ — \* وَسِوَاكَ مَا نِعُ فَضْلَهُ الْمُحْتَاجِ \*

= ومثله قول الشاعر :

فَزَجَّجَتْهَا بِمِزْجَةٍ زَجَّ الْقُلُوصَ أَبِي مَزَادَةَ

فإن قوله « زج » مصدر فعل متعد ، وقد أضيف إلى فاعله — وهو قوله « أبي مزادة » ونصل بين المضاف والمضاف إليه مفعول المصدر وهو قوله « القلوص » وقد كان الشاعر متمكناً من أن يضيف المصدر إلى هذا المفعول ثم يأتي بالفاعل مرفوعاً فيقول « زج القلوص أبو مزادة » من غير أن يغير في وزن البيت ولا رويه .

(١) في هذه العبارة قلق ، وذلك لأنه لم يأت لإما هذه بمقابل ، وهو يريد أن يقول « أن يكون المضاف وصفاً والمضاف إليه مفعوله ، والفاصل إما مفعوله الثاني وإما ظرفه » فالتفصيل في الفاصل وليس في المضاف إليه ، فكان حق « إما » هذه أن تتأخر إلى ما بعد قوله « والفاصل » .

(٢) من الآية ٤٧ من سورة إبراهيم ، ولو تأملت في هذه المسألة الثانية وجدت المؤلف قد استدل ببعض فروعها بهذه الآية الكريمة ، ولبعض فروعها الآخر بالحديث النبوي ، فكانت أدلتها من السلام المنشور ، بل من أفصح الكلام ، وتعليقها قريب من تعليل المسألة الأولى ، فتدبر .

٣٥٤ — بحثت عن نسبة هذا البيت طويلاً فلم أوفق للعثور عليها ، وما رواه للمؤلف ههنا عجز بيت من الكامل ، وصدره قوله :

\* مَا زَالَ يُوقِنُ مَنْ يَوْمُكَ بِالْفَنَى \*

اللغة : « يوقن » مضارع « أيقن فلان بالأمر » إذا كان منه على ثبوت ، وقد علمه علما لا يخالطه تردد ولا شك « يَوْمُكَ » يقصدك « المحتاج » اسم الفاعل من قولهم « احتاج فلان إلى كذا » إذا كانت به حاجة إليه .

أو ظرفه ، كقوله عليه الصلاة والسلام : « هَلْ أَنْتُمْ تَارِكُو لِي صَاحِبِي »<sup>(١)</sup> ،  
وقول الشاعر :

الإعراب : « ما » حرف نفي مبني على السكون لا محل له من الإعراب « زال » فعل ماض ناقص مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « يوقن » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم زال المتأخر ، وجملة هذا الفعل المضارع وفاعله المستتر فيه في محل نصب خبر زال تقدم على اسمه « من » اسم موصول اسم زال تأخر عن خبرها مبني على السكون في محل رفع « يؤمك » يؤم : فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى من الموصولة ، وكاف المخاطب مفعول به مبني على الفتح في محل نصب ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول « بالغنى » الباء حرف جر مبني على الكسر لا محل له من الإعراب ، والغنى : مجرور بالباء وعلامة جره كسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، والجار والمجرور متعلق بيوفن « وسواك » الواو حرف عطف ، سوى ، مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وسوى مضاف وكاف المخاطب مضاف إليه مبني على الفتح في محل جر « مانع » خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و« المحتاج » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، و« فضله » فضل : مفعول به مانع منصوب بالفتحة الظاهرة ، وفضل مضاف وضمير الغائب مضاف إليه مبني على الضم في محل جر .

الشاهد فيه : قوله « مانع فضله المحتاج » فإن قوله « مانع » اسم فاعل فعله - وهو منع - يتعدى إلى مفعولين إذ تقول « منعت محمداً حقّه » وقد أضاف الشاعر هذا العامل إلى مفعوله الأول ، وهو قوله « المحتاج » ، وفصل بينهما بالمفعول الثاني وهو قوله « فضله » .

(١) تاركو : جمع تارك ، وهو اسم فاعل فعله متعد - وهو ترك - وقد أضيف هذا الجمع إلى مفعوله - وهو « صاحبي » - وفصل بينهما بالجار والمجرور وهو « لى » والدليل على إرادة الإضافة حذف نون الجمع ، وهي إنما تحذف في السعة للإضافة ، ولو لم تكن الإضافة مقصودة لقل « هل أنتم تاركون لى صاحبي » ومن العلماء من خرج هذا =

٣٥٥ - \* كَنَاحَتِ يَوْمًا صَخْرَةً بِعَسِيلٍ \*

= الحديث على أن نون الجمع قد حذفت للتخفيف ، وعليه يكون «صاحب» مفعولا به لقوله «تاركو» وقد حراً هؤلاء على هذا التخريج زعمهم أن الفصل بين المضاف والمضاف إليه غير جائز في سعة الكلام ، وقد عرفت ما في هذا الزعم ، على أن الوجه الذي خرجوا الحديث عليه ليس بأولى من الوجه الذي فروا منه ؛ لأن حذف نون الجمع لغير الإضافة مما لا يقع في سعة الكلام ، فلا ينبغي أن يخرج الحديث عليه .

٣٥٥ - وهذا الشاهد أيضاً من الشواهد التي أعيانى تطلاب قائلها ، وما ذكره

المؤلف ههنا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

\* فَرَشَنِي بِخَيْرٍ لَأَكُونَنَّ وَمِدْحَتِي \*

اللغة : «رشى» فعل أمر أصله قولهم «راش السهم يرشه» إذا ألقى عليه الريش وفي ذلك قوة للسهم ، وبهذا الفعل يعبر عن لازم معناه ، وهو القوة «بعسيل» العسيل : مكثسة العطار .

الغنى : يقول مخاطبه الذي يستجديه ويطلب عطاءه : اجزنى خيراً على مدني إياك ولا تجعل سعبي إليك غير مجد على ولا عائد بالنجح ؛ فأكون حينئذ كمن ينحت الصخر بمكثسة متخذة من الليف ، وضرب ذلك مثلاً لمن يسعى في غير طائل .

الإعراب : «فرشني» الفاء للاستئناف ، رش : فعل أمر مبني على السكون لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به «بخير» جار ومجرور متعلق بقوله رش «لا» حرف نفي مبني على السكون لا محل له من الإعراب «أكون» : فعل مضارع ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر ، مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد لا محل له من الإعراب واسمه ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، ونون التوكيد حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب «ومدحتي» الواو الواو المعية حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، مدحة : مفعول معه منصوب بمنحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، ومدحة مضاف وياء المتكلم مضاف إليه متني على السكون في محل جر «كناحت» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر أكون ، وناحت مضاف و«صخرة» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وإضافته من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله ، وقوله «يوماً» ظرف زمان متعلق بناحت منصوب =

الثالثة : أن يكون الفاصلُ قَسَمًا<sup>(١)</sup> ، كقولك « هَذَا غَلَامٌ وَاللَّهِ زَيْدٌ » .  
والأربع الباقية تختصُّ بالشعر :

إحداها : الفَصْلُ بالأجنبيِّ ، ونعني به معمولٌ غيرِ المضافِ ، فاعلا  
كان ، كقوله :

== بالفتحة الظاهرة ، وقد فصل به بين المضاف الذى هو ناحت والمضاف إليه الذى  
هو صخرة « بمسيل » جار ومجرور متعلق بناحت .

الشاهد فيه : قوله « كناحت يوما صخرة » فإن قوله « ناحت » اسم فاعل مضاف  
إلى مفعولة وهو قوله « صخرة » وقد فصل بينهما بالظرف وهو قوله « يوما » على  
ما اتضح لك من الإعراب .

(١) حكى الكسائى عن العرب أنهم يقولون : هذا غلام والله زيد ، وحكى أبو عبيدة  
قال : سمعت بعض العرب يقول : إن الشاة لتجتر فتسمع صوت والله ربه ، فهذا كلام  
منثور ، وفي كل واحد من العبارتين المصطل بين المضاف والمضاف إليه بالقسم ، فهذا عمدة  
الاستدلال لهذه المسألة ، ومن أجل ذلك جعلها محققو النحاة المتأخرين بما يجوز فيه  
الفصل بين المضاف والمضاف إليه فى سعة الكلام ، ثم إننا نعلم أن جملة القسم مما يكثر  
دوره فى الكلام ، حتى إنهم ليقتفرون الفصل بها بين الحرف ومدخوله فيقولون « قد  
والله قام زيد » بل إنهم ليقتفرون الفصل بها بين الحرف العامل ومفعوله كما فى قول  
الشاعر ، وينسب إلى حسان بن ثابت :

إِذْ وَاللَّهِ تَرَبُّمِيهِنَّ بِحَرْبٍ يُشِيدُ الطَّفْلَ مِنْ قَبْلِ الْمَشِيدِ

ومن أقوى ما به يستدل على جواز الفصل بين المتضامين بجملة القسم فى سعة  
الكلام أنهم جوزوا الفصل بها بين الاسم الموصول وصلته ، وشأن الموصول مع صلته  
كشأن المضاف والمضاف إليه ، ومن ذلك قول الشاعر :

ذَاكَ الَّذِي - وَأَبِيكَ - يَعْرِفُ مَا لِمَا كَأَنَّ

وَالْحَقُّ يَدْفَعُ تُرَاهَاتِ الْبَاطِلِ

## ٣٥٦ — أُنجِبَ أَيَّامَ وَالِدَاهُ بِـ إِذْ نَجَلَاهُ فَفَعِمَ مَا نَجَلَا

٣٥٦ — هذا بيت من المنرح ، وهو من قصيدة للأعشى ميمون بن قيس يمدح فيها سلامة ذا فائش الحميري .

اللغة : « أحب » من قولهم : أحب الرجل ، إذا ولدت امرأته له ولداً نجيباً ، و « نجلاه » أى ولداه .

الإعراب : « أنجب » فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « أيام » ظرف زمان متعلق بأنجب منصوب بالفتحة الظاهرة « والداه » والدا : فاعل أنجب مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى ، وهو مضاف وضمير الغائب مضاف إليه مبني على الضم في محل جر « به » جار ومجرور متعلق بأنجب ، وأيام مضاف و « إذ » مضاف إليه مبني على السكون في محل جر « نجلاه » نجل : فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وألف الاثنين العائد على الوالدين فاعل مبني على السكون في محل رفع ، وضمير الغائب مفعول به مبني على الضم في محل نصب ، وجملة الفعل الماضي وفاعله ومفعوله في محل جر بإضافة إذ إليه « فعم » نعم : فعل ماض دال على إنشاء المدح مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « ما » يجوز أن تكون موصولة فهي حينئذ فاعل نعم مبني على السكون في محل رفع ، وعليه يكون « نجلا » جملة من فعل ماض وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، والعائد ضمير منصوب بنجل محذوف ، وتقدير الكلام على هذا : فنعمة الذي نجلاه ، ويجوز أن تكون ما نكرة فتسكون تمييزاً لفاعل نعم الذي هو — على هذا الوجه — ضمير مستتر فيه وجوبا ، وتسكون جملة « نجلا » من الفعل الماضي وفاعله في محل نصب صفة لما ، والرباط محذوف والتقدير : فنعمة هو مولودا نجلاه .

الشاهد فيه : قوله « أنجب أيام والداه به إذ نجلاه » حيث فصل بين المضاف وهو قوله « أيام » والمضاف إليه وهو قوله « إذ نجلاه » فإن إذ ظرف زمان أضيف إليه أيام ، والفاصل بينهما أجنبي ليس معمولاً للمضاف ، وهذا الفاصل هو قوله « والداه » وهو فاعل « أنجب » ولا علاقة له بالمضاف . وأصل ترتيب البيت هكذا : أنجب والداه به أيام إذ نجلاه ، فنعمة ما نجلا .

أو مفعولا ، كقوله :

٣٥٧ — \* تَسْقَى امْتِيحاً نَدَى الْمِسْوَاكِ رِيْقَتِهَا \*  
أى : تَسْقَى نَدَى رِيْقَتِهَا الْمِسْوَاكِ .

= ومثل هذا البيت قول الآخر :

تَمْرُهُ عَلَى مَا تَسْتَمِرُّ وَقَدْ شَفَتْ غَلَائِلَ عَبْدُ الْقَيْسِ مِنْهَا صُدُورِهَا  
فإن قوله « غلائل » مضاف إلى « صدورها » وقد فصل بين المضاف والمضاف إليه بقوله « عبد القيس » وهو فاعل شفت وليس له علاقة إعرابية بالمضاف الذى هو غلائل ، وأصل نظم الكلام : وقد شفت عبد القيس غلائل صدورها منها .

٣٥٧ — هذا الشاهد من قصيدة لجرير بن عطية يمدح فيها يزيد بن عبد الملك بن مروان ويذم آل المهلب ، وما ذكره المؤلف ههنا صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

\* كَمَا تَضْمَنَ مَاءَ الْأَزْنَةِ الرَّصْفُ \*

اللغة : « امتياحا » هو مصدر امتاح ، وأصل معناه غرف الماء ، وأراد به ها هنا الاستياك ، والندى : البلل ، والسواك : العود الذى يستاك به ، والريقة : الرضاب ، وهو ماء الفم ، والرصف - بالراء والصاد المهملتين - الحجارة المرصوفة ، وماء الرصف : هو الماء الذى ينحدر من الجبال على الصخر ، وهو أصنى ما يعرف العرب من الماء .

الإعراب : « تسقى » فعل مضارع مرفوع بضمه مقدره على الياء منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى أم عمرو المذكورة فى بيت قبل بيت الشاهد « امتياحاً » يجوز أن يكون حالا بتأويله بمشتق ، وكأنه قال : تسقى هذه المرأة حال كونها ممتاحة : أى مستاكة ، ويجوز أن يكون مصدراً نائباً عن اسم الزمان فهو منصوب على الظرفية الزمانية ، وكأنه قال : تسقى هذه المرأة امتياحاً : أى وقت امتياحها أى وقت استياكها ؛ فهو حينئذ نظير قولهم : أزورك قدوم الحاج «ندى» مفعول ثان لتسقى تقدم على المفعول الأول ، منصوب بفتحة مقدره على الألف منع من ظهورها التعذر ، وندى مضاف وريقة من « ريقها » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائبة العائد إلى أم عمرو مضاف إليه مبنى على السكون =

== في محل جر ، وقوله «المسواك» مفعول أول لتسقى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وقد فصل به بين المضاف الذي هو قوله ندى والمضاف إليه الذي هو قوله ريقتها ، وأصل الكلام : تسقى أم عمرو المسواك ندى ريقها ، كما سيأتي في بيان الاستشهاد بالبيت «كما» الكاف حرف جر ، وما : مصدرية «تضمن» فعل ماض «ماء» مفعول به لتضمن ، وماء مضاف و «المزنة» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «الرصفيا» فاعل تضمن مرفوع بالضمة الظاهرة ، وما المصدرية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لمصدر محذوف يقع مفعولاً مطلقاً لتسقى ، وتقدير الكلام : تسقى المسواك ندى ريقتها سقياً مشابهاً لتضمن الرصف ماء المزنة ، وسيأتي في بيان الاستشهاد إعراب آخر في العبارة التي يستشهد بالبيت من أجلها .

الشاهد فيه : قوله «ندى المسواك ريقتها» حيث فصل بين المضاف وهو قوله «ندى» والمضاف إليه وهو قوله «ريقتها» بأجنبي غير معمول للمضاف وهو قوله «المسواك» فإنه مفعول لتسقى .

واعلم أولاً أنه يجوز في قوله «تسقى ندى المسواك ريقتها» وجهان من وجوه الإعراب :

أحدهما : أن يكون قوله «ندى ريقتها» مفعولاً ثانياً لتسقى تقدم صدره على المفعول الأول ، كما بيناه في الإعراب ، وهو المتجه ؛ فيكون - على هذا الوجه - قد فصل بين المضاف الذي هو مفعول لتسقى والمضاف إليه بمفعول آخر لتسقى أيضاً .

الوجه الثاني : أن يكون قوله «ندى ريقتها» هو فاعل تسقى ؛ فيكون قد فصل بين المضاف الذي هو فاعل تسقى والمضاف إليه بمفعول تسقى .

وعلى كل حال فإن الواصل بين المضاف والمضاف إليه أجنبي من المضاف ، وإن كان عاملاً للواصل والمفصول على الوجهين واحداً ، وتقدير الكلام على الوجه الأخير غير المرضي عندنا : تسقى ندى ريقتها المسواك ، وقد أثبت الفعل مع أن الفاعل - وهو «ندى» - مذكر لسكون هذا الفاعل مضافاً إلى مؤنث - وهو ريقتها - فاكتسب منه التأنيث .

أو ظَرْفًا ، كقوله :

٣٥٨ - كَمَا حُطَّ الْكِتَابُ بِكَفِّ يَوْمًا  
يَهُودِيٌّ يُقَارِبُ أَوْ يُزِيلُ

٣٥٨ - هذا الشاهد بيت من الوافر ، وهو من كلام أبي حية النخري . واسم أبي حية المهينم بن الربيع بن زرارة ، ويروى صدر البيت هكذا :

\* كَتَحْبِيرِ الْكِتَابِ بِكَفِّ يَوْمًا \*

اللغة : « تحبير الكتاب » كتابته وتنميته ، وخص اليهودى لأنهم أهل الكتاب فيما يعرف العرب « يقارب » يجعل بعض كتابته قريباً من بعض « يزيل » مضارع أزال الشيء عن الشيء إذ ميز أحدهما عن الآخر ، فإذا امتاز أحدهما عن صاحبه فقد زال ، وأراد أنه يفرق بعض كتابته عن بعض .

الإعراب : « كما » الكاف حرف جر مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وما مصدرية حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب « خط » فعل ماض . بني للمجهول مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « الكتاب » نائب فاعل خط مرفوع بالضممة الظاهرة « بكف » الباء حرف جر مبني على الكسرة لا محل له من الإعراب ، وكف : مجرور بالباء وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بخبط « يوماً » ظرف زمان منصوب بخبط ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وكف مضاف و « يهودى » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « يقارب » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى يهودى ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله في محل جر صفة ليهودى « أو » حرف عطف مبني على السكون لا محل له من الإعراب « يزيل » فعل مضارع مرفوع بالضممة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى يهودى ، والجملة معطوفة بأو على جملة يقارب .

الشاهد فيه : قوله « بكف يوماً يهودى » حيث نصل بين المضاف وهو « كف » والمضاف إليه وهو قوله « يهودى » بأجنبي من المضاف ، وهو قوله « يوماً » فإنه ظرف لقوله « خط » وأصل نظام الكلام : كما خط الكتاب يوماً بكف يهودى . =

الثانية : الفضلُ بفاعلِ المضافِ ، كقوله :  
 \* وَلَا عَدِمْنَا قَهْرَ وَجْدٍ صَبٌّ \* — ٣٥٩

= ومثل هذا البيت قول عمرو بن قميصة :

لَمَّا رَأَتْ سَاتِيْدِمَا اسْتَعْمَبَتْ لِيهِ دَرُّ الْيَوْمِ مَنْ لَامَهَا  
 فإن قوله « در » مضاف إلى « من لامها » وقد فصل بين المضاف والمضاف إليه  
 بالظرف - وهو قوله « اليوم » وأصل نظم الكلام : لله در من لامها اليوم .  
 ونظير هذا البيت قول ذى الرمة :

كَأَنَّ أَصْوَاتَ مَنْ يُبْغَالِهِنَّ بِنَا أَوْ آخِرِ الْمَيْسِ أَصْوَاتُ الْفَرَارِيحِ  
 فإن قوله « أصوات في الشطر الأول من البيت مضاف إلى « أواخر الميس » وقد  
 فصل بين المضاف والمضاف إليه بالجار والمجرور - وهو قوله « من يبغالهن بنا »  
 وأصل نظم الكلام : كأن أصوات أواخر الميس أصوات الفراريج من يبغالهن بنا .  
 ومثل ذلك قول درنا الجحدرية :

\* هُمَا أَخَوَانِي الْحَرْبِ مَنْ لَا أَخَا لَهُ \*

فإن قولها « أخوا » مضاف إلى « من لا أخاله » وقد فصل بين المضاف والمضاف  
 إليه بالجار والمجرور وهو قوله « في الحرب » وأصل نظم الكلام : هما أخوان  
 لا أخاله في الحرب .

٣٥٩ - لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سوابق  
 أو لواحق تتصل به ، وما ذكره المؤلف عجز بيت من الرجز ، وسدده قوله .

\* مَا إِنْ رَأَيْنَا لِلْهُوَى مِنْ طَبِّ \*

اللغة : « ما إن رأينا » إن : زائدة ، ويروى « ما إن وجدنا » وما بمعنى ،  
 و « الهوى » العشق ، أو محبة الإنسان للشيء حتى يغلب على قلبه ، و « طب » بفتح  
 الطاء ، وقد تكسر أو تضم ، علاج الجسم والنفس ، و « عدمنا » فقدنا ، و « قهر »  
 أى غلبة ، و « وجد » هو شدة الحب ، و « صب » وصف من الصبابة ، وهى رقة  
 الشوق وحرارته ، يريد أنه لم يجد علاجاً ينفع من برح به العشق ، وأنه كثيراً  
 ما يغلب الحب على العاشق فيأخذ بنفسه وقلبه =

= الإعراب : « ما » نافية مهيمة ، حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب « إن » حرف زائد مبني على السكون لا محل له من الإعراب « رأينا » فعل ماض وفاعله « للهوى » جار ومجرور متعلق بمحذوف يقع مفعولاً ثانياً لرأى تقدم على مفعوله الأول ، وكأنه قال: ما رأينا علاجاً نافعاً للهوى « من » حرف جر زائد مبني على السكون لا محل له من الإعراب « طب » مفعول أول لرأى منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « ولا » الواو حرف عطف مبني على المتح لا محل له من الإعراب ، ولا : حرف زائد لتأكيد النفي « عدمنا » فعل ماض وفاعله « قهر » مفعول به لعدم منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « صب » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وهي من إضافة المصدر للمفعول ، وقوله « وجد » فاعل لقهر الذي هو المصدر مرفوع بالضممة الظاهرة ، وقد فصل به بين المضاف والمضاف إليه على ما ستعلم .

الشاهد فيه : قوله « قهر وجد صب » حيث فصل بين المضاف وهو قوله « قهر » والمضاف إليه وهو قوله « صب » بفاعل المضاف ، وذلك أن المضاف مصدر وهو قوله قهر ، والمضاف إليه - وهو صب - مفعول ذلك المصدر ، والفاصل - وهو وجد - هو فاعل المصدر .

فإن قلت : في المسألة الأولى من مسائل الجواز في السعة كان المضاف مصدراً وكان المضاف إليه فاعل هذا المصدر والفاصل بينهما مفعوله ، كما في الآية الكريمة التي تلاها المؤلف في قراءة ابن عامر وكما في الشاهد ٣٥٣ وفي هذه المسألة المضاف مصدر ، والمضاف إليه مفعول ذلك المصدر ، والفاصل بينهما فاعله ، ونحن نعلم أن المصدر تجوز إضافته لفاعله ولمفعوله ، فلما ذا كانت المسألة الأولى التي فيها إضافة المصدر إلى فاعله جائزة في حال السعة ، وكانت هذه المسألة التي هي إضافته إلى مفعوله غير جائزة في السعة؟ .

قلت : في المسألة الأولى - وهي إضافة المصدر إلى فاعله والفاصل بينهما بالمفعول - أمر واحد مخالف للأصل ، وهو الفصل بين المضاف والمضاف إليه ليس غير ، وقد جاء السماع مصححاً لهذا الفصل ، وفي هذه المسألة أمران كل واحد منهما خلاف الأصل ، =

ويحتمل أن يكون منه أو من الفصلِ بالفعل قوله :

— ٣٦٠ \* فَإِنَّ نِكَاحَهَا مَطَرٌ حَرَامٌ \* \*

بدليل أنه يروى بنصب مطرٍ ورفعه ؛ فالتقدير فإن نكاح مطرٍ إياها أو هي .

== أحدهما إضافة المصدر إلى مفعوله مع ذكر الفاعل في الكلام فإن الأصل أن يضاف المصدر إلى فاعله سواء أذكر المفعول أم لم يذكر ، أما إضافته إلى مفعوله فإن لم يذكر الفاعل فلا خلاف في جواز ذلك في السعة مع كونه غير الأصل ، وإن ذكر الفاعل للمنعاه في هذه الصورة خلاف ، حتى قال جماعة من النحويين إن إضافة المصدر إلى مفعوله مع ذكر الفاعل مما لا يجوز ، على ما سيأتي في باب إعمال المصدر ، فصلا ، والأمر الثاني الفصل بين المضاف والمضاف إليه ، ولا شك أن الأصل عدم الفصل ، فلما اجتمع في مسألة الفصل بالفاعل مع الإضافة للمفعول هذان الأمران لم نجوزها في سعة الكلام ، فاعرف هذا .

— ٣٦٠ — هذا الشاهد من كلام الأحوص ، وهو محمد بن عبد الله بن عاصم بن ثابت ، الأوسى ، وما ذكره المؤلف عجيز بيت من الوافر ، وصدده قوله .

\* فَإِنْ يَكُنِ النَّكَاحُ أَحَلَّ شَيْءٌ \* \*

وكان الأحوص قد هوى امرأة وشبب بها ، ثم زوجها أهلها رجلا اسمه مطر ، ففي ذلك يقول القصيدة التي منها بيت الشاهد ، وقبله قوله ، وهو من شواهد باب النداء :

سَلَامُ اللَّهِ يَا مَطَرٌ عَلَيْهَا      وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلَامُ

وبعد البيت المستشهد بعجزه قوله :

فَلَا غَمَرَ الْإِلَهُ لِمُنْكَحِيهَا      ذُنُوبَهُمْ وَإِنْ صَلَّوْا وَصَامُوا

الإعراب : « إن » حرف شرط جازم مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « يكن » فعل مضارع ناقص فعل الشرط مجزوم بإن وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسر لأجل التخلص من التقاء الساكنين « النكاح » اسم يكن مرفوع بالضممة الظاهرة « أحل » خبر يكن منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « شيء » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « فإن » الفاء حرف واقع في جواب الشرط مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، إن : حرف توكيد ونصب « نكاحها » نكاح : اسم إن منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف ضمير الغائبه مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر ، وهي من إضافة المصدر إلى مفعوله ؛ فإن رويت « مطر » بالرفع كانت من إضافة المصدر إلى مفعوله ، وإن رويت « مطر » بالنصب كانت من

والثالثة : الفصلُ بِنَمَتِ المضاف ، كقوله :

٣٦١ — \* مِّنَ ابْنِ أَبِي شَيْخِ الْأَبَاطِحِ طَالِبِ \* \*

= إضافة المصدر إلى فاعله ، فأما إن رويت «مطر» بالجر فإن «نكاح» لا يكون مضافاً إلى الضمير ، بل يكون مضافاً إلى «مطر» وتحتل إضافة إلى مطر حينئذ الوجهين ، ويكون هذا الضمير محتملاً لأن يكون فاعل المصدر إن اعتبرت «مطر» المجرور مفعول المصدر ، كما تحتل إضافته أن تكون إضافة المصدر لمفعوله إن اعتبرت «مطر» المجرور فاعل المصدر ، فتأمل ذلك وتدبره «حرام» خبر إن مرفوع بالضم الظاهرة ، وجملة إن واسمه وخبره في محل جزم جواب الشرط .

الشاهد فيه : قوله «نكاحها مطر» وهو يروى برفع مطر ونصبه وجره : فأما رواية الرفع فعلى أن نكاحها مصدر أضيف إلى مفعوله ومطر فاعله . والتقدير : فإن نكاح مطر إياها ، وأما رواية النصب فإن تأويلها أن يكون نكاحها مصدراً مضافاً إلى فاعله ومطرا مفعوله ، والتقدير : فإن نكاح مطر هي ، وأما رواية الجر - وهي المرادة هنا - فعلى أن نكاح مصدر مضاف إلى مطر ، ويحتمل أن يكون مطر حينئذ مفعولاً فيكون قد فصل بين المضاف والمضاف إليه بفعل المضاف فتطابق رواية نصب مطر ، ويحتمل أن يكون مطر في هذه الرواية فاعلاً فيكون قد فصل بين المضاف والمضاف إليه بالمفعول فتطابق رواية رفع مطر .

٣٦١ — نسبوا هذا الشاهد إلى معاوية بن أبي سفيان رضى الله عنه ، بقوله بعد أن نجا من ضربة من أراد قتله ، وكان ابن ملجم - لعنه الله - قد قتل على بن أبي طالب كرم الله وجهه في مؤامرة اتفق فيها هو واثان من الخوارج على أن يقوم كل واحد منهم بقتل واحد من الثلاثة : على ، ومعاوية ، وعمرو بن العاص ، فكان من القدر الغالب أن ينفذ قتل أمير المؤمنين على بن أبي طالب ، وأن ينجو معاوية من الطعنة ، وأن ينقطع عمرو ليلة التنفيذ عن الخروج ، وينيب عنه من يصل بالناس فيقتل الخارجي نائبه ، وما ذكره المؤلف ههنا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

\* نَجَوْتُ وَقَدْ بَلَ الْمُرَادِي سَيْفَهُ \*

اللغة : « المرادى » المنسوب إلى مراد ، والمراد به عبد الرحمن بن ملجم قبحه = ( ١٣ - أوضح المالك ٣ )

الرابعة : الفصلُ بالنداء<sup>(١)</sup> ، كقوله :

== الله ولعنه ! وهو الذي آذى الإسلام والمسلمين بقتل أمير المؤمنين وابن عم رسول رب العالمين .

الإعراب : « نجوت » فعل ماض وفاعله « وقد » الواو واو الحال ، قد : حرف تحقيق مبني على السكون لا محل له من الإعراب « بل » فعل ماض « المرادى » فاعله مرفوع بالضممة الظاهرة « سيفه » سيف : مفعول به لبل منصوب بالفتحة الظاهرة ، وسيف مضاف ، وضمير الغائب العائد إلى المرادى مضاف إليه مبني على الضم في محل جر « من » حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب وحرك لأجل التخلص من التقاء الساكتين « ابن » مجرور بمن وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بيل ، وابن مضاف و « أبي » مضاف إليه مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه من الأسماء الستة ، وأبي مضاف و « طالب » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وقوله « شيخ الأباطح » مركب إضافي يقع نعتاً لقوله « أبي طالب » وتقدير الكلام : من ابن أبي طالب شيخ الأباطح ، وقد فصل بين المضاف والمضاف إليه بالنعته كما ترى .

الشاهد فيه : قوله « أبي شيخ الأباطح طالب » حيث فصل بين المضاف وهو قوله « أبي » والمضاف إليه وهو قوله « طالب » بنعت المضاف وهو قوله « شيخ الأباطح » وأصل الكلام هكذا : من ابن أبي طالب شيخ الأباطح .

(١) من هذا القبيل قول بجير بن زهير بن أبي سلمى المزني لأخيه كعب :

وَفَاقُ كَعْبُ بَجَيْرٍ مُنْقَدُ لَكَ مِنْ

تَعَجِيلِ تَهْلُكَةِ وَالْخُلْدِ فِي سَقَرِ

فإن قوله « وفاق » مضاف إلى « بجير » وقد فصل بينهما بالنداء ، وأصل نظم الكلام : وفاق بجير يا كعب منقذ لك من تعجيل تهلكة .

واعلم أن النداء مما يكثر دوره في الكلام كالقسم ، وقد فصلوا به بين الموصول وصلته كما في قول الفرزدق يخاطب الذئب :

تَعَشَّ فَإِنْ عَاهَدْتَنِي لَا تَخُونِي نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يَأْذِبُ بِصَطْحِ بَازٍ =

٣٦٢ - كَأَنَّ بَرْدُونَ أَبَا عِصَامٍ زَيْدٍ حِمَارٌ دُقٌّ بِاللَّجَامِ .  
 أى : كأن بردون زيدٍ يا أبا عصام .

\*\*\*

== فإن « من » اسم موصول ، وصلته قوله « يصطحبان » وقد فصل بينهما بجملة النداء - وهى قوله « يا ذئب » وقد أجاز جماعة من النحاة الفصل بين إذن الناصبة والفعل المضارع بالنداء ، فكان من حق الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالنداء أن يكون جائزاً فى سعة الكلام كالفصل بالقسم لأنهما بمنزلة واحدة ، لكن النحاة لم يسووا بينهما فى الحكم ، وجعلوا الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالقسم جائزاً فى السعة والفصل بالنداء مقصوراً على ضرورة الشعر ، والسرف فى ذلك أنهم وجدوا فى كلام العرب المنثور الفصل بالقسم كالعبارة التى أترناها لك عن الكسائى والعبارة التى أترناها لك عن أبى عبيدة ، ولم يجدوا مثل هذا فى الفصل بالنداء ، فوقفوا عند السماع ؛ لأنه هو الأساس فى كل ما أصلوه من قواعد ، جزاهم الله أحسن الجزاء .

٣٦٢ - هذا بيت من الرجز ، أو بيتان من مشطوره ، ولم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، ولا عثرت له على سوابق أو لواحق تتصل به .  
 اللفظة : « البرذون » - بكسر فسكون ففتح فسكون ، بزنة جردحل - ضرب من الخيل أبواه ليسا من الخيل العربية « أبا عصام » كنية رجل « دق » - بضم الدال - زين وحسن .

الإعراب : « كأن » حرف تشبيه ونصب مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « بردون » اسم كأن منصوب بالفتحة الظاهرة « أبا » منادى بحرف نداء محذوف ، والتقدير : يا أبا عصام ، وسأنى فى بيان الاستشهاد بالبيت وجه آخر من وجوه الإعراب فى هذه الكلمة ، وبيان رأينا فيه ، وأبا مضاف ، و « عصام » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وبردون مضاف و « زيد » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « حمار » خبر كأن مرفوع بالضمة الظاهرة « دق » فعل ماضى مبنى للمجهول مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جواراً تقديره هو يعود إلى الحمار « باللاجام » جار ومجرور متعلق يدق ، وجملة دق من الفعل الماضى المبنى للمجهول ونائب فاعله المستتر فيه فى محل رفع صفة لحمار .

فصل : في أحكام المضاف للياء

يجب كتمُّ آخره <sup>(١)</sup> ككَلَامِي ، ويجوز فتح الياء وإسكانها <sup>(٢)</sup> .  
ويستثنى من هذين الحكمين أربع مسائل ، وهي : المقصورُ كقَتِي وقَدِي ،  
والمقصودُ كرامٍ وقاضٍ ، والمثنى كإبنَيْنِ وغُلَامَيْنِ ، وجمعُ المذكر السالم  
كزَيِّدِينَ ومُسْلِمِينَ .  
فهذه الأربعة آخرها واجب السكون والياء معها واجبة الفتح <sup>(٣)</sup> ، وتندَرُ

= الشاهد فيه : قوله « بردون أبا عصام زيد » حيث فصل بين المضاف وهو قوله  
« بردون » والمضاف إليه وهو قوله « زيد » بالنداء وهو قوله « أبا عصام » وذلك  
كله على أن أبا عصام كنية رجل منادى وهو غير زيد ، فأما إذا كان أبو عصام هو  
زيدا فإن قوله « بردون » على ذلك مضاف وقوله « أبا عصام » مركب إضافي أضيف  
إليه بردون على حـد قوله \* إن أباه وأبا أباه \* ويكون قوله « زيد » بالجر  
بدلا من أبي عصام ، ولا شاهد في البيت حينئذ . ذكر ذلك ابن هشام مؤلف هذا  
الكتاب ، ونقله عنه الشيخ يس العليمي في حواشيه على التصريح ، وهذا الوجه غير  
الظاهر من البيت ، وإن خرج بالبيت عن شذوذ الفصل بين المضاف والمضاف إليه .  
(١) المراد آخر المضاف إلى ياء التثنية ، سواء أكان صحيحا كغلام وكتاب أم  
كان شبيها بالصحيح وهو ما آخره واو أو ياء قبلها حرف ساكن نحو دلو وجرو ،  
ونحو ظي وثدى .

(٢) والإسكان هو الأصل الأول ، لأن الأصل في كل مبني أن يكون بناؤه على  
السكون ، والفتح هو الأصل الثاني ، لأن الأصل في المبني الذي وضع على حرف واحد  
أن يكون متحركا ، والفتحة أخف الحركات ، ومع جواز الإسكان والفتح في ياء التثنية  
فالإسكان أكثر وأشهر .

(٣) وإنما يجب سكون هذه الأربعة لأن آخرها لا يقبل الحركة ، ألا ترى أن آخر  
للمقصود والمثنى الرفع ألف ، والألف لا تقبل الحركة بحال ، وآخر المقصور والمثنى  
الجرور والمنصوب وجمع المذكر السالم ياء واجبة الإدغام في ياء التثنية والحرف المدغم  
في مثله لا يقبل الحركة ؟

إسكانها بعد الألف في قراءة نافع (وَتَحْيَايَ) <sup>(١)</sup>، وكسرها بعدها في قراءة الأعمش والحسن (هِيَ عَصَايِ) <sup>(٢)</sup>، وهو مُطَّرِدٌ في لغة بني يَرْبُوعٍ في الياء المضاف إليها جمعُ المذكَرِ السالم، وعليه قراءة حمزة (بِمُصْرِحِيٍّ إِنِّي) <sup>(٣)</sup>.

وتُدْغَمُ ياء المنقوص والمثنى والمجموع في ياء الإضافة كقَاضِيٍّ، ورأيتُ ابْنِيَّ وَزَيْدِيَّ، وَتُقَلَّبُ واو الجمع ياء ثم تُدْغَمُ <sup>(٤)</sup>، كقوله:

\* أَوْدَى بَنِيٍّ وَأَعْقَبُونِي حَسْرَةً \* — ٣٦٣

(١) من الآية ١٦٤ من سورة الأنعام .

(٢) من الآية ١٨ من سورة طه .

(٣) من الآية ٢٢ من سورة إبراهيم، وهي أيضا قراءة الأعمش ويحيى بن وثاب، وقد حكى هذه اللغة الفراء وفطرب، وأجازها أبو عمرو بن العلاء، ووجهها أن أصل ياء المتسكّم السكون، فكسرت للتخلص من التقاء الساكنين .

(٤) تقول : جاء زيدى - بكسر الدال وتشديد الياء - وتقول : جاء مسلى - بكسر الميم وتشديد الياء - والأصل الأصيل فيهما : جاء زيدون لى ومسلمون لى ، فلما أردت الإضافة حذف اللام والنون فصارا : زيدوى ومسلموى، فاجتمعت الواو والياء في كلمة واحدة وسبقت إحداها بالسكون ، فوجب قلب الواو ياء وإذعام الياء المنقلبة عن الواو في ياء المتسكّم ، ثم تقلب الضمة التي كانت على الحرف الذي قبل الواو كسرة لأجل مناسبة الياء .

٣٦٣ - هذا الشاهد من كلام أبي ذؤيب الهذلى - واسمه خويلد بن خالد بن محرت - وكان له أبناء خمسة هلكوا جميعاً بالطاعون في عام واحد ، ، فقال فيهم مرثية بعدها بعض العلماء في الذروة العليمان شعر الرثاء ، وما ذكره المؤلف صدر بيت منها ، وعجزه قوله :

\* عِنْدَ الرُّقَادِ وَعَبْرَةَ لَا تُقْلِعُ \*  
والشاهد الآتى بعد هذا ( رقم ٣٦٤ ) أحد أبياتها أيضاً .

اللغة : « أودى » هلك « بنى » أصله بعد الإضافة « بنوى » فاجتمعت الواو =

وإن كان قبلها ضمة قلبت كسرة ، كما في بَيْتِي ومُسْلِمِي ، أو فتحة أُبْقِيَتِ  
كَمُضْطَفِي ، وآسَلَمَ أَلْفُ التَّنِيَةِ كَمُسْلِمَايَ ، وأجازت هُذَيْلٌ في أَلْفِ المَقْصُورِ  
قَلْبِهَا ياء ، كقوله :

= والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء ثم كسرت  
النون لمناسبة الياء « وأعقبوني » خلفوا لي وأورثوني « حسرة » حزناً في ألم ،  
ويروى في مكانه « غصة » وهي بضم الغين المعجمة - الشجا وما اعترض في الحلق  
فأشرق ، وقالوا : غص فلان بالحزن ، وبالغليظ ، على التشبيه ، « الرقاد » النوم ،  
وإنما خص الحسرة أو الغصة بوقت الرقاد وهو الليل لأنه عندهم مشار المموم والأشجان  
انظر إلى قول الشاعر :

نَهَارِي نَهَارُ النَّاسِ ، حَتَّى إِذَا بَدَأَ لِي اللَّيْلُ هَزَنِي إِلَيْكَ الْمَضَاجِعُ  
لأن الإنسان يخلو بنفسه ولا يجد له مؤنسا، وحيثئذ تنور أفكاره ، وتعود إليه أشجانته ،  
« عبرة » دعة « لاتقلع » لاتنقطع .

الإعراب : « أودى » فعل ماض مبني على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره  
التعذر « بني » فاعل مرفوع بالواو المنقلبة ياء المدغمة في ياء المتكلم نيابة عن الضمة  
لأنه جمع مذكر سالم ، وياء المتكلم مضاف إليه مبني على الفتح في محل جر « وأعقبوني »  
الواو حرف عطف ، أعقب : فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله ، والنون للوقاية ، وياء  
المتكلم مفعول به ، مبني على السكون في محل نصب « حسرة » مفعول ثانٍ لأعقب  
منصوب بالفتحة الظاهرة « عند » ظرف متعلق بأعقب منصوب بالفتحة الظاهرة ،  
وهو مضاف و « الرقاد » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « وعبرة » الواو  
حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، عبرة : معطوف على حسرة  
منصوب بالفتحة الظاهرة « لا » حرف نفي مبني على السكون لا محل له من الإعراب  
« تقلع » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة  
الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى عبرة ، والجملة في محل  
نصب صفة لعبرة .

الشاهد فيه : قوله « بني » حيث قلبت واو الجمع ياء عند إضافة هذا الجمع لياء  
المتكلم ، للأسباب التي ذكرناها في بيان لغة البيت .

٣٦٤ — \* سَبَقُوا هَوَىٰ وَأَعْنَقُوا لِهَوَاهُمْ \*  
 \_\_\_\_\_

٣٦٤ — وهذا الشاهد أيضاً من كلام أبي ذؤيب الهذلي في مصرع أبنائه ، وهو من أبيات قصيدة الشاهد السابق على هذا ( رقم ٣٦٣ ) وهذا الذي ذكره المؤلف هنا صدر البيت ، وعجزه قوله :

\* فَتَخْرُمُوا ، وَلِسَكَلٌ جَنْبِ مَصْرَعٍ \*

اللفظة : « سبقوا هوى » معنى هذه العبارة أنهم ماتوا قبلى ، وقد كنت أحب أن أموت قبلهم : أى سبقوا وتقدموا ما كنت أشتهيته وأهواه ، وهوى - بتشديد الياء - هوى بلغة هذيل ، وقوله « أعنقوا » أى ساروا السير العنق ، وهو سير سريع ، وأراد أنهم قد تبع بعضهم بعضاً « تخرموا » - بالبناء للجوهول - أى : انتقصتهم المنية واستأصلتهم .

الإعراب : « سبقوا » سبق : فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله « هوى » مفعول به لسبقوا منصوب بفتحة مقدرة على الألف المنقلبة ياء لإدغامها فى ياء المتكلم على لغة هذيل منع من ظهورها التعذر ، وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على الفتح فى محل جر « وأعنقوا » الواو حرف عطف ، أعنق : فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله « لهوَاهُمْ » اللام حرف جر مبنى على الكسر لاجل له من الإعراب ، هوى : مجرور باللام وعلامة جره كسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، والجار والمجرور متعلق بأعنق وهوى مضاف وضمير الغائبين العائد إلى البنين مضاف إليه مبنى على الضم فى محل جر « فتخرموا » الفاء حرف عطف ، تخرم : فعل ماض مبنى للجوهول ، وواو الجماعة نائب فاعل « ولسكل » الواو واو الحال ، لسكل : جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وكل مضاف و « جنب » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « مصرع » مبتدأ مؤخر ، والجملة من المبتدأ وخبره فى محل نصب حال .

الشاهد فيه : قوله « هوى » وأصله « هوى » الألف المقصور ، والياء ياء المتكلم ، والعرب كافة إذا أضافوا المقصور إلى ياء المتكلم يقولون ألفه على حاله فاقولون : فتأى ، وعصاى ، ورحاى ، وهواى ، قال شاعر الحماسة :

هَوَاىَ مَعَ الرَّكْبِ الْيَمَانِينَ مُضْعِدٌ جَنِيبٌ ، وَجُنْمَانِي بِمَكَّةَ مُوْتَقٍ =

واتفق الجميع على ذلك في قَلَى وِلْدَى ، ولا يختص بياء المتكلم ، بل هو عامٌ في كل ضمير ، نحو : عَلَيهِ وِلْدَيْهِ ، وَعَلَيْنَا وِلْدَيْنَا ، وكذا الحكم في إِلَى .

\*\*\*

هذا باب إعمال المصدر ، واسمه

الِاسْمُ الدَّالُّ<sup>(١)</sup> عَلَى مُجْرَدِ الْحَدَثِ إِنْ كَانَ عِلْمًا ، كـ « فَمَجَارٍ » و « حَمَادٍ »

= إلهذيلًا ؛ فإنهم يقبلون الألف ياء ويدغمونها في ياء المتكلم ، فيقولون فقي ، وعصى ، ورحى ، وهوى ، وعلى ذلك قول أبي ذؤيب الذي أنشده المؤلف ، وحكى قوم هذه اللغة عن طيء ، وحكاها آخرون عن قريش ، وبها قرأ الجحدري في قوله تعالى : ( فمن اتبع هداى ) وهذا القلب عند من ذكر جائز .

ومما جاء على هذا القلب قول أبي الأسود الدؤلى . في أهل بيت رسول الله ( مختصر

تاريخ دمشق ٧ / ١٠٨ ) :

أَحِبُّهُمْ لِحُبِّ اللَّهِ ، حَتَّى أُجِىءَ - إِذَا بُعِثْتُ - قَلَى هَوِيًّا

\*\*\*

(١) خلاصة ما ذكره المؤلف هنا أن الاسم الدال على مجرد الحدث أربعة أنواع ثلاثة منها تسمى اسم مصدر ، وواحد يسمى مصدرًا ، أما الثلاثة التي تسمى اسم مصدر فأولها : ما كان علما كـفجارج وحماد وبرة وسبحان، وثانيها : ما كان مبدوءا بـميم زائدة لغير المعاملة كـضرب ومقتل - أما المبدوء بالميم الدالة على المفاعلة فهو مصدر نحو المضاربة والمقاتلة والمشاركة فإنها مصادر قياسية لضارب وقاتل وشارك - وثالثها : ما كان بزنة اسم حدث الثلاثي مع أن فعله زائد على الثلاثة مثل كلام وسلام وفعلهما كلم وسلم بتشديد العين فهما ، ومثل عطاء وجواب وفعلهما أعطى وأجاب ، وهذا أشهرها .

وفي هذا الكلام نظر من وجهين :

الأول : أنه جعل اسم المصدر يدل على مجرد الحدث ، وأكثر النحاة يقررون أن

الدال على الحدث هو المصدر ، وأما اسم المصدر فإنه يدل على لفظ المصدر ، فالـكلام =

للفَجْرَةِ وَالْمَحْمِدَةِ ، أو مبدوءاً بميم زائدة لغير المفاعلة ، كـ « مَضْرَبٌ » و « مَقْتَلٌ » أو متجاوزاً فَعْلُهُ الثلاثة ، وهو بزنة اسم حَدَثِ الثلاثي ، كـ « غُسْلٌ » و « وُضوءٌ » في قولك « اغْتَسَلَ غُسْلاً » و « تَوَضَّأَ وُضُوءاً » فإنهما بزنة القُرْبِ والدخول في « قُرْبَ قُرْباً » و « دَخَلَ دُخُولاً » ؛ فهو اسم مصدر ، وإلا فالمصدر <sup>(١)</sup> .

وَيَعْمَلُ الْمَصْدَرُ عَمَلَ فِعْلِهِ ، إن كان محلُّ محله فعل <sup>(٢)</sup> ، إما مع « أن » ،

= يدل على التوكيد وهو يدل على الحدث ، ويمكن أن يجاب عن هذا بأحد جوابين ، الأول أن اسم المصدر يدل على الحدث بواسطة دلالاته على لفظ المصدر، فالمراد من قوله « الاسم الدال على مجرد الحدث » ما هو أعم من أن يدل بنفسه أو بواسطة ، والثاني أن المسألة خلافية ، ومن النحاة من يرى اسم المصدر دالاً على الحدث بدون واسطة كما نقرر له بعد ، وقد جرى المؤلف هنا على هذا .

الثاني : أنه جعل الاسم المبدوء بميم زائدة لغير المفاعلة اسم مصدر ، مع أن النحاة يجعلونه مـ . را ، ويسمونه المصدر الميمي ، والمؤلف هنا تابع لابن الناظم .

(١) اختلف العلماء في مدلول كل من المصدر واسم المصدر ؛ فقال قوم : مدلول المصدر نفس الحدث الواقع من الفاعل ، ومدلول اسم المصدر هو لفظ المصدر ؛ فالغسل يدل على لفظ الاغتسال الدال على الفعل الحاصل من الغتسل ، والوضوء يدل على لفظ التوضؤ الدال على الفعل الحاصل من المتوضئ . وقال قوم : كل من المصدر واسم المصدر يدل على الحدث الذي هو الفعل الحاصل من الفاعل ، وعبارة المؤلف تجري على هذا القول ، إلا أن تتكلف التأويل الذي ذكرناه لك قريباً .

(٢) ههنا ثلاثة أمور أرى الحاجة ماسة إلى إيضاحها لك لكي تفهم كلام المؤلف على وجهه فهما صحيحاً .

الأمر الأول : أنك حين تستعمل المصدر في كلامك إما أن تريد به ثبوت ما يدل عليه من الحدث ، وإما أن تريد به حدوث ما يدل عليه من الحدث في أحد الأزمنة الثلاثة الماضي والحال والمستقبل :

فإن أردت بالمصدر الدلالة على ثبوت ما يدل عليه من الحدث فإنه حينئذ لا يصلح لأن يحمل محله فعل لا مع ما ولا مع أن ، لأن طبيعة الفعول دالة على الحدوث وأنت لم ترده =

== وإن أردت بالمصدر الدلالة على حدوث ما يدل عليه من الحدث في الزمن الحاضر كان عليك أن تقدره بما المصدرية وتقدر معها الفعل المضارع ، أما تقديره بما المصدرية حينئذ فلأن أن المصدرية لا تصلح لهذا الموضع لأنها مع الفعل الماضي تبقية على حاله وهو الدلالة على حدوث الحدث في الزمن الماضي ومع الفعل المضارع تخلصه للدلالة على الاستقبال ، فلما لم يمكنك أن تقدر المصدر بأن في هذه الحالة لزمك أن تقدره بما ؛ لأنها صالحة للاستعمال في الأحوال كلها .

وإن أردت بالمصدر الدلالة على حدوث الحدث في الزمن الماضي أو في الزمن المستقبل فإنه يلزمك أن تقدره بأن المصدرية ، وتقدر مع أن حين تريد الزمن الماضي الفعل الماضي لأنه هو الذى يدل على هذا الزمن ، وتقدر معها حين تريد الزمن المستقبل الفعل المضارع لأنه هو الصالح للدلالة على هذا الزمن .

فإن قلت : وإذا كانت « ما » المصدرية صالحة للدلالة على الأزمنة الثلاثة كما تقول ، فلماذا لا أقدرها دائماً ، وألزمته أن أقدر في بعض الأحوال « ما » وفي بعضها الآخر « أن » ؟

قلت : الأصل في الحروف المصدرية هو « أن » ومن أجل ذلك يسمونها أم الياب ، فهم يقدرونها لهذا السبب ، ولم يعدلوا عن تقديرها إلا في الحالة التي يكون تقديرها غير ممكن ، وهي حالة ما إذا أريد بالمصدر الدلالة على الحدث في الزمن الحاضر ، وشيء آخر وهو أنك إذا ألزمت تقدير المصدر بما التبس على من يسمعك الأمر في بعض الصور ، وهي الصورة التي تقدر فيها المصدر بما والفعل المضارع ، فإن السامع الذى يعلم صلاحية المضارع للحال والاستقبال لا يدري أيهما أردت حينئذ ، لكنهم لما ألزمواك أن تقدر ما حين تريد الحال وأن تقدر أن حين تريد الاستقبال كان الأمر جليلاً لا التباس فيه .

الأمر الثانى : أن اشتراط هذا الشرط الذى هو صلاحية المصدر لأن يحمل محله الفعل مع أن أو مع ما إنما هو شرط في عمله في غير الظرف أو الجار والمجرور ، أما عمله فيهما فلا يشترط فيه شيء ، لأنهما يكتبان برأىة الفعل .

الأمر الثالث : اتفق النحاة على أن المصدر المؤكد لفعله نحو قولك « ضربت » =

كـ «عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِكَ زَيْدًا أَمْسِرَ» و «يُعْجِبُنِي ضَرْبُكَ زَيْدًا غَدًا»  
 أى : أن ضَرْبَتَهُ وَأَنْ تَضْرِبَهُ ، وإما مع «ما» كـ «يُعْجِبُنِي ضَرْبُكَ زَيْدًا  
 الْآنَ» أى : ما تضربه ، ولا يجوز فى نحو «ضَرَبْتُ ضَرْبًا زَيْدًا» كونُ  
 «زيداً» منصوباً بالمصدر ، لانتهاء هذا الشرط<sup>(١)</sup> .

==ضرباً) لا يعمل ، فلا يحل محله فعل لا مع ما ولا مع أن ، فإذا قلت «ضربت ضرباً  
 زيداً» فإن زيدا مفعول به للفعل الذى هو ضربت لا المصدر ، وقد اختلفوا فى المصدر  
 النائب عن فعله ، فذهب ابن مالك فى التسهيل إلى أنه يعمل ، وذكر ابن هشام فى  
 القطر إلى أنه لا يعمل ، فإذا قلت «ضرباً زيداً» فإن زيدا منصوب بالمصدر عند ابن  
 مالك ومنصوب بالفعل المقدر عند ابن هشام ، وفى هذا القدر من البيان والإيضاح  
 كفاية ومقنع .

(١) السر فى عمل المصدر هو شبهه للفعل ، ووجه الشبه بينهما دلالة كل منهما  
 على الحدث الذى يقتضى فاعلاً دائماً ويقتضى مفعولاً به إن كان واقعا ، ولهذا العمل  
 شروط تتحقق بها هذه المشابهة ، وبعض هذه الشروط وجودى ، وبعضها الآخر عدى  
 فأما الشرط الوجودى فهو أن يحل محل المصدر الفعل مع أن أو مع ما ، وقد ذكر  
 المؤلف هذا الشرط وبيننا لك فى مقالنا السابق متى تنزهه حالا محل الفعل مع أن ،  
 ومتى تقدره حالا محل الفعل مع ما ، كما بينا لك السر فى ذلك .

وأما الشرط العدمية فلم يتعرض المؤلف لذكرها هنا ، وقد ذكرها فى غير هذا  
 الكتاب ، وهى ثمانية شروط :

الأول : ألا يكون المصدر مضغراً ، فلا يجوز لك أن تقول : يعجبني ضربيك زيداً  
 على أن يكون «زيداً» منصوباً بالمصدر المضغرى ، وذلك لأن التصغير من خصائص  
 الأسماء ، فتصغير المصدر يبعده من مشابهة الفعل .

الثانى : ألا يكون مضغراً ، فلو قلت «ضربك زيداً حسن وهو عمراً قبيحاً» لم  
 يجز لك أن تجمل عمراً منصوباً بهو ، وإن كان هذا الضمير عائداً على الضرب ، وخالف  
 فى هذا الشرط الكوفيون ، فزعموا أن ضمير المصدر كالمصدر ، واستدلوا بورود  
 ذلك فى قول زهير بن أبى سلمى :

=

= وَمَا الْحَرْبُ إِلَّا مَا قَدْ عَلِمْتُمْ وَذُقْتُمْ وَمَا هُوَ عَنْهَا بِالْحَدِيثِ الْمَرْجَمِ  
 زعموا أن « عنها » متعلق بالضمير ، ورد البصريون هذا الاستدلال بإنكار أن  
 يكون عنها متعلقا بالضمير ، وادعوا أنه متعلق بفعل محذوف ، أو متعلق بالمرجم في آخر  
 البيت وتقدم عليه ضرورة ، أو متعلق بمحذوف يدل عليه المرجم ، أى وما هو مرجم  
 عنها بالحديث المرجم .

الشرط الثالث : ألا يكون محدودا ، أى مقترنا بالتاء التى تدل على الوحدة ،  
 فلا يجوز أن تقول « غضبت من ضربتك زيدا » وأما قول الشاعر :  
 يُحَايِبِي بِهِ الْجَلْدُ الَّذِي هُوَ حَازِمٌ بِضَرْبَةٍ كَفَيْهِ لِلْمَلَا نَفْسَ رَاكِبٍ  
 حيث أضاف ضربة إلى كفيه على أنه فاعله ثم نصب الملا بضربة على أنه مفعوله  
 فهذا شاذ ، لأنه بيت لا يعرف قائله ولم يعرف له نظير .

فإن كانت التاء مما وضع المصدر عليها لم تمنع عمله ، نحو قول الشاعر :  
 فَلَوْلَا رَجَاهُ النَّصْرِ مِنْكَ وَرَهْبَةٌ عِقَابَكَ قَدْ كَانُوا لَنَا كَالْمَوَارِدِ  
 فقد نصب قوله « عقابك » رهبة ، لأن التاء فى رهبة قد بنى عليها المصدر كرحمة  
 ورغبة ، وليست مما زيد على المصدر للدلالة على الوحدة ، والمصدر الموضوع بالتاء  
 كالمجرد منها ، ولهذا يدل على الوحدة منه بالوصف فيقال : رهبة واحدة ، ورحمة  
 واحدة ، ورغبة واحدة ، وهلم جرا .

الشرط الرابع : ألا يكون موصوفا قبل العمل ، فأما قول الحطيئة :

أَزْمَعْتُ يَأْسًا مُبِينًا مِنْ نَوَالِكُمْ وَلَا يُرَى طَارِدًا لِالْحُرِّ كَالْيَأْسِ  
 فإن ظاهره أن قوله « من نوالكم » متعلق بيأس الذى هو مصدر يئس يئس -  
 من باب علم يعلم - مع أن هذا المصدر موصوف بقوله « مبینا » وقد وقع هذا الوصف  
 قبل المعمول ، فإن هذا الظاهر غير لازم ، لجواز أن يكون الجار والمجرور متعلقا  
 بفعل محذوف يدل عليه هذا المصدر .

فإن كان النعت واقعا فى الكلام بعد المعمول فلا غبار عليه ، ومن ذلك قول

=

الشاعر :

وعملُ المصدرِ مضافاً أكثرُ ، نحو ( وَتَوَلَّى دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ )<sup>(١)</sup> ، ومُنَوَّنًا أقيسُ ، نحو ( أَوْ إطْعَامٌ فِي يَوْمٍ مَسْفِيَةٍ يَتِيمًا )<sup>(٢)</sup> ، وبأل قليلٌ<sup>(٣)</sup> ضميمٌ ، كقوله :

= إنَّ وَجْدِي بِكَ الشَّدِيدَ أَرَايِي عَاذِرًا فَيْكَ مَنْ عَهَدْتُ عَذُولًا  
ويلحق بالنتع بقية التوابع كالتوكيد والعطف ، فلا يعمل المصدر إذا أتبع بتابع  
أى تابع قبل العمل .

الشرط الخامس : ألا يفصل بينه وبين معموله ، فنحو قوله تعالى ( إنه على رجهه لقادر يوم تبلى السرائر ) لا يجوز لك أن تجعل يوم تبلى متعلقا برجهه لكونه قد فصل بينهما بجبر إن ، كما لا يجوز أن تجعل هذا الظرف متعلقا بقادر ، وذلك لأن المعنى عليه أن قدرته على رجهه خاصة بهذا اليوم ، وهو معنى غير صحيح ، وإنما يتعلق هذا الظرف بمحذوف يقدر بجوار الظرف متقدما عليه ، والتقدير : إنه على رجهه لقادر رجهه يوم تبلى ، والسرفى اشتراط هذا الشرط أن عمل المصدر بالحل على الفعل فهو فرع في العمل ، والفرع يقصر عن العمل مع الفصل بينه وبين المعمول .  
الشرط السادس : ألا يتقدم على معموله ، فليس لك أن تقول « أعجبنى زيدا ضربك » وذلك لما ذكرنا من أنه فرع .

الشرط السابع : ألا يكون محذوفا ، ومعنى هذا أنك إذا احتجت إلى تقدير عامل لم يجز لك أن تقدره مصدرا ، ولهذا أنكرك المحققون على من زعم أن الباء في البسمة متعلقة بمحذوف تقديره ابتدائي .

الشرط الثامن : ألا يكون مجموعا ، وخالف في هذا الشرط ابن عصفور ، وابن مالك ، واحتجا بقرل الشاعر :

قَدْ جَرَّبُوهُ فَمَا زَادَتْ تَجَارِبُهُمْ أَبَا قُدَامَةَ إِلَّا الْمَجْدِ وَالْفَنَعَا  
فإن قوله « تجاربهم » جمع تجربة وهي مصدر جرب- بالتضعيف وقد نصب به قوله « أبا »  
(١) من الآية ٢٥١ من سورة البقرة . (٢) من الآية ١٤ من سورة البلد .  
(٣) قد ذكر المؤلف أن المصدر على ثلاثة أنواع : مضاف ، ومجرد من آل ومن الإضافة ، ومقرون بأل .

= فأما المضاف فذكر أن إعماله عمل الفعل أكثر من إعمال النوعين الآخرين ، والمراد أن إعماله في هذه الحالة أكثر ورودا في كلام من يحتاج بكلامه ، ولا خلاف بين النحويين في جواز إعمال هذا النوع من المصدر ، وربما أشعر كلام بعض المؤلفين بأن فيه خلافا ، وهو غير مستقيم ، ثم إنه المؤلف ذكر فيما يلي بأنه قد يضاف إلى فاعله ، وقد يضاف إلى مفعوله ، ولم يذكر أنه قد يضاف إلى الظرف .

فإن أضيف إلى الفاعل فقد يذكر المفعول بعده ، نحو قوله تعالى ( ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض ) ونحو قول رؤبة بن العجاج :

وَرَأَى عَيْنِي الْفَتَى أَبَا كَا يُعْطِي الْجَزِيلَ ، فَعَلَيْكَ ذَا كَا

وقد يحذف المفعول لكونه فضلا ، ومن ذلك قول الله تعالى ( وما كان استغفار إبراهيم لأبيه ) وقوله سبحانه ( ربنا وتقبل دعائي ) .

وإن أضيف إلى المفعول فقد يذكر الفاعل بعد ذلك كقول الشاعر :

تَنْبِي يَدَاهَا الْخَصَى فِي كُلِّهَا جِرَّةٍ نَفَى الدَّرَاهِمِ تَنْقَادُ الصِّيَارِيفِ  
ومن ذلك قول الآخر :

أَفْسَى تِلَادِي وَمَا جَمَعْتُ مِنْ نَشَبٍ قَرَعُ الْقَوَاقِينِ أَفْوَاهُ الْأَبَارِيقِ

ومن النحاة من يجعل إضافة المصدر إلى المفعول ثم ذكر الفاعل خاصا بضرورة الشعر ، وهو رأى ضعيف ، لوروده في قوله عليه الصلاة والسلام « وحج البيت من استطاع إليه سبيلا » ويحتمل ذلك قوله تعالى ( ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا ) .

وقد يضاف إلى مفعوله ويحذف فاعله ، ومنه قوله تعالى ( لا يسأم الإنسان من دعاء الخير ) وحذف فاعل المصدر جائز لا غبار عليه ، وهو مما يفارق فيه المصدر الفعل . وقد تبين لك أن هذه الصور الأربعة جائزة في حال السعة : ثلاثة منها باتفاق ،

وواحدة على الراجح

وإن أضيف إلى الظرف أتى بعد ذلك بمفعوله ، نحو قولك « ضايقتني قتال يوم الجمعة زيدا عمرا » وقد يفصل بين المصدر ومفعوله بالجاء والمجرور المتعلق به ، ومن هذا قول الشاعر :

=

= بِضَرْبِ بِالسِّيُوفِ رُؤُوسَ قَوْمٍ أزلنا هَامُنَّ عَنِ المَقِيلِ  
وأما المصدر المنون فذكر المؤلف أن عمله أفيس ، وذلك لأنه حينئذ أقرب شها  
بالفعل من المضاف والمقرون بأل ، بسبب أن الفعل في حكم النكرة ، وأن الإضافة  
والاقتران بأل من خصائص الأسماء ، ومما نذهبك إليه أن تجوز إعمال المصدر المنكر  
عمل الفعل هو مذهب جمهور البصريين وأكثر النحاة ، ودليلهم على ذلك وروده في  
أفصح كلام نحو قوله تعالى ( أو إطعام في يوم ذي مسغبة يتيما ) وذهب الكوفيون  
إلى أنه لا يجوز إعمال المصدر المنكر ، وعلى ذلك يقولون : إن ورد بعد المصدر  
المنكر اسم مرفوع أو اسم منصوب فليس العامل هو المصدر ، ولكن العامل فعل  
يدل عليه المصدر ، وهو تسكلف .

ومما ورد من إعمال المصدر المنكر عمل الفعل قول الشاعر ، وهو البيت الذي  
أنشدناه قريباً عند الكلام على إعمال المصدر الموضوع على الاقتران بالتاء ، وهو قوله :

فَلَوْلَا رَجَاءُ النَّصْرِ مِنْكَ وَرَهْبَةٌ عِقَابِكَ قَدْ صَارُوا لَنَا كَالْمَوَارِدِ

فقد نصب قوله « عِقَابِكَ » بقوله « رهبة » وهو مصدر منون منكر ، ومثله  
قول الآخر :

أَخَذْتُ بِسَجَاهِهِمْ فَفَنَحَتْ فِيهِ مُحَافَظَةٌ لَهْنٍ إِخَا الذَّمَامِ

فقد نصب قوله « إِخَا الذَّمَامِ » بقوله « محافظة » وهو مصدر منون منكر .  
وأما المصدر المقرون بأل فقد اختلف النحاة في جواز إعماله ، ولهم في ذلك  
أربعة أقوال :

الأول : أنه يجوز إعماله مطلقا ، وإن كانت أل تبعد شها من الفعل لكون أل  
من خصائص الأسماء ، واعتماد هؤلاء في الاستدلال على جواز إعمال هذا النوع من  
المصدر هو وروده في كلام العرب كما في البيت رقم ٣٦٥ الذي أنشده المؤلف ، ركا  
في قول الآخر ، وهو المراد الأمدى .

لَقَدْ عَلِمْتُ أُولَى المُنِيرَةِ أَنِّي

كَرَرْتُ فَلَمْ أَنْكُلْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعًا =

## \* ضَعِيفُ النَّكَايَةِ أَعْدَاءُهُ \* - ٣٦٥

= فقد نصب قوله « مسمعا » بقوله « الضرب » وهو مصدر مقرون بأل ، ومثله قول الآخر :

فَإِنَّكَ وَالتَّابِينَ عُرْوَةَ بِنْدَمَا دَعَاكَ وَأَيْدِينَا إِلَيْهِ شَوَارِعُ  
لَسْكَالِ الرَّجُلِ الْخَادِي وَقَدْ تَلَعَ الضُّحَى وَطَائِرُ الْمَنَائَا فَوَقَّهْنَ أَوَاقِعُ

فقد نصب قوله « عروة » بقوله « التابين » وهو مصدر مقرون بأل ، والقول بجواز إعمال المصدر المقرون بأل مطلقا ينسبه العلماء إلى سيويوه .

القول الثاني : لا يجوز إعمال المصدر المقرون بأل مطلقا ، وهذا قول البغداديين من النحاة وجماعة من البصريين ، ووجهة نظرهم أن المصدر إنما عمل لشبهه بالفعل ، وأل المقترنة به تبعد شبهه بالفعل لكونها من خصائص الأسماء ، والقائلون بجواز إعماله يرجعون إلى ورود عمله في كلام العرب ، ويجعلون هذه العلة مقتضية لضعف عمله حينئذ .

القول الثالث : أنه يجوز إعماله مع قبح هذا العمل ، وهو قول أبي علي الفارسي ، وهو القول الثاني إلا أنه وضع فيه كلمة القبح في مكان كلمة الضعف .

القول الرابع : أنه يجوز إعماله إذا كانت أل فيه معاقبة للتونين كما في الشواهد التي سقناها ، وهذا رأى ابن طلحة ، ووافقه عليه أبو حيان ، ويمكن أن يكون هذا رأى سيويوه لأنه يقول « وتقول : عجبت من الضرب زيدا ، كما قلت : عجبت من الضارب زيدا ، فتكون الألف واللام بمنزلة التونين » اه :

٣٦٥ - هذا الشاهد من أبيات سيويوه ( ٩٩/١ ) التي لم يعرفوا لها قائلا معينا ، وما ذكره المؤلف ههنا صدر بيت من المتقارب ، وعجزه قوله :

\* يَخَالُ الْفِرَارَ يُرَاخِي الْأَجَلَ \*

اللغة : « النكاية » مصدر نكيت العدو ، أى أذرت فيه ونلت منه « يخال »

يظن « يراخي » يؤخر .

الإعراب : « ضعيف » خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : هو ضعيف ، وضعيف

مضاف و « النكاية » مضاف إليه « أعداءه » مفعول به للنكاية منصوب =

واسمُ المصدر إن كان عَـلَمًا لم يعمل<sup>(١)</sup> اتفاقًا ، وإن كان مِيمِيًّا  
فكالمصدر<sup>(٢)</sup> اتفاقًا ، كقوله :

= بالفتحة الظاهرة ، وأعداء مضاف وضمير الغائب مضاف إليه مبنى على الضم في محل جر  
« ليخال » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ،  
وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو « الفرار » مفعول أول ليخال منصوب  
بالفتحة الظاهرة « يراخي » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها  
الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الفرار « الأجل » مفعول  
به ليراخي منصوب بالفتحة الظاهرة ، وسكن لأجل الوقف ، وجملة يراخي وفاعله  
ومفعوله في محل نصب مفعول ثان ليخال .

الشاهد فيه : قوله « النكاية أعداءه » حيث أعمل المصدر المقترن بأل ، وهو قوله  
« النكاية » فنصب به المفعول وهو قوله « أعداءه » . ونظيره قول الآخر :

لَقَدْ عَلِمْتُ أُولَى الْمُنِيرَةِ أَنِّي كَرَرْتُ قَلَمًا نَكَلًا عَنِ الضَّرْبِ مَسْمَعًا

ودعوى أن ناصب المفعول في هذه الحالة هو المصدر المقترن بأل قول سيديويه والخليل  
رحمهما الله تعالى ، وذهب أبو العباس البرد إلى أن ناصب المفعول حينئذ هو مصدر  
آخر محذوف يدل عليه المصدر المذكور ، وهذا المصدر المحذوف منكر ؛ فالتقدير عنده :  
ضعيف النكاية نكاية أعداءه ، وذهب أبو سعيد السيرافي إلى أن أعداءه ونحوه  
منصوب على نزع الحافض ، والأصل عنده : ضعيف النكاية في أعدائه ، ثم حذف  
حرف الجر فانصب الاسم .

(١) إنما لم يعمل اسم المصدر إذا كان علما لأن الأعلام كمحمد وسعيد - علمين  
على معينين - لا تعمل في فاعل أو مفعول ، إذ لا دلالة لها على الأحداث التي تقتضى  
هذا النوع من العمولات .

(٢) إنما عمل المصدر البدوء بالميم الزائدة لغير الدلالة على المفاعلة لأنه مصدر في  
الحقيقة عند جمهرة النحاة على ما ذكرناه آنفا ، وظاهر قول المؤلف « فكالمصدر اتفاقا »  
أنه قد يكون مضافا وقد يكون مقرونا بأل وقد يكون مجردا ، لكن الأثبات من العلماء  
لم يحفظوا له شاهدا إلا في حالة الإضافة كالبيت رقم ٣٦٦ ، كذا قيل ، وأنت تجدي في  
الشاهد رقم ٣٦٧ وما ذكرناه معه من الشواهد اسم المصدر غير البدوء بالميم مضافا لفاعله .  
( ١٤ - أوضح المسالك ٣ )

— ٣٦٦ — \* أَظْلَمُ إِنْ مُصَابِكُمْ رَجُلًا \* .

٣٦٦ — نسب جماعة منهم المؤلف في المفضى تبعاً للحريرى فى درة العواص هذا الشاهد إلى العرجى ، ونسبه آخرون إلى الحارث بن خالد الخزومى ، وهذا هو الصواب وما ذكره للمؤلف ههنا صدر بيت من الكامل ، وعجزه قوله :

\* أَهْدَى السَّلَامَ تَحِيَّةَ ظُلْمٍ \*

وبعد هذا البيت قوله :

أَقْصَيْتِيهِ وَأَرَادَ سِلِّكُمْ فَلَيْبِنِيهِ إِذْ جَاءَكَ السَّلْمُ

اللقية : « ظلوم » وصف من الظلم لقب به حبيته ، ويروى « أظلم » على أنه تصغير اسمها تصغير الترخيم للتمليح ، والهمزة السابقة عليه همزة النداء ، و« مصابكم » مصدر ميمى بمعنى الإصابة ، وزعم اليزيدى أنه اسم مفعول ، وكان يوجب - بناء على هذا - رفع « رجل » واستعرف ذلك بوضوح فى بيان الاستشهاد بالبيت .

الإعراب : « أظلم » الهمزة حرف لنداء القريب أو ما هو بمنزلته مبنى على الفتح لاجل له من الإعراب ، ظلوم : منادى مبنى على الضم فى محل نصب « إن » حرف توكيد ونصب ينصب الاسم ويرفع الخبر مبنى على الفتح لاجل له من الإعراب « مصابكم » مصاب : اسم إن منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير المخاطبين مضاف إليه مبنى على الضم فى محل جر ، وهو من إضافة المصدر الميمى إلى فاعله « رجلا » مفعول به للمصدر منصوب بالفتحة الظاهرة « أهدى » فعل ماضى مبنى على الفتح المقدر على الألف منع من ظهوره التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى رجل « السلام » مفعول به لأهدى منصوب بالفتحة الظاهرة ، والجملة من الفعل الماضى الذى هو أهدى وفاعله المستتر فيه ومفعوله فى محل نصب صفة لرجل « تحية » مفعول لأجله عامله أهدى منصوب بالفتحة الظاهرة « ظلم » خبر إن مرفوع بها وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « مصابكم رجلا » حيث أعمل الاسم الدال على المصدر عمل المصدر لكونه ميميا ، وهو قوله « مصاب » بضم الميم - فإنه مصدر ميمى للفعل أصاب ، وقد أضافه إلى فاعله وهو كاف المخاطب ، ثم نصب به مفعوله وهو قوله =

وإن كان غَيْرُهُمَا لم يعمل عند البصريين ، ويعمل عند الكوفيين  
والبغداديين ، وعليه قوله :

— ٣٦٧ — \* وَبَعْدَ عَطَائِكَ الْمِائَةَ الرَّتَاعَا \* \*

== « رجلا » وكأنه قد قال : إن إصابتكم رجلا ، وخبر إن هو قوله « ظلم » في  
آخر البيت .

وكان اليزيدى يزعم أن « مصابكم » اسم مفعول من الإصابة وهو اسم إن ،  
وخبرها هو قوله « رجل » وأن قوله « ظلم » خبر مبتدأ محذوف ، وكأنه قد قال : إن  
الذى أصبتموه رجل موصوف بأنه أهدى التحية وذلك ظلم منكم ، وهو تكلف غير  
مرضى المبنى ولا المعنى ، وللبيت قصة عند أهل الأدب .

٣٦٧ — هذا الشاهد من كلام القطامي ، واسمه عمير بن شديم - بزنة التصغير  
فيهما - من كلمة يمدح فيها زفر بن الحارث السكلابي ، وما ذكره المؤلف ههنا عجز  
بيت من الوافر ، وصدره قوله :

\* أَكْفُرَا بَعْدَ رَدِّ الْمَوْتِ عَنِّي ؟ \*

اللغة : « أ كفرا » الكفر - بضم الكاف - جحد النعمة التي أسديت إليك  
وإنكارها على مسديها ، إما بالقول وإما بالعمل على غير ما يوجبه الشكر ، وكان  
القطامي قد أسر في حرب فأطلقه زفر بن الحارث ووهب له مائة من الإبل ؛ ففي ذلك  
يقول القصيدة التي منها بيت الشاهد « الرتاعا » بكسر الراء ، بزنة الكتاب - وهي  
التي تستام وترتع وترعى من غير أن يردها أحد . وذلك مما يورثها سمناً ، ويروى  
« الرباعا » بالباء الموحدة ، وهي التي تنتج زمن الربيع .

المعنى : يقول : أجزيك جحداً لنعمتك ونكراناً لجيلك وأنت الذي مننت على  
بالحياة ووهبتني العمر بعد ما كاد ينقضى ، ولم تسكتف بذلك وإنما زدت تفضلاً وأريبت  
في اللنة على ، وذلك غاية ما يرجى من الكريم ؟

الإعراب : « أ كفرا » الهمزة للاستفهام الإنكارى ، كفراً : مفعول مطلق  
لفعل محذوف ، والتقدير : أ كفر كفراً « بعد » ظرف زمان منصوب بالفعل المحذوف  
الذي عمل في المصدر ، وبعد مضاف و« رد » مضاف إليه ، ورد مضاف و « الموت » ==

وَيَكْثُرُ أَنْ يُضَافَ الْمَصْدَرُ إِلَى فَاعِلِهِ ، ثُمَّ يَأْتِي مَفْعُولُهُ ، نَحْوُ ( وَتَوَلَّوْا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ )<sup>(١)</sup> ، وَيَقْلُ عَكْسُهُ ، كَقَوْلِهِ :

— ٣٦٨ — \* قَرَعَ الْقَوَاقِيرَ أَفْوَاهُ الْأَبَارِيْقِ \*

مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله « عني » جار ومجرور متعلق بقوله رد « وبعد » الواو حرف عطف ، بعد : ظرف زمان معطوف بالواو على ظرف الزمان السابق ، وبعد مضاف وعطاء من « عطائك » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وعطاء مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه من إضافة اسم المصدر إلى فاعله مبنى على الفتح في محل جر ؛ وله محل آخر وهو الرفع على الفاعلية « المائة » مفعول به لعطاء منصوب بالفتحة الظاهرة « الرتاعا » نعت للمائة منصوب بالفتحة الظاهرة ، والألف للإطلاق . الشاهد فيه : قوله « عطائك المائة » حيث أععمل اسم المصدر ، وهو قوله « عطاء » إعمال المصدر ؛ فأضافه إلى فاعله وهو كاف المخاطب ، ثم نصب به المفعول وهو قوله « المائة » .

ونظير هذا الشاهد قول الآخر :

قَالُوا: كَلَامُكَ هِنْدًا وَهِيَ مُضْغِيَّةٌ يَشْفِيكَ؟ قُلْتُ: صَحِيحٌ ذَاكَ لَوْ كَانَا

فإن قوله « كلام » اسم مصدر فعله كلم - بتضعيف اللام - والمصدر هو التكليم ، وقد أععمل هذا الشاعر اسم المصدر عمل المصدر ، فأضافه إلى فاعله وهو كاف المخاطب ، ثم نصب به المفعول وهو قوله « هندًا » .  
ومن شواهد ذلك قول الشاعر :

بِعِشْرَتِكَ الْكِرَامَ تُعَدُّ مِنْهُمْ فَلَا تَرَيْنَ لِقَسِيرِهِمُ الْوَفَاءَ

فإن قوله عشرة اسم مصدر فعله عاسره يعاشره ، ومصدره العاشرة ، وقد أععمل اسم المصدر هذا عمل المصدر ، فأضافه إلى فاعله وهو ضمير المخاطب ، ثم نصب به مفعوله وهو قوله « الكرام » .

وعمدة الاستشهاد لهذه المسألة قوله عليه الصلاة والسلام « من قبله الرجل زوجته الوضوء » .

(١) من الآية ٢٥١ من سورة البقرة ، ومن الآية ٤٠ من سورة الحج .

٣٦٨ — هذا الشاهد من كلام الأقيشر الأسدی ، واسمه المغيرة بن عبد الله ، وما

ذكره المؤلف عجز بيت من البسيط ، ومصدره قوله :

## \* أَفْنَى تِلَادِي وَمَا جَمَّتُ مِنْ نَشْبٍ \*

اللغة : « تلادى » التلاد من المال كالتاليد والتلديد ، وهو المال القديم « نشب » النشب - بالشين معجمة - ما لا يستطيع الإنسان حمله من أمواله كاللدور والضياع ونحوها « قرع القوايقز » القرع : مصدر قولك « قرعت الشيء أقرعه قرعا » - من باب فتح يفتح - إذا ضربته ، ولا يستعمل إلا في ضرب شيء يابس صلب بآخر مثله ، والقوايقز : جمع قاقوزة - بقايقن وزاى - وهى القدح الذى يشرب فيه الخمر ، ويروى القوارير - بقاف وراءين مهملتين - جمع قارورة وهى الزجاجية « أفواه الأباريق » الأباريق : جمع إبريق ، وهو ما كان له عروة ، فإن لم يكن عروة فهو كوز .

الإعراب : « أفنى » فعل ماض مبنى على الفتح المقدر على الألف منع من ظهوره التعذر لاجل له من الإعراب « تلادى » تلاد : مفعول به لأفنى منصوب بفتحة مقدره على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر « وما » الواو حرف عطف ، ما : اسم موصول معطوف على تلادى مبنى على السكون فى محل نصب « جمعت » فعل ماض وفاعله ، والجملة لاجل لها صلة ما الموصولة ، والعائد ضمير منصوب بجمع محذوف ، والتقدير : والذى جمعته « من نشب » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ما الموصولة « قرع » فاعل أفنى مرفوع بالضممة الظاهرة ، وقرع مضاف و« القوايقز » مضاف إليه من إضافة المصدر إلى مفعوله ، مجرور بالكسرة الظاهرة « أفواه » فاعل للمصدر مرفوع بالضممة الظاهرة ، وأفواه مضاف و« الأباريق » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « قرع القوايقز أفواه » حيث أضاف المصدر وهو قوله « قرع » إلى مفعوله وهو قوله « القوايقز » ثم أتى بفاعله وهو قوله « أفواه » بعد ذلك .

ونظير هذا البيت قول الفرزدق يصف ناقة بالسرعة والقوة :

تَنْفِي يَدَاهَا الْخَصَى فِي كُلِّ هَا جِرَةٍ نَفَى الدَّرَاهِمِ تَنْفَادُ الصِّيَارِيفِ

والظاهر أن من هذا النوع قول عبد يغوث بن وقاص الحارثي :

وَكُنْتُ إِذَا مَا اتَّخَيْلُ شَمْسَهَا الْقَنَا كَيْبِقًا بِتَهْمْرِيفِ الْقَنَاةِ بِنَانِيَا

فإن « تصريف » : مصدر صرف بالتضعيف ، وقد أضافه للمفعوله وهو القناة ، ثم

أتى بالفاعل وهو بنانى .

وقيل : يختصُّ بالشعر ، وردَّ بالحديث « وَحَجَّ الْبَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا » أى : وأن يَحُجَّ البيتَ المستطيعُ ، وأما إضافته إلى الفاعل ثم لا يذكر المفعول وبالعكس فكثيرٌ ، نحو ( رَبَّنَا وَتَقَبَّلْ دُعَاءِ )<sup>(١)</sup> ، ونحو ( لَا يَسْأَلُ الْإِنْسَانُ مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ )<sup>(٢)</sup> ، ولو ذُكِرَ أَقِيلَ : دعائى إياك ، ومن دعائه الخَيْرَ .

وتابعُ الجرور يُجَرُّ على اللفظ ، أو يُحْمَلُ على المحل<sup>(٣)</sup> ؛ فيرفع كقوله :

— ٣٦٩ — \* طَلَبَ الْمُعْتَبِ حَقَّهُ الْمَظْلُومُ \*

(١) من الآية ٤٠ من سورة إبراهيم . (٢) من الآية ٩٤ من سورة فصلت .  
(٣) هذا الذى ذهب إليه المؤلف تبعاً لابن مالك—من جواز الإتيان على المحل— هو ما ذهب إليه الكوفيون وبعض البصريين ، وذهب سيويه وجمهور البصريين إلى أنه لا يجوز الإتيان على المحل ، وزعم هؤلاء أن ما ورد بما ظاهره الإتيان على المحل كالبيت رقم ٣٦٩ والبيت رقم ٣٧٠ فهو مؤول بتقدير رافع للرفع وناصب للمنصب ، وكثرة الشواهد الواردة مما يدل على صحة الإتيان على المحل تمنع من الأخذ بهذا الرأى ، لأن التأويل خلاف الظاهر .

٣٦٩ — هذا الشاهد من كلام لبيد بن ربيعة العامري ، يصف حماراً وحشياً وأتته ، وما ذكره المؤلف هنا عجز بيت من الكامل ، وصدده قوله :

\* حَتَّى تَهَجَّرَ فِي الرِّوَاكِ وَهَاجِبًا \*

اللغة : « تهجرت » سار في الهاجرة ، وهى نصف النهار عند اشتداد الحر « الرواح » الوقت من زوال الشمس إلى الليل « وهاجها » أزعجها ، و « طلب المعقب » مصدر تشبيهى منصوب على أنه مفعول مطلق ، وأصل الكلام : وهاجها طالباً إياها طلباً مثل طلب المعقب — إلخ ، والمعقب : الذى يطلب حقه المرة بعد المرة .

الإعراب : « حق » حرف غاية وجر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « تهجرت » فعل ماضى مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى حمار الوحش « فى الرواح » جار ومجرور متعلق بتهجرت =

أو يُنْصَبُ كقولهِ :

— ٣٧٠ — \* مَخَافَةَ الْإِفْلَاسِ وَاللِّيَانَا \*  
\* \* \*

« وهاجها » الواو حرف عطف ، هاج : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى حمار الوحش ، وضمير الغائبة العائد إلى الأتخ مفعول به لهاج مبنى على السكون في محل نصب « طلب » مفعول مطلق منصوب بمادل الكلام عليه ، وكأنه قال : ولازمه ملازمة كملازمة المعقب إلخ ، وهو مضاف و « المعقب » مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله مجرور بالكسرة الظاهرة « حقه » حق : مفعول به للمصدر الذي هو طلب ، منصوب بالفتحة الظاهرة ، وحق مضاف وضمير الغائب العائد إلى المعقب مضاف إليه مبنى على الضم في محل جر « المظلوم » بالرفع : نعت للمعقب باعتبار محله الذي هو رفع على أنه فاعل بالمصدر ، ونعت المرفوع مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « المظلوم » وهو نعت لقوله المعقب الذي هو مجرور لفظا بإضافة المصدر الذي هو قوله « طلب » إليه ، لكنه لما كان فاعلا لهذا المصدر كان مرفوعا في المعنى والمحل فأتبعه إياه نظرا إلى محله .

ومثل هذا البيت قول المتنخل الهذلي من قصيدة يرثي فيها ابنه أثيلة :

السَالِكُ الثُّغْرَةَ اليَقِظَانِ سَالِكِيهَا مَشَى الْهُلُوكِ عَلَيْهَا أَخِيْعَمَلُ الْفُضْلِ

فالمصدر ههنا - وهو قوله « مشى » - مضاف إلى فاعله ، وهو قوله « الهلوك » وقد نعت فاعل المصدر بقوله « الفضل » ، ورفع تبعاً لموضعه ، والفضل : هي التي تخلع ثيابها كلها إلا قيصاً واحداً .

٣٧٠ - نسبوا هذا الشاهد في كتاب سيديويه (ج ١ ص ٩٨) إلى رؤبة بن

العجاج ، وقيل : ليست هذه النسبة بصحيحة ، وإنما هو لزيادة العنبري ، وما ذكره المؤلف بيت من الرجز المشطور ، وقبله قوله :

\* قَدْ كُنْتُ دَايَنْتُ بِهَا حَسَانَا \*

اللغة . « داينت بها » أخذتها بدلا من دين لي عنده « الليان » بتشديد الياء واللام =

## هذا باب إعمال اسم الفاعل

وهو : ما دلّ على الحَدَثِ والحُدُوثِ وفَاعِلِهِ .

نخرج بالحدوث نحو « أَفْضَلُ » و « حَسَنٌ » فإنهما إنما يَدُلَّانِ على الثبوت ،  
وخرج يذكر فاعلِهِ نحو « مَضْرُوبٌ » و « قَامٌ <sup>(١)</sup> » .

== مفتوحة - المطلق ، وتقول : لويت فلانا بدينه ألويه - على مثال رميته أرميه - ليا  
وليانا ، وذلك إذا مطلقته وسوفت في قضائه .

الإعراب : « قد » حرف تحقيق مبني على السكون لا محل له من الإعراب « كنت »  
كان : فعل ماض ناسخ يرفع الاسم وينصب الخبر ، وتاء التثنية اسم مبني على الضم  
في محل رفع « داينت » فعل ماض وفاعله ، والجملة في محل نصب خبر كان « بها »  
جار ومجرور متعلق بداين « حسانا » مفعول به لداين « مخافة » مفعول لأجله عامله  
داين أيضا ، وهو مضاف وقوله « الإفلاس » مضاف إليه ، من إضافة المصدر إلى مفعوله  
مجرور بالكسرة الظاهرة « والليانا » الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له  
من الإعراب ، الليانا : معطوف على الإفلاس باعتبار محله الذي هو نصب لكونه  
مفعولا للمصدر الذي هو مخافة ، والمعطوف على المنصوب منصوب ، وعلامة نصبه  
الفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « والليانا » فإنه منصوب ، وهو معطوف على « الإفلاس »  
الذي هو مجرور اللفظ بإضافة المصدر الذي هو قوله « مخافة » إليه ، لكانه لما كان  
مفعولا به لذلك المصدر كان في المعنى والمحل منصوباً ، فلما أراد العطف عليه لاحظ  
ذلك المحل فنصب المعطوف مراعاة له .

\*\*\*

(١) اسم المفعول الذي أشار إليه بقوله « نحو مضروب » يدل على المفعول لا على  
الفاعل ، والفعل الذي أشار إليه بنحو قام يدل دلالة وضعية على الحدث والزمان ، ولا  
يدل بالوضع على الفاعل ، وإنما يدل على الفاعل باللزوم العقلي ، ضرورة علم كل أحد  
بأنه ما من فعل إلا له فاعل ، فالمراد بنفي دلالاته على الفاعل نفي الدلالة الوضعية .

فإن كان صِلَةً لِأَلِّ عَمِلَ مطلقاً<sup>(١)</sup>، وإن لم يكن عمل بشرطين<sup>(٢)</sup> :  
 أحدهما : كونه للحال أو الاستقبال<sup>(٣)</sup>، لا الماضي ، خلافاً للكسائي ،  
 ولا حُجَّةٌ له في ( بِاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ )<sup>(٤)</sup> ، لأنه على حكاية الحال ، والمعنى :  
 يَبْسُطُ ذِرَاعِيهِ ، بدليل ( وَنُقَلِّبُهُمْ ) ولم يقل وَقَلِّبْنَاهُمْ .

والثاني : اعتماده على استفهام أو نفي أو مُخْبِرٍ عنه أو مَوْصُوفٍ ، نحو  
 « أَضَارِبُ زَيْدٌ عَمْرًا » ، و « مَا ضَارِبٌ زَيْدٌ عَمْرًا » ، و « زَيْدٌ ضَارِبٌ  
 أَبُوهُ عَمْرًا » ، و « مَرَزْتُ بَرَجُلٍ ضَارِبٍ أَبُوهُ عَمْرًا » .

والاعتماد على المُقَدَّرِ كِالاعتماد على الملفوظ به ، نحو « مُهَيِّنٌ زَيْدٌ عَمْرًا  
 أَمْ مُكْرِمُهُ ؟ » أي : أَمْ هَيِّنٌ ، ونحو ( مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ )<sup>(٥)</sup> ، أي : صِنْفٌ  
 مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهُ ، وقوله :

(١) المراد الإطلاق أنه يعمل ، سواء أكان بمعنى الماضي أم بمعنى غيره ، وسواء  
 أكان معتمداً على شيء مما سيذكره في النوع الثاني أم لم يكن معتمداً على شيء منها .  
 (٢) بقى شرطان آخران ؛ وهما : ألا يكون مصغراً ، وألا يكون موصوفاً ، وخالف  
 الكسائي فيهما جميعاً .

(٣) السر في اشتراط هذا الشرط هو أن اسم الفاعل إنما عمل بالحال على الفعل  
 المضارع ، والفعل المضارع المحمول عليه إنما يدل على الزمان الحاضر أو الزمان  
 المستقبل ، فإذا أريد باسم الفاعل الزمان الماضي فقد زال شبهه بالفعل المضارع ؛ فلم  
 يبق وجه لعمله .

(٤) من الآية ١٨ من سورة الكهف ، وقد ظن الكسائي ومن وافقه كهشام  
 وأبي جعفر أن قوله سبحانه ( باسط ) بمعنى الماضي ، ولكن الجمهور ردوا ذلك وقالوا :  
 إن هذه القصة حكاية حال ، ومعنى ذلك أن يفرض المتكلم حين كلامه أن القصة  
 واقعة الآن فهو يصفها ، وعلى هذا لا يكون ( باسط ) ماضياً ، ولكنه حاضر .

(٥) من الآية ٦٩ من سورة الحل ، والتمثيل بالآية الكريمة في هذا الموضع إما  
 سهو وإما مبنى على رأى ضعيف ، وبيان ذلك أن عمل اسم الفاعل الذي يشترط له =

— ٣٧١ — \* كَنَاطِحٍ صَخْرَةً يَوْمًا لِيُوهِنَهَا \* \*

الاعتقاد على شيء مما ذكر إنما هو نصبه للمفعول به ، أما رفعه للفاعل مطلقاً فلا يشترط له شيء مما ذكر ، وهذا هو الصحيح المعتمد عند النحاة ، وليس في الآية مفعول به حق نلتمس لاسم الفاعل الذي هو ( مختلف ) شيئاً يعتمد عليه ، فاعرف ذلك وكن به حقيقياً والرأى الضعيف الذي أشرنا إليه هو أن الاعتقاد على شيء مما ذكر شرط في رفعه الفاعل الظاهر كما أنه شرط في نصبه المفعول به ، فأما راعه الضمير المستتر فهو الذي لا يشترط له الاعتقاد ، وفي الآية التي تلاها المؤلف رفع اسم الفاعل الذي هو مختلف فاعلا هو اسم ظاهر وهو ألوانه ، فكان لا بد له - على هذا القول - من الاعتقاد ، فلم هذا قدرنا الموصوف بمختلف ليكون معتمداً عليه .

٣٧١ — هذا الشاهد من كلام الأعشى ميمون بن قيس ، وما ذكره المؤلف ههنا صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

\* فَلَمْ يَضِرْهَا وَأَوْهَى قَرْنَهُ الْوَعْلُ \*

اللغة : « ناطح » تقول : نطح الثور أو الكبش أو نحوها ، تريد أنه ضرب بقرنه « لم يضرها » تقول : ضاره يضره ضيراً ، ومعناه ضره أو نقصه « أوهى » أضعف « الوعل » بفتح الواو وكسر العين ، وفيه لغة أخرى حكاه الليث بضم الواو وكسر العين ، على الوزن النادر أو المهمل - هو تيس الجبل ، وأكثر أهل اللغة على أن الأثني تسمى أروية ، وحكى في اللسان أنه يقال للأثني : وعلة ، ويجمع الوعل على أوعال ووعول ووعل ، بضم فسكون في الأخير .

المعنى : يقول : إنك تكاف نفسك ما لا قبل لك به ، وتجشمها ما يضمفك هو له ولا تنال منه مناد ، ولا يعود ضرره إلا عليك ، وإعما مثلك فيما تصنع مثل تيس جبلي يضرب صخرة بقرنه يظن أنه يفلقها فلا ينال منها وينسكس قرنه .

الإعراب : « كَنَاطِحٍ » الكاف حرف جر مبني على الفتح لا محل له من الإعراب وناطح : مجرور بالكاف ، وأصله صفة لموصوف محذوف ، وتقدير الكلام : كوعل ناطح ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : أنت كَنَاطِحٍ ون ناطح ضمير مستتر تقديره هو ، وهو فاعله ؛ لأنه اسم فاعل يعمل عمل الفعل ، =

أى : كَوَعِلِ نَاطِحِ ، ومنه « يَا طَالِعًا جَبَلًا » أى : يا رجلاً طالعاً ،  
وقولُ ابن مالك « إنه اعتمد على حرف النداء » سمَّوهُ ؛ لأنه مختصُّ بالاسم ؛  
فكيف يكون مُقَرَّبًا من الفعل ؟

\*\*\*

فصل : تُحوَّلُ (١) صيغةُ فاعلِ المبالغة والتكثير إلى : فَعَالٍ ، أو فَعُولٍ ،  
أو مِفْعَالٍ — بكثرة ، وإلى فَعِيلٍ أو فَعِيلٍ بِقَلَّةٍ ، فيعمل عمله بشروطه ، قال :  
== فيرفع الفاعل دائماً ، وينصب المفعول إن كان فعله متعدياً واستكمل ما ذكره المؤلف  
من الشروط « صخرة » مفعول به لناطح منصوب بالفتحة الظاهرة « ليوهنها » اللام  
لام كي مبنى على الكسر لاجل له من الإعراب ، يوهن : فعل. مضارع منصوب بأن  
المضمرة بعد لام التعليل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الناطح ،  
وضمير الغائبة العائد إلى الصخرة مفعول به ، وأن المصدرية مع ما دخلت عليه في تأويل  
مصدر مجرور بلام التعليل ، والجار والمجرور متعلق بناطح « فلم » الفاء حرف عطف  
لم : حرف نفي وجزم وقلب « يصرها » يضر : فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه  
السكون ، وفاعله ضمير الناطح مستترا فيه جوازا ، وضمير الغائبة العائد إلى الصخرة  
مفعول به « وأوهى » الواو حرف عطف ، أوهى : فعل ماض مبنى على فتح مقدر  
على الألف منع من ظهوره التعذر « قرنه » قرن : مفعول به لأوهى ، وقرن مضاف  
وضمير الغائب مضاف إليه « الوعل » فاعل أوهى مرفوع بالضممة الظاهرة  
الشاهد فيه : قوله « ناطح صخرة » حيث أعمل اسم الفاعل وهو قوله « ناطح »  
إعمال فعله ؛ فنصب به المفعول به وهو « صخرة » مع أنه غير معتمد في الظاهر على  
شئ ، لكنه لما كان في المعنى معتمداً ؛ لسكون ناطح صفة لموصوف محذوف ، والأصل  
« كوعل ناطح » راعى ذلك المعنى واعتبره معتمداً فأعمله .

(١) ذكر أبو حيان أن هذه الصيغة الخمسة يتفاس اشتقاقها من مصدر كل فعل  
ثلاثي متعدي ، نحو ضرب ، يجوز لك أن تقول : ضراب ، ومضراب ، وضروب ،  
وضريب ، وضرب .

وهو : أفعالٌ على إحدى هذه الصيغ مع أن الفعل المستعمل مزيد على الثلاثي  
نحو دراك ، ومعاون ، ومهوان ، ومعطاء ، وندير ، ورهوق

## \* ٣٧٢ - أَخَا الْحَرْبِ لِبَاسًا إِلَيْهَا جِلَالَهَا \*

٣٧٢ - هذا الشاهد من كلام القلاخ - بضم القاف وآخره خاء معجمة - بن

حزن بن جناب ، الذى يقول عن نفسه :

أَنَا الْقُلَاخُ بْنُ جَنَابِ بْنِ جَلَا أَخُو خَنَائِيرِ أَقْوَدُ الْجَمَلَا

وما ذكره المؤلف هنا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

\* وَلَيْسَ بِيَوْلَاجِ الْخَوَالِفِ أَعْقَلَا \*

اللغة : « أخا الحرب » أى معالجها الذى يلازمها ولا يفر منها ، وذلك كما تقول :

فلان أخو البر ، وأخو الإحسان ، وأخو العرب « جلالها » الجلال - بكسر الجيم - جمع

جل ، بالضم ، وأراد به ما يلبس فى الحرب من الدروع ونحوها ، « وولاج » كثير الولوج ،

أى : الدخول « الخوالم » جمع خالفة ، وهى فى الأصل عمود الخيمة ، والمراد منه

هنا نفس الخيمة ، من إطلاق اسم الجزء وإرادة الكل « الأعقل » هو الذى تصطك

ركبته من الفزع .

الإعراب : « أخا » حال من ضمير متكلم واقع فى بيت سابق على بيت الشاهد ،

وهو قوله :

فَإِنْ تَكُ فَاتَّتَكَ السَّمَاءُ فَإِنِّى بِأَرْفَعِ مَا حَوْلِي مِنَ الْأَرْضِ أَطْوَلَا

منصوب بالألف نياحة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة ، وأخا مضاف و « الحرب »

مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « لباساً » حال ثانية من ضمير المتكلم الذى

ذكرناه منصوب بالفتحة الظاهرة ، وفيه ضمير مستتر تقديره هو ، وهو فاعله « إليها »

جار ومجرور متعاقب بلباس « جلالها » جلال : مفعول به لباس منصوب بالفتحة

الظاهرة ، ولباس مضاف وضمير الغائبة العائد إلى الحرب مضاف إليه مبنى على السكون

فى محل جر « وليس » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ،

ليس : فعل ماض ناقص مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، واسمه ضمير مستتر فيه

جوازا تقديره هو يعود إلى أخى الحرب « بولاج » الباء حرف جر زائد مبنى على

الكسرة لا محل له من الإعراب ، وللاج : خبر ليس منصوب بفتحة مقدرة على آخره

منع ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد ، وللاج مضاف و « الخوالم »

مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « أعقلا » يجوز أن يكون حالا من اسم ليس =

وقال :

\* ٣٧٣ — \* ضَرُوبٌ يُنْصَلِ السَّيْفِ سُوقَ سِمَانِيَا \*

== فهو منصوب بالفتحة الظاهرة ، ويجوز أن يكون خبراً ثانياً وليس ، فهو أيضاً منصوب بالفتحة الظاهرة ، ويجوز أن يكون نعتاً لولاج أو مطرفاً عليه بحرف عطف مقدر ، فهو مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف للوصفية ووزن الفعل ، أو هو منصوب بالفتحة الظاهرة لأن تابع خبر ليس المجرور بالباء الزائدة يجوز فيه الجر تبعاً للفظ الخبر ، ويجوز فيه النصب تبعاً لموضعه كما في قول الشاعر :

\* فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدَا \*

الشاهد فيه : قوله « لباسا جلالها » حيث أعمل صيغة المبالغة ، وهي قوله « لباسا » إعمال الفعل واسم الفاعل ؛ فنصب به المفعول به ، وهو قوله « جلالها » لاعتماده على موصوف مذکور هو قوله أخا الحرب ، ومثله قول شاعر الحماسة :

فِيَا لِرِزَامِ رَشَّحُوا بِي مُقَدِّمًا إِلَى الْخُرْبِ خَوَاضًا إِلَيْهَا السِّكِّتَابِيَا  
خَوَاض : صيغة مبالغة لخاض ، وفيه ضمير مستتر يعود إلى مقدم ، والسكتاب : مفعول به لخواض بسبب كونه معتمدا على موصوف وهو قوله « مقدما » .

٣٧٣ — هذا الشاهد من كلام أبي طالب بن عبد المطلب عم النبي صلى الله عليه وسلم ، من كلمة رثى فيها أبا أمية بن المغيرة المخزومي ، وهو زوج أخته عاتكة بنت عبد المطلب ، والذي ذكره المؤلف صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

\* إِذَا عَدِمُوا زَادًا فَإِنَّكَ عَاقِرٌ \*

اللغة : « ضروب » صيغة مبالغة لضارب « نصل السيف » حده وشفرته ، وقد يطلق النصل على السيف كله ، ولكنه لا يراد ههنا ؛ لثلاث تلزم إضافة الشيء إلى نفسه « سوق » جمع ساق « سمانيا » جمع سمينة ضد الهزيلة ، والضمير البارز يعود إلى الإبل « عاقر » اسم فاعل من العقر ، وهو الذبح ، ويطلق على من يقطع قوائم البعير ليتمكن من ذبحه .

المعنى : يصف أبا أمية الذي يرثيه بالجود والكرم في وقت العسرة الذي تبين فيه الأناية في أكثر النفوس فتمسك عن معونة المحتاجين ، وتجمد الأيدي فلا تبض بقطرة ، وذكر أنه لا يكتفى بالقليل من الجود ، ولكنه يبذل بأوسع معاني البذل . =

وحكى سيبويه « إِنَّهُ لَمِنْجَارٌ بَوَائِكُمْ » وقال :

٣٧٤ - فَتَاتَانِ أَمَا مِنْهُمَا فَشَبِيهَةٌ هَلَالًا . . . . .

== الإعراب : « ضروب » خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : أنت ضروب ، أو هو ضروب مرفوع بالضممة الظاهرة « بنصل » جار ومجرور متعلق بـضروب ، ونصل مضاف و « السيف » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « سوق » مفعول به لضروب منصوب بالفتحة الظاهرة ، وسوق مضاف وسمان من « سمانها » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وسمان مضاف وضمير العائبة العائد إلى الإبل مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه مبنى على السكون في محل نصب « عدموا » عدم : فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله « زادا » مفعول به لعدم منصوب بالفتحة الظاهرة ، وجملة الفعل الماضي وفاعله ومفعوله في محل جر بإضافة إذا إليها « فإنك » الفاء واقعة في جواب إذا ، إن : حرف توكيد ونصب ينصب الاسم ويرفع الخبر مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وكاف المخاطب اسمه مبنى على الفتح في محل نصب « عاقر » خبر إن مرفوع بالضممة الظاهرة ، والجملة من إن واسمها وخبره لا محل لها من الإعراب جواب إذا

الشاهد فيه : قوله « ضروب سوق سمانها » حيث أعمل صبعة المبالغة ، وعنى قوله « ضروب » إعمال الفعل واسم الفاعل : فنصب بها المفعول . وهو قوله « سوق سمانها » واسم المبالغة هنا معتمد على خبر عنه محذوف ؛ فإنه خبر مبتدأ محذوف تقديره هو ضروب ، أو نحوه .

٣٧٤ - هذا الشاهد من كلام عبد الله بن قيس الرقيات ، وما ذكره المؤلف

قطعة من بيت من الطويل ، والعلماء يروون البيت بتمامه هكذا :

فَتَاتَانِ أَمَا مِنْهُمَا فَشَبِيهَةٌ هَلَالًا ، وَأُخْرَى مِنْهُمَا تُشْبِهُ الْبَدْرَا  
وقد وجدت في شعر عبد الله بن قيس الرقيات هذا البيت بروي آخر ، وأنا أسوقه

إليك مع بيت آخر لندرك أن النحاة غيروا فيه بعض التغيير :

فَتَاتَانِ أَمَا مِنْهُمَا فَشَبِيهَةٌ هَلَالًا ، وَأُخْرَى مِنْهُمَا تُشْبِهُ الشَّمْسَا  
فَتَاتَانِ فِي سَعْدِ السُّعُودِ وَلِدْتُمَا وَلَمْ تَلْقِيَا يَوْمًا هَوَانًا وَلَا نَحْسًا =

== اللغة : « فئاتان » ثنية فتاة ، وهى الجارية الحديثة السن ، والغلام فتى ، وتصغر الفتاة على فنية ، ويصغر الفتى على فتى ، وتجمع الفتاة على فتيات ، ويجمع الفتى على فتيان ، ومن العرب من يقول : فتوان ، والأصل فى هذه المادة فتاء السن ، وهو الشباب ، يقال : قد فتى يفتى - مثل رضى يرضى - فهو فتى السن بين الفتاء - بالفتح والمد - « هلالا » الهلال : اسم للقمر فى ليلتين من أول الشهر أو ثلاث ليال ، سموه بذلك لأن الناس يهللون عند رؤيته : أى يرفعون أصواتهم بالدعاء « البدر » هو القمر ليلة تمه وكاله .

الإعراب : « فئاتان » خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : هما فئاتان ، أو أنها فئاتان ، مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مشى ، والنون عوض عن التنوين فى الاسم المفرد « أما » حرف شرط وتفصيل مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « منها » جار ومجرور متعلق بمحذوف يقع صفة لموصوف محذوف يقع مبتدأ ، وتقدير الكلام : أما واحدة كائنة منهما « فشيبة » الفاء زائدة وجوبا فى خبر المبتدأ ، شيبة : خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفيه ضمير مستتر تقديره هى ، وهو فاعله « هلالا » مفعول به لشيبة منصوب بالفتحة الظاهرة « وأخرى » الواو حرف عطف ، أخرى : صفة لموصوف محذوف يقع مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « منها » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لأخرى « تشبه » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى « البدر » مفعول به لتشبهه منصوب بالفتحة الظاهرة ، والألف الاطلاق ، وجملة تشبهه وفاعله المستتر فيه ومفعوله فى محل رفع خبر المبتدأ الذى هو موصوف أخرى ، وتقدير الكلام : وواحدة أخرى منهما تشبه البدر .

الشاهد فيه : قوله « فشيبة هلالا » حيث أععمل صيغة المبالغة وهى قوله « شيبة » إعمال الفعل واسم الفاعل ؛ فنصب بها المفعول به ، وهو قوله « هلالا » ، واسم المبالغة هنا معتمد على مخبر عنه محذوف ، والتقدير : أما فتاة منهما فهى شيبة هلالا .  
وقد أنشد سيديويه فى هذا الموضع قول الشاعر :

حَتَّى شَاهَا كَلِيلٌ مَوْهِنًا عَمِلٌ      بَاتَتْ طِرَابًا وَبَاتَ اللَّيْلَ لَمْ يَنْمَ  
جمل قوله « كليل » صيغة مبالغة ، وقوله « موهنا » منصوبا بكليل ، واعترضه قوم بأن الموهن ظرف زمان ، وادعى ابن هشام لتصحيح كلام سيديويه - مع تسليمه بأنه ظرف زمان - أنه مفعول به على حد قولهم « أتعبت يومك » .

وقال :

— ٣٧٥ — \* أَتَانِي أَنَّهُمْ مَزِقُونَ عِرْصِي \*  
\* : \*

٣٧٥ — هذا الشاهد من كلام زيد الخليل ، وهو الذى سماه النبي صلى الله عليه وسلم زيد الخير ، وما ذكره المؤلف صدر بيت من الوافر ، وعجزه قوله :

\* جِحَاشُ السِّكْرِ مَلِينٌ لَهَا فَدِيدٌ \*

اللغة : « مزقون » جمع مزق - بفتح فسكسر - وهو صيغة المبالغة لمزق الذى هو اسم فاعل من المزق ، وأصله شق الثوب ونحوه ، ويستعمل فى مزق العرض على المجاز « الجحاش » جمع جعش « السكر ملين » تثنية كزول - بكسرتين بينهما سكون - وهو ماء يجبل من جبل طي ، « الفديد » الصوت .

المعنى : يقول عن قوم توعدوه بالشر : بلغنى أنهم يثلبونى وينالون منى ، ويقطعون عرضى شتاً وسباباً ، ثم أخبر عنهم أنهم عنده بمنزله حمير موضع بعينه سماه السكر ملين ، وأن حديثهم عنه يشبه ما تحدثه هذه الحمير من الصياح والجلبة عند ورود الماء .

الإعراب : « أتانى » أنى : فعل ماض مبنى على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به مبنى على السكون فى محل نصب « أنهم » أن : حرف توكيد ونصب مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وضمير الغائبين اسمه مبنى على السكون فى محل نصب « مزقون » خبر أن مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه جمع مذكر سالم « عرضى » عرص : مفعول به لمزقون منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر ، وأن وما دخلت عليه فى تأويل مصدر مرفوع فاعل أنى « جعاش » خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : هم جعاش ، مرفوع بالضمة الظاهرة ، وجعاش مضاف و« السكر ملين » مضاف إليه مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه مثنى « لها » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « فديد » مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة ، وجملة المبتدأ المؤخر وخبره المقدم عليه فى محل نصب حال من جعاش السكر ملين ، وتقدير الكلام : أتانى كونهم مزقون عرضى ، هم جعاش السكر ملين حال كونها ذات فديد : أى صوت وصياح وجلبة . =

فصل : تَنْذِيَةُ اسمِ الْفَاعِلِ وَجَمْعُهُ وَتَنْذِيَةُ أُمَّلَةٍ الْمُبَالَغَةِ وَجَمْعُهَا كَمُفْرَدِهَا فِي الْعَمَلِ وَالشَّرْوَطِ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ( وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا ) (١) ، وَقَالَ تَعَالَى : ( هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ ) (٢) ، وَقَالَ : ( خُشَعًا أَبْصَارُهُمْ ) (٣) ، وَقَالَ الشَّاعِرُ :

— ٣٧٦ — \* وَالنَّاذِرِينَ إِذَا لَمْ أَلْقُمَا دَمِي \*

= الشاهد فيه : قوله « مزقون عرضي » حيث أعمل جمع صيغة المبالغة وهو قوله « مزقون » فإنه جمع مزق - بفتح فكسر - ومزق هذا مبالغة اسم الفاعل ، وقد أعمل هذا الجمع إعمال مفرده - وبالتالي إعمال الفعل واسم الفاعل ؛ فنصب به المفعول ، وهو قوله « عرضي » واسم المبالغة هنا معتمد على مخبر عنه وهو اسم إن . . . ومن إعمال فعل - بفتح فكسر - قول لبيد بن ربيعة العامري ، وهو من شواهد سيبويه ( ١ / ٥٧ ) :

أَوْ مِسْحَلٌ شَنِجٌ عِضَادَةٌ سَمْحَجٌ بِسَرَاتِهِ نَدَبٌ لَهَا وَكَلُومٌ  
فقد نصب قوله « عضادة سمحج » بقوله « شنج » الذي هو صيغة مبالغة .  
ومن ذلك قول الآخر :

حَذِرٌ أُمُورًا لَا تَضِيرُ وَأَمِنٌ مَا لَيْسَ مُنْجِيَهُ مِنَ الْمَقْدَارِ  
ومن تعدد الشواهد الدالة على إعمال « فعل » بفتح فكسر - عمل الفعل تعلم أنه لا يضير سيبويه أن يكون قد استشهد على هذا الإعمال - أو مثل له - بالبيت الأخير ، وأنه قيل عن هذا البيت إنه مصنوع ، فقد ذكر معه من الشواهد ما يؤيد رأيه .  
(١) من الآية ٣٥ من سورة الأحزاب . (٢) من الآية ٣٨ من سورة الزمر .  
(٣) من الآية ٧ من سورة القمر .

٣٧٦ — هذا الشاهد من كلام عنتر بن شداد العبسي ، من معلقته المشهورة ، وما ذكره المؤلف عجز بيت من الكامل ، وصدره قوله :

\* الشَّاتِمِي عِرْضِي وَلَمْ أَشْتَمُهُمَا \*

اللغة : « الشاتمي عرضي » الشاتمي : منى شاتم ، وشاتم : اسم فاعل فعله = ( ١٥ — أوضح للسالك ٣ )

« شتم يشتم شتما » من باب نصر، والشتم: الرمي بالمسكروه من القول، والعرض - بالكسر - ما يصونه المرء عن أن تتناوله الألس « والناذرين » أى اللذين أوجبا على أنفسهم، يريد أنهما يتوعدانه حين يغيب عن وجوههما ، فأما إذا حضر فلا جراءة لهما على ذلك .  
الإعراب : « الشامى » نعت لابن ضمضم المذكور فى بيت متقدم على بيت الشاهد وهو قوله :

وَلَقَدْ خَشِيتُ بِأَنْ أُمُوتَ وَلَمْ تَدْرُ لِلْحَرْبِ دَائِرَةً كَلَىٰ ابْنِي ضَمْضَمٍ  
مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه مثنى، والشامى مضاف وعرض من « عرضى » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، وعرض مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر « ولم » الواو واو الحال، لم : حرف نفي وجزم وقلب « أشتمهما » أشتم : فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا، وضمير الغائبين العائد إلى ابنى ضمضم مفعول به مبنى على السكون فى محل نصب، والجملة من الفعل المضارع وفاعله ومفعوله فى محل نصب حال « والناذرين » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب، الناذرين : معطوف على الشامى، مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه مثنى، والنون عوض عن التنوين فى الاسم المفرد « إذا » ظرف تضمن معنى الشرط مبنى على السكون فى محل نصب « لم » حرف نفي وجزم وقلب « ألقهما » ألق : فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا، وضمير الغائبين العائد إلى ابنى ضمضم مفعول به مبنى على السكون فى محل نصب، وجواب إذا على هذا محذوف، والأحسن أن يجعلها ظرفية لا غير، فلا جواب لها « دعى » دم : مفعول به للناذرين منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، ودم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر .  
الشاهد فيه : قوله « والناذرين دعى » حيث أععمل مثنى اسم الفاعل - وهو قوله « الناذرين » - عمل المفرد ؛ فنصب به المفعول ، وهو قوله « دعى » وهذا المثنى مقترن بأل فلا حاجة به إلى الاعتماد على شيء مما ذكره المؤلف وأوضحناه فى شرح الشواهد السابقة .

وقال :

\* غُفِرَ ذَنبُهُمْ غَافِرٌ فُجْرُهُ \* — ٣٧٧

٣٧٧ — هذا الشاهد من كلام طرفة بن العبد البكري ، وما أنشده المؤلف عجز بيت من الرمل ، وصدده قوله :

\* ثُمَّ زَادُوا أَنَّهُمْ فِي قَوْمِهِمْ \*

اللغة : « ثم زادوا - البيت » وصف قومه قبل هذا البيت بالإقدام والجرأة والصبر على قتال الأعداء ، وغير ذلك من أفعال الشجاعة ، ثم بين أن لهم مزيداً على ذلك من خلال الروءة ، وذلك أنهم يأخذون بالعفو عن الزلات والصفح عن الذنوب ، وأنهم - مع ما لهم من خصال الشرف - لا يفخرون ؛ لأن الفخر إعجاب وخفة ، وغفر - بضمهتين - جمع غفور الذي هو مبالغة غافر ، وغفر - بضمهتين أيضاً - جمع غفور الذي هو مبالغة فاخر ، ويروى « غير فجر » بضم الفاء والجيم - من الفجور ، والفجور : الكذب ، أو هو اسم جامع لكل خصلة من خصال الشر ، والرواية الأولى أشهر وأعرف ، وإضافة الذنب إلى ضميرهم من الإضافة لأدنى ملابسة ؛ لأنهم إنما يغفرون ذنب من يذنب إليهم ، أو هو على تقدير مضاف بين المتضايين : أى غفر ذنب قومهم .

الإعراب : « ثم » حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « زادوا » زاد : فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله « أنهم » أن : حرف توكيد ونصب ، وضمير الغائبين اسمه مبنى على السكون في محل نصب « في » حرف جر « قومهم » قوم : مجرور بنفى وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، وقوم مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال من اسم إن ، وابن هشام اللخمي جعل الجار والمجرور متعلقاً بزادوا ، بناء على ما ذهب إليه من أن « في » الجارة هنا بمعنى عند « غفر » خبر أن مرفوع بالضممة الظاهرة « ذنبهم » ذنب : مفعول به لغفر منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه « غير » خبر ثان لأن مرفوع بالضممة الظاهرة ، وغير مضاف و « غفر » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وسكنه لأجل الوقف .

== الشاهد فيه : قوله « غفر ذنبهم » حيث أعمل جمع صيغة المبالغة وهو قوله « غفر » فإنه جمع غفور ، وغفور مبالغة عافر ، وقد أعمل هذا الجمع إعمال مفردة ، وبالتالي إعمال الفعل واسم الفاعل ، فنصب به المفعول وهو قوله « ذنبهم » وصيغة المبالغة هنا معتمدة على مخبر عنه مذكور وهو اسم أن .

واعلم أنه لا فرق بين أن يكون الجمع مذكر سالما أو جمع مؤنث سالما وأن يكون جمع تكسير ؛ فمن جمع اسم الفاعل جمع التكسير قول أبي كبير الهذلي :

يَمِّنُ سَمَّانَ بِهِ وَهُنَّ عَوَاقِدُ حُبِكَ النَّطَاقِ فَشَبَّ غَيْرَ مُهَبَّلٍ

الشاهد في قوله « عواقد حبك النطاق » فإن عواقد جمع تكسير مفردة عاقدة وقد نصب بهذا الجمع قوله « حبك النطاق » ومن إعمال جمعه جمع المذكر السالم قول الله تعالى : ( والذاكرين الله كثيرا ) ومن إعمال جمعه جمع المؤنث السالم قوله تباركت كلته : ( هل هن كاشفات ضره ) فإن كاشفات جمع كاشفة جمع مؤنث سالم وقد نصب به ضره ، وقد اجتمع إعمال جمع المؤنث السالم وجمع التكسير في قول العجاج بن رؤبة :

وَرَبُّ هَذَا الْبَيْتِ لَدَى الْمُحَرَّمِ وَالْقَاطِنَاتِ الْبَيْتِ غَيْرِ الرَّثِيمِ

\* أُولَئِكَ مَسَكَةٌ مِنْ وَرْقِ الْحَمَى \*

القاطنات : جمع قاطنة جمع المؤنث السالم ، وقد نصب به البيت ، وأوالف : جمع آلفة جمع التكسير ، وقد نصب به مكة .

وأنت تعلم أن التثنية والجمع بأنواعه - نعتي سواء أكان جمع تكسير أم كان جمع مذكر سالما أم كان جمع مؤنث سالما - من خصائص الأسماء ، فكان من حق المثنى والمجوع من أسماء الفاعلين ألا يعمل ، لأنه بالتثنية والجمع بعد شبهه بالفعل ، لسكنا لانعلم خلافا بين النحاة في جواز إعمال المثنى والمجموع من أسماء الفاعلين ، وكيف يختلفون في جواز إعماله مع أن إعماله قد ورد صريحا في أفصح كلام وهو القرآن الكريم ، كما ورد فيما لا يحصى من الآيات المعروفة قائلوها .

ونحن نستدل بجواز إعمال المثنى والمجموع من أسماء الفاعلين على أن شبه الفعل الذي عمل بسببه هو شبهه به في المعنى وهو الدلالة على الحدث - وليس شبهه هو مجيئه في الغالب على زنة المضارع ، ووجه الاستدلال بذلك على ما اخترناه هو أن التثنية =

= والجمع - وخصوصاً جمع التكسير - يبعدان موازنته للمضارع ، فلو كانت موازنته للمضارع هي المعتبرة في وجه الشبه لكانت التثنية والجمع سبباً واضحاً للقول بعدم جواز الإعمال ، لكنه لم يذهب إلى ذلك أحد ، وبما يؤكد ما اخترناه من وجه الشبه أن أمثلة المبالغة عملت حملاً على اسم الفاعل مع بعد زنتها عن زنة المضارع .  
 ونريد أن نتوصل من هذا الكلام إلى القول بعدم صحة اشتراط من اشترط لعمل اسم الفاعل ألا يكون مصعراً ، وألا يكون موصوفاً ، بحجة أن ذلك يبعد شبهه بالفعل ، لأن التصغير والوصف لم يزيلا دلالاته على الحدث .

وخلاصة القول في اسم الفاعل المصغر أن للنحاة في جواز إعماله ثلاثة مذاهب :  
 الأول - وهو رأي جمهور البصريين - أنه لا يجوز إعماله مطلقاً ، نعى سواء أ كان مكبره قد ورد عن العرب أم لم يكن مكبره وارداً ، مثل كبيت الذي هو من جهة القياس تصغير أ كمت أو كمتاء تصغير ترخيم ، ولم يسمع الأ كمت ولا الكمتاء .  
 والقول الثاني - يجوز إعمال المصغر مطلقاً ، وينسب إلى الكسائي ، وينسب إلى جمهور الكوفيين إلا الفراء وقال به النحاس أيضاً - وتمسك الكوفيون بأن السبب الذي من أجله عمل اسم الفاعل هو دلالاته على الحدث ، والتصغير لم يذهب بهذه الدلالة ، وتمسك النحاس بقياس المصغر على المجموع ، وإذا كنا جميعاً نجز عمل المجموع والثني مع قيام ما هو من خصائص الأسماء فيهما وجب ألا ننكر عمل المصغر .

والثالث - وينسب إلى المتأخرين - التفصيل ، فإن كان المصغر لم يستعمل مكبره عمل ، وإن سمع مكبره كضوئرب وقويتل وسوير - تصغير ضارب وقاتل وسائر - لم يعمل .

وخلاصة القول في عمل اسم الفاعل الموصوف أن للنحاة في جواز إعمال ثلاثة مذاهب أيضاً :

المذهب الأول - وهو - رأي جمهور البصريين من النحاة - أن اسم الفاعل الموصوف لا يعمل مطلقاً - نعى سواء أ ذكر المفعول في الكلام بعد اسم الفاعل وقبل الوصف ، - وحاصله أن يتوسط المفعول بين اسم الفاعل ووصفه - أم ذكر المفعول بعدهما جميعاً ، أم ذكر المفعول قبلهما جميعاً - وهم يؤولون ما ورد من كلام العرب مخالفاً لذلك بتقدير فعل يعمل فيها يظن أنه مفعول لاسم الفاعل ، وذلك تكلف لا داعي له . =

غُفِرَ : جمع غفور ، وذُنِبَهُمْ : مفعوله .

\*\*\*

فصل : يجوز في الاسم الفَضْلَةَ الذي يَتَلَوُ الوصفَ العَامِلَ أن يُنْصَبَ به ،  
وأن يُخَفَّضَ بإضافته ، وقد قرئ ( إِنَّ اللَّهَ تَبَالِغُ أَمْرِهِ )<sup>(١)</sup> ، و ( هَلْ هُنَّ  
كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ )<sup>(٢)</sup> بالوجهين ، وأما ما عدا للتالي<sup>(٣)</sup> فيجب نَصْبُهُ نحو

= والمذهب الثاني - وينسب إلى الكسائي وحده أحيانا ، وينسب إليه وإلى سائر  
الكوفيين أحيانا أخرى - وخلاصته أن اسم الفاعل الموصوف يعمل مطلقا - سواء  
أتقدم المفعول أم تأخر أم توسط -

والقول الثالث - ونسبه ابن مالك بقوله « وذهب بعض أصحابنا » ولم يعينه -  
وخلاصته أنه يجوز إعمال اسم الفاعل الموصوف إذا تقدم المفعول على الوصف ، ولا يجوز  
إذا تقدم الوصف على المفعول ، وفي القرآن الكريم ( ولا آمين البيت الحرام يبتغون  
فضلا ) وآمين : جمع آم - بتشديد الميم - اسم فاعل فعله « أم يوم » بمعنى قصد ،  
والبيت الحرام : مفعول به لآمين ، وجملة يبتغون فضلا نعت لآمين ، فقد عمل جمع  
اسم الفاعل الموصوف في المفعول به السابق على الوصف ، وادعاء أن لهذا المفعول  
عاملا محذوفا يفسره آمين تسكف لا داعي له .

(١) من الآية ٣ من سورة الطلاق ، وقد قرئ في هذه الآية الكريمة برفع  
( بالغ ) من غير تنوين وإضافته إلى ( أمره ) كما قرئ برفع ( بالغ ) منونا ونصب  
( أمره ) على أنه مفعول به لبالغ ، كما نص عليه المؤلف ، وبالغ : اسم فاعل مجرد  
من ال وهو معتمد على المبتدأ الذي هو اسم إن .

(٢) من الآية ٣٨ من سورة الزمر ، وقد قرئ في هذه الآية الكريمة برفع  
كاشفات من غير تنوين وإضافته إلى ضره ، كما قرئ برفع كاشفات منونا ونصب  
ضره على أنه مفعول به لكاشفات ، وكاشفات : جمع كاشفة الذي هو اسم فاعل مؤنث ،  
وهو مجرد من ال ، وقد اعتمد على المبتدأ الذي هو قوله سبحانه هن .

(٣) غير التالي : يشمل شيئين ، أولهما المفعول المنفصل من اسم الفاعل بالظرف  
أو الجار والمجرور؛ فالظرف نحو قولك « زيد ضارب اليوم بكرا » والجار والمجرور =

(خَلِيفَةً) من قوله تعالى: (إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً) (١).  
 وإذا أتبع المجرور فالوجهُ جرُّ التابع على اللفظ؛ فتقول «هَذَا ضَارِبٌ زَيْدٌ وَعَمْرٍو» ويجوز نصبه بإضمار وَصَفٍ منون أو فعل اتفاقاً، وبالعطف على المحل عند بعضهم (٢)، وَيَتَمَعِّينُ إِضْمَارُ الْفِعْلِ إِنْ كَانَ الْوَصْفُ غَيْرَ عَامِلٍ؛ فَنَصَبُ (الشمس) فِي (وَجَاعِلِ اللَّيْلِ سَكَنًا وَالشَّمْسَ) (٣) بِإِضْمَارِ جَعَلٍ لَا غَيْرَ، إِلَّا إِنْ قُدِّرَ (جاعل) على حكاية الحال.

\*\*\*

== نحو قوله تعالى (إني جاعل في الأرض خليفة)، وثانيتها المفعول الثاني والمفعول الثالث إذا كان فعل اسم الفاعل بنصب مفعولين أو ثلاثة وأصغته إلى الأول منهما، نحو قولك «هو ظان زيد قائماً» و«هذا معطي زيد درهما» وهذا معلم زيد بكراً قائماً» وقد اختلف النحاة في ناصب هذا المنصوب، فذهب الجمهور إلى أن ناصبه فعل مضمر يفسره اسم الفاعل، وذهب أبو سعيد السيرافي إلى أن ناصبه اسم الفاعل نفسه، وهذا هو الذي يدل عليه ظاهر قول ابن مالك \* وهو لنصب ما سواء مقتضى \* كما اختلفوا في الوجه الأحسن بالنسبة للعمول التالي للعامل، أهو الجر بالإضافة أم هو النصب؟ فظاهر كلام سيويه أن النصب أعلى، وذهب الكسائي إلى النصب والجر سواء، وقيل: الجر أولى لأنه أخف.

(١) من الآية ٣٠ من سورة البقرة، وقد تقدم بيان هذه الآية الكريمة في الكلمة السابقة.

(٢) من مجيء التابع منصوباً قول رجل من عبد القيس وهو من شواهد سيويه:  
 فَبَيْنَا نَحْنُ نَرَقُبُهُ أَتَانَا مُعَلَّقَ وَفُضَّةٍ وَزِنَادَ رَاعِيٍ  
 فقد نصب «زناد راع» وهو معطوف على «فضة» المجرور بالإضافة «معلق» إليه ونظيره قول الآخر:

هَلْ أَنْتَ بَاعِثُ دِيْنَارٍ لِحَاجَتِنَا أَوْ عَبْدَ عَمْرٍو أَخَا عَوْنِ بْنِ مِحْرَاقٍ  
 (٣) من الآية ٩٦ من سورة الأنعام.

## هذا باب إعمال اسم المفعول

وهو : ما دَلَّ على حَدَثٍ ومفعوله ، كـ « مَضْرُوبٍ » و « مُكْرَمٍ »<sup>(١)</sup> .  
ويعمل عَمَلَ فعلِ المفعول ، وهو كاسمِ الفاعل ؛ في أنه إن كان بَأَن عَمَلٍ مطلقاً<sup>(٢)</sup> ، وإن كان مُجَرَّداً عَمَلٍ بشرط الاعتماد وكونه للحال أو الاستقبال .  
تقول « زَيْدٌ مُعْطَى أَبُوهُ دِرْهَمًا ، الآنَ أو غَدًا » كما تقول « زَيْدٌ يُعْطَى أَبُوهُ دِرْهَمًا » وتقول « الْمُعْطَى كِفَافًا يَبْكُتْنِي »<sup>(٣)</sup> ، كما تقول « الَّذِي يُعْطَى أو أُعْطِيَ » فالعطى : مبتدأ ، ومفعوله الأول مستتر عائد إلى أل ، وكفافاً : مفعول ثان ، ويكتفي : خبر .  
وينفرد اسمُ المفعول<sup>(٤)</sup> عن اسمِ الفاعل بجواز إضافته إلى ما هو مرفوعٌ به

(١) إنما مثل ههنا بمثابة ليشير إلى أنه لا فرق بين أن يكون مأخوذاً من الثلاثي على زنة مفعول وأن يكون مأخوذاً من غير الثلاثي المجرد على زنة مضارعه بإبدال أوله ميما مضمومة وفتح ما قبل آخره .

(٢) انظر في المراد بالإطلاق ههنا ما ذكرناه في مطلع باب إعمال اسم الفاعل .

(٣) هذا من أمثلة ابن مالك في الإلفية .

(٤) في هذه المسألة تفصيل ، وحاصله أن اسم الفاعل إما أن يكون مأخوذاً من مصدر فعل لازم ، وإما أن يكون مأخوذاً من مصدر فعل متعد لواحد ، وإما أن يكون مأخوذاً من مصدر فعل متعد لأكثر من واحد .

فإن كان مأخوذاً من مصدر فعل لازم كقائم وقاعد وجالس وناقد - فإنه يجوز أن يضاف إلى مرفوعه بغير خلاف ، تقول « محمد قائم الأب ، وناقد القول » .  
وإن كان مأخوذاً من مصدر فعل متعد لأكثر من مفعول واحد فإنه تتمتع إضافته إلى مرفوعه ، وقد قيل : إن هذا المنع يجمع عليه بين النحاة ، وفي كلام الشاطبي ما يفيد أن فيه خلافاً .

وإن كان اسم الفاعل مأخوذاً من مصدر فعل يتعدى لمفعول واحد كضارب وظالم ؛ فقد اختلف النحاة في جواز إضافته إلى مرفوعه ، فجمهورهم على أنه لا يجوز فيه =

في المعنى ، وذلك بعد تحوير الإسناد عنه إلى ضمير راجع للموصوف ، ونصب الاسم على التشبيه .

تقول « الورع محمودة مقاصده » ، ثم تقول « الورع محمودة المقاصد » بالنصب ، ثم تقول « الورع محمودة المقاصد » بالجر .

\*\*\*

### هذا باب أبنية مصادر الثلاثي

اعلم أن للفعل الثلاثي ثلاثة أوزان : فَعَلَ - بالفتح - ويكون مُتَعَدِّياً ، كـ « ضَرَبَهُ » وقَاصِراً ، كـ « قَعَدَ » ، ورفَعَلَ - بالكسر - ويكون قاصراً ، كـ « سَلِمَ » ومتعدِّياً ، كـ « عَلِمَهُ » ، وفَعَّلَ - بالضم - ولا يكون إلا قاصراً ، كـ « ظَرَفَ » .

فأما فَعَلَ ورفَعَلَ المتعدَّيان فقياسُ مصدرهما<sup>(٢)</sup> الفَعْلُ ؛ فالأول كالأكل والضرب والرد ، والثاني كالفهم والاثم والأمن .

== ذلك مطلقاً ، نعى سواء أ حذف مفعوله أم ذكر ، وسواء أمن اللبس أم لم يؤمن ، واختار ابن مالك وفاقاً لأبي على الفارسي أنه تجوز إضافته لمرفوعه بشرط أمن اللبس ، سواء أذكر منصوبه بعد الإضافة أم حذف ، واختار ابن عصفور وابن أبي الربيع أنه تجوز إضافته إلى مرفوعه بشرط أن يمحذوف منصوبه ولا يذكر في الكلام :

ويدل لصحة إضافته إلى مرفوعه وهو مأخوذ من مصدر فعل يتعدى لواحد قول الشاعر:

مَا الرَّاحِمُ الْقَلْبِ ظَلَامًا وَإِنْ ظَلِمًا      وَلَا السَّكْرِيمُ مَمْنَعٌ وَإِنْ حُرِمًا

وهذا البيت يصلح دليلاً لمذهب ابن مالك ولذهب ابن عصفور .

(١) يشترط في صحة إضافة اسم المفعول إلى مرفوعه أن يكون على وزنه الأصلي - وذلك بأن يكون على زنة مفعول إذا كان فعله ثلاثياً ، ويكون على زنة مضارعه مع إبدال أوله مما مضمومة - فإن كان على غير ذلك - بأن كان على زنة فاعيل ، مثلاً - لم يجوز عند الجمهور إضافته إلى مرفوعه

(٢) أريد أن أنبهك هنا إلى ثلاثة أشياء :

=

= الأول : أن مراد النحويين من قولهم « قياس مصدر الثلاثي المتعدى أن يكون على وزن فعل - بفتح أوله وسكون ثانيه » أنك إذا وجدت فعلا على هذا الوزن ، ولم تجده مصدرًا مسموعًا عن العرب فإنك تأتي بمصدره على هذا الوزن ، فأما إذا سمعت الفعل ، وسمعت - مع ذلك - مصدره ، وكان هذا المصدر الذي سمعته على غير هذا الوزن ، فليس لك أن تعدل عن هذا المصدر المسموع ونجىء بالمصدر على الوزن القياسي ، قال ذلك شيخ النحاة سيبويه ، وقاله الأخفش ، وارتضى جمهور النحاة هذا القول فأقروه .

والفعل الثلاثي إما مفتوح العين ، وإما مكسورها ، وإما مضمومها ، فأما المضموم فليس لنا به شأن الآن لأنه لا يكون متعديا قط ، وأما مفتوح العين ومكسورها فهما خمسة أبواب ، ولن نلتقي بالناس إلا إلى أربعة من هذه الأبواب ، وهي باب نصر ، وباب ضرب ، وباب فتح - وثلاثها مفتوح العين ، وباب علم ، وهو أحد بابين لمكسور العين ، وستترك باب حسب لأن الأفعال التي وردت عليه قليلة لا تحتمل التفصيلات التي سنشير إليها .

الثاني : أن مراد المؤلف بقوله هنا « الثلاثي المفتوح العين » وقوله « الثلاثي المكسور العين » ما يشمل جميع أنواع الفعل ، وهي السالم ، والمهموز ، والمضعف ، والمثال ، والأجوف ، والناقص .

فمثال المتعدى من مفتوح العين - وهو يشمل ثلاثة أبواب كما علمت - أما من السالم فضرب يضرب ضربا ، ونصر ينصر نصرا ، وفتح يفتح فتحا ، وأما من المهموز فأكل يأكل أكلا ، وأمر يأمر أمرا ، وأخذ يأخذ أخذا ، وكذلك أبر النخلة يأبرها أبراً ، وكذلك بدأه يبدأه بدءا ، وكفأه يكفؤه كفئا ، ومثال المضعف منه شده يشده شدا ومده يمده مدا وحله يحله حلا ، ومثال المثال منه وعده يعده وعدا ووصفه يصفه وصفا ووزنه يزنه وزنا ، وكذلك وضعه يضعه وضعا ووجأه يمجؤه وجئا ، ومثال الأجوف منه قاله بقوله قولاً وصام رمضان يصومه صوما وسامه يسومه سوما ، وكذلك باعه يبيعه بيعاً وكاله يكيله كيلا . ومثال الناقص منه حثا التراب يحثوه حثوا ودحا الأرض بدحوها دحوا ، وكذلك رماه يرميه رميا وسقاه يسقيه سقيا ، وكذلك نعى الميت ينعاها نعاها رعاها رعاها رعاها .

= ومثال المتعدى من مكسور العين: أما السالم فقولهم فهم فحما ولثم فاهأ- بالثاء المثلثة-  
لثما ، ومثال الهموز منه أمن أمنا ووطيء وطئا ، ومثال المضعف منه مس الطيب  
مسا ، ومثال المثال منه وهم وهما ، ومثال الأجوف منه خاف يخاف خوفاً ، ومثال  
الناقص منه سليه سلوا ( وأصل الياء في سليه واو ، فلما وقعت متطرفة بعد كسرة قلبت  
ياء كما حدث في رضيه من الرضوان وفي شقى من الشقاوة ) .

الثالث : قد جاء مصدر الفعل الثلاثي المتعدى على أوزان كثيرة جداً غير فعل -  
بفتح اوله وسكون ثانيه - وقد يكون في إحصائها لك في هذا الموضع عشر ، فوق أن في  
هذا تطويلاً قد يشق عليك ، وهذا لا يمنع من أن نجيء لك بأمثلة من أشهر هذه الأوزان ،  
وقبل أن نسرده عليك هذه الأوزان وأمثلتها نذهبك إلى أنه ربما جاء الوزن الذي نذكره  
مع مجيء الوزن القياسي أيضاً ، وربما جاء الوزن وحده من غير أن يجيء الوزن القياسي  
فأما الفعل الثلاثي المتعدى الذي على وزن فعل - بفتح فائه وعينه معا - فقد جاء  
مصدره على أوزان كثيرة ، منها ما نذكره لك :

(١) جاء على وزن فعل - بضم الماء وسكون العين - نحو كفر الصنيعة كفرأ ،  
وشكركه شكرا ، وذخر ماله ذخرا ، وحزنه يحزنه - من باب نصر - حزنا ،  
وعذره عذرا .

(٢) وجاء على وزن فعل - بفتح أوله وثانيه - نحو طلبه طلبا وسرقه سرقا ،

(٣) وجاء على وزن فعلا ن - بضم فسكون مع زيادة ألف ونون في آخره - نحو  
غفر غفرانا ، وشكر شكرانا ، وسلاه سلوانا ، وكفر صنيعه كفرانا .

(٤) وجاء على وزن فعلا ن - بكسر فسكون مع زيادة ألف ونون في آخره - نحو  
حرمه حرمانا ، وعصاه عصيانا ، وهجره هجرانا .

(٥) وجاء على وزن فعلا ن - بفتح فسكون مع زيادة ألف ونون في آخره - نحو

لواه ليانا .

(٦) وجاء على فعالة - بكسر الفاء - نحو قرأ قراءة ، وحرسه حراسة ، وكلاؤه

كلاءة ، ورعاه يرعاه رعاية .

(٧) وجاء على فعالة - بضم أوله - نحو فجأه فجاءة .

=

وأما فَعَلَ القاصِرُ فقياسُ مصدره الفَعْلُ ، كالفَرَحِ والأَشْرِ والجَوَى  
والشَّلَلِ ، إلا إن دَلَّ على حِرْفَةٍ أو وِلَايَةٍ فقياسُهُ الفِعَالَةُ ، كَوَلَّى  
عليهم وِلَايَةً<sup>(١)</sup> .

وأما فَعَلَ القاصِرُ فقياسُ مصدره الفُعُولُ ، كالفُعُودِ والجُلُوسِ والخُرُوجِ ،  
إلا إن<sup>(٢)</sup> دَلَّ على امتناع فقياسُ مصدره الفِعَالُ كالإِبَاءِ والفَقَارِ والجَمَاحِ  
والإِبَاقِ ، أو على تَقَلُّبِ فقياسُ مَصْدَرِهِ الفَعْلَانُ كالجَوْلَانِ والقَلْيَانِ ،

= (٨) وجاء على فعال - بفتح أوله - نحو بال الرجل يبيلوه بلاء ، وقضى حقه قضاء .  
(٩) وجاء على فعول - بضم أوله وثانيه - نحو جعده جعودا ، ودحره دحورا ،  
وعلاه علوا .

وأما الفعل الثلاثي المتعدي الذي على وزن فعل - بفتح الفاء وكسر العين - فقد  
جاء مصدره على أوزان كثيرة نذكر لك منها ما يلي :

- (١) جاء على فعل - بكسر فسكون - نحو علمه علما وحفظه حفظا .
- (٢) وجاء على فعول - بضم أوله وثانيه - نحو ركب الدابة ركوبا .
- (٣) وجاء على فعلان - بكسر أوله وسكون ثانيه - نحو نسيه نسيانا .
- (٤) وجاء على فعل - بضم فسكون - نحو رهبه رهبا ، وشرب الماء شربا .
- (٥) وجاء على فعالية - بفتح أوله - نحو كرهه كراهية .

\* \* \*

(١) المشهور أن فعل الحرفة والولاية من باب فعل - بفتح العين - وأما ولي فنادر  
وبقى أن يقول : وإلا إن دل على لون فإن مصدره يكون على فعلة - بضم فسكون -  
كسحرة وحجرة وصفرة وخضرة وأدمة ، وإلا إن دل على معنى ثابت فإن مصدره  
يكون على فعولة - بضم أوله وثانيه - كاليبوسة ، وإلا إن كان علاجاً ووصفه على  
زنة فاعل فإن مصدره حينئذ يكون على زنة الفعول - بضم أوله وثانيه - نحو قدم  
من سفره قدوماً وصعد في الجبل صعوداً ، ولصق به لصوقاً ، وعسل بالشيء - بمعنى  
لزمه - عسولا .

(٢) وقد جاء مصدر فعل - بفتح العين - اللازم على غير الفعول كثيراً : من ذلك  
قام قياماً ، وطفئ طغياناً ، ولها لها ، وفسد فساداً ، وصلح صلاحاً ، وبغى عليهم يعني =

أو على داء فقياسه الفَعَالُ كَمَشَى بَطْنُهُ مُشَاءً ، أو على سَيْرٍ فقياسه الفَعِيلُ كالرَّحِيلِ والدَّمِيلِ ، أو على صَوْتٍ فقياسه الفَعَالُ أو الفَعِيلِ كالشَّرَاحِ والعُوَاءِ وَالصَّهِيلِ وَالنَّهْيَقِ وَلِزَّيْبٍ ، أو على حِرْفَةٍ أو وِلَايَةٍ فقياسه الفِعَالَةُ كَتَجَرَّ تِجَارَةً ، وَخَاطَ خِيَابَةً ، وَسَفَرَ بَيْنَهُمْ سِفَارَةً ، إِذَا أَصْلَحَ .  
وَأما فَعُلَ — بالضم — فقياسُ مصدره الفِعْمُولَةُ كَالصُّعُوبَةِ وَالشُّهُولَةِ وَالْمُذَوَّبَةِ وَالْمُلَوَّحَةِ ، وَالْفِعَالَةُ كَالْبَلَاغَةِ وَالْفَصَاحَةِ وَالصَّرَاحَةِ .  
وما جاء مخالفاً لما ذكرناه فبابه النُّقْلُ .

كقولهم في فَعَلَ المتعدّي : جَعَدَهُ جُجُوداً ، وَشَكَرَهُ شُكُوراً وَشُكْرَاناً ، وَقَالُوا « جَعَدًا » عَلَى الْقِيَامِ .  
وَفِي فَعَلَ الْقَاصِرِ : مَاتَ مَوْتًا ، وَفَازَ فَوْزًا ، وَحَكَمَ حُكْمًا ، وَشَاخَ شَيْخُوخَةً ، وَنَمَّ نَمِيمَةً ، وَذَهَبَ ذَهَابًا .

وَفِي فَعَلَ الْقَاصِرِ : رَغِبَ رُغُوبَةً ، وَرَضِيَ رِضًا ، وَبَحَلَ بَحْلًا ، وَسَخِطَ سَخِطًا — بضم أولها وسكون ثانيهما — وَأما البَحَلُ وَالسَّخِطُ — بفتحيتين — فَعَلَى الْقِيَامِ كَالرَّغَبِ .

وَفِي فَعَلَ نَحْوَ حَسَنَ حُسْنًا ، وَقَبِحَ قُبْحًا .  
وَذَكَرَ الزَّجَاجِيُّ وَابْنُ عَصْفُورٍ أَنَّ الْقُعْلَ (١) قِيَامٌ فِي مَصْدَرِ فَعَلَ ، وَهُوَ خِلَافُ مَا قَالَهُ سَيْبُويهِ .

\*\*\*

== بغيا ، ومواج البحر يموج وموجانا ، ورجيح الشيء يرجح — بتثنية عين مضارته — رجوحا ورجعانا ورجعا — بضم أوله — ورجح الرجل رزحا ورزاحا ورزوحا : إذا سقط من الإعياء ، ورشح عرقه يرشح رشحا ورشحانا : ندى ، وفاقحت ريحه تفوح وتفيح فوحا وفيحا وفوحانا وفووحا : تضرعت .

(١) وقع في نسخة هذا المتن وفي نسخ التصريح المطبوعة كلها « أن الفعلة » وهو =

هذا باب مصادر غير الثلاثي

لا بُدَّ لِكُلِّ فِعْلٍ غَيْرِ ثَلَاثِيٍّ مِنْ مَصْدَرٍ مَقْيَسٍ .

فقياسُ فَعَلَ - بالتشديد - إذا كان صحيح اللام التَّفْعِيلُ كالتَّسْلِيمِ والتَّكْلِيمِ والتَّعَاهِيرِ ، ومُفْتَلَمًا كذلك ، ولكن تُحذف ياءُ التَّفْعِيلِ وتُعَوِّضُ منها التاءُ ؛ فيصيرُ وزنه تَفْعَلَةٌ كالتَّوَصِّيَةِ والتَّسْمِيَةِ والتَّنْزِكِيَةِ .

وقياسُ أَفْعَلَ إذا كان صحيح العين الإفعالُ كالإِكْرَامِ والإِحْسَانِ ، ومُفْتَلَمًا كذلك ، ولكن تُنقلُ حركتها إلى الفاءِ ، فُتَقَلَبُ ألفًا ، ثم تُحذف الألفُ الثانية وتُعَوِّضُ عنها التاءُ ، كأقَامَ إِقَامَةً ، وأَعَانَ إِعَانَةً ، وقد تُحذف التاءُ نحو ( وَإِقَامِ الصَّلَاةِ )<sup>(١)</sup> .

وقياسُ ما أولُه همزةٌ وَضَلَّ أَنْ تَكْتُمِرَ ثَالِثُهُ وتزيد قبل آخره ألفًا ، فينقلب مصدرًا<sup>(٢)</sup> ، نحو : اِفْتَدَرَ اِفْتِدَارًا ، وَاضْطَفَى اِضْطِفَاءً ، وَاِنْطَلَقَ

= نحرِيف ، وقد نقل الأشموني هذه العبارة في تنبيهاته كعادته ، وقال فيها «أن الفعل كالحسن إلخ» فارجع إليها إن شئت ، ثم نقول : قد جاء الفعل - بضم الفاء وسكون العين - مصدرًا للفعل - بضم العين - كثيرًا ، من ذلك حسن حسنا ، وقبح قبحا ، وبعد - بضم العين ، إحدى لغتين في هذا الفعل - بعدا ، وقرب قربا ، وعنف عنفا ، وخرق خرقا ، وحق حقا .

(١) من الآية ٦٣ من سورة الأنبياء ، ومن الآية ٣٧ من سورة النور ، وحذف التاء على ضربين : كثير فصيح ، وقليل غير فصيح ؛ فأما الكثير الفصيح ففيها إذا أضيف المصدر ؛ لأن المضاف إليه يقوم مقام التاء ، وذلك كما في الآية الكريمة التي تلاها للؤلف ، وكما في الحديث « كاستنار البدر » والأصل وإتامة الصلاة وكاستنارة البدر ، وأما القليل غير الفصيح ففيها إذا لم يضاف المصدر ، وذلك كما حكاه الأخفش من قولهم : أجاب إجابا .

(٢) بشرط ألا يكون أصله تفاعل نحو تطاير ولا تفعل نحو تطير ، فإذا كان أصله أحدهما وأدغمت التاء فيها يليها ؛ واجتابت همزة وصل للتوصل إلى النطق بالسين =

انطِلاقًا ، واستخَرَجَ اسْتِخْرَاجًا ، فإن كان استعمل مُعْتَلَّ العين مُعْمَلٌ فيه ما عُمِلَ في مصدر أفعَلَ المعتلِّ العين ؛ فتقول : اسْتَقَامَ اسْتِقَامَةً ، واسْتَعَاذَ اسْتِعَاذَةً<sup>(١)</sup> .

وقياسُ تَفَعَّلَ وما كان على وَزْنِهِ أن يُضْمَرَ رابعه ؛ فيصير مصدرًا ، كَتَدَخَّرَجَ تَدَخَّرُجًا ، وَتَجَمَّلَ تَجَمُّلاً ، وَتَشَيَّطَ تَشَيِّطًا ، وَتَمَسَّكَ تَمَسُّكًا ، ويجب إبدال الضمة كسرة إن كانت اللام ياء ، نحو : التَّوَانِي والتَّدَانِي<sup>(٢)</sup> .

وقياسُ فَعَمَلَّ وما أُلْحِقَ به فَعَلَّلَةٌ كَدَخَّرَجَ دَخْرَجَةً ، وَزَلَزَلَ زَلْزَلَةً ، وَبَيَّطَرَ بَيَّطَرَةً ، وَحَوَّلَ حَوَّلَةً ، وَفَمَلَّلَ — بالكسر — إن كان مضاعفًا كزَلَزَلَ وِشْوَسَ ، وهو في غير المضاعف سماعي ، كسَرَهَفَ سِرْهَافًا ، ويجوز فتح أول المضاعف ، والأكثر أن يُعْنَى بالفتوح اسمُ الفاعِلِ ، نحو ( مِنْ شَرِّ الْوَسْوَاسِ )<sup>(٣)</sup> ، أي : الْمَوْسُوسِ .

فإنك لا تزيد ألفاً قبل آخره ولا تسكس ثالثة ؛ فتقول في تطير : اطير يطير اطيرا وتقول في تطير : اطير يطير اطيرا . هذا ، ولا يكون المبدوء بهمز الوصل إلاخماسياً ، مثل : انكسر واجتمع ، أو سداسياً ، مثل : استغفر واحلولى ، وجملة ما يرد عليه من الأوزان خمسة وعشرون وزناً .

(١) وقد جاء في كلمات على زنة مصدر الصحيح تنبيهاً على الأصل ، مثل فولهم : أغيمت السماء إغياما ، واستعوذ عليهم الشيطان استعوذاً .

(٢) إنما قلبت الضمة كسرة للمحافظة على سلامة الياء ، وبما أنها بدون قلب ؛ لأنهم لو لم يفعلوا ذلك لوجب قلب الياء وأوآ لمناسبة الضمة ، ولم يرضوا هذا لأنه يؤدي إلى وجود ما لا نظير له في كلامهم ، وهو أن تقع واو مضموم ما قبلها في آخر الاسم للعرب .

(٣) من الآية ٤ من سورة الناس ، ومن مجيء المفتوح مصدرًا قول الأعشى ميمون بن قيس :

تَسْمَعُ لِلْحَلِيِّ وَسَوْاسًا إِذَا انصرفت  
كَمَا اسْتَعَانَ بِرِيحٍ عِشْرِقٍ زَجِلُ

وقياسُ فاعِلَ كضارَبَ وخاصَمَ وقَاتَلَ الفِعالُ والمفاعلةُ ، ويمتنع الفِعالُ  
 فيما فاؤه ياء ، نحو يَأْتِرَ وَيَأْمَنَ ، وشَدَّ يَوْمَهُ يَوْمًا .  
 وما خرج عما ذكرناه فشاذ ، كقولهم : كَذَّبَ كَذِّبًا ، وقوله :  
 ٣٧٨ — \* فَهِيَ تُنَزِّي دُلُوهَا تَنْزِيًّا \*  
 —————

٣٧٨ — لم أفق لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وقد استشهد به كثير من  
 النحاة ولم ينسبوه ، وهو في اللسان ( مادة نزا ) غير منسوب أيضاً ، وما ذكره المؤلف  
 ههنا إحدى الروايات في بيت من مشطور الرجز ، وبعده قوله :  
 \* كَمَا تُنَزِّي شَهْلَةَ صَبِيًّا \*  
 اللغة : « تنزى » - بضم حرف المضارعة وتشديد الزاى - أى : تحرك « شهلة »  
 الشهلة : العجوز .

المعنى : وصف الراجز امرأة بأنها تحرك دلوها عند الاستقاء ليمتلئ ماء حركة  
 ضعيفة فترفعه وتخفضه ، تحريكاً مماثلاً لتحريك المرأة العجوز صبيها عند ترقيصها إياه .  
 الإعراب : « هى » ضمير منفصل مبتدأ مبنى على الفتح في محل رفع « تنزى »  
 فعل مضارع مرفوع بضمه مقدره على الياء منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر  
 فيه جوازاً تقديره هى ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « دلوها » دلو : مفعول به  
 لتنزى منصوب بالفتحة الظاهرة ، ودلو مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه مبنى على السكون  
 في محل جر « تنزى » مفعول مطلق عامله تنزى منصوب بالفتحة الظاهرة « كما » الكاف  
 حرف جر ، وما : مصدرية « تنزى » فعل مضارع مرفوع بضمه مقدره على الياء منع  
 من ظهورها الثقل « شهلة » فاعل تنزى مرفوع بالضمه الظاهرة « صبيًّا » مفعول به  
 لتنزى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وما المصدرية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر  
 مجرور بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لتنزى الذى هو مصدر ، وتقدير  
 الكلام : تنزى دلوها تنزىاً مشابهاً لتنزى شهلة صبيًّا .

الشاهد فيه : قوله « تنزى » حيث ورد مصدر الفعل الذى بوزان فعل - بتضعيف  
 العين - من معتل اللام ، على مثال التفعيل ، كما يجيء من الصحيح اللام ، وذلك  
 شأنه ، وإنما قياسه أن يجيء على تفعلة ؛ فيقال التنزىة كما يقال التزكية والتوصية  
 والتسهيبة والتعمية والترضية والتعدية .

وقولهم : تَحَمَّلَ نَحْمًا ، وتَرَامَى القَوْمُ رَمِيًّا ، وَحَوَّ قَلَّ حَقِيقًا ،  
واقشَعَرَّ قَشَعْرِيْرَةً ، والقياسُ تَسْكَذِيْبًا ، وَتَنْزِيَةً ، وَتَحَمُّلًا ، وتَرَامِيًّا ،  
وَحَوَّ قَلَّةً ، واقشَعْرَارًا .

\*\*\*

فصل : ويُدَلُّ على المرة من مصدر الفعل الثلاثي بِفَعْلَةٍ — بِالْفَتْحِ — كَجَسَّ  
جَلَسَةً ، وَلَبَسَ لَبَسَةً<sup>(١)</sup> ، إِلاَّ إِذَا كَانَ بِنَاءِ الْمَصْدَرِ الْعَامِّ عَلَيْهَا ؛ فَيُدَلُّ عَلَى الْمُرَّةِ  
مِنْهُ بِالْوَصْفِ كَرَحِمَ رَحْمَةً وَاحِدَةً .

وَيُدَلُّ عَلَى الْهَيْئَةِ بِفَعْلَةٍ — بِالسَّكْرِ — كَالْجَلْسَةِ وَالرُّكْبَةَ وَالْقِتْلَةَ ، إِلاَّ إِذَا  
كَانَ بِنَاءُ الْمَصْدَرِ الْعَامِّ عَلَيْهَا ؛ فَيُدَلُّ عَلَى الْهَيْئَةِ بِالصِّفَةِ وَنَحْوِهَا ، كَنَشَدَ الصَّالَةَ  
نَشْدَةً عَظِيمَةً<sup>(٢)</sup> .

(١) وشذ من ذلك ما حكاه سيديويه من قولهم : أُنْبِتُهُ إِتْيَانَةً ، ولقيته لقاءة .  
(٢) اعلم أولاً أن اسم المرة لا يشتق من كل مصدر ، بل يشتق من مصادر  
الأفعال الدالة على عمل من أعمال الجوارح الظاهرة كالشي والجلوس والقيام والوقوف  
أما الأفعال التي تدل على عمل من أعمال الجوارح الباطنة كالعلم والجهل ، أو التي تدل  
على أوصاف جبلية ثابتة كالحسن والظرف والجهن والبخل والكرم فلا يشتق من  
مصادرها اسم للمرة .

ثم اعلم ثانياً أنه لا فرق في المصدر الذي تأخذ منه اسم المرة أو اسم الهيئة بين  
المصدر الحالى من الزيادة كالضرب والفتح والمصدر المشتمل على حرف من حروف  
الزيادة كالجلوس والعود واللقاء والزفير ، بل تأخذها من المصدر الحالى من الزيادة بفتح  
أوله وزيادة تاء في آخره حين تربد المرة ، وبكسر أوله وزيادة التاء في آخره حين تريد  
الهيئة ، وتأخذها من المصدر المشتمل على زيادة بطرح الزيادة وأولاً بفتح أول الحروف  
الأصلية وزيادة التاء عند إرادة المرة ، وبطرح الزيادة وكسر أول الحروف الأصلية  
وزيادة التاء عند إرادة الهيئة .

والمرة من غير الثلاثي بزيادة التاء على مصدره القياسي كأنطِلاقَةً واستخِرَاجَةً ،  
فإن كان بناء المصدر العام على التاء دُلَّ على المرة منه بالوصف ، كإقامةٍ وَاِحِدَةً  
واِسْتِقامَةً وَاِحِدَةً .

ولا يُدبني من غير الثلاثي مَصْدَرٌ للهيئة ، إلا ما شَدَّ من قولهم : اخْتَمَرَتْ  
خِرَّةً ، وانْتَقَبَتْ نِقْبَةً ، وتَعَمَّمَتْ عَمَّةً ، وَتَقَمَّصَتْ قِمِصَةً (١) .

\*\*\*

== ثم اعلم ثالثاً أنه إذا كان لفعل واحد مصدران أحدهما قياسي والآخر سماعي مثل  
أمره بأمره أمراً وإمارة فإن المعتبر هو المصدر القياسي دون السماعي ، وكذلك إن كان  
له مصدران قياسيَان أحدهما غالب والآخر قليل أو كان له مصدران سماعيان فإن المعتبر  
هو الغالب منهما .

ثم اعلم أنه إذا كان المصدر المسموع مبنيًا من أول الأمر على التاء فإن كان أوله  
مفتوحاً كرحمة ورافة وخشية ذلت على المرة بالوصف وعلى الهيئة بكسر أوله ، وإن  
كان أوله مكسوراً كذربة - وهي الخدق - وكنشدة دلت على المرة بفتح أوله وعلى  
الهيئة بالوصف ، وإن كان أوله مضموماً نحو الكدرة والحمة فتحت أوله عند إرادة  
المرة وكسرتة عند إرادة الهيئة ، وهذا هو الصواب في هذه المسألة .

(١) معنى اختمرت غطت رأسها بالخبث - بكسر الخاء المعجمة - ومعنى انتقبت  
غطت وجهها بالنقاب - بكسر النون - وإنما لم يؤخذ من مصدر غير الثلاثي اسم للهيئة  
لأنه يترتب على ذلك هدم بنية الكلمة بحذف ما قصد إلى إثباته فيها ، ألا ترى أن في  
مصدر غير الثلاثي زيادة كالألف والنون في الانفعال والألف والتاء في الافعال والألف  
والسين والتاء في الاستفعال ، وأن هذه الزيادات قد قصدوا إلى زيادتها لأغراض  
معنوية ؛ فإذا أردت أن تبني زنة للهيئة كما فعلت في الثلاثي كان مما لا بد منه أن تحذف  
هذه الزيادات فتهدم البناء الذي أسس على غرض ، ومن أجل هذا اجتنبوا القصد  
إلى بناء خاص بالهيئة من غير الثلاثي ، واكتفوا بنفس المصدر الأصلي مع الوصف  
إن دعت الحال إليه .

هذا باب أبنية أسماء الفاعلين  
والصفات المشبهات بها

يأتى وَصْفُ الفاعل من الفعل الثلاثى المجرد على فاعلٍ بكثرة في قَمَلَ —  
بالفتح — متعديا كان كضَرَبَهُ وَقَتَلَهُ ، أو لازماً كذَهَبَ وَغَدَا — بالعين  
والذال المعجمتين — بمعنى سال<sup>(١)</sup>، وفي فَعَلَ بالكسر متعديا كأمِنَهُ وَشَرِبَهُ  
وَرَكِبَهُ ، ويقالُ في القاصر كسَلِمَ ، وفي فَعَلَ بالضم كفَرَهُ .

وإنما قياس الوصف من فَعَلَ اللزوم: فَعِلٌ في الأعراضِ كفَرِحَ وَأشِيرَ<sup>(٢)</sup> ،  
وأفْعَلٌ في الألوانِ وإِنخَلَقَ ، كأخْضَرَ وَأَسْوَدَ وَأَكْحَلَ<sup>(٣)</sup> وَالْمَى<sup>(٤)</sup> وَأَعْوَرَ  
وَأَعْمَى ، وفَعْلَانٌ فيما دَلَّ على الامتلاء وحرارة الباطن كَشَبَعَانَ وَرَبَّانَ  
وَعَطْشَانَ<sup>(٥)</sup> .

وقياسُ الوصف من فَعَلَ — بالضم — فَعِيلٌ كظَرِيفَ وَشَرِيفَ ، ودونه

(١) إنما نص المؤلف في هذا الفعل على معناه لأنه يأتى لازماً ويأتى متعديا ، تقول  
« غذا الماء » أى سال ، و « غذا العرق » أى سال دماً ، و « غذا البول » أى  
انقطع ، و « غذا الشيب » أى أسرع ، وهو في كل هذه المعانى لازم ، وتقول « غذا  
الطعام الصبي » كما تقول « غذوت الصبي باللبن » فيكون متعديا ، واسم الفاعل منه  
في الحالين « غاذ » على زنه فاعل ، فنص المؤلف على المعنى ليجعله من قسم اللزوم الذى  
الكلام فيه .

(٢) الأشر — بفتح الهمزة وكسر الشين — الذى لا يحمد النعمة والعافية .

(٣) الأكل : أسود العينين من غير اكتحال .

(٤) الألى : أسود حمرة الشفتين .

(٥) الأول والثانى من هذه الأوصاف يدلان على الامتلاء ، والثالث يدل على

حرارة الباطن ، ومثله ظمآن وصديان .

فَعَلُّ كَشَمِّمْ وَضَخَّمِ ، ودونهما أَفَعَلُّ كَأَخْطَبُ<sup>(١)</sup> إذا كان أحمر إلى الكُدْرَةِ ، وَقَعَلُّ كَبَطَّلَ وَحَسَنَ ، وَقَعَالٌ - بِالْفَتْحِ - كَجَبَانَ ، وَقَعَالٌ - بِالضَّمِّ - كَشُجَاعٍ ، وَقَعُلُ كَجُنُبٍ ، وَقَعُلُ كَعَفْرِ : أى شُجَاعٍ مَا كَر .  
وقد يَسْتَعْمَلُونَ عَنْ صِغَةِ فَاعِلٍ مِنْ قَعَلٍ - بِالْفَتْحِ - بِغَيْرِهَا كَشَيْخٍ وَأَشَيْبٍ وَطَيِّبٍ وَعَفِيفٍ<sup>(٢)</sup> .

تنبيه<sup>(٣)</sup> : جميعُ هذه الصفاتِ صفاتٌ مُشَبَّهَةٌ ؛ إِلا فَاعِلًا كَضَارِبٍ وَقَائِمٍ ،

(١) قال الشيخ خالد في التصريح : إنه بالخاء والطاء المعجمتين ، ولم أجد فيما بين يدي من معاجم اللغة - ومنها الصحاح والقاموس والأساس واللسان والنهاية - هذه المادة مطلقاً ، ووجدت في اللسان : « الخطبة - بالخاء المعجمة والطاء المهملة - الخضرة ، وقيل : غبرة ترهقها خضرة ، والفعل من ذلك كله خطب خطباً - مثل فرح فرحاً - فهو أخطب ، وقيل : الأخطب الأخضر يخالطه سواد » اه ؛ فلعن ما في التصريح سبق قلم .

(٢) تفصيل هذه المسألة أنهم قد يجيئون بصيغة فاعل ولا يجيئون بصيغة أخرى كضارب وقائل ، وقد يهملون صيغة فاعل ويجيئون بغيرها كالأمثلة الأربعة التي ذكرها المؤلف فإنهم لم يقولوا شأخ ولا شائب ولا طايب ولا عاف ، وقد يجيئون بصيغة فاعل وبغيرها أيضاً كما قالوا : مال يميل فهو مائل وأميل ، فهذه ثلاثة أحوال .

(٣) ههنا ثلاثة أمور يجب أن ننبهك إليها :

الأول : أن الأصل في صيغة فاعل أن تكون اسم فاعل ، وأن تكون دالة على الحدوث ، والأصل فيما عداها من الصيغ المذكورة أن تكون صفة مشبهة ، وأن تكون دالة على الثبوت ، وقد يقصد من اسم الفاعل الدلالة على الثبوت كالصفة المشبهة وحينئذ يأخذ حكم الصفة للمشبهة ؛ فيضاف إلى مرفوعه كطاهر القلب وشاحط الدار ، والأصل طاهر قلبه وشاحط داره ، وقد يقصد من الصفة المشبهة الدلالة على الحدوث كاسم الفاعل ، وحينئذ تكون اسم فاعل .

الأمر الثاني : هل يختص وزن فاعل من بين أسماء الفاعلين بجواز قصد الثبوت منه ؟ على ما معنى أن ذلك لا يتأتى في أسماء الفاعلين من غير الثلاثي كما هو ظاهر عبارة =

فإنه اسمٌ فاعِلٍ ، إلا إذا أُضِيفَ إلى مَرْفُوعِهِ ، وذلك فيما دَلَّ على الثبوت  
— كـ « طَاهِرِ الْقَلْبِ » ، و « شَاحِطِ الدَّارِ » أى : بمييدها — فَصِفَةٌ  
مشبهة أيضاً .

\*\*\*

فصل : ويأتى وَصْفُ الفاعل من غير الثلاثى الجرد بلفظ مضارعه ، بشرط  
الإتيان بميم مضمومة مكان حرفِ المضارعة ، وكسر ما قبل الآخر مطلقاً ،  
سواء كان مكسوراً فى المضارع ، كـ « مُنْطَاقِي » و « مُسْتَخْرِجِ » أو مفتوحاً  
كـ « مُتَعَلِّمٍ » و « مُتَدَخِّرِجِ » .

\*\*\*

### هذا باب أبنية أسماء المفعولين

يأتى وَصْفُ المفعول من الثلاثى الجرد على زنة مَفْعُولٍ ، كـ « مَضْرُوبٍ »

== المؤلف؟ والجواب عن ذلك أن قصد الثبوت لا يختص بما كان على زنة فاعل من أسماء  
الفاعلين ، بل يجرى فى أسماء الفاعلين من غير الثلاثى ، ومما يدل على ذلك أن المؤلف  
نفسه قد مثل للصفة المشبهة ( ص ٢٤٨ ) بمستقيم الرأى ومعتدل القامة ، وذلك صريح  
فى أن زنة اسم الفاعل من غير الثلاثى تكون أحياناً صفة مشبهة .

الأمر الثالث : إذا قصد من الصفة المشبهة الدلالة على الحدوث كاسم الفاعل، هل  
يجب أن تحول إلى صيغة فاعل أم يجوز بقاء زنتها مع ذلك القصد ؟ والجواب عن هذا  
أن نبتك أنه تبيين لنا بعد طويل البحث أنه لا يجب عليك إذا قصدت مجرد الدلالة على  
هذا الحدوث أن تحولها إلى صيغة فاعل ، أما إذا قصدت — مع ذلك — التنصيص على  
هذا القصد فإنه يجب عليك أن تحولها إلى صيغة فاعل ، وذلك يفهم من قول الرضى :  
« ولهذا اطرده تحويل الصفة المشبهة إلى فاعل كحاسن وضائق عند قصد النص على  
الحدوث » اه كلامه .

و « مَقْصُودٌ » و « مَمْرُورٌ بِهِ <sup>(١)</sup> » ، ومنه مَبِيعٌ ، وَمَقُولٌ ، وَمَرْمِيٌّ ،  
إلا أنها غيرت <sup>(٢)</sup> .

ومن غيره بلفظٍ مُضَارَعَةٍ ، بشرط الإتيان بهيم مضمومة مكان حرف  
المضارعة ، وإن شئت فقل : بلفظ اسم فاعله بشرط فتح ما قبل الآخر ، نحو  
المسال مُسْتَخْرَجٌ ، وَزَيْدٌ مُنْطَلَقٌ بِهِ .

وقد ينوب فَعِيلٌ عن مفعول ، كـ « دَهَبِينَ » و « كَجِيلٍ » و « جَرِيحٍ »  
و « طَرِيحٍ » ، وَمَرَجِمَةٌ إِلَى السَّمَاعِ ، وقيل : ينقاس فيما ليس له فَعِيلٌ بمعنى  
فاعل ، نحو : قَدَرَ وَرَجِمَ ؛ لقولهم : قَدِيرٌ وَرَجِيمٌ <sup>(٣)</sup> .

\*\*\*

(١) لما كان اسم المفعول يؤخذ من الفعل المتعدى بغير حاجة إلى ظرف أو جار  
ومجرور، ولا يؤخذ من الفعل اللازم إلا مع الظرف أو الجار والمجرور، جاء المؤلف  
بالمضروب والمقصود من غير أن يذكر معهما الجار والمجرور، لأن فعليهما متعديان،  
وجاء بالمرور مع الجار والمجرور لأن فعله لازم.

(٢) أصل مبيع مبيوع - على زنة مفعول - فنقلت الضمة من الياء إلى الساكن  
الصحيح قبلها وهو الباء، فالتقى ساكنان الياء والواو، فحذفت الواو للتخلص من  
التقاء الساكنين، ثم قلبت ضمة الباء كسرة لتصح الياء. وأصل مقول مقوول -  
على زنة مفعول - فنقلت ضمة الواو إلى الساكن الصحيح قبلها، فالتقى ساكنان،  
فحذفت الواو الزائدة، على ما نرجعه، للتخلص من التقاء الساكنين، وسيأتي في  
باب الإبدال تنمة لهذا البحث. وأصل مرمى مرموى، فلما اجتمعت الواو والياء  
وسبقت إحداهما بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء، ثم قلبت ضمة الميم  
كسرة لمناسبة الياء.

(٣) هذا تمثيل للنفي، وأما ما ليس له فعيل بمعنى فاعل فكجريح وقتيل.

هذا باب إعمال الصفة المشبهة  
باسم الفاعل المتعدى إلى واحد

وهي : الصفة التي أُسْتُحْسِنَ فيها أن تُضَافَ لما هو فاعل في المعنى ،  
كـ « حَسَنَ الْوَجْهِ » و « نَبِيَّ الشَّعْرِ » و « طَاهِرَ الْعَرِضِ » .  
فخرج نحو « زَيْدٌ ضَارِبٌ أَوْهُ » فإن إضافة الوصف فيه إلى الفاعل ممتنعة ؛  
لثلاث تَوْحِيهِمُ الإضافة إلى المفعول ، ونحو « زيد كاتب أبوه » فإن إضافة الوصف  
فيه وإن كانت لا تمتنع لعدم اللبس لكانها لا تحسن ؛ لأن الصفة لا تُضَافُ  
لمرفوعها حتى يُقَدَّرَ تحويلُ إسنادِها عنه إلى ضمير موصوفها ، بدليلين :  
أحدهما : أنه لو لم يقدر كذلك لزم إضافة الشيء إلى نفسه . والثاني : أنهم  
يُؤَوِّثُونَ الصفة في نحو « هِنْدٌ حَسَنَةُ الْوَجْهِ » ؛ فلماذا حسن أن يقال : « زيد  
حسن الوجه » ؛ لأن مَنْ حَسَنَ وَجْهَهُ حَسَنَ أَنْ يَسْنَدَ « الْحُسْنَ » إلى جملته  
مجازاً ، وَقَبِيحَ أَنْ يُقَالَ « زيد كاتب الأب » ؛ لأن مَنْ كَتَبَ أَبُوهُ لَا يَحْسَنُ  
أَنْ تُسْنَدَ الْكِتَابَةُ إِلَيْهِ إِلَّا بِمَجَازٍ بَعِيدٍ .

وقد تبين أن العلم بحسن الإضافة موقوفٌ على النظر في معناها ، لا على  
معرفة كونها صفةً مُشَبَّهَةً ، وحينئذ فلا دَوْرَ في التعريف المذكور كما تَوَهَّمَهُ  
ابن الناظم .

\*\*\*

فصل : وتختصُّ هذه الصفة عن اسم الفاعل بخمسة أمور :

أحدها : أنها تُصَاغُ من اللازم دون المتعدى ، كـ « حَسَنٍ » و « جَمِيلٍ »  
وهو يُصَاغُ منهما ، كـ قَائِمٍ وَضَارِبٍ .

الثانى : أنها للزمن الحاضر الدائم ، دون الماضى المنقطع والمستقبل ، وهو يكون لأحد الأزمنة الثلاثة .

الثالث : أنها تكون مجارية للمضارع فى تحركه وسكونه ، كـ « طَاهِرِ الْقَلْبِ » و « ضَامِرِ الْبَطْنِ » و « مُسْتَقِيمِ الرَّأْيِ » و « مُعْتَدِلِ الْقَامَةِ » وَغَيْرَ مُجَارِيَةٍ لَهُ ، وهو الغالب فى المبنية من الثلاثى كـ « حَسَنَ » ، و « بَجِيلَ » ، و « ضَخْمَ » ، و « مَلَانَ » ولا يكون اسمُ الفاعل إلا مجارياً له .

الرابع : أن منصوبها لا يَتَقَدَّمُ عليها ، بخلاف منصوبه ، ومن ثمَّ صَحَّ النَّصْبُ فى نحو « زَيْدًا أَنَا ضَارِبُهُ » وامتنع فى نحو « زَيْدٌ أَبُوهُ حَسَنٌ وَجْهُهُ » .

الخامس : أنه يلزم كون معمولها سَبَبِيًّا ، أى : متصلاً بضمير موصوفها ، إما لفظاً نحو « زَيْدٌ حَسَنٌ وَجْهُهُ » ، وإما معنى نحو « زَيْدٌ حَسَنٌ الْوَجْهُ » ، أى : منه ، وقيل : إن « أَلِ » خَلَفَتْ عن المضاف إليه ، وقولُ ابن الناطم : « إِنْ جَوَّازٌ<sup>(١)</sup> نَحْوُ « زَيْدٌ بِكَ فَرِحَ » مُبْطِلٌ لعموم قوله إن معمول لا يكون

(١) قد صح عن العرب أنهم يقولون نحو « زيد بك فرح » وزيد فى هذا المثال مبتدأ خبره قولك فرح ، وبك : جار ومجرور متعلق بفرح ، وبالتأمل فى هذا المثال نجد أن قولهم « فرح » صفة مشبهة ، وأن « بك » معمولها ، وأنه غير سببى ؛ لأنه ليس اسماً ظاهراً مضافاً إلى ضمير يعود إلى الموصوف الذى هو زيد ، وقد تقدم على الصفة كما هو ظاهر ، وقد فهم ابن الناطم أن قول والده والنحاة من قبله إن معمول الصفة المشبهة لا يكون إلا سببياً ، وإنه لا يجوز أن يتقدم عليها - جار على عمومه ، وأن كل معمول لها يلغى فيه هذان الأمران ، وعلى هذا اعترض على النحاة بالمثل المذكور ؛ لأنه لم يتفق فيه أحد الأمرين ، وقد أجاب المؤلف وغيره على ابن الناطم بأن قول والده والنحاة ليس جارياً على عمومه ، بل المراد معمول خاص ، وهو معمول الذى تعمل فيه الصفة المشبهة بسبب مشابهتها لاسم الفاعل الذى يعمل بالحمل على الفعل المضارع - وهو الفاعل والمفعول - فأما غير ذلك من معمولات - ومنها الجار والمجرور - فإنها تعمل =

إلا سببياً مؤخراً» مردود؛ لأن المراد بالعمول ما عملها فيه لحق الشبه، وإنما عملها في الظرف بما فيها من معنى الفعل، وكذا عملها في الحال، وفي التمييز، ونحو ذلك.

\*\*\*

فصل : لعمول هذه الصفة ثلاث حالات : الرفع على الفاعلية ، وقال الفارسي : أو على الإبدال من ضمير مستتر في الصفة ، والخفض بالإضافة ، والنصب على التشبيه بالمفعول به إن كان معرفة ، وعلى التمييز إن كان نكرة ، والصفة مع كل من الثلاثة : إما نكرة ، أو معرفة ، وكل من هذه الستة للعمول معه ست حالات ؛ لأنه إما بـأل ، كـ « الوَجْه » ، أو مضاف لما فيه أل كـ « وَجْه الأب » ، أو مضاف للضمير كـ « وَجْه » ، أو مضاف إلى المجرّد كـ « وَجْه أب » ؛ فالصور ست وثلاثون ، والممتنع منها أربعة ، وهي : أن تكون الصفة بـأل والعمول مجرداً منها ومن الإضافة إلى تاليها ، وهو مخفوض ، كـ « الحُسْن وَجْه » أو « وَجْه أبيه » أو « وَجْه » أو « وَجْه أب » .

\*\*\*

فيه بما تتضمنه من معنى الفعل، وذلك لا يشترط فيه أن يكون سببياً، ولا يلزم فيه أن يتأخر عنها ؛ لأنه يكتبني بأدنى رائحة الفعل ، حتى إنه ليتعلق بالجماد والمتصرف وبالتعدى والقاصر من الأفعال ويتعلق بالحروف المشبهة بالفعل في المعنى مثل « كأن » الدال على معنى أشبه ومثل « ما » الدال على معنى أنفي ، فلأن يتعلق بالصفة المشبهة مع أنها كالفعل في الأخذ من مصدره - أحق وأولى .

هذا باب التمعجب<sup>(١)</sup>

وله عبارات كثيرة ، نحو ( كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ )<sup>(٢)</sup> ، « سُبْحَانَ اللَّهِ إِنَّ الْمُؤْمِنِينَ لَا يَفْحَسُونَ » اللَّهُ دَرُّهُ فَارِسًا

والمبَّوبُ له منها في النحو اثنتان :

إحداها : ما أفمَّلهُ ، نحو « ما أحسنَ زيداً » .

(١) لم يذكر المؤلف تعريف التمعجب ، وقد عرفه بعضهم بأنه « انفعال يحدث في النفس عند الشعور بأمر خفى سببه » ولعل هذا معناه اللغوي ، أما معناه الاصطلاحي فهو ما ينسب إلى ابن عصفور من أن التمعجب هو « استعظام زيادة في وصف الفاعل خفى سببها وخرج بها التمعجب منه عن أمثاله أو قل نظيره فيها » قولنا « استعظام زيادة » كالجنس في التعريف ، وقولنا « في وصف الفاعل » قيد يخرج به الزيادة في وصف المفعول ، فلا يتأني التمعجب منها بهاتين الصيغتين ، فلا يقال « ما أضرب زيداً » استعظاماً لضرب وقع على زيد ، ولهذا اشترطوا أن يكون الفعل الذي يؤخذ من مصدره صيغة التمعجب أن يكون مبنيًا للمعلوم ، وقولنا في التعريف « خفى سببها » قيد ثان يخرج به ما ظهر سببه ، ولهذا نسمع الناس يقولون : إذا ظهر السبب بطل التعجب وقولنا « وخرج بها التمعجب عن نظائره أو قل نظيره » قيد ثالث يخرج به ما يكثر وجود أمثاله فإنه لا يمتعجب منه ، وهذه العبارة تدل على أن الحامل على التمعجب أحد أمرين ، الأول انفراد التمعجب منه بالوصف ، والثاني أن يكون له أمثال قلائل لا يكادون يعرفون ، ولا شك أن المراد بهذا الكلام ما يشمل الحقيقي والادعائي ، نعى أن المتكلم بعبارة التمعجب إما أن يكون في حقيقة الأمر وواقعه عالماً أن التمعجب منه منفرد بالوصف أو قليل النظائر والأمثال ، وإما أن يكون قد نزل التمعجب منه هذه المنزلة ؛ لأن ما ثبت له من الوصف بالغ النهاية بحيث لا يدركه فيها أحد في اعتقاده .

(٢) من الآية ٢٨ من سورة البقرة .

فأما « ما » فأجمعوا على اسميتها ؛ لأن في « أحسن » ضميراً يعود<sup>(١)</sup> عليها ، وأجمعوا على أنها مبتدأ ؛ لأنها مجردة للإسناد إليها<sup>(٢)</sup> ، ثم قال سيديويه : هي نكرة تامة بمعنى شيء ، وابتدئ بها لتضمنها معنى التعجب ، وما بعدها خبر فوضعه رفَع ، وقال الأخفش : هي معرفة ناقصة بمعنى الذي ، وما بعدها صلة فلا موضع له ، أو نكرة ناقصة وما بعدها صفة فتحله رفع ، وعليهما فالخبر محذوف وجوباً ، أي : شيء عظيم<sup>(٣)</sup> .

(١) قال الشيخ يس : « الظاهر أن السكوفيين لا يقولون بأن في أحسن ضميراً كما يعلم من كلامهم الآتي في أحسن » اهـ . ومع أن البصريين يقولون صراحة بأن في « أحسن » ضميراً يعود إلى ما ، وهو فاعل أحسن ، فإن بين هذا الضمير وغيره من الضمائر المستترة المرفوعة فرقا من ثلاثة أوجه ؛ الأول : أن الضمير المرفوع المستتر في الفعل مثلاً يجوز العطف عليه بعد الفصل بالضمير المرفوع البارز أو فاصل ما ، وهنا لا يجوز في الضمير المستتر في أحسن ذلك ؛ والثاني : أنه لا يجوز أن يبدل من الضمير المستتر في أحسن ، والثالث : أنه لا يجوز في باب التدريب أن يخبر عن هذا الضمير المستتر في « أحسن » فاعرف ذلك .

(٢) روى عن السكسائي أنه يقول : إن « ما » لا موضع لها من الإصراب ؛ فهو على هذا لا يكون مع النحاة في أنها مبتدأ ، قالوا : وهذا قول شاذ لا يقدر في الإجماع ، وفيه نظر ؛ لأنه لا يصح أن يقال عن السكسائي قريع سيديويه ونديده : إن خلافه لا يعبأ به ، وإنه لا يحتاج إلى مثله في إدعاء الإجماع ، ثم متى انهدم من النحاة الإجماع حتى يقال فيه ذلك ؟

(٣) ويروى عن الأخفش قول ثالث غير هذين القولين اللذين ذكرهما المؤلف ، وهو أن « ما » نكرة تامة لا تحتاج إلى وصف ، فيكون في هذا القول موافقا لسيديويه والجمهور .

ويرد على القولين اللذين ذكرهما المؤلف منسوبين إلى الأخفش أنه التزم حذف خبر المبتدأ من غير أن يقوم مقامه شيء ، والذي عرفته في باب المبتدأ والخبر أنه لا بد لحذف الخبر وجوباً من وجود أمرين : أحدهما أن يدل عليه دليل ، والثاني أن يقوم =

وأما « أفعل » كأحسنَ فقال البصريون والكسائي : فِعلٌ ؛ للزومه مع ياء المتكلم نون الوقاية ، نحو « ما أفقرني إلى رحمة الله تعالى » ففتحتته بناء كالفتحة في ضَرَبَ من « زَيْدٌ ضَرَبَ عَمْرًا » وما بعده مفعول به ، وقال بقیة الكوفيين : اسمٌ ؛ لقولهم « ما أَحْسَنُهُ »<sup>(١)</sup> ، ففتحتته إعرابٌ كالفتحة في « زَيْدٌ عِنْدَكَ » وذلك لأن مخالفة الخبر المبتدأ تقتضي عندهم نَصْبَهُ ، و « أَحْسَنَ » إنما هو في المعنى وَصْفٌ لزيد ، لا اضمير « ما » ، و « زَيْدٌ » عندهم مُشَبَّهٌ بالمفعول به<sup>(٢)</sup> .

= مقامه في الكلام شيء ، ألا ترى أن جواب لولا والحال التي لا تصلح أن تكون خبرا وجواب القسم قد قام كل واحد منها مقام الخبر المحذوف ، وههنا لم يعم شيء في مقام الخبر المحذوف وجوبا ، بخلاف نظائره التي حذف فيها الخبر وجوبا .  
وبقي قول لم يذكره المؤلف أيضا - وهو قول الفراء وابن درستويه ، ونسبه قوم إلى الكوفيين - وحاصله أن « ما » اسم استفهام مشرب بمعنى التعجب مبتدأ مبني على السكون في محل رفع ، فأما الكوفيون فعندهم أن « أحسن » اسم مرفوع خبر للبتدأ ، وأما الفراء وابن درستويه فإن قالوا إن « أحسن » اسم ووافقا الكوفيين استقام لهما القول على ما فيه ، وإن قالوا إن « أحسن » فعل ماض تقع جملته خبرا كما يقول البصريون في « أحسن » ورد عليهما أنهما جملا خبر اسم الاستفهام المشرب بالتعجب جملة فعلية ، وهو خلاف الأصل ، فإن الأصل أن يكون خبره اسما مفردا نحو قوله تعالى ( الحاقة ما الحاقة ) ( المقارعة ما المقارعة ) ( وأصحاب اليمين ما أصحاب اليمين ) .  
(١) واستدلوا لذلك بقول الشاعر :

يَا مَا أُمَيْلِحَ غَيْرَ لَنَا شَدَنَّا لَنَا  
مِنْ هَوْلِيَا بُكْنِ الضَّالِّ وَالسَّمْرِ  
زعموا أن التصغير من خصائص الأسماء فيكون تصغير أملح دالا على أنه اسم ، والجواب أنه بيت مفرد شاذ .

(٢) الخبر إما أن يكون هو المبتدأ في المعنى نحو « الله ربنا » و « محمد نبينا » وإما أن يكون المبتدأ مشبها بالخبر نحو « زيد أسد » ونحو قوله تعالى ( وأزواجه أمهاتهم ) ولا خلاف بين أحد من النحاة بصريهم وكوفيمهم في أن الخبر في هذين النوعين مرفوع ، =

الصيغة الثانية : أفعل به ، نحو « أحسن بزيد » .  
 وأجمعوا على فعلية أفعل<sup>(١)</sup> ثم قال البصريون : لفظه لفظ الأمر ومعناه  
 الخبر ، وهو في الأصل فعل ماض على صيغة أفعل بمعنى صار ذا كذا كذا « أغدَّ  
 البعير » أى : صار ذا غداة ، ثم غيّرت الصيغة ، ففتح إسناد صيغة الأمر  
 إلى الاسم الظاهر ، فزيدت الباء في الفاعل ؛ ليصير على صورة المفعول به ،  
 كـ « ما مرز بزيد » ولذلك التزمت ، بخلافها في ( زكفني بالله شهيداً )<sup>(٢)</sup> ،  
 فيجوز تركها ، كقوله :

— ٣٧٩ — \* كَفَى الشَّيْبُ وَالْإِسْلَامُ الْمَرْءَ نَاهِيَا \* \*

= وإما أن يكون الخبر وصفا لغير المتبدا في الحقيقة نحو قولك « زيد أكرم الناس أباً »  
 فإن الأكرمية وقعت خبراً عن زيد وهي عند التحقيق وصف للأب ، وصح الإخبار  
 بها عن زيد للملابسة ، ومن ذلك قولهم « ما أحسن زيدا » فإن ما مبتدأ مخبر عنه  
 بأحسن ، والحسن ليس من صفات الشيء العظيم الذي تعبر عنه ما ، وإنما هو من  
 وصف زيد ، وهذا النوع من الخبر يختلف النحاة فيه ، فذهب البصريون إلى أنه مرفوع  
 كالنوعين السابقين ، وذهب الكوفيون إلى أنه منصوب ، وأن ناصبه معنوى ، وهو  
 الخلاف بينه وبين المتبدا ، ويكون انتصاب « زيدا » على أنه مشبه بالمفعول به ، على  
 هذا المذهب ، وهذا كلام تحملوه تمحلاً فلا تركزن إليه .

(١) قال الشيخ خالد : « وفي كلام ابن الأنباري ما يدل على أن أفعل اسم ، قال  
 المرادى : ولا وجه له » اه . وإنما قاله النحاة أن أفعل فعل لأنه قد جاء على صيغة  
 لا يكون عليها إلا الفعل ، وأما أصبع - بفتح الهجزة وكسر الباء - فنادر لا يجعل أصلاً .  
 (٢) من الآية ٢٨ من سورة الفتح .

٢٧٩ — هذا الشاهد من كلام سحيم - بضم السين وفتح الحاء المهملتين - ويقال  
 حية - وهو عبد بنى الحساس ، بحاءين وسينين مهملات على زنة خلخال ، وما ذكره  
 المؤلف عجز بيت من الطويل ، وهو مطلع قصيدة مشهورة له ، وصدده مع بيت يأتي  
 بعده قوله :

عُمَيْرَةَ وَدَّعْ إِن تَجَمَّزْتَ غَادِيَا كَفَى الشَّيْبُ ... .. =

== جُنُونًا بِهَا فِيمَا أُعْتَرَتْ نَمًا عِلَاقَةٌ حُبٌّ مُسْتَسِيرًا وَبَادِيَا  
اللغة : « عميرة » تصغير عمرة ، وقد سموا بالمكبر والمصغر ، فأما شاهد تسميتهم  
بالمكبر فقول لقيط الإيادى :

يَا دَارَ عَمْرَةَ مِنْ مُحْتَلِّهَا الْجُرْهَاءَ هَاجَتْ لِي الْهَمُّ وَالْأَحْزَانُ وَالْوَجَمَاءُ  
وأما شاهد تسميتهم بالمصغر فبيت الشاهد « تجهزت » أى اتخذت جهاز سفره  
وأعدته وهياته ، وأصل هذه المادة قولهم « جهزت العروس تجهزاً » و « جهزت  
الجيش » وقالوا « جهزت فلانا » إذا كنت قد هيأت له ما يلزمه فى سفره ، وقالوا  
« تجهزت الأمر » بمعنى أعددت له عدته « غاديا » اسم فاعل من غدا ، والأصل فيه  
العدوة - بضم فسكون - والعداة - بالفتح - وهى الوقت ما بين الفجر وطولع الشمس ،  
ويروى « غازيا » وليس بشيء « كفى الشيب والإسلام للراء ناهيا » يروى أن عمر  
ابن الخطاب رضى الله عنه سمعه يمشد هذا البيت فقال : لو قدمت الإسلام على الشيب  
لأجزتلك ، ويروى أنه قال له : لو قلت شعرك كله مثل هذا لأعطيتك عليه .

الإعراب : « عميرة » مفعول مقدم لقوله ودع الآتى منصوب بالفتحة الظاهرة  
« ودع » فعل أمر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ؛ وفاعله ضمير مستتر فيه  
وجوبا تقديره أنت « إن » حرف شرط جازم مبنى على السكون لا محل له من الإعراب  
« تجهزت » تجهز : فعل ماض فعل الشرط مبنى على فتح مقدر على آخره فى محل  
جزم ، وتاء المخاطب فاعله مبنى على الفتح فى محل رفع « غاديا » حال من تاء المخاطب  
منصوب بالفتحة الظاهرة « كفى » فعل ماض مبنى على فتح مقدر على الألف منع  
من ظهوره التعذر « الشيب » فاعل كفى مرفوع بالضممة الظاهرة « والإسلام »  
الواو حرف عطف ، الإسلام . معطوف على الشيب مرفوع بالضممة الظاهرة « للراء »  
جار ومجرور متعلق بقوله ناهيا الآتى « ناهيا » حال من الشيب ، ويجوز أن يكون  
تمييزا مبينا لنسبة الكفاية إليه ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « كفى الشيب » حيث أسقط الباء من فاعل « كفى » فدل  
على أن هذه الباء ليست واجبة الدخول على فاعل هذا الفعل ، بخلاف دخولها على  
فاعل فعل التعجب الذى على صورة الأمر ؛ فإن اقترانه بالباء لازم لا يجوز غيره .

وقال الفراء والزجاج والزخشرى وابن كيسان وابن خروف : لفظه ومعناه الأمر ، وفيه ضمير ، والباء للتعديّة ، ثم قال ابن كيسان : الضمير للحمّس ، وقال غيره : للمخاطب ، وإنما التزم لإفراده لأنه كلام جرى مجرى المثل (١) .

\*\*\*

(١) خلاصة الخلاف في هذه المسألة أن النحويين - بعد اتفاقهم على أن « أفعل » يقطع الهمزة مفتوحة وكسر العين فعل - اختلفوا فيما وراء ذلك ، فذهب جمهور البصريين إلى أنه فعل ماض دال على الخبر ، وأن أصله أفعل بفتح العين مثل أكرم ، وهذه الهمزة التي في أوله للدلالة على الصيرورة ، فمعنى أحسن في قولك « أحسن يزيد » صار صاحب حسن ، ونظيره في ذلك « أغد البعير » أى صار صاحب غدة ، وقولك « أورك الشجر » أى صار صاحب ورق ، وقولك « أبلت الأرض » أى صارت ذات بقل ، ثم غيرت صورة الفعل ، فلما صار على صورة فعل الأمر قبح إسناده إلى الاسم الظاهر لأن الأمر الحقيقي لا يرفع إلا الضمير المستتر ، فزادوا الباء في الفاعل ليكون على صورة المفعول به المجرور بباء التعديّة كما في قولك « امرر يزيد » فزيادة الباء لرفع القبح ، ولهذا لزمت زيادتها .

وقال الفراء والزجاج والزخشرى وابن كيسان وابن خروف : هذا الفعل أمر لفظاً ومعنى ، وفيه ضمير مستتر وجوباً على أنه فاعل لجميع أفعال الأمر ، والباء داخلة على المفعول به فهى للدلالة على التعديّة ، ومحل الجار والمجرور نصب على المفعولية ، واختلاف هؤلاء في مرجع الضمير المستتر وجوباً في أفعل على أنه فاعل ، فذهب ابن كيسان - وهو من نحاة الكوفة - إلى أن الضمير يعود إلى مصدر الفعل ، وكان الذى يقول « أحسن يزيد » قد قال : أحسن يأبها الحسن يزيد ، ولكون هذا الضمير عائداً على المصدر لم يقع مثنى ولا مجموعاً لأن المصدر لا يثنى ولا يجمع ، وقال بقية القوم : الضمير للمخاطب الذى يوجه إليه الكلام لاستدعاء التعجب منه ، واعتقدوا عن التزم أفراد الضمير مع أن المخاطب قد يكون مؤنثاً وقد يكون مثنى أو مجموعاً - بأنه كلام جرى مجرى المثل ، وقد عرف أن الأمثال لا تغير ، وقد استحسن ابن طلحة من هذه الأقوال قول ابن كيسان ، ورجح قوم من العلماء مذهب البصريين ، ورجح قوم مذهب الكوفيين .

== فأما الذين رجحوا مذهب البصريين فمنهم ابن مالك ، وقد رجحه بإبطال مذهب الفراء - وهو من نحلة الكوفة - ومن وافقه على أن أفعال في نحو قولك « أحسن بزيد » فعل أمر ، وخلاصة ما ذكره ابن مالك وغيره من وجوه إبطال هذا الذهب أنه يلزم عليه محذور من خمسة وجوه :

الأول : أنه لو كان فعل أمر حقيقة كما يقولون لوجب فيه ما يجب في جميع أفعال الأمر ، من استتار فاعله وجوبا إذا كان مفردا مذكرا وبروزه فيما عدا ذلك ، أفلمت ترى أنا نقول : اضرب يا زيد ، فيكون فاعل اضرب ضميرا مستترا وجوبا لأنه مفرد مذكر ، فإذا أمرنا المفردة قلنا اضربي ، وإذا أمرنا اثنين قلنا اضربا ، وإذا أمرنا جمعا قلنا اضربوا ، أو اضربن . فيبرز الضمير في كل هذه الصور ، وفعل التعجب هذا لا يبرز معه ضمير أصلا ، فلا يكون جاريا على منهج الأمر .

الثاني : أنه لو كان فعل أمر لم يكن المتكلم به متعجبا ، بل يكون أمرا غيره بالتعجب كما أن الذي يأمر غيره بالحلف فيقول له احلف لا يكون حالفا ، وقد انعقد الإجماع على أن المتكلم بهذا الفعل يكون متعجبا ، فلا يكون هذا الفعل فعل أمر لأنه على خلاف مدلول فعل الأمر .

الثالث : أنه لو كان فعل أمر لجاز أن يقع جوابه مقترنا بالفاء كما يجوز ذلك في قولك اصبر فتدرك مرادك ، وقد صرحوا بأنه لا يجوز لك أن تقول : أحسن بزيد فيحسن إليك ، وأنت تريد بصدد كلامك التعجب .

الرابع : أنه لو كان فعل أمر لما جاز أن يتصل بياء التعدية الواقعة بعده ضمير المخاطب ، فلا يجوز أن تقول : أحسن يك ، ولا أخلق بك أن تدرك مآربك ، لما قد تقرر من أنه لا يجوز أن يرفع فعل ضميرا متصلا ثم ينصب ضميرا متصلا معناه هو معنى الضمير المرفوع ، فلا يقال ضربتني - بناء المتكلم - ولا يقال ضربت بك - بناء المخاطب ، إلا في باب ظن وأخواتها فإن ذلك جائز واقع فيها في كلام العرب نحو قول الشاعر :

دَعَا نِي الْغَوَا نِي عَمُّهُنَّ ، وَخَلَّتْنِي لِي اسْمٌ فَلَا أُدْعَى بِهِ وَهُوَ أَوْلُ  
احساس : أنه لو كان أمرا على الحقيقة لوجب إعلال الأجوف منه بحذف عينه ، ألا =

مسألة: ويجوز حذف المتعجب منه، في مثل « ما أحسنه » إن دلّ عليه دلائل<sup>(١)</sup>، كقوله:

تري أنك تقول في الأمر من أقام وأبان وأعان: أقم، وأبن، وأعن، لكنك تقول في التعجب: أقوم بزيد، وأبين به، فتبقى الياء والواو.

وأما الذين رجحوا مذهب الكوفيين فقد سلكوا هذا المسلك، فأبطلوا مذهب البصريين من ثلاثة أوجه:

الأول: أنه يلزم على قولهم استعمال صيغة الأمر في الدلالة على الماضي، ولا عهد لنا بذلك، بل العهود عكسه، وهو استعمال صيغة الماضي في الدلالة على الأمر، نحو قولهم اتقى الله امرؤ فعل خيرا يثب عليه، أى ليتق الله وليفعل خيرا، بدليل جزم الجواب.

والثاني: أنه لزم على قولهم ادعاء أن الهمزة في «أحسن بزيد» دالة على الصيرورة ودلالة الهمزة على الصيرورة قليل، فالحمل عليه حمل على القليل.

والثالث: أنه لزم على قولهم ادعاء أن الباء قد زيدت في الفاعل لزوما، وزيادتها في الفاعل ولزوم زيادتها كلاهما خلاف الأصل.

والحق أن هذا الفعل ليس كسائر الأفعال في الصحة والإعلال لجوده ولأنه أشبه الاسم، ولا في اقترانه بالضمائر لأنه جرى مجرى الأمثال.

(١) مما يجب أن تنبه له أن التعجب منه محكوم عليه في المعنى، فهو من أجل

ذلك شبيه بالمتبدأ، فيجب له ما يجب للمتبدأ، وذلك بأن يكون معرفة أو نسكرة تشبه

المعرفة لسكونها مخصوصة بنوع من التخصيص، فأما المعرفة فنحو « ما أحسن زيدا »

ونحو « ما أكرم خلق على » وأما النسكرة المخصوصة فنحو « ما أوثق رجلا يقر

بالحق لذى الحق » ونحو « ما أسعد رجلا اتقى ربه » فإن كانت النسكرة محضة لم يحز

أن تقع متعجبا منه، وكذلك إن كان نعتها غير مفيد للتخصيص، فلا يجوز أن تقول

« ما أحسن رجلا » ولا أن تقول « ما أحسن رجلا من الناس ».

وبعد فاعلم أن حذف التعجب منه في الصيغتين جميعاً شرطا يعمهما، وهو: أن يدل

عليه دليل، بل هذا شرط عام في كل ما جاز حذفه من مبتدأ أو خبر أو نعت أو

منعوت أو غيرهن، ويشترط في حذف التعجب منه في الصيغة الأولى -زيادة على ذلك-

== أن يكون ضميرا كما في بيت الشاهد رقم ٣٨٠ والبيت الذي أنشدناه معه ، وكما في قول امرئ القيس بن حجر الكندي :

أَرَى أُمَّ عَمْرٍو دَمْعُهَا قَدْ تَحَدَّرَا      بُسْكَاءَ حَلَى عَمْرٍو ، وَمَا كَانَ أَصْبَرَا

يريد « وما كان أصبرها » ويشترط في حذف المتعجب منه في الصيغة الثانية - زيادة على الشرط العام - ما ذكره المؤلف من « أن يكون أفعال المكسور العين معطوفا على آخر مذكور معه مثل ذلك المحذوف » .

فإن قلت : أفليس علماء البصرة - وهم الذين تؤيدون مذهبهم دائما أو غالبا - قد ذهبوا إلى أن المتعجب منه - وهو مدخول الباء في الصيغة الثانية - فاعل ، فكيف استساغوا حذفه مع قولهم : إن الفاعل لا يجوز حذفه إلا في مسائل محدودة ليس هذا الموضع منها ؟ فالجواب على ذلك أن الذي سهل حذف الفاعل في هذا الباب شيثان :

أولهما : أن الدليل الدال عليه قائم ، فهو لم يستغن عنه استغناء كاملا ، بل حذف من اللفظ وهو مقصود ملتفت إليه .

وثانيهما : أن وروده على صورة الفضلة ولزوم ذلك فيه مع كون الفعل الذي قبله في صورة ما فاعله مستتر وجوبا لأنه بصورة الأمر ، كل ذلك هون من أمره وجوز حذفه . وهذا الذي قررناه لك موضعا جار على مذهب جمهور النحويين من البصريين ، وأما علماء الكوفة فلا يرد عليهم السؤال المذكور لقولهم إن « أفعال » فعل أمر ففاعله عندهم ضمير مستتر وجوبا كما هو الشأن في فعل الأمر .

وذهب أبو علي الفارسي - وهو على مذهب البصريين من أن « أفعال » فعل ماض جاء على صورة الأمر - إلى أن الضمير الذي كان مدخول الباء لم يحذف كما يقول جمهور البصريين ، لكن الباء هي التي حذفت ، فلما حذفت الباء استتر الضمير في أفعال . ولم يرتض ابن مالك هذا الذي ذهب إليه أبو علي ، وردّه بوجهين ، أولهما أن من الضمائر ما لا يصح استتاره كما في نحو « أكرم بنا » ونظيره البيت الذي أنشدناه مع الشاهد رقم ٣٨١ وهو \* أعزز بنا وأكف \* وثانيهما أنه لو كان قد استتر في الفعل بعد حذف الباء لوجب إبرازه لو كان مثني أو جمعا أو كان المفردة مؤنثة ، لكنه لم يبرز في شيء من ذلك .

٣٨٠ — \* رَبِيعَةَ خَيْرًا مَا أَعَفَّ وَأُكْرِمًا \* —

٣٨٠ — ينسب هذا الشاهد إلى أمير المؤمنين أبي الحسين علي بن أبي طالب كرم الله وجهه ، يقوله من كلمة يمدح فيها ربيعة على ما أبلت معه يوم صفين ، وما ذكره المؤلف عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

\* جَزَى اللَّهُ عَنِّي وَالْجَزَاءُ بِفَضْلِهِ \* —

اللغة : « جزی » تقول : جزيت فلانا بما صنع أجزيه - من باب ضرب - جزاء - وجازيته مجازاة ، إذا كافأته ، وقد تذكر الجزى به فيتعدى إليه الفعل بنفسه أيضاً ، تقول : جزيت فلاناً خيراً ، وما في بيت الشاهد من هذا القبيل « والجزاء بفضلته » الجزاء : المكافأة ، والفضل : الإحسان « ما أعف » تعجب من شدة عفتهم عن الدنيا ، وهو يريد عفتهم عن المعانم وأسلاب القتلى ، وهو من أعظم ما يتمدح به ، انظر إلى قول عنترة بن شداد العبسي :

يُنْبِشُكَ مِنْ شَهِيدِ الْوَقِيعَةِ أَنْبَى أَعْشَى الْوَعَى وَأَعْفُ عِنْدَ الْمَغْنَمِ

الإعراب : « جزی » فعل ماض مبني على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر « الله » فاعل مرفوع بالضممة الظاهرة « عفى » جار ومجرور متعلق بجزى « والجزاء » الواو واو الحال ، الجزاء : مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة « بفضلته » الجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وفضل مضاف والضمير مضاف إليه مبني على الكسر في محل جر ، وحملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال « ربيعة » مفعول أول لجزى منصوب بالفتحة الظاهرة « خيراً » مفعول ثان لجزى منصوب بالفتحة الظاهرة « ما » نعجيبة مبتدأ مبني على السكون في محل رفع « أعف » فعل ماض مبني على الفتح لا محال له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره هو يعود إلى ما التعجيبة ، وله مفعول محذوف ، وتقديره : ما أعفهم وأكرمهم ، وحملة فعل التعجب وفاعله المستتر فيه في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو ما التعجيبة « وأكرم » الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محال له من الإعراب ، أكرم : معطوف على أعف السابق ، والألف المتصلة به ألف الإطلاق .

الشاهد فيه : قوله « ما أعف وأكرم » حيث حذف مفعول فعل التعجب لأنه =

وفي « أفعلٍ بِدٍ » إن كان أفعلٍ معطوفاً على آخرَ مذكورٍ معه مثلُ ذلك المحذوف ، نحو ( أَسْمِعْ سَمْعَهُمْ وَأَبْصِرْ )<sup>(١)</sup> ، وأما قوله :

٣٨١ — \* حَمِيداً ، وَإِنْ يَسْتَعْنِي يَوْمًا فَأَجْدِرِ \*  
— أَى : به — فَشَادُّ

\*\*\*

= ضمير يدل عليه سياق الكلام ، والتقدير « ما أعفها وأكرمها » .  
وقد سمي المؤلف تبعاً لابن مالك في النظم هذا المفعول متعجباً منه ، ألا ترى إلى المؤلف يقول « ويجوز حذف المتعجب منه في مثل ما أحسنه - إلخ » وأن ابن مالك يقول :  
\* وَحَذَفَ مَا مِنْهُ تَعَجَّبْتَ اسْتَبِيحُ \*  
والحقيقة أن المتعجب منه هو حسن زيد في نحو « ما أحسن زيدا » ، وهو عفة ربيعة وكرمهم في بيت الشاهد ؛ ففي الكلام يجوز .

ونظير البيت المستشهد بجزءه في حذف المتعجب منه مع « أفعل » الماضي لفظاً ومعنى بيت امرئ القيس الذي أنشدناه من قبل ، وقول شقران مولى بني سلامان بن سعد بن هذيم وهو من شعر « الحماسة » :

أُولَئِكَ قَوْمٌ بَارَكَ اللَّهُ فِيهِمْ عَلَى كُلِّ حَالٍ ، مَا أَعْفَ وَأَكْرَمًا  
(١) من الآية ٣٨ من سورة مريم .

٣٨١ — هذا الشاهد من كلام عروة بن الورد ، وهو المعروف بعروة الصعاليك ؛ لأنه كان بهم حفيماً : يجمعهم ، ويقوم بشأنهم ، والذي ذكره المؤلف ههنا عجز بيت من الطويل ، وصدوره مع بيت سابق عليه قوله :

فَإِنْ بَعُدُوا لَا يَأْمَنُونَ أَقْتَابَهُ تَشَوَّفَ أَهْلُ الْغَائِبِ الْمُنْتَظَرِ  
فَذَلِكَ إِنْ يَلْقَى الْمَنِيَّةَ يَلْقَاهَا حَمِيداً . . . . .

وهذان البيتان من كلة له عدتها سبعة وعشرون بيتاً ، وهي موجودة في ديوانه المطبوع في مطبعة ( جول كروتل ) ( ص ٦٣ - ٨٧ ) وقد اختار أبو تمام بعض أبياتها - ومنها بيت الشاهد - في كتابه « الحماسة » .

== اللغة : « فإن بعدوا لا يأمنون - إلخ » يقول : إن بعد أعداء هذا الرجل الذى يصفه ، وصارت أما كتبهم نائية عنه لا يأمنون أن يذهب إليهم ليغزوهم ؛ لما عرفوه من بعد همته ، فهم ينتظرونه فى كل ساعة كما ينتظر أهل الغائب غائبهم ، وقوله « فذلك إن يلقى المنية - إلخ » اسم الإشارة يعود إلى الصعلوك الذى وصفه بكثير من الصفات فى أبيات سابقة على بيت الشاهد ، وقد ضبطت كاف الخطاب للمحققة باسم الإشارة هذا بالفتح فى عدة أصول منها كامل أبى العباس المبرد ، وقد تعقبه أبو الحسن الأخفش ، فاستصوب كسر كاف الخطاب لأن الخطاب مع امرأة ، والنية : الموت ، وحميداً : محموداً ، فعيل من الحمد بمعنى مفعول ، أى يحمده له الناس ما كان عليه من صفات ، ويذكرونه بالخير ، و « أجدر » هو كما تقول : ما أجدره وما أحقه وما أقمته وما أحلقه ، كل ذلك بمعنى واحد ، وأصله « فأجدر به » وستبينه عند ذكر الاستشهاد بالبيت .

المعنى : وصف رجلاً فقيراً ولكنه بعيد المهمة ساع فى معالى الأمور لا يكل أمر نفسه إلى غيره ، ولا يقعد ليسعى له سواء ، ثم بين أن هذا الصعلوك الموصوف بهذه الصفات : إن مات فى سبيل مطالبه ولقى الختف فى الطريق الذى رسمه لنفسه لم يزر به ذلك ولم ينل من سمعته ؛ لأن الناس سيذكرونه بالخير ويثنون عليه الشاء الحسن . وإن عاش فاستعنى بكده وسعيه ، ونال ما كان يعمل جهده لإدراكه والحصول عليه ، فهو مستحق لذلك مستأهل له .

الإعراب : « فذلك » ذا : اسم إشارة مبتدأ مبنى على السكون فى محل رفع ، واللام حرف دال على الوجد مبنى على الكسر لاجل له من الإعراب ، والكاف حرف دال على الخطاب ، مبنى على الفتح أو على الكسر كما ذكر أبو الحسن الأخفش لاجل له من الإعراب « إن » حرف شرط يجزم فعلين الأول فعل الشرط والثانى جوابه وجزاؤه مبنى على السكون لاجل له من الإعراب « يلقى » فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بحذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم الإشارة « المنية » مفعول به ليلق منصوب بالفتحة الظاهرة « يلقها » يلقى : فعل مضارع جواب الشرط ، مجزوم بحذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، وضمير الغائبة العائد إلى المنية مفعول به مبنى

مسألة : وكُلٌّ من هذين الفعلين ممنوعُ التَّصَرُّفِ ؛ فالأول نظير تَبَارَكَ ، وَعَسَى ، وَلَيْسَ ، والثاني نظير هَبْ بمعنى اَعْتَقِدْ ، وَتَعَلَّمْ بمعنى اَعْلَمْ ، وَعِلَّةٌ جمودهما تَضَمُّنُهُمَا معنى حرف التمعجب الذي كان يستحقُّ الوَضْعَ (١) .

\*\*\*

== على السكون في محل نصب « حميدا » حال من فاعل يلحق الذي هو جواب الشرط ، وجملة الشرط وجوابه في محل رفع خبر المبتدأ « وإن » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له الإعراب ، إن : حرف شرط حازم مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « يستغن » فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بحذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى اسم الإشارة أيضاً « يوماً » ظرف زمان متعلق بـيَسْتَغْنِي منصوب بالفتحة الظاهرة « فأجدر » الفاء واقعة في جواب الشرط ، أجدر : فعل ماض جيء به على صورة الأمر ، مبنى على فتح مقدر على آخره منع من ظهوره بحيثه على صورة الأمر ، وقد حذف فاعله والباء الجارة له ، وأصل العبارة فأجدر به ، وجملة فعل التمعجب وفاعله في محل جزم جواب الشرط ، وجملة الشرط والجواب في محل رفع معطوفة بالواو على جملة الشرط والجواب السابقين .

الشاهد فيه : قوله « فأجدر » حيث حذف التمعجب منه مع حرف الجر ، من غير أن تكون صيغة التمعجب المحذوف معمولها معطوفة على أخرى معها معمولها المشابه للمحذوف على حد قوله تعالى ( أسمع بهم وأبصر ) ونحو قول الشاعر :

أَعَزُّ بِنَا وَأَكْفُفِ إِن دُعِيْمًا يَوْمًا إِلَى نُصْرَةٍ مِّنْ يَلِيْمًا

المراد أعزز بنا وأكفف بنا ، وحذف من الثاني لدلالة الأول عليه كما في الآية الكريمة ، والحذف في مثل هذه الحالة التي في بيت الشاهد شاذ لا يقاس عليه .

(١) علل جماعة من النحويين - ومنهم المؤلف هنا - جمود فعلى التمعجب بأنهما دلا على معنى من معانى الحرف ، غاية ما في الباب أن العرب لم تضع للدلالة على التمعجب حرفا ، فهو نظير قولهم في شبه الاسم للحرف في المعنى : إن ضابط ذلك أن يدل الاسم على معنى من معانى الحرف سواء أوضعوا لهذا المعنى حرفا كالأسماء التي وضعوا له الحزمة وهل أم لم يضعوا له حرفا كالإشارة ، فهذا هو الذى يشير إليه قول المؤلف « تضمناهما معنى حرف التمعجب الذى كان يستحق الوضع » على أن المؤلف قد ذكر في باب حروف ==

مسألة : ولعدم تصرف هذين الفعلين امتنع أن يتقدم عليهما معمولهما ، وأن يفصل بينهما بغير ظرف ومجرور ؛ لا تقول : « مَا زَيْدٌ أَحْسَنَ » ، ولا « زَيْدٌ أَحْسَنٌ » ، وإن قيل إن « زيد » مفعول ، وكذلك لا تقول : « مَا أَحْسَنَ يَا عَبْدَ اللَّهِ زَيْدًا » ولا « أَحْسَنَ لَوْلَا بُخْلُهُ زَيْدٌ » .

واختلفوا في الفصل بظرف أو مجرور متعلقين بالفعل ، والصحيح الجواز ، كقولهم « مَا أَحْسَنَ بِالرَّجُلِ أَنْ يَصْدُقَ ، وَمَا أَقْبَحَ بِهِ أَنْ يَكْذِبَ » ، وقوله :

— ٣٨٢ — \* وَأَخْرَجَ إِذَا حَالَتْ بِأَنْ أُتَحَوَّلَا \*

= الجر (ص ٣٢ من هذا الجزء) أن من معاني اللام الجارة التعجب ، فعلى هذا يكون المعنى قد وضع له العرب حرفا ، ولكننا نذكرك بأننا لم نرتض ذلك فيما قررناه في باب حروف الجر .

وقد علل قوم آخرون جمود فعلی التعجب بأنهما أشبهتا أفعال التفضيل شها قويا من ثلاثة أوجه ، أولها الأصل الذى يصاغ منه كلا النوعين ، وثانيها وزن كل منهما ، وثالثها دلالة كل منهما على زيادة الحدث فإنك لا تتعجب إلا بمن فاق نظراءه في حدث ما فلما قويت المشابهة بين فعلی التعجب واسم التفضيل حملا عليه فأخذنا كثيرا من أحكامه منها الجمود ولزوم صيغة واحدة ، ومنها تصحيح عين الأجوف منهما ، فسكنا تقول « محمد أقوم كلاما من فلان ، وأبين عبارة منه » تقول : ما أقوم كلام فلان ، وأقوم بكلامه ، وما أبين عبارة فلان ، وأبين بعبارته ، وثالثها أنهم قد صغروا فعل التعجب فقالوا « ما أميلح غزلانا شدت لنا » حملا على ما هو جائز بغير نكبر في اسم التفضيل .

٣٨٢ — هذا الشاهد من كلام أوس بن حجر - بفتح الحاء والجميم جميعاً ، وما ذكره المؤلف ههنا عجز بيت من الطويل ، وصدده قوله :

\* أَقِيمُ بَدَارِ الْحَزْمِ مَا دَامَ حَزْمُهَا \*

اللغة : « دار الحزم » أراد المسكان الذى تعتبر الإقامة فيه حزما « مادام حزما » أراد مدة دوام الحزم فى الإقامة بها « أحر » تقول : أحر بفلان أن يفعل كذا ، =

« وأحج به ، وأقن به ، وأخلق به ، وما أحرأه أن يفعل ، وما أقننه ، وما أحجأه ، وما أخلقه ، كل ذلك بمعنى واحد ، وهو الدلالة على التعجب من أحقيته بفعل ذلك الأمر » « حالات » تغيرت ، يريد إذا صارت الإقامة فيها ليست من الحزم « أنحول » أنتقل عنها إلى غيرها .

المعنى : يقول : إنه يقيم في المكان متى كانت الإقامة فيه مما يراه ذوو الحزم ، فإذا تغيرت الحال وصارت النقلة عنه خيراً في عقبائها من الإقامة فإنه يتحول وينتقل إلى غير ذلك المكان .

الإعراب : « أقيم » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « بدار » جار ومجرور متعلق بأقيم ، ودار مضاف و « الحزم » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « ما » مصدرية ظرفية حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب « دام » فعل ماض مصدرية ظرفية حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب « حزمها » حزم : فاعل دام التامة مرفوع بالضمة الظاهرة ، وضمير الغائبة العائد إلى دار الحزم مضاف إليه مبني على السكون في محل جر ، وما المصدرية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بإضافة اسم زمان ينتصب بأقيم ، وتقدير السلام : أقيم بدار الحزم مدة دوام حزمها ، فإن جعلت دام ناقصة كان « حزمها » اسمها ومضافاً إليه ، وكان خبرها محذوفاً ، والتقدير : ما دام حزمها موجوداً « وأحر » الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، أحر : فعل ماض جيء به على صورة فعل الأمر « إذا » ظرف زمان متعلق بأحر ، مبني على السكون في محل نصب « حالات » حال : فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، والتاء حرف دال على تأنيث المسند إليه ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى دار الحزم ، والجملة من الفعل الماضي وفاعله في محل جر بإضافة إذا إليها « بأن » الباء حرف جر زائد مبني على الكسر لا محل له من الإعراب ، وأن : حرف مصدرى ونصب مبني على السكون لا محل له من الإعراب « أنحولاً » فعل مضارع منصوب بأن المصدرية وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، والألف للإطلاق ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وأن المصدرية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور لفظاً بالباء ، وهو في التقدير مرفوع على أنه فاعل بفعل التعجب الذي هو أحر . =

ولو تَعَلَّقَ الظرفُ والجارُ والمجرورُ بمعمولِ فعلِ التمعجب لم يُجْزِ الفصلُ به اتفاقاً ، نحو « مَا أَحْسَنَ مُعْتَكِفًا فِي الْمَسْجِدِ » ، و « أَحْسِنُ بِجَالِسِ عِنْدَكَ » .

\*\*\*

فصل : وإنما يُدَبِّي هذانِ الفعلانِ مما اجتمعت فيه ثمانية شروطٍ :

أحدها : أى يكون فعلاً ؛ فلا يُدَبِّيَانِ من الجانِبِ والجارِ ، فلا يقال « مَا أَجْلَفَهُ » ، ولا « مَا أَحْرَمَهُ »<sup>(١)</sup> ، وَشَدَّ « مَا أَذْرَعَ الْمَرْأَةَ » أى :

= الشاهد فيه : أنه فصل بالظرف وهو قوله « إذا حالت » بين فعل التمعجب الذى هو قوله « أحرى » وبين معموله الذى هو قوله « بأن أتحولاً » .

وقد استشهدوا على ذلك أيضاً بقول الشاعر :

خَلِيلِيَّ مَا أَحْرَى بِذِي اللَّبِّ أَنْ يُرَى

صَبُورًا ، وَلَكِنْ لَا سَبِيلَ إِلَى الصَّبْرِ

فقد فصل بالجار والمجرور الذى هو قوله « بذى اللب » بين فعل التمعجب الذى هو قوله « أحرى » ومعموله الذى هو قوله « أن يرى صبورا » ، وذكر الشيخ يس أنه يجوز في هذا البيت أن يكون من باب القلب ، والمعنى : ما أحرى ذا العقل بأن يكون صبورا ، وعلى هذا تكون الباء في غير موضعها ويكرن التمعجب منه هو ذو اللب نفسه ، لا رؤيته صبورا ، وهو تسكف لا داعى له .

(١) الجلف - يكسر الجيم وسكون اللام - أصله الدن الفارغ ، وقد قالوا للرجل الجافى الغليظ « جلف » وقد حكى صاحب القاموس أن له معلا ، قال : « وقد جلف جلفا - كفرح فرحا - وجلافة » وعلى هذا يكون في ذلك « ما أجلفه » قياسيا ، وأما الجار فهو الحيوان المعروف ، وقد ضرب مثلا في البلاده ، ولا فعل له ، فإذا أتت « ما أحره » فإنهم يعنون ما أبلده ، وهو شاذ حيثشذ تغير تردد .

ما أَخَفَّ يَدَهَا فِي الْغَزْلِ ، بِنَوْءٍ مِنْ قَوْلِهِمْ : امْرَأَةٌ ذَرَّاعٌ <sup>(١)</sup> ، ومثله « ما أقمته »  
و « ما أبدره بكذا » <sup>(٢)</sup> .

اندى . أن ، يكون ، ثلاثاً : فلا يبديان من دَحْرَجَ وضَارَبَ واستَخْرَجَ <sup>(٣)</sup> ،  
إلا أَفْعَلَ ، فقيل : يجوز مطلقاً ، وقيل : يمتنع مطلقاً ، وقيل : يجوز إن كانت  
المهزبة لغير الثقل ، نحو « ما أظلم الليل » و « ما أفقر هذا للكان » ،  
وَشَدَّ عَلَى هَذَيْنِ الْقَوْلَيْنِ « ما أعطاه للدراهم » و « ما أولاه للمعروف » ،  
وعلى كل قول « ما أتقاه » و « ما أملا القرية » لأنهما من اتقى وامتلات ،  
و « ما أخصره » لأنه من اختصير ، وفيه شذوذ آخر ، وسيأتي <sup>(٤)</sup> .

(١) في القاموس : « الذراع كسحاب الحقيقة اليد في الغزل » اه . وفي كتاب  
الأفعال لابن القطاع : « ذرعت المرأة : خفت يدها في العمل فهي ذراع » وعلى هذا  
اندى قاله ابن القطاع لا يكون في قولهم « ما أذرع هذه المرأة » بمعنى ما أخف يدها في  
العمل ، شذوذ .

(٢) بنوا قولهم « ما أجدره » من قولهم : فلان جدير بكذا ، بمعنى حقيق به .  
وبوا قولهم « ما أفته بكذا » من قولهم : هو قمين به ، بمعنى جدير وخليق وحقيق ،  
ولا فعل لهذين الوصفين .

(٣) مثل المؤلف لما لا يبي منه فعل التمجيب بالفعل الرباعي الأصول كدحرج ،  
والثلاثي المزيد فيه حرف واحد نحو ضارب والمزيد فيه ثلاثة أحرف نحو استخرج ،  
والمراد على كل حال كل ما ليس ثلاثياً مجرداً من الرباعي الأصول والمزيد فيه منه ومن  
الثلاثي المزيد بواحد أو اثنين أو ثلاثة ، وإنما لم يبين فعل التمجيب من كل أولئك لأن  
ماهها معها يفوت المعنى المقصود من التمجيب ، أما بناؤه من الرباعي فغير ممكن إلا بحذف  
حرف من أصوله ، ولا يخفى عليك أنك لو حذفته حرفاً من حروف دحرج فقلت « ما  
أجدره » مثلاً لمات معنى الفعل بنة ، ولا يمكن بناؤه من الثلاثي المزيد فيه إلا بحذف  
ما فيه من حروف الريادة فتقول في استغفر مثلاً « ما أعفره » فيضغ معنى الطالب الذي  
تطلب الريادة .

(٤) القول شذوذ ، فعل التمجيب من أفعال مطلقاً هو قول سيبويه والمحققين من  
العلماء في اللغة في المسألة ، والقول بعدم جوازها مطلقاً هو قول

الثالث : أن يكون متصرفاً ؛ فلا يُبْنِيَانِ من نحو نِعِمَّ وَبُئْسَ (١) .  
 الرابع : أن يكون معناه قابلاً للتفاضل ؛ فلا يُبْنِيَانِ من نحو قَبِيَّ وَمَاتَ .  
 الخامس : أن لا يكون مبنيًا للمفعول ؛ فلا يُبْنِيَانِ من نحو « ضَرِبَ » ،  
 وَشَدَّ « مَا أَخَصَّرَهُ » من وجهين ، وبعضهم يستثنى ما كان ملازمًا لصيغة  
 فَعِلَ نحو « عُنَيْتُ بِحَاجَتِكَ » و « زُهَيْتُ عَلَيْنَا » فيجيز « مَا أَعْنَاهُ بِحَاجَتِكَ »  
 و « مَا أَزْهَاهُ عَلَيْنَا » (٢) .

= المازني والأخفش والمبرد وابن السراج والفارسي ، والقول بالتفصيل فيمتنع إن كانت  
 الهمزة للنقل نحو أذهب فلا يقال « ما أذهب نور الليل » ويجوز إن كانت الهمزة  
 لغير النقل نحو أظلم الليل وأفقر المكان فتقول « ما أظلم الليل » وما أفقر هذا المكان  
 هو قول ابن عصفور ، ورد هذا الرأي الشاطبي

وكما اختلف النحاة في بناء فعل التعجب من أفعال اختلفوا في بنائه من كل ثلاثي  
 مزيد إذا كان مجرى مجرى الثلاثي المجرد نحو اتقى وافتقر وامتلأ واستثنى ، فذهب  
 ابن عصفور إلى النزع ، وهو عجيب منه مع قوله في بنائه من أفعال بالتفصيل السابق ،  
 وذهب ابن السراج وطائفة إلى الجواز .

(١) عدم التصرف في الفعل على نوعين ، الأول أن يكون الفعل قد خرج عن  
 طريقة الأفعال وذلك كعم وبئس وعسى وليس ، والثاني أن تترك بعض صيغ الععل  
 اعغناء عنها بأخرى من معناه نحو يدع وينذر ، فإنهم لم يجيئوا لهذين الفعلين بصيغة  
 اصحى استغناء نرك ، وهما باقيان على دالتهما على الحدث والمان .

(٢) است عرف أن الفعل المبني للمجهول إما أن يكون له فعل مبني للمعلوم كما هو  
 الغالب في الأفعال نحو ضرب وقتل ونصر وفتح ، وإما ألا يكون له فعل مبني للمعلوم  
 بل يكون المستعمل منه هو صيغة المبني للمجهول ، نحو قولهم : عني فلان بحاجة ،  
 وزهني - إلخ .

واعلم الآن أن النحاة متفقون على أن الفعل المبني للمجهول إذا كان له فعل مبني  
 للمعلوم ، يبنى به فعل التعجب ، فلا تقول « ما أضرب فلانا » وأنت تريد التعجب  
 من ضرب دمع عمه ، لا من فعل أوقعه هو ، والسر في ذلك النيم - عند النحاة -

السادس : أن يكون تامًّا ؛ فلا يُبْنِيَانِ من نحو كَانَ ، وَظَلَّ ، وَبَاتَ ، وَصَارَ ، وَكَادَ<sup>(١)</sup> .

السابع : أن يكون مُثَبَّتًا ؛ فلا يُبْنِيَانِ من مَنُفَى ، سواء كان ملازمًا للمنفى ، نحو « مَا سَاحَجَ بِالذَّوَاءِ » أى : مَا اِنْتَفَعَ بِهِ<sup>(٢)</sup> ، أم غير ملازم كـ « مَا قَامَ زَيْدٌ » .

هو أنك لو قلت ذلك لأوقعت مخاطبك في لبس ، ولتبادر إلى ذهنه أنك تريد التعجب من ضرب أوقعه هو ، بسبب أن الأصل هو الفعل المنبئ للمعلوم ، ولم يخطر بباله أنك تريد التعجب من ضرب وقع على زيد ، فلا يكون كلامك دالا على المعنى الذى تريده ، فهذا سر اتفاق النحاة في هذا الموضع .

فأما الفعل الذى لم يرد إلا بصيغة المنبئ للمجهول فإن النحاة يختلفون في جواز بناء فعل التعجب منه ، فذهب ابن مالك إلى جواز بناء فعل التعجب منه ، فتقول « ما أعنى فلانا بحاجتى ، وما أزهى فلانا على أفرانه » وذلك لأنه لا يتصور اللبس في مثل هذه الحال ، إذ المفروض أنه لم يرد فعل مبنى للمعلوم لهذا الفعل ، وقد يستأنس لما ذهب إليه ابن مالك بأنه قد ورد في أمثالهم « هو أزهى من ديك » و « أزهى من غراب » و « أزهى من وعل » و « أزهى من طاووس » وقد علم أن التفضيل أحو التعجب وأن ما يشترط في اشتقاق صيغة التفضيل هو بعينه الشروط في اشتقاق صيغة التعجب ، فيكون مجيء صيغة التفضيل من هذا النوع مؤذنا بجواز مجيء صيغة التعجب منه ، فيكون قوله مؤيدا بالسمع وبالقياس .

(١) وذهب الكوفيون إلى جواز التعجب من الفعل الناقص ، ولكن هذا القول لم يؤيده سماع .

(٢) أما عا ج بمعنى مال فقد استعمل مثبتا فقالوا « عا ج لان يمكن كذا يعوج » أى مال إليه ، كما ورد منفيا ، وقال جرير :

تَمْرُوثٌ وَالدِّيَارُ وَلَمْ تَعْوَجُوا كَلَامُكُمْ حَلَى إِذَا حَرَامٌ

والسر في عدم صحة التعجب من الفعل المنبئ هو خوف اللبس ؛ فلو قلت « ما أضر به » تبادر إلى ذهن المخاطب أنك تريد التعجب من فعل وقع ، ويمكن أن يجرى الخلاف في العمل للملازم للبنى فيجوز لامتناع اللبس كما قيل في الملازم للبناء للمجهول ، لسكنا لم نطلع في هذا الموضع على خلاف .

الثامن : أن لا يكون اسمُ فاعلِهِ على أَفْعَلٍ <sup>(١)</sup> فَعَلَاءَ ؛ فلا يُدْنِيَانِ من نحو  
« عَرَجَ ، وَشَهَلَ ، وَخَضِرَ الزَّرْعَ » .

\*\*\*

فصل : وَيُتَوَصَّلُ إلى التعجب من الزائد على ثلاثة ، وبما وَضَعَهُ على أَفْعَلٍ  
فَعَلَاءَ بِـ « ما أَشَدُّ » وَنَحْوِهِ ، وينصب مصدرهما بعده ، أو بِـ « أَشَدُّ »  
وَنَحْوِهِ ، وَيُجْرُ مصدرهما بعده بالياء ؛ فتقول « ما أَشَدُّ - أو أَعْظَمُ - دَخْرَجَتُهُ ،  
أو انْطِلاقَهُ أو حُمْرَتَهُ » و « أَشَدُّ - أو أَعْظَمُ - بِهَا » .

وكذا المنى والمبنى للمفعول ، إلا أن مصدرهما يكون مُؤَوَّلًا ، لا صريحًا ،  
نحو « ما أَكْثَرَ أَنْ لا يَقُومَ » و « ما أَعْظَمَ ما ضَرَبَ » و « أَشَدُّ بِهِمَا » .  
وأما الفعل الناقص ؛ فإن قلنا له مصدر فمن النوع الأول ، وإلا فمن الثاني ،

(١) اختلف النحاة في السر الذي من أجله قالوا إن فعل التعجب لا يبنى من فعل  
اسم فاعله على وزن أفعل هذا - وذلك في مادل على لون نحو خضر الزرع فهو أخضر أو دل  
على عيب نحو عرج فهو أعرج ، أو دل على حسن نحو شهل فهو أشهل ، أو دل على  
حلية نحو لمى فهو ألمى - ولهم في ذلك ثلاث تعليلات :

الأول : أن أصل الفعل الدال على هذه المعاني هو أفعل نحو أحمر وأخضر أو  
أفعال نحو أخضر وأحمر ، والفعل الثلاثي مقتطع من هاتين الصيغتين ، فنظر في منع  
جواز التعجب إلى الأصل وهو زائد على الثلاثة فمنع من أجل ذلك .

الثاني : أن هذه المعاني تشبه الحلقة الثابتة وهي لا تزيد ولا تنقص ، فلا يكون  
الفعل دالا على التفاوت .

الثالث : أنه لما كان اسم الفاعل الذي يدل على الوصف من هذه الأفعال وما  
أشبهها على وزن أفعل نحو أسرد وأخضر وألمى وأعرج ، امتنعوا من اشتقاق أفعل  
التفضيل منها لأنهم خافوا الالتباس ، وحملوا فعلى التعجب على أفعل التفضيل .

\*\*\*

تقول: « مَا أَشَدَّ كَوْنَهُ جَمِيلاً » أو « مَا أَكْثَرَ مَا كَانَ مُحْسِناً » ،  
و « أَشَدُّ - أو أَكْثَرُ - بذلك » .  
وأما الجامدُ والذي لا يتفاوت معناه فلا يتعجب منهما البتة .

\*\*\*

### هذا باب نعم وبئس

وهما فعلان عند البصريين والكسائي؛ بدليل « قَبِيحاً وَنِعْمَتٌ <sup>(١)</sup> » ،  
واسمان عند باقي الكوفيين؛ بدليل <sup>(٢)</sup> « مَا هِيَ بِنِعْمَ الْوَلَدِ <sup>(٣)</sup> » ، جامدان ،

(١) هذه قطعة من حديث شريف رواه أبو داود والترمذي والنسائي وأحمد وهو بتمامه : « من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت ، ومن اغتسل فالفعل أفضل » وأكثر أهل الحديث يروونه « فيها ونعمة » والبهاء - بفتح الباء ممدودا - بمعنى الحسن ، وتقدير الكلام : من توضأ يوم الجمعة فله بهاء - أى حسن - ونعمة .  
(٢) هذه كلمة لأعرابي يقولها وقد أخبر بأن امرأته ولدت له بنتاً ، ويروى أنه قال : « والله ما هي بنعم الولد ، نصرها بكاء ، وبرها سرقة » .

(٣) هذا الذى ذكره المؤلف من الخلاف على الصورة التى شرحها هو إحدى طريقين للنحاة ، وهى التى يصرح بها ابن مالك فى قوله : \* فعلان غير متصرفين \* نعم وبئس ، إلخ ، وهى المشهورة فى كتب النحو ، وذكر ابن عصفور طريقة أخرى لتحرير الخلاف بين العلماء ، فقال : لم يختلف أحد من البصريين والكوفيين فى أن نعم وبئس فعلان ، وإنما الخلاف بين البصريين والكوفيين فيما بعد إسنادهما إلى الفاعل ، فذهب البصريون إلى أنهما فعلان كما كانا قبل الإسناد ، والاسم المحلى بأل أو المضاف إلى المحلى بأل الواقع بعد أحدهما فاعل ، فنعم الرجل : جملة فعلية ، وكذلك : بئس الرجل . وذهب الكسائي إلى أن قولك « نعم الرجل » ، ومثله قولك « بئس الرجل » اسمان محكيان صارا اسما واحدا بمنزلة قولك « تأبط شرا » وقولك « ذرى حبا » وقولك « شاب قرناها » فقولك « نعم الرجل » قد صار اسم جنس واحد فى قوة قولك الممدوح ، وقولك « بئس الرجل » قد صار اسم جنس =

رافعان لفاعلينٍ مُعَرَّفَيْنِ بِأَلِ الْجِنْسِيَّةِ ، نحو ( نِعَمَ الْعَبِيدُ )<sup>(١)</sup> ، و ( بئسَ الشَّرَابُ )<sup>(٢)</sup> ، أو بالإضافة إلى ما قارنَها ، نحو ( وَلَنَعْمَ دَارُ الْمُتَّقِينَ )<sup>(٣)</sup> ، ( فَلَيْسَ مَمْنُوعِي الْمُتَكَبِّرِينَ )<sup>(٤)</sup> ، أو إلى مُضَافٍ لِمَا قارنَها ، كقوله :

= واحدا بمنزلة قولك المذموم ، ونظير ذلك ما قاله بعض النحويين من أن « حبذا » قد ركب صدره وهو حب مع عجزه وهو ذا ، وصار مجموعهما اسما واحدا بمعنى المدوح ، وذهب الفراء إلى أن الأصل في قولك « نعم الرجل زيد » : رجل نعم الرجل زيد ، والأصل في قولك « بئس الرجل عمرو » رجل بئس الرجل عمرو ، وحذف الموصوف - وهو رجل - وأقيمت الصفة مقامه وهي جملة « نعم الرجل » أو جملة « بئس الرجل » فأخذت الصفة مقام الموصوف وأعربت الإعراب الذي كان للموصوف ، فنعم الرجل : مبتدأ ، وزيد : خبر هذا المبتدأ ، ومذهب الفراء هذا قريب من مذهب الكسائي الذي تقدم ، لأن كلا منهما جعل ما كان جملة - وهو نعم وفاعله أو بئس وفاعله - اسما واحدا .

ويرد مذهب الكسائي والفراء جميعا أنه لو صح ما ذهب إليه من التركيب لجاز أن يقع هذا المركب موقع المبتدأ وأن يخبر عنه بما أتى من الأخبار فتقول : « نعم الرجل قائم » أو « نعم الرجل مسافر » مثلا ، ولسكان يصحح أن يقع اسما للنواسخ فتقول « كان نعم الرجل غائبا » أو تقول « ظننت نعم الرجل حاضرا » كما هو شأن كل مبتدأ ، لسكنا وجدناهم يلتزمون صورة واحدة من الكلام فيقولون « نعم الرجل زيد » ويقولون « بئس الرجل عمرو » فدل ذلك على أنهم لم يجعلوا هذا المركب اسما واحدا هو مبتدأ ، والطريقة الأولى هي المشهورة ، وأصح المذاهب أن نعم وبئس فعلان « اه بإيضاح .

(١) من الآية ٣٠ من سورة ص .

(٢) من الآية ٢٩ من سورة الكهف .

(٣) من الآية ٣٠ من سورة النحل .

(٤) من الآية ٢٩ من سورة النحل .

٣٨٣ - \* فَنِعَمَ ابْنُ أُخْتِ الْقَوْمِ غَيْرَ مُكَذِّبٍ \* \*

٣٨٣ - هذا الشاهد من كلام أبي طالب عم النبي صلى الله عليه وسلم ، من يمدح فيها الرسول ويعاتب قريشا على ما كان منها ، وما ذكره المؤلف ههنا صدر من الطويل ، وعجزه قوله :

\* زُهَيْرٌ حَسَامًا مُفْرَدًا مِنْ حَمَائِلٍ \*

وهذا البيت في ذكر زهير بن أبي أمية ، وهو ابن أخت أبي طالب ؛ لأن عاتكة بنت عبد المطلب ، وكان زهير أحد الذين نقضوا الصحيفة التي كتبها قر لتقاطع آل النبي في حديث معروف .

اللغة : « غير مكذب » يريد أنه لا ينسبه أحد إلى الكذب ، وإنما يصدقه الذ جميعا في كل ما يقوله « زهير » أراد به زهير بن أبي أمية ، وقد ذكرنا لك أنه عاتكة بنت عبد المطلب بن هاشم أخت أبي طالب وعممة رسول الله صلى الله عليه و ، وهو أحد رجال خمسة اتفقوا على نقض الصحيفة التي تعاهدت فيها قريش على مقا بني هاشم وعلقوها في الكعبة ، يريدون بذلك أن يلجئوا بني هاشم إلى حمل ا صلوات الله وسلامه عليه على ترك الدعوة إلى الإسلام ، والله يؤيد رسوله و : « حساما » أصل الحسام - بضم الحاء - السيف ، سمي بذلك لأنه يحسم الحنا ويقطع التشاحن « حمائل » جمع حمالة ، وهي علاقة السيف ، وكان الأصم يزعم أن حمائل السيف لا واحد لها من لفظها ، وإنما واحدها محمل قاله الجوهري .

الإعراب : « نعم » فعل ماض دال على إنشاء المدح مبني على الفتح لا محل له الإعراب « ابن » فاعل نعم مرفوع بالضممة الظاهرة ، وهو مضاف و « أخت » مضاف إليه ، وأخت مضاف و « القوم » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « غي حال من فاعل نعم منصوب بالفتحة الظاهرة ، وغير مضاف و « مكذب » مضاف إا والجملة من نعم وفاعله في محل رفع خبر مقدم « زهير » مبتدأ مؤخر ، ويجوز يكون زهير خبرا لمبتدأ محذوف وجوبا ، وتقديره : هو زهير ، ويجوز أن يكون م خبره محذوف ، وتقدير الكلام على هذا : الممدوح زهير « حساما » الرواية الصح في هذه النسخة بالنصب ، وهي حال من زهير منصوب بالفتحة الظاهرة ، وقد رواه

أو مُضْمَرَيْنِ مُسْتَتَرَيْنِ مُفَسَّرَيْنِ بِتَمْيِيزٍ<sup>(١)</sup> ، نحو ( بئسَ لِلظَّالِمِينَ

العيني بالرفع ثم أعربها صفة زهير ؛ ففيه خطأ من وجهين ؛ الأول : مخالفة الرواية الثابتة عن الرواة الأثبات في شعر أبي طالب وفي شواهد النحو ، والثاني : أنه إن صححت الرواية لم يصح الإعراب ؛ لأن زهيرا علم فهو معرفة وحساما نكرة ، والمعرفة لا توصف بالنكرة ، فأعرف ذلك ، فإن صححت روايته لحسام : خبر مبتدأ محذوف مرفوع بالضمة الظاهرة ، والتقدير : هو حسام « مفردا » صفة لحسام « من » حرف جر مبني على السكون لا محل له « حائل » مجرور بمن وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، وكان عليه أن يجرح بالفتحة لأنه ممنوع من الصرف لكونه على صيغة منتهى الجموع ، ولكنه اضطر فجرح بالكسرة ، والجار والمجرور متعلق بمفرد .

الشاهد فيه : قوله « فنعمة ابن أخت القوم » حيث أتى بفاعل نعم اسما مضافا إلى اسم مضاف إلى نعتن بأل .

( : ) لهذه الحالة أحكام بعضها يختص بالفاعل ، وبعضها يختص بالتمييز ، ونحن نبين

لك ذلك تفصيلا .

أما الأحكام التي تختص بالفاعل فأربعة أحكام :

الأول : أن يكون هذا الفاعل ضميرا ، وهذا واجب عند جمهور النحويين وهو غالب لا لازم عند الكسائي والفراء ، وعندهما قد يكون الفاعل علما نحو « نعم رجلا زيد » و « نعم امرأ هرم » و « نعم فتاة هند » وقد يكون مضافا إلى علم نحو « نعم فتى غلام زيد » جعل الاسم المرفوع بعد النكرة في هذه الأمثلة ونحوها فاعل نعم ، وجعل الكسائي الاسم النكرة المنصوب حالا ، وجعله الفراء تمييزا والجمهور يجهلون فاعل نعم ضميرا مستترا ، والاسم المنكسر المنصوب تمييزا مفسرا للفاعل ، والاسم المرفوع هو المخصوص بالمدح ، وكان الذي حمل الكسائي والفراء على ما ذهبوا إليه قرارهما من عود الضمير المستتر في نعم - في قول الجمهور - على متأخر لفظا ورتبة .

الثاني : أن يكون هذا الضمير واجب الاستتار مطلقا ، نعتي أنه لا فرق بين المفرد والمثنى والجمع ، وهذا مذهب الجمهور أيضا ، وعللوه بأن العرب اكتنفت بثنية التمييز وجمعه عن إظهار الفاعل ، وذهب الكوفيون إلى أنه يجوز إظهار ضمير الثنية والجمع ، وذكر الكسائي أنه قد ورد عن العرب نحو « مرتت بقوم نعموا قوما » وهذا عند الجمهور شاذ .

الثالث : أن هذا الفاعل لا يجوز أن يتبع بشيء من أنواع التوابع ، وذلك لقوة شبه هذا الضمير بالحرف ، وذلك لأن فهمه لفظا ومعنى متوقف على التمييز الواضع بعده ، وقد سمع « نعم هم قوما » وخرجوه على أن فاعل نعم ضمير مستتر ، و « هم » توكيد للفاعل ، وهذا شاذ عند الجمهور .

الرابع : أن هذا الضمير إذا كان مفسره مؤنثا لحقت تاء التأنيث « نعم » أو « بئس » فيقال « نعمت متاه هند » و « بئست امرأة حمالة الخطب » وقال ابن أبي الربيع : لا يجوز أن تلحق « نعم » و « بئس » تاء التأنيث استثناء بتأنيث التمييز ، وأجاز بعض النحاة الأمرين لحاق التاء وعدمه ، وقد ورد في الحديث « فيها ونعمت » وهو يرد على ابن أبي الربيع قوله بالمنع ، ويجرى مع القولين الآخرين .  
وأما الأحكام التي تختص بالتمييز فستة أحكام :

الأول : أن يكون في اللفظ مؤخرا عن الفاعل المستتر في نعم ، ومحصل هذا الشرط أنه لا يجوز تقديم التمييز على نعم ، فلا يقال « رجلا نعم زيد » .

الثاني : أنه يجب تقديمه على المخصوص بالمدح أو الذم ، وهذا مذهب جمهور البصريين ، وعندهم أن قولهم « نعم زيد رجلا » شاذ ، ولا نرى أن تأخذ بقولهم ، وقد أجاز الكوفيون تقديم التمييز على المخصوص وتأخيره عنه فخذها القول .

الثالث : أن يكون مطابقا للمخصوص في الإفراد والتثنية والجمع وفي التذكير والتأنيث ، فتقول « نعم رجلا زيد » و « نعم رجلين الزيدان » و « نعم رجلا الزيدون » و « نعمت فتاة هند » .

الرابع : أن يكون نكرة قابلة لدخول أل عليها ، وذلك لأن هذا التمييز خلف عن الفاعل المقرون بآل ، فيجب أن يكون قابلا لها ، وعلى هذا لا يجوز أن يكون التمييز من الألفاظ التي لا تقبل آل كمثل وغير وأي وأفعال التفضيل المضاف أو المقرون بمن ، لأن هذه كلها لا تقبل آل ، فيصح أن تقول « نعم صاحبا زيد » و « بئست حليمة هند » لأن صاحبا وحليمة يقبلان آل .

الخامس : أن يكون نكرة عامة ، ومعنى عمومها أن يكون لها في الوجود أفراد متعددة ، فلا تقول « نعم شمسا هذه الشمس » ولا « بئس قمرا هذا القمر » لأن الشمس والقمر ليس لهما أفراد ، نعم لو قلت « نعم شمسا شمس هذا اليوم » صح لأنك جعلت الشمس متعددة بتعدد الأيام .

بَدَلًا<sup>(١)</sup>، وقوله :

٣٨٤ - \* نَعِمَ امْرَأٌ هَرِمٌ لَمْ تَعْرِ نَائِبَةً \* \*

= السادس : أنه يجب ذكره ، نص عليه سيويه ، وهذا الشرط عند ابن مالك غالب ، لا لازم ، وهو رأى ابن عصفور أيضا ، ويشهد لصحة ما ذهبوا إليه أنه قد ورد في الحديث : « من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت » والتقدير: فبالطريقة المحمدية أخذ ونعمت طريقة الوضوء .

(١) من الآية ٥٠ من سورة الكهف .

٣٨٤ - ينسب قوم هذا الشاهد إلى زهير بن أبي سلمى المزني ، يمدح هرم ابن سنان ، وليس في ديوانه ، وما ذكره المؤلف صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

\* إِلَّا وَكَانَ لِمُرْتَاعٍ لَهَا وَزَرًا \*

اللغة : « هرم » هو بفتح الهاء وكسر الراء ، بزنة كتف ونمر ، وهو اسم رجل ، وقد سمي العرب به ، وممدوح زهير بن أبي سلمى المزني هو هرم بن سنان المري ، وذكر هذا الاسم في البيت هو الذي غر بعض الناس فنسبوا البيت إلى زهير كما ينسبون كل بيت فيه اسم ليلى إلى قيس بن الملوح المشهور بمجنون ليلى ، وقد راجعت جميع نسخ ديوان زهير المطبوعة في مصر وفي أوربا فلم أجد هذا البيت في واحدة منها ، بل لم أجد لزهير شعراً على هذا الروى « لم تعر » أى لم تنزل ، تقول : عرا الأمر يعرف ، إذا نزل « نائبة » أصلها اسم فاعل مؤنث فعله ناب ينوب ، ومعناه نزل ، ثم أطلقت النائبة على الحادثة من حوادث الدهر ، والكارثة من كوارثه « لمرتاع » اسم فاعل فعله ارتاع ، وأصله الروع - بفتح الراء وسكون الواو - وهو الخوف والفرع ، وتقول : راعى الشيء يروعى ، مثل نابى ينوبى ، وروعى - بتشديد الواو - وقد ارتعت به ، وله « وزر » ملجأ ومعين

المعنى : مدح هرما بأنه لم تنزل بأحد كارثة من كوارث الدهر نحتاج إلى النجدة والنصرة والمعونة إلا كان هذا الممدوح معيناً لمن نزلت به ، ناصرأ له ، آخذأ بيده حتى يصير في مجبوحة من دهره .

== الإعراب : « نعم » فعل ماض دال على إنشاء المدح مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره هو « امرأ » تمييز لفاعل نعم منصوب بالفتحة الظاهرة ، وجملة نعم وفاعله في محل رفع خبر مقدم « هرم » مبتدأ مؤخر مرفوع بالضممة الظاهرة ، وزعم الكسائي أن الاسم الظاهر المرفوع هو فاعل نعم في مثل هذه العبارة ، وعنده - على هذا - أن الاسم النكرة المنصوب حال ، وواقعه الفراء في أن الاسم العلم المرفوع فاعل نعم ، ولكنه جعل الاسم المنصوب تمييزا « لم » حرف نفي وجزم وقلب « تعر » فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف الواو والضممة قبلها دليل عليها « نائبة » فاعل تعرو مرفوع بالضممة الظاهرة « إلا » أداة استثناء حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب « وكان » الواو واو الحال ، كان : فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى « هرم » « لمرتاع » جار ومجرور متعلق بوزر الآي « بها » جار ومجرور متعلق بمرتاع « وزرا » خبر كان الناقصة منصوب بالفتحة الظاهرة ، وجملة كان واسمه وخبره في محل نصب حال ، وهذه الحال مستثناة من عموم الأحوال ، وكأنه قال : لم تعر نائبة في حال من الأحوال إلا في الحال التي يكون فيها هرم وزرا لمن يرتاع بها .

الشاهد فيه : قوله « نعم امرأ هرم » فإن في نعم عند الجمهور ضميرا مستترا هو فاعلها ، وقد فسر هذا الضمير لإبهامه بالتمييز الذي هو قوله « امرأ » .  
ونظير هذا البيت قول الآخر :

نِعْمَ امْرَأَتِي حَاتِمٌ وَكَعْبٌ      كَلَاهُمَا غَيْثٌ وَسَيْفٌ عَضْبٌ  
ومثلهما قول الآخر :

لَنَعْمَ مَوْلِيًّا إِذَا حُدِرْتُ      بَأْسَاءِ ذِي الْبَغْيِ وَاسْتَيْلَاءِ ذِي الْإِحْنِ  
ومثلهما قول الراجز :

تَقُولُ عِرْسِي وَهِيَ لِي فِي عَوْمَرَةَ      بئسَ امرأ ، وَإِنِّي بِئسَ المرّة  
وفي عجز البيت الذي نشرحه شاهد آخر للنحاة ، وذلك في قوله « إلا وكان » حيث جاء بواو الحال قبل الفعل الماضي الواقع بعد إلا . وهذا شاذ ، والفصح تجرد هذه الجملة من الواو ، كما في قوله تعالى : ( إلا كانوا به يستهزئون ) .

وأجاز المبرد وابن السراج والفارسي أن يُجمَع بين التمييز والفاعل الظاهر ،  
كقوله :

— ٣٨٥ — \* نِعَمَ الْفَتَاةُ فَتَاةٌ هِنْدُ لَوْ بَدَأَتْ \*

٣٨٥ — هذا الشاهد مما لم يتيسر لي الاطلاع على نسبته إلى قائل معين ، والذي  
ذكره المؤلف هنا صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

\* رَدَّ التَّحِيَّةَ نُطْقًا أَوْ بِإِيْمَاءٍ \*

اللغة : « الفتاة » المرأة الشابة الحديثة السن ، وهي مؤنث الفع ، قال الشاعر :

وَلَقَدْ دَخَلْتُ حَلِي الْفَتَاةَ إِذْ خَلَدَ فِي الْيَوْمِ الْمَطِيرِ

وقال الآخر ، وسنشدده مرة أخرى ( ص ٣٧٩ ) :

وَقَائِلَةٌ نِعَمَ الْفَتَى أَنْتَ مِنْ فَتَى إِذَا الْمُرْضِعُ الْعَوْجَاءُ جَالَ بَرِيْمَهَا

« هند » اسم امرأة « بذات » أعطت « الإيماء » مصدر أو مأ إلى الشيء ،

إذا أشار .

الإعراب : « نعم » فعل ، اض دال على إنشاء المدح مبني على الفتح لا محل له من الإعراب  
« الفتاة » فاعل نعم مرفوع بالضممة الظاهرة « فتاة » يعربه المبرد والفارسي وابن  
السراج وجماعة من المتأخرين تمييزا لفاعل نعم ؛ فيكون تمييزا مؤكدا لعامله وهو  
منصوب بالفتحة الظاهرة ، ويعربه أنصار سيبويه حالا من فاعل نعم ؛ فيكون حالا  
مؤكدا لصاحبها ، وجملة نعم وفاعلها في محل رفع خبر مقدم « هند » مبتدأ مؤخر  
مرفوع بالضممة الظاهرة « لو » يجوز أن يكون حرفا دالا على التمني ، ويجوز أن يكون  
حرف شرط غير جازم ، وهو على كل حال مبني على السكون لا محل له من الإعراب  
« بذات » بذل : فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، والثنا حرف  
دال على تأنيث المسند إليه ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى هند  
« رد » مفعول به لبذات منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « التحية » مضاف  
إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، فإن جعلت « لو » حرف تمن فلا جواب لها ، وإن  
جعلتها حرف شرط فجملة بذلت لا محل لها شرط لو ، وجوابها محذوف ، وتقدير الكلام  
على هذا : لو بذات رد التحية لنعمنا بردها ؛ مثلا « نطقا » الأحسن في هذه الكلمة تت

ومنعه سيبويه وَالسَّيْرَافِي مطلقاً ، وقيل : إن أفاد مَعْنَى زائداً جاز ،  
ولاً فلا ، كقوله :

\* فَذَعَمَ الْمَرْءُ مِنْ رَجُلٍ تِهَامِيٍّ <sup>(١)</sup> \* [٢٨٥]

== أن تعرب منصوباً على نزع الخافض وإن كان النصب على نزع الخافض باباً سماعياً ، وإنما  
اعتبرنا ذلك أحسن لتصريحه في مقابلة بحرف الخفض وذلك قوله « أو بإيماء » وقد  
ذكر العيني أن « نطقاً » تمييز « بإيماء » جار ومجرور معطوف على ما قبله بأو .  
الشاهد فيه : قوله « نعم الفتاة فتاة » حيث جمع بين فاعل نعم الظاهر وهو قوله « الفتاة »  
وبين تمييزها وهو قوله « فتاة » ؛ وليس في التمييز معنى زائد على ما يدل عليه الفاعل .  
ومثل هذا البيت قول جرير :

وَالتَّغْلِبِيُّونَ بِنَسِّ الْفَجَلِ فَحَلَمُهُمْ      فِجَالًا ، وَأُمَمُهُمْ زَلَاةٌ مِّنْطِيقُ  
ومثله أيضاً قوله :

تَزَوَّدُ مِثْلَ زَادِ أَبِيكَ فِينَا      فَذَعَمَ الزَّادُ زَادُ أَبِيكَ زَادًا  
وفي هذين البيتين تقدم المخصوص - وهو « حلهم » في الأول و « زاد أبيك »  
في الثاني - على التمييز .

وقد ورد في النثر الذي لا ضرورة فيه ، ومن ذلك قول الحارث بن عباد فارس  
النعمانة وقد بلغه أن ابنه بجيرا قد قتل في يوم من أيام حرب البسوس ، فقال « نعم القتل  
قتيلاً أصلح بين بكر وتغلب » .

(١) هذا الشاهد من كلام أبي بكر الأسود بن شعوب الليثي ، وقيل : لبجير بن عبد الله  
ابن سلمة الخبر بن قشير ، والذي ذكره المؤلف ههنا عجز بيت من الوافر ، وصدره قوله :

\* تَخَيَّرَهُ فَلَمْ يَعْدِلْ سِوَاهُ \*

وقد سبق ذكر هذا الشاهد في باب التمييز من هذا الكتاب شاهداً على ظهور  
« من » مع التمييز ، وهو الشاهد ( رقم ٢٨٥ ) .

ومحل الشاهد ههنا قوله : « فذعم المرء من رجل » حيث جمع بين فاعل نعم  
الظاهر وهو قوله « المرء » وبين التمييز ، وهو قوله « من رجل » ، وهذا التمييز قد  
أفاد معنى لم يفده الفاعل بواسطة نعته بكونه منسوباً إلى تهامة ، وتهامة : اسم ما نزل  
عن نجد من بلاد الحجاز .

واختُلف في كلمة « ما »<sup>(١)</sup> بعد نَعَمْ وبِئْسَ ؛ فقيل : فاعل ؛ فهي مَعْرِفَةٌ

= ونظير هذا البيت في دلالة التمييز على معنى زائد عما يدل عليه الفاعل - أن تقول « نعم الصديق صديقا وفيما » و « نعم الجار جارا أمينا على الحرم » و « نعم الأخ أخا يركن إليه في الشدة » وما أشبه ذلك .

ونظيره قول الكروس بن زيد أحد شعراء طيء ، وقد سبق إنشاده (ص ٣٧٧) :

وَفَأْتِيَلِي نِعْمَ الْفَتَى أَنْتَ مِنْ فِتَى إِذَا الْمُرُضِعُ الْعَوَجَاءُ جَالَ بَرِيئَهَا  
(١) أعلم أن « ما » الواقعة بعد نعم أو بئس على ثلاثة أضرب ، وذلك لأنها إما ألا يقع بعدها شيء أصلا ، وإما أن يقع بعدها اسم مفرد ؛ أي ليس جملة ولا شبه جملة ، وإما أن يقع بعدها جملة فعلية .

فإن كانت « ما » لم يقع بعدها شيء نحو أن تقول ؛ صادقت عليا فنعما » أو تقول « اخترت خالدا فبئسما » فللمنحاة فيها قولان : أحدهما أن « ما » هذه معرفة تامة فهي فاعل ، كأنك قلت : صادقت عليا فنعما الصديق واختبرت خالدا فبئس المختبر ، والقول الثاني أن « ما » نسكرة تامة فهي تمييز ، وكأنك قلت : صادقت عليا فنعما صديقا ، واختبرت خالدا فبئس مختبرا

وإن وقع بعدما اسم مفرد . نحو قولك ؛ صادقت عليا فنعما هو » ومنه الآية الكريمة « إن تبدوا الصدقات فنعما هي » ونحو قولك « بئسما عمل بغير نية » للملحاة فيها في هذه الحالة ثلاثة أقوال . الأول أنها معرفة تامة فهي فاعل ، والثاني أنها نسكرة تامة فهي تمييز . والاسم الذي بعدها - على هذين المولين - هو المخصوص بالمدح أو الذم ، والقول الثالث - وهو قول الفراء - أن « ما » قد ركبت مع نعم أو بئس فصار الجميع كلمة واحدة هي فعل ماض لإنشاء المدح أو الذم ، والاسم الذي يليها فاعل .

وإن وقع بعد « ما » جملة فعلية نحو قوله تعالى « نعما يعظكم به » وقوله سبحانه « بئسما اشتروا به أنفسهم » فللمنحاة فيها حينئذ أقوال أربعة ، الأول : أنها وصولة معرفة في موضع رفع على ، الفاعلية والجملة بعدها لا محل لها صلة ، والثاني أنها نسكرة في موضع نصب على التمييز ، والجملة بعدها صفة لها وذلك رأى الأخفش والزجاج والمارسي أو الجملة صفة لمخصوص بالمدح أو بالذم محذوف ، والقول الثالث : أن « ما » هذه هي المخصوص بالمدح أو بالذم وهي اسم موصول ، والفاعل ضمير =

ناقصة - أى : موصولة - فى نحو ( نَعِيمًا يَعْظُمُكُمْ بِهِ )<sup>(١)</sup> أى : نعم الذى يعظكم به ، ومعرفة تامة فى نحو ( فَذَعِيمًا هِيَ )<sup>(٢)</sup> أى : فنعيم الشئ هى ، وقيل : تمييز ؛ فهى نكرة موصوفة فى الأول وتامة فى الثانى .

\*\*\*

فصل : وَيُذْكَرُ الْخَصُوصُ بِالْمَدْحِ أَوْ الذَّمِّ بَعْدَ فَاعِلِ نَعِمَ وَبِئْسَ ؛ فيقال « نِعِمَّ الرَّجُلُ أَبُو بَكْرٍ » و « بئسَ الرَّجُلُ أَبُو لَهَبٍ » وهو مبتدأ ، والجملة قبله خبره ، ويجوز أن يكون خبراً لمبتدأ واجب الحذف ، أى : الممدوحُ أبو بكرٍ ، والمذمومُ أبو لهب .

وقد يتقدّمُ المخصوصُ ؛ فيتعين كونه مبتدأ ، نحو « زَيْدٌ نِعِمَّ الرَّجُلُ » .  
وقد يتقدّمُ ما يُشعر به فيحذف ، نحو ( إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا نَعِمَّ الْعَبْدُ )<sup>(٣)</sup>  
أى : هو ، وليس منه « الْعِلْمُ نِعِمَّ الْمُقْتَنَى »<sup>(٤)</sup> ، وإنما ذلك من التقدم .

\*\*\*

فصل : وكلُّ فعلٍ ثلاثى صالحٍ للمتعجب منه ؛ فإنه يجوز استعماله على فَعْلٍ - بضم العين - إما بالأصالة كـ « ظَرُفٌ ، وَشَرُفٌ » أو بالتحويل كـ « ضَرُبٌ » و « فَهْمٌ » ثم يُجْرَى حينئذٍ مجرى نَعِمَ وَبِئْسَ : فى إفادة المدح والذم ،

مستتر فيه ، وهذا قول الكسائى ، ونقل عن الفراء أيضا ، الرابع أن « ما » هذه كافة لنعم أو بئس عن العمل فلا فاعل لواحد منهما ، وفى هذا الموضوع تفصيلات أخرى لم نذكرها نحاشيا للاطالة .

(١) من الآية ٥٨ من سورة النساء .

(٢) من الآية ٢٧١ من سورة البقرة .

(٣) من الآية ٤٤ من سورة ص .

(٤) هذا من أمثلة ابن مالك فى الألفية .

وفي حكمِ الفاعلِ ، و حُكْمِ المخصوصِ ، تقول في المذحِ « فهِمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ » ،  
وفي اللزمِ « خَبِثَ الرَّجُلُ عُجْرُو » .

ومن أمثلته « ساء » فإنه في الأصل سَوًّا بالفتح ؛ فحول إلى فَعَلٍ - بالضم -  
فصار قاصراً ، ثم ضُمِّنَ معنى بئس فصار جامداً ، قاصراً ، محكوماً له ولفاعله  
بما ذكرنا ، تقول « سَاءَ الرَّجُلُ أَبُو جَهْلٍ » و « سَاءَ حَطَبُ النَّارِ أَوْ أَبِيبٍ »  
وفي التنزيل (رَسَاءَتْ مُرْتَفَقًا) <sup>(١)</sup> و (سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ) <sup>(٢)</sup> .

ولك في فاعلِ فَعَلٍ المذكورِ أن تأتي به اسماً ظاهراً مُجَرِّداً من آل ، وأن  
تَجْرَهُ بالياء ، وأن تأتي به ضميراً مطابقاً ، نحو « فهِمَ زَيْدٌ » <sup>(٣)</sup> ، و سَمِعَ  
« مَرَرْتُ بِأَبْيَاتِ جَادٍ بَيْنَ أَبْيَاتِنَا » و « جُدُنَ أَبْيَاتِنَا » ، وقال :

— ٢٨٦ — \* حُبٌّ بِالزَّوْرِ الَّذِي لَا يُرَى \* \*

(١) من الآية ٢٩ من سورة الكهف ،

(٢) من الآية ٤ من سورة العنكبوت . واعلم أن « ما » المتصلة يساء ونحوها  
يجرى فيها الخلاف التي ذكره المؤلف و ذكرنا بعض تفصيلا في « نعم » و « بئسما »  
فإن جعلت « ما » في الآية الكريمة فاعلا فهي اسم موصول ، والجملة بعدها لا محل  
لها صلة ، وإن جعلت « ما » تمييزا فهي نكرة ، والجملة بعدها في محل نصب نعت ،  
والمخصوص بالندم - أو اللذخ - محذوف على القولين جميعاً .

(٣) بهذا خالف الفعل المحول إلى فعل بضم العين نعم وبئس ، فقد علمت أن  
فاعل نعم وبئس لا يكون إلا مقترنا بأل أو مضافا لما قارنها أو إلى مضاف إلى مقارنها  
ومن المحول إلى فعل بالضم « حب » إذا لم يكن معها « ذا » . وهذا الذي ذكره  
المؤلف من حكم هذه الأفعال هو في أصله رأى الأخصش والبرد ، وهو المشهور عن  
العلماء ، ولكن الدمامني قد بحث أنه يلتزم في فاعل ساء ما التزم في فاعل بئس ،  
وجزم الشاطبي بأن فاعل حب إذا لم يكن معه ذا يلتزم فيه ما التزم في فاعل نعم .

٣٨٦ - هذا الشاهد من كلام الطرماح بن حكيم ، وما ذكره المؤلف ههنا صدر

=

بيت من المديد ، وعجزه قوله :

## \* مِنْهُ إِلَّا صَفْحَةٌ أَوْ لِمَامٌ \*

الالفة : « الزور » - بفتح فسكون - هو الزائر ، وأصله مصدر ، فأطلق على اسم الفاعل « الصفحة » - بفتح الصاد وسكون الفاء - أراد بها صفحة الوجه ، وهي جانبه « لمام » جمع لمة ، وهي الشعر الذى يجاوز شحمة الأذن .

الإعراب : « حب » فعل ماض دال على إنشاء المدح مبني على الفتح لا محمل له من الإعراب « بالزور » الباء حرف جر زائد مبني على الكسر لا محمل له من الإعراب ، الزور : فاعل حب مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « الذى » اسم موصول نعت للزور مبني على السكون فى محل رفع « لا » حرف نفي مبني على السكون لا محمل له من الإعراب « يرى » فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الألف . منع من ظهورها التعذر « منه » جار ومجرور متعلق بقوله يرى « إلا » أداة حصر لا عمل لها ، حرف مبني على السكون لا محمل له من الإعراب « صفحة » نائب فاعل يرى مرفوع بالضمة الظاهرة « أو » حرف عطف مبني على السكون لا محمل له من الإعراب « لمام » معطوف بأو على صفحة مرفوع بالضمة الظاهرة ، وسكن لأجل الوقف ، وجملة لا يرى ونائب فاعله لا محمل لها من الإعراب صلة الموصول .

الشاهد فيه : قوله « حب بالزور » حيث جاء بفاعل « حب » التى تفيد معنى نعم مقترنا بالباء الزائدة ، وذلك من قبل أن المعنى قريب من معنى صيغة التعجب ؛ وقد علمت أن الباء تزداد فى فاعل فعل التعجب زيادة مطردة لازمة ، فلما كان معنى ما هنا مقارباً لذلك المعنى حمل هذا الشاعر اللفظ الدال على مراده على اللفظ الذى يدل على ذلك المعنى ؛ فزاد فيه الباء كما تراد هناك . ولكن لا تفهم من ذلك أن حكم الزائدين واحد ، وإنما هذا تقريب .

وذلك لأن زيادة بياء فى فاعل فعل التعجب واجبة . وهى هنا ليست واجبة ؛ فأنت لا تقول إلا « أجمل يزيد وأحسن بخالد » بالباء الزائدة فى الفاعل ، ولكنك تقول « حب زيد » و « حب يزيد » ولا يلزمك اختبار إحدى العبارتين .

أصله « حَبَبُ الزَّوْرُ » فزاد الباء وضَمَّ الحاء ؛ لأن فَعْلَ المذكور يجوز فيه أن تسكن عينه ، وأن تُنْقَلَ حركتها إلى فائه ؛ فتقول : « ضَرَبَ الرَّجُلُ » و « ضَرَبَ » .

\*\*\*

فصل : وَيُقَالُ فِي الْمَدْحِ « حَبِّدَا » وَفِي الذَّمِّ « لَا حَبِّدَا » قَالَ :  
٣٨٧ - - أَلَا حَبِّدَا عَاذِرِي فِي الْهَوَىٰ وَلَا حَبِّدَا الْجَاهِلُ الْعَاذِلُ

== وقد استعمل مجنون ليلي حب وأنى بفاعلها غير مقرون بالباء وأنى بالتمييز بعده فقال :

نَسَائِلِكُمْ هَلْ سَأَلَ نَعْمَانُ بَعْدَنَا وَحُبَّ إِلَيْنَا بَطْنُ نَعْمَانَ وَادِيَا  
٣٨٧ - - هذا بيت من المتقارب ، وهذا البيت من الشواهد التي لم أقف لها على نسبة إلى قائل معين .

الإعراب : « ألا » حرف تنبيه يسترعى به انتباه المخاطب لما يأتي بعده من الكلام مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « حب » فعل ماضى دال على إنشاء المدح مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وذا : اسم إشارة فاعل حب مبنى على السكون فى محل رفع ، والجملة من فعل المدح وفاعله فى محل رفع خبر مقدم « عاذرى » عاذر : مبتدأ ، مؤخر مرفوع بضمه مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وعاذر مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر ، وهذا إعراب سيديويه لهذا التعبية ، وقال بعضهم : حبذا فعل ماضى ، وعاذرى : فاعله مضافا لياء المتكلم ، وقال آخرون : حبذا مبتدأ ، وعاذرى : خبره مضافا لياء المتكلم ، وقد ذكر المؤلف هذه الأنوال الثلاثة ، وسنذكر لك وجهين رابعا وخامسا فيما يأتى قريبا « فى » حرف جر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « الهوى » مجرور بقى ، وعلامة جره كسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، والجار والمجرور متعلق بعاذر « ولا » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، لا : حرف نفى مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « حب » فعل ماضى مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وذا : اسم إشارة فاعله مبنى على

ومذهبُ سيبويه أن « حَبَّ » فعلٌ ، و « ذَا » فاعلٌ ، وأنهما باقيان على أصلهما ، وقيل : رُكِّبَا وَغُلِّبَتِ الْفِعْلِيَّةُ لِتَقْدِمِ الْفِعْلِ ، فصار الجميع فعلا وما بعده فاعل ، وقيل : رُكِّبَا وَغُلِّبَتِ الْأَسْمِيَّةُ لِشَرْفِ الْأَسْمِ نَصَارَ الْجَمْعِ أَسْمًا مَبْتَدَأُ وَمَا بَعْدَهُ خَبْرٌ (١) .

= السكون في محل رفع ، والجملة في محل رفع خبر مقدم « الجاهل » مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة « العاذل » نعت للجاهل مرفوع بالضمة الظاهرة ، ويجرى في هذا الأسلوب الإعرابان الآخران أيضاً .

الشاهد فيه : قوله « حبذا عاذرى » وقوله « لاحبذا العاذل الجاهل » حيث استعمل « حبذا » في العبارة الأولى للدلالة على المدح ، واستعمل « لاحبذا » في العبارة الثانية للدلالة على الذم ، وقد جمع بينهما في بيت واحد كما ترى .

ومثل هذا البيت قول كثرته تهجومية ؛ وقيل : هو لذي الرمة غيلان بن عقبة :  
 أَلَا حَبِّدَا أَهْلُ الْمَلَا ، غَيْرَ أَنَّهُ إِذَا ذِكْرَتْ سَمِي فَلَا حَبِّدَا هِيَا  
 عَلَى وَجْهِ سَمِي مَسْحَةٌ مِنْ مَلَا حَةٍ وَتَحَّتِ الثِّيَابُ الْخَزْمِي لَوْ كَانَ بَادِيَا  
 وقد استعمل حبذا للمدح أيضاً ولم يذكر معها « لاحبذا » المرار بن هماس الطائي في قوله :

أَلَا حَبِّدَا ، لَوْلَا الْحَيَاءُ ، وَرُبَّمَا مَدَحَتْهُ الْهَوَى مِنْ لَيْسَ بِالْمُتَقَارِبِ  
 وفي بيت المرار هذا حذف المحموص بالمدح وحذف التمييز جميعاً كما هو ظاهر .  
 وقال العرجي وقد ذكر « حبذا » ثلاث مرات :

يَا حَبِّدَا تِلْكَ الْحُمُولُ ، وَحَبِّدَا شَخْصٌ هُنَاكَ ، وَحَبِّدَا أُمَمَالُهُ  
 وقال جرير بن عطية بن الخطمي ، واستعمل « حبذا » ثلاث مرات في بيتين :  
 يَا حَبِّدَا جَبَلُ الرَّيَّانِ مِنْ جَبَلٍ وَحَبِّدَا سَاكِنُ الرَّيَّانِ مِنْ كِنَانَا  
 وَحَبِّدَا نَفَحَاتٌ مِنْ يَمَانِيَّةٍ تَأْتِيكَ مِنْ قَبْلِ الرَّيَّانِ أَحْيَانَا  
 (١) وأجاز بعضهم أن يكون « حبذا » خبراً مقدماً والاسم بعده مبتدأ مؤخر ،

وبقي وجه ، وهو أن يكون « حب » فعلاً و « ذَا » مفعلاً ، والاسم بعده فاعلاً ؛ وهذا =

ولا يتغير « ذا » عن الإفراد والتذكير ، بل يقال « حَبِّدَا الزَّيْدَانِ الهَيْدَانِ » ، أو « الزَّيْدُونَ وَالْهَيْدَاتُ » ؛ لأن ذلك كلام جَرَمَى تَجْرَى مثل ، كما في قولهم « الصَّيْفَ ضَيَّعَتِ اللَّابَنُ » ، يقال لكل أحد بكسر التاء وإفرادها ، وقال ابن كَيْسَانَ : لأن المشار إليه مضاف محذوف ، أى : حَبِّدَا حَسَنُ هَيْدِي (١) .

ولا يتقدّم المخصوص على « حَبِّدَا » لما ذكرنا من أنه كلام جرى مجرى مثل ، وقال ابن باشاذ : لئلا يتوهم أن في « حَبِّ » ضميراً ، وأن « ذا » مفعول (٢) .

== الوجه في العمل كالوجه الأول من وجوه التركيب التي ذكرها المؤلف . ولكنه غير في التقدير ؛ فافهم .

والحاصل أنك إذا قلت « حبذا زيد » فلك في هذه العبارة خمسة أوجه من وجوه لإعراب ؛ أولها أن يكون « حب » فعلاً ماضياً و « ذا » فاعله ، والجملة خبر مقدم وزيد مبتدأ مؤخر . والثاني : أن يكون « حبذا » برمتها فعلاً و « زيد » فاعله . والثالث : أن يكون « حبذا » برمته مبتدأ و « زيد » خبره ، والرابع أن يكون « حبذا » فعلاً وفاعلاً و « زيد » مبتدأ خبره محذوف ، والخامس . أن يكون « حبذا » فعلاً وفاعلاً ، و « زيد » خبر لمبتدأ محذوف ،

(١) وليس ما ذكره ابن كيسان . سلماً ؛ لأنه لو كان كما ذكر أظهر هذا المقدر في بعض التراكيب ، ولم يرد عنهم تركيب فيه ذكر هذا المقدر ؛ فيكون قوله كدعوى الشيء بلا دليل عليه .

(٢) قال ابن باشاذ : إذا قلت « زيد حبذا » فقد يسبق إلى ذهنك أن يكون « زيد » مبتدأ ، و « حب » فعل ماض ، وفاعله مستتر فيه ، و « ذا » مفعول ، والجملة خبر فيسكون ما أشير إليه بذا غير زيد ، مع أنه كان تس زيد حين كان مخصوصاً مؤخراً ؛ فلدفع هذا التوهم التزم تأخيره وهذا كلام لا حاصل له ؛ فإن هذا التوهم الذي يفر منه لا يمتنع خطوره بالذهن بسبب التأخر ؛ إذ تفهم أن « ذا » مفعول مقدم ، و « زيد » فاعل مؤخر ، نعم إن الأصل كون المقدم الفاعل ، ولكن حواز =

تذييه : إذا قلت « حَبَّ الرَّجُلُ زَيْدٌ » لحَبِّ هذه من باب فَعَلَ المتقدم ذكره ، ويجوز في حائه الفتح والضم كما تقدم ، فإن قلت « حَبِّدَا » ففتحُ الحاء واجبٌ إن جعلتهما كالـكلمة الواحدة .

\*\*\*

### هذا باب أفعل التفضيل

إنما يُصاغُ أفعلُ التفضيلِ مما يُصاغُ منه فِعلاً التمجيد ؛ فيقال « هُوَ أَضْرَبُ » و « أَعْلَمُ » و « أَفْضَلُ » كما يقال « مَا أَضْرَبَهُ » و « أَعْلَمَهُ » و « أَفْضَلَهُ » وَشَدَّ بِنَاوِهِ مِنْ وَصْفٍ لَا فِعْلَ لَهُ كـ « هُوَ أَفْهَمُنُّ بِهِ » أَى :

== تأخره مما لا ينكر ، وأيضاً فإن معنى هذا التركيب قد اشتهر في معنى غير هذا المعنى الموهوم ، والاشتهار يبعد سبق الذهن إلى ذلك التوهم .

واعلم أن مخصوص « حبذا » يفارق مخصوص « نعم ونس » من أربعة أوجه :

الأول : أن مخصوص « نعم » يجوز تقدمه عليها نحو « زيد نعم الرجل » بخلاف مخصوص « حبذا » وقد عرفت هذا في كلام المؤلف .

الثاني : أنه يجوز إعمال النواسخ في مخصوص « نعم » نحو « نعم رجل كان زيد » بخلاف مخصوص « حبذا » فإن النواسخ لا تعمل فيه .

الثالث : أنه مع اشتراكهما في جواز إعرابهما مبتدأ خبره الجملة قبله أو خبراً مبتدؤه محذوف وجوباً ، إلا أن الوجه الثاني في « حبذا » أسهل منه في « نعم » من جهة أن النواسخ تدخل عليه مع نعم ، وهي لا تدخل إلا على المبتدأ ، فيترجع فيه الوجه الأول .

الرابع : أن تقديم التمييز على المخصوص بعد « حبذا » وتأخير التمييز عن المخصوص سواء في القياس كثير في الاستعمال ، وإن كان تقديم التمييز أولى وأكثر ، بخلاف المخصوص بنعم ؛ فإن تأخير التمييز عنه - عند جمهور البصريين - شاذ في غاية الندرة .

\*\*\*

أحقُّ ، و « أَلَصُّ مِنْ شِظَاظٍ »<sup>(١)</sup> ، ومما زاد على ثلاثة ك « هَذَا الْكَلَامُ أَخْصَرُ مِنْ غَيْرِهِ » ، وفي أفعل المذاهب الثلاثة ، وسمِعَ « هُوَ أَعْطَاهُمْ لِلدَّرَاهِمِ ، وَأَوْلَاهُمْ لِلْمَرْوَفِ » و « هَذَا الْمَكَانُ أَفْقَرُ مِنْ غَيْرِهِ » ، ومن فِئَلِ المفعول ك « هُوَ أَزْهَى مِنْ دِيكِ » و « أَشْقَلُ مِنْ ذَاتِ الذَّيْتَيْنِ » و « أَعْنَى بِمَآجَتِكَ » .

وما تَوَصَّلَ به إلى التعجب مما لا يتعجب منه بلفظه بتوصّل به إلى التفضيل . ويُجاء بعده بمصدر ذلك الفعل تمييزاً ؛ فيقال : « هُوَ أَشَدُّ اسْتِخْرَاجًا » و « مُحَرَّةً » .

\*\*\*

فصل : ولاسم التفضيل ثلاث حالات :

إحداها : أن يكون مجرداً من أل والإضافة ، فيجب له حكان أحده : أن يكون مفرداً مذكراً دائماً ، نحو ( لَيُوسُفَ وَأَخُوهُ أَحَبُّ )<sup>(٢)</sup> ، ونحو ( قُلْ إِنْ كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ . . . الْآيَةَ )<sup>(٣)</sup> ، ومن ثم قيل في « أْخَرَ » إنه معدول عن آخَرَ ، وفي قول ابن هاني :

— ٣٨٨ — \* كَأَنَّ صُغْرَى وَكَبْرَى مِنْ فَقَاقِيمَا \* \*

(١) « شِظَاظٌ » بكسر الشين المعجمة ، بزنة كتاب — اسم رجل من بني ضبة يضرب به المثل في اللصوية ، يقال « أسرق من شِظَاظٍ » و « أَلَصُّ مِنْ شِظَاظٍ » ويقال أيضاً « أَلَصُّ مِنْ سِرْحَانٍ » وهو الذئب ، و « أَلَصُّ مِنْ فَأْرَةٍ » انظر القاموس والصحاح ، ثم انظر مجمع الأمثال آخر باب اللام .

(٢) من الآية ٨ من سورة يوسف .

(٣) من الآية ٢٤ من سورة التوبة .

٣٨٨ — ابن هاني : هو أبو نواس الحسن بن هاني ، والشاهد — كما قال

المؤلف - من كلام أبي نواس ، وما ذكره المؤلف ههنا هو صدر بيت من البسيط ،  
وعجزه قوله :

\* حَصْبَاءُ دُرٍّ كَلَى أَرْضٍ مِّنَ الذَّهَبِ \*

اللغة : « فقاعها » هكذا وردت هذه الكلمة عند المؤلف وعند الأشموني (ش ٣٧٧) وهو المطابق لما في كتب اللغة ، وهو جمع فقاعة - بضم الفاء وتشديد القاف ... و فقاع : نماحات الماء ، وهو ما يرى على وجه الماء شبه حبات صغيرة منه ، وورد في كتب النحاة وفي ديوان أبي نواس في القطعة السابعة من خرياته التي طبعت في أوروبا ( ص ٦ ) « من فواقها » وهي جمع فاقمة ، ويراد بها نفاخة الماء أيضاً ، ولكن كتب اللغة لا تثبت هذا اللمظ بهذا الوجه « حصباء » أصل الحصباء - بفتح الحاء وسكون الصاد المهملتين - دقاق الحصى . أى الحصى الصغير ، شبه بها الدر في الشكل والحجم .

الإعراب « كأن » حرف تشبيه ونصب مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « صغرى » اسم كأن منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « وكبرى » الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، كبرى : معطوف على صغرى منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « من » حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب « فقاعها » فقاع : مجرور بمن وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، و فقاع مضاف وضمير المؤنثة العائبة العائد إلى الخمر مضاف إليه مبني على السكون في محل جر ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لصغرى وكبرى « حصباء » خبر كأن مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « در » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « على أرض » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة ل حصباء در « من الذهب » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لأرض .

التمثيل به : في قوله « صغرى وكبرى » حيث جاء بأفعال التفضيل مؤنثا مع كونه مجردا من أل ومن الإضافة ، وكان حقه أن يأتي به مفردا ومذكرا فيقول : أصغر وأكبر ، وتند اعتذر بعض العلماء عنه بأنه لم يرد التفضيل ، وإنما أراد معنى الوصف المجرد عن الريادة ، يعنى أنه صفة مشبهة لأفعال تفضيل .

إنه لَحَنٌ ، والثاني : أن يؤتى بعده بِمِنْ جارةً للمفضول<sup>(١)</sup> ، وقد نُحَذِّقَانِ<sup>(٢)</sup>

(١) يجوز الفصل بين أفعل التفضيل و « من » الداخلة على المفضول بأحد شيئين : الأول : معمول أفعل التفضيل ، نحو « على أحفظ للآداب من أبي بكر » والثاني « لو » ومدخولها نحو قول الشاعر :

وَلَفُوكِ أَطْيَبُ لَوْ بَدَلْتِ لَنَا مِنْ مَاءِ مَوْهَبَةٍ عَلَى خَيْرِ

(٢) يختلف النحاة عند حذف « من » ومجرورها - وهو المفضل عليه - في صيغة « أفعل » حينئذ ، أيلزم أن تكون دالة على التفضيل ، أم يجوز أن تخلو من هذه الدلالة ؟ فذهب الكسائي والفراء وهشام وتبعهما المحقق الرضى ، إلى أن هذه الصيغة لا تخلو قط من الدلالة على التفضيل ، وبيان ذلك في جميع الأحوال أنك إن ذكرت الصيغة وبعدها من جارة للمفضول فدلالتهما على التفضيل ظاهرة ، وإن أضيفت الصيغة فإن المضاف إليه هو المفضل عليه ، وإن اقترنت بأل فإن أل هذه عوض من المضاف إليه ، وإن لم تضاف ولم تقترن بأل ولم يذكر معها من جارة للمفضول كان الكلام على أحد تقديرين ، الأول تقدير « من » ومجرورها ، والثاني تقدير الصيغة مضافة وقد حذف المضاف إليه وهو منوى الثبوت .

ومما ورد من ذلك قول معن بن أوس :

وَلَا بَلَغَ الْمُهْدُونَ نَحْوَكَ مِدْحَةً وَلَوْ صَدَّقُوا إِلَّا الَّذِي فِيكَ أَفْضَلُ

فإنه يريد أن يقول : إلا الذى فىك أفضل مما قالوه فىك ووصفوك به .  
ومنه قول الفرزدق :

إِنَّ الَّذِي سَمَكَ السَّمَاءَ بَنَى لَنَا بَيْتًا دَعَايُمُهُ أَعَزُّ وَأَطْوَلُ

أراد دعأيمه أعز الدعائم وأطولها ، أو أعز من كل عزير وأطول من كل طويل ،  
ومن ذلك قول مالك بن نويرة :

فَخَرَّتْ بَنُو أُسَيْدٍ بِمَقْتَلِ مَالِكٍ صَدَقَتْ بَنُو أُسَيْدٍ ، عُتَيْبَةُ أَفْضَلُ

فإنه أراد بغير شك : عتيبة أفضل من الذين قتلوه جميعاً ، بدليل قوله بعد ذلك :

فَخَرُّوا بِمَقْتَلِهِ وَلَا يُوفَى بِهِ مَثْنَى سَمَاتِهِمُ الَّذِينَ نَقَّتْ

( ١٩ - أوضح المسالك ٣ )

نحو (وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَى) <sup>(١)</sup>، وقد جاء الإثبات والحذف في (أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفْرًا) <sup>(٢)</sup> أى : منك .

وأكثر ما تحذف « مِنْ » إذا كان أفعل خبراً ، وَيَقِلُّ إذا كان حالا ، كقوله :

— ٣٨٩ — \* دَنَوْتُ وَقَدْ خِلْمَاكَ كَالْبَدْرِ أَجْمَلًا \* \*

= وانظر إلى قول الأحموس :

يَا دَارَ عَاتِكَةَ الَّتِي أَنْزَلْتُ حَذَرَ الْعِدَى، وَبِكَ الْفُؤَادُ مَوْكَلُ  
إِنِّي لَأَمْنُحُكَ الصُّدُودَ ، وَإِنِّي قَسَمًا إِلَيْكَ مَعَ الصُّدُودِ لَأَمِيلُ  
وعمدة هذه المسألة قولنا في الأذان « الله أكبر ، الله أكبر » فإن المراد بهذه  
العبارة : الله أكبر من كل كبير .

(١) من الآية ١٧ من سورة الأعلى .

(٢) من الآية ٣٤ من سورة الكهف .

٣٨٩ — هذا الشاهد من الشواهد التي لم نجد أحدا نسبها إلى قائل معين ، وهو  
من شواهد الأشموني ( رقم ٧٦٨ ) وابن عقيل ( رقم ٢٧٥ ) ، وما ذكره المؤلف هنا  
صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

\* فَظَلَّ فُؤَادِي فِي هَوَاكِ مُضَلَّلًا \*

اللغة : « دنوت » ماض من الدنو ، تقول : دنا يدنو دنواً - بوزن مما يسمو  
سمواً - ومعناه قرب « خلنناك » حسبناك ووطنناك « أجملا » أكثر جمالا وبهاء ورواء  
منظر وحسن صورة « ظل » أراد أنه استمر « مضللا » غير مهتد إلى وجه الصواب .  
الإعراب : « دنوت » دنا : فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره ، وتاء  
المخاطبة فاعله مبني على الكسر في محل رفع « وقد » الواو واو الحال حرف مبني على  
الفتح لا محل له من الإعراب ، قد : حرف تحقيق مبني على السكون لا محل له من  
الإعراب « خلنناك » خال : فعل ماض بمعنى ظن مبني على فتح مقدر على آخره لا محل  
له من الإعراب ، وتا : فاعله مبني على السكون في محل رفع ، وكاف المخاطبة مفعوله  
الأول مبني على الكسر في محل نصب « كالبدر » جار ومجرور متعلق بمحذوف =

أى : دَنَوْتُ أَجْمَلَ مِنَ الْبَدْرِ ، أو صفة كقوله :  
 ٣٩٠ - \* تَرَوَّحِي أَجْدَرَ أَنْ تَقِيلِي \*  
 أى : تَرَوَّحِي وَأَثْمِي مَكَانًا أَجْدَرَ مِنْ غَيْرِهِ بِأَنْ تَقِيلِي فِيهِ .

== مفعول ثانٍ لخال ، وجملة خال وفاعله ومفعوليه في محل نصب حال «أجملا» حال من ناء المخاطبة التي هي فاعل دنا ، والألف للاطلاق ، وتقدير الكلام : قربت منا حال كونك أجمل من البدر وقد ظنناك كالبدر « فظل » الفاء حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، ظل : فعل ماضٍ يرفع الاسم وينصب الخبر مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « فؤادى » فؤاد : اسم ظل مرفوع بضمه مقدره على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وفؤادٍ مضلف وياء المتكلم مضاف إليه مبني على السكون في محل جر « فى » حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب « هواك » هوى : مجرور بفي وعلامة جره كسرة مقدره على الألف منع من ظهورها التعذر ، والجار والمجرور متعلق بمضمان الآتى ، وهوى مضاف وكاف المخاطبة مضاف إليه مبني على الكسر في محل جر « مضللا » خبر ظل منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، والألف للاطلاق .

الشاهد فيه : قوله « دنوت كالبدر أجملا » حيث حذف « من » التي تجر المفضول عليه مع مجرورها ، وأصل الكلام دنوت - وقد خلناك كالبدر - أجمل منه ، وأفعل التفضيل هنا حال من الفاعل في دنوت ، وجملة « وفد خلناك كالبدر » اعتراضية .

٣٩٠ - هذا الشاهد من كلام أحيحة بن الجلاح ، وأحيحة : بضم الهمزة وفتح المهملة بمدّها ياء مثناة ثم حاء أخرى مهملة ، والجلاح : بضم الجيم الموحدة وآخره حاء مهملة ، والذي ذكره المؤلف ههنا بيت من مشطور الرجز ، وبعده قوله :

\* غَدَاً بِجَمْتَيْهِ بَارِدٍ ظَلِيلٍ \*

وكان أحيحة مثرى ، له نخيل كثير في يثرب مدينة الرسول صلى الله عليه وسلم ، وكان - مع ذلك - يحث الناس على الجمع والادخار ، واشتهر بن كلامه « التمرة إلى التمرة تمر » يريد أن القليل إذا انضم إلى القليل صار ذلك القليل كثيراً ، وهو مثل قول العرب « الذود إلى الذود إبل » وهو يخاطب نخله بالرجز الذى منه هذا الشاهد ، وزعم قوم أنه يخاطب به ناقته وستعرف وجهه ووجه فساده .

اللغة : « تروحي » اغترقوم بظاهر هذه العبارة وفهموا أن أصلها من الرواح المقابل للغدو ، فزعموا أنه يخاطب بهذا الكلام ناقته ، وفسروه بأنه أمر للناقة بالصبر على مشاق السير في وقت الرواح ، ووجه هذا الخطأ أنهم لم يفتقروا على ما قبل هذا الشاهد ، وهو قوله :

تَأْبُرِي يَا خَيْرَةَ الْقَسِيلِ      تَأْبُرِي مِنْ حَنْدٍ فَشُولِي  
إِذْ ضَنَّ أَهْلُ الذُّخْلِ بِالْفُحُولِ      تَرَوْحِي أَجْدَرَ أَنْ تَقِيلِي  
غَدًا بِجَنْبِي بَارِدٍ ظَلِيلِ      وَمَشْرَبٍ يَشْرِبُهَا رَسِيلِ

ولو أنهم وقموا على أون هذا الرجز الذي ينادى نداء صارخا بأنه خطاب للنحل لأدركوا وجه الصواب . ومعنى « تروحي » على هذا ارتقى وطولى ، من قولهم « تروح البب » إذا طال . ومعنى « أجدر » معناه أحق وأقن وأحرى وأخلق « تقيلي » أصله من الفيولة ، وهي النوم في وقت القائلة ، والقائلة : الوقت الذي يشتد فيه الحر في منتصف النهار . ولكنه أراد بهذا اللفظ كونها في هذا الوقت متصفة بما يأتي بعده « بجنبى بارد ظليل » أراد مكانا لا تقا بك يساعد على نموك وطولك « رسيل » سهل لين ، وهو وصف لمشرب .

المعنى : قال الفيومي في « المصباح المنير » وقد ذكر بعض هذا الرجز ( مادة : ف ح ل ) « ومعنى الشعر أن أهل يثرب ضنوا بطلعهم على قائل هذا الشعر ، فهبت ريح الصبا وقت التأبير ، على الذكور ، واحتملت طلوعها فألقته على الإناث ، فقام ذلك مقام التأبير ، فاستغنى عنهم ، وذلك معروف عندهم ، أنه إذا كانت الفعاحيل في ناحية الصبا وهبت الريح منها على الإناث وقت التأبير تأبرت برائحة الفعاحيل ، وقام مقام التأبير » اهـ .

الإصراب : « تروحي » فعل أمر مبني على حذف النون ، وباء المؤنثة المخاطبة فاعله مبني على السكون في محل رفع « أجدر » أفعل تفضيل يقع صفة لموصوف محذوف يقع هذا الموصوف مفعولا به لفعل محذوف أيضاً ، وتقدير الكلام : وخذى مكانا أجدر من غيره « أن » حرف مصدرى ونصب مبني على السكون لا محل له من

ويجبُ تقديم « مِنْ » ومجرورها عليه إن كان المجرور استفهاماً ، نحو  
« أَنْتَ مِنْ أَفْضَلٍ » أو مضافاً إلى الاستفهام « أَنْتَ مِنْ غُلَامٍ مِنْ أَفْضَلٍ » ،  
وقد تتقدم في غير الاستفهام ، كقوله :

٣٩١ — \* فَأَسْمَاءُ مِنْ تِلْكَ الطَّعِيمَةِ أَمْلَحُ \* \*

وهو ضرورة

== الإعراب « تقيلي » فعل مضارع منصوب بأر المصدرية وعلامة نصبه حذف النون ،  
وباء المؤنثة المحاطة باعله مبنى على السكون في محل رفع . وإن مع ما دخلت عليه في  
تأويل مصدر مجرور بحرف جر محذوف وتقديره أحدر بـقيلولك والجار والمجرور  
متعلق بأجدر « غداً » ظرف زمان منصوب بقوله تقيلي وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة  
« بحبي » جار ومجرور متعلق بقوله تقيلي أيضاً ، وجنبي مضاف و « بارد » مضاف  
إليه مجرور بالكسرة الظاهرة . وأصل بارد صفة لمحذوف أى بمكان بارد ، وحذف  
الموصوف وأقيمت الصفة مقامه « ظليل » صفة لبارد ، وصفة المجرور مجرورة ،  
وعلامة جرها الكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « أجدر أن تقيلي » حيث حذف « من » الجارة المفضول  
عليه مع مجرورها ، وأصل الكلام « تروحي وأنى مكانا أجدر من غيره بأن تقيلي  
فيه » كما قاله المؤلف ، واسم التفضيل صفة لموصوف محذوف ، و « أن » المصدرية مع  
معمولها في تأويل مصدر مجرور بحرف جر محذوف ، كما بيناه في إعراب البيت .

٣٩١ — هذا الشاهد من كلام جرير بن عطية ، وما ذكره المؤلف ههنا محض

بيت من الطويل ، وصدرة قوله :

\* إِذَا سَايَرَتْ أَسْمَاءُ يَوْمًا ظَهِيمَةً \*

اللمعة : « سائرت » سارت مع الظمأن « ظعينة » بفتح الظاء المعجمة — المرأة  
مطلقاً ، وأصلها المرأة إذا كانت في الهودج على نية السفر ، ويروى « ظعائنا » ، يريد  
أنه كلما سارت أسماء مع نساء ظهر حسننها وتفوقها في الملاحاة عمن تسايهن .

الإعراب : « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان مبنى على السكون في محل نصب

« سائرت » سائر : فعل ماضٍ مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، والتاء حرف

الحالة الثانية : أن يكون بآل ؛ فيجب له حكمان ؛ أحدهما : أن يكون مُطَابِقًا لموصوفه ، نحو « زَيْدٌ الْأَفْضَلُ » و « هِنْدٌ الْفُضْلَى » و « الزَّيْدَانُ الْأَفْضَلَانِ » و « الزَّيْدُونَ الْأَفْضَلُونَ » و « الْهِنْدَاتُ الْفُضْلِيَّاتُ » أو « الْفُضْلُ » .

= دال على تأنيث المسند إليه « أسماء » فاعل ساير مرفوع بالضممة الظاهرة « يوما » ظرف زمان منصوب بساير وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « ظعينة » مفعول به لسايرت منصوب بالفتحة الظاهرة ، وجملة سايرت وفاعله ومفعوله في محل جر بإضافة إذا إليها « فأسماء » الفاء واقعة في جواب إذا ، أسماء : مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة « من » حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب « تلك » تي : اسم إشارة مجرور محلا بمن ، واللام حرف دال على البعد ، والكاف حرف دال على الخطاب ، والجار والمجرور متملق بأماح الآتي « الظعينة » بدل من اسم الإشارة مجرور بالكسرة الظاهرة « أماح » خبر المبتدأ الذي هو أسماء ، مرفوع بالضممة الظاهرة ، وجملة المبتدأ وخبره لا محل لها من الإعراب جواب إذا الشرطية غير الجازمة .

الشاهد فيه : قوله « من تلك الظعينة أماح » حيث قدم الجار والمجرور وهو قوله « من تلك الظعينة » على أفعل التفضيل وهو قوله « أماح » في غير الاستفهام ، وذلك شاذ

ومثله قول ذى الرمة :

وَلَا عَيْبَ فِيهَا غَيْرَ أَنْ سَرَّيَمَهَا  
قَطُوفُ ، وَأَنْ لَا تَمِيءَ مِنْهُنَّ أَكْسَلُ

وكذلك قول الفرزدق في بعض تخرجاته :

فَقَاآتُ كَنَا : أَهْلًا وَسَهْلًا ، وَزَوَدَتْ

جَنَى النَّجْلِ ، بَلْ مَا زَوَدَتْ مِنْهُ أَطْيَبُ

وكذلك قوله أعرابي من طيء ( زهر الآداب ٧١٨ بتحقيقنا ) :

وَأَشْدَبُ بَرَّاقُ الثَّنَائِيَا غُرُوبُهُ

مِنَ الْبَرْدِ الْوَسْمِيِّ أَضْفَى وَأَبْرَدُ

والثاني : أَلَا يُؤْتَىٰ مَعَهُ يَمِينٌ<sup>(١)</sup> ، فأما قولُ الأعشى :

— ٣٩٢ — \* وَلَسْتُ بِالْأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصَى \*

(١) وإنما وجب في المجرّد عن أَل والإضافة ذكر « من » جارة للمفضول عليه للقصد إلى علم المفضول ، ولهذا امتنع ذكرها مع المضاف ومع المقترن بأَل ؛ لأن المفضول مذكور صراحة في حالة الإضافة ، وهو في حال الاقتران بأَل في حكم المذكور ؛ لأن أَل إشارة إلى معين تقدم ذكره لفظاً أو حكماً ، وتعيينه يشعر بالمفضول ، ومن هنا تعلم أن أَل الداخلة على أفعل التفضيل لا تكون إلا للعهد .

٣٩٢ - . الأعشى هو الأعشى ميمون بن قيس ، وهذا الشاهد من كلام له يهجو فيه علقمة بن علاثة ويفضل عليه عامر بن الطفيل ، وذلك في المنازعة التي وقعت بينهما ، وما ذكره المؤلف ههنا عجز بيت من السريع ، وصدره قوله :

\* وَإِنَّمَا الْعِزَّةُ لِلْكَأَثِرِ \*

اللغة : « حصى » المراد به ههنا العدد العديد من الأعوان والأنصار ، وإنما أطلق الحصى على العدد لأن العرب كانوا لا يعرفون الحساب بالقلم ، وإنما كانوا يعدون بالحصى ، وبه يحصون المعدود ، وقد اشتقوا منه فعلاً لهذا المعنى فقالوا : أحصيت ، يريدون عدت « العزة » القوة والغلبة . قال الدمامي : « فسر الجوهري العزة بالقوة والغلبة ، ولا مانع من جعلها خلاف الذلة » قال أبو رجا ، : وأنت لو تدبرت المعنى الذي استدرك به الدمامي واختاره للعزة في بيت الشاهد وجدته لازماً من لوازم القوة والغلبة وليس شيئاً مستقلاً عنهما « للكأثر » الكأثر : يجوز أن يكون بمعنى الكثير ، ويجوز أن يكون اسم فاعل من « كثرت بنى فلان أكثرهم - من باب نصر - إذا غلبتهم في الكثرة » قال في القاموس : وكانروهم فكثروهم غالبوهم في الكثرة فغلبوهم ، وهذا المعنى أحسن من الأول .

الإعراب : « لست » ليس : فعل ماض ناقص مبني على الفتح المقدر لاسم له بن الإعراب ، وتاء المخاطب اسمه مبني على الفتح في محل رفع « بالأكثر » الباء حرف جر زائد مبني على الكسر لا محل له من الإعراب ، الأكثر : خبر ليس منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « منهم »

فَحُرِّجَ عَلَى زِيَادَةِ « أَل » أَوْ عَلَى أَنَّهَا مُتَعَلِّقَةٌ بِأَكْثَرِ نَكْرَةٍ مَحذُوفًا مُبْدَأًا  
مِنْ أَكْثَرِ الْمَذْكُورِ .

الثالثة : أن يكون مُضَافًا<sup>(١)</sup> ، فإن كانت إضافته إلى نكرة لزمه أمران :

= جار ومجرور الظاهر أنه متعلق بالأكثر المذكور ، وعليه يكون قد جمع بين ال ومن  
الداخلة على المفضول ، ولم يرتض ذلك جماعة من النحاة ، وخرجوه على وجوه أخرى  
سدشير إليها في بيان الاستشهاد بالبيت « حصي » تمييز منصوب بالفتحة المقدرة على الأنف  
المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين « وإنما » الواو عاطفة ، وإنما : أداة حصر « العزة »  
مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة « للكائر » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر للمبتدأ .

الشاهد فيه : قوله « بالأكثر منهم » حيث يدل ظاهره على أن الشاعر قد جمع  
بين « أَل » الداخلة على أفعل التفضيل وبين « من » الداخلة على المفضول عليه ،  
وإنما سبيل « من » أن تأتي مع أفعل التفضيل المنكر ، ولذلك خرج العلماء هذا  
البيت على واحد من ثلاثة أوجه :

الأول : أن « من » هذه ليست متعلقة بأفعل التفضيل الذي معنا ، وإنما هي  
متعلقة بأفعل آخر منكر محذوف ، أى : ولست بالأكثر أكثر منهم .

الثاني : أن « أَل » هذه زائدة زيادتها في التمييز والحال ونحوها ، فيكون أفعل  
التفضيل نكرة .

الثالث : أن « من » في هذا البيت ليست متعلقة بالأكثر الذي هو أفعل التفضيل

وتحت هذا قولان : أحدهما أنها مع مجرورها متعلقان بليس لما فيه من معنى الفعل وهو  
انتفى ، ذكر ذلك ابن هشام في معنى اللبيب ، وثانيتها أهمها يتعلقان بمحذوف يقع  
حالا من اسم ليس ، والتقدير : ولست حالة كونك من هؤلاء الناس بالأكثر حصي .  
ولئن سلم ظاهر هذا البيت فإنه شاذ ليس على النهج الذي يجري عليه سائر كلام العرب .

(١) ويتصل بهذا الموضوع أنك إذا أردت أن تعطف على المضاف إليه فإن كان المضاف  
إليه المعطوف عليه نكرة لزمك شيآن ، الأول أن تأتي بأفعل التفضيل المعطوف مفردا

مذكرا ، والثاني أن تأتي بضمير مفرد مذكر تضيف أفعل إليه ، فتقول « هند أفضل فتاة  
وأعقله ، والزيدان أفضل رجلين وأعلمه ، والزيدون أفضل رجال وأشجعه » وإن كان  
المضاف إليه معرفة فإنك تشي هذا الضمير وتجمعه طبقاً للمعطوف عليه ، تقول « هند

أفضل النساء وأعقلهن » وسيبويه يجيز هذا كما يجيز أفراد الضمير حينئذ .

التذكير ، والتوحيد ، كما يلزمان المجردَ ؛ لاستوائهما في التنكير ، ويلزم في المضاف إليه أن يطابق ، نحو « الزَيْدَانِ أَفْضَلُ رَجُلَيْنِ » و « الزَيْدُونَ أَفْضَلُ رِجَالٍ » و « هِنْدٌ أَفْضَلُ أَمْرَأَةٍ » فأما (وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرِينَ) <sup>(١)</sup> فالتقدير : أَوَّلَ فَرِيقٍ كَافِرٍ .

وإن كانت الإضافة إلى معرفة ؛ فإن أَوَّلَ أَفْعَلٍ بما لا تُفْصِلَ فيه وَجَبَتْ المطابقة ، كقولهم <sup>(٢)</sup> « النَّاقِصُ وَالْأَشْجُّ أَعْدَلَا بَنِي مَرْوَانَ » أي : عَادِلَا لَهُمْ ، وإن كان على أصله من إفادة المُفَاذَلَةِ جازت المُطَابَقَةُ ، كقوله تعالى : ( أَكْبَرُ مَجْرِمِيهَا ) <sup>(٣)</sup> ( هُمْ أَرَادْنَا ) <sup>(٤)</sup> ، وتركها كقوله تعالى : ( وَاتَّجِدْنَهُمْ ) <sup>(٥)</sup> أْحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاتِهِ <sup>(٦)</sup> ، وهذا هو الغالب ، وابن السراج يوجبها ، فإن قُدِّرَ « أَكْبَرُ » مفعولاً ثانياً ، و « مجرميها » مفعولاً أولاً فيلزمه المطابقة في المجرد .

\* \* \*

مسألة : يرفع أفعلُ التفضيلِ الضميرَ المستتر في كلِّ لغة ، نحو « زَيْدٌ أَفْضَلُ » ، والضميرُ المنفصلُ والاسمُ الظاهرُ في لغة قليلة ، كـ « حَارَتُ رَجُلٍ أَفْضَلُ مِنْهُ أَبُوهُ » أو « أَنْتَ » <sup>(٥)</sup> ، وَيَطْرُدُ ذَلِكَ إِذَا حَلَّ محلَّ الفعلِ ،

(١) من الآية ٤١ من سورة البقرة .

(٢) من الآية ١٢٣ من سورة الأنعام .

(٣) من الآية ٢٧ من سورة هود .

(٤) من الآية ٩٦ من سورة البقرة .

(٥) إنما لم يرفع اسم التفضيل الاسم الظاهر والضمير البارز باطراد - كما رفعهما اسم الماعل في نحو : أقام أبو بكر ، وما واف بهمدي أننا - لأن شبه اسم التفضيل باسم الماعل ضعيف؛ ألا ترى أنه في حال تجرده من ال والإضافة وكذا في حال إضافته إلى =

وذلك إذا سبقه نفي ، وكان صرفوه أجنبيًّا ، مُفضَّلًا على نفسه باعتبارين ، نحو « مَا رَأَيْتُ رَجُلًا أَحْسَنَ فِي عَيْنِهِ الْكُحْلُ مِنْهُ فِي عَيْنِ زَيْدٍ » ، فإنه يجوز أن يقال « مَا رَأَيْتُ رَجُلًا يَحْسُنُ فِي عَيْنِهِ الْكُحْلُ كَحُسْنِهِ فِي عَيْنِ زَيْدٍ » ، والأصل أن يقع هذا الظاهر بين ضميرين أو لهما الموصوف وثانیهما للظاهر ، كما مثلاً ، وقد يُحذف الضمير الثاني ، وتدخل « مِنْ » إما على الأسم الظاهر ، أو على محله ، أو على ذى المحل ؛ فنقول : « مِنْ كُحْلِ عَيْنِ زَيْدٍ » أو « مِنْ عَيْنِ زَيْدٍ » أو « مِنْ زَيْدٍ » ؛ فتحذف مضافاً أو مضافين ، وقد لا يُؤتى بعد المرفوع بشيء ؛ فنقول « مَا رَأَيْتُ كَعَيْنِ زَيْدٍ أَحْسَنَ فِيهَا الْكُحْلُ » وقالوا : « مَا أَحَدٌ أَحْسَنُ بِهِ الْجَمِيلُ مِنْ زَيْدٍ » ، والأصل « مَا أَحَدٌ أَحْسَنُ بِهِ الْجَمِيلُ مِنْ حُسْنِ الْجَمِيلِ بِزَيْدٍ » ثم إنهم أضافوا الجميل إلى زيد لملاسته إياه ، ثم حذفوا المضاف ، ومثله في المعنى :

لَنْ تَرَى فِي النَّاسِ مِنْ رَفِيقٍ أَوْلَى بِهِ الْفَضْلُ مِنَ الصَّدِّيقِ <sup>(١)</sup>  
والأصل « مِنْ وَلَايَةِ الْفَضْلِ بِالصَّدِّيقِ » ثم « مِنْ فَضْلِ الصَّدِّيقِ »  
ثم « مِنْ الصَّدِّيقِ » .

\*\*\*

== النكرة يلزم الإفراد والتذكير، ولا يجوز تأنيته ولا تثنيته أو جمعه ، وإذا ضعفت منزله عن اسم الفاعل بسبب ذلك ، ولم يوجد ما يجبر هذا النقص - كأن يسوغ حلول فعل بمعناه في محله - فقد وجب ألا يعمل في كل ما يعمل فيه اسم الفاعل ؛ ولذا تراه لو وجد جابراً كما في ...ألة الكحل عمل فيهما .  
(١) هذا من أبيات الألفية لابن مالك .

\*\*\*

## هذا باب النعت

الأشياء التي تتبع ما قبلها<sup>(١)</sup> في الإعراب خمسة : النعت ، والتوكيد ، وعطف البيان ، والنسق ، والبدل .

(١) التابع هو : الاسم المشارك لما قبله في إعرابه الحاصل والمتجدد ، وليس خبراً . ومعنى قولنا « الحاصل والمتجدد » أنه كلما تغير إعراب الاسم السابق بسبب تغير التراكيب يتغير الاسم اللاحق بنفس ذلك التغير ؛ فليس من التابع خبر المبتدأ لأنه لو تغير المبتدأ بأن دخلت عليه إن أو إحدى أخواتها لم يتغير الخبر بنفس تغيره ، وليس منه المفعول الثاني فإنه لو تغير إعراب المفعول الأول بأن صار نائب فاعل لبناء الفعل للمجهول لم يتغير المفعول الثاني كذلك ، وليس منه الحال من المنصوب فإنه لو تغير إعراب ذلك الاسم المنصوب الذي هو صاحب الحال إلى الرفع أو الجر لم يتغير معه إعراب الحال .

وقولنا « وليس خبراً » مخرج للخبر الثاني فيما إذا تعددت الأخبار نحو « الرمان حلوا ، ض » .

ثم إن وجه انحصار التتابع في هذه الأنواع الخمسة أن التابع إما أن يكون بواسطة حرف وإما لا ، فالذي يكون بواسطة حرف هو عطف النسق ، والذي لا يكون بواسطة حرف إما أن يكون له ألفاظ محصورة معروفة وإما لا ، فالذي لا يكون بواسطة حرف وله ألفاظ محصورة معروفة هو التوكيد ، والذي لا يكون بواسطة حرف وليس له ألفاظ محصورة إما أن يكون بالمشقة أو ما في قوته وهو النعت ، وإما أن يكون بالجماد وهو عطف البيان .

وللعلماء خلاف في العامل في التابع ، فأما النعت والتوكيد وعطف البيان فذهب الجمهور أن العامل في كل واحد منها هو نفس العامل في متبوعه ، وينسب هذا القول إلى سيديويه ، وذهب الخليل والأخفش إلى أن العامل في كل واحد منها هو تبعيته لما قبله ، وهي أمر معنوي . وأما البدل فذهب الجمهور أن العامل فيه محذوف مماثل للعامل في البدل منه ، وذهب المبرد إلى أن عامل البدل هو العامل في البدل منه ، وينسب هذا إلى سيديويه ، واختاره ابن مالك وابن خروف ، وذهب ابن عصفور إلى أن العامل في

فالنعته — عند الناظم — هو « التابع الذى يُكَمَّلُ متبوعه ، بدلالته على معنى فيه ، أو فيما يتعلَّقُ به » .  
فخرج بقيد التكميل النسقُ والبـدلُ ، وبقيد الدلالة المذكورة البيانُ والتوكيدُ .

والمراد بالمكمل الموضحُ للمعرفة ، كـ « جاء زَيْدُ التَّاجِرِ » أو « التَّاجِرُ أبوه »  
والمُخَصَّصُ للنكرة ، كـ « جاء نِي رَجُلٍ تاجرٍ » أو « تاجرٍ أبوه » (١) .

== البـدل هو العامل في البـدل منه لكن على أنه نائب عن آخر محذوف ، لا على استقلاله بذلك فهو عامل في البـدل منه استقلالاً وفي البـدل على سبيل النيابة ، وأما عطف النسق فذهب الجمهور أن العامل فيه هو العامل في العطف عليه لكنه عمل في العطف بواسطة الحرف العاطف . وقل قوم : العامل في عطف النسق هو حرف العطف ، وقال قوم : العامل فيه محذوف .

(١) اعلم أولاً أن الأغراض التي يأتي لها النعته في الكلام كثيرة ، وأن الذى يعنىها أن تذكره لك من هذه الأغراض ثمانية أغراض .

الأول : الإيضاح ، وفسره قوم بأنه « رفع الاشتراك اللفظى الواقع في المعارف على سبيل الاتفاق » ومعنى هذا أنه قد يتفق أن يكون لك عدة أصدقاء كل واحد منهم يسمى خالداً ، فإذا قال لك قائل « حضر خالد » لم تدر أى الخالدين ، فيلزمه أن يضيف إلى اسمه نعتاً يوضحه لك فيقول « حضر خالد الشاعر » مثلاً ، وفسر قوم الإيضاح بأنه « رفع الاحتمال في المعارف » .

الثانى : التخصيص ، وفسره قوم بأنه « رفع الاشتراك المعنوى الواقع في النكرات بحسب الوضع » ومعنى هذا أن النكرة موضوعة للدلالة على فرد منهم من أفراد يصدق لفظ النكرة على كل واحد منهم ، فرحل يدل على واحد من أفراد الذكور البالغين من بن آدم . فإذا قلت « زارنا رجل » لم يدر السامع أى أفراد هذا الجنس قد رآه . لأن اللفظ بحسب وضعه صالح للإطلاق على كل واحد منهم ، وإذا قلت « جاءني رجل عالم » لم يتضح المراد اتضاحاً كاملاً . لكنه تخصص نوع تخصص ، وفسره قوم التخصيص بأنه « تعاليل الاشتراك في النكرات » .

- = الثالث : مجرد المدح ، نحو « الحمد لله رب العالمين » .  
 الرابع : مجرد الذم ، نحو « أعوذ بالله من الشيطان الرجيم » .  
 الخامس : التعميم ، « إن الله يرزق عباده الطائمين والعاصين » .  
 السادس : الترحم ، نحو « اللهم إني عبدك المسكين » .  
 السابع : الإبهام ، نحو « تصدق بصدقة قليلة أو كثيرة » .  
 الثامن : التوكيد ، نحو قوله تعالى (فإذا نفخ في الصور نفخة واحدة) .

ثم اعلم أن النحاة يفسرون قولهم في تعريف النعث « المتعمم لمتبوعه » بأحد تفسيرين ، الأول أن معناه « المفيد لما يطلبه المتبوع بحسب المقام » وبمن اختار هذا التفسير الأشموني ، وهو تفسير شامل لكل المعاني التي يردها النعث من التوضيح والتخصيص والمدح والذم والترحم والتعميم والإبهام والتوكيد والتفصيل ، فلا يرد عليه الاعتراض بأنه غير جامع ، والتفسير الثاني حاصله أن معنى المتعمم لمتبوعه الموضح له في المعارف والمخصص له في النكرات ، وهذا تفسير قاصر؛ لأنه لا يشمل ما يكون النعث فيه لغير التوضيح والتخصيص من المدح والذم والترحم - إلخ ما عرفته ، ومعنى هذا أن تعريف النعث - على تفسير المتعمم بهذا التفسير - غير جامع ، وكل تعريف غير جامع يكون فاسدا لخروج بعض أفراد المعرف عنه ، وبهذا اعترض المؤلف بعد ذكر هذا التفسير . ويمكن أن يجاب عن هذا الكلام بأن التوضيح في المعارف والتخصيص في النكرات هما أشهر الأغراض التي يأتي لها النعث ، وما عداها من الأغراض التي ذكرناها نادر قد لا يلتفت له ، ولذلك يقتصر كثير من المؤلفين على هذين الغرضين ، فاقترار من عناهم المؤلف على هذين الغرضين لأنهما هما الأصل فيما يأتي له النعث من أغراض ، وكل ما عداها ففرع عنهما ، أو لأنهما أشهر الأغراض ، وأعرفها ، وما عداها لكونه نادرا أو غير مشهور لا يضيرنا ألا يشملها التعريف ، لأننا إنما نريد أن نعرف النعث الذي لا يجوز أن يحمله أحد ، فهذا الجواب - عند التحقيق - بيان لما يراد بالتعريف .

وقد يمكن أن يقال : إن المدح والذم والترحم وما عدا هذه الثلاثة كل واحد منها يدل على التوضيح إن كان المنعوت معرفة وعلى التخصيص إن كان المنعوت نكرة .

وهذا الحدُّ غيرُ شاملٍ لأنواعِ الذمتِ ؛ فإن الذمت قد يكونُ لِحِرَادِ المدحِ ،  
 كـ ( اَلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ )<sup>(١)</sup> أو لِحِرَادِ الذمِّ ، نحو « أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ  
 الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ » أو لِتَرْحُمِ ، نحو « اللَّهُمَّ إِنَّا عَبْدُكَ الْمُسْكِينُ » أو لِتَوْكِيدِ ،  
 نحو ( نَفْخَةُ وَاحِدَةٍ )<sup>(٢)</sup> .

\*\*\*

فصل : وَتَجِبُ مُوَافَقَةُ الذمتِ لما قبله فيما هو موجودٌ فيه من أَوْجُودِ  
 الإعرابِ الثلاثة ، ومن التعريفِ والتذكيرِ<sup>(٣)</sup> .

== فالمدح لا يعارض التوضيح ولا التخصيص ، بل يحامهما ، وعلى ذلك تكون العبارة  
 شاملة ، ومعنى قولنا « يفيد التوضيح في المعرفة » أنه قد يفيد التوضيح وحده ،  
 وقد يفيد مع المدح أو مع الذم - إلخ ، وكذلك التخصيص في النكرة .

(١) من الآية ٢ من سورة الفاتحة .

(٢) من الآية ١٣ من سورة الحاقة .

(٣) أجاز الأخفش نعت النكرة بالمعرفة ، بشرط أن تكون النكرة مخصصة  
 بوصف ، ومثل له بقوله تعالى : ( فَيَأْخِرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُمَا مِنَ الَّذِينَ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ  
 الْأَوْلِيَانِ ) وجعل « الأوليان » وهو معرف بال نعتاً لقوله « آخران » مع أنه نكرة ،  
 وسوغ ذلك عنده كونه موصوفاً بالجار والمجرور .

وأجاز ابن الطراوة نعت المعرفة بالنكرة ، بشرط أن تكون النكرة مما  
 لا ينعت بها غير هذه المعرفة ، نحو قول النابغة الذبياني :

فَبَيْتٌ كَأَنِّي سَأَوَّرْتَنِي ضَمِيْلَةً مِّنَ الرَّقْشِ فِي أَنْبِيَاءِهَا الشَّمُّ نَاقِعٌ

فجعل ناقعاً نعتاً للشم ، مع أن الأول نكرة والثاني معرفة ، من جهة أن الأول  
 لا يوصف به إلا الثاني ؛ فيقال : سم ناقع .

وما ذهب إليه غير مسلم لهما ، وما مثلاً به لا يلزم إعرابه كما زعما ، بل يجوز  
 أن يكون « الأوليان » بدلا من « آخران » أو خبر مبتدأ محذوف ، أى : هما  
 الأوليان ، ويجوز أن يكون « ناقع » بدلا من السم أو خبراً ثانياً له ، والجار والمجرور  
 خبراً أول مقدما عليه .

=

تقول : « جَاءَنِي زَيْدُ الْفَاضِلِ » و « رَأَيْتُ زَيْدًا الْفَاضِلَ » و « مَرَرْتُ بِزَيْدِ الْفَاضِلِ » و « جَاءَنِي رَجُلٌ فَاضِلٌ » كذلك .

وأما الأفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث ؛ فإن رَفَعَ الْوَصْفُ ضميرَ الموصوفِ الْمُسْتَتِرِ وَافْقَهُ فِيهَا ، كـ « جَاءَنِي أُمْرَأَةٌ كَرِيمَةٌ ، وَرَجُلَانِ كَرِيمَانِ ، وَرِجَالٌ كَرَامٌ » وكذلك « جَاءَنِي أُمْرَأَةٌ كَرِيمَةٌ الْآبِ » أو « كَرِيمَةٌ آبَا » و « جَاءَنِي رَجُلَانِ كَرِيمَا الْآبِ » أو « كَرِيمَانِ آبَا » و « جَاءَنِي رِجَالٌ كَرَامُ الْآبِ » أو « كَرَامُ آبَا » ؛ لأن الوصف في ذلك كله رافعٌ ضميرَ الموصوفِ الْمُسْتَتِرِ .  
وإن رفع الظاهر أو الضمير البارز أُعْطِيَ حَكْمَ الْفِعْلِ ، ولم يُعْتَبَرِ حَالُ الْمَوْصُوفِ .

= ويستثنى - عند كثير من النحاة - الاسم المحلى بال الجنسية ، فإنه لقربه من النكرة يجوز نعتُه بالنكرة - وسيذكر المؤلف ذلك ، ولهذا تراهم يقولون : إن جملة الفعل المضارع نعت للمحلى بأل في قول الشاعر :

وَأَقَدُّ أُمْرًا عَلَى اللَّيْمِ يَسْبُنِي فَمَضَيْتُ نَمَتًا قُلْتُ لَا يَسْبُنِي  
وقد عرفت أن الجملة نكرة ، ومن لا يقر ذلك يجعل جملة « يسبني » حالا ، لكن المعنى بأباه إلا بتكلف .

فإن قلت : فقد قال العرب « هذا جعر ضرب خرب » برفع جعر وجر خرب مع أن الثاني نعت للأول .

فالجواب أن خربا وإن كان مجرورا في اللفظ مرفوع في التقدير، فأنت تقول في إعرابه : مرفوع بضمة مقدره على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المجاورة فلا يرد هذا وما أشبهه على ما ثبت من وجوب تشاركهما في الإعراب .  
فإن قلت : فالنعت المقطوع إلى الرفع أو النصب لمجرد المدح أو الذم لا يشارك المنعوت في إعرابه .

فالجواب أنه عند القطع لا يسمى نعتا في صناعة الإعراب إلا مجازا باعتبار ما كان ، وهو الآن خبر مبتدأ محذوف أو مفعول به لفعل محذوف ، وسيأتي بيانه .

تقول : « مَرَزْتُ بِرَجُلٍ قَائِمَةٍ أُمُّهُ » و « بِامْرَأَةٍ قَائِمٍ أَبُوهَا » كما تقول « قَامَتِ أُمُّهُ » ، و « قَامَ أَبُوهَا » ، و « مَرَزْتُ بِرَجُلَيْنِ قَائِمٍ أَبُوَاهُمَا » ، كما تقول « قَامَ أَبُوَاهُمَا » ومن قال « قَامَا أَبُوَاهُمَا » قال « قَائِمَيْنِ أَبُوَاهُمَا » وتقول : « مَرَزْتُ بِرَجُلٍ قَائِمٍ آبَاؤُهُمْ » كما تقول « قَامَ آبَاؤُهُمْ » وَمَنْ قَالَ : « قَامُوا آبَاؤُهُمْ » قَالَ « قَائِمِينَ آبَاؤُهُمْ » وجمعُ التَّكْسِيرِ أَفْصَحُ مِنَ الْإِفْرَادِ ، كـ « قِيَامِ آبَاؤُهُمْ » .

\*\*\*

فصل : والأشباه التي يُنعت بها أربعة :

أحدها : المشتق<sup>(١)</sup> ، والمراد به ما دَلَّ على حَدَثٍ وصاحبه ، كـ « مضارب » و « مضروب » و « حَسَنٍ » و « أَفْضَلٍ » .

الثاني : الجامدُ المشبه للمشتق في المعنى<sup>(٢)</sup> ، كاسم الإشارة ، و « ذى »

(١) المراد بالمشتق هنا : ما دل على حدث وصاحبه ممن اتصف به الفعل أو قام به أو وقع - منه أو عليه ، أو ما هو بمعنى أحدهما ، فالذى اتصف بالفعل أو قام به هو اسم الفاعل من اللازم ، والذي وقع منه الفعل هو اسم الماعل من المتعدي ، والذي وقع عليه الفعل هو اسم المفعول . وما كان بمعنى اسم الفاعل : أمثلة المبالغة ، والصفة المشبهة ، وأفعال التفضيل . وما كان بمعنى اسم المفعول هو صيغة فعيل بمعنى مفعول وأفعال التفضيل إذا كان فعله مبنياً للمجهول وقلنا يجوز اشتقاقه منه .

فشمل المشتق : اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة ، وأفعال التفضيل ، وأمثلة المبالغة ، وفعيلاً بمعنى مفعول .

وعلى هذا لا يشمل المشتق هنا ما أخذ من المصدر للدلالة على زمان الفعل أو مكانه أو آله - وذلك اسم الزمان واسم المكان واسم الآلة - فإن هذه الثلاثة لا ينعت بشيء منها .

(٢) ذكر المؤلف من الجامد المشبه للمشتق ثلاثة أشياء ، وهى على التفضيل الذى نذكره لك :

الأول : اسم الإشارة ، والمراد به هنا اسم الإشارة لغير السكان ، نحو « مررت بزيد هذا » فإنه فى قوة قولك : مررت بزيد الحاضر ، أو المشار إليه ، فاسم الإشارة نفسه نعت لزيد الذى تقدمه ، أما اسم الإشارة للسكان كهنا وثمت فإنه لا يقع بنفسه =

نعنا ، لكونه ظرفاً ، ولكنه يتعلق بمحذوف قد يكون نعنا ، نحو قولك « رأيت رجلاً هنا » و « تعرفت إلى رجلٍ نمت » التقدير : رأيت رجلاً كائناً هنا ، وتعرفت إلى رجلٍ كأني نمت .

الثاني « ذو » بمعنى صاحب ، الذي هو من الأسماء الخمسة ، نحو قولك « هذا رجل ذو مال » ويلحق به فروعها ، وهي « ذوا » و « ذوى » في المثنى المذكور ، و « ذوو » و « وذوى » في جمع المذكر ، و « ذات » في المفردة المؤنثة ، و « ذاتا » و « ذاتي » في المثنى المؤنث ، و « ذوات » في جمع المؤنث ، وفي القرآن الكريم ( وبدلناهم بجناتهم جنتين ذواتي أكل خمط ) .

الثالث : الاسم المنسوب ، والمراد به ما قصد منه النسب ، سواء أ كان بزيادة الياء المشددة نحو « هذا رجل دمشقي » أم كان بمجيبه على صيغة فاعل أو نحوها نحو « هذا رجل تمار » .

وقد بقي من الجامد المشبه للمشتق ولم يذكره ستة أشياء أخرى ، وهي :

الأول : « ذو » الموصولة الطائفة التي بمعنى الذي ، وفروعها كذات وذوات ، نحو قولك « جاءني الرجل ذو تحدثت إليه » أي الرجل الذي تحدثت إليه .

الثاني : الأسماء الموصولة البدوأة بهمزة الوصل كالذي والتي ، أما غير البدوأة بالمهززة أصلاً كمن وما أو البدوأة بهمزة القطع كأني ، فلا تقع نعنا .

الثالث : أسماء الأعداد ، نحو قولك « اشتريت الأتواب الثلاثة » ونحو « خطبت في الرجال الخمسين خطبةً بليغة » فإنها في معنى المعدودة بهذه العدة .

الرابع : لفظ « أي » بشرط أن يضاف إلى نسكرة تماثل المنعوت معنى ، نحو قولك « اتخذت صاحباً أي صاحب » أو « اتخذت صاحباً أي صديق » .

الخامس : لفظ « رجل » بشرط أن يتضمن معنى كامل أو يضاف إلى لفظ « صدق » أو لفظ « سوء » نحو قولك « هذا رجل رجل صدق » وقولك « هذا رجل رجل سوء » .

السادس : لفظ « كل » أو لفظ « جد » بكسر الجيم وتشديد الدال - أو لفظ «

( ٢٠ - أوضح للمالك ٣ )

بمعنى صاحب ، وأسماء النَّسَبِ ، تقول : « مَرَرْتُ بِزَيْدٍ هَذَا » و « بِرَجُلٍ ذِي مَالٍ » و « بِرَجُلٍ دِمَشْقِيٍّ » لأن معناها الحاضرُ ، وصاحبُ مَالٍ ، ومنسربٌ إلى دمشق .

الثالث : الجملة ، وللذمت بها ثلاثَةُ شروطٍ : شرطٌ في المنعوت ، وهو أن يكون نكرةً إما لفظاً ومعنى نحو ( وَأَتَّقُوا يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّهِ )<sup>(١)</sup> أو معنى لا لفظاً ، وهو المُعرِّفُ بأل الجنسية ، كقوله :

— ٣٩٣ — \* وَلَقَدْ أَمَرْتُ عَلَى اللَّيْمِ يَسْبُئِي \*  
 \* \* \* \* \*

== « حق » بشرط أن يضاف كل واحد منها إلى اسم جنس يكمل معنى المنعوت ، نحو قولك « هذا الرجل كل الرجل » وقولك « هذا صديق جد وفي » وقولك « أنت الصديق حق الصديق » :

ومما يتصل بهذا الموضوع ما نبينه لك من أن الاسم ينقسم - من جهة وقوعه نعتاً أو منعوتاً - إلى أربعة أقسام :

الأول : ما يقع نعتاً حيناً ويقع منعوتاً حيناً آخر ، وذلك اسم الإشارة ، فمثال وقوعه نعتاً أن تقول « رأيت زيدا هذا » كما سبق بيانه ، ومثال وقوعه منعوتاً أن تقول « مررت بهذا الرجل » ولا ينعى اسم الإشارة إلا باسم ممتزناً بأل

الثاني : ما لا يقع نعتاً ولا يقع منعوتاً أصلاً ، وذلك الضمير مطلقاً ، نعتي سواء أ كان ضمير متكلم أم كان ضمير مخاطب أم كان ضمير غائب .

الثالث : ما يقع منعوتاً أحياناً ولا يقع نعتاً أصلاً ، وذلك العلم ، فمثال وقوعه منعوتاً أن تقول « مررت بزيد العاقل » .

الرابع : ما يقع نعتاً أحياناً ولا يقع منعوتاً أصلاً ، وذلك لفظ « أى » وقد علمت أن منعوتها يكون نكرة وأنه يجب أن تضاف إلى نكرة تماثل المنعوت معنى ، فمثال وقوعها نعتاً أن تقول « لقيت رجلاً أى رجلاً » .

(١) من الآية ٢٨١ من سورة البقرة .

٣٩٣ — هذا صدر بيت من الكامل ، وقد نسب هذا الشاهد في كتاب سيويوه =

= إلى رجل من بني سلول ، ولم يعينه أحد ، وقد ذكر الأصمعي في كتابه الأصمعيات خمسة أبيات هذا صدر ثالثها ، وعجزه قوله :

\* فَمَضَيْتُ ثُمْتُ قُلْتُ لَا يَعْنِينِي \*

ونسبها إلى شمير بن عمرو الحنفي ( انظر الأصمعيات ص ٧٤ طبع ليسك سنة

١٩٠٤ م ) .

اللغة : « اللثيم » هو الشحيح الذيء النفس الحبيث الطباع « يعنيني » يقصدني ، وهو مبني للمعلوم ، بخلاف عنى يعنى بمعنى اهتم يهتم فإنه مبني للمجهول لزوما ، تقول : عنى فلان بمحاجتى ، وهو معنى بها .

الإعراب : « لقد » اللام موطئة للقدم لحرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، قد : حرف تحقيق مبني على السكون لا محل له من الإعراب « أمر » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والحازم ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « على » حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب « اللثيم » مجرور بعلى وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بقوله أمر « يسبني » يسب : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى اللثيم ، والنون للوقاية ، وباء المتكلم مفعول به مبني على السكون في محل نصب ، وجملة الفعل المضارع وفاعله المستتر فيه ومفعوله في محل جر صفة للثيم « قضيت » الفاء حرف تطف ، مضى : فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، وتاء المتكلم فاعله مبني على الضم في محل رفع « ثمت » ثم : حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، والتاء لتأنيث اللفظ « قلت » فعل ماض وفاعله « لا يعنيني » لا : حرف نفي مبني على السكون لا محل له من الإعراب ، يعنى : فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، والنون للوقاية ، وباء المتكلم مفعول به مبني على السكون في محل نصب ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله في محل نصب مفعول القول .

الشاهد فيه : قوله « اللثيم يسبني » حيث وقعت الجملة ، وهى يسبني ، نعتاً للمعرفة وهو قوله اللثيم ، وإنما ساغ ذلك لأنه - وإن كان معرفة في اللفظ - نكرة في المعنى ؛ =

وشرطان في الجملة<sup>(١)</sup> ؛ أَحَدُهُمَا : أن تكون مشتمة على ضمير يَرَبِّطُهَا بالموصوف ، إما ملفوظٍ به كما تَقَدَّمَ ، أو مُقَدَّرٍ كقولهِ تعالى : ( وَاتَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا )<sup>(٢)</sup> أي : لا تجزى فيه<sup>(٣)</sup> ، والثاني : أن

لأن « أل » المقترنة به جنسية ، وزعم ابن عقيل أنه يجوز في هذا البيت أن تكون الجملة حالاً كالأصل في الجمل الواقعة بعد المعرفة ، والمعنى يأتي ذلك ، فإن الشاعر لم يقصد أنه يمر به في حال كونه يسبه ، وإنما أراد أنه يمر على اللثيم الذي من ديدنه وشيمته وسجيته أنه يقع فيه .

وقد علمت بما ذكرناه لك من قبل أن المسألة خلافية ، وقد اختار ابن مالك في شرح التسهيل جواز أن تكون الجملة نعتاً للاسم المقترن بأل الجنسية نظراً إلى معناه وذلك لأن أغلبه معرفة بسبب دخول أل عليه ، ومعناه كعنى النكرة من قبل أنه لا يقصد به فرد معين ، واختار أبو حيان في الارتشاف أنه لا يجوز أن تكون الجملة نعتاً للاسم المقترن بأل وأن أل الجنسية كأل العهدية في كون مدخول كل منهما معرفة ، والحاصل أن ابن مالك نظر فيما اختاره إلى المعنى المراد بمصحوب آل الجنسية ، وأن أبا حيان نظر فيما اختاره إلى اللفظ .

(١) بقي شرط في النكرة التي توصف بالجملة لم يذكره المؤلف ، وهو أن تكون هذه النكرة المنعوتة مذكورة ، فلا يجوز حذفها إلا في الحالة التي سيذكرها المؤلف في حذف المنعوت- وهي أن تكون النكرة بعض اسم متقدم مجرور بمن أو بنى-وزعم قوم أنه لا يشترط ذلك ، بل يجوز أن تكون النكرة محذوفة ، واستدل بقول الشاعر :

أَنَا ابْنُ جَلَا وَطَلَّاعُ الثَّمَايَا مَتَى أَضَعَّ الْعِمَامَةَ تَعْرِفُونِي

فإن قوما جعلوا « جلا » جملة صفة لموصوف محذوف . والتقدير : أنا ابن رجل جلا ، والقائلون بالاشتراط يقولون : إن « جلا » إما أن يكون مصدراً وأصله ممدود فقصره الشاعر ، وكأنه قال : أنا ابن جلاء ووضوح ، وإما أن يكون فعلاً ماضياً فيه ضمير مستتر ، وقد سمي به كما سموا « تأبط شرا » ولئن سلم ما ذكرنا من أنه جملة نعت بها محذوف فهو شاذ . (٢) من الآية ١٢٣ من سورة البقرة .

(٣) من الجمل التي تحتاج إلى رابط يربطها بما تتصل به جملة الصلة وجملة الخبر وجملة النعت ، فأما جملة الخبر فقد ذكر المؤلف في موضعه ما يربطها بالابتداء ، كما ذكر أنه

تكون خبرية ، أى : مُحْتَمَلَةٌ لِلصِّدْقِ والكذب ؛ فلا يجوز « مَرَزْتُ بِرَجُلٍ  
أُضْرِبُهُ » ولا « بَعَبْدَ بَعْتُكَ » فاصداً لإنشاء البيع ، فإن جاء ما ظاهره ذلك  
يُؤَوَّلُ على إضمار القول ، كقوله :

= يجوز كون الضمير الرابط للمبتدأ بجملة الخبر محذوفاً مقدراً ، وذكر في باب الموصول  
ما يربط جملة الصلة بالموصول ، كما فصل القول في حذف هذا العائد مرفوعاً أو منصوباً  
أو مجروراً ، ولم يفصل هذا التفصيل في رابط جملة النعت بالمنعوت ، واعلم أولاً أن  
حذف الرابط من جملة الصلة أكثر من حذف الرابط من جملة النعت ومن جملة الخبر ،  
وأن حذف الرابط من جملة النعت أكثر في ذاته ، وحذفه من جملة الخبر قليل ، ثم  
اعلم بعد هذا أن رابط جملة النعت بالمنعوت قد يكون أصلاً - قبل الحذف - مرفوعاً ،  
كقول الشاعر :

إِنْ يَقْتُلُوكَ فَإِنَّ قَتْلَكَ لَمْ يَكُنْ عَاراً عَلَيْكَ ، وَرُبَّ قَتْلِ عَارٍ

فإن قوله « قتل » المجرور لفظاً برب مبتدأ ، و « عار » خبر لمبتدأ محذوف ،  
والتقدير : ورب قتل هو عار ، وجملة المبتدأ المحذوف وخبره في محل رفع نعت لقتل ،  
وقد يكرن أصل رابط جملة النعت بالمنعوت منصوباً كقول الشاعر :

أَبْحَثَ حَتَّى تَهَامَةَ بَعْدَ تَجْدِيدِ وَمَا شَيْءٌ حَمِيَّتَ بِمُسْتَبَاحِ

فإن جملة « حميت » من الفعل والفاعل في محل رفع نعت لشيء ، والرابط ضمير  
منصوب بحميت محذوف ، والتقدير : وما شيء حميته بمسباح ، وقد يكون أصل رابط  
جملة النعت بالمنعوت مجروراً بواحد من حرفين وهما في ومن ، فأما الذى أصله مجرور  
بفى فإمما يكون إذا كان المنعوت اسم زمان ومن أمثلته الآية الكريمة التى تلاها  
المؤلف ( واتقوا يوماً لا تجزى نفس عن نفس شيئاً ) أى لا تجزى فيه ، فإن كان  
المنعوت غير ظرف الزمان لم يجز حذف الرابط المجرور بهى ، نحو « رأيت رجلاً رغبت  
فيه » وأما الرابط المجرور بمن فقد يحذف والمنعوت اسم زمان نحو « هذا شهر صمت  
يوماً مبارك » أى صمت يوماً منه ، وقد يحذف والمنعوت غير اسم الزمان نحو قولك  
« عندى بر إردب بدينارين » أى إردب منه بدينارين .

٣٩٤ - \* جَاءُوا بِمَذْقٍ هَلٍ رَأَيْتَ الذُّئْبَ قَطُّ \* \*

أى : جَاءُوا بِكَبْنٍ مَخْلُوطٍ بِالمَاءِ مَقُولٍ عِنْدَ رُؤْيَتِهِ هَذَا الِـكَلَامِ .

٣٩٤ - هذا الشاهد بيت من الرجز المشطور ، قيل : هو للعجاج بن رؤبة ، وقيل : لراجز كان قد نزل بقوم فانتظروا عليه طويلاً حتى جاء الليل بظلامه ثم جاءوه بلبن قليل قد خلطوا به ماء كثيراً حتى أصبح لونه يحاكي لون الذئب ، وقبل هذا البيت قوله .

\* نَحَى إِذَا جَنَّ الظَّالِمُ وَاخْتَلَطُ \*

اللغة : « بمذق » المنذق - بفتح الميم وسكون الذال المعجمة - اللبن المخلوط بالماء ومتى أكثر خلط اللبن بالماء صار لونه إلى الزرقة ، والأصل أن يقال لابن : مذيق ، على فعيل بمعنى مفعول ، ولكنهم وصفوه بالمصدر فقالوا « لبن مذق » ثم أكثر ذلك في كلامهم حتى حذفوا الموصوف وسموا اللبن المخلوط مذقاً تسمية بالمصدر « قط » اسم معناه الزمان الماضي أو ما مضى وانقطع من العمر .

الإعراب : « جاءوا » جاء : فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره ، وواو الجماعة فاعله مبني على السكون في محل رفع « بمذق » الباء حرف جر ، مذق : مجرور بالباء وعلامة جره السكسة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بجماء « هل » حرف استفهام مبني على السكون لا محل له من الإعراب « رأيت » رأى : فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره ، وتاء المخاطب فاعله مبني على الفتح في محل رفع « الذئب » مفعول به لرأى منصوب بالفتحة الظاهرة « قط » ظرف لما مضى من الزمان مبني على الضم في محل نصب برأى ، وسكن لأجل الوقف .

الشاهد فيه : قوله « بمذق هل رأيت الذئب » فإن ظاهره يفيد وقوع الجملة الاستفهامية وهي قوله « هل رأيت الذئب » نعتاً للسكسة التي هي قوله « مذق » وهذا الظاهر غير مراد ، بل جملة الاستفهام مفعول به قد حذف عامله ، وهذا العامل المحذوف هو الذي يقع نعتاً ، وأصل الكلام : جَاءُوا بِمَذْقٍ مَقُولٍ عِنْدَ رُؤْيَتِهِ هَلٍ رَأَيْتَ الذُّئْبَ .

وقد قدر ابن عمرون النعت المحذوف بقوله « جاءوا بمذق مثل الذئب ، هل =

رأيت الذئب قط ، وزعم أن هذا أحسن من تقدير القول ؛ لأن هذا المقدر ورد مصرحاً به في نحو قولهم « مررت برجل مثل الأسد هل رأيت الأسد قط » وفي الحديث « كلاب مثل شوك السعدان ، هل رأيتم شوك السعدان ؟ قالوا : نعم يارسول الله ، قال : فإنها مثل شوك السعدان » .

فإن قلت : فإني أجد الذمت بشارك خبر المبتدأ في كثير من الأحكام ، وأجد جمهور النحويين يمجزون وقوع خبر المبتدأ جملة إنشائية ولا يلتزمون تقدير قول يجعلونه هو الخبر والجملة الإنشائية معمولاً له ، ولم يخالف في ذلك إلا ابن الأنباري ، فأما الجملة الواقعة نعتاً فإن الجمهور قد اشترطوا فيها أن تكون خبرية ، والزموا - حين تقع في بعض الكلام إنشائية - تقدير قول يجعلونه هو الذمت ويجعلون الجملة الإنشائية معمولاً له . فما وجه هذه التفرقة ؟ ولماذا لم يجعلوا الذمت كالخبر في هذا الموضوع ؟

فالجواب عن ذلك أن نقول لك : إن النحاة لم يغيب عن أذهانهم ما ذكرت ، ولكنهم رجعوا أولاً إلى الاستعمال العربي فوجدوا الخبر يقع جملة إنشائية في كثير من كلامهم ، جملة « نعم ، وبئس » . تقع خبراً مقدماً عن الاسم المخصوص بالمدح أو الذم ، وجملة التعجب تقع خبراً ، وكل من جملة نعم والتعجب إنشائيتان كما هو معلوم لك ، ثم رجعوا - بعد هذا السماح المطرد - إلى السر في وقوع الخبر جملة إنشائية وفي عدم وقوع الحال جملة إنشائية ، فوجدوا في طبيعة ما يراد من الخبر وما يراد من الذمت ما يؤيد ذلك ، ويبان هذا أن المتكلم بجملة من مبتدأ وخبر يريد أن يفيد المتكلم ثبوت شيء كان مجهولاً له شيء معلوم له أما الشيء الذي كان مجهولاً للمخاطب فهو الخبر ، وأما الشيء الذي كان متصوراً للمخاطب فهو المبتدأ . ومحال في مجرى العادة أن يقصد المتكلم إفادة المخاطب ثبوت شيء معلوم له شيء معلوم له أيضاً ، لأنه لا فائدة في ذلك ، كما أن محالاً في مجرى العادة أن يقصد المتكلم إفادة المخاطب ثبوت شيء مجهول له شيء مجهول له أيضاً ، ومن أجل هذا كان مما لا بد منه أن يكون المبتدأ معرفة أو نكرة كالمعرفة ، وكان الخبر نكرة أو معرفة كالنكرة ، والجملة الإنشائية كالجمل الخبرية في أن كلا منهما في قوة النكرة ، أما المتكلم بالذمت فإنه يريد توضيح المنعوت أو تخصيصه للمخاطب ، والتوضيح ومثله التخصيص لا يكون إلا بشيء معروف للمخاطب =

الرابع : المصدر<sup>(١)</sup> ، قالوا « هَذَا رَجُلٌ عَدْلٌ ، وَرِضًا ، وَزَوْرٌ ، وَفِطْرٌ »  
وذلك عند الكوفيين على التأويل بالمشق ، أى : عَادِلٌ ، وَمَرْضِيٌّ ، وَزَائِرٌ ،  
وَمُفْطِرٌ ، وعند البصريين على تقدير مضاف ، أى : ذُو كَذَا ، ولهذا التزم

== فى ذاته ، ضرورة أنه لا يمكن لك أن توضح المخاطب شيئاً مبهماً غير معلوم له بشيء  
مبهم مثله ، ولما كانت الجملة الإنشائية من طبيعتها ألا تكون معلومة قبل التكلم  
بها ، إذ أن المراد بها تحصيل شيء غير حاصل ، لم تصلح أن تكون نعتاً موضحة أو  
مخصصة ، أما الجملة الخبرية فلكونها حديثاً عن شيء قد وقع وحدث قبل التكلم بها ،  
فكانت لذلك صالحة أن تكون معلومة ، صلحت : لوقوعها نعتاً .

(١) أنت تعلم أن المصدر اسم دال على معنى هو الحدث ، ولا دلالة له على الذات ،  
فإذا قلت « هذا رجل عدل » مع بقاء كل من النعت والنعت على معناه الأصلي - كنت  
قد وصفت الذات بالمعنى ، وهو لا يجوز ، ومن أجل هذا التزم البصريون والكوفيون  
جميعاً للتخلص من هذا الذى لا يجوز تأويل العبارة : إما بجعل اسم المعنى فى تأويل  
المشتق الدال على الذات ومعنى قائم بها أو واقع عليها ، وإما بتقدير مضاف يدل على  
الذات - وهو ذر التى بمعنى صاحب - وإذا علمت هذا فاعلم أن النحاة منعوا النعت  
بالمصدر رجوعاً إلى العلة التى ذكرناها فى أول هذا الكلام ، فأما الرجوع إلى السماع  
عن العرب فإنما نجد فى كلامهم استعمال المصدر نعتاً كثيراً ، ولهذا تجد ابن مالك يقول  
فى الألفية \* ونعتوا بمصدر كثيراً \* وباستقراء كلام العرب تبين لنا ظاهران : أما  
الأولى فإنما نجدهم لم ينعتوا بالمصدر إلا إذا استكمل شروطاً ، منها أن يكون مصدراً  
لفعل ثلاثى أو بزنة مصدر الفعل الثلاثى فالأول كعدل ورضا وزور ، والثانى كفطر  
فإنه اسم مصدر فعله أفطر ، ومنها ألا يكون هذا المصدر مصدراً ميمياً كضرب  
وكنصر ، والظاهرة الثانية أنما نجدهم حين استعملوا المصدر نعتاً يلتزمون الإتيان به  
مفرداً مذكراً فيقولون : هذا رجل عدل ، وهذا رجلان عدل ، وهؤلاء رجال عدل ،  
وهذه امرأة عدل - إلخ ، والسرفى ذلك أنهم نظروا إلى لفظ المصدر ، والمصدر  
كما علمت لا يثنى ولا يجمع ، ولم ينظروا إلى المعنى الذى يصح عليه الكلام ، ولعل هذا  
الصنيع مما يرجح تقدير علماء البصرة مضافاً محذوفاً ؛ لأنهم لو نظروا إلى كونه فى المعنى  
اسم فاعل أو اسم مفعول لثنوه وجمعوه .

أفراده وتذكيره ، كما يلتزمان لو صرّحَ بذو<sup>(١)</sup> .

\*\*\*

فصل : وإذا تعدّدت النعموت ؛ فإن اتّحد معنى النعمة استُغنى بالثنائية والجمع عن تفريقه ، نحو « جَاءَنِي رَجُلَانِ فَاضِلَانِ » و « رِجَالٌ فَضْلَاءٌ » وإن اختلف وَجَبَ التفریقُ فيها بالعطف بالواو ، كقوله :

٣٩٥ - \* كَلَى رَبْعَيْنِ مَسْلُوبٍ وَبَالٍ \*

(١) هذان تأويلان ، وبقي تأويل ثالث ، وحاصله إبقاء المصدر والمنعوت على حالهما ، وإرادة المبالغة في زيد حتى كأنه هو نفس العدل ونفس الرضا ونفس الزيارة .  
٣٩٥ - لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وما أنشده المؤلف ههنا عجز بيت من الوافر أنشده سيوييه ، وصدّره قوله :

\* بَكَيْتُ وَمَا بُكَأَ رَجُلٍ حَزِينٍ \*

اللغة : « الربع » المنزل « المسلوب » الذي قد ذهب ولم يبق من آثاره شيء « البالي » الذي قد ذهب عينه وبقيت رسومه .

الإعراب : « بكيت » بكي : فعل ماض مبني على فتح مقدر على آخره لا محمل له من الإعراب ، وتاء المتكلم فاعله بني على الضم في محل رفع « وما » الواو اعتراضية حرف مبني على الفتح لا محمل له من الإعراب ، ما : اسم استفهام مبتدأ مبني على السكون في محل رفع « بكا » خبر المبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التمذر ، وهو مضاف و « رجل » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « حزين » صفة لرجل مجرورة بالكسرة الظاهرة ، وجملة المبتدأ وخبره لا محمل لها من الإعراب معترضة بين العامل الذي هو بكيت ومعجوله الذي هو قوله « على ربعين » فإنه جار ومجرور متعلق ببيكيت « مسلوب » نعت لربعين ، ونعت المجرور مجرور وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، « وبال » الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محمل له من الإعراب ، بال : معطوف على مسلوب ، مجرور بكسرة مقدرة على الياء المحذوفة لأجل التخلص من التقاء الساكنين منع من ظهورها الثقل .

الشاهد فيه : قوله « ربعين مسلوب وبال » حيث عطف ثانی النعتين وهو قوله بال على أولهما وهو قوله مسلوب ، ولم يثنهما لأنهما اختلفا في المعنى .

وقولك « مررتُ برجالٍ شاعِرٍ وكاتبٍ وفقيهٍ » .  
 وإذا تمددت النعوتُ وأحمد لفظ النعمة ؛ فإن أحمد معنى العامل وعمله جاز  
 الإتيان مطلقاً كـ « جاء زَيْدٌ وَأَتَى عَمْرُو الظَّرِيفَانِ » و « هَذَا زَيْدٌ وَذَلِكَ  
 عَمْرُو العَاقِلَانِ » و « رَأَيْتُ زَيْدًا وَأُنْصَرْتُ خَالِدًا الشَّاعِرَ بْنَ » ، وَخَصَّ  
 بعضهم جَوَازَ الإتيان بكون المتبوعين فاعلي فعاين أو خبيري مبتدئين .

وإن اختلفا في المعنى والعمل ، كـ « جاء زَيْدٌ ورَأَيْتُ عَمْرًا الفَاضِلَيْنِ » ،  
 أو اختلف المعنى فقط ، كـ « جاء زَيْدٌ وَمَضَى عَمْرُو السَّكَاتِيَانِ » أو العمل فقط  
 كـ « هَذَا مُؤَلِّمٌ زَيْدٌ وَمُوجِعٌ عَمْرًا الشَّاعِرَانِ » وَجَبَ القَطْعُ .

\*\*\*

فصل : وإذا تنكررت النعوتُ لواحد ؛ فإن تعين مُسَمَّاهُ بدونها جاز  
 إتيانها ، وقطعها ، والجمع بينهما بشرط تقديم المُتَّبِعِ ، وذلك كقول خِرْنِقَ :  
 ٣٩٦ - لَا يَبْعَدُنْ قَوْمِي الَّذِينَ هُمْ سُمُّ العُدَاةِ وَآفَةُ الجُزُرِ  
 النَّازِلُونَ بِكُلِّ مُعْتَرِكٍ وَالطَّيِّبُونَ مَعَاقِدَ الأَزْرِ

٣٩٦ — هذان بيتان بن السكامل تقولهما الخرنق — بكسر الحاء والنون بينهما  
 راء ساكنة — وهى أخت طرفة بن العبد البكرى الشاعر المعروف لأمه . وهى  
 الخرنق بنت بدر بن هفان بن مالك بن ضبيعة . والبيتان اللذان ذكرها المؤلف تقولهما  
 فى رثاء زوجها بشر بن عمرو بن مرثد سيد بنى أسد ، وكان قد قتل هو وجماعة من  
 قومه فى يوم قلاب .

اللغة : « لا يبعدن » أرادت لا يهاكمن ، مأخوذ من البعد بمعنى الذهاب بالموت  
 والهلاك وقد جرى سنن العربية على أنهم إذا أرادوا الدعاء لرجل قالوا : لا تبعد ،  
 أو لا يبعد ، وإذا أرادوا الدعاء عليه قالوا : بعدت ، أو بعداً لك ، أو بعداً له ، وفى  
 الكتاب الكريم : ( ألا بعداً لمدين كما بعدت ثمود ) « سُمُّ العُدَاةِ » العُدَاة — بوزن  
 قضاة — جمع عاد بمعنى العدو الذى هو خلاف الصديق ، وأرادت بكونهم سم الأعداء =

== أنهم يقتلونهم ، فهم لهم بمنزلة السم « وآفة الجزر » آفة الشئ في الأصل : اسم لكل ما يصيبه أو يهلكه ، والجزر - بضم أوله وثانيه - جمع جزور ، وهو اسم يطلق على الإبل خاصة ، وأرادت بكونهم آفة الإبل أنهم يفنونها بالديج للضيفان ، وصفتهم أولاً بالشجاعة ، ثم وصفتهم بالسكرم « معترك » اسم لسكان الاعتراك ، والمراد به مكان التحام الجيوش وتزاحمهم « معاهد » جمع معقد ، وهو موضع عقد الإزار « الأزر » بضم أوله وثانيه - جمع إزار ، بزنة كتاب وكتب ، والإزار : اسم لما يشده الإنسان على وسطه ، وأرادت بكونهم طيبين معاهد الأزر الكناية عن عفتهم وتزهرهم عن الفحشاء .

المعنى : دعت أولاً لقومها الأيهلكوا ، ثم وصفتهم بالشجاعة الفائقة وأنهم ينتصرون دائماً على عدوهم ويأتون عليه ، ثم وصفتهم بالسكرم البالغ أقصى غايته وأنهم يفنون إبلهم للضيوف ، ثم عادت إلى الشجاعة فذكرت لهم صفة أخرى من صفاتها ، وهى أنهم يحضرون كل معركة من معارك القتال ، ولا يتخلفون عن ملاقات الأبطال ، ثم وصفتهم باللفة والطهارة والتزهد عن الفحشاء .

الإعراب : « لا » دعائية حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « يبعدن » يبعد : فعل مضارع مبنى على الفتح لا اتصاله بنون التوكيد الخفيفة في محل جزم بلا الدعائية ، ونون التوكيد حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « قومي » قوم : فاعل يبعد ، مرفوع بضمه مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وقوم مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر « الدين » صفة لقومي مبنى على الياء في محل جر « هم » مبتدأ « سم » خبر المبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة ، وسم مضاف و « العداة » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، والجملة من المبتدأ وخبره لا محل لها من الإعراب صلة الموصول « وآفة » الواو حرف عطف ، آفة : معطوف على سم ، وآفة مضاف و « الجزر » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « النازلون » يروى بالواو ويروى بالياء ، فإن رويته بالواو احتمل وجهين ؛ أحدهما : أن يكون نعناً لقومي المرفوع تقديره بالفاعلية ، وثانيهما أن يكون خبراً لمبتدأ محذوف وجوباً تقديره : هم ==

ويجوز فيه رَفْعُ « النازلين » و « الطيبين » على الإبتاع لـ « قومي » ،  
أو على القطع بإضمار « هُم » ، ونصبهما بإضمار « أمدح » أو « أذكر » ، ورَفْعُ  
الأول ونصب الثاني على ما ذكرنا ، وعكسه على القطع فيهما .  
وإن لم يُعْرَفْ إلا بمجموعها وَجَبَ إبتاعُها كلها ، لتنزيلها منه منزلة  
الشيء الواحد ، وذلك كقولك : « مَرَرْتُ بِزَيْدِ التَّاجِرِ الفَقِيهِ الكَاتِبِ »  
إذا كان هذا المَوْصُوفُ يُشَارِكُهُ في اسمه ثلاثة : أحدهم تاجر كاتب ، والآخر  
تاجر فقيه ، والآخر فقيه كاتب .

= النازلون ، وإن رويته بالياء تعين أن يكون مفعولاً به لفعل محذوف وجوباً ، والتقدير :  
أمدح أو أعني النازلين « بكل » جار ومجرور متعلق بالنازلين على كل وجه ، وكل  
مضاف و « معترك » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « والطيبون » يروى  
بالواو وبالياء أيضاً ، فإن رويته بالواو وكنت قد رويت « النازلون » بالواو احتمل  
الوجهين : الرفع على أنه نعت لقومي ، والرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف ، وإن رويته  
بالواو وكنت قد رويت « النازلين » بالياء تعين فيه وجه واحد وهو الرفع على أنه  
خبر مبتدأ محذوف ؛ أي هم الطيبون ، وإن رويته بالياء تعين أن يكون مفعولاً به لفعل  
محذوف ، إن كنت قد رويت « النازلون » بالواو ، فإن كنت رويت « النازلين »  
بالياء جازي في هذا أن يكون عطوفاً على « النازلين » والقاعدة التي لا يجوز لك البراح  
عنها هي أنك إذا أتيت الأول جاز لك في التالي الإبتاع والقطع بالرفع أو بالنصب ،  
وإن قطعت الأول بالرفع أو بالنصب لم يجز لك في التالي إلا القطع بالرفع أو بالنصب ،  
فإن قطعت الجميع لم يلزمك أن تجعل قطع الثاني كقطع الأول ، بل يجوز النوافق  
والتخالف ، وفولها « معاقدة » منسوب على التشبيه بالمفعول به ؛ لأن قوله « الطيبون »  
صفة مشبهة ، ومعاقدة مضاف و « الأزره » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قولها « النازلون . . . والطيبون » فإنهما كما ذكر المؤلف نعتان  
لا يتوقف عليهما تعيين المنعوت ، ومن ثمة يجوز فيهما الإبتاع ، ويجوز فيهما القطع ،  
ثم قطعهما إما أن يكون إلى الرفع بتقدير مبتدأ يكونان خبراً له أو إلى النصب بتقدير  
فعل يكونان مفعولين له . وقد روي بالنصب كما روي بالرفع فدلَّت الروايتان على جواز  
الإبتاع والقطع على ما ذكرنا في الإعراب .

وإن تعين ببعضها جاز فيما عدا ذلك البعض الأوجبُ الثلاثة .

وإن كان المنعوت نكرة تعين في الأول من نعوته الإتياعُ ، وجاز في الباقي القطعُ ، كقوله :

٣٩٧ - وَيَأْوِي إِلَى نِسْوَةٍ عَطَّلِي وَشُعْنًا مَرَّاضِيَعٍ مِثْلَ السَّعَالِي

٣٩٧ - هذا بيت من المتقارب من قصيدة طويلة لأمية بن أبي عائذ الهذلي ، يصف صياداً .

اللغة : « يأوي » الأصل في هذه المادة معنى سكن ونزل بحمله ، وتقول : أوى فلان إلى فلان ، تربد أنه سكن إليه ونزل عنده ، وقالوا : فلان مأوى المساكين ، يريدون أنهم يسكنون إليه ، ويجدون راحتهم عنده ، وينزلون عليه ، وقد ضمن الشاعر هذا يأوي معنى يرجع ويؤوب ويعود كما في قول الحطيئة :

أَطَوَّفُ مَا أَطَوَّفُ ثُمَّ أَوِي إِلَى تَيْتٍ قَعِيدَتُهُ أَكَعَاج

« عطل » بضم أوله وفتح ثانيه مشدداً - جمع عاطل ، وهي المرأة التي لاحت لها « شعناً » جمع شعناء ، وهي المرأة الضعيفة السيئة الحال الملبدة الشعر « مراضيع » جمع مريض ، وهي المرأة التي لها ولد رضعه ، وكان من حق العربية عليه أن يقول مراضع - بغير ياء - إلا أنه أشبى كسرة الضاد فتولدت عنها ياء ، أو ندعى أن المفرد مراضع فهذه الياء منقلبة عن الألف التي في المفرد « السعالي » جمع سعالاة - بكسر السين وسكون العين - وهي العول التي تراءى في الفلوات لبعض الأعراب في صور تزعمهم ، وقد جرى بينهم العول والسعالاة مجرى المثل ، يضربونه اسكل ما يهولهم ويفظهم .

المعنى : وصف الشاعر صياداً يسعى لتحصيل قوت عياله ؛ فذكر أنه بوغل في اتباع الوحش حتى يغيب عن نسائه مدة طويلة ، ثم يعود إليهن فيجدهن في حالة بؤس واحتياج وفساد حال ، وذكر أنهن لفظاعة منظرهن وقبيح ما آتت إليه حالهن يشبهن الغيلان .

الإعراب : « ويأوي » الواو حرف عطف ، بنى على الفتح لاسم له من الإعراب ، يأوي : فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل ، وفاعله =

وحقيقة القطع : أن يُجْعَلَ النعتُ خبراً لمبتدأ ، أو مفعولاً لفاعل .

فإن كان النعتُ المقطوعُ لمجرد مَدْحٍ أو ذمٍ أو ترخيمٍ وَجَبَ حَذْفُ المبتدأ والفاعل ، كقولهم : « الحمدُ لله الحميدُ » بالرفع بإضمار « هو » ، وقوله تعالى : ( وَأَمْرًا أَنَّهُ حَمَلَةَ الخَطْبِ )<sup>(١)</sup> بالنصب بإضمار « أذُمُ » .  
وإن كان لغير ذلك جاز ذكره ، تقول « مررتُ بزَيْدِ التَّاجِرِ » بالأوْجُه الثلاثة ، ولك أن تقول « هو التاجر » و « أعنى التاجر » .

\*\*\*

فصل : ويجوز بكثرة حذف المنعوت إن عُلِمَ ، وكان النعت إما صالحاً

ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الصياد الذي يصفه « إلى » حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب « نسوة » مجرور بإلى وعلامة جره الكسرة الظاهرة « وشعثا » الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، شعثاً : مفعول به لفاعل محذوف ، وتقدير الكلام : أعنى شعثا ، أو أصف ، أو أذكر ، أو نحو ذلك « مرضيع » نعت لشعث منصوب بالفتحة الظاهرة « مثل » نعت ثان لشعث ، ومثل مضاف و « السعالي » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « نسوة عطل وشعثاً » حيث وردت الرواية فيه بجر عطل ونصب شعثاً ؛ فأما الأول وهو عطل فلم يرو فيه إلا الجر ، وأما الثاني وهو شعث فقد روى مجروراً وهي رواية سيبويه ، وروى منصوباً أيضاً ؛ فدل ذلك على أن نعوت النسكرة يجب في أولها الإنباع ويجوز فيما عداه الإنباع والقطع .

فإن قلت : فلماذا جز فيما عدا الأول من نعوت النسكرة الإنباع والقطع بدون قيد ؟ ولم يجز القطع في نعوت المعرفة إلا إذا تعينت المعرفة بدونه ؟

فالجواب أن ندلك على أن المقصود من نعت النسكرة مجرد التخصيص ، وهو يحدث بالنعث الواحد ، ولا كذلك المعرفة لأن المقصود بها التوضيح وهو قد يحتاج إلى أكثر من نعت واحد كما قد يكتبني بالواحد .

(١) من الآية ٣ من سورة المسد .

لمباشرة العامل نحو (أَنْ أَعْمَلَ سَابِغَاتٍ) <sup>(١)</sup> أى : دُرُوعًا سَابِغَاتٍ ، أو بعضَ اسم مُقَدَّمٍ مَخْفُوضٍ بِمِنْ أو في <sup>(٢)</sup> .

(١) من الآية ١١ من سورة سبأ .

(٢) قد روى النحاة أحيانا من الشعر، وخرجوها على حذف النعوت وبقاء النعت، وليس فيها أحد الشرطين اللذين ذكرهما نلؤلؤف تبعاً لهم ، لاحرم حكوا بشذوذها ، فمن ذلك قول الشاعر ، وهو الكعبي ( ورواه ابن منظور تبعاً للجوهري في ق ب ص ) :

لَكُمْ مَسْجِدًا اللَّهُ الْمَزُورَانِ وَالْحَصَى

لَكُمْ قَبِضُهُ مِنْ بَيْنِ أُنْرَى وَأَقْتَرَا

قالوا : تقدير الكلام « من بين من أنرى ومن أقر » أى من بين رجل أنرى ورجل أقر ، حذف النعوت في موضعين من الكلام ، وأبقى النعت فيهما - وهو جملة « أنرى » وجملة « أقر » .

ومن ذلك قول الراجز :

مَا لَكَ عِنْدِي غَيْرُ سَهْمٍ وَحَجَرٍ وَعَيْرُ كِبْدَاءٍ شَدِيدَةٍ الْوَتَرُ

\* تَرْمِي بِكَفِّي كَانَ مِنْ أَرْمَى الْبَشَرِ \*

قالوا : تقدير الكلام « ترمى بكفى رجل كان من أرمى البشر » حذف النعوت وهو رجل . وأبقى النعت وهو إما جملة كان واسمها المستتر فيها وخبرها ، وإما الجار والمجرور الذى هو « من أرمى البشر » إذا اعتبرت كان زائدة .

ومن ذلك قول النابغة الذبياني :

كَأَنَّكَ مِنْ جَمَالِ بَنِي أَقْيَشٍ يُقَعِّعُ بَيْنَ رِجْلَيْهِ بِشَنِّ

قالوا : تقدير الكلام « كأنك جمل من جمال بنى أقيش » حذف النعوت وهو جمل ، وأبقى النعت وهو الجار والمجرور ، ويمكن تخريج هذا البيت على اللطرد الشائع ، فيقدر الكلام : كأنك من جمال بنى أقيش جمل يقعق بين رجليه بشن ، ليكون النعوت المحذوف بعض اسم مجرور بمن متقدم ، ويكون الجار والمجرور حالا من الضمير في « يقعق » وجملة يقعق صفة لجمل .

فالأول كقولهم : « مِمَّا ظَعَنَ وَمِمَّا أَقَامَ » أى : مِمَّا فَرِيقٌ ظَعَنَ ، وَمِمَّا فَرِيقٌ أَقَامَ .  
والثانى كقوله :

٣٩٨ - لَوْ قُلْتَ مَا فِي قَوْمِهَا لَمْ تَيْتَمِمْ  
يَفْضُلُهَا فِي حَسَبِ وَمَيْسَمِمْ

٣٩٨ - هذا بيت من الرجز أو بيتان من مشطوره ، وهذا البيت قد نسبه ابن يعيش إلى الأسود الجمانى - بجاء موهلة مكسورة وميم مشددة - ووقع فى نسخ التصريح « أبو الأسود الجمالى » وهو تحريف شنيع ، وقد نسبه سيبويه إلى حكيم بن معية الربيعى ، وهو راجز إسلامى كان معاصرا للعجاج وحيد الأرقط .

اللغة : « لم تَيْتَمِمْ » معناه لم تقع فى الإثم ، وهو الكذب هنا ، وأصل هذه الكلمة فى اللغة المشهورة « تَأْتَمُّمٌ » بوزن تعلم مضارع أتم - بوزن علم - فجاء بها الراجز على لغة غير أهل الحجاز بكسر حرف المضارعة فقال « تَيْتَمِمْ » ثم قلب الهمزة ياء لسكونها إثر كسرة كما قالوا ذيب ، وبير ، فى ذنب وبئر « يفضلها » زيد عليها « حسب » الحسب - بفتح أوله وثانيه - كل شئ يعده الإنسان من مفاخر آبائه « مَيْسَمِمْ » بكسر الميم بعدها ياء مشاة ساكنة ثم سين مفتوحة - هى الوساية والجمال ، والأصل « مَوْسَمِمْ » فلما وقعت الواو ساكنة إثر كسرة انقلبَت ياء كما فى ميزان وميمات وميعاد .

الإعراب : « لو » حرف شرط غير جازم « قلت » فعل ماض وفاعله « ما » حرف نفي « فى » حرف جر « قومها » قوم : مجرور بفي ، وقوم مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مبتدأ محذوف ، وتقدير الكلام : ما فى قومها أحد « يفضلها » يفضل : فعل مضارع مرفوع بالضممة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المبتدأ المحذوف ، وضمير الغائبة مفعول به مبنى على السكون فى محل نصب ، وجملة الفعل المضارع وفاعله المستتر فيه ومفعوله فى محل رفع نعت لذلك المبتدأ المحذوف « فى » حرف جر مبنى على السكون لا يحمل له من الإعراب « حسب » مجرور بفي وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور =

أصله « لَوْ قُلْتَ مَا فِي قَوْمِهَا أَحَدٌ يَفْضُلُهَا لَمْ تَأْتُمْ » فحذف الموصوف وهو « أحد » ، وكسر حرف المضارعة من تأتم ، وأبدل الهمزة ياء ، وقدم جواب لو فاصلا بين الخبر المُقَدَّم ، وهو الجار والمجرور ، والمبتدأ المؤخر وهو « أحد » المحذوف .

\*\*\*

= متعلق بقوله يفضل «وميسم» الواو حرف عطف ، ميسم : معطوف على حسب ، مجرور بالسكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « ما في قومها يفضلها » حيث حذف المنعوت وأبقى النعت وهو جملة « يفضلها » وأصل الكلام : لو قلت ما في قومها أحد يفضلها ، وقد ذكره المؤلف وذكر ما في البيت من تقدير .

قال الفراء : « ومن كلام العرب أن يضمروا في مبتدأ الكلام بمن ؛ فيقولون : منا يقول ذلك ومنا لا يقوله ، وذلك أن من بعض لما هي منه ؛ فلذلك أدت عن المعنى المتروك ، قال الله تعالى : ( وما منا إلا له مقام معلوم ) وقال : ( وإن منكم إلا واردها ) ولا يجوز إضمار من في شيء من الصفات إلا على هذا الذي نبأتك به ، وقد قالها الشاعر في في ، ولست أشتهها ، قال \* لو قلت ما في قومها . . . البيت \* وإنما جاز ذلك في في لأنك تجدمعنى من ، وأنه بعض ما أضيفت إليه ، ألا ترى أنك تقول : فينا الصالحون وفينا دون ذلك ، فكأنك قلت منا ، ولا يجوز أن تقول : في الدار يقول ذاك ، وأنت تريد : في الدار من يقول ، وإنما يجوز إذا أضيفت في إلى جنس المتروك « اه كلامه بحروفه .

وقال سيديويه في باب حذف المستثنى استخفافا ، مانصه « وذلك قولك : ليس غير ، وليس إلا ، كأنه قال : ليس إلا ذلك ، وليس غير ذاك ، ولكنهم حذفوا ذلك تخفيفا واكتفاء بعلم المخاطب مايعنى ، وسمعت بعض العرب الموثوق بهم يقول : ما منهما مات حتى رأيت في حال كذا ، وإنما يريد ما منهما واحد مات ، ومثل ذلك قوله تعالى جده ( وإن من أهل الكتاب إلا ليؤمنن به قبل موته ) ومن ذلك من الشعر \* كأنك من جمال بنى أقيش \* أى كأنك حمل من جمال بنى أقيش ، ومن ذلك قوله أيضا \* لو قلت ما في قومها لم تيسم - البيت \* .

ويجوز حذف الذم إن عُلِمَ ، كقوله تعالى : ( يَاأَخْذُ كُلِّ سَفِينَةٍ غَضْبًا )  
 أى : كل سفينةٍ صالحيةٍ ، وقول الشاعر :  
 \* فَلَمْ أُعْطَ شَيْئًا وَلَمْ أُمْنَعِ \* ٣٩٩ -

(١) من الآية ٧٩ من سورة الكهف .

٣٩٩ - هذا شاهد من كلام للعباس بن مرداس السلمي يخاطب به النبي صلى

عليه وسلم ، وكان عليه السلام قد وزع غنائم حنين ؛ فأعطى قوما من أشرف المر  
 من المؤلفة قلوبهم ، منهم أبو سفيان ومعاوية ابنه ، والأفرع بن حابس وعيينة بن حبه  
 الفزاري ، وأعطى العباس دون ما أعطى الواحد منهم ، ففي ذلك يقول العباس :

أَتَجْمَلُ نَهْيِي وَنَهَبَ الْعَبِيدِ بَيْنَ عَيْنَيْهِ وَالْأَفْرَعِ  
 وَمَا كَانَ حِصْنٌ وَلَا حَابِسٌ يَفُوقَانِ مِرْدَاسَ فِي تَجْمَعِ

وما ذكره المؤلف عجز بيت من المقارب ، وصدره قوله :

\* وَقَدْ كُنْتُ فِي الْحَرْبِ ذَا تَدْرَلٍ \*

اللغة : « نهى » النهب - بفتح فسكون - هو هنا بمعنى المنهوب ، مثل الح  
 بمعنى الخلق ، وأراد به الغنيمة « العبيد » بضم العين وفتح الباء ، بزنة المصغر - ا  
 فرس العباس بن مرداس ، وكان العباس يسمى فارس العبيد « عيينة » أراد به ع  
 بن حصن الفزاري « والأفرع » أراد به الأفرع بن حابس « حصن » هو أبو ع  
 « حابس » هو أبو الأفرع « مرداس » هو أبو العباس ، ويفوقانه : بمعنى بفضا  
 عليه « في جمع » أراد أنه إذا اجتمع الناس للتفاخر والتناثر فذكر كل واحد من  
 مآثره لم يكن لأحدهما مآثرة تفوق مآثر أبيه مرداس .

المعنى : ذكر الشاعر أنه اغتم ؛ لأن رسول الله صلوات الله وسلامه عليه ذ  
 الغنائم فأعطى الأفرع بن حابس وعيينة بن حصن وجماعة آخرين أكثر مما أعطاه  
 وهو يدعى أن هذه الغنائم التي وزعت إنما غنمها هو وفرسه ؛ فإن كان أحدا  
 بالفضل فيما يعطى فهو الأحق دونهم ؛ فسكأنه يقول : إني أنا وفرسي العبيد أص  
 هذه الغنائم التي أخذتها ففرقتها بين فلان وفلان ممن لم يكن لهم في غنمها كبير فضا  
 فكيف أصير بهذه المنزلة ، منزلة الذي لم يعط شيئا جزيلًا ولم يمنع بالرة ، وإذا فهمت

هذا المعنى سهل عليك أن ترد ما تجده في كلام العليمى من الاستشكال، فتفطن لذلك والله يوفقك .

الإعراب : « ما » حرف نفي مبني على السكون لا محل له من الإعراب « كان » فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « حصن » اسم كان مرفوع بالضمّة الظاهرة « ولا » الواو حرف عطف ، لا : حرف زائد لتأكيد النفي « حابس » معطوف على حصن مرفوع بالضمّة الظاهرة « يفوقان » فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وألف الاثنين فاعله ، والجملة في محل نصب خبر كان « مرداس » مفعول به ليفوقان منصوب بالفتحة الظاهرة ، وكان من حق العربية أن ينونه لأنه مصروف لعدم وجود العلتين فيه ، ولسكنه منعه من الصرف حين اضطر لإقامه الوزن « في مجمع » جار ومجرور متعلق بيفوقان « قد » حرف تحقيق مبني على السكون لا محل له من الإعراب « كنت » كان : فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسم مبني على الضم في محل رفع « في الحرب » جار ومجرور متعلق بكان « ذا » خبر كان منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف و « تدرا » مضاف إليه مجرور بالسكسة الظاهرة « فلم » الفاء حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب لم : حرف نفي وجزم وقلب « أعط » فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، وهو المفعول الأول لأعط « شيئاً » مفعول ثان لأعط منصوب بالفتحة الظاهرة ، وله صفة محذوفة يدل عليها السلام ، وتقدير العبارة : فلم أعط شيئاً عظيماً ، أو نحو ذلك « ولم » الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، لم : حرف نفي وجزم وقلب « أمنع » فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالسكسر لأجل الروى ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا .

الشاهد فيه : قوله « فلم أعط شيئاً » حيث ذكر المنعوت وهو قوله « شيئاً » وحذف الذمت ، وأصل السلام : فلم أعط شيئاً عظيماً ، أو نحو ذلك ، ولا يمكن أن يكون السلام على ظاهره من غير تقدير المحذوف الذى قدرناه لأمرين ؛ الأول : أنه =

يخالف الواقع لأنه كان قد أعطى بالفعل عطاء رأى أنه أقل مما كان يستحقه، و أنه يخالف قوله « ولم أمنع » إذ لو كان لم يعط شيئاً مطلقاً لكان قد منع ، ولو إن في قوله « ولم أمنع » حذف المنعوت والذمت جميعاً لم تكن قد أبعدت ، السلام عليه : فلم أعط شيئاً عظيماً ولم أمنع الشيء الحقير .

ونريد أن تنبهك هنا إلى أن متقدمي النعارة لم يكونوا ، بشرطون - لا في ، الذمت ، ولا في حذف المنعوت - إلا أن يكون المحذوف معلوماً بدركه المخاطب ، نص عليه ، وقد أرنأنا لك ( في ص ٣٢١ ) عبارة سيبويه في حذف المنعوت ، وفيها أن علة جواز الحذف هي التخفيف وعلم المخاطب ما يعنيه التثكلم ، ونحن هنا نذآ عبارة جار الله الزمخشري لتدرك ما أرنأنا تنبيهك إليه ، قال « وحق الصفة أن الموصوف إلا إذا ظهر أمره ظهوراً يستغنى معه عن ذكره ، فيؤخذ يجوز تركه الصفة مقامه ، كقوله :

وَعَلَيْهِمَا مَسْرُودَاتَانِ قَضَاهُمَا دَاوُدُ أَوْ صَنَعَهُ السَّوَابِغُ مُرْتَبَةً  
وقوله :

رَبَّاهُ شَمَاهُ لَا يَأْوِي لِأَقْلَتِيهَا إِلَّا السَّحَابُ وَالْأُوبُ وَالسَّيِّ  
وقوله عر وجل ( وعندهم قاصرات الطرف عين ) وهذا باب واسع  
قول النابغة : \* كأنك من جمال بني أقيش \*

أى جمال من جمالهم ، وقال : \* لو قلت ما في قومها لم تبيح \* بفضا  
أى ما في قومها أحد بفضلها ، ومنه قوله :

\* أما ابن جلا وطلاع الثنايا \*

أى رجل جلا ، وقوله :

\* ترمى بكفى كان من أرمى البشر \*

أى بكفى رجل ، وسمع سيبويه بعض العرب المتوق بهم بقول : ما مننها ، حتى رأيت في حال كذا وكذا ، يريد ما مننها واحد مات ، وقد يبلغ من الظهو يطرحونه رأساً ، كقولهم : الأجرع ، والأبطح ، والفارس ، والصاحب ، والرا والأورق ، والأطلس « اه كلامه بحروقه ، وهو صريح في أن المدار على ظهور وإدراك المحذوف .

أى : شَيْئًا طَائِلًا ، وقوله :

— ٤٠٠ — \* مُهْمَمَةٌ لَهَا فَرْعٌ وَجِيدٌ \*

٤٠٠ — هذا الشاهد من كلام اللمعة الأكبر ، وهو عمرو بن سعد بن مالك ، أحد بني بكر بن وائل ، وقيل : اسمه عوف بن سعد بن مالك ، وما ذكره المؤلف ههنا عجز بيت من الوافر ، وصدره قوله :

\* وَرُبَّ أَسِيلَةٍ أَخْلَدَيْنِ بِكْرِ \*

اللغة : « أسيلة الخدين » هي الناعمة في استرسال وطول « المهمة » الخفيفة اللحم « الفرع » الشعر « الجيد » العنق .

المعنى : وصف هذا الشاعر امرأة بأنها ناعمة الخدين في استرسال وطول ، وبأنها عذراء خفيفة اللحم مكنزته ، وبأن لها شعراً سابعاً أسوداً وعنقاً طويلاً ، وستعرف وجه ذلك في بيان الاستشهاد بالبيت .

الإعراب : « رب » حرف تقييل وجر شبهه بالزائد « أسيلة » مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد ، وأسيلة مضاف و « الخدين » مضاف إليه مجرور بإياء نيابة عن الكسرة لأنه مثنى ، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد « بكر » بدل أو عطف بيان من أسيلة الخدين « مهمة » نعت لأسيلة الخدين « لها » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « فرع » مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة « وجيد » الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، جيد : معطوف على فرع مرفوع بالضمة الظاهرة ، والكل من المعطوف والمعطوف عليه نعت محذوف يرشد إليه المقام ، والتقدير : لها فرع فاحم وجيد طويل ، فإنه لو لم يقدر ذلك لم يكن مدحاً ؛ لأن لكل أحد شعراً وعنقاً ، وجملة المبتدأ وخبره في محل جر أو رفع نعت آخر لأسيلة .

الشاهد فيه : قوله « لها فرع وجيد » حيث ذكر المنعوت وحذف النعت ، وأصل الكلام : لها فرع فاحم وجيد طويل ، فأما الدليل على أصل التقدير فسنذكره بعد ، وأما الدليل على أن المقدر هو خصوص ما ذكرناه فلأنه الكثير في كلام العرب عند وصف النساء ، وذكر وجوه الحسن والملاحة فيهن ؛ فإنهم كثيراً ما يصفون الفرع بشدة السواد ، كقول امرئ القيس :

أى : فَرَزِعٌ فَاحِمٌ وَجِيدٌ طَوِيلٌ<sup>(\*)</sup> .

\*\*\*

== وَفَرَزِعٌ يَزِينُ الْمَتْنَ أَسْوَدَ فَاحِمٍ أَمِيثٌ كَقِنْوِ النَّخْلَةِ الْمَتَمَشِكِ  
غَدَايَرُهُ مُسْتَشْرَرَاتٌ إِلَى الْمَلَا تَضِلُّ الْعِقَاصُ فِي مُشْتَى وَمُرْسَلٍ  
ويصفون الجيد بالطول ، كقول امرئ القيس أيضاً :

وَجِيدٌ كَجِيدِ الرَّثْمِ لَيْسَ بِفَاحِمٍ إِذَا هِيَ نَصَّبَتْهُ وَلَا بِمُعَطَّلٍ  
وربما كنوا عن طوله كما في قول الحماسي :

أَكَلْتُ دَمَا إِنْ لَمْ أَرُعْكَ بِضَرَّةٍ بَعِيدَةٍ مَهْوَى الْقُرْطِ طَيِّبَةِ النَّشْرِ  
وليس من المعقول أن يكون الشاعر قد أراد في بيت الشاهد ما هو ظاهره من  
غير ملاحظة محذوف ؛ لأنك لا تمدح إنساناً بأن له شعراً وبأن له عنقاً ، فإن جميع  
الناس كذلك ، وليس معنى هذا الظاهر إلا كما تمدح إنساناً فتقول عنه : إنه إنسان ،  
وإنه آدمي ، فما لم نرد معنى إنسان كامل وآدمي عظيم لم يكن لكلامك معنى مقبول .  
(\*) خاتمة - إذا تكررت النعوت لنعوت واحد ، فإما أن تكون هذه النعوت  
مفردات وإما أن تكون جملا ، وعلى كل حال إما أن تكون متحدة المعنى وإما أن تكون  
مختلفة المعنى .

فإن كانت النعوت متحدة المعنى لم يجوز عطف أحدها على الآخر ، نحو قولك « هذا  
زيد الشجاع الجريء الفاتك » ونحو « لقيت رجلاً فصيحاً مفوها ذرب اللسان »  
وذلك لأن عطف أحدها على الآخر من باب عطف الشيء على نفسه ، وهو لا يجوز؛ لما  
في أصل العطف من الدلالة على مغايرة المعطوف للمعطوف عليه .

وإن كانت النعوت مختلفة المعنى فإن كانت مفردات جاز عطف بعضها على بعض  
بما شئت من حروف العطف إلا حرفين هما أم وحق ، نحو قولك « هذا زيد الشجاع  
والفصيح والكريم » ونحو قول الشاعر وقد عطف بالفاء :

يَا نَهْفَ زِيَابَةَ لِجَارِثِ الصَّابِحِ فَالغَائِمِ فَالْأَيْبِ  
وإن كانت النعوت جملا فللنحاة فيها اختلاف ، فذهب الجمهور إلى أن حكمها جواز ==

## هذا باب التوكيد

وهو ضربان : لفظي وسيأتي ، ومعنوي وله سبعة ألفاظ<sup>(١)</sup> :  
 الأول والثاني : النَّفْسُ وَالْعَيْنُ ، وَيُوكَّدُ بِهِمَا لِرَفْعِ الْحِجَازِ عَنِ الذَّاتِ<sup>(٢)</sup> ،  
 = عطف بعضها على بعض كالمفردات ، وحكى الواحدى عن قوم أنهم بوجوب العطف فى  
 الجمل ، نحو قولك « هذا رجل يحفظ القرآن ، ويتقن الفقه ، ويشارك فى علوم  
 اللسان » .

وإذا تقدم النعت على المنعوت فيما أن يكونا معرفتين وإما أن يكونا نسكرتين .  
 فإن كانا معرفتين وكان النعت صالحا لمباشرة العامل صح الكلام وجعل المنعوت  
 المتأخر بدلا من النعت المتقدم ، نحو قولك « هذا العاقل زيد » ومنه قول الله تعالى  
 ( إلى صراط العزيز الحميد الله ) فيمن قرأ بكسر لفظ الجلالة .  
 وإن كانا نسكرتين وجب نصب النعت المتقدم على أنه حال من المنعوت المتأخر ،  
 ومن ذلك قول الشاعر :

لَمِيَّةٌ مُوحِشًا طَلَلُ يَلُوحُ كَأَنَّهُ خِلَالُ

وإذا اختلفت النعوت فكان بعضها مفردا وبعضها ظرفا وبعضها جملة ، فالأكثر  
 أن يقدم النعت المفرد على الظرف وأن يقدم النعت الظرف على الجملة ، نحو قولك  
 « زارنا رجل فاضل على فرس يحمل لنا أخبارا سارة » .

\*\*\*

(١) لما كانت ألفاظ التوكيد المعنوى محصورة لم يحتاج العناية إلى تعريفه ، لكن  
 يرد على هذا الحصر أنه قد يقال « زارنى القوم ثلاثهم » أو يقال « أما القوم فقد  
 زارونى ثلاثهم » برفع ثلاثهم فى المثاليين على أنه توكيد ، ولم يذكر المؤلف ولا غيره  
 من النحاة - حين يعدون ألفاظ التوكيد المعنوى - لفظ « ثلاثة » وأخوانه ، وعلى هذا  
 يكون قول المؤلف « وله سبعة ألفاظ » غير سديد .

والجواب عن هذا أنهم - حين يعدون ألفاظ التوكيد المعنوى - إنما يذكرون الألفاظ  
 التى اشتهر استعمالها فى هذا المعنى ، فلا ينافى أن هناك ألفاظا غيرها تستعمل أحيانا فى  
 التوكيد المعنوى ، ولكنها لم تشتهر ، ثم إن هذين المثاليين اللذين ذكرتهما لك يجوز  
 فى كل واحد منهما نصب « ثلاثهم » على أنه حال .

(٢) الذى يدل عليه صنيع المؤلف أنه قد أراد من قوله « الحجاز عن الذات » =

تقول « جاءَ الخليفةُ » فيحتمل أن الجائى خبرُهُ أو نَقْلُهُ ، فإذا أُكِدَت بالنفس أو بالمين أو بهما ارتفع ذلك الاحتمالُ .  
ويجب اتصالهما بضميرٍ مُطابِقٍ للمؤكِّدِ ، وأن يكون لفظهما طَبَقَهُ في الإفراد والجمع ، وأما في التثنية فالأصحُّ جَمْعُهُما على أفْعُلْ ، وبترجيح إفرادها على تثنيتهما عند الناظم ، وغَيْرُهُ بعكس ذلك .

والألفاظ الباقية : كَلَاً وَكَلِمًا للمثنى ، وَكُلٌّ وجميع وعامةٌ لغيره .  
ويجب اتصالهُنَّ بضمير المؤكِّدِ ؛ فليس منه ( خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا )<sup>(١)</sup> ، خَلَقًا لِمَنْ وَهَمَّ ، ولا قراءةٌ بعضهم : ( إِنَّا كَلَّمْنَا فِيهَا )<sup>(٢)</sup> ، خَلَقًا للفرء والزخشرى ، بل « جميعاً » حالٌ ، و « كَلَّمْنَا » بَدَلٌ ، ويجوز كونه حالاً من ضمير الظرف .

وَبُؤُوكِّدُ بِهِنَّ لرفع احتمال تقدير بعض مضاف إلى متبوعهن ؛ فمن نَمَّ جاز « جَاءَنِي الزَيْدَانِ كِلَاهُمَا » و « الْمَرْأَتَانِ كِلَاتَهُمَا » لجواز أن يكون الأصل : جاء أحد الزيدين أو إحدى المرأتين ، كما قال تعالى : ( يَخْرُجُ مِنْهُمَا

استعمال اللفظ الموضوع للدلالة على ذات معينة في غير ما وضع له ، وذلك من جهتين ، الأولى أنه جعل هذا غير ما ذكره في التوكيد بالألفاظ الباقية من أنه لرفع تقدير مضاف ، والثاني أن تقدير المضاف يلزم منه بقاء اللفظ الأول على معناه الأصلي ، فلا يكون ثمة تجوز فيه ، ولتوضيح ذلك نحب أن نبين لك أنك لو قلت « زارني الخليفة » وأنت تريد أن الخليفة نفسه زارك فالسلام حقيقة واللفظ مستعمل فيما وضع له ، وإن كنت إنما أردت بلفظ الخليفة رسوله للملاسة بينهما فقد استعملت لفظ الخليفة في غير ما وضع له ، وإن كنت قصدت أن السلام على حذف مضاف فلفظ الخليفة باق على معناه الأصلي واسكنه ليس هو الزائر ، بل الزائر مضاف محذوف ، وكأنك قلت « زارني رسول الخليفة » .

(١) من الآية ٢٩ من سورة البقرة . (٢) من الآية ٤٨ من سورة غافر .

الْأُولُوْا وَلَمْزَجَانُ) <sup>(١)</sup> بتقدير يخرج من أحدهما ، وامتنع على الأصح « اخْتَصَمَ الزَيْدَانِ كِلَاهُمَا » و « الْهِنْدَانِ كِلْتَاهُمَا » لامتناع التقدير المذكور ، و « جَاءَ الْقَوْمُ كُلُّهُمْ » و « اشْتَرَبْتُ الْقَبْدَ كُلَّهُ » ، وامتنع « جَاءَ زَيْدٌ كُلَّهُ » <sup>(٢)</sup> .

(١) من الآية ٢٢ من سورة الرحمن .

(٢) إذا عطفت اسما على اسم نحو قولك « جاء زيد وخالده » فهل يجوز توكيد المعطوف أو المعطوف عليه ؟ اختلف النحاة في ذلك ، فذهب هشام إلى أنه لا يجوز لك أن تؤكد أحد الاسمين ، ولا كليهما ، فلا تقول « جاء زيد نفسه وخالده » ولا تقول « جاء زيد وخالده نفسه » ولا تقول « جاء زيد وخالده أنفسهما - أو نفساهما » ووجه ما ذهب إليه هشام ما زعمه من أنك حين عطفت الاسم الثاني على الاسم الأول أنبأت مخاطبك بأنك رويت في الأمر ولم تغلط في ذكر أحدهما وأن كل واحد منهما مستعمل في معناه الذي وضع له ، فلم يكن ثمة محال لذكر التوكيد ، لأنه إما يؤتى به لدفع التجوز أو ما عسى أن يكون قد حدث من الغلط أو السهو ، واختار المحقق رضی الدين أن التوكيد جائز مع عطف أحد الاسمين على الآخر ، ووجه ما ذهب إليه الرضى أنه لا لازم بين العطف والتروى في السلام ، وأن احتمال السهو أو الغلط أو التجوز باق مع العطف كما كان قبله ، قال الرضى « وقال هشام : إذا عطفت على شيء لم يمتنع إلى تأكيد ، ولعله نظر إلى أن العطف عليه دال على أنك لم تغلط فيه ، والأولى الجواز ، نحو : ضرب زيد زيد وعمرو ، لأنك ربما تجوزت في نسبة الضرب إلى زيد . أوربما غلظت في ذكر زيد ، وأردت ضرب بكر ، وعطفت بناء على أن المذكور بكر » اه كلامه ، ومع تمثيله لهذه المسألة بمثال من التوكيد اللفظي يجب ألا تظن الحكم الذي يقرره فيها خاصا بالتوكيد اللفظي ، وآية ذلك أنه لما أراد ذكر الخلاف في صدر كلامه قال « إذا عطفت على شيء لم يمتنع إلى تأكيد » ولم يقيده بلفظي ولا معنوي ، ثم قال بعد ذلك « والأولى الجواز » أى جواز ما منعه القائل الأول ، وهو جواز التأكيد على عمومته ، فتغظن لذلك والله يرشدك .

والتوكيدُ بجميع غَرِيبٍ ، ومنه قول امرأة :

٤٠١ - فِدَاكَ حَيٌّ خَوْلَانٌ جَمِيعُهُمْ وَهَمْدَانٌ

٤٠١ - هذا بيت من مجزوء الرجز ، وهذا البيت لامرأة كانت ترقص به ولدها ، وبعده قولها :

وَكَغْلُ آلِ قَحْطَانَ وَالْأَكْرَمُونَ عَدَنَانُ

اللغة : « فداك » يجوز في هذه الكلمة أن تقرأ بفتح الفاء فتسكون فعلا ماضياً ، كما تقول : فدى فلان فلاناً يفديه - مثل رمى الشيء يرميه - ويجوز أن تقرأ بكسر الفاء كما تقول : فدى لك نفسى ، وفداك أبى وأمى ، وقد يقال : فداء لك نفسى ، بالمد ، كما قال النابغة الذبياني :

مَهْلًا فِدَايَا لَكَ الْأَقْوَامُ كُلَّهُمْ وَمَا أُثَمَّرُ مِنْ مَالٍ وَمِنْ وَلَدٍ

« خولان » بفتح الخاء المعجمة وسكون الواو - قبيلة من قبائل اليمن « همدان » بفتح فسكون أيضاً - قبيلة أخرى من قبائل اليمن ، وفيها ورد قول الشاعر :

وَلَوْ كُنْتُ بَوَّابًا عَلَى بَابِ جَنْةٍ أَقَلْتُ لِهَمْدَانَ إِذْ خُلُوا بِسَلَامٍ

« قحطان » بفتح فسكون - هو أبو العرب اليمانية « عدنان » بفتح فسكون - أبو عرب الحجاز ،

الإعراب : « فداك » إن قرأته بكسر الفاء فهو مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وهو مضاف وكاف المخاطب مضاف إليه مبنى على الفتح في محل جر ، و « حى » خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وإن قرأت « فداك » بفتح الفاء فهو فعل ماض مبنى على فتح مقدر على الألف ، وكاف المخاطب مفعول به مبنى على الفتح في محل نصب ، و « حى » فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة ، وعلى كل حال حى مضاف و « خولان » مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف للعلمية وزيادة الألف والنون ، وسكنه لأجل الوقف « جميعهم » جميع : توكيد لحى خولان مرفوع بالضمة الظاهرة ، وجميع مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر « وهمدان » الواو حرف عطف ، همدان : معطوف على حولان .

الشاهد فيه : قولها « جميعهم » حيث جاء هذا اللفظ توكيداً للفاعل أو الخبر ، وللمقصود به رفع احتمال التجوز بإرادة البعض وإطلاق اسم الكل عليه .

وكذلك التوكيد بعامة ، والتاء فيها بمنزلتها في النافلة ؛ فتصلح مع المؤنث والمذكر<sup>(١)</sup>؛ فقول « اشتريتُ العبدَ عامتهُ » كما قال الله تعالى : ( وَبِمَقُوبٍ نَافِلَةً )<sup>(٢)</sup> .

\*\*\*

فصل : ويجوز - إذا أريد تقوية التوكيد - أن تُنْبِغَ كَلِمَةُ بِأَجْمَعٍ ، وَكَلِمَاتُ بِجَمْعَاءَ ، وَكَلِمَةٌ بِأَجْمَعِينَ ، وَكَلِمَةٌ بِجَمْعٍ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ( فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ )<sup>(٣)</sup> .

(١) ههنا شيآن أحب أن أنبهك إليهما :

الأول أن ابن مالك يقول في الألفية :

واستعملوا أيضاً كسكل فاعله من عم في التوكيد ، مثل النافلة وقد ذكر ابنه في شرحه على الألفية أن قوله « مثل النافلة » معناه أن ذكر هذا اللفظ في هذا الباب زائد على ما ذكره النحاة ، فإن أكثرهم أعدل ذكره ، فكما أن النافلة زيادة على ما فرضه الله تعالى على عباده يكون ذكر لفظ « عامة » في ألفاظ التوكيد زيادة على ما ذكره النحاة من ألفاظه ، وقد ذكر ابن هشام هنا أن المراد بهذا التشبيه أن التاء في « عامة » مثل التاء في لفظ « نافلة » يؤتى بها مع المذكر ومع المؤنث ، وليس ذكره استدراكاً على النحاة .

الأمر الثاني : أن اعتبار لفظ « عامة » بمعنى جميع ومحيطه توكيداً هو مذهب سيبويه إمام النحاة ، وذهب أبو العباس المبرد إلى أن معنى « عامتهم » في قولك « جاء القوم عامتهم » هو أكثرهم ، وليس معناه جميعهم ، وعلى هذا يكون هذا اللفظ بدل بعض من كل ، ويكون ذكره في الكلام لتخصيص الجائين بكونهم أكثر القوم ، بخلافه على مذهب سيبويه فإن ذكره عنده للتعميم ،

(٢) من الآية ٧٢ من سورة الأنبياء .

(٣) من الآية ٣٠ من سورة الحجر .

وقد يُؤكِّدُ بهن وإن لم يتقدم كل ، نحو ( لَاغْوِيَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ )<sup>(١)</sup> ،  
 ( لَمَوْعِدُهُمْ أَجْمَعِينَ )<sup>(٢)</sup> ، ولا يجوز تثنية أجمع ولا جمعاء استغناءً بِكَلَاً وَكَلْتَاً ،  
 كما استغنوا بتثنية سبيٍّ عن تثنية سَوَاءٍ ، وأجاز الكوفيون والأخفش ذلك ؛  
 فتقول « جَاءَنِي الزَيْدَانِ أَجْمَعَانِ » و « الهِنْدَانِ جَمْعَاوَانِ » .  
 وإذا لم يُفِيدْ توكيدُ الزكرة لم يُجْزُ باتفاق ، وإن أفاد جاز عند الكوفيين ،  
 وهو الصحيح ، وتخصُّلُ الفائدةُ بأن يكون المؤكِّدُ محدوداً والتوكيد من ألفاظ  
 الإحاطة ، كـ « اعْتَكَفْتُ أُسْبُوعًا كُفَّةً » وقوله :  
 \* يَا لَيْتَ عِدَّةَ حَوْلِ كُفَّةِ رَجَبِ \*  
 — ٤٠٢ —

(١) من الآية ٨٣ من سورة ص .

(٢) من الآية ٤٣ من سورة الحجر .

٤٠٢ — هذا الشاهد من كلام عبد الله بن مسلم بن جندب ، الهذلي ، وما ذكره  
 المؤلف ههنا عجز بيت من البسيط ، وصدره قوله :

\* لَكِنَّهُ شَاقَهُ أَنْ قِيلَ ذَا رَجَبِ \*

وهكذا يروى النحاة عجز البيت ، والصواب أنه ينصب « رجب » لأنه من قصيدة  
 منصوبة الروي ، ومطلعها :

يَا لِلرَّجَالِ لَيَوْمِ الأَرْبَعَاءِ ، أَمَا يَنْفَكُ يُحَدِّثُ لِي بَعْدَ الشَّهْرِ طَرَبًا  
 اللغة : « شاقه » أعجبه ، أو بعث الشوق إلى نفسه ، وبدل للمعنى الأول قول  
 الشاعر ( وهو الشاهد رقم ٣٤٢ الماضي ) .

صَرِيحُ غَوَانِ شَاقَهُنَّ وَشُقْنَهُ لَدُنْ شَبَّحَتِي شَابِ سُوْدُ الذَّوَابِ  
 « حول » بفتح الحاء وسكون الواو — هو العام ، وأنشده ابن الناظم تبعاً لوالده  
 « يا ليت عدة شهر » وقال الشيخ خالد تبعاً للمؤلف هنا : هو تحريف يفسد المعنى ؛  
 لأنه لا يتصور أن يتمنى أن يكون الشهر كله رجباً ، فإن الشهر الواحد لا يكون بعضه  
 رجباً وبعضه غير رجب حتى يتمنى أن يكون كله رجباً ، ولكن الشاعر يتمنى أن  
 تسكون شهوره كلها رجباً .  
 =

ومما يسأل عنه ههنا : هل « رجب » منصرف أو ممنوع من الصرف ؟ وقد ذكر سعد الدين النفتازانى فى حاشيته على تفسير الكشاف أنه إذا أريد رجب - ومثله صفر - معين فإنهما ممنوعان من الصرف ، وإذا أريد بهما غير معين فهما مصروفان . ويسأل - بعد ذلك - عن علة منعهما من الصرف ، والجواب عن ذلك أن العلماء سلكوا فى بيان العلة مسلكين ، أولهما أن علة منعهما من الصرف العلمية والعدل عن الرجب والصفر المقترنين بأل ، كما أن « سحر » للراد به معين ممنوع من الصرف للعدل عن السحر ، والمسلك الثانى أن المانع من الصرف لرجب والصفر هو العلمية والتأنيث المنعوى لكونهما عبارة عن مدة من الزمان معينة .

الإعراب : « لكنه » لكن : حرف استدراك ونصب مبنى على الفتح لاجل له من الإعراب ، والضمير اسمه مبنى على الضم فى محل نصب « شاقه » شاق : فعل ماض ، وضمير الغائب مفعول به « أن » حرف مصدرى « قيل » فعل ماض مبنى للمجهول « ذا » اسم إشارة مبتدأ « رجب » خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل رفع نائب فاعل قيل ، وأن المصدرية مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر مرفوع فاعل شاق ، وجملة شاق وفاعله فى محل رفع خبر لکن « يا » حرف نداء والمادى محذوف ، أو حرف تنبيه « ليت » حرف بمن ونصب « عدة » اسم ليت منصوب بالفتحة الظاهرة ، وعدة مضاف و « حول » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « كله » كل : توكيد لحول مجرور بالكسرة الظاهرة ، وكل مضاف وضمير الغائب المائد إلى الحول مضاف إليه مبنى على الكسر فى محل جر « رجب » خبر ليت مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة فى آخره ، هكذا يقول النحاة ، والصواب - كما قلنا فى مطلع الكلام على هذا الشاهد - أنه ينصب « رجباً » فإما أن يكون الشاعر قد جرى على اللغة الضعيفة التى تنصب بليت وأخواتها الجزئين ، وإما أن يكون « رجباً » مفعولاً به لفعل محذوف تقع جملة خبر ليت ، والتقدير : يا ليت عدة حول كله تشبه رجباً .

الشاهد فيه : قوله « حول كله » حيث أكد النكرة التى هى قوله « حول » لما كانت النكرة محدودة ؛ لأن العام معلوم الأول والآخر وكان لفظ التوكيد من =

== الألفاظ الدالة على الإحاطة وهو قوله «كله» ؛ ونجوز ذلك هو مذهب الكوفيين ، وهو المرضى عند ابن مالك .

وبيان ذلك أن النكرة تنقسم إلى قسمين ، الأول النكرة المحدودة - وهي التي تدل على مدة معلومة المقدار - نحو أسبوع ، ويوم ، وليلة ، وشهر ، وحول ، والثاني النكرة غير المحدودة - وهي التي تصلح للقليل وللكثير ، نحو زمن ، ووقت ، وحين ، ومدة ، ومهلة ، وساعة .

فأما النكرة غير المحدودة فلا خلاف في أنه لا يجوز توكيدها ، لأنه لا فائدة في توكيدها ، ألا ترى أنك لو قلت «قد انتظرتك وقتا كله» لم يكن لذكر كله فائدة ، لأن الوقت يجوز أن يكون لحظة ويجوز أن يكون زمنا متطاولا .

وأما النكرة المحدودة فقد ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز توكيدها بلفظ من ألفاظ التوكيد الدالة على الإحاطة والشمول ككل وجميع وأجمع ، وقد استدلوا على ذلك بدليلين ، أولهما وروده عن العرب المحتج بكلامهم كاليبت المستشهد به ، وكقول الراجز :

\* قَدْ صَرَفْتِ الْبَكْرَةَ يَوْمًا أَجْمَعًا \*

وكقول الراجز الآخر :

\* تَحْمِلُنِي الدَّفَاءَ حَوْلًا أَكْتَمًا \*

وثانيتها حصول الفائدة ، أفلمت ترى أن من قال لك «قد انتظرتك يوما» قد يعنى أنه أنتظرك زمنا معين الأول والآخر مقداره يوم ، وقد يعنى أن زمن انتظاره يقارب اليوم إما نصفه وإما ثلثيه وأنه تجوز في استعمال لفظ اليوم فاستعمله في أكثر ما يدل عليه من الزمن أو في أقل ما يتناوله ، فإذا قال لك «انتظرتك يوما كله» فقد أزال بلفظ «كله» الاحتمال ، وألمت ترى أن من قال «صمت شهرا» قد يريد جميع الشهر ، وقد يريد أكثره وأنه جعل أكثر الشهر شهرا لأن الأكثر يعطى حكم الجميع ؛ ففي قوله هذا احتمال لكل واحد من هذين الوجهين ، فإذا قال لك «صمت شهرا كله» فقد رفع بلفظ «كله» احتمال أنه أطلق اللفظ الدال على =

وَمَنْ أَنشَدَ « شَهْرٌ » مَكَانَ حَوْلِ فَقَدَ حَرَفَهُ ، وَلَا يَجُوزُ « صُنْتُ زَمَنًا كُذِّبَتْ » وَلَا « شَهْرًا نَفْسُهُ » .

\*\*\*

فصل : وإذا أُكِّدَ ضميرٌ مرفوعٌ متصلٌ ، بالنفس أو بالعين ، وجب توكيده أولاً بالضمير المنفصل ، نحو « قَوْمُوا أَنْتُمْ أَنْفُسَكُمْ » بخلاف « قَامَ الزَّيْدُونَ أَنْفُسَهُمْ »<sup>(١)</sup> فيمتنع الضمير ، وبخلاف « ضَرَبْتَهُمْ أَنْفُسَهُمْ » ، و « مَرَرْتُ بِهِمْ أَنْفُسِهِمْ »<sup>(٢)</sup> ، و « قَامُوا كَلِمَتَهُمْ »<sup>(٣)</sup> ، فالضمير جائز لا واجب .

\*\*\*

= الكل وأراد به أكثر هذا الكل ، وصار كلامه نصاً في مقصوده غير محتمل إلا وجهها واحداً ، قال ابن مالك في تأييد مذهب الكوفيين في هذه المسألة « فلو لم ينقل استعماله عن العرب لكان جديراً بأن يستعمل قياساً ، فكيف به واستعماله ثابت - ثم ذكر ما أرناءه لك آتفاً من الشواهد » اه كلامه .

(١) المؤكد في هذا المثال اسم ظاهر ، وهو الزيدون ، فلا يؤكد بالضمير المنفصل قبل التأكيد بالنفس أو بالعين ، لأن الضمير لا يؤكد الاسم الظاهر ، لكون الضمير أعرف من الاسم الظاهر .

(٢) المؤكد في هذين المثالين ضمير غير ضمير الرفع ، فإنه في أول المثالين منصوب المحل على المفعولية وفي المثال الثاني مجرور المحل بالباء ، ومن أجل ذلك لا يلزم توكيده بالضمير المنفصل قبل توكيده بالنفس أو بالعين ، لكنه مع ذلك لا يمتنع توكيده ، فيجوز أن تقول « ضربتهم هم أنفسهم » وأن تقول « مررت بهم هم أنفسهم » كما قلت « ضربتهم أنفسهم ، ومررت بهم أنفسهم » .

(٣) التوكيد في هذا المثال بلفظ « كل » لا بالنفس أو بالعين . فلا يلزم توكيد الضمير المتصل المؤكد بكل هذه بالضمير المنفصل ، لكنه ليس يمتنع أيضاً ، فيجوز أن تقول « قاموا هم كلهم » كما قلت « قاموا كلهم » .

وأما التوكيد اللفظي فهو : اللفظ المكرر به ما قبله .  
 فإن كان جملة فالأكثر اقترانها بالعاطف<sup>(١)</sup> ، نحو ( كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ،  
 ثُمَّ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ )<sup>(٢)</sup> ، ونحو ( أُولَىٰ لَكَ فَأُولَىٰ ، ثُمَّ أُولَىٰ لَكَ  
 فَأُولَىٰ )<sup>(٣)</sup> ، وتأتي بدونها ، نحو قوله عليه الصلاة والسلام : « وَاللَّهِ لَا غَزُونَ  
 قُرَيْشًا » ثلاثَ مَرَّاتٍ ، ويجب التركُّ عند إيهام التعمد ، نحو « ضَرَبْتُ  
 زَيْدًا ضَرَبْتُ زَيْدًا » .

وإن كان اسماً ظاهراً أو ضميراً منفصلاً منصوباً فواضح ، نحو « فِسْكَاحُهُ  
 بَاطِلٌ بَاطِلٌ بَاطِلٌ » وقوله :

٤٠٣ — \* فَإِيَّاكَ إِيَّاكَ الْمِرَاءَ فَإِنَّهُ \*  
 —————

(١) نص أبو حيان في الارتشاف على أن حرف العطف الذي يعطف الجملة المؤكدة  
 على الجملة قبلها هو «ثم» ولكنه لم يصرح بأنه لا يجوز العطف بغير هذا الحرف ، ولم  
 يمثل ابن مالك في شرح التسهيل إلا بما كان العاطف فيه «ثم» لكن المحقق الرضى  
 صرح بأن الفاء مثل ثم في هذا الموضع .

(٢) الآيتان ٤ و ٥ من سورة النبأ .

(٣) الآيتان ٣٤ و ٣٥ من سورة القيامة ، ومن أمثلة ذلك أيضا قوله تعالى :  
 ( وما أدراك ما يوم الدين ، ثم ما أدراك ما يوم الدين ) .

٤٠٣ — نسب هذا الشاهد إلى الفضل بن عبد الرحمن القرشى ، وما ذكره  
 مؤلف ههنا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

\* إِلَى الشَّرِّ دَعَا وَلِلشَّرِّ جَالِبُ \*

اللغة : « المراء » بكسر الميم ، بزنة الكتاب - هو أن تدفع الحق ولا تدعن له  
 مع أنه واضح جلي ، وهو أيضا الجدل ، ومن أهل اللغة من يزعم أن المراء لا يكون  
 إلا اعتراضا ، أما الجدل فهو أعم فقد يكون ابتداء وقد يكون اعتراضا « دعاء » صيغة  
 مبالغة من قولهم « دعا فلان فلانا » إذا طلب حضوره « جالب » مسبب له .

اللعنى : يحذر الشاعر من المارة ، ويبين أن المارة تكون سببا لحدوث الشر =

وإن كان ضميراً منفصلاً مرفوعاً جاز أن يؤكّد به كلّ ضمير متصل<sup>(١)</sup>، نحو « قُمتَ أنتَ » و « أكرمتك أنتَ » و « مررتُ بك أنتَ » .

ووقوع الداس تحت غوائله ، وقد أظهر في مقام الإضمار في قوله « وللشر جالب » مبالغة في التنفير منه بذكر اللفظ المقوت المستبشع .

الإعراب : « إياك » إيا : مفعول به لفعل محذوف مبنى على السكون في محل نصب والسكاف حرف خطاب « إياك » توكيد للأول « المراء » منصوب على زع الخافض عند الجمهور ، وتقدير السلام على هذا : باعد نفسك باعد نفسك من المراء ، وهو منصوب على أنه مفعول ثان للفعل العامل في « إياك » عند جماعة منهم ابن مالك وتقدير السلام على هذا : جنب نفسك المراء ، مثلاً « فإنه » الفاء حرف دال على التعليل مبنى على الفتح لا محمل له من الإعراب ، إن : حرف توكيد ونصب ، وضمير الغائب العائد إلى المراء اسمه مبنى على الضم في محل نصب « إلى الشر » جار ومجرور متعلق بقوله دعاء الآتي « دعاء » خبر إن مرفوع بالضمّة الظاهرة « وللشر » الواو حرف عطف ، وللشر : جار ومجرور متعلق بجالب الآتي « جالب » معطوف بالواو على دعاء ، والمعطوف على المرفوع مرفوع . وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « إياك إياك » فإن المؤلف تبع بعض النحاة فذكر أن هذه العبارة من التوكيد اللفظي الواقع في الضمائر المنفصلة المنصوبة حيث كرر الشاعر كلمة « إياك » وهي ضمير منفصل مختص بموقع النصب ، ولكن العليحي تورك على هذا السلام ، وذكر أن الضمير المنصوب يحتاج البتة إلى عامل ينصبه ، وهذا لا بد له من فاعل ، وكأنه يريد أن يجعله من توكيد الجملة بجملة ، ولكنه غير لازم ؛ فإنك قد تؤكد الجملة بأكلمها ؛ فتقول : جاء زيد جاء زيد ، وقد تؤكد الفعل وحده فتقول : جاء زيد ، وقد تؤكد الفاعل وحده فتقول : جاء زيد زيد ، وإن كان مع الجملة مفعول فقد تؤكد وحده فتقول : ضرب علي خالدًا خالدًا .

(١) أما في حالة الرفع نحو « قمت أنت » فقد أكد الضمير المرفوع ضميراً آخر مرفوعاً ، وغاية ما في الباب أن الضمير الواقع تأكيداً منفصلاً ، إذ ليس له عامل ملفوظ به حتى تمكن أن يجيء متصلاً ، وأما في حالة النصب نحو « أكرمتك أنت » = ( ٢٢ — أوضح المسالك ٣ )

وإن كان ضميراً متصلاً وُصِلَ بِمَا وُصِلَ بِهِ التوكيد ، نحو « عَجِبْتُ مِنْكَ مِنْكَ »<sup>(١)</sup> .

وإن كان فعلاً أو حرفاً جوابياً فواضح ، كقولك « قَامَ قَامَ زَيْدٌ » وقوله :

— ٤٠٤ — \* لَا لَأَبُوحُ بِحُبِّ بِنْتِهَا \*  
 \* لَا لَأَبُوحُ بِحُبِّ بِنْتِهَا \*

== فقد وقع الضمير المنفصل الذى أصله أن يكون فى محل رفع توكيداً للضمير المتصل المنصوب ، ونختار أنه يجوز فى هذه الحالة أن يؤتى بالضمير المنفصل المنصوب فيقال « أكرمك إياك ، ورأيتك إياه » وهذا مذهب الكوفيين ، واختاره ابن مالك ، فأما البصريون فإنهم أوجبوا حين تريد التوكيد أن تجيء بالضمير المنفصل المرفوع ، وصححوا نحو قولك « أكرمك إياك : وأكرمتك إياه » على أن يكون الضمير المنفصل بدلاً ، لا توكيداً ، فاعرف ذلك .

(١) لم يمثل المؤلف فى هذا الموضع إلا للضمير الجرور نحو « عجبته منك منك » لأن هذا النوع هو الذى يتعين فيه أن يكون الضمير الثانى توكيداً للضمير الأول ، فأما المرفوع نحو « أحسنت أحسنت » والمنصوب نحو « أكرمك أكرمك » فإن كلا منهما يمتثل وجهين ، أحدهما أن يكون مراد التكرار تأكيد الضمير بالضمير ، وثانيهما أن يكون مقصده تأكيد الجملة بالجملة ، فمن أجل هذا الاحتمال ترك المؤلف التمثيل لهما ، حتى يعتمد عن الإجمال .

٤٠٤ — هذا الشاهد من كلام جميل بن عبد الله بن معمر العذرى ، وما ذكره

المؤلف ههنا صدر بيت من الكامل ، وعجزه قوله :

\* أَخَذَتْ عَلَى مَوَاتِقًا وَعُهُودًا \*

وقد ورد هذا العجز فى كلام لكثير عزة ، وهالك البيت الذى ورد فيه :

لَا تَغْدِرْنَ بِوَصْلِ عَزَّةَ بَعْدَمَا أَخَذَتْ عَلَيْكَ مَوَاتِقًا وَعُهُودًا

اللغة : « أبوح » مضارع « باح فلان بسره » إذا أفساه وتكلم به وأخبر عنه ،

أو صنع ما يدل عليه « بنتة » بفتح الباء وسكون التاء الثالثة - هى بثينة محبوبه جميل بن

معمر العذرى ، وقد تصرف فى اسمها تليحاً « مواتقاً » جمع موثق - بفتح الميم وسكون

الواو وكسر التاء الثالثة - وهو العهد ، وأراد أنهما توأما على المحافظة على المحبة =

وإن كان غَيْرَ جوابيَّ وجب أسران : أن يُفصَلَ بينهما ، وأن يُعَادَ مع التوكيد ما اتصل بالموكَّد إن كان مضمراً ، نحو (أَيَعِدُكُمْ أَنْتُمْ إِذَا مِتُّمْ وَكُنْتُمْ تُرَابًا وَعِظَامًا أَنْتُمْ تُخْرَجُونَ) <sup>(١)</sup> ، وأن يُعَادَ هو أو ضميره

وكتمان ما بينهما من علاقة «عهودا» جمع عهد- بفتح العين وسكون الهاء- وهو بمعنى الوثق واليثاق ،

المعنى : يقول : إنى لا أستطيع لنفسى أن أذيع حبي بثينة وأعلن ما استتر عن الناس من علاقتى بها ؛ لأننى مرتبط معها بمواثيق وعهود على ألا نطلع أحداً على شيء من سر ألفتنا ، وقد يقال : إن هذا الكلام نفسه إذاعة لما بينهما من حب وعهود مودة .

الإعراب : « لا » حرف نفي مبني على السكون لا محل له من الإعراب « لا » توكيد للاأول « أبوح » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « بحب » جار ومجرور متعلق بقوله أبوح ، وحب مضاف و « بثنة » مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن السكرة لأنه لا ينصرف للعلمية والتأنيث « إنها » إن : حرف توكيد ونصب ، وضمير الغائبة العائد إلى بثنة اسمه « أخذت » أخذ : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هى يعود إلى بثنة « على » جار ومجرور متعلق بأخذ « مواثيقا » مفعول به لأخذ منصوب بالفتحة الظاهرة ، وكان من حقه أن يمنعه التنوين ، لكنه لما اضطر نونه « وعهودا » الواو عاطفة ، عهودا : معطوف على قوله « مواثيقا » .

الشاهد فيه : قوله « لا لا » فإنه توكيد لفظى للحرف ، ولما كانت « لا » من حروف الجواب لم يحتج لأن يفصل بين المؤكَّد والمؤكَّد بشيء مما يجب الفصل به فى توكيد الحروف غير الجوابية ، وتقول : لا لا ، ونعم نعم ، ونعم جبر ؛ فتعيد حرف الجواب بنفسه أو بمرادفه ، وقال المفسر بن ربهى :

وَقُلْنَ عَلَى الْفِرْدَوْسِ أَوَّلَ مَشْرَبٍ

أَجَلٌ جَبْرٌ إِنْ كَانَتْ أَيْبَحَتْ دَعَايِرُهُ

(١) من الآية ٣٠ من سورة المؤمنين ، فأن المفتوحة الهمزة فى « أنتم » مؤكدة =

إن كان ظاهراً ، نحو « **إِنَّ زَيْدًا** إِنَّ زَيْدًا فَاذِلُّ » أو « **إِنَّ زَيْدًا** إِنَّهُ فَاذِلُّ » وهو الأولى<sup>(١)</sup> ، وَشَدَّ اتَّصَالَ الحرفين كقوله :  
\* إِنََّّ إِنَّ الكَرِيمَ يَحْمِلُ مَا لَمْ \* ٤٠٥

= لأن المفتوحة الهمزة الأولى في « أنكم إذا متم » وقد فصل بين التأكيد والتوكيد بالظرف وما يليه ، وقد أعيد مع « أن » الثانية الضمير المتصل - وهو الكاف والميم - فتحقق الشرطان .

(١) إنما كان إعادة ضمير التوكيد أولى من إعادة لفظه لسببين ، الأول أنه يلزم على إعادة لفظه نحو « **إن زيدا** إن زيدا قائم » التكرار لفظاً ، وليس مما يستحسن لغير موجب ، والثاني أن إعادته بلفظه ربما أوهمت أن الثاني غير الأول وإنما وقع بينهما اشتراك ، والذي استعمله القرآن الكريم هو إعادة ضميره نحو قوله تعالى ( في رحمة الله هم فيها خالدون ) فإن « في » الثانية في قوله سبحانه ( فيها ) توكيد لفي الأولى في قوله ( في رحمة الله ) ولا يجوز لك أن نظن مجموع الجار والمجرور مؤكداً لمجموع الجار والمجرور المتقدم ، لأنه يلزم على ذلك أن يكون الجار تأكيداً للجار ، والمجرور الذي هو الضمير تأكيداً للمجرور الذي هو الاسم الظاهر ، وذلك لا يجوز ، لأن الظاهر أقوى من الضمير ، ولا يكون الأضعف توكيداً للأقوى .

٤٠٥ - لم أف لهدا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وما ذكره المؤلف ههنا صدر بيت من الخفيف ، وعجزه قوله :

\* يَرَيْنُ مَنْ أَجَارَهُ قَدْ ضِيماً \*

اللغة : « الكريم » المراد به ههنا الذي يأبى الضيم ولا يرضى بما يمس شرفه أو ينال من كرامته « يحلم » مضارع من الحلم ، وهو هنا الأناة والتعقل « أجاره » الذي جعله في جواره ونصب عليه حمايته « ضيماً » ماض مبني لما لم يسم فاعله من الضيم ، وهو بخس الحق والتعدي على صاحبه ، تقول : ضامه يضيئه ضيماً ، إذا نقصه حقه .

المعنى : يقول : إن الرجل الأبي الكريم النفس الطيب الخلق لا يزال يستعمل الأناة والتؤدة في أموره كلها ، حتى إذا رأى أن الرجل الذي دخل في جواره واستظل بحمايته قد بخس حقاً من حقوقه خلع رداء الرزانة ولبس ثوب البطش . =

== الإعراب : « إن » حرف توكيد ونصب مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « إن » توكيد لإن الأولى « الكريم » اسم إن منصوب بالفتحة الظاهرة ، وأصله صفة لموصوف محذوف ، فلما حذف الموصوف أقيمت الصفة مقامه لأنهاصالحة لأن تلي العامل « يحلم » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الكريم ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله في محل رفع خبر إن « ما » مصدرية ظرفية حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب « لم » حرف نهي وجزم وقلب مبني على السكون لا محل له من الإعراب « يرين » يرى : فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة في محل جزم بلم ، ونون التوكيد حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب ، وما المصدرية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بإضافة اسم زمان منصوب بقوله يحلم ، وتقدير الكلام : يحلم مدة عدم رؤيته - إلخ « من » اسم موصول مفعول به ليرى مبني على السكون في محل نصب « أجاره » أجاز : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الكريم ، والضمير البارز العائد إلى الاسم الموصول مفعول به لأجاز مبني على الضم في محل نصب ، والجملة من الفعل الماضي وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب صلة الاسم الموصول « قد » حرف تحقيق مبني على السكون لا محل له من الإعراب « ضيا » فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الاسم الموصول ، والألف للإطلاق ، والجملة من الفعل الماضي البني للمجهول ونائب فاعله في محل نصب حال من الاسم الموصول ، هذا إن اعتبرت يرى بصرية ، فإن اعتبرتها علمية كان الاسم الموصول مفعولا أول ليرى ، وجملة « قد ضمير » في محل نصب مفعولا ثانياً .

الشاهد فيه : قوله « إن إن » حيث أكد الشاعر « إن » الأولى توكيدا لفظياً بإعادة لفظها ، من غير أن يفصل بين المؤكد والمؤكد ، مع أن « إن » ليست من حروف الجواب ، والتوكيد على هذا الوجه شاذ .  
وفي قوله « يرين » توكيد المضارع المنهى بلم كما في قول الراجز يصف وطبلبن ، وهو الشاهد رقم ٤٧٤ الآتي .

يَحْسِبُهُ الْجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمْ شَيْخًا عَلَى كُرْسِيِّهِ مُعَمَّمًا

وأَسْتَهْلُ مِنْهُ قَوْلُهُ :

— ٤٠٦ — \* حَتَّى تَرَاهَا وَكَأَنَّ وَكَأَنَّ \* \*

٤٠٦ — هذا بيت من الرجز المشطور ، وقد نسبوا هذا الشاهد إلى الأغب العجلى ، ومنهم من ينسبه إلى خطام الجاشعي يصف إبلا ، وبعد هذا البيت قوله :

\* أَعْنَاقَهَا مُشَدَّدَاتٌ بِقَرْنٍ \* \*

اللغة : « تراها » الضمير البارز المتصل يعود إلى إبل يصفها الراجز « أعناقها » الأَعْنَاق : جمع عنق - بضم أوله وثانيه ، وقد يسكن ثانيه تخفيفا - الرقبة « قرن » بفتح أوله وثانيه بزنة جبل - جبل تربط به الإبل ويقرن بواسطته بعضها إلى بعض .  
المعنى : وصف الراجز إبلا ارتحلوها واستحموها للسير فأسرعت وجدت في السير ، وكان من أثر هذا الإسراع أن رفعت أعناقها ، وكانت كلها في قوة واحدة فتساورت وتجاورت حتى ليخالها من ينظر إليها في هذه الحال كأنما ربطت أعناقها وشدت بحبل .  
الإعراب : « حتى » حرف غابة وجر « تراها » ترى : فعل مضارع يقصد به هنا حكاية الحال مرفوع بضمه مقدرة على الألف ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وضمير الإبل مفعول به « وكأن » الواو واو الحال ، كأن : حرف تشبيه ونصب « وكأن » نوکید للأول « أعناقها » أعناق : اسم كأن منصوب بالفتحة الظاهرة ، وأعناق مضاف وضمير الغائبة العائد إلى الإبل مضاف إليه « مشددات » خبر كأن مرفوع بالضممة الظاهرة « بقرن » الباء حرف جر مبني على الكسر لا محل له من الإعراب ، قرن : مجرور بالباء وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، وسكن لأجل الوقف ، والجاء والمجرور متعلق بقوله مشددات .

الشاهد فيه : قوله « وكأن وكأن » حيث أكد كأن التي هي حرف تشبيه ونصب توكيذا لفظيا بإعادة لفظها ، مع عدم الفصل بين المؤكد والمؤكد بمعمول أولها ، مع أن « كأن » ليس من أحرف الجواب ، والتوكيد على هذا الوجه شاذ ، ولو أنه جاء به على ما تقتضيه العربية لقال « كأن أعناقها وكأنها » مثلا ، ومع أن ما جاء به الراجز شاذ فإنه أخف في الشذوذ من قول الشاعر في الشاهد السابق « إن إن الكريم » لأن الراجز في هذا الشاهد قد فصل بين الحرفين بالواو ، ولم يفصل هناك بشيء أصلا .

لأن المؤكّد حَرَفَان ؛ فلم يَتَّصِلْ لفظُ بمثله ، وأشدُّ منه قوله :

٤٠٧ - \* وَلَا لِلِمَا بِهِمْ أبدأ دَوَاه \*  
لِكَوْنِ الحرفِ على حرف واحد .

٤٠٧ - هذا الشاهد من كلام مسلم بن معبد الوالي ، وقال الشيخ خالد « لرجل من بني أسد » ولم يعينه ، ومسلم أسدى ، والبيت من قصيدة طويلة ذكرها البغدادي في شرح الشاهد ( ١٣٤ ) من الخزانة ، وما أنشده المؤلف ههنا هو عجز بيت من الوافر ، وصدره قوله :

\* فَلَا وَاللَّهِ لَا يُبْلَغِي لِمَا بِي \*

قال البغدادي : قال أبو محمد الأسود الأعرابي في ضالة الأديب : كان السبب في هذه القصيدة أن مسلماً كان غائباً فكتبت إليه للمصدق - أى لعامل الزكاة - وكان رقيع ، وهو عمارة بن عبيد الوالي ، عريفاً ؛ فظن مسلم أن رقيعاً أغراه ، وكان مسلم ابن أخت رقيع وابن عمه فقال :

بَكَتْ إِبْلِي ، وَحُقَّ لَهَا الْبُكَاءُ وَفَرَّقَهَا الْمَظَالِمُ وَالْعَدَاءُ

اللغة : « يلفى » مضارع مبني للمجهول ماضيه المبني للمعلوم « ألقى » ومعناه وجد « لما بي » أراد للذي بي من الموجدة والحنق عليهم « لما بهم » أراد للذي بهم من الحقد والضعينة وحسيكه الصدور « دواء » أصل الدواء ما يمالج به ، وأراد به ههنا ما يتدارك به تفاقم الخطب ويتلافى به ما بينهم حتى تمكن إزالة الأحقاد والضغائن والترات .

المعنى : يريد أنه لا يمكن أن يحدث بينه وبين هؤلاء القوم تصاف ومودة ؛ لأنه لا علاج لما امتلأت به قلوب كل فريق منهم من الأحقاد والضغائن .

الإعراب : « فلا » الفاء حرف عطف ، ولا : حرف نفى « والله » الواو حرف قسم وجر ، واسم الجلالة مجرور به ، والجار والمجرور متعلق بفعل قسم محذوف « لا » نافية « يلفى » فعل مضارع مبني للمجهول « لما بي » اللام حرف جر ، وما : اسم موصول مبني على السكون في محل جر باللام ، والجار والمجرور متعلق بقوله يلفى ، وبى : جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول « ولا » الواو حرف عطف ، =

== لا : حرف زائد لتأكيد النفي «لما بهم» اللام الأولى حرف جر مبني على الكسر لاملح له من الإعراب ، واللام الثانية توكيد للام الأولى ، وما : اسم موصول مبني على السكون في محل جر باللام الأولى ، وبهم : جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة ، والجار والمجرور الذي هو «لما» معطوف بالواو على الجار والمجرور الأول الذي هو «لما بي» وقوله «أبدأ» ظرف زمان منصوب بيلفي «دواء» نائب فاعل يلفي مرفوع بالضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله «لما» فإن الشاعر أكد في هذه الكلمة اللام الجارة توكيدا لفظيا بإعادتها بلفظها من غير أن يفصل بين المؤكد والمؤكد بفاصل ، مع أن اللام ليست من أحرف الجواب ، والتوكيد على هذا النحو شاذ ، ولو أنه جاء به على ما تقتضيه العربية لقال «لما بهم» وقد ذكر المؤلف هذا الشاهد ليقدر أن الشذوذ الذي فيه أقوى وأشد من الشذوذ الذي في قول الشاعر في الشاهد رقم ٤٠٥ «إن إن الكريم» وقد قرر في الشاهد السابق رقم ٤٠٦ أن قول الراجز «وكان وكان» أخف في الشذوذ مما في «إن إن» فيكون الشذوذ على ثلاث مراتب : شذوذ خفيف وذلك في «وكان وكان» لوجود فاصل ما بين الحرفين - وهو الواو العاطفة - وإن لم يكن الفاصل هو خصوص معمول الحرف الأول، وشذوذ شديد وذلك في «إن إن الكريم» لعدم الفاصل بته ، ولكون الحرف على ثلاثة أحرف هجائية فهو كالتقائم بنفسه ، وشذوذ أشد كما في قوله «لما بهم» فإنه لا فاصل فيه بين الحرفين ، والحرف المؤكد موضوع على حرف هجائي واحد ؛ فهو كمن لا يقوم بنفسه ، وسيأتي في البيت الآتي نوع آخر من الشذوذ ، وهو ما نسميه أخذا من عبارة المؤلف «الشذوذ الأخف» فتصير الأنواع أربعة : شذوذ خفيف ، وشذوذ أخف ، وشذوذ شديد ، وشذوذ أشد ؛ وابن مالك يقرر في التسهيل - تبعا لابن عصفور - أن التوكيد على هذا الوجه ضرورة لا تسوغ إلا للشاعر حين يلجأ إليه إلهاء ، والزحخشري يقرر في «المفصل» أنه جائز لضرورة فيه ، حيث جعله مثل توكيد الفعل والاسم والجملة من غير تفرقة في الحكم ، فاعرف ذلك .

وأَسْهَلُ مِنْهُ قَوْلُهُ :

٤٠٨ — \* فَأَصْبَحَ لَا يَسْأَلُنِي عَنْ يَمَانِي \*  
لأن المؤكّد على حرفين ، ولاختلاف اللفظين .

\*\*\*

٤٠٨ — هذا الشاهد من كلام الأسود بن يعفر . وما أنشده المؤلف ههنا هو صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

\* أَصَعَّدَ فِي عُلُوِّ الْهَوَىٰ أُمَّ تَصَوَّبًا \*

اللغة : « لا يسألني عن يمانيه » أراد أن الغواني لما رأين رأسه فد وخطه الشيب وأن منته قد ضعفت لم يعدن يكثرن به فيسألنه عما هو فيه من وجع أو نحوه «أصعد» أراد ارتفع « تصوبا » أراد استغل و نزل المعنى : وصف الشاعر نفسه بعد أن هذه الكبر ، ونالت الشيخوخة منه منالها ، ولم يعد حالياً بعوة الشباب وميعته ، فذكر أن الغواني لم يبق فيهن ميل له ، ولاصرن يعبان به أو يبالينه .

الإعراب : « فأصبح » الماء عاطفة ، أصبح : فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى المحدث عنه وهـ إنما يتحدث عن نفسه عن طريق الغيبة « لا » حرف نفي مبني على السكون لا محل له من الإعراب « يسألني » يسأل : فعل مضارع مبني على السكون لانصالة بنون النسوة ، ونون النسبة فاعله ، وضمير الغيبة مفعوله ، وجملة المضارع و فاعله ومفعوله في محل نصب خبر أصبح «عن» حرف جر « بما » الباء حرف جر بمعنى عن ؛ فهو توكيد لفظي لعن . وما : اسم موصول مبني على السكون في محل جر بمن ، والجار والمجرور متعلق بقوله يسأل « به » جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الاسم الموصول .

الشاهد فيه : قوله « عن بما » حيث أكد « عن » الجارة توكيدا لفظياً بإعادته بلفظ مرادف له ، وهو الباء التي بمعنى عن والمتصلة في اللفظ بـ«ما» الموصولة ، والتوكيد على هذا النحو شاذ عند المؤلف تبعاً للناظم وابن عصفور على ما بينا في شرح الشاهد السابق ؛ لأنه لم يفصل بين المؤكّد والمؤكّد ، مع أن الحرف المؤكّد ليس =

هذا باب العطف<sup>(١)</sup>

وهو ضربان : عَطْفٌ نَسَقٍ ، وسيأتي ، وعَطْفٌ بَيَانٍ<sup>(٢)</sup> ، وهو « التَّابِعُ المُشْبَهُ لِلصِّفَةِ فِي تَوْضِيحِ مَتَّبِعِهِ إِنْ كَانَ مَعْرِفَةً وَتَحْصِيصَهُ إِنْ كَانَ نَكْرَةً »<sup>(٣)</sup> ،

من أحرف الجواب ، ولو أنه أتى به طى ما تقتضيه العربية عند من ذكرنا لقال « عما بما » ومع أن التوكيد على هذا النحو شاذ فهو في هذا البيت الذى نحن بصدد شرحه أهون من الشذوذ الذى فى قول الشاعر فى البيت السابق « لها بهم » ووجه كون هذا أهون فى الشذوذ من ذلك من ناحيتين ؛ الأولى : أن الحرف المؤكد فى البيت السابق موضوع على حرف هجائى واحد وهو اللام ، وهو فى هذا البيت موضوع على حرفين هجائين وهو « عن » . الناحية الثانية : أن المؤكد والمؤكد فى البيت السابق يلفظ واحد ، وهما فى هذا البيت يلفظين مختلفين وإن اتفقا فى المعنى

\* \* \*

(١) العطف فى الأصل مصدر قولك « عطفت الشيء » إذا تئبته فجعلت أحد طرفيه على طرفه الآخر ، وهو أيضا مصدر قولك « عطف الفارس على قرنه » أى كفته ومساويه فى الشجاعة - أى التفت ، إليه ، وفى اصطلاح النحاة ما ذكره المؤلف . وأنت خير بأن حقيقة عطف البيان تخالف حقيقة عطف النسق ، فلذلك لم يذكر المؤلف ولا غيره من النحاة لها تعريفا واحدا يجمعهما ، لأن الحقائق المختلفة لا يجمعها تعريف واحد ، وكان لا بد له من أن يبدأ بتقسيم العطف إلى القسمين ثم يذكر تعريف كل قسم منهما ، وقول المناطقة « إن مرتبة التقسيم تالية لمرتبة التعريف » محله فيما له حقيقة واحدة تجمع كل أقسامه .

(٢) وإنما سمى هذا النوع « عطف بيان » لأن اللفظ الثانى تكرر لالفظ الأول ، لأن الثانى يشبه أن يكون مرادفا للأول لأن الذات المدلول عليها باللفظين واحدة ، وإنما يؤتى بالثانى لزيادة البيان .

(٣) قوله « التابع » جنس فى التعريف يشمل جميع التوابع ، وقوله « المشبهه للصفة » فصل أول يخرج به النعت ، وقوله « فى توضيح متبوعه - إلخ » فصل ثان =

والأول مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(١)</sup>، كقوله :

— ٤٠٩ — \* أَقْسَمَ بِاللَّهِ أَبُو حَفْصٍ عُمرُ \*

يُخرج به بقية التوابع— وهي التوكيد وعطف النسق والبدل— فإنه لا يؤتى بواحد من هذه الثلاثة لقصده الإيضاح أو التخصيص استقلالاً، فإن أفاد واحد منها شيئاً من ذلك كمعطف أحد المترادفين على الآخر عطف نسق وكبدل السكل من السكل فإن هذه الفائدة ليست مقصودة .

(١) ظاهر إطلاق المؤلف أن النحاة مجمعون على أن عطف البيان يجرى في المعارف كلها ، ودعوى الإجماع على ذلك ليست مسلمة ، بل قيل : إنه يختص بالعالم دون سائر المعارف ، والعالم الاسم والكنية واللقب .

٤٠٩ — هذا بيت من الرجز المشطور من قول أعرابي جاء إلى أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله عنه يقول له : إني على ناقة دبراء عجماء نقباء ، وطلب منه أن يعطيه ناقة أخرى من إبل الصدقة يركبها ، فامتنع ، فانطلق وهو يقول ذلك ، وبعده :

مَا مَسَّهَا مِنْ نَقَبٍ وَلَا دَبْرٍ فَأَغْفِرْ لَهُ اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ فَجْرٌ

اللغة : « أبو حفص » كنية لأمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه اكناه بها سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وحفص فى الأصل : اسم من أسماء الأسد ، وكأنه لحظ شجاعته وجراءة قلبه ، وقيل : إنما كنى بأبنته أم المؤمنين حفصة بنت عمر زوج رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ورخم بمحذف تاء حفصة فى غير النداء « ما مسها » الضمير البارز يعود إلى ناقة الأعرابي « نقب » بفتح النون والقاف جميعاً — هو الجرح يكون فى ظهر البعير أو خده « فجر » مال عن الصدق .

الإعراب : « أقسم » فعل ماض مبنى على التمتع لا محل له من الإعراب « بالله » جار ومجرور متعلق بأقسم « أبو » فاعل أقسم مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف و « حفص » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « عمر » عطف بيان على قوله « أبو حفص » مرفوع بالضم ، وسكن لأجل الوقف .

والثاني أنبئته الكوفيون وجماعة<sup>(١)</sup> وجوّزوا أن يكون منه (أو كفارة<sup>٢</sup> طمّام<sup>٣</sup> مساكين<sup>٤</sup>) فيمن نَوَّنَ كفارة ، ونحو ( مِنْ مَاءِ صَدِيدٍ )<sup>(٥)</sup> ، والباقون<sup>(٦)</sup> يُوجِبُونَ في ذلك البدلية ، ويخصّصون عطف البيان بالمعارف<sup>(٧)</sup> .  
 وبوافق متبوعه في أربعة من عشرة : أوّجه الإعراب الثلاثة والإفراد والتذكير والتذكير وفروعهم ، وقول الزخشرى إن ( مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ )<sup>(٨)</sup> عطف على ( آيَاتُ بَيِّنَاتٌ ) مُخَالَفٌ لِإِجْمَاعِهِمْ<sup>(٩)</sup> ، وقوله وقول الجرجاني

الشاهد فيه : قوله « أبو حفص عمر » حيث جاء عطف البيان في المعرفة ؛ فإن قوله « عمر » عطف بيان على قوله « أبو حفص » وهو علم ، والعلم من المعارف ، وفيه دليل على أن السكتية يجوز تقدمها على الاسم .

(١) منهم الفارسي وابن جنى والزخشرى وابن عصفور ، ومنهم ابن مالك وولده .

(٢) من الآية ٩٥ من سورة المائدة .

(٣) من الآية ١٦ من سورة إبراهيم .

(٤) قال ابن عصفور : إن هذا مذهب أكثر النحويين ، ونسبه الشلوبين

إلى البصريين .

(٥) إنما دعاهم إلى هذا زعمهم أن النكرة مجهولة دائماً ، والمقصود بعطف البيان الكشف والإيضاح ، وذلك لا يحصل بالمجهول ؛ إذ لا يوضح المجهول بمجهول مثله ، وليس الذي ذهبوا إليه جارياً على إيدلأفه ، فقد علمنا أن من النكرات ما يدل على معنى أخص مما يدل عليه نكرة أخرى ، ولا شك أن الأخص يبين الأعم .

(٦) من الآية ٩٧ من سورة آل عمران .

(٧) لا يجوز في هذه الآية أن يكون قوله تعالى ( مقام إبراهيم ) بيانا لقوله ( آيات بينات ) لما ذكر المؤلف من أن هذا مخالف لإجماع النحاة : على وجوب التناظر بين البيان والمبين ، وفي هذه الآية مخالفة بينهما من ثلاثة أوجه ، وذلك أن (مقام إبراهيم) معرفة بالإضافة إلى العلم ، ومذكر ، ومفرد ، وقوله (آيات بينات) نكرة ، ومؤنث ، وجمع .

يُشْتَرَطُ كَوْنُهُ أَوْضَحَ مِنْ مَتَّبِعِهِ مُخَالَفَ لِقَوْلِ سَيَبُوبَةَ فِي « يَا هَذَا ذَا الْجُمَّةِ »  
 إِنْ « ذَا الْجُمَّةِ » عَطْفُ بَيَانٍ مَعَ أَنْ الْإِشَارَةَ أَوْضَحَ مِنَ الْمُضَافِ إِلَى ذِي الْأَدَاةِ .

\* \* \*

وَيَصِحُّ فِي عَطْفِ الْبَيَانِ أَنْ يُعْرَبَ (١) بَدَلًا كَلْبًا ، إِلَّا إِنْ امْتَنَعَ الِاسْتِغْنَاءُ

= وكذلك لا يجوز أن يكون (مقام إبراهيم) بدل كل من كل ؛ وذلك لأنهم  
 اشتراطوا إذا كان المبدل منه دالا على متعدد أن يكون البدل وافيا بالعدة ، وقولنا  
 (آيات بينات) جمع ، وأقل ما يدل عليه الجمع ثلاثة ، ولم يذكر في الآية إلا واحد ،  
 فلم يتحقق شرط البدل ، وقيل : يجوز أن يكون (مقام إبراهيم) بدلا ، ولكنه ليس  
 بدل كل من كل حتى يلزم ما ذكره المانع . بل يجوز أن يكون بدل بعض من كل كما  
 صرح به البيضاوي ، ولا يلزم في بدل البعض من كل شيء ، مما ذكرتم ، وقيل : إنا ملتزم  
 أن يكون بدل كل من كل ، وتناول في (مقام إبراهيم) بأنه مفرد في اللفظ ، ولكن له  
 جهات متعددة تجمله في حكم الجمع ، فإن الآيات المتعددة فيه : أثر التقدم في الصخره  
 السماء ، وغوصه فيها إلى السكابين ، وكونها قد خصت بذلك من بين الصخور ،  
 وبقاؤه دون آثار الأنبياء ، وحفظه .

والحاصل أن قوله تعالى (آيات بينات) لا يجوز أن يكون عطف بيان ، ولا يجوز  
 أن يكون بدلا إلا على التأويل الذي ذكره البيضاوي ؛ فيتمين أن يكون خبر مبتدأ  
 محذوف ، أو مبتدأ خبره محذوف ، والتقدير : بعضها مقام إبراهيم ، أو منها  
 مقام إبراهيم .

(١) عصل المسألة أنه قد يتعتم كون التابع بيانا ، وذلك في صورتين اللتين  
 ذكرهما المؤلف . وقد يتعتم كونه بدلا ، وذلك فيما لو كان للثاني إعراب ليس على  
 لفظ الأول ولا عمله ، نحو « يا عبد الله كرز » بضم الثاني ، وكذا فيما إذا كان الثاني  
 غير مطابق للتبوع ، مثل قول الله تعالى : ( لقد كان لسبأ في مسكنهم آية جنتان )  
 وقوله تعالى : ( إن الله لا يستحي أن يضرب مثلا ما بعوضة ) . ويجوز فيما عدا ذلك  
 الأمران ، لكن يترجح البيان على البدل ؛ فنحصل أن الوجوه ثلاثة : وجوب  
 البيان ، ووجوب البدل ، وجواز الأمرين .

عنه ، نحو « هِنْدُ قَامَ زَيْدٌ أَخُوهَا » أو إِحْلَالُهُ محلّ الأول ، نحو « يَا زَيْدُ  
الْحَارِثُ » وقوله :

٤١٠ — \* أَيَا أَخَوَيْنَا عَبْدَ شَمْسٍ وَنَوْفَلَا \* \*

٤١٠ — هذا الشاهد من كلام طالب بن أبي طالب بن عبد المطلب ، أخى أمير  
المؤمنين على بن أبي طالب . وابن عم النبي صلى الله عليه وسلم ، وكلته التى منها هذا  
الشاهد يقولها فى مدح الرسول والبكاء على من قتل يوم بدر من قريش ، وقدرهاها  
ابن هشام فى السيرة ( ج ٢ ص ٦٢ طبع بولاف ) وما ذكره المؤلف ههنا صدر بيت  
من الطويل ، ويروى النحاة عجزه هكذا :

\* أَعِيدُ كَمَا بِاللَّهِ أَنْ تُحْدِثَنَا حَرْبًا \*

وقد رواه فى السيرة هكذا :

\* فِدَى لَكُمْ لَّا نَتَّبِعُوا بَيْنَنَا حَرْبًا \*

اللغة : « عبد شمس » فصيلة من قريش منهم بنو أمية « نوفل » فصيلة أخرى من  
قريش « أعيد كما بالله » أراء الجأ إلى الله من أجلكما لئلا يقع بينكما من الشقاق  
ما لا قبل لنا بدفعه ، أو أحسنكما بالله وأجملكما فى كنهه ورعايته مخافة ذلك .

الإعراب : « أيا » حرف نداء مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « أخويننا »  
منادى منصوب بالياء المفتوح ما قبلها تحقيقا المكسور ما بعدها تقدير لأنه مثنى ،  
وهو مضاف ونا : مضاف إليه مبنى على السكون فى محل جر « عبد » عطف بيان  
على أخويننا منصوب بالفتحة الظاهرة ، وعبد مضاف و « شمس » مضاف إليه مجرور  
بالكسرة الظاهرة « ونوفلا » الواو حرف عطف ، نوفلا : معطوف على عبد شمس ،  
والمعطوف على المنصوب منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « أعيد كما » أعيد :  
فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وضمير المخاطبين مفعول به  
« بالله » جار ومجرور متعلق بقوله أعيد « أن » حرف مصدرى ونصب « تحدثنا »  
فعل مضارع منصوب بأن ، وعلامة نصبه حذف النون ، وألف الاثنين فاعله « حربا »  
مفعول به لتحدثنا ، وأن المصدرية مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر مجرور بحرف  
جر محذوف ، والجار والمجرور متعلق بأعيد ، وتقدير الكلام : أعيد كما بالله من  
إحداثكما حربا .

وقوله :

\* أَنَا ابْنُ التَّارِكِ الْبَكْرِيِّ بِشْرٍ \*

— ٤١١

== الشاهد فيه : قوله « عبد شمس ونوفلا » فإنه يتعين فيهما أن يكون « عبد شمس » عطف بيان على قوله « أخوينا » ويكون « نوفلا » معطوفا عطف نسق بالواو على عبد شمس ، ولا يجوز قههما أن يكون « عبد شمس » بدلا ؛ إذ لو كان بدلا والبدل على نية تكرار العامل وعطف النسق كالمعطوف عليه لوجب أن يأخذ كل واحد من « عبد شمس » و « نوفل » ما يستحقه من الإعراب لو كان منادى مستقلا ؛ ولا يتم ذلك في نوفل ؛ لأنه مفرد علم ؛ فكان يستحق البناء على الضم ، والرواية في البيت بنصبه لا غير .

وهذا يحتاج إلى بيان ييسر عليك فهم ما ألقيناه إليك ، وذلك أن « أخوينا » منادى كما هو واضح ، و « عبد شمس » تابع لذلك المنادى ، و « نوفل » تابع لتابع المنادى ، وحكم تابع المنادى إذا كان عطف بيان أن يتبع بالنصب ، إما على محل المنادى أو لفظه ، وإذا كان بدلا أن يعامل معاملة المنادى المستقل ، بسبب كون البدل على نية تكرار العامل ، فكأنه مسبوق بحرف نداء ، وأنت لو اعتبرت « عبد شمس » بدلا صح فيه نفسه ، ولكنه لم يصح في المنسوق عليه لأنه مفرد علم فكان يجب أن يضم ، وقد جاء منصوبا ؛ فلما لم يتم جعل « نوفلا » بدلا التزاما في عبد شمس إلا يكون بدلا أيضا .

٤١١ — هذا الشاهد من كلام المرار بن سعيد بن نضلة بن الأشتر الفقعسي ، من كلام يفتخر فيه بأن جده خالد بن نضلة قتل بشر بن عمرو بن مرثد زوج الخرنق أخت طرفة بن العبد البكري ، وكان مقتل بشر في يوم القلاب ( انظر شرح الشاهد ٣٩٦ السابق ) ، وما ذكره المؤلف ههنا هو صدر بيت من الوافر ، وعجزه قوله :

\* عَلَيْهِ الطَّيْرُ تَرْقُبُهُ وَوُقُوعًا \*

ويروى بعض العلماء « تركبه » .

اللغة : « التارك » اسم فاعل من « ترك » بمعنى صير « البكري » هو النسب إلى بكر بن وائل ، وهي قبيلة مشهورة منها جساس بن مرة قاتل كليب بن وائل ، وبكر ابنة عم تغلب « ترقبه » تنتظره وترقب خروجه « وقوعا » يقال : هو =

جمع واقع الذي هو اسم فاعل فعله «وقع الطائر ونحوه» إذا هبط إلى الأرض ،  
ويقال : هو مصدر ذلك الفعل .

المعنى : وصف هذا الشاعر نفسه بأنه ابن رجل قتل بشر بن عمرو بن مرثد  
البكرى زوج الخرق أخت طرفة بن العبد البكرى لأمه ( انظر لمعرفة نسبها شرح  
الاشهد رقم ٣٩٦ ) وأن جده ترك هذا البكرى مجندلا في العراء وقد وقعت عليه  
أداه تنظر خروج روحه لتنهش لحمه ، يريد أنه شجاع من نسل شجاعان .

الإعراب : « أنا » ضمير منفصل مبتدأ « ابن » خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة  
وهو مضاف ، و « البارك » مضاف إليه ، والتارك مضاف و « البكرى » مضاف  
إليه . وسأغت إضافة الاسم المحلى بأل لكون هذا المضاف وصفا ، ألا ترى أنه اسم  
المسماة ، والكون المضاف إليه مقترنا بأل « بشر » عطف بيان على البكرى مجرور  
بالنفسرة الظاهرة « عليه » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « الطير » مبتدأ  
مخبر ، وسجدة تليبدأ وحبره في محل نصب مفعول ثان للتارك ، ومفعوله الأول هو  
قبلة البكرى الذي وقع مضافا إليه « ترقبه » ترقب : فعل مضارع مرفوع لتجرده  
من الناصب والجارم ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، ومفعله ضمير مستتر فيه جوازاً  
تقديره هي يعود إلى الطير ، وضمير الغائب العائد إلى البكرى مفعول به لترقب مبنى  
على العمى في محل نصب « وقوعا » حال من الضمير المستتر في ترقب .

الشاهد فيه : قوله « البكرى بشر » حيث يتعين في بشر أن يكون عطف بيان ،  
ولا يجوز أن يكون بدلا ؛ لأنه لو كان بدلا والبدل على نية تكرار العامل للزم أن  
يصح أن يضاف قوله التارك إلى قوله بشر ؛ فيلزم عليه إضافة الاسم المقترن بأل إلى  
اسم مجرور منها ومن الإضافة إلى المقترن بها أو إلى ضميره ، وذلك لا يجوز كما تقدم في  
باب الإضافة ، نعم قد جوز الفراء إضافة الوصف المقترن بأل إلى الاسم العلم ، فعلى  
مذهبه يجوز أن يكون قوله « بشر » في هذا البيت بدلا ، ولكن هذا مذهب غير  
مدبول ، ولذلك قال الفراء : \* وليس أن يبدل بالمرضى \*

وتجوز البدليَّة في هذا عند الفراء ؛ لإجازته « الضَّارِبُ زَيْدٌ » ،  
وليس بمرضى .

\*\*\*

### هذا باب عطف النسق<sup>(١)</sup>

وهو « تابع يتوسَّطُ بينه وبين متبوعه أحدُ الأحرَفِ الآتِي ذِكْرُهَا »<sup>(٢)</sup> .  
وهي نوعان : ما يقتضى التَّشْرِيكَ في اللفظ والمعنى : إما مطلقاً ، وهو الواو

(١) قد بينا لك فيما مضى معنى العطف لغة ، والغرض الآن بيان معنى « النسق » لغة ، فاعلم أن النسق - بفتح النون والسين جميعاً - وصف كبطل وحسن ، يقال « نغر نسق » إذا كانت أسنانه مستوية ، ويقال « خرز نسق » إذا كان منتظماً ، ويقال « كلام نسق » إذا جاء على نظام واحد ، أما النسق - بفتح النون وسكون السين - فهو مصدر قولك « نسقت الكلام » إذا كنت قد عطفت بضمه على بعض ، ولم يقل النعامة في تسمية هذا النوع من التوابع إلا بفتح النون والسين جميعاً ، وكأنهم أخذوه من قولهم « كلام نسق » أى على نظام واحد ، والنظام الواحد - فى قصدهم - هو علامات الإعراب التى يشترك فيها المعطوف والمعطوف عليه ، وسيبويه يسميه كثيراً « باب الشركة » لذلك المعنى .

(٢) أما قوله « تابع » فهو جنس فى التعريف يشمل كل أنواع التوابع ، وأما قوله « يتوسط بينه وبين متبوعه » فإنه فصل يخرج به جميع أنواع التوابع ، وتخصيص الأحرف بالآتى ذكرها للاحتراز عن عطف البيان حين يتوسط بينه وبين متبوعه « أى » نحو قولك « لقيت الضمير أى الأسد » فإن « أى » فى هذه العبارة حرف تفسير ، وقولك « الأسد » عطف بيان بالأجلى ، وهذا كله مذهب البصريين ، وليس فى العربية عندهم عطف بيان يتوسط بينه وبين متبوعه حرف إلا هذا النوع ، وقد ذهب السكوفيون إلى أن « أى » حرف عطف كسائر الحروف ؛ فمدخولها عندهم عطف نسق .

والفاء و « ثم » و « حتى »<sup>(١)</sup>، وإمّا مُقَيِّدًا ، وهو « أو » و « أم »<sup>(٢)</sup> ؛ فشرطهُمَا أن لا يَمْتَضِيَا إضْرَابًا ، وما يَمْتَضِي التَّشْرِيكَ في اللفظ دون المعنى ، إمّا لكونه يُنْبِتُ لما بعده ما انتَفَى عَمَّا قبله ، وهو « بل » عند الجميع ، و « لَكِنْ » عند سيبويه وموقفية<sup>(٣)</sup> ، وإمّا لكونه بالعكس ، وهو « لا » عند الجميع ، و « لَيْسَ » عند البغداديين ، كقوله :

٤١٢ - \* إِنَّمَا يَجْزِي الْفَتَى لَيْسَ الْجَمَلُ \* \*

\* \* \*

(١) خالف في « حتى » السكوفيون ؛ فمَنْعَهُمْ لا يكون حتى حرف عطف ، بل هو حرف ابتداء دائماً ، ويقدرُونَ لما بعده عاملاً مثل العامل فيما قبله تم به الجملة ، فنحو « قدم الحجاج حتى المشاة » تقديره عندهم : قدم الحجاج حتى قدم المشاة .

(٢) ذهب أبو عبيدة إلى أن « أم » حرف استمهام كالمهزمة ، فإذا قلت « أقدم أبوك أم أخوك » فأخوك عنده ليس معطوفاً على السابق ، بل هو مبتدأ خبره محذوف ، وتقدير الكلام عنده : أقدم أبوك أم أخوك قادم ، وتقدر في النصب والجر عاملاً مناسباً .

(٣) ذهب يونس إلى أن « لكن » حرف استدراك ، ولا تكون حرف عطف ، وتأتي الواو قبلها عند إرادة العطف ، فتكون هذه الواو عاطفة لمفرد على مفرد ، وارتضى ذلك ابن مالك في التسهيل . ثم القائلون بأنها حرف عطف اختلفوا على ثلاثة أقوال : أولها مذهب الفارسي وأكثر النحويين أنها تكون عاطفة بشرط ألا تتقدمها الواو ، وثانها - وهو تصحيح ابن عصفور وعليه يحمل كلام سيبويه والأخفش - هي عاطفة ، ولكنها لا تستعمل إلا مع الواو ، وهذه الواو زائدة عند هؤلاء ، وثالثها هي عاطفة تقدمتها الواو أو لم تقدمها ، وهو مذهب ابن كيسان .

٤١٢ - هذا الشاهد من كلام لييد بن ربيعة العامري ، وما ذكره المؤلف ههنا

عجز بيت من الرمل ، وصدده قوله :

\* وَإِذَا أَقْرَضْتَ قَرْضًا فَأَجْزِهِ \*

= اللغة : « أقرضت قرصاً » يريد إذا أسلف إليك إنسان يدا أو صنع معك معروفاً أو قدم لك معونة « فاجزه » يريد كافيء هذا المعروف بصنع معروف مثله أو حير منه « الفتى » أراد به الإنسان « الجمل » أراد به الحيوان المعروف ، وقد يكون أراد بالفتى الشاب الذى فى طراءة الشباب وقوته ، وأراد بالجمل الرجل المهم الذى تقدمت به السن وقعدت به عن احتمال المشاق .

الإعراب : « إذا » ظرف للزمان المستقبل مبنى على السكون فى محل نصب « أقرضت » أقرض : فعل ماضى مبنى للمجهول ، وتاء المخاطب نائب فاعله مبنى على الفتح فى محل رفع « قرصاً » مفعول مطلق منصوب بالفتحة الظاهرة ، وجملة الفعل الماضى المبنى للمجهول ونائب فاعله فى محل جر بإضافة إذا إليها « فاجزه » الفاء واقعة فى جواب إذا حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، اجز : فعل أمر مبنى على حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، وضمير الغائب العائد إلى القرض مفعول به ، وجملة فعل الأمر وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب جواب إذا غير الجازمة « إنما » أداة حصر حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « يجزى » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل « الفتى » فاعل يجزى مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « ليس » حرف عطف يبنى عما بعده ما ثبت لما قبله مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « الجمل » معطوف على الفتى مرفوع بالضمة الظاهرة ، وسكن لأجل الوقف .

الشاهد فيه : قوله « ليس الجمل » حيث أتى بليس حرف عطف لينفى عما بعده صنع الجزاء الذى ثبت لما قبله وهو الفتى .

والقول بأن ليس بأنى حرف عطف هو قول البغداديين كما ذكره المؤلف ، تبعاً لابن عصفور ، ونقله أبو جعفر النحاس وابن بابشاذ عن الكوفيين ، وجرى عليه الناظم فى كتابه التسهيل .

ونظير هذا البيت قول ثقل بن حبيب الخثعمى ، على ما ذكره ابن هشام

=

فى السيرة :

فصل : أما الواو فليطابق الجمع <sup>(١)</sup> ؛ فتمعطف متأخراً في الحكم ، نحو ( وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا وَإِبْرَاهِيمَ ) <sup>(٢)</sup> ومتقدماً ، نحو ( كَذَلِكَ يُوحِي إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ ) <sup>(٣)</sup> ومصاحباً ، نحو ( فَأَنْجَيْنَاهُ وَأَصْحَابَ السَّفِينَةِ ) <sup>(٤)</sup> .

وتنفرد الواو <sup>(٥)</sup> بأنها تعطف اسماً على اسم لا يكتب في الكلام به كـ « اخْتَصَمَ

= أَيْنَ الْمَفْرُءِ وَالْإِلَهِ الطَّالِبُ وَالْأَشْرَمُ الْمَغْلُوبُ لَيْسَ الْغَالِبُ

وهو بيت يقوله نفيل في قصة أصحاب الفيل .

والذين منعوا مجيء « ليس » حرف عطف يخرجون بيت الشاهد طي أن ليس فيه فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر ، و « الجمل » اسمه مرفوع بالضمّة الظاهرة ، وخبره محذوف ، وقدره العيني بقوله « ليس الجمل مجزياً » وليس هذا التقدير بشيء ، ولعله قرأ « يجزى الفتى » بالبناء للمجهول ، وقدره كذلك ، وقدر الشيخ خالد « ليس الفتى » والتحقيق أن تقدير الكلام على هذا الوجه : ليس الفتى جازباً ؛ فاعرف ذلك .

ويمكن إجراء مثله في بيت نفيل بن حبيب ، وذلك أن تجعل « الغالب » أحد معمولي ليس والآخر محذوف ، والتقدير : ليس الغالب الأشرم .

(١) خالف في ذلك بعض الكوفيين وقطرب وثعلب والرعي والفراء والكسائي وابن درستويه ؛ فذهبوا جميعاً إلى أنها للترتيب ، ثم على ما في الكتاب - وهو أنها لمطلق الجمع - المتبادر منها المعية ، وبعده الترتيب .

(٢) من الآية ٢٦ من سورة الحديد ، إبراهيم معطوف بالواو على نوح ، وقد علم أن نوحاً سابق في الإرسال على إبراهيم .

(٣) من الآية ٣ من سورة الشورى ، فالذين من قبلك : معطوف على ضمير المخاطب وهو الكاف المجرور محلاً يلى مع إعادة العامل مع المعطوف ، والمعطوف سابق في وقت الحكم وهو الإيحاء على المعطوف عليه بغير تردد .

(٤) من الآية ١٥ من سورة العنكبوت ، فأصحاب السفينة معطوف على ضمير الغائب الذي هو الماء عطف مصاحب في الإنجاء على مصاحبه .

(٥) وقد انفردت الواو أيضاً بمواضع كثيرة نذكر لك هنا أهمها :

=

== الأول : عطف سببي على أجنبي في باب الاشتغال ، نحو قولك « زيد ضربت عمرا وأخاه » ونحو قولك « زيد مررت بقومك وقومه » فعمرو في المثال الأول أجنبي من زيد لأنه غير مضاف إلى ضميره ، و « أخاه » سببي منه لإضافته لضميره ، وقومك في المثال الثاني أجنبي ، وقومه سببي لإضافته لضمير زيد .

الثاني : عطف المرادف على مرادفه ، نحو قوله تعالى ( شرعة ومنهاجا ) في بعض التفسير ، ونحو قول الشاعر :

وَقَدَدَتِ الْأَدِيمَ لِرَاهِشِيهِ وَأَلْفَى قَوْلَهَا كَذِبًا وَمَيِّنًا

الثالث : عطف عامل قد حذف وبقى معموله ، نحو قوله تعالى ( والذين تبوأوا الدار والإيمان ) ونحو قول الشاعر .

\* عَلَفْتُمَهَا تَبْنًا وَمَاءً بَارِدًا \*

وقد مضى بيان ذلك في باب المفعول معه ، وسيذكره المؤلف آخر الباب .

الرابع : جواز الفصل بين المتعاطفين بها بالظرف أو الجار والمجرور ، نحو قوله تعالى ( وجعلنا من بين أيديهم سدا ومن خلفهم سدا ) .

الخامس : جوار العطف بها على الجوار في الجر خاصة ، نحو قوله تعالى ( وامسعوا برءوسكم وأرجلكم إلى الكعبين ) في قراءة جر الأرجل .

السادس : جواز حذفها عند أمن اللبس ، نحو قول الشاعر :

كَيْفَ أَصْبَحْتَ كَيْفَ أُمْسَيْتَ مِمَّا يَفْرَسُ الْوُدَّ فِي فُؤَادِ الْكَرِيمِ

السابع : وقوع « لا » بينها وبين المعطوف بها ، إذا عطفت مفردا على مفرد ، وذلك بعد النهى والنهى أو ما هو في تأويل النهى ، فالأول نحو قوله تعالى ( لا تحملوا شعائر الله ولا الشهر الحرام ولا الهدى ولا القلائد ) والثاني نحو قوله سبحانه ( فمن فرض فيهن الحج فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج ) والثالث نحو قوله جللت كلمته ( غير المغضوب عليهم ولا الضالين ) .

الثامن : وقوع « إما » بينها وبين معطوفها ، إذا عطفت مفردا على مفرد أيضا ، ويغلب في هذه الحالة أن تكون مسبوقه بإما أخرى ، نحو قوله تعالى ( إما العذاب وإما الساعة ) ونحو قوله سبحانه ( إنا هديناه السبيل إما شاكرا وإما كفورا ) =

= التاسع : عطف العقد على النيف نحو قولك « أعطيته ثلاثا وعشرين قرشا » .  
 العاشر : عطف النعوت المتفرقة نحو قول الشاعر :

بِكَيْتُ ، وَمَا بُكِّي رَجُلٌ حَزِينٌ كَلَى رَبَّعَيْنِ مَسْلُوبٍ وَبَالٍ  
 الحادى عشر : عطف ما كان حقه أن يثنى أو يجمع ، فمثال ما كان حقه أن يثنى  
 قول الفرزدق :

إِنَّ الرِّزِيَّةَ لَأَرْزِيَّةَ بَعْدَهَا فِقْدَانُ مِثْلِ مُحَمَّدٍ وَمُحَمَّدٍ  
 فقد كان من حقه أن يقول : فقدان مثل المحمدين - بالثنية - ومثال ما كان حقه  
 الجمع قول أبي نواس :

أَقَمْنَا بِهَا يَوْمًا وَيَوْمًا وَثَالِثًا وَيَوْمًا لَهُ يَوْمُ التَّرْحَلِ خَامِسُ  
 فقد كان الأصل أن يقول : أقمنا بها ثمانية أيام .

الثانى عشر : عطف العام على الخاص ، نحو قوله تعالى ( رب اغفر لى ولوالدى  
 ولن دخل بيتى مؤمنا وللمؤمنين والمؤمنات ) فإن المؤمنين والمؤمنات أعم ممن دخل  
 بيته مؤمنا ، وأما عطف الخاص على العام فيجوز أن يكون بالواو ، نحو قوله تعالى  
 ( حافظوا على الصلوات والصلوة الوسطى ) ونحو قوله سبحانه ( وإذا أخذنا من النبيين  
 ميثاقهم ومنك ومن نوح ) ويجوز أن يكون بحتى نحو قولك « مات الناس حتى  
 الأنبياء » .

الثالث عشر : امتناع الحكاية مع وجودها ، فإذا قال لك قائل « رأيت زيدا »  
 جاز لك أن تقول « من زيدا » بالحكاية من غير الواو ، فإذا جثت بالواو لم تجز  
 الحكاية ووجب أن ترفع زيدا فتقول « ومن زيد » وفى هذا الوضع فقد حاصله أن  
 الغاء تشارك الواو فيه .

الرابع عشر : العطف فى بابى التحذير والإغراء ، نحو قوله تعالى ( ناقة الله  
 وسقياها ) ونحو قولك « المروءة والنجدة » .

الخامس عشر : عطف « أى » على مثلها ، نحو قول الشاعر :

فَلَدَيْنِ لَقَمَيْتِكَ خَالِيَيْنِ لَقَمَلَمَنْ أَيْبَى وَأَيْبِكَ فَارِسُ الْأَحْزَابِ

زَيْدٌ وَعَمْرُو « و « تَضَارَبَ زَيْدٌ وَعَمْرُو » و « اصْطَفَى زَيْدٌ وَعَمْرُو »  
و « جَلَسْتُ بَيْنَ زَيْدٍ وَعَمْرُو » إذ الاختصامُ والتضاربُ والاصطفافُ  
والبينيةُ من المعاني النسبية التي لا تقومُ إلا باثنين فصاعداً ، ومن هنا قال  
الأصمعي : الصوابُ أن يقال :

٤١٣ - \* بَيْنَ الدَّخُولِ وَحَوْمَلٍ \*

بالواو ؛ وَحُجَّةُ الجماعة أن التقدير : بين أماكن الدخول فأماكن حَوْمَلٍ ؛  
فهو بمنزلة « اختصم الزيدون فالعمرون » .

\*\*\*

٤١٣ - هذه كلمة من بيت من الطويل لامرئ القيس بن حجر الكندي هو  
مطلع معلقته ، وهو قوله :

قِفَا نَبِكَ مِنْ ذِكْرِي حَبِيبٍ وَمَنْزِلِ

بِسَقَطِ اللَّوِيِّ بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلٍ

اللغة : « قفا » هو أمر من الوقوف ، ويقال : الألف فيه ألف الاثنين ؛ لأن من  
عادة العرب أن يسيرا في رفقة أقل عددها ثلاثة ، فإذا تكلم أحدهم كان المخاطب  
اثنين ، وقيل : الألف منقلبة عن نون التوكيد الخفيفة والمخاطب واحد ، غير أنه عامل  
السكامة في الوصل كما يعاملها في الوقف « نيك » مضارع مجزوم في جواب الأمر من  
البكاء ، وهو إرسال الدمع ، والبكاء بمد ويقصر « ذكرى » بكسر الدال وسكون الكاف -  
مصدر بمعنى التذكر « حبيب » هو المحبوب ، فعمل بمعنى مفعول « سقط اللوى »  
السقط - بتثنية السين وسكون القاف - منقطع الرمل حيث يستند طرفه ، واللوى -  
بكسر أوله مقصوراً - رمل يتلوى وينحني « الدخول » بفتح الدال - اسم موضع  
« حومل » زنة جوهر - اسم موضع أيضا

المعنى : مخاطب رفيقيه ، وطلب منهما أن يقفا معه ويتلبثا ، ويسعداه بالبكاء  
وإرسال الدموع ، من أجل تذكر حبيب له ومن أجل تذكر منزل كان مألّف هواه  
ومربع لونه يقع بين هذين الموضعين اللذين هما الدخول وحومل .

الإعراب : « قفا » فعل أمر مبني على حذف النون ، وألف الاثنين فاعله « نيك » فعل مضارع مجزوم في جواب الأمر وعلامة جزمه حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن « من » حرف جر « ذكرى » مجرور بمن ، وعلامة جزمه كسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، والجار والمجرور متعلق بليك ، وذكرى مضاف و « حبيب » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « ومنزل » الواو حرف عطف ، منزل : معطوف على حبيب « بسقط » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لمنزل ، وسقط مضاف و « اللوى » مضاف إليه « بين » ظرف مكان متعلق بمحذوف صفة ثانية لمنزل ، وبين مضاف و « الدخول » مضاف إليه « حومل » الفاء حرف عطف ، حومل : معطوف على الدخول .

الشاهد فيه : قوله « بين الدخول حومل » ووجه الاستشهاد بهذه العبارة يستدعي أن نقرر لك قاعدتين : أما القاعدة الأولى فهي أن « بين » كلمة واجبة الإضافة ، وهي لا تضاف إلا إلى متعدد ، سواء أكان تعدده بسبب التثنية أو الجمع أم كان تعدده بسبب العطف ؛ فمثال الأول « جلست بين الزيدين » و « جلست بين الأدباء » ومثال الثاني « جلست بين زيد وبكر » وأما القاعدة الثانية فهي : أن أصل وضع الفاء العاطفة على أن تدل على الترتيب بغير مهلة ، ومعنى ذلك أن العامل في المعطوف عليه قد وقع معناه عليه أولا ، ووقع على المعطوف بعد وقوعه على المعطوف عليه ولكن من غير تراخ في الزمن ، وأن الأصل في وضع الواو العاطفة أن تتبادر منها الدلالة على أن العامل قد وقع أثره على المعطوف والمعطوف عليه دفعة واحدة ، فإذا قلت « جلست بين زيد وعمرو » فمعناه أن جلوسك قد تم أولا بين زيد ، ثم وقع مرة أخرى بين عمرو ، وهذا كلام لا يتحقق فيه ما تقتضيه « بين » من الإضافة إلى متعدد ، وأما إذا قلت « جلست بين زيد وعمرو » فمعناه أن الجلوس قد تم بين الاثنين دفعة واحدة ، وهذا معنى يليق بما تقتضيه « بين » مما ذكرنا ، ولهذا كان الأصمعي يقول : أخطأ امرؤ القيس ، وكان من حق العربية عليه أن يقول « بين الدخول وحومل » . وقد عنى العلماء بتصحيح عبارة امرئ القيس ؛ فذكروا أن كلمة « الدخول » لا يراد بها في هذا الموضع جزئي مشخص ، وإنما يراد بها أجزاء ذلك المكان ، فكأنه =

وأما الفاء فللترتيب والتعقيب ، نحو ( أَمَاتَهُ فَأَقْبَرَهُ )<sup>(١)</sup> ، وكثيراً ما تتمضي أيضاً التسبب إن كان المعطوف جملة ، نحو ( فَوَكَّرَهُ مُوسَى فَقَضَى عَلَيْهِ )<sup>(٢)</sup> ، واعتُرض على الأول بقوله تعالى : ( أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بِأُسْدًا )<sup>(٣)</sup> ، ونحو « تَوَضَّأَ فَنَسَلَ وَجْهَهُ وَيَدَيْهِ » الحديث ، والجواب أن المعنى أردنا إهلاكها وأراد الوضوء ، وعلى الثاني بقوله تعالى : ( فَجَعَلَهُ غُثَاءً )<sup>(٤)</sup> ، والجواب أن التقدير: قَمِضَتْ مُدَّةٌ فَجَعَلَهُ غُثَاءً ، أو بأن الفاء نابت عن ثم كما جاء عكسه وسيأتي .

وتختص الفاء بأنها تعطف على الصلّة ما لا يصح كونه صلّةً تملؤه من العائد ، نحو « اللَّذَانِ يَقُومَانِ فَيَغْضَبُ زَيْدٌ أَخَوَاكَ » وعكسه ، نحو

قال « بين أماكن - أو أجزاء - الدخول » ثم عطف عليه اسماً آخر بالمعنى الذي أراده من الاسم الأول ، فكأنه قال « فأماكن - أو أجزاء - حومل » ولا شك أن هذا التخريج يصحح لك القاعدتين جميعاً ، فأنت ترى أن « بين » قد أضيفت إلى متعدد من النوع الأول الذي ذكرناه في نوعي التعدد السابقين ، وأنه لا مانع حينئذ من العطف بالفاء لأن معناها يتحقق بعد هذا التأويل ، ومع تصحيح هذا التخريج لعبارة امرئ القيس فإننا نراه تخريجاً لا ينبغي أن تأخذ به ، وقد تكرّر في شعر امرئ القيس أيضاً مثل ذلك ، ومن ذلك قوله :

وَمَا هَاجَ هَذَا الشُّوقَ غَيْرُ مَنَازِلِ دَوَارِسَ بَيْنَ يَدْبُلِ فَرْقَانَ

وقد وقع مثل ذلك في قول كثير عزة :

وَرُسُومُ الدِّيَارِ تَعْرِفُ مِنْهَا بِالْمَلَا بَيْنَ تَعْلَمَيْنِ فَرِيمِ

(١) من الآية ٢١ من سورة عبس .

(٢) من الآية ١٥ من سورة القصص .

(٣) من الآية ٤ من سورة الأعراف .

(٤) من الآية ٥ من سورة الأعلى .

« الَّذِي يَقُومُ أَخْوَاكَ فَيَقْضِبُ هُوَ زَيْدٌ » ، ومثل ذلك جَارٍ فِي  
والصفة والحال ، نحو ( أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ  
مُخْضِرَةً )<sup>(١)</sup> ، وقوله :

٤١٤ - وَإِنْسَانٌ عَيْبِيُّ يَحْسِرُ الْمَاءَ تَارَةً  
فَيَبْدُو . . . . .

\*\*\*

(١) من الآية ٦٣ من سورة الحج .

٤١٤ - هذا الشاهد من كلام ذي الرمة ، وهو غيلان بن عقبة ، وما ذاك  
المؤلف هنا قطعة من بيت من الطويل ، وهو بتمامه هكذا :

وَإِنْسَانٌ عَيْبِيُّ يَحْسِرُ الْمَاءَ تَارَةً فَيَبْدُو ، وَتَارَاتٍ يَجْمُ فَيَفْرَقُ  
اللغة : « إنسان عيبى » هو مثال العين ، وهى النقطة السوداء التى تبدوا  
وسط السواد « يحسر » يكشف ، وبابه ضرب « فيبدو » يظهر « يجم » يكثر  
الإعراب : « إنسان » مبتدأ ، وهو مضاف وعين من « عيبى » مضاف إليه  
وعين مضاف وياء التوكيد مضاف إليه « يحسر » فعل مضارع « الماء » فاعله « تار  
مفعول مطلق ، ومثله : مرة ، وطورا « فيبدو » الفاء عاطفة ، يبدو : فعل مضارع  
وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى إنسان عيبى « وتارات » ال  
عاطفة ، تارات : معطوف بالواو على تارة منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة لأنه  
مؤنث سالم « يجم » فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود  
الماء « فيفرق » الفاء عاطفة ، يفرق : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وف  
ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى إنسان عيبى .

الشاهد فيه : أنه عطف الجملة التى تصلح لأن تكون خبراً عن المبتدأ ، وهى  
« فيبدو » ؛ لأنها مشتملة على ضمير يعود إلى المبتدأ الذى هو قوله « إنسان عيبى  
عطفها على جملة لا تصلح لأن تكون خبراً بسبب خلوها من ذلك الضمير ، و  
جملة « يحسر الماء تارة » .

وأما « مُنَّم » فللتزئيب والتراخي ، نحو ( فَأَقْبِرْهُ مُنَّمٌ إِذَا شَاءَ أَنْشَهُ )<sup>(١)</sup> ،  
وقد توضع موضع الفاء ، كقوله :

٤١٥ - \* جَرَى فِي الْأَنْبَابِ مُنَّمٌ اضْطَرَبَ \* \*

\*\*\*

(١) من الآية ٢٢ من سورة عبس .

٤١٥ - هذا الشاهد من كلام أبي دواد ، واسمه حارثة ( ويقال جارية ) بن  
الحجاج ، الإيادي ، من كلمة يصف فيها فرسه ، وما ذكره المؤلف ههنا عجز بيت من  
المتقارب ، وصدده قوله :

\* كَهَزَ الرُّدَيْنِيُّ تَحْتَ الْعَجَاجِ \*

الامة : « الرديني » الرمح النسوب إلى ردينة ، قال الجوهري : هي امرأة اشتهرت  
بصنعها « العجاج » التراب الذي تثره أندام المتحاربين أو خيولهم « الأنابيب » جمع  
أنبوبة ، وهي ما بين كل عقدتين من القصب .

الإعراب : « كهز » الكاف حيز جر ، وهز : مجرور بالكاف ، وعلامة  
جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف يقع صفة لمصدر محذوف  
يقع مفعولا مطلقا عامله قوله « اجعلب » في بيت قبل بيت الشاهد ، وهو قوله :

إِذَا قَيْدَ فَجَمَّ مَنْ قَادَهُ وَوَلَّتْ عَلَائِبُهُ وَاجْلَعَبَ

وكأنه قال : واجعلب اجعلبا بما نالهن الرديني . وهز مضاف ، والرديني مضاف  
إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وهو من إضافة المصدر لمفعوله « تحت » ظرف مكان  
منصوب بهز ، وهو مضاف و « العجاج » مضاف إليه مجرورة بالكسرة الظاهرة  
« جرى » فعل ماض مبني على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره التعذر ، وفاعله  
ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى هز الرديني « في » حرف جر « الأنابيب »  
مجرور بفي ، والجار والمجرور متعلق بقوله جرى « مُنَّم » حرف عطف مبني على الفتح  
لا محل له من الإعراب « اضطرب » فعل ماض مبني على الفتح لا محل له ، وسكن  
لأجل الوقف

وأما « حَتَّى » فالعطفُ بها قليلٌ ، والكوفيون يُنكرونها ، وشروطهُ أربعة أمور :  
أحدها : كون المعطوف اسماً<sup>(١)</sup> .

== الشاهد فيه : قوله « ثم اضطرب » فإن الظاهر أن « ثم » في هذه العبارة قد خرجت عن أصل وضعها إلى موافقة الفاء في معناها ، ألا ترى أن اضطراب الرفع يحدث عقيب اهتزاز أنابيه من غير مهلة بين الفعلين ، ولو بقيت ثم على أصلها للد الكلام على أن الاهتزاز يجري في أنابيب الرفع ثم تحدث فترة ثم يكون اضطراب الرفع بعد هذه الفترة ، وذلك غير مستقيم .

هذا توجيه كلام المؤلف هنا وفي « مغنى اللبيب » وقال الشيخ خالد : إذ الهز متى جرى في أنابيب الرفع يعقبه الاضطراب ، ولم يتراخ عنه ، قاله في المغنى ، واعترضه قربه فقال : والظاهر أنه ليس كذلك ، بل الاضطراب والجرى في زمن واحد ، وجوابه أن الترتيب يحصل في لحظات لطيفة ، اه .

وملخص اعتراض قريب المؤلف : أن المقام لو او العطف التي تقتضى الجمع مطلقا وليس المقام للفاء التي تقتضى أن يحصل الهز أولا في الأنابيب ويعقبه حصول الاضطراب في الرفع .

وحاصل الجواب أننا لا نسلم أن المقام لغير الفاء ؛ لأن الترتيب المشروط في الفاء يحصل في لحظات لطيفة لا يشعر بها الناظر ؛ وقد توقف الدنوشرى في فهم هذا الجواب ولا محل لتوقفه .

(١) هذا الذى ذكره المؤلف - من أن المعطوف بحق لا يجوز أن يكون فعلا - هو مذهب جمهرة النحاة ، ووجه ما ذهبوا إليه أن الأصل في حتى أن تكون جارة ، والعاطفة منقولة من الجارة ، وحرف الجر لا يدخل إلا على الاسم ، فيبقى حتى بعد نقلها ما كان لها قبل النقل ، وخالف في هذا الشرط ابن السيد ، وكأنه نظر إلى ما طرأ عليها من النقل للعطف ، وقاسها على غيرها من حروف العطف ، فإذا قلت « أكرمت زيدا بكل ما أقدر عليه حتى جعلت نفسى له حارسا » أو قلت « بخل على زيد بكل شئ حتى منعنى دانقا » جز في هذين المثالين اعتبار حتى عاطفة عند ابن السيد ، والجمهور يعمون ذلك ، فالمثالان عندهم إما خطأ ، وإما على تأويل الفعل التالى حتى بمصدر مجرور بها .

والثاني : كونه ظاهراً ؛ فلا يجوز « قامَ النَّاسُ حَتَّى أَنَا » ذكره  
الْخَضْرَاوِيُّ<sup>(١)</sup> .

والثالث : كونه بعضاً من المعطوف عليه ، إما بالتحقيق<sup>(٢)</sup> ، نحو « أَكَلْتُ  
السَّمَكَةَ حَتَّى رَأْسَهَا » أو بالتأويل ، كقوله :

٤١٦ — أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَتَى يُخَفِّفَ رَحْلَهُ

وَالزَّادَ حَتَّى نَمُوتَ لَهٗ أَلْفَاهَا

(١) قال ابن هشام المؤلف في معنى اللبيب عن هذا الشرط الذي ذكره ابن هشام  
الخصراوى « ولم أقف عليه لغيره » والذي ذكره ابن هشام الخضراوى - من أنه  
يشترط في الاسم المعطوف بحتى أن يكون ظاهراً لا ضميراً - له وجه ، فقد علمت أن  
الأصل في حتى أن تكون جارة ، وأنهم استصحبوا بعد نقلها إلى العطف حالها قبل  
النقل ، وأنت تعلم أن حتى الجارة لا تجر إلا الأسماء الظاهرة ، وعلى هذا لا يجوز لك  
أن تقول « حضر الناس حتى أنا » ولا « أكرمت القوم حتى إياك » .

(٢) يعتبر بعضاً كل واحد من ثلاثة أنواع .

الأول : أن يكون جزءاً من كل نحو « أَكَلْتُ السَّمَكَةَ حَتَّى رَأْسَهَا » .

الثانى : أن يكون فرداً من جمع نحو قولهم « قدم الحجاج حتى المشاة » .

الثالث : أن يكون نوعاً من جنس نحو « أعجبنى التمر حتى البرنى » .

٤١٦ — هذا بيت من الكامل ، وقد حكى الأخفش عن عيسى بن عمر ، فيما

ذكره أبو على الفارسى ، أن هذا البيت من كلام أبي مروان النحوى ، يقوله في قصة

التملس ، وفراره من عمرو بن هند ، في قصة معروفة ، وبعد هذا البيت قوله :

وَمَضَى يَطْنُ بَرِيدَ عَمْرٍو خَلْفَهُ خَوْفًا ، وَفَارَقَ أَرْضَهُ وَقَلَاهَا

اللغة : « ألقى » تقول : ألقى فلان الشيء ، تريد أنه رمى به إلى الأرض « الصحيفة »

هى ما يكتب فيه سواء أكان قرطاساً أم رقاً « رحله » الرحل - بفتح الراء وسكون

الحاء - المتاع « والزاد » كل شىء يستصحبه المسافر معه ليبلغه مقصده « نعله » النعل :

اسم لما يلبس في الرجل .

== الإعراب : « ألقى » فعل ماض مبني على فتح مقدر على الألف ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المتكلم المحدث عنه « الصحيفة » مفعول به لألقى « كي » حرف تعليل وجر « يخفف » فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد كي التعليلية ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، وأن المصدرية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بكي ، وكى ومجرورها متعلقان بقوله ألقى ، وتقدير الكلام : ألقى الصحيفة لتخفيف رحله « رحله » رحل : مفعول به ليخفف منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائب مضاف إليه « والزيد » الواو عاطفة ، الزاد : معطوف على رحله « حتى » حرف عطف « نعله » نعل - بالنصب - مفعول لفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، والتقدير ، حتى ألقى نعله ، ونعل مضاف وضمير الغائب مضاف إليه ، وعلى هذا يكون جملة « حتى ألقى نعله » معطوفة على جملة « ألقى الصحيفة والزيد » وتكون حتى قد عطفت جملة على جملة ماعطوفة على جملة فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، وضمير الغائبة العائد إلى النعل مفعول به ، والجملة لا محل لها مفسرة ، ويجوز أن تكون حتى عاطفة بمعنى الواو ويكون قوله « نعله » معطوفاً على الزاد ، عطف مفرد على مفرد ، وتكون جملة « ألقاها » توكيداً لقوله « ألقى الصحيفة » ويكون الضمير البارز في « ألقاها » عائداً على الصحيفة ، وهذا الوجه الأخير هو الذي يظهر من كلام المؤلف أنه متعمد بالإتيان بهذا البيت ههنا ، وهذان الوجهان من الإعراب يجريان على رواية نصب « نعله » وقد وردت الرواية بجر « نعله » ورفعها أيضاً ، فأما رواية الجر فتخرج على أن « حتى » حرف جر ، ونعله مجرور بحق ومضاف إليه ، والجار والمجرور متعلق بألقى السابق ، وجملة « ألقاها » مؤكدة ، وأما رواية الرفع فتخرج على أن « نعله » مبتدأ ، وخبره هو جملة « ألقاها » وحتى ليست عاطفة ، وإنما هي حرف ابتداء ، لجملة المبتدأ والخبر لا محل لها ابتدائية .

الشاهد فيه : قوله « حتى نعله » واعلم أولاً أن هذه الكلمة - وهي « نعله » - تروى بالرفع وبالجر وبالنصب ، كما ذكرنا في إعراب البيت ، فأما رواية الرفع فتخرج على أن « حتى » ابتدائية و « نعله » مبتدأ ، وجملة « ألقاها » في محل رفع خبر المبتدأ ، وأما رواية الجر =

فيمين نصب « نَعَلَهُ » ، فإنَّ ما قبلها في تأويل التي ما يُثَقِّلُهُ ، أو شبيها بالبعض ، كقولك « أَعْجَبَتْنِي الْجَارِيَةُ حَتَّى كَلَامُهَا » ويمتنع « حَتَّى وَلَدُهَا » وضابط ذلك أنه إن حَسَنَ الاستثناء حَسَنَ دخولُ حتى .

والرابع : كونه غاية في زيادة حِسِّيَّة ، نحو « فَلَانَ يَهَبُ الْأَعْدَادَ الْكَثِيرَةَ حَتَّى الْأَلُوفِ » أو مَعْنَوِيَّة ، نحو « مَاتَ النَّاسُ حَتَّى الْأَنْبِيَاءِ ، أَوِ الْمَلُوكِ » ، أو في نقص كذلك ، نحو « لِلْمُؤْمِنِ يُجْزَى بِالْحَسَنَاتِ حَتَّى مِثْقَالِ الذَّرَّةِ » ، ونحو « غَلَبَتِكَ النَّاسُ حَتَّى الصَّبِيَّانُ ، أَوِ النَّسَاءِ » (١) .

\*\*\*

فتخرج على أن « حتى » حرف غاية وجر ، و « نعله » مجرور بحتى ومضاف إليه ، وأما رواية النصب فعلى أن يكون « نعله » مفعولا لفعل محذوف يفسره المذكور ، كما قلناه في إعراب البيت .

ثم اعلم أن الاستشهاد بهذا البيت هنا إنما هو على رواية النصب ، والذي سوغ عطف « نعله » على ما قبله - مع أنه يشترط في العطف بحتى أن يكون المعطوف بعض المعطوف عليه - هو التأويل في المعطوف عليه ، وهذا معنى قول المؤلف « فإن ما قبلها في تأويل ألقى ما يثقله » ولا شك أن النعل بعض ما يثقله ويضعف حركته في الانفلات والهرب .

(١) ملخص الكلام أنه لو لم يكن ما بعد حتى من جنس ما قبلها إما تحقيقا وإما تأويلا وإما تشبيها ، أو كان ما بعدها من جنس ما قبلها على أحد الوجوه الثلاثة وتوكلت عليه لم يكن غاية لما قبلها ، أو كان ما بعدها غاية وطرفا لما قبلها لكنه ليس دالا على زيادة أو نقص حسيين أو معنويين ، فإنه لا يجوز أن تجعلها عاطفة ، ويتفرع على هذا أنك لو قلت « صادقت العرب حتى العجم » لم يصح ، لأن المعجم ليس من جنس العرب ، ولو قلت « خرج الفرسان إلى القتال حتى بنو فلان » وكان بنو فلان هؤلاء في وسط الفرسان لم يصح ، لأن ما بعد حتى حينئذ ليس غاية لما قبلها إذ الغاية ليست إلا في الأطراف عايلها وسافلها ، ولو قلت « زارني القوم حتى زيد » ولم يكن زيد متميزا بفضله أو منفردا بمحسبته لم يصح ؛ لأن ما بعد حتى حينئذ ليس ذا زيادة ولا نقص .

وأما « أم » فضربان : منقطعة وستأتى ، وملتصقة وهى المسبوبة إما بهمزة التسوية ، وهى الداخلة على جملة فى محل المصدر ، وتكون هى والمعطوفة عليها فعليتين ، نحو ( سَوَاءَ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ )<sup>(١)</sup> ، أو اسميتين ، كقوله :

٤١٧ - \* أَمْوَنِي نَاءٌ أَمْ هُوَ الْآنَ وَاقِعٌ \* \*

(١) من الآية ٦ من سورة البقرة ، ومن الآية ١٠ من سورة يس ، ومثل هذه الآية السكريمة فى وقوع الفعليتين قول الشاعر :

سَوَاءَ عَلَيْكَ الْيَوْمَ أَنْصَاعَتِ النَّوَى  
بِحِرْقَاءِ أَمْ أَنْحَى لَكَ السَّيْفَ ذَابِحٌ

ومثله قول الآخر :

مَا أَبَالِي أَنْبً بِالْحُزْنِ تَيْسٌ أَمْ لِحَانِي بِظَهْرِ غَيْبٍ لَيْمٌ  
٤١٧ - لم يسم أحد ممن وقفنا على كلامه قائل بهذا الشاهد ، لكن صدره الذى ستسمعه يشبه كلام متحم بن نويرة فى رثاء أخيه مالك ، وما ذكره المؤلف ههنا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

\* وَلَسْتُ أَبَالِي بَعْدَ فَقْدِي مَالِكًا \* \*

اللغة : « لست أبالى » يريد أنه لا يعبا ولا يكثرث « ناء » اسم فاعل فعله نأى  
ينأى - من باب فتح يفتح - إذا بعد .

الإعراب : « لست » ليس : فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسمه « أبالى » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء . وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، وجملة الفعل على المضارع وفاعله فى محل نصب خبر ليس « بعد » ظرف زمان متعلق بقوله أبالى ، وبعد مضاف وفقد من « فقدى » مضاف إليه ، فقد مضاف وياء المتكلم مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله « مالك » مفعول به للمصدر منصوب بالفتحة الظاهرة « أموتى » المحمزة للاستفهام حرف مبنى تلى الفتح لا محل له من الإعراب . موت : مبتدأ ، وباء المتكلم مضاف إليه « ناء » خبر نيساً ، وجملة المبتدأ وخبره فى محل نصب بقوله أبالى ، وقد علق هذا الفعل عن =

العمل في اللفظ بحرف الاستفهام « أم » حرف عطف مبني على السكون « هو » ضمير منفصل مبتدأ « الآن » ظرف زمان منصوب بقوله واقع الآتي ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « واقع » خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب معطوفة على جملة المبتدأ والخبر السابقة .

الشاهد فيه : قوله « أموتى ناء أم هو واقع » فإن أم وقعت بين جملتين ، وقد عطفت إحدى هاتين الجملتين على الأخرى ، وهاتان الجملتان اسميتان كما نرى ، فإن كل واحدة منهما مؤلفة من مبتدأ وخبر .

ونظير هذا البيت في وقوع الاسميّين قول الآخر ، وهو الشاهد ٤١٩ الآتي :

لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيًا  
شُعَيْثُ ابْنُ سَهْمٍ أَمْ شُعَيْثُ ابْنُ مِنْقَرٍ

شعيث : مبتدأ ، وابن سهم : خبره ، وكذلك ما بعده .  
ونظيره ما أنشده الفراء :

سَوَاءٌ — إِذَا مَا أَصْلَحَ اللَّهُ أَمْرُهُمْ —

عَلَيْنَا : أَذْثُرُ مَا لَهُمْ أَمْ أَصَارِمُ

أى : أما لهم كثير أم ما لهم أصارم .

واعلم أن همزة التسوية أكثر ما تقع بعد « سواء » كما في الآيتين السكريتين اللتين تلاهما المؤلف ، أو بعد « ما أبالي » كما في البيت المستشهد به ، وكما في قول الآخر :

مَا أَبَالِي أَنْبَّ بِالْحَزَنِ تَيْسُ أَمْ لِحَايِ بِظَهْرِ غَيْبِ لَيْمٍ

أو بعد « ما أدري » كما في قول زهير بن أبي سلمى المزني :

وَمَا أَدْرِي ، وَسَوْفَ إِخَالُ أَدْرِي أَقَوْمُ آلِ حِصْنِ أَمْ نِسَاءِ

وليس معنى هذا أنها لا تقع إلا بعد هذه الكلمات ، قال المؤلف في معنى اللبيب

( ١٧/١ بتحقيقنا ) : « قد تخرج الهمزة عن الاستفهام الحقيقي فتد ثمانية معان =

( ٢٤ — أوضح المسالك ٣ )

أو مختلفتين ، نحو (سَوَاءَ عَلَيْنَاكُمْ أَدَعَوْتُمُوهُنَّ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ) (١) ،  
ولمَّا بهمزة يُطلب بها وبأَم التَّعْيِينُ ، وتقع بين مفردين متوسطٍ بينهما  
ملا يُسأل عنه ، نحو (أَأَنْتُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَمْ السَّمَاءُ) (٢) أو متأخراً عنهما ،  
نحو (وَإِنْ أَدْرَى أَقْرَبُ أَمْ بَعِيدٌ مَا تُوعَدُونَ) (٣) وبين فعليتين ، كقوله :

٤١٨ - \* فَقُلْتُ أَهْوَى سَرَّتْ أَمْ عَادَنِي حُلْمٌ \*

= أحدها : التسوية ، وربما توهم أن المراد بها الهمزة الواقعة بعد كلمة سواء بخصوصها ،  
وليس كذلك ، بل كما تقع بعدها تقع بعدما أبالي وما أدري وليت شعري ونحوهن « اه  
ومما أشار إليه بنحوهن « لأعلم » في نحو قولك « لا أعلم أجاءك رسولى أم  
ضل الطريق » .

(١) من آية ١٩٣ من سورة الأعراف

(٢) من الآية ٣٧ من سورة النازعات ، والسؤال في هذه الآية الكريمة عن  
المحكوم عليه - وهو أنتم والسماء - وقد توسط بينهما المحكوم به - وهو أشد خلقا  
- وليس السؤال عنه ، وأوقع أحد المسؤول عنهما بعد الهمزة - وهو أنتم - والثانى  
بعد أم - وهو السماء - ليفهم السامع من أول الأمر الشيء الذى يطلب المتكلم منه  
تعيينه ، وهذا هو الذى تقتضيه الهمزة المعادلة ، وكان يجوز أن يقال « أنتم أم السماء  
أشد خلقا » فتؤخر المحكوم به الذى لا يسأل عنه عن المحكوم عليه .

(٣) من الآية ١٠٩ من سورة الأنبياء ، والسؤال في هذه الآية الكريمة عن  
المحكوم به - وهو قريب وبعيد - وقد تأخر عنهما المحكوم عليه - وهو ما توعدون  
فتقدم المحكوم به ومعادله عن المحكوم عليه . ومن هنا تفهم أن « قريب »  
خبر مقدم ، و« بعيد » معطوف عليه بأم ، و« ما » اسم موصول مبتدأ موخر ، وجملة  
« توعدون » لا محل لها من الإعراب صلة ، ويجوز أن يكون « قريب » مبتدأ ، و« بعيد »  
معطوفا عليه ، و« ما » اسما موصولا فاعلا تنازعه كل من قريب وبعيد سد مسد  
خبر المبتدأ .

٤١٨ - هذا الشاهد من كلام زياد بن حمل ، ويقال : زياد بن منقذ ، العدوى =

التجيمى ، من كلمة يتذكر فيها أهله ويحن إلى وطنه ، وما ذكره المؤلف ههنا عجز بيت من البسيط ، وصدوره مع بيت سابق عليه قوله :

زَارَتْ رُقِيَّةٌ شُعْنًا بَعْدَ مَا هَجَعُوا      لَدَى نَوَاحِلِ فِي أَرْضَائِهَا اتَّخَذُمُ  
فَقُمْتُ لِلطَّيْفِ مُرْتَاعًا فَأَرَقَنِي      فَقُلْتُ : أَهَى سَرْتُ . . .

اللغة : « أهى » هو هنا بسكون الهاء إجراء لهمزة الاستفهام مجرى واو العطف وفائه ، قال ابن جنى : سكن أول هـ لاتصال حرف الاستفهام به إجراء لهمزة مجرى واو العطف وفائه ولام الابتداء ، غير أن الإسكان مع همزة الاستفهام أضعف منه مع هذه الحروف من جهة كون الهمزة يجوز قطعها عن المستفهم عنه ، وليس كذلك واو العطف وفائه ولام الابتداء ؛ فإنهن لا يجوز أن يفصلن عما اتصلن به « سرت » فعل ماض متصل بقاء التأنيث ، من السرى - بضم السين - وهو السير ليلا « عادنى » أراد زارنى ، وعبر بلفظ العيادة للاشعار بما هو فيه من مرض العشق ؛ فإن العيادة خاصة بزيارة المريض « حلم » بضم الحاء الهملة واللام - ما يراه الإنسان فى النوم .

الإعراب : « فقلت » الفاء حرف عطف ، قال : فعل ماض ، وتاء المتكلم فاعله ، « أهى » الهمزة الاستفهام ، هى : فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده « سرت » سرى : فعل ماض ، والتاء تاء التأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى ، والجملة لا محل لها من الإعراب مفسرة ، وتقدير الكلام : أسرت هى سرت ، وجملة الفعل المحذوف وفاعله فى محل نصب يقال « أم » حرف عطف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « عادنى » عاد : فعل ماض ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به لعاد « حلم » فاعل عاد مرفوع بالضممة الطاهرة ، وجملة عاد وفاعله ومفعوله فى محل نصب معطوفة بأم على جملة مقول القول السابقة ، وستعرف فى بيان الاستشهاد السر فى جعلنا « هى » فاعلا لفعل محذوف يفسره المذكور بعده حتى تصير جملة مقول القول الواقعة بعد همزة الاستفهام فعلية ، ولماذا لم نجعلها على الظاهر اسمية بأن نعرب « هى » مبتدأ وجملة « سرت » بعده فى محل رفع =  
خبر المبتدأ .

لأن الأَرْجَحَ كَوْنُ « هـى » فاعلاً بفعل محذوف ، واسميتين كقوله<sup>(١)</sup> :

٤١٩ - \* شُعَيْثُ ابْنُ سَهْمٍ أُمُّ شُعَيْثِ ابْنِ مِثْقَرٍ \*

= الشاهد فيه : وقوع أم معادلة لهزمة الاستفهام بين جملتين فعليتين ، وذلك بسبب أن قوله « هـى » فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، والتقدير : أسرت هـى سرت أم عادنى ، وإنما كان قوله « هـى » فاعلاً لفعل محذوف على الأرجح لسكون الأصل فى الاستفهام أن يكون عن أحوال الذوات لأنها تتجدد وتحصل بعد أن لم تكن والدال على هذه الأحوال هو الفعل ، وأما الاستفهام عن نفس الذوات التى تدل عليها الأسماء قليل ، والقليل لا يحمل عليه الكلام ما كان للكثير معنى صحيح .

(١) وقد تكون الجملتان مختلفتين إحداهما اسمية والأخرى فعلية ، فمن مجيء أولاهما اسمية والثانية فعلية قوله تعالى ( قل إن أدرى أقرب ما توعدون أم يجعل له ربي أبدأ ) ومن مجيء الأولى فعلية والثانية اسمية قوله سبحانه ( أنتم تخلقونه أم نحن الخالقون ) لأن ( أنتم ) فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور لما علمت أن همزة الاستفهام أولى بالفعل من حيث إن الأصل فى الاستفهام أن يكون عما من شأنه أن يكون محل شك أو تردد - وذلك هو أحوال الذوات التى تعبر عنها الأفعال - فأما الذوات أنفسها فيقل أن تكون محل تردد أو شك .

٤١٩ - هذا الشاهد قد نسبه سيديويه فى كتابه ( ج ١ ص ٤٨٥ ) إلى الأسود ابن يعفر التميمى ، ونسبه جماعة منهم للبرد فى الكامل ( ج ١ ص ٣٨٤ ) إلى اللعين المنقرى وما ذكره المؤلف فى هذا الموضع هو عجز بيت من الطويل ، وصدده قوله :

\* لَعَمْرُكَ مَا أَدْرَى وَإِنْ كُنْتُ دَارِيَا \*

اللغة : « لعمرك » تكرر القول عن هذه الكلمة ، وأن معنى عمرك حياتك « أدرى » أعلم ، والمراد بقوله « وإن كنت داريا » وإن كنت من أهل الداريا والعلم بالأنساب « شميث » هو بناء ماثلة فى آخره ، ويقع فى كثير من الأصول « شعيب » بياء موحدة فى آخره ، وهو تحريف ، وهو اسم حى من بنى تميم ثم من بنى منقر ، وسهم - بفتح فسكون - اسم حى من قيس عيلان ، ومنقر - بكسر الميم وسكون النون وفتح القاف ، بزنة منبر - حى ينتهى إلى زيد مناة بن تميم =

الأصلُ « أَشْعَيْتُ » فحذفت الهمزة والتنوين منهما .

= الإعراب : « لعمرك » اللام لام الابتداء ، عمر : مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وعمر مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه ، وخبر المبتدأ محذوف وجوباً ، وتقدير الكلام : لعمرك قسمي « ما » حرف نفي « أدري » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « وإن » الواو اعتراضية ، إن : شرطية ، ويحتمل أن تكون الواو للحال فتكون إن زائدة « كنت » كان : فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسمه « داريا » خبر كان منصوب بالفتحة الظاهرة ، فإن جعلت الواو للحال فجملة كان واسمها وخبرها في محل نصب حال ، وإن جعلت الواو اعتراضية فهي عاطفة على محذوف هو أولى بالحكم من المذكور ، وتقدير الكلام : أنا لا أدري إن كنت من غير أهل الدراية وإن كنت من أهل الدراية ، فعدم درايته إن كان من غير أهل الدراية أولى من عدم درايته إن كان من أهل الدراية ، ومعمول أدري يأتي بعد « شعيت » مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة « ابن » خبر المبتدأ ، وهو مضاف و « سهم » مضاف إليه مجرور بالكسرة « أم » حرف عطف « شعيت » مبتدأ « ابن » خبر المبتدأ ، وهو مضاف و « منقر » مضاف إليه ، وجملة « شعيت ابن سهم » من المبتدأ وخبره في محل نصب مفعول به لأدري ، وقد علق عن العمل في اللفظ بحرف استفهام مقدر ، وأصل الكلام : ما أدري أشعيت ابن سهم ، وجملة « شعيت ابن منقر » من المبتدأ وخبره في محل نصب معطوفة على جملة المبتدأ والخبر السابقين .

الشاهد فيه : وقوع أم المعادلة للهمزة بين جملتين اسميتين ، وذلك لأن قوله « شعيت ابن سهم » مبتدأ وخبر . وكذلك قوله « شعيت ابن منقر » ؛ فالتردد في نسب هذا الشخص لا في ذاته ، ولذلك تثبت همزة ابن في هذا الموضع ، ويعتذر عن حذف التنوين لأن الهمزة إنما تحذف إذا كان ابن نعتاً لعلم ومضافاً إلى علم والثاني أبو الأول ، وابن هنا ليس نعتاً للعلم السابق عليه ، ولكنه هنا خبر ، وكذلك التنوين إنما يحذف بهذه الشروط ، وفي البيت شاهد آخر هو حذف الهمزة ، للدلالة أم عليها ، وهو حذف مطرد قياسي خلافاً للأعلم الذي خصه بالضرورة ، ونظيره قول الشاعر :

كَذَبْتُكَ عَيْنُكَ أَمْ رَأَيْتَ بَوَاسِطِ غَلَسَ الظَّالِمِ مِنَ الرَّبَابِ خَيْالًا  
يريد أ كذبتك عينك أم رأيت ؟ ولأبي عبيدة في هذا البيت توجيه آخر سنذكره لك فيما يلي وترده .

= ومن ذلك قول عمر بن أبي ربيعة :

وَالْمُنْقَطِعَةُ هِيَ الْخَالِيَةُ مِنْ ذَلِكَ<sup>(١)</sup>، وَلَا يُفَارِقُهَا مَعْنَى الْإِضْرَابِ<sup>(٢)</sup>، وَقَدْ

== فَوَاللَّهِ مَا أَذْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيًّا بِسَبْعِ رَمَيْنِ الْجَمْرِ أَمْ بِشِمَانٍ ؟

أراد « أبسبع رمين الجر أم بثان » ومنه قول عمر أيضاً :

مُمْ قَالُوا : تَحْبِبُهَا ؟ قُلْتُ : بَهْرًا عَدَدَ الرَّمْلِ وَالْحَصَى وَالتَّرَابِ

أراد « ثم فالوا أنحبها » ومن ذلك قول السكيت بن زيد الأسدي :

طَرِبْتُ وَمَا سَوَوْقًا إِلَى الْبَيْضِ أَطْرَبُ

وَلَا لَعِبًا مِثِّي ، وَذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ ؟

أراد « أو ذو الشيب يلعب » .

(١) يريد أنها هي التي لا تنقدم عليها همزة التسوية ولا الهمزة التي يطالب بها وبأم التعيين ، وإنما سميت منقطعة - والحالة هذه - لوقوعها بين جملتين مستقلتين .

(٢) هذا الذي جرى عليه المؤلف - من أن أم المنقطعة دالة على الإضراب دائماً ، وأنها قد تدل ، مع ذلك ، على الاستفهام الحقيقي أو الإنكاري - هو مذهب الكوفيين فيما يذكر كثير من العلماء ، وخلاصة آراء النحاة في هذه المسألة أن لهم فيها ثلاثة مذاهب :

المذهب الأول : مذهب جمهور البصريين ، وحاصله أن « أم » المنقطعة تدل على الإضراب والاستفهام معا في كل مثال ، فلا تكون في مثال ما للإضراب وحده ، ولا تكون في مثال ما للاستفهام وحده .

المذهب الثاني : مذهب جمهور الكوفيين ، وحاصله أنها تدل على الإضراب في كل مثال ، وقد تدل - مع دلالتها على الإضراب - على الاستفهام الحقيقي أو الإنكاري ، وقد لا تدل على الاستفهام أصلاً ، ولا تأتي للدلالة على الاستفهام وحده في مثال ما .

المذهب الثالث : مذهب أبي عبيدة ، وحاصله أن « أم » المنقطعة على ثلاثة أوجه ، أولها الدالة على الإضراب وحده ، وثانيها الدالة على الاستفهام وحده ، وثالثها الدالة على الإضراب والاستفهام معا ، وسنعود إلى الكلام على هذا الموضوع مرة أخرى قريباً ويذكر بعض العلماء أنه لا خلاف بين الكوفيين والبصريين في مجيء أم للدلالة على الإضراب وحده ، وإنما الخلاف في تسميتها ، هل تسمى منقطعة أولاً ؟

تقتضى مع ذلك استفهاماً : حقيقتياً نحو « إِنَّمَا لِإِبْلِ أُمِّ شَاءَ »<sup>(١)</sup> أى : بل أهيَ شَاءَ ، وَإِنَّمَا قَدَّرْنَا بعدها مبتدأ لأنها لا تدخل على المفرد ، أو إنكارياً ، كقوله تعالى : ( أُمُّ لَهٗ الْبَنَاتُ )<sup>(٢)</sup> أى : ألهُ البناتُ ، وقد لا تقتضيه البتة ، نحو ( أُمُّ هَلْ تَسْتَوِي الظُّلُمَاتُ وَالتُّورُ )<sup>(٣)</sup> أى : بل هل تستوى ؛ إذ لا يدخل استفهام على استفهام<sup>(٤)</sup> ، وكقول الشاعر :

(١) يتعين عليك أن تعرب فوطهم «شاء» خبرا لمبتدأ محذوف ، لما قد علمت من أن «أم» المنقطعة لاتقع إلا بين جملتين ، وهذا الذي ذكرناه هو مذهب جمهور النحاة ، وذهب ابن مالك رحمه الله إلى أنه يجوز أن يقع بعد «أم» المفرد ، واستدل على ذلك بأنه قد سمع من كلامهم « وإن هناك لإبلا أم شاء » فإن الظاهر أن ما بعد أم في هذه العبارة اسم مفرد ، وأنكر العلماء ذلك على ابن مالك من قبل أن «أم» المنقطعة بمعنى بل الابتدائية ، وحروف الابتداء لا يقع بعدها إلا الجملة ، ثم أنكروا رواية هذا المثال على الوجه الذي رواه عليه ابن مالك ، ومنهم من سلم روايته ثم أوله بأن «أم» محتمل أن تكون متصلة ، وعلى هذا تكون همزة الاستفهام مقدرة قبل إن ، وكأنه قيل : إن هناك لإبلا أم شاء ، ويحتمل أن تكون «أم» منقطعة وعلى هذا يكون قولهم «شاء» مفعولا لفعل محذوف ، وكأنه قيل : إن هناك لإبلا أم أرى شاء .

(٢) من الآية ٣٩ من سورة الطور ، وقد علمت أن «أم» المنقطعة تدل على الإضراب دائماً ، فلو لم تكن في هذه الآية دالة على الاستفهام الإنكارى مع الدلالة على الإضراب لسكانت دالة على الإضراب المحض ، وهذا يستوجب الحال وهو الإخبار بنسبة البناب إليه ، تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً .

(٣) من الآية ١٦ من سورة الرعد .

(٤) قد أنبأتك قريباً أن مذهب جمهور البصريين أن «أم» المنقطعة تدل في كل مثال على الإضراب والاستفهام معا ، وأن المؤلف عدل عن مذهبهم واختار مذهب جمهور السكوفيين الذين يرون أن «أم» هذه تدل على الإضراب دائماً ، وقد تدل على الاستفهام مع دلالتها على الإضراب ، وقد لا تدل على الاستفهام ، كما عدل عن مذهب أبي عبيدة الذي ذهب إلى أن «أم» هذه قد تدل على الاستفهام في بعض الأمثلة ولا تدل على الإضراب .

٤٢٠ — \* هُنَالِكَ أُمٌّ فِي جَنَّةٍ أُمٌّ جَهَنَّمَ \* .

إذ لا معنى للاستفهام .

\*\*\*

= والآية الكريمة التي تلاها المؤلف - وهي قوله تعالى ( أم هل تستوى الظلمات والنور ) تدل لمذهب الكوفيين الذي اختاره المؤلف ، ووجه الدلالة من هذه الآية على أن «أم» خالية من الدلالة على الاستفهام هو أنه قد وقع بعدها حرف الاستفهام وهو ( هل ) فلو كان في «أم» معنى الاستفهام لكان حرف الاستفهام داخل على حرف استفهام آخر ، وذلك لا يجوز .

وبما استدل به أبو عبيدة على أن «أم» قد تدل في بعض الأمثلة على الاستفهام ولا تدل على الإضراب قول الأخطل التغلبي :

كَذَبْتُكَ عَيْنُكَ أُمٌّ رَأَيْتَ بِوَأَسِطِ

غَلَسَ الظَّلَامِ مِنَ الرَّبَابِ خَيْالًا

جعل «أم» منقطعة دالة على الاستفهام، والتقدير عنده : كذبتك عينك هل رأيت في غلس الظلام خيالا من الرباب .

وقد تقدم الاستشهاد بهذا البيت على حذف همزة الاستفهام وأن التقدير : أكذبتك عينك أم رأيت ! وأم متصلة .

وحمل بعضهم على ما قاله أبو عبيدة قوله تعالى ( أم تريدون أن تسألوا رسولكم ) .

٤٢٠ — هذا الشاهد من كلام عمر بن أبي ربيعة الخزومي ، وما ذكره المؤلف

ههنا عجز بيت من الطويل ، وصدره مع بيتين سابقين عليه قوله :

أَلَا لَيْتَ أَنِّي يَوْمَ تُقْضَى مَنِيَّتِي لَثَمْتُ الَّذِي مَا بَيْنَ عَيْنَيْكَ وَالْقَمِ

وَأَلَيْتَ طَهُورِي كَانَ رِيْقِكَ كُفْلُهُ وَلَيْتَ حَنُوطِي مِنْ مُشَاشِكَ وَالْدَمِ

وَأَلَيْتَ سُلَيْمِي فِي الْمَنَامِ ضَجِيْعِي هُنَالِكَ أُمٌّ فِي جَنَّةٍ . . .

اللغة : «سليمي» اسم امرأة «النام» النوم «ضجيعتي» مشاركتي في المضجع ، وهو

مكان الرقاد .

الإعراب : «ليت» حرف تمن ونصب «سليمي» اسم ليت منصوب بفتحة مقدرة =

وأما « أو » فإنها بعد الطلب للتخيير ، نحو « تَزَوَّجْ زَيْنَبَ أَوْ أُخْتَهَا »  
أو للإباحة ، نحو « جَالِسِ الْعُلَمَاءِ أَوْ الزُّهَّادِ » والفرقُ بينهما امتِنَاعُ الجمعِ  
بين المتعاطفين في التخيير ، وَجَوَّازُهُ في الإباحة .

== على الألف « في المنام » جار ومجرور متعلق بقوله ضجيعتي الآتي « ضجيعتي » ضجيمة :  
خبر ليت ، وهو مضاف وياء التنكلم مضاف إليه « هناك » هنا : اسم إشارة لمكان  
النوم ، مبنى على السكون في محل نصب بضعيقتي ، واللام لليعد ، والكاف حرف خطاب  
« أم » حرف دال على الإضراب بمعنى بل مبنى على السكون لا محل له للإعراب « في جنة »  
جار ومجرور متعلق بمحذوف يقع خبراً لليت محذوفة مع اسمها ، وتقدير الكلام :  
بل ليت سليمان ضجيعتي في جنة « أم » حرف عطف دال على الإضراب « في جهنم » جار  
ومجرور متعلق بمحذوف يقع خبراً لليت المحذوفة مع اسمها كالسابق ، والتقدير : بل  
ليت سليمان ضجيعتي في جهنم ، تمني أولاً أن تكون ضجيعته في موضع رقاذه ، ثم  
أضرب عن ذلك وتمني أن تكون ضجيعته في الجنة ، ثم أضرب عن ذلك وتمني  
أن تكون ضجيعته في جهنم ، وأم إذا كانت بمعنى بل لم يقع بعدها إلا الجمل ؛ فلذلك  
قدرنا الجمل بعد أم الأولى وبعد أم الثانية ، فأعرف ذلك وتنبه له .

الشاهد فيه : أني المؤلف بهذا البيت ليدل على أن « أم » المنقطة التي بمعنى بل  
قد لا تدل على الاستفهام ولا تقتضيه أصلاً ، ألا ترى أنه لا يريد بقوله « أم في جنة أم  
في جهنم » الاستفهام ؟ وإنما ساقه مساق التمني على ما قررناه في أواخر إعراب البيت .  
قال الشيخ خالد : ونقل ابن الشجري عن جميع البصريين أن أم أبدأ بمعنى بل والهمزة  
جميعاً ، وأن الكوفيين خالفوه في ذلك . وهذه الآية والبيت بشهران للكوفيين ،  
فإن أم فيهما بمعنى بل خاصة ، كما أنها بمعنى الاستفهام خاصة في قول الشاعر :

كَذَّبَتْكَ عَيْنُكَ أُمَّ رَأَيْتَ بِوَأَسِطِ

غَلَسَ الظَّلَامِ مِنَ الرَّبَابِ خِيَالًا

قال أبو عبيدة : « إن المعنى هل رأيت » اه كلامه بحروفه ، بعد تقويم  
تحويله ، وقال الدنوشري عن البيت الذي استدل به لحيء أم المنقطة للاستفهام ليس  
غير ما نصه : « هذا قول أبي عبيدة فقط كما في المعنى » ، وقد ذكرنا لك التخريج الذي  
يخرجه عن الدلالة على ما ذهب إليه أبو عبيدة ، بل يخرج « أم » عن أن تكون منقطة .

وبعد الخبر للشك<sup>(١)</sup>، نحو (لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ)<sup>(٢)</sup> أو للإيهام ،  
نحو (وَإِنَّا أَوْ لِيَاكُم تَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ)<sup>(٣)</sup> وللتفصيل ، نحو  
(وَقَالُوا كُونُوا هُودًا أَوْ نَصَارَىٰ)<sup>(٤)</sup> أو للتقسيم ، نحو «الكَلِمَةُ اسْمٌ  
أَوْ فِعْلٌ أَوْ حَرْفٌ» وللإضراب عند الكوفيين وأبي علي<sup>(٥)</sup> ، حكى الفراء

(١) اعلم أولاً أن بعض العلماء يذكر التشكيك في موضع الإيهام ، فيفهم من هذا  
الصنيع أن التشكيك والإيهام بمعنى واحد ، وبعض العلماء يذكر الشك والتشكيك والإيهام ،  
فذكر الثلاثة يدل على أن لسلك واحد منها معنى خاصاً ، وهو الحق ، فأما الشك  
فهو كون المتكلم نفسه واقعا في الشك والتردد ، وأما التشكيك فهو أن يوقع المتكلم  
المخاطب في الشك والتردد ، وأما الإيهام فهو أن يكون المتكلم عالماً بحقيقة الأمر غير  
شاك ولا متردد فيه ، ولسكنه يخرج كلامه في صورة الاحتمال ليكون المخاطب أقبل  
لسا يلقى إليه من الكلام ، فإذا سمع الكلام وتفهمه ظهر له الأمر ، وانظر إلى الآية  
السكرية (وَإِنَّا أَوْ آيَاكُمْ - الآية ) تجدد المتكلم عالماً علم اليقين أن من عبد الله تعالى  
وأفرده بالألوهية والتوجه إليه هو الذي يكون على هدى وأن من أشرك معه غيره  
هو الذي يكون في ضلال مبين ، ومع ذلك لم يورد الكلام في صورة الخبر القاطع  
بما يعلمه ، بل أوردته في صورة الاحتمال ليسترعى انتباه المخاطب ويحمّله على سماع  
الكلام وتفهمه .

(٢) من الآية ١٩ من سورة الكهف .

(٣) من الآية ٢٤ من سورة سبأ .

(٤) من الآية ١٣٥ من سورة البقرة .

(٥) وممن ذهب إلى أن أو تفيد الإضراب ابن برهان وابن جنى ، وهؤلاء ذهبوا إلى  
أنها تفيد الإضراب مطلقاً ، نعى سواء أكان المتقدم عليها خبراً مثبتاً أو منفيًا أم كان  
المتقدم عليها أمراً أو نهياً ، وسواء أعيد معها العامل في الكلام المتقدم عليها أم لم يعد ،  
تقول «أنا مسافر اليوم» ثم يبدو لك فتقول «أو مقيم» تريد الإضراب عن الكلام  
الأول وإثبات ما بعد أو ، ونسب ابن عصفور القول بإفادة «أو» للإضراب إلى سيبويه  
لسكنه قرر أن سيبويه رحمه الله يشترط في إفادتها الإضراب شرطين :

« اذْهَبْ إِلَى زَيْدٍ أَوْ دَعْ ذَلِكَ فَلَا تَبْرَحِ الْيَوْمَ » وبمعنى الواو عند الكوفيين<sup>(١)</sup>، وذلك عند أمن اللبس، كقوله :

— ٤٢١ \* مَا بَيْنَ مُلْجِمٍ مُهْرِهِ أَوْ سَافِعٍ \*

\*\*\*

== الأول : أن يتقدمها نفي أو نهى .

الثانى : أن يعاد معها العامل ، ومثال ذلك « ما حضر على أو ما حضر خالد » وقولك « لا يقيم بكر أو لا يقيم خالد » .

(١) ووافق الكوفيين على صحة جىء أو بمعنى الواو - وهو مطلق الجمع - الأخفش والجرى ، بالشرط الذى ذكره المؤلف وهو أمن اللبس .

٤٢١ - هذا الشاهد من كلام حميد بن ثور الهلالي ، وما ذكره المؤلف ههنا

عجز بيت من السكامل ، وصدرة قوله :

\* قَوْمٌ إِذَا سَمِعُوا الصَّرِيخَ رَأَيْتَهُمْ \*

اللغة : « الصريخ » يطلق هذا اللفظ على صوت الاستغاثة ، ويطلق على المستغيث نفسه ، ويمكن أن يقصد كل واحد من هذين المعنيين في بيت الشاهد ، ويطلق الصريخ أيضاً على الغيث ، كما في قوله تعالى : ( فلا صريخ لهم ) أى لا مغيث « مهرة » - بضم فسكون - أصله الحصان الصغير ، وأراد هنا الحصان ، وملجمه : أى ملبسه اللجام « سافع » السافع : القابض بناصية مهرة ، ومن عادة العرب أن يفعلوا ذلك عند انتظار من يجيء باللاجم ليلجم الحصان ؛ فهذه كناية عن التهيؤ والاستعداد ، والعبارة كلها كناية عن إسراعهم في إجابة الصريخ .

المعنى : وصف هؤلاء القوم بأنهم سريعو الإجابة عندما يستصرخهم أحد للأخذ بناصره ؛ فهو يقول عنهم : إنك لتراهم حين يسمعون صوت الاستغاثة ما بين لجم فرسه وآخذ بناصية فرسه ريثما يأتيه غلامه باللاجم .

الإعراب : « قوم » خبر مبتدأ محذوف : أى هم قوم « إذا » ظرف تنصنح معنى الشرط « سمعوا » فعل ماض وفاعله « الصريخ » مفعول به لسمعوا ، وجملة الفعل وفاعله ومفعوله في محل جر بإضافة إذا إليها « رأيتهم » فعل ماض وفاعله ومفعوله =

وزعم أكثر النحويين<sup>(١)</sup> أن «إما» الثانية في الطَّلَبِ والخَبَرِ - نحو

«والجملة لا محل لها من الإعراب جواب إذا «ما» زائدة «بين» ظرف متعلق برأى ، وبين مضاف ، و « ملجم » مضاف إليه ، وأصل ملجم صفة لموصوف محذوف تقديره : رجل ملجم ، فلما حذف الموصوف أقيمت الصفة مقامه ، وملجم مضاف ومهر من « مهره » مضاف إليه ، ومهر مضاف وضمير الغائب مضاف إليه « أو » حرف عطف « سافع » معطوف على ملجم مهره .

الشاهد فيه : قوله « بين ملجم مهره أو سافع » فإن « أو » في هذه العبارة بمعنى الواو، والدليل على ذلك ما ذكرناه لك فيما مضى في بيت امرئ القيس ( ش ٤١٣ ) من أن « بين » لاتضاف إلا إلى متعدد لفظا ومعنى ؛ فلو بقيت « أو » على معناها الذي هو أحد الشيتين أو الأشياء لكانت « بين » قد أضيفت إلى واحد ، وهو غير ما تقتضيه العربية .

وقال قوم : إن أو في هذا البيت على معناها الأصلي - وهو الدلالة على أحد الشيتين أو الأشياء - وتخلصوا من تعدد ما تضاف إليه بين بأن زعموا أن تقدير الكلام ما بين فريق ملجم مهره أو فريق سافع ، وهو تكلف لا موجب له .

ومن شواهد محييء أو بمعنى الواو قول امرئ القيس :

فَظَلَّ طَهَاةُ اللَّحْمِ مَا بَيْنَ مُنْضِجٍ

صَفِيفٍ شِوَاءِ أَوْ قَدِيرٍ مُعْجَلٍ

والكلام في بيان الشاهد في بيت امرئ القيس هذا مثل الكلام في البيت الذي

أنشده المؤلف ، ونظيره قول راجز من بني أسد :

إِنَّ بِهَا أُكْتَلَّ أَوْ رِزَامًا خُوَيْرِ بَيْنِ يَنْقُفَانِ الْهَامَا

وجه الدلالة أنه ثنى « خوير بين » ولو كانت أو لأحد الشيتين لقال « خوير با »

فجاء به مفردا .

(١) تتلخص المباحث المتعلقة بإما في خمسة مباحث ، وأنا أذكرها لك على سبيل

الإيجاز والاختصار ، فأقول :

المبحث الأول : لغة أكثر العرب كسر همزة « إما » ولغة تميم وقيس وأسد

=

فتح همزتها .

== البحث الثاني : الغالب في « إِمَا » هذه تكررهما ، وقد تحذف الثانية ويؤتى في الكلام بما يقوم مقامها ، نحو « إِمَا أَنْ تَسْكُمَ بَخِيرٍ وَإِلَا فَاسَكْتَ » وقرأ أبي ( وإِنَا أَوْ إِيَاكُمْ لِإِمَا عَلَى هُدَى أَوْ فِي ضَلَالٍ مَبِينٍ ) وقال الشاعر :

فَإِمَّا أَنْ تَسْكُونَ أَخِي بِصِدْقٍ فَأَعْرِفَ مِنْكَ غَنِيٍّ مِنْ سَمِيئِي  
وَإِلَّا فَأَطْرَحْنِي وَاتَّخِذْنِي عَدُوًّا أَتَقِيكَ وَتَتَّقِيَنِي  
وقد تحذف الأولى ويكتفى بالثانية ، وذلك كقول الشاعر :

نُؤَلِّمُ بِدَارٍ قَدْ تَقَادَمَ عَهْدُهَا وَإِمَّا بِأَمْوَاتِ أَلْمِ خِيَالِهَا  
المعنى : تلم إِمَا بدار قد تقادم عهدها وإِمَا بِأَمْوَاتِ ، والفراء يقيس على هذا ، فيجوز عنده أن تقول : زيد يبقو وإِمَا يسافر ، كما تقول : زيد يبقى أو يسافر .

البحث الثالث : اتفق النحاة على أن « إِمَا » لا تأتي بمعنى الواو ولا بمعنى بل ، وإنما تأتي لما تأتي له أو من المعاني المشهورة المتفق عليها ، وهي التخيير والإباحة بعد الطلب ، والشك والإبهام بعد الخبر ، وأمثلتها معروفة من أمثلة أو .

البحث الرابع : اختلف النحاة في « إِمَا » هذه أمركية أم بسيطة ، فذكر سيبويه أنها مركبة من إن وما ، وذهب غيره إلى أنها بسيطة وأنها وضعت هكذا من أول الأمر ، وهذا هو الراجح ، لأن البساطة - أي عدم التركيب - هي الأصل .

البحث الخامس : لا خلاف بين أحد من النحاة في أن « إِمَا » الأولى غير عاطفة . وذلك لأنها قد تقع بين العامل ومعموله نحو « تزوج إِمَا هندا وإِمَا أختها » ونحو « قام إِمَا زيد وإِمَا عمرو » واختلفوا في « إِمَا » الثانية ، فذهب أكثر النحاة أنها عاطفة والواو التي قبلها زائدة لئلا يلزم دخول العاطف على العاطف ، ومذهب أبي علي الفارسي وابن كيسان وابن برهان أن العاطف هو الواو : وإِمَا دالة على الإباحة أو التخيير أو الشك أو الإبهام ، فإِمَا مثل أو في الدلالة على المعنى فقط عند هؤلاء ، وليست مثلها في عطف ما بعدها على ما قبلها ، وزعم ابن عصفور أن النحاة مجمعون على أن « إِمَا » غير عاطفة ، وهو نقل يخالف نقل غيره من أثبات العلماء . =

« تَزَوَّجَ إِمَامًا هِنْدًا وَإِمَامًا أُخْتَهَا » و « جَاءَنِي إِمَامًا زَيْدٌ وَإِمَامًا عَمْرُو » - بمنزلة « أَوْ » في العطف والمعنى ، وقال أبو عليّ وابنا كَيْسَانَ وَبَرَّهَانَ : هي مثلها في المعنى فقط ، وَيُوَيِّدُهُ قَوْلُهُمْ : إنها مجامعة للواو لزوماً ، والعاطفُ لا يدخل على العاطف ، وأما قوله :

٤٢٢ - \* أَيَّمَا إِلَى جَنَّةٍ أَيَّمَا نَارٍ \*

فشاذ ، وكذلك فَتَنَحُ هَمَزَتَهَا وإبدال ميمها الأولى .

\*\*\*

= وخلاصة هذا البحث أنه لما كان الاستعمال قد جرى على أن « إِمَا » تكون مسبوقة بالواو ، وكان المقرر عند النحاة كلهم أن العاطف لا يدخل على العاطف ، كان مما لا بد منه أن نلغى دلالة أحد اللفظين على العطف ، فاخترنا أكثر النحاة اعتبار الواو زائدة ، واختار أبو عليّ ومن معه تجريد « إِمَا » من الدلالة على العطف .

٤٢٢ - نسب قوم هذا الشاهد إلى الأحوص ، والصواب أنه لسعد بن قرظ ، من أبيات له يهجو فيها أمه ، وكان ابناً عاقاً شريراً ، وما ذكره المؤلف ههنا عجز بيت من البسيط ، وصدوره قوله :

\* يَا كَيْتَمًا أُمَّنَا شَأَلَتْ نَعَامَتَهَا \*

اللغة : « شَأَلَتْ نَعَامَتَهَا » هذه كناية من كنايات العرب معناها « ماتت » وأصل شَأَلَتْ بمعنى ارتفعت ، والنعام - بفتح النون بزنة السحابة - باطن القدم ، ويقال : النعام هي هنا النعش « أَيَّمَا » بفتح الهمزة وسكون الياء هنا ، وفتح الهمزة لغة لبني تميم ومن ذكرنا معهم في « إِمَا » .

المعنى : تمنى أن تكون أمه قد ماتت ، وذكر أنه لا يبالي ما يكون مصيرها بعد الموت ولا يعنيه أن يذهب بها إلى الجنة أو يذهب بها إلى جهنم .

الإعراب : « يَا » حرف تنبيه ، أو حرف نداء والمنادى به محذوف ، وإدخال حرف النداء على « لَيْتَ » كثير في العربية وفي أفصح الكلام ، ومنه قوله تعالى : ( يا لَيْتَ قَوْمِي يَعْلَمُونَ ) وقول الراجز ، وهو من شواهد هذا الكتاب :

=

وأما « لَسْكِنٌ » <sup>(١)</sup> فعاطفة خلافاً ليونس ، وإنما تَعَطَّفَ بشروط : أفرادٍ

= يَا لَيْتَنِي وَأَنْتِ يَا لَيْسُ فِي بَلَدَةٍ لَيْسَ بِهَا أَنْيْسُ  
 « ليتما » ليت : حرف تمن ونصب ، وما : كناية له عن عمل النصب والرفع « أمنا »  
 أم - بالرفع - مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة في آخره ، وأم مضاف وضمير  
 المتكلم ومعه غيره مضاف إليه « شالت » شال : فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث  
 « نعماتها » نعامة : فاعل شالت ، وضمير العائبة العائد إلى أهم مضاف إليه ، وجملة  
 الفعل وفاعله في محل رفع خبر المبتدأ ، ومن الناس من يروى « أمنا » بالنصب ،  
 وعليه يكون « ليت » حرف تمن ونصب ، وما زائدة غير كافة ، وأمنا : اسم ليت  
 ومضاف إليه ، وجملة « شالت نعماتها » في محل رفع خبر ليت « أيما » حرف دال  
 على التقسيم مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « إلى جنة » جار ومجرور متعلق  
 بقوله شالت « أيما » الثانية حرف عطف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب  
 « إلى نار » جار ومجرور معطوف بأما على الجار والمجرور الأول .

الشاهد فيه : مجيء « أما » عاطفة غير مسبوقة بالواو ، وهذا شاذ ، وكذلك فتح  
 همزتها مع قلب ييمها ياء كما قاله المؤلف ، أما فتح همزتها وحده فلا شذوذ فيه ، بل  
 ذلك لغة بلجاعة من العرب منهم تميم وقيس وأسد .

(١) اختلف النحاة في مجيء « لَسْكِنٌ » حرف عطف ، فذهب الجمهور إلى أنها  
 تكون حرف عطف بثلاثة شروط سنذكرها فيما بعد ، ونذكر - مع ذلك - محترزاتها  
 وحكم الكلام مع كل محترز منها . وذهب يونس بن حبيب إلى أنها لا تكون حرف عطف  
 أبداً ، وأنها تكون حرف استدراك في كل كلام وردت فيه ، فإن ذكرت معها الواو  
 فالعاطف هو الواو ، نحو : « ما قام زيد ولسكن عمرو » ونحو قولهم « ما مررت برجل  
 صالح لسكن طالح » بجز طالح . وإن لم تذكر معها الواو فهي حرف دال على الاستدراك  
 وما بعدها معمول محذوف نحو « ما قام زيد لسكن عمرو » فعمرو في هذا النال فاعل  
 بفعل محذوف يدل عليه المذكور قبل لسكن ، والتقدير : ما قام زيد لسكن قام عمرو ، ونحو  
 « ما مررت برجل صالح لسكن طالح » فطالح مجرور بحرف جر محذوف دل عليه المذكور قبل  
 لسكن ، والتقدير : ما مررت برجل صالح لسكن مررت بطالح ، ولظهور هذا الممدر ساغ  
 حذف حرف الجر وبقاء عمله في هذا الكلام ، ووافق ابن مالك في كتاب التسهيل  
 يونس بن حبيب على أن لسكن لا تكون عاطفة .

== وجملة الشروط التي اشترطها الجمهور لصحة مجيء لكن حرف عطف  
ثلاثة شروط :

الشرط الأول : ألا تتقدم عليها الواو ، فإن تقدمتها الواو نحو « ما مررت بزيد  
ولكن عمرو » كانت الواو هي العاطفة ، ثم إن أكثر النحاة على أن المعطوف بالواو إذا  
كان مفردا فإنه يجب فيه أن يشارك المعطوف عليه في الإثبات والنفي ، وعلى هذا يقدر  
للمعطوف عامل مثبت من جنس العامل في المعطوف عليه ، وتكون الواو قد عطفت  
جملة على جملة ، فتقدير المثال الذي ذكرناه : ما مررت بزيد ولكن مررت بعمرو ،  
ومن العلماء ومن بينهم يونس من قال : إن شرط موافقة المفرد المعطوف بالواو للمعطوف  
عليه إثباتا أو نفيًا خاص بما إذا لم يذكر في الكلام ما يدل على المخالفة ، وفي هذه الصورة  
التي نتحدث عنها قد ذكر في الكلام ما يدل على المخالفة وهو لكن ، وعلى هذا الرأي  
يكون « عمرو » في المثال المذكور معطوفا على زيد عطف مفرد على مفرد ، وهذا  
الرأيان يجريان في قوله تعالى ( ما كان محمد أبا أحد من رجالكم ولكن رسول الله ) فإن  
رأيت لزوم موافقة المفرد المعطوف بالواو على المعطوف عليه لزمك أن تجعل ( رسول الله )  
خبرا لكان محذوفة لدلالة ما قبلها عليها ، ويكون التقدير : ما كان محمد أبا أحد  
من رجالكم ولكن كان رسول الله ، والواو حينئذ قد عطفت جملة كان المنبئة على  
جملة كان المنفية ، وإن رأيت عدم التزام موافقة المفرد المعطوف بالواو للمعطوف  
عليه في الإثبات والنفي في مثل هذه الحالة فاجعل ( رسول الله ) معطوفا على  
( أبا أحد من رجالكم ) عطف مفرد على مفرد .

الشرط الثاني : أن تسبق لكثير بنفي أو بنهي ، فمثال النفي « ما قام زيد لكن  
عمرو » ومثال النهي « لا يقيم زيد لكن عمرو » وهذا الشرط اشترطه البصريون ،  
ولم يشترطه السكوفيون ، فإذا قلت « قام زيد لكن عمرو » فعمرو عند السكوفيين  
معطوف على زيد عطف مفرد على مفرد ، ولكن عاطفة وإن لم يتقدمها نفي ولا نهى ،  
وعند البصريين أن « عمرو » في هذا المثال لا يجوز أن يكون معطوفا على زيد عطف ==

معطوفها ، وأن تُسَبِّقَ بِنْفِي أَوْ نَهْيٍ ، وَأَنْ لَا تَقْتَرْنَ بِالْوَاوِ ، نَحْوُ « مَا عَرَّزْتُ بِرَجُلٍ صَالِحٍ لَكِنْ طَالِحٍ » وَنَحْوُ « لَا يَقُمْ زَيْدٌ لَكِنْ عَمْرُو » وَهِيَ حَرْفُ ابْتِدَاءٍ إِنْ تَلَّتْهَا جُمْلَةٌ ، كَقَوْلِهِ :

٤٢٣ - إِنْ ابْنُ وِرْقَاءَ لَا تُخْشَى بَوَادِرُهُ لَكِنْ وَقَائِمُهُ فِي الْحَرْبِ تُنْتَظَرُ

= مفرد على مفرد لعدم تقدم النفي أو النهي ، وإنما يجوز أن يكون « عمرو » فاعلا بفعل محذوف يدل عليه الفعل المتقدم على لكن ، والتقدير : قام زيد لكن لم يقم زيد ، كما يجوز أن يكون « عمرو » في المثال المذكور مبتدأ خبره محذوف ، وتقدير الكلام : قام زيد لكن عمرو لم يقم ، ولكن على كلا التقديرين حرف ابتداء جرى به لإفادة مجرد الاستدراك ، وليست حرف عطف .

الشرط الثالث : ألا يقع بعد لكن جملة تامة ، فإن وقع بعدها جملة تامة فهي حرف ابتداء ، وليست عاطفة ، وأنت خير - بعد ما بيناه لك في شرح الشرط الثاني - أن وقوع الجملة التامة بعد لكن إما أن يكون بذكر جزءي الجملة جميعا كما في بيت زهير الذي أنشده المؤلف ( ش رقم ٤٢٣ ) وإما أن يكون بذكر أحد الجزءين وتقدير الآخر كالذي ذكرناه لك في شرح المثال « قام زيد لكن عمرو » على مذهب الكوفيين .

٤٢٣ - هذا الشاهد بيت من البسيط ، وهو من قصيدة لزهير بن أبي سلمى المزني يمدح فيها الحارث بن ورقاء الصيداوى .

اللغة : « بوادره » البوادر : جمع بادرة ، وهي الأمر يبدر من الإنسان عند الغضب وفي ديوان زهير « لا تخشى غوائله » والغوائل : جمع غائلة ، والمعنى أنه رجل يملك نفسه حال الغضب ، أو أنه لا يغدر ولا يخون « وقائمه » جمع وقية ، وهي إزالة الشر بالأعداء « تنتظر » تتوقع ويرتقب حصولها وتخشى .

الإعراب : « إن » حرف توكيد ونصب « ابن » اسم إن منصوب بالفتحة الظاهرة وابن مضاف و « ورقاء » مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف لا ختنامه بألف التانيث الممدودة « لا » حرف نفي « تخشى » فعل مضارع مبني للمجهول مرفوع بضمة مقدرة على الألف « بوادره » بوابر : نائب فاعل تخشى ، وبوادر مضاف وضمير الغائب العائد إلى ابن ورقاء مضاف إليه ، وجملة الفعل المبني للمجهول مع نائب = ( ٢٥ - أوضح المسالك ٣ )

أَوْ تَلَّتْ وَاوَأَ ، نَحْوِ (وَلَسِكِنْ رَسُولَ اللَّهِ) <sup>(١)</sup> أَى : وَلَسَكِنْ كَانَ رَسُولَ اللَّهِ ،  
وَلَيْسَ الْمَنْصُوبُ مَعْطُوفًا بِالْوَاوِ ؛ لِأَنَّ مُتَمَاعِطِي الْوَاوِ الْمَفْرُودِينَ لَا يَخْتَلِفَانِ بِالسَّنْبِ  
وَالِإِجَابِ ، أَوْ سَبَقَتْ بِالِإِجَابِ ، نَحْوِ « قَامَ زَيْدٌ لَسِكِنْ عَمَرُو لَمْ يَقُمْ » ،  
وَلَا يَجُوزُ « لَسِكِنْ عَمَرُو » عَلَى أَنَّهُ مَعْطُوفٌ ، خِلَافًا لِلْكَوْفِيِّينَ .

\*\*\*

وَأَمَّا « بَلْ » فَيُعْطَفُ بِهَا بِشَرْطَيْنِ : إِفْرَادِ مَعْطُوفِهَا <sup>(٢)</sup> ، وَأَنْ تُسَبِّقَ

= فاعله في محل رفع خبر إن « لسكن » حرف ابتداء مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « وقائمه » وقائع: مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، ووقائع مضاف وضمير العائب الغائد إلى ابن رقاء مضاف إليه « في » حرف جر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « الحرب » مجرور بنى ، والجار والمجرور متعلق بقوله تنتظر الآتى ، أو بمحذوف حال من وقائمه ، أو من الضمير المستتر في تنتظر العائد إلى وقائمه « تنتظر » فعل مضارع مبنى للمجهول ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى وقائمه ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ .

الشاهد فيه : مجيء « لسكن » حرف ابتداء لا حرف عطف ؛ لسكون الواو بعد ما جملة من مبتدأ وخبر .

(١) من الآية ٤٠ من سورة الأحزاب ، وقد تكلمنا عليها في ص ٣٨٤ .  
(٢) فإن وقع بعد « بل » جملة لم تسكن عاطفة ، وكانت حينئذ حرف ابتداء دال على الإضراب ، وقد يكون هذا الإضراب إيطالياً ، أى الدلالة على أن ما قيل قبلها كلام باطل ، وذلك نحو قوله تعالى ( وقالوا أنخذنا الرحمن ولداً ، سبحانه ، بل عباد مكرمون ) ونحو قوله سبحانه ( أم يقولون به جنه ، بل جاءهم بالحق ) وقد يكون هذا الإضراب انتقالياً ، أى لجرد الدلالة على الانتقال من غرض إلى غرض آخر ، نحو قوله تعالى ( قد أطلع من نركى وذكر اسم ربه فصلى ، بل تؤثرون الحياة الدنيا ) ونحو قوله جل ذكره ( ولدينا كتاب ينطق بالحق وهم لا يظلمون ، بل قلوبهم في غمرة من هذا ) .

وقد تزايد إلا قبل بل بعد الإيجاب ، للدلالة على توكيد الإضراب ، نحو قول الشاعر : =

بإيجاب أو أمر أو نفي أو نهى ، ومعناها بعد الأوتنين سلب الحكم عما قبلها وجمله لما بعدها ، كـ « قَامَ زَيْدٌ بِلْ عَمْرُو » و « لَيْقُمُ زَيْدٌ بِلْ عَمْرُو » وبعد الأخيرين تقرير حكم ما قبلها وجمله ضده لما بعدها<sup>(١)</sup> كما أن لكن كذلك ، كقولك : « مَا كُنْتُ فِي مَنْزِلِ رَبِيعِ بِلْ فِي أَرْضِ لَا يُهْتَدَى بِهَا » ، و « لَا يَقُمُ زَيْدٌ بِلْ عَمْرُو » وأجاز المبرد كونها ناقلة معنى النفي والنهي لما بعدها ؛ فيجوز على قوله « مَا زَيْدٌ قَائِمًا بِلْ قَاعِدًا »<sup>(٢)</sup> على معنى

== وَجْهَكَ الْبَدْرُ، لَا، بِلِ الشَّمْسِ لَوْلَمْ يُقْبَضَ لِلشَّمْسِ كَسَفَةِ أَوْ أَفُولٍ

وقد تزداد « لا » قبل « بل » بعد النفي للتقرير ما قبلها ، نحو قول الشاعر :

وَمَا هَجَرَ نَكِّ، لَا، بِلْ زَادَنِي شَعْفًا هَجْرٌ وَبُعْدُ تَرَاحِي لَا إِلَى أَجَلٍ

وادعى ابن درستويه أن « لا » لا تزداد قبل « بل » بعد النفي . وهو محجوج بما أنشدناه .

(١) هذا مذهب جمهور النحاة : وأجاز أبو العباس المبرد هذا المعنى ، كما أجاز أن تكون « بل » بعد النفي والنهي ناقلة حكم ما قبلها لما بعدها ، فإذا قلت « ما زيد قائم بل عمرو » فمعناه عند الجمهور انتفاء القيام عن زيد والحكم بثبوت القيام لعمرو ، ولا معنى للكلام سوى هذا عندهم ، وهو عند أبي العباس المبرد محتمل لمعنيين ، أحدهما هذا الذي حكيناه عن الجمهور ، والثاني أن يكون زيد المذكور قبل بل غير محكوم عليه بشيء ، لا بانتفاء القيام ولا بثبوته ، وعمرو المذكور بعد بل محكوم عليه بانتفاء القيام عنه الذي كان حكم ما قبل بل ، وقد بينه المؤلف .

(٢) أنت تعلم أن شرط عمل ما عمل ليس أن يكون النفي باقيا ، فلو أنك قلت « ما زيد قائم بل قاعد » فإن جرئت في هذا الكلام على مذهب الجمهور الذي يفيد أن القعود ثابت لا منفي لم يجر لك أن تنصب « قاعد » على أنه خبر ما النافية ، لغوات شرط عملها الذي ذكرناه ، وإن جرئت في هذا المثال على مذهب المبرد كان في أحد وجهيه مثل مذهب الجمهور ، وكان في الوجه الثاني الذي يفيد أن القيام مسكوت عنه لم يحكم بثبوته ولا بنفيه وأن القعود منفي عن زيد كان لك أن تنصب « قاعدا » على أنه خبر ما النافية ؛ لأن النفي حينئذ باق ، فنقول « ما زيد قائم بل قاعدا » .

بل ما هو قاعداً ، ومذهبُ الجمهور أنها لا تفيد نقلَ حكم ما قبلها لما بعدها إلا بعد الإيجاب والأمر ، نحو « قامَ زيدٌ بل عمرو » و « اضربَ زيداً بل عمرو » .

\*\*\*

وأما « لا » فَيُعْطَفُ بِهَا<sup>(١)</sup> بِشُرُوطٍ : إفرادِ معطوفها ، وأن تُسَبِّقَ بِإِيجَابٍ أو أمرٍ اتفاقاً ، كـ « هَذَا زَيْدٌ لَا عَمْرُو » ، و « اضْرِبْ زَيْدًا لَا عَمْرًا » ، أو نداءً ، خلافاً لابن سعدان ، نحو « يَا ابْنَ أَخِي لَا ابْنَ عَمِّي » وأن لا يَصْدُقَ أَحَدٌ مَتَمَاطِفِهَا عَلَى الْآخِرِ ، نَصٌّ عَلَيْهِ السَّهْمِيُّ ، وهو حق ؛ فلا يجوز « جَاءَنِي رَجُلٌ لَا زَيْدٌ » ويجوز « جَاءَنِي رَجُلٌ لَا أَمْرَأَةٌ » .

وقال الزجاجيُّ : وأن لا يكون للمعطوف عليه ممول فعلٍ ماضٍ ؛ فلا يجوز « جَاءَنِي زَيْدٌ لَا عَمْرُو » ويردُّه قوله :

— ٤٢٤ — \* عَقَابُ تَنْوِيفٍ لَا عُقَابُ الْقَوَاعِلِ \*  
\*\*\*

(١) بقي مما لم يذكره من شروط كون « لا » عاطفة شرطان ، أحدهما : ألا تقترن بعاطف ، وثانيهما : ألا يكون مدخولها صفة لسابق أو خبراً أو حالاً .  
فإن اقترنت « لا » بعاطف نحو قولك « جاء زيد لا بل عمرو » كان هذا العاطف — وهو بل في المثال — هو الذي أدى ما أريد من العطف ، وكانت « لا » غير عاطفة ، ولكنها أفادت نفي ما قبلها .

وإن كان مدخول لاصفة لسابق أو خبراً أو حالاً فإن « لا » ليست عاطفة ، ووجب حينئذ تكرارها ، نحو قولك « إن هذا رجل لا صادق ولا مأمون » ونحو « خالد لا شجاع ولا كريم » ونحو « جاء زيد لا ضاحكاً ولا رضى النفس » .

٤٢٤ — هذا الشاهد من كلمة لامرئ القيس بن حجر الكندي ، وما ذكره المؤلف ههنا عجز بيت من الطويل . وصدده قوله :

\* كَأَنَّ دِنَارًا حَلَقَتْ بِلَبُونِهِ \*  
=

فصل : يُعْطَفُ عَلَى الظاهر والضمير المنفصل والضمير المُتَّصِلِ المنصوب بلا شرط ، كـ « قَامَ زَيْدٌ وَعَمَرُو » و « إِيَّاكَ وَالْأَسَدَ » ونحو ( جَمَعْنَاكُمْ وَالْأَوَّلِينَ )<sup>(١)</sup> .

= اللغة : «دثار» بكسر الدال ، بزنة كتاب - اسم رجل كان راعياً لا مريء القيس ، وهو دثار بن قعس بن طريف ، أحد بني أسد «حلفت» بتضعيف اللام - ارتفعت ، تقول : حلق الطائر في الجو ، إذا ارتفع «لبونه» بفتح اللام - الإبل ذوات اللبن ، «عقاب» بضم العين المهملة بزنة غراب - طائر من الكواسر «تنوفى» هو بفتح التاء المثناة وضم النون الموحدة مخففة - اسم موضع في جبال طيء ، وكانوا قد أغاروا على إبل امرئ القيس من جهته ، ورواه أبو سعيد تنوف ، بوزن رسول ، ورواه أبو عبيدة تنوفى - بكسر الفاء بعدها ياء ساكنة - ورواه أبو حاتم تنوفى - بفتح الفاء بعدها ألف مقصورة - و «القواعل» بالقاف المثناة - موضع مما يلي تنوفى . المعنى : وصف هذا الشاعر راعى إبله وقد أغار أعداؤه عليها ففترقت وشردت فهو يقول : كأن عقاباً قد طارت بهذه الإبل فصعدت بها فوق جبل تنوفى - وهو جبل معروف بعلوه الشاهق - فلا يقدر أحد على الوصول إليها .

الإعراب : «كأن» حرف تشبيه ونصب «دثاراً» اسم كأن منصوب بالفتحة الظاهرة «حلفت» حلق : فعل ماض ، والتاء للتأنيث «بلبونه» الباء حرف جر ، لبون : مجرور بالباء ، وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى الراعى دثار مضاف إليه ، والجار والمجرور متعلق بقوله حلفت «عقاب» فاعل حلفت مرفوع بالضمة الظاهرة ، وعقاب مضاف و«تنوفى» مضاف إليه ، وجملة حلفت وفاعله في محل رفع خبر كأن «لا» حرف عطف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب «عقاب» معطوف على عقاب الأول ، وعقاب مضاف و «القواعل» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : أن «لا» العاطفة قد عطفت قوله «عقاب القواعل» على قوله «عقاب تنوفى» والمعطف عليه معمول لفعل ماض وهو قوله «حلفت» لأنه فاعله ، وفيه رد على الزجاجى الذى اشترط أن يكون للمعطوف عليه بلا غير معمول للفعل الماضى .

(١) من الآية ٣٨ من سورة المرسلات .

ولا يحسن العطف على الضمير المرفوع المتصل بارزاً كان أو مستتراً إلا بعد توكيده بضمير منفصل<sup>(١)</sup>، نحو (لَقَدْ كُنْتُمْ أَنْتُمْ وَآبَاؤُكُمْ)<sup>(٢)</sup>، أو وجود فاصل أى فاصل كان بين المتبوع والتابع، نحو (يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ)<sup>(٣)</sup>، أو فصل بـ «لا» بين العاطف والمطوف، نحو (مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا)<sup>(٤)</sup>، وقد اجتمع الفصلان في نحو (مَا لَمْ تَفْلَهُوا أَنْتُمْ وَلَا آبَاؤُكُمْ)<sup>(٥)</sup>، وَيَضْمَعُ بدون ذلك، كـ «مَرَرْتُ بِرَجُلٍ سِوَاهُ وَالْعَدَمُ» أى: مُسْتَوٍ هُوَ وَالْعَدَمُ، وهو فاش في الشعر، كقوله:

\* مَا لَمْ يَسْكُنْ وَأَبٌ لَهُ لَيْسَ لِيَا لَأَ \* \*

(١) مثل توكيد الضمير المرفوع المتصل توكيدا لفظيا بالضمير المنفصل - توكيده توكيدا معنوياً بلفظ من ألفاظ التوكيد المعنوي التي عرفتها في باب التوكيد، ومن ذلك قول الشاعر:

ذُعِرْتُمْ أَجْمَعُونَ وَمَنْ يَلِيكُمْ  
بِرُؤُوسِنَا وَكُنَّا الظَّافِرِينَ

الشاهد فيه: قوله «ومن يليكم» فإنه معطوف على تاء الخطابين في قوله «ذعرتكم» وهذه التاء نائب فاعل؛ لأن هذه التاء قد أكدت بقوله «أجمعون».

(٢) من الآية ٥٤ من سورة الأنبياء (٣) من الآية ٣٣ من سورة الرعد  
(٤) من الآية ١٤٨ من سورة الأنعام (٥) من الآية ٩١ من سورة الأنعام  
٤٢٥ - هذا الشاهد من كلام جرير بن عطية، بهجو فيه الأخطل التغلبي وقومه، وقد استشهد به البرد لهذه المسألة في السكامل (ج ١/١٨٩ وج ٣٩/٢ طبع الخيرية) وما ذكره المؤلف عجز بيت من السكامل، وصدده قوله:

\* وَرَجَا الْأَخْيَطِلُ مِنْ سَفَاهَةِ رَأْيِهِ \* \*

اللغة: «رجا» تقول: رجا فلان الأمر الفلاني يرجوه رجاء، إذا أمل حصوله «سفاهة رأيه» ضعف رأيه وفساده.

المعنى: هجا الأخطل بأنه تمنى أن يصل إلى شيء لم تجر العادة للطردة بأن ينال مثله ولا أبوه من قبله وذلك الرجاء من فساد رأيه وضعف تفكيره.

== الإعراب : «رجا» فعل ماضٍ «الأخيطل» فاعله مرفوع بالضمة الظاهرة «من» حرف جر «سفاهة» مجرور بمن، وعلامة جره الكسرة، ورأى مضاف وضمير الغائب مضاف إليه «ما» نكرة بمعنى شيء أو اسم ووصول بمعنى الذي مفعول به لرجا مبني على السكون في محل نصب «لم» حرف نفي وجزم وقلب «يكن» فعل مضارع ناقص مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الأخيطل «وأب» الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، وأب : معطوف على الضمير المستتر فيه يكن «له» جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لأب «لينا» اللام لام الجحود حرف مبني على الكسرة لا محل له من الإعراب، ينالا : فعل مضارع منصوب بأن المضمرة وجوبا بعد لام الجحود، وعلامة نصبه حذف النون، وألف الاثنين فاعل مبني على السكون في محل رفع، وجملة الفعل المضارع وفاعله في محل نصب خبر يكن. وجملة يكن واسمه وخبره في محل نصب صفة لما إذا جعلتها نكرة بمعنى شيء، أو لا محل لها من الإعراب صلة ما إذا جعلتها اسما موصولا بمعنى الذي، والعائد للموصول أو الرابط بين الصفة والموصوف ضمير محذوف منصوب بقوله ينالا، وتقدير الكلام : رجا الأخيطل شيئاً لم يكن هو وأبوه لينا، أو الذي لم يكن هو وأبوه لينا.

الشاهد فيه : قوله «لم يكن وأب» حيث عطف الاسم الظاهر المرفوع - وهو قوله «أب» - على الضمير المرفوع المستتر في «يكن» الذي هو اسم يكن، من غير أن يؤكد ذلك الضمير بالضمير المنفصل أو يفصل بين المعطوف والمعطوف عليه بشيء .

ومثله قول عمر بن أبي ربيعة :

قُلْتُ إِذْ أَقْبَلْتُ وَزُهْرٌ تَهَادَى كَنِعَاجِ الْفَلَا تَعَسَّفَن رَمَلًا

ومثلها قول الراعي النيمري :

فَلَمَّا لَحِقْنَا وَالْجِيَادُ عَشِيَّةٌ دَعَوْا يَا لَسْكَابٍ وَأَعْتَزَيْنَا لِأَمْرِ

ومحل الشاهد فيه قوله «لحقنا والجياد» حيث عطف قوله «الجياد» على الضمير

المرفوع المتصل الواقع فاعلا في قوله «لحقنا» .

وهذا كثير في الشعر دون النثر على ما قال المؤلف، وقال أبو العباس اللبرد :

« والشاعر إذا احتاج أجراه بلا توكيد؛ لاحتمال الشعر مالا يحسن في الكلام، =

ولا يكثر العطف على الضمير المخفوض إلا بإعادة الخافض ، حرفاً كان أو اسماً ، نحو ( فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ )<sup>(١)</sup> ( قَالُوا نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ )<sup>(٢)</sup> وليس بلازمٍ وفاقاً لليونس والأخفش والكوفيين ، بدليل قراءة ابن عباس والحسن وغيرهما ( تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامِ )<sup>(٣)</sup> ، وحكاية قطرب « مَا فِيهَا غَيْرُهُ وَفَرَسِهِ » قيل : ومنه ( وَصَدَّقْتُ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفِّرُ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ )<sup>(٤)</sup>

قال عمر بن أبي ربيعة ( وأنشد البيت ) وقال جرير : ( وأنشد البيت ) فهذا كثير هـ . قال أبو سعيد السيرافي « لاختلاف بين النحويين في العطف على الضمير المنصوب ، وأما العطف على المرفوع فعند البصريين : لا يجوز إلا بالتوكيد أو ما هو بمنزلة ، والكوفيون يجيزون العطف بغير توكيد ، والأمر في ترك التوكيد عندهم أسهل منه عند البصريين ، وسيؤويه يرى ترك التوكيد وما يقوم مقامه قبيحا إلا في الشعر ، والكوفيون لا يرونه قبيحا » هـ .

وقال ابن مالك في شرح التسهيل « ولا يمتنع العطف ( على الضمير المرفوع المتصل ) دون فصل ، كقول بعض العرب : مررت برجل سواء والعدم ( برفع العدم ) عطف العدم دون فصل وضرورة على الضمير المستتر في سواء ، ومنه قول جرير .

\* ما لم يكن وأب له لينا لا \*

وقال :

\* قلت إذ أقبلت وزهر تهادي \*

وهذا قول مختار ، لا مضطر ، إذ كان له أن ينصب أبا وزهرا على المفعول معه ، ومن ذلك قول عمر بن الخطاب حين سئل عن قوله تعالى ( وإذ أسر النبي إلى بعض أزواجه حديثا ) قال : كنت وجار لي من الأنصار ، ومن ذلك قول علي بن أبي طالب : كنت وأبو بكر وعمر ، وهاتان العبارتان قد أخرجهما البخاري في صحيحه هـ . بعض إيضاح .

(١) من الآية ١١ من سورة فصلت . (٢) من الآية ١٣٣ من سورة البقرة .

(٣) من الآية ١ من سورة النساء .

(٤) من الآية ٢١٧ من سورة البقرة .

إذ ليس العطف على السبيل ؛ لأنه صلة المصدر ، وقد عطف عليه ( كفر )  
ولا يُعطف على المصدر حتى تكمل معمولاته<sup>(١)</sup> .

\*\*\*

(١) وقد استدل من أجاز العطف على الضمير المحرور بدون إعادة الجار  
بقول الشاعر :

فَالْيَوْمَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وَتَشْتُمُنَا فَأَذْهَبَ فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامِ مِنْ حَبِّ

فقد عطف « الأيام » على ضمير المخاطب المتصل في قوله « بك » من غير إعادة الجار  
للكاف مع المعطوف ، ولو أعاده لقال « فما بك وبالأيام » .

ونظيره قول الراجز :

أَبْكَ أَيُّهُ بِي أَوْ مُصَدِّرٍ مِنْ حُرِّ الْجِلَّةِ جَابِ حَشَوِرٍ

فقد عطف قوله « مصدر » على ضمير المتكلم المتصل المحرور محلا بالباء في قوله  
« بي » من غير أن يعيد الجار مع المعطوف ، ولو أعاده لقال « أيه بي أو بمصدر » .  
ونظير ذلك قول الشاعر ، وينسب إلى مسكين الدارمي :

نُعَلِّقُ فِي مِثْلِ السَّوَارِي سَيُوفَنَا وَمَا بَيْنَهَا وَالْكَعْبِ غُوطُ نَفَائِفُ

فقد عطف قوله « الكعب » على الضمير المتصل المحرور بإضافة بين إليه ، من  
غير أن يعيد الجار للضمير ، ولو أعاده لقال « فما بينها وبين الكعب » .

ونظير هذه الشواهد قول الشاعر :

أَكْرَهُ عَلَى الْكَتَيْبَةِ لِأَبَالِي أْفِيهَا كَانَ حَنْفِي أَمْ سِوَاهَا

فقد عطف « سوى » على الضمير المحرور بفي من غير إعادة الجار ، ولو أعاده  
لقال « أفيها كان حنفي أم في سواها » .

وقد خرجوا على هذا عدة آيات من آي القرآن الكريم ، فمن ذلك قول الله تعالى  
( وصد عن سبيل الله وكفر به وللسجد الحرام ) رعموا أن ( المسجد الحرام )  
معطوف على الضمير المحرور بالياء في ( به ) ومن ذلك قول الله تعالى ( وجعلنا لكم  
فيها معاش ومن لستم له برازقين ) زعموا أن قوله سبحانه ( ومن لستم ) معطوف على  
الضمير المحرور باللام في قوله ( لكم ) والآيتان تحتملان غير ما ذكرناه ، فلا تكون  
واحدة منهما دليلا ، وقد منع المؤلف صحة حمل الآية الأولى على ذلك .

وَيُعْطَفُ الْفِعْلُ عَلَى الْفِعْلِ بِشَرْطِ اتِّحَادِ زَمَانِهِمَا ، سِوَاءِ اتِّحَادِ نَوْعَاهُمَا ، نَحْوُ  
(لِنُحْيِي بِهِ بِلَدَّةٍ مَيِّتًا وَنُسْقِيهِ) <sup>(١)</sup> ، وَنَحْوُ (وَإِنْ تَوَلَّوْا نُوَلِّوْا وَتَتَّقُوا يُوْتِكُمْ  
أُجُورَكُمْ وَلَا يَسْأَلْكُمْ أَمْوَالَكُمْ) <sup>(٢)</sup> أَمْ اخْتَلَفَا ، نَحْوُ (بِقَدْمِ قَوْمِهِ يَوْمَ  
الْقِيَامَةِ فَأُورِذَهُمُ النَّارَ) <sup>(٣)</sup> ، وَنَحْوُ (تَبَارَكَ الَّذِي إِنْ شَاءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا  
مِنْ ذَلِكَ جَنَّاتٍ وَيَجْعَلُ لَكَ) <sup>(٤)</sup> الْآيَةَ .

وَيُعْطَفُ الْفِعْلُ عَلَى الْاسْمِ الْمُشَبِّهِ لَهُ فِي الْمَعْنَى ، نَحْوُ (فَالْمُغِيرَاتِ صُبْحًا  
فَأَنْزَلْنَ) <sup>(٥)</sup> ، وَنَحْوُ (صَافَاتٍ وَيَقْبِضْنَ) <sup>(٦)</sup> ، وَيَجُوزُ الْعَكْسُ كَقَوْلِهِ :

— ٤٢٦ — \* أُمٌّ صَبِيٍّ قَدْ حَبَا أَوْ دَارِجٍ \* —

(١) من الآية ٤٩ من سورة الفرقان (٢) من الآية ٣٦ من سورة محمد .

(٣) من الآية ٩٨ من سورة هود . (٤) من الآية ١٠ من سورة الفرقان

(٥) من الآيتين ٣، ٤ من سورة العاديات (٦) من الآية ١٩ من سورة الملك .

٤٢٦ — هذا الشاهد من كلام لراجز اسمه جندب بن عمرو يذكر فيه امرأة الشماخ

ابن ضرار العطفاني الشاعر المعروف ، وله قصة مذكورة في ديوان الشماخ (ص ٩٨-١١٨)  
وقبل هذا الكلام قوله :

يَا كَيْدِي عَلِقْتُ غَيْرَ حَارِجٍ قَبْلَ الصَّبَاحِ ذَاتَ خَلْقِ بَارِجٍ

اللغة : « غير حارج » أي غير آثم ولا واقع في الحرج « قد حبا » تقول : حبا

يحبو حبوا ، وذلك إذا مشى على استه وأشرف بهجزه « دارج » اسم الفاعل من

قولهم « درج الصبي أو الشيخ » إذا مشى أحدهما مشيا متقارب الخطو .

الإعراب : « أم » بدل أو عطف بيان على قوله « ذات خلق بارج » الذي هو

مفعول به لقوله علقته ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وأم مضاف و « صبي »

مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « قد » حرف تحقيق مبني على السكون لامحل له

من الإعراب « حبا » فعل ماض مبني على فتح مقدر على الألف منع من ظهوره

التعذر ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى صبي ، وجملة حبا وفاعله في

محل جر صفة لصبي « أو » حرف عطف « دارج » معطوف على حبا ، مجرور بالكسرة

الظاهرة ، لأن محل المعطوف عليه وهو حبا جر لكونه كالعنيت صفة لصبي . وفي هذا =

وَجَعَلَ مِنْهُ النَّازِمُ (يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ) (١)  
وقدّر الزمخشريُّ عطفَ « مُخْرِجَ » على « فَالِقِ » .

\*\*\*

فصل : تختصُّ الفاء والواو بجواز حذفهما مع معطوفهما للدليل ، مثاله في الفاء  
(أَنْ اضْرِبْ بِمِصْرَاكَ الْحُجْرَةَ فَأَنْبَجَسَتْ) (٢) أى : فاضرب فانبعست ، وهذا  
الفعلُ المحذوف معطوف على (أَوْحِينَا) ، ومثاله في الواو قوله :

== شئ من التسهل ؛ لأن الذى هو في محل جر إنما هو الفعل وفاعله معا ، وليس  
للفعل وحده محل ، وقد روى الشيخ خالد قيل محل الشاهد \* يارب بيضاء من  
العواهج \* وجعل قوله « أم صبي » بالجر بدلا من بيضاء ، وأنكر نصبه ، ولكنك  
قد عرفت الصواب

الشاهد فيه : أنه عطف الاسم الذى يشبه الفعل وهو قوله « دارج » على الفعل  
وهو قوله « حبا » كما علمت في إعراب البيت .  
ونظير هذا الشاهد قول الراجز :

بَاتَ يُعَشِّبُهَا بِمَعْضِبِ بَاتِرٍ يَقْصِدُ فِي أَسْوَفِهَا وَجَائِرٍ  
وصف رجلا يعقر إبله للضيفان ، ومحل الشاهد قوله « وجائر » فإنه اسم فاعل  
فهو يشبه الفعل ، وقد عطفه على يقصد ، فإن محل جملة يقصد جر لأنها نعت لمعصب .  
ونظيره قول النابغة الذبياني كما أنشده النجاة :

فَأَلْفَيْتُهُ يَوْمًا يُبِيرَ عَدُوَّهُ وَبِحُرِّ عَطَاءٍ يَسْتَحِقُّ الْمَعَابِرَا  
فإن قوله « وبحر عطاء » معطوف على قوله « يبير عدوه » وكان من حقه أن  
يقول « وبحريا عطاء » وذلك لأن قوله « يبير عدوه » جملة في محل نصب مفعول  
به لألفى ، والمعطوف يجب أن يكون مثل المعطوف عليه في الإعراب ، إلا أنه عامل  
« بحر عطاء » في حال النصب كما يعامل في حال الرفع والجر ، ولذلك نظائر في  
العربية ، والأدباء يروونه « وبحر عطاء يستحق المعابرا » .

(١) من الآية ٩٥ من سورة الأنعام .

(٢) من الآية ١٦٠ من سورة الأعراف .

٤٢٧ — فَمَا كَانَ بَيْنَ الْخَيْرِ لَوْ جَاءَ سَالِمًا  
 أَبُو حَجَرَ إِلَّا لِيَالٍ قَلَائِلُ  
 أى : بين الخير وبينى ، وقولهم : « رَاكِبُ النَّاقَةِ طَلِيحَانٍ » أى : والناقة<sup>(١)</sup> .

٤٢٧ — هذا بيت من الطويل ، وهو من كلمة للناقة الذيانى يرثى فيها أبا حجير النعمان بن الحارث بن أبي شمر التمساني .

الإعراب : « ما » حرف نفي مبني على السكون لا محل له من الإعراب « كان » فعل ماض ناقص « بين » ظرف متعلق بمحذوف خبر كان تقدم على اسمه ، وبين مضاف و « الخبر » مضاف إليه ، وفي الكلام معطوف حذف هو وحرف العطف ، وأصل الكلام : فما كان بين الخير وبينى « لو » حرف شرط غير جازم « جاء » فعل ماض « سالما » حال من الفاعل تقدم عليه « أبو » فاعل جاء مرفوع بالواو نيابة عن الضمة لأنه من الأسماء الستة ، وأبو مضاف و « حجير » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة وجواب لمحذوف يدل عليه الكلام ، وجملة لو وشرطها وجوابها لا محل لها من الإعراب معترضة بين خبر كان واسمها « إلا » أداة حصر حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب « ليال » اسم كان مرفوع بضمه مقدرة على الياء المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين « قلائل » صفة لليال وصفة الرفع مرفوعة وعلامة رفعها الضمة الظاهرة .  
 الشاهد فيه : حذف الواو والمعطوف بها ، وتقديره « بين الخير وبينى » كما ذكره المؤلف ، ودليل هذا الحذف قوله « بين الخير » من قبل أن كلمة « بين » يجب أن يكون ما تضاف إليه متعددا على ما بيناه لك قريبا .

ومثله المثال الذى ذكره المؤلف مما يقوله العرب ، فإن « راکب الناقة » مبتدأ ، وطلیحان : خبر المبتدأ ، ولو بقى الكلام بغير تقدير لوقع الإخبار بالثنى عن المفرد ، وهو لا يجوز ، فلم أن يقدر معطوف بحرف عطف محذوف ، وصار الكلام : راکب الناقة والناقة طلیحان ، وهذا التقدير أولى من تقدير مضاف محذوف قبل الخبر ليصير الكلام : راکب الناقة أحد طلیحين ، فاعرف ذلك .

(١) وتشارك « أم » نساء والواو فى جواز حذفها مع المعطوف بها ، ومن ذلك قول أبى ذؤيب الهذلى :

دَعَانِي إِلَيْهَا الْقَلْبُ إِنِّي لِأَمْرِهِ سَمِيعٌ ، فَمَا أَدْرِي أُرْشِدُهُ طِلَابَهَا =

وتختص الواو بجواز عطفها عاملاً قد حذف وبقي معموله<sup>(١)</sup>، مرفوعاً كان نحو (أَسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ)<sup>(٢)</sup> أى : وليسكن زَوْجُكَ ، أو منصوباً ، نحو (وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ)<sup>(٣)</sup> أى : وَأَلْفُوا الْإِيمَانَ ، أو مجروراً ، نحو « مَا كُلُّ سُودَاءَ تَمْرَةٍ وَلَا بَيْضَاءَ شَحْمَةٍ » أى : ولا كلّ بِيضَاءَ . وإنما لم يُجْعَلِ العطفُ فيهنَّ على الموجود في الكلام لثلاث يلزم في الأول رفعُ فعل الأمر للاسم الظاهر ، وفي الثاني كونُ الإيمان مُتَبَوَّأً ، وإمّا يُتَبَوَّأُ المنزل ، وفي الثالث العطفُ على معمولي عاملين ، ولا يجوز في الثاني أن يكون الإيمان مفعولاً معه ؛ لعدم الفائدة في تقييد المهاجرين بمصاحبة الإيمان ؛ إذ هو أمر معلوم .

\* \* \*

ويجوز حذفُ المعطوف عليه بالفاء والواو ؛ فالأول كقول بعضهم : « وَبِكَ وَأَهْلًا وَسَهْلًا » جواباً لمن قال له : مَرَحَبًا ، والتقدير : ومرحباً بك وأهلاً ، والثاني نحو (أَفَنَضْرِبُ عَنْكُمْ الذِّكْرَ صَفْحًا)<sup>(٤)</sup> أى : أنهم لم يَضْرِبْ ،

= وتقدير الكلام : فما أدرى أرشد طلابها أم غي ، حذف أم ومعطوفها لانهام ذلك من همزة الاستفهام .

ونظير ذلك قول أبي ذؤيب أيضاً :

وَقَالَ صِيحَابِي : قَدْ غُبَيْتَ ، وَخِلَاتِي

غُبَيْتُ ، فَمَا أَدْرِي أَشَكَلُكُمْ شَكْلِي ؟

وتقدير الكلام : فما أدرى أشكلكم شكلي أم غيره .

وإنما اقتصر المؤلف هنا على ذكر الواو والفاء كما اقتصر ابن مالك في الألفية عليهما ؛ لأن حذفهما مع معطوفهما أكثر من ذلك الحذف مع غيرهما .

(١) انظر في هذا الموضوع مباحث المفعول معه .

(٢) من الآية ٣٥ من سورة البقرة .

(٣) من الآية ٩ من سورة الحشر . (٤) من الآية ٥ من سورة الزخرف .

ونحو (أَفَلَمْ يَرَوْا إِلَى مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ) <sup>(١)</sup> أى : أَعْمُوا فَلَمْ يَرَوْا <sup>(٢)</sup> .

\*\*\*

(١) من الآية ٩ من سورة سبأ .

(٢) همنا ثلاثة أمور أحب أن أبينها لك بيانا وافيا .

الأمر الأول : اقتصر المؤلف في بيان حذف المعطوف عليه على ما إذا كان المعطوف معطوفا بالواو أو بالفاء ، وذكر في معنى اللبيب ما يفهم منه أن « تم » مثل الفاء والواو ، فإنه قال في قوله تعالى : ( خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها ) : إن ( جعل منها ) معطوف بتم على محذوف ، وتقدير الكلام : خلقكم من نفس واحدة أنشأها ثم جعل منها زوجها ، وإنما لزم هذا التقدير لدفع توهم أن الذرية قد وجدت قبل خلق الزوجة .

وكثير من النحاة يجعل « أم » للتصلة مثل الواو والفاء في جواز حذف المعطوف عليه ، ومثلوا لذلك بقوله تعالى ( أم حسبتم أن تدخلوا الجنة ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين ) قالوا : إن تقدير الكلام : أعلمتم أن الجنة حفت بالمسكاره أم حسبتم أن تدخلوا الجنة ؟ .

والسر في اقتصار المؤلف على ذكر الواو والفاء أن الحذف معهما أشهر وأعرف منه مع تم ومع أم ، وهو مع الواو كثير ومع الفاء قليل نسبيا ، قال ابن مالك في التسهيل « ويعنى عن المعطوف عليه للمعطوف بالواو كثيرا وبالفاء قليلا » .

الأمر الثاني : قولهم « وبك وأهلا وسهلا » يشتمل على ثلاث واوات ، أما الواو الأولى فهي عاطفة لمجموع كلام المتكلم على مجموع كلام المخاطب ، فهي عاطفة لمذكور على مذكور ، وليست هذه الواو محل الاستشهاد ، وأما الواو الثانية فهي عاطفة لقوله « أهلا » على « مرحبا » المحذوف من كلام المتكلم ، وكأنه قال « وبك مرحبا وأهلا وسهلا » فإن قدرت العامل في الجميع واحدا يعمها - وكأنه قيل : صادفت مرحبا وأهلا وسهلا - فهو من باب عطف مفرد على مفرد ، وإن قدرت لكل واحد عاملا يخصه - وكأنه قيل : قابلت مرحبا - أى ترحيبا - ولقيت أهلا ، ونزلت سهلا - فهو من باب عطف جملة على جملة .

ونظير هذه العبارة قول القائل « وعليكم السلام » جوابا لمن قال له « السلام » =

هذا باب البدل<sup>(١)</sup>

وهو<sup>(٢)</sup>: « التابع ، المقصود بالحكم ، بلا واسطة » .

عليكم « فإن الواو في الجواب كالواو الواقعة في أول العبارة السابقة ، فهي لعطف كلام المتكلم الجيب على كلام المخاطب البادى .

الأمر الثالث : تقدير المؤلف قوله تعالى ( أنضرب عنكم الذكر صفحا ) بقوله : أنهم لم يفتروا عليكم فنضرب عنكم الذكر صفحا ، هو أحد تقديرين في مثل هذه العبارة ، وهو تقدير الزمخشري وجماعة ، وحاصل المسألة أن ثلاثة من حروف العطف قد وقعت بعد همزة الاستفهام ، وهي الواو نحو ( أو كلما جاءكم رسول بما لا ينهوى أنفسكم ) والفاء نحو ( أنضرب عنكم الذكر صفحا ) وثم نحو ( ثم إذا ما وقع آمنتم به ) .

وقد اختلف النحاة في تخرج ذلك ، فقال الزمخشري : هذه الحروف عاطفة والمعطوف عليه مقدر ، ومكانه بعد همزة الاستفهام لأن لهمزة الاستفهام الصدارة ، وتقدير الآية الأولى : أسرتم مع شروعاتكم وكلما جاءكم رسول ، وتقدير الآية الثانية : أنهم لم يفتروا عليكم ، وتقدير الآية الثالثة : أنكروا ما أوعدناكم به ثم إذا ما وقع آمنتم به .

وذهب سيدييه والجمهور إلى أن الهمزة مقدمة عن موضعها الأصلي ، وأصل موضعها بعد حرف العطف ، وجملة الاستفهام معطوفة بالحرف على الكلام السابق ، وأصل العبارة في الآية الأولى : وأ كلما جاءكم رسول ، وأصلها في الآية الثانية : أنضرب عنكم الذكر صفحا ، وأصلها في الآية الثالثة : ثم إذا ما وقع آمنتم به .

\* \* \*

(١) هذه هي تسمية البصريين لهذا النوع من التوابع ، فأما الكوفيون فيسمونه « الترجمة ، والتبيين » حكى ذلك الأخفش ، وحكى ابن كيسان أنهم يسمونه « التكرير » .

(٢) البدل في اللغة هو العوض ، وهو في اصطلاح النحاة ما ذكره المؤلف ، والغرض الذي يقصده المتكلم من الإتيان في كلامه بالبدل بعد ذكره البدل منه هو إعادة توكيد الحكم وتقريره بواسطة ذكر الاسم مقصودا بالحكم بعد أن يوطئ ويهد لذلك بالتصريح بتلك النسبة إلى ما قبله ، ألا ترى أنك حين تقول « سمعت أبا الأنوار =

نخرج بالفصل الأول الدعوى والبيان والتأكيد ؛ فإنها مكملات للمقصود بالحكم .

وأما الذئق فنثلاثة أنواع :

أحدها : ما ليس مقصوداً بالحكم ، كـ « جاء زيدٌ لا عمرو » و « ما جاء زيدٌ بل عمرو » أو « لـكن عمرو » أما الأول فواضح<sup>(١)</sup> ؛ لأن الحكم السابق مثنى عنه ، وأما الآخران فلأن الحكم السابق هو نفي الجيء ، والمقصود به إنما هو الأول<sup>(٢)</sup> .

النوع الثاني : ما هو مقصود بالحكم هو وما قبله فيصدق عليه أنه مقصود بالحكم لا أنه المقصود<sup>(٣)</sup> ، وذلك كالمعطوف بالواو نحو « جاء زيدٌ وعمرو » و « ما جاء زيدٌ ولا عمرو » .

محمدآ « أو تقول « أعجبنى الأستاذ علمه » ، وقد ذكرت الاسم الثاني مقصوداً لك بنسبة الحكم إليه بعد أن ذكرت هذا الحكم مصرحاً بنسبته إلى الاسم الأول ، فكنت كمن ذكر الحكم والمحكوم عليه مرتين ؛ وهذا هو السر في قولهم « البدل في حكم تكرير العامل » .

(١) وبيان ذلك أن الحكم في المثال الأول هو إثبات الجيء لزيد ، وهذا الحكم منفي عن عمرو بواسطة لا .

(٢) وذلك لأن المعطوف بـ « بل » والمعطوف بـ « لكن » بعد النفي يثبت لهما نقيض الحكم السابق ، وأما الحكم المذكور فالمقصود به هو الأول ، فقولك « ما جاء زيدٌ بل عمرو » معناه أن عدم الجيء ثابت لزيد وأن عمراً ثبت له الجيء ، عند غير البرد كما علمت مما تقدم ، وكذلك شأن مثال لـكن .

(٣) إذا قلت « هذا مقصود بالحكم » دلت هذه العبارة على أن المشار إليه مقصود بالحكم ، ولم تدل على أن غير المشار إليه يمتنع أن يكون مقصوداً بالحكم ؛ فيجوز أن يكون هو أيضاً مقصوداً بالحكم ؛ فأما إذا قلت « هذا المقصود بالحكم » فإن هذه العبارة تدل على شيئين ؛ الأول أن المشار إليه مقصود بالحكم ، والثاني أن غيره يمتنع أن يكون مقصوداً بالحكم .

وهذان النوعان خارجان بما خرج به النعت والتوكيد والبيان .  
 النوع الثالث : ما هو مقصود بالحكم دون ما قبله ، وهذا هو المعطوف ببدل  
 بعد الإثبات ، نحو « جَاءَنِي زَيْدٌ بَدَلُ عَمْرٍو » .  
 وهذا النوع خارج بقولنا « بلا واسطة » . وسَمِّمَ الخدُّ بذلك للبدل .  
 وإذا تَأَمَّلْتَ ما ذكرته في تفسير هذا الخد وما ذكره الناظم وابنه ومن  
 قَلَدَهُمَا علمت أنهم عن إصابة الغرض بمَعزِلٍ .  
 وأقسام البدل أربعة<sup>(١)</sup> :

الأول : بدل كل من كل ، وهو بدل الشيء مما هو طَبِيقُ معناه ، نحو  
 (أَهْدِينَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ)<sup>(٢)</sup> ، وَسَمَّاهُ النَّاظِمُ الْبَدَلَ الْمُطَابِقَ ؛  
 لوقوعه في اسم الله تعالى نحو (إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ اللَّهِ)<sup>(٣)</sup> فيمن قرأ  
 بالجرِّ ، وإنما يُطَلَقُ « كلِّ » على ذى أجزاء ، وذلك ممنوع هنا .

(١) زاد قوم نوعا خامسا ، وسموه « بدل كل من بعض » واستدلوا له بقول  
 الشاعر :

رَحِمَ اللَّهُ أَعْظَمًا دَفَنُوهَا بِسِجِسْتَانَ طَلْحَةَ الطَّاحَاتِ

فإن طلحة بدل من قوله « أعظما » وطلحة كل ، والأعظم : جمع عظم وهو بعض  
 طلحة ، قال السيوطي : « وقد وجدت له شاهدا في التنزيل ، وهو قوله تعالى ( فأولئك  
 يدخلون الجنة ولا يظلمون شيئا جنات عدن ) وذلك أن ( جنات عدن ) بدل من  
 ( الجنة ) ولا شك أنه بدل كل من بعض ، لأن الجمع كل ، والمفرد جزء إذ هو واحد  
 منه ، وفأئدته تقرير أنها جنات كثيرة لاجنة واحدة ، ويؤيده ما روى البخارى عن  
 أنس أن حارثة أصيب يوم بدر ، فقالت أمه : إن يكن في الجنة صبرت . فقال النبي  
 « جنة واحدة ؟ إنها جنات كثيرة » اهـ .

(٢) من الآيتين ٦ و ٧ من سورة فاتحة الكتاب .

(٣) من الآية ١ من سورة إبراهيم .

والثاني : بديل بضمض من كل ، وهو بديل الجزء من كله ، قليلاً كان ذلك الجزء أو مساوياً أو أكثر ، كـ « أ كُنتُ الرَّغِيْفَ ثُلُثَهُ ، أو نِصْفَهُ ، أو ثُلُثَيْهِ » .

ولا بُدَّ من اتِّصَالِهِ بِضَمِيرٍ يَرْجِعُ عَلَى الْمَبْدَلِ مِنْهُ : مذكور كالأمثلة المذكورة وكتقوله تعالى : ( ثُمَّ عَمَّوْا وَصَمَّوْا كَثِيْرٌ مِنْهُمْ )<sup>(١)</sup> أو مُقَدَّرٌ ، كقوله تعالى : ( وَرَبِّهِ عَلَى النَّاسِ حِجَابٌ مِّنْ سِتْرٍ )<sup>(٢)</sup> أي : منهم .  
الثالث : بديل الاشتمال ، وهو بديلُ شَيْءٍ مِنْ شَيْءٍ يَشْتَمِلُ عَلَيْهِ<sup>(٣)</sup> على معناه اشتمالاً بطريق الإجمال ، كـ « أَعْجَبَنِي زَيْدٌ عَلَيْهِ ، أو حُسْنُهُ » و « سُرِقَ زَيْدٌ ثَوْبُهُ ، أو فَرَسُهُ » .

(١) من الآية ٧١ من سورة المائدة ، و ( كثير منهم ) بديل من واو الجماعة في ( عموا ) أما الواو في ( صموا ) فهي راجعة إلى كثير ، إذ أصل النظم : ثم عموا كثير منهم و صموا .

(٢) من الآية ٩٧ من سورة آل عمران .

(٣) يختلف لنعاة في بديل الاشتمال : هل المشتمل هو الأول الذي هو المبدل منه أو الثاني الذي هو البديل أو العامل في المبدل منه ؟ واختار ابن مالك القول بأن المشتمل هو الأول ، وهو قول الرماني ، وقال أبو علي الفارسي : المشتمل هو الثاني ؛ واختار نلؤاف هنا أن المشتمل هو العامل في المبدل منه ، وهو رأى المبرد والسيرا في وابن جنى وابن الباذش وابن الأبرش وابن أبي العافية وابن ملكون ، وهو الرأى الحقيق بالمعول ، ألا ترى أن الإعجاب في مثال المؤلف يشتمل على كل من البديل والمبدل منه ، وفي المثال الثاني السرقة رافعة على المبدل منه وهو زيد بطريق التجوز وعلى ثوبه أو فرسه بطريق الحقيقة . وإنما رجحنا هذا الرأى دون الرأىين الآخريين لأنه مطرد في كل الأمثلة ، وكل من الرأىين غير مطرد ، بل قد يكون في بعض الأمثلة ولا يكون في بعضها الآخر ، فنحو قولك « سرق زيد عبده » لا يشتمل زيد على العبد فيكون رداً للقول الأول ، ونحو « سرق زيد فرسه » لا يشتمل الفرس على زيد ، فيكون رداً للقول التالي

وأَمْرُهُ فِي الضَّمِيرِ كَأَمْرِ بَدَلِ الْبَعْضِ ؛ فَمِثَالُ الْمَذْكُورِ مَا تَقَدَّمَ مِنَ الْأَمْثَلَةِ ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى : ( يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ )<sup>(١)</sup> ، وَمِثَالُ الْمُقَدَّرِ قَوْلُهُ تَعَالَى : ( قُتِلَ أَصْحَابُ الْأَخْذُودِ النَّارِ )<sup>(٢)</sup> أَيْ : النَّارِ فِيهِ ، وَقِيلَ : الْأَصْلُ « نَارُهُ » ثُمَّ نَابَتْ أَلٌ عَنِ الضَّمِيرِ .

وَالرَّابِعُ : الْبَدَلُ الْمُبَايِنُ ، وَهُوَ ثَلَاثَةُ أَقْسَامٍ ؛ لِأَنَّهُ لَا يُدْرَأُ أَنْ يَكُونَ مَقْصُودًا كَمَا تَقَدَّمَ فِي الْحَدِّ :

ثُمَّ الْأَوَّلُ إِنْ لَمْ يَكُنْ مَقْصُودًا الْبِتَّةِ ، وَلَكِنْ سَبَقَ إِلَيْهِ الْإِسْنَانُ فَهُوَ بَدَلُ الْغَلَطِ ، أَيْ : بَدَلٌ عَنِ الْإِظْفَاقِ الَّذِي هُوَ غَلَطٌ ، لِأَنَّ الْبَدَلَ نَفْسَهُ هُوَ الْإِظْفَاقُ كَمَا قَدْ يُتَوَهَّمُ .

وَإِنْ كَانَ مَقْصُودًا ؛ فَإِنَّ تَبَيَّنَ بَعْدَ ذِكْرِهِ فَسَادُ قَصْدِهِ فَبَدَلُ نِسْيَانٍ ، أَيْ : بَدَلُ شَيْءٍ ذُكِرَ نِسْيَانًا .

وَقَدْ ظَهَرَ أَنَّ الْإِظْفَاقَ مَتَعَلِّقًا بِاللِّسَانِ ، وَالنِّسْيَانَ مَتَعَلِّقًا بِالْجُنَانِ<sup>(٣)</sup> ، وَالنَّاظِمُ وَكَثِيرٌ مِنَ النُّجُوبِينَ لَمْ يُفَرِّقُوا بَيْنَهُمَا فَسَمَّوْا النَّوْعَيْنِ بَدَلَ غَلَطٍ .

وَإِنْ كَانَ قَصْدُهُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا صَحِيحًا فَبَدَلُ الْإِضْرَابِ ، وَيُسَمَّى أَيْضًا بَدَلَ الْبَدَاءِ<sup>(٤)</sup> .

وَقَوْلُ النَّازِمِ : « خُذْ نَبِيْلًا مُدَيِّ » يَحْتَمِلُ الثَّلَاثَةَ ، وَذَلِكَ بِاخْتِلَافِ

(١) مِنَ الْآيَةِ ٢١٧ مِنَ سُورَةِ الْبَقَرَةِ .

(٢) مِنَ الْآيَةِ ٤ مِنَ سُورَةِ الْبُرُوجِ .

(٣) الْجُنَانُ — بِفَتْحِ الْجِيمِ ، بَزْنَةُ سَحَابٍ — هُوَ الْقَلْبُ .

(٤) الْبَدَاءُ — بِفَتْحِ الْبَاءِ وَبِالضَّمِّ الْمُهْمَلَةِ — هُوَ ظَهْوَرُ الْأَمْرِ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ ظَاهِرًا ، وَالْمُرَادُ أَنْ يَظْهَرَ لَكَ الصَّوَابُ بَعْدَ خَفَاءِ حَالِهِ عَلَيْكَ .

التقدير ، وذلك لأن التَّنْبِيلَ اسمٌ جَمْعٌ لِلسَّهْمِ ، والمُدَى : جمع مُدْيَةٍ ،  
وهي السَّكِّينُ .

فإن كان المتكلم إنما أراد الأمر بأخذ المدى فسبغ لسانه إلى التَّنْبِيلِ  
فبدل غلط .

وإن كان أراد الأمر بأخذ التَّنْبِيلِ ، ثم تبين له فساد تلك الإرادة ، وأن  
الصواب الأمر بأخذ المدى فبدل نسيان .

وإن كان أراد الأول ثم أضرب عنه إلى الأمر بأخذ المدى وجعل الأول  
في حكم المتروك فبدل إضْرَابٍ وَبَدَاءٍ .

والأخسَنُ فيهنَّ أن يؤتى بيل .

\*\*\*

فصل : يُبَدِّلُ الظَّاهِرُ مِنَ الظَّاهِرِ كَمَا تَقْدِمُ .

ولا يُبَدِّلُ المضمَرُ مِنَ المضمَرِ ، ونحوُ « قُتِمْتَ أَنْتَ » و « مَرَرْتُ بِإِيَّتِكَ  
أَنْتَ » توكيدٌ اتِّفَاقًا ، وكذلك نحو « رَأَيْتُكَ إِيَّاكَ » عند الكوفيين  
والناظم<sup>(١)</sup> .

(١) اعلم أن العرب يقولون في حال الرفع « قتت أنت » ولا يقولون غير ذلك ،  
ويقولون في حال النصب « رأيتك أنت » أحيانا ، وأحيانا أخرى يقولون « رأيتك  
إيَّاك » ويقولون في حالة الجر « مررت بك إيَّاك » في بعض الأحيان ، وفي أخرى  
يقولون « مررت بك بك » وقد نقل سيديويه هذه الاستعمالات كلها عن العرب .  
ثم اعلم أن النحاة يختلفون في تخريج بعض هذه الاستعمالات ، ونحن نبين لك  
هذا الاختلاف بيانا شافيا فتقول :

اتفق البصريون والكوفيون على تخريج عبارة الرفع فقالوا : الضمير الثاني توكيد  
للضمير الأول ، واختلفوا في عبارتي النصب وعبارتي الجر ، فذهب الكوفيون إلى أن  
الضمير الثاني في العبارات الأربع توكيد للضمير الأول كما كان الأمر كذلك في عبارة =

ولا يُبدَلُ مضمَرٌ من ظاهر ، ونحو « رَأَيْتُ زَيْدًا إِيَّاهُ » من وضع النحويين ، وليس بمسوع .

ويجوز عكسه : مطلقاً<sup>(١)</sup> إن كان الضمير لغائب ، نحو ( وَأَسْرَوْا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا )<sup>(٢)</sup> في أحد الأوجه<sup>(٣)</sup> ، أو كان لحاضر بشرط أن يكون بدَلٌ بعض ، كـ « أَعْجَبْتَنِي وَجْهَكَ » وقوله تعالى : ( تَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ )<sup>(٤)</sup> ، أو بدل اشتمال ، كـ « أَعْجَبْتَنِي كَلَامُكَ » وقول الشاعر :

= الرفع ، ولا فرق بين أن يكون الضمير الثاني مرفوعاً منفصلاً نحو « رأيتك أنت » ونحو « مررت بك أنت » وأن يكون موافقاً للأول نحو « رأيتك إياك » ونحو « مررت بك بك » وأخذ بهذا الرأي ابن مالك ، وأيده بقوله : « وقول الكوفيين عندي أصح ، لأن نسبة المنصوب المتصل كنسبة المرفوع المتصل من المرفوع المنفصل ، نحو فعلت أنت ، والمرفوع توكيد بإجماع ، فليكن المنصوب توكيداً ، فإن الفرق بينهما تحمك بلا دليل » .

وذهب البصريون إلى أنه إذا جاء بالضمير الثاني منفصلاً مرفوعاً نحو « رأيتك أنت » ونحو « مررت بك أنت » كان الثاني توكيداً للأول ، وإذا جاء بالضمير الثاني موافقاً للأول نحو « رأيتك إياك » ونحو « مررت بك بك » كان الثاني بدلاً من الأول .

(١) المراد بالإطلاق في هذا الموضع أن جميع أنواع البدل سواء .

(٢) من الآية ٣ من سورة الأنبياء .

(٣) وفي الآية وجهان آخران ؛ أحدهما : أن يكون (الذين) مبتدأ مؤخرًا ، وجملة (أسروا النجوى) فعل وفاعل ومفعول في محل رفع خبر مقدم ، وثانيهما : أن يكون (أسروا) فعلاً والواو معه علامة على جمع الفاعل . و (الذين) فاعله ، وهي اللغة المعروفة بلغة « أكلوني البراغيث » وارجع إلى بيان ذلك في باب الفاعل

(٤) من الآية ٢١ من سورة الأحزاب ، وزعم الأخفش أنه بدل كل من كل . =

٤٢٨ — \* بَلَّغْنَا السَّمَاءَ مَجْدُنَا وَسَنَاوُنَا \* \*

= ونظير الآية الكريمة في إبدال الظاهر من الضمير بدل بعض من كل قول الراجز :

أَوْعَدَنِي بِالسَّجْنِ وَالْأَذَاهِمِ رِجْلِي ، فَرَجَلِي شَدْنَةُ الْمَنَاسِمِ  
فإن قوله « رجلى » بدل بعض من كل ، والبدل منه هو ياء المتكلم الواقعة  
مفعولاً به في قوله « أوعدنى » .

٤٢٨ — هذا الشاهد من كلمة لأبى ليلى النابغة الجعدي ، أنشدها بين يدي  
حضرة النبي صلى الله عليه وسلم ، والذي أنشده المؤلف منه هو صدر بيت من الطويل  
وعجزه قوله :

\* وَإِنَّا لَنَرْجُو فَوْقَ ذَلِكَ مَظْهَرًا \*

اللغة : « بلغنا السماء » أى وصلنا إلى السماء ، وهذه كناية عن ارتفاع القدر  
وعلو المنزلة « مجدنا » المجد - بفتح الميم وسكون الجيم - كرم الآباء « سناؤنا »  
السناء - بفتح أوله ممدوداً - الشرف والرفعة وعلو المنزلة « لئرجو » أى نتربص  
ونأمل « مظهر » مصدر ميمى أو اسم مكان - ومعناه المصعد .

المعنى : وصف قومه بأنهم قد بلغوا الغاية التى يأملها المؤمل من ارتفاع الأقدار  
وسمو المنازل ، وأنهم قد فاتوا كل ذوى المجد ، وأنهم - مع كل ذلك - يتربصون  
منزلة أعلى من المنزلة التى بلغوها .

ويروى أن النبي صلى الله عليه وسلم حين سمع هذا البيت بدت على وجهه  
الكراهية سم قال « إلى أين يا أبا ليلى » ؟ قال : إلى الجنة بك يا رسول الله ، فقال « إن  
شاء الله » .

الإعراب : « بلغنا » فعل ماضٍ وفاعله « السماء » مفعول به « مجدنا » مجد :  
بدل اشتغال من فاعل بلغ مرفوع بالضممة الظاهرة ، ومجد مضاف والضمير مضاف إليه  
« وسناؤنا » الواو حرف عطف ، سناء : معطوف على مجد مرفوع وعلامة رفعه  
الضممة الظاهرة ، وسناء مضاف والضمير مضاف إليه « وإنا » الواو حرف عطف ،  
إن : حرف وكيد ونصب ، والضمير اسمه مبني على السكون فى محل نصب « لئرجو »  
اللام لام الابتداء ، نرجو : فعل مضارع مرفوع بضممة مقدره على الواو ، وفاعله =

أو بَدَلَ كُلِّ مَفِيدٍ لِلإِحاطَةِ ، نحو ( تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا )<sup>(١)</sup> .  
ويمتنع إن لم يُفِيدَ ؛ خلافاً للأخفش ؛ فإنه أجاز « رَأَيْتُكَ زَيْدًا » ،  
و « رَأَيْتَنِي عَمْرًا »<sup>(٢)</sup> .

\*\*\*

فصل : يُبَدَلُ كُلُّ مِنَ الْأَسْمِ وَالْفِعْلِ وَالْجُمْلَةِ مِنْ مِثْلِهِ ؛ فَالْأَسْمُ كَمَا تَقَدَّمَ ،  
وَالْفِعْلُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ( وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَمًا يُضَاعَفُ )<sup>(٣)</sup> ، وَالْجُمْلَةُ

= ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن ، والجملة في محل رفع خبر إن « فوق » ظرف  
مكان متعلق بمحذوف حال من مظهر تقدم عليه ، وفوق مضاف واسم الإشارة في قوله  
« ذلك » مضاف إليه ، واللام للبعد ، والكاف حرف خطاب « مظهرًا » مفعول به  
لرجو منصوب بالفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « مجدنا وسناؤنا » فإنه بدل من الضمير البارز الواقع قاعلا في  
« بلغنا » ، وهو بدل اشتغال .

(١) من الآية ١١٤ من سورة المائدة .

(٢) خرج الأخفش المثال الأول على أن « زيدا » بدل من الكاف المنصوبة  
المحل في « رأيتك » وخرج المثال الثاني على أن « عمرا » بدل من الياء المنصوبة المحل  
في « رأيتني » ويؤيد الذي ذهب إليه الأخفش ما حكاه الكسائي عن بعض العرب  
أنه قال « إلى أبي عبد الله » بإبدال « أبي عبد الله » من ياء المتكلم المحرورة محلا  
بالى في قوله « إلى » كما يؤيده قول الشاعر :

بِكُمْ قُرَيْشٍ كُفَيْمًا كُلُّ مُعْضِلَةٍ وَأُمِّهِ سَيْحِ الْمُدَى مَنْ كَانَ ضَلِيلًا  
محل الاستدلال قوله « بكم قريش » فإن قوله « قريش » بالجر بدل من كاف  
المخاطب في قوله « بكم » والأخفش تابع للكوفيين فيما ذهب إليه .

(٣) من الآية ٦٨ من سورة العرقان ، وهذه الآية الكريمة مثال لإبدال الفعل  
من الفعل بدل كل من كل ، ومثال بدل البعض فيه قولك « إن تصل تسجد لله يرحمك »  
فتسجد بدل من تصل ، وهو يدل بعض من كل ، لأن السجود بعض الصلاة ، ومثال  
بدل الاشتغال فيه قول الراجز :

كقوله تعالى : ( أَمَدَّكُمْ بِمَا تَعْلَمُونَ أَمَدَّكُمْ بِأَنْعَامٍ وَبَيْنَ )<sup>(١)</sup> ،  
وقد تُبدَل الجملة من المفرد ، كقوله :

٤٢٩ - إِلَى اللَّهِ أَشْكُو بِالْمَدِينَةِ حَاجَةً

وَبِالشَّامِ أُخْرَى كَيْفَ يَلْتَقِيَانِ

أبدل « كيف يلتقيان » من « حاجة وأخرى » أى : إلى الله أشكو هاتين  
الحاجتين تَمَدَّرَ التَقَاهُمَا .

\*\*\*

= إِنَّ عَلَى اللَّهِ أَنْ تُبَايَعَا تُؤْخَذَ كَرَاهًا أَوْ تَجْبَى طَائِعًا

فإن الأخذ كرها والمجىء طائعا من صفات البايعة ، ومثال بدل الغلط فيه قولك  
« إن تطعم الفقير تكسه تؤجر » .

(١) من الآيتين ١٣٢ و ١٣٣ من سورة الشعراء ، والآية الكريمة مثال لبدل  
البعض من الكل في الجمل ، ومثال بدل الاشتغال فيها قول الشاعر :

أَقُولُ لَهُ أَرْحَلُ لَا تَقِيمَنَّ عِنْدَنَا وَإِلَّا فَكُنْ فِي السَّرِّ وَالْجَهْرِ مُسْلِمًا

فإن قوله « لا تقيمَنَّ عندنا » بدل من قوله ارحل ، وليس توكيدا له لأنه ليس  
بلفظه ولا بمعناه ، وهو بدل اشتغال لما بينهما من التلازم .

٤٢٩ - هذا بيت من الطويل ، وقد نسبوا هذا البيت للفرزدق ، وذكروا بعده

بيتاً آخر ، وهو قوله :

سَأُعْمِلُ نَصَّ الْعَيْسِ حَتَّى يَكْفِيَنِي غَيْبِي الْمَالِ يَوْمًا أَوْ غَيْبِي الْحَدَثَانِ

ومعنى بيت الشاعر أنه يشكو من تفرق أغراضه ، وتباعد ما بين حاجاته ، وأنه

موزع القلب ، مشتت البال .

الإعراب : « إلى » حرف جر « الله » مجرور بـإلى ، والجار والمجرور متعلق  
بقوله أشكو « أشكو » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الواو ، وفاعله ضمير  
مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « بالمدينة » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من حاجة  
تقدم عليه ، وكان أصله صفة ، فلما تقدم على النكرة أعرب حالا « حاجة » مفعول به =

== لأشكو منصوب بالفتحة الظاهرة « وبالشام » الواو حرف عطف ، بالشام : جار  
ومجرور معطوف بالواو على الجار والمجرور السابق « أخرى » معطوف بالواو على  
حاجة السابق ، وكلاهما معمول لأشكو ؛ لأن العامل في الحال هو العامل في صاحبها  
على ما تعلم ، وكأنه قال : وأشكو أخرى بالشام « كيف » اسم استفهام مبني على الفتح  
في محل نصب حال تقدم على صاحبه وعامله « يلتقيان » فعل مضارع مرفوع بثبوت  
النون ، وألف الاثنين فاعله ضمير مبني على السكون في محل رفع .

الشاهد فيه : قوله « كيف يلتقيان » فإن هذه الجملة - فيما ذكر النحاة - بدل من  
قوله « حاجة » وقوله « أخرى » فيكون فيه إبدال الجملة من المفرد ، وإنما صح  
ذلك لأن الجملة راجعة بالتأويل إلى المفرد ، وكأنه قد قال : أشكو إلى الله حاجة بالمدينة  
وحاجة بالشام تعذر التقاؤها ، هكذا قال أبو الفتح ابن جنى ، وتبعه من جاء بعده عليه .  
وقال الدماميني : ويحتمل أن يكون قوله « كيف يلتقيان » جملة مستأنفة نبه بها  
على سبب الشكوى ، وهو استبعاد اجتماع هاتين الحاجتين ، اهـ

ومن أمثلة إبدال الجملة من المفرد قوله تعالى ( انظر إلى الإبل كيف خلقت ) فإن  
جملة ( كيف خلقت ) بدل من ( الإبل ) وكذلك قوله سبحانه ( ألم تر إلى ربك كيف  
مد الظل ) فإن جملة ( كيف مد الظل ) بدل من الاسم الظاهر قبلها ، قالوا : ومن  
هذه البابتة كل جملة بدئت بكيف بعد اسم مفرد .

فإن قلت : فما نوع هذا البدل الذي هو بدل الجملة من المفرد ؟ لأنك لم تصرح في  
إعراب بيت الشاهد بنوع البدل ولا حدثتنا عنه .

فالجواب عن ذلك أن نقول لك : إن كثيراً من النحاة يصرحون في بيت الفرزدق  
بأن جملة « كيف يلتقيان » بدل كل من المفرد الذي قبلها وما عطف عليه ، ومن  
صرح بذلك الشيخ خالد ، ولا نفرهم على ذلك أصلاً ، فإن تعذر التقاء الحاجتين -  
وهو المعنى الذي ذكروا أن الجملة تؤديه - ليس هو نفس الحاجتين ولا ، رادفاً لهما ،  
فكيف يكون بدل كل منهما ؟ بل ليس هذا المعنى بعض معنى الحاجتين حتى يكون  
بدل بعض من كل منهما ، وإنما تعذر التقاء الحاجتين أمر مرتبط بهما ومتصل بسبب  
منهما ، فالظاهر أن هذا البدل من نوع بدل الاشتغال ، ثم رأيت السيوطي في المجمع ==

فصل : وإذا أبدل اسمٌ من اسمٍ مُضَمَّنٍ معنى حرف استفهام أو حرف شرط ذُكِرَ ذلك الحرفُ مع البدل ؛ فالأول كقولك « كَمْ مَالِكَ أَعِشْرُونَ أُمَّ ثَلَاثُونَ » و « مَنْ رَأَيْتَ أَزِيدًا أُمَّ عَمْرًا » و « مَا صَنَعْتَ أَخِيرًا أُمَّ شَرًّا » ، والثاني نحو « مَنْ يَقُمْ إِنْ زَيْدٌ وَإِنْ عَمْرٌو أَقُمْ مَعَهُ » و « مَا تَصْنَعُ إِنْ خَيْرًا وَإِنْ شَرًّا تُجْزَى بِهِ » و « مَتَى تُسَافِرُ إِنْ غَدًا وَإِنْ بَعْدَ غَدٍ أُسَافِرُ مَعَكَ » .

\*\*\*

قد نص على أن بدل الجملة من المفرد من بدل الاشتغال ، ورأيت ابن هشام في المعنى ( ٢٠٧/١ ) بتحقيقنا ) بنص في الآيتين الكريميتين اللتين أشرناهما لك على أن بدل الجملة بدل اشتغال من المفرد قبلها ، فلهذا مزيد الحمد .

فإن قلت : فهل جاء عكس ذلك وهو إبدال المفرد من الجملة ؟

فالجواب أن نقول لك : نص أبو حيان في تفسيره عند قوله تعالى ( ولم يجعل له عوجا قيبا ) على أن ( قيبا ) بدل من جملة ( لم يجعل له عوجا ) لأنها بمعنى مفرد ، وكأنه قيل : جعله مستقيما قيبا ، فاعرف ذلك .

قد تم - بمعونة الله تعالى وحسن إمداده - مراجعة الجزء الثالث من كتاب « أوضح المسالك » لابن هشام الأنصاري ، مع خلاصة شرحنا المبسوط عليه ، ويليه - إن شاء الله - الجزء الرابع ، وأوله « باب النداء » يسر الله لنا ذلك بتمنه وفضله .

# فهرس الموضوعات

الواردة في الجزء الثالث

من كتاب « أوضح المسالك » لابن هشام

مع شرحا عليه المسمى « عدة المسالك ، إلى تحقيق أوضح المسالك »

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٤٨	معنى كي التعليل ، ومعنى الواو والتاء القسم	٣	باب حروف الجر
—	تفصيل القول في معنى مذومند	٣	عدتها عشرون حرفا
٥١	معنى « رب »	—	ثلاثة ذكرت في باب الاستثناء
٥٣	خمسة أحرف تأتي أسماء ، وهي الكاف ، وعن ، وعلى ، ومذ ، ومند	٧	وهي خلا وعدا وحاشا
٦٠	تكون مذ ومند اسمين في موضعين	—	هـ من حروف الجر « لولا »
٦٥	تزد كلمة « ما » بعد من وعن والباء فلا تسكفهن عن عمل الجر ، وبعد رب والكاف فتسكفهما وقد يبقى عملهما قليلا	٦	عند قوم في بعض الاستعمالات
٧٠	بيان ما تدخل عليه « رب » المسكوفة	٧	من حروف الجر « متى » عند هذيل ومنها « لعل » في لغة عقيل
٧٣	تحذف « رب » ويبقى عملها باب الإضافة	٩	ومنها « كي » وتجر ثلاثة أشياء
٨١	هـ معنى الإضافة لغة واصطلاحا	١٣	هـ متى تتعين « كي » مصدرية ؟ ومتى تتعين للتعليل ؟ ومتى يجوز فيها الأمران ؟ وتعليل كل حالة منها
—	هـ لا يكون المضاف إلا اسما ، وعلته ذلك	١٦	حروف الجر قسمان : قسم يجر الظاهر والمضمر ، وقسم يختص بالظاهر
—	هـ الأصل أن يكون المضاف إليه اسما ، وقد جاء جملة فعلية	٢١	معاني حروف الجر
٨٣	هـ اندي يحذف من المضاف لأجل الإضافة على ضربين : واجب ، وهو ثلاثة أشياء ، وجائز وهو تاء التأنيث في نحو عدة وإقامة	٢٩	لمن سبعة معان
		٣٥	للأم اثنا عشر معنى
		٣٨	للباء اثنا عشر معنى أيضا
		٤٠	للفي ستة معان
		٤٣	لعل أربعة معان
		٤٦	لعن أربعة معان أيضا
		٤٧	للكاف أربعة معان أيضا
			معنى إلى وحتى انتهاء الغاية

الموضوع	ص
١٥٢	١٥٢
١٥٤	١٥٤
١٦٠	١٦٠
١٦٢	١٦٢
١٦٤	١٦٤
١٦٧	١٦٧
١٧٧	١٧٧
١٩٦	١٩٦
٢٠٠	٢٠٠
٢٠١	٢٠١
٢٠٣	٢٠٣
٢٠٥	٢٠٥
٢٠٩	٢٠٩

الموضوع	ص
٨٥	٨٥
٨٦	٨٦
٩٢	٩٢
١٠١	١٠١
١٠٧	١٠٧
١٠٧	١٠٧
١١٠	١١٠
١١١	١١١
١٢٤	١٢٤
١٢٧	١٢٧
١٣١	١٣١
١٣٣	١٣٣
١٢٧	١٢٧
١٤١	١٤١
١٤٥	١٤٥
١٤٨	١٤٨

الموضوع	ص	الموضوع	ص
٢٣٥ هـ جاءت مصادر الفعل الذى على		٢١٢ إضافة المصدر إلى فاعله وإلى	
فعل بفتح العين على أوزان كثيرة		مفعوله	
٢٣٦ هـ وجاءت مصادر الفعل الذى على		٢١٤ يجوز فى تابع الجرور بإضافة	
فعل يكسر العين على أوزان		المصدر مراعاة لفظه ومراعاة محله	
كثيرة أيضاً		باب إعمال اسم الفاعل	
باب مصادر غير الثلاثى		٢١٦ تعريف اسم الماعل	
٢٣٨ قياس مصدر فعل مضارع العين		٢١٧ يعمل المقترون بأل مطلقا ،	
— قياس مصدر أفعال المزيد بالهمزة		ويعمل المجرد منها بشرطين	
— قياس مصدر الفعل المبدوء بهمزة		٢١٩ أمثلة المبالغة	
الوصل		— هـ هل هى قياسية ؟	
٢٣٩ قياس مصدر تفاعل وما أشبهه		٢٢٥ تثنية اسم الفاعل وأمثلة المبالغة	
— قياس مصدر فاعل وما ألحق به		وجمعهن مثل مفردهن	
٢٤٠ قياس مصدر فاعل		٢٢٩ هـ اسم الفاعل المصغر والموصوف	
— ما خرج عما ذكر فهو شاذ ،		وخلاف النحاة فى جواز إعمال	
مع ذكر أمثلة منه		كل منها	
٢٤١ اسم المرة ، واسم الهيئة		٢٢٠ ما يجوز فى الاسم الفعلة التالى	
أبنية أسماء الفاعلين		للووصف العامل ، وما يجوز فى تابعه	
والصفات المشبهة بها		باب إعمال اسم المفعول	
٢٤٤ يأتي اسم الفاعل من الفعل		٢٣٢ تعريف اسم المفعول	
الثلاثى على وزن فاعل		— عمله	
— قياس الوصف من فعل المسكور		— ما ينفرد به عن اسم الفاعل	
العين اللازم		— هـ متى يجوز إضافة اسم الفاعل	
— قياس الوصف من فعل المضموم		إلى مرفوعه ؟ ومتى تمتنع ؟	
العين		وخلاف النحاة فى بعض صوره	
٢٤٤ قديستغنون عن صيغة فاعل بغيرها		باب أبنية مصادر الفعل الثلاثى	
٢٤٥ قياس وصف الفاعل من غير		٢٣٣ الفعل الثلاثى على ثلاثة أوزان ،	
الثلاثى		وقياس مصدر كل منها	
أبنية أسماء المفعولين		٢٣٤ هـ قف على المراد من قولهم «قياس	
٢٤٥ قياس اسم المفعول من الثلاثى		مصدر الثلاثى المفتوح العين هو	
		وزن كذا» مثلا	

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٢٨٠	المخصوص بالمدح أو بالذم	٢٤٦	قياس اسم المفعول من غير الثلاثي
—	تحويل كل فعل صالح للتعجب منه إلى وزن فعل بضم العين	—	قد تنوب صيغة فاعل عن اسم المفعول
٢٨٣	يقال في المدح « حبذا » وفي الذم « لاحبذا » وشواهد ذلك، ومذاهب النحاة في أجزاء هذه العبارة ، ووجوه إعرابها	٢٤٧	إعمال الصفة المشبهة
٢٨٥	لا يتقدم المخصوص على « حبذا » باب أفعال التفضيل	—	تعريف الصفة المشبهة
٢٨٦	ما يصاغ منه ، وأمثلة له	—	تختص عن اسم الفاعل بخمسة أمور
٢٨٧	ما يتوصل به إلى التفضيل مما لم يستوف الشروط	٢٤٩	لمعمول الصفة المشبهة ثلاث حالات: الرفع ، والخفض ، والنصب
—	لاسم التفضيل ثلاث حالات :	باب التعجب	
—	الأولى : أن يكون مجردا من ال ومن الإضافة	٣٥٠	ه تعريف التعجب ، وشرحه
٢٨٩	ه هل تدل صيغة أفعال إذا جردت وحذفت « من » ومجرورها على التفضيل ؟ وشواهد ذلك	—	للتعجب عبارات كثيرة ولكن الثبوت له في النحو صيغتان
٢٩٠	مق يكثر حذف « من » ومجرورها	—	الصيغة الأولى « ما أفعله » وتفصيل القول في أجزاءها
٢٩٣	يجب تقديم « من » ومجرورها إذا كان المجرور استفهاما أو مضافا إلى استفهام ، ويشذف غير ذلك	٢٥٣	الصيغة الثانية « أفعال به »
٢٩٤	الحالة الثانية : أن يكون اسم التفضيل مقترنا بأل ، وأحكامها	٢٥٧	مق يجوز حذف التعجب منه ؟
٢٩٦	الحالة الثالثة : أن يكون اسم التفضيل مضافا	٢٦٢	وحلا التعجب لا يتصرفان
—	حكم اسم التفضيل المضاف لنكرة	٢٦٣	أثر عدم تصرفهما
٢٩٧	حكم المضاف إلى معرفة	٢٦٥	يبينان مما اجتمع فيه ثمانية شروط
—	معمول أفعال التفضيل	٢٦٩	كيف يتعجب مما لم يستكمل الشروط
		باب نعم وبئس	
		٢٧٠	ها فعلاان عند البصريين ، واسمان عند الكوفيين
		—	ه طريقان للنحاة في حكاية الخلاف
		٢٧١	أنواع فاعل نعم وبئس
		٢٧٣	ه إذا كان الفاعل ضميرا مستترا له تمييز يفسره فللمفاعل أحكام ، كما أن للتمييز أحكاما
		٢٧٧	هل يجمع بين التمييز والفاعل الظاهر في الكلام ؟

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٣١٨	النعث المقطوع	٣٠٠	تعريف النعت
—	مق يجوز حذف النعوت ؟	٣٠١	ه قف على معنى التابع ، وعلى وجه انحصار التوابع في الخمسة ، وعلى آراء النحاة في العامل في كل واحد منها
٣٢٢	مق يجوز حذف النعت ؟	٣٠٢	ه قف على معنى توضيح النعت لمنعوته ومعنى تخصيصه إياه
باب التوكيد		٣٠٤	ه قف على الأغراض التي يوتى بالنعت من أجل إفادتها
٢٢٧	التوكيد ضربان	٣٠٤	ما يوافق النعت منعوته فيه
—	ألفاظ التوكيد المعنوي وموضع كل	—	الأشياء التي ينعت بها أربعة :
٣٣٠	التوكيد بجميع غريب	—	الأول المشتق
٣٣١	وكذلك التوكيد بعامة	—	ه قف على معنى المشتق ، وعلى الأنواع التي يشملها
٢٣١	إذا أريد تقوية التوكيد أتبعته كله بأجمع	—	الثاني المشبه للمشتق
٣٣٢	يجوز التوكيد بأجمع دون تقدم كل	—	ه الجامد المشبه للمشتق تسعة أشياء
—	القول في توكيد النكرة	٣٠٦	ه الاسم من حيث وقوعه نعتا أو منعوتا على أربعة أقسام :
٢٣٤	ه قف على اختلاف السكوفيين والبصريين	—	الثالث مما ينعت به الجملة ، وللنعت بها ثلاثة شروط
٣٣٥	توكيد الضمير بالنفس أو بالعين	٣٠٨	ه هل يجب في النكرة التي تنعت بجملة أن تكون مذكورة في الكلام ؟
٣٣٦	التوكيد اللفظي	—	ه الرابط بين جملة النعت والمنعوت
—	توكيد الجملة توكيدا لفظيا	٣١٢	الرابع مما ينعت به المصدر
—	توكيد الاسم الظاهر والضمير المنفصل	٣١٣	الحكم فيما إذا تعددت النعوت
٢٣٨	توكيد الضمير المتصل	٣١٤	الحكم فيما إذا تكررت العوت والمنعوت واحد معرفة أو نكرة
—	توكيد الفعل والحرف الجوابي		
٣٣٩	توكيد الحرف غير الجوابي		
باب العطف			
٣٤٩	العطف ضربان		
—	عطف البيان : تعريفه		
—	ه قف على معنى العطف لغة ، وعلى سمر تسمية عطف البيان بذلك		
٣٤٧	عطف البيان في المعرفة متفق عليه		
٣٤٨	جوز السكوفيون وجماعة عطف البيان في النكرة وخرجوا عليه آيات		

الموضوع	ص	الموضوع	ص
الكلام على « أو »	٣٧٧	فيم يوافق عطف البيان مشروعه	-
الكلام على « إما »	٣٨٠	يصح في عطف البيان أن يعرب	٣٤٩
ه قف على خمسة ، باحث تهملق بإما	-	بدل كل من كل ، وشرط ذلك	
الكلام على « لكن » وشروط	٣٨٣	عطف النسق	
العطف بها		تعريفه	٣٥٣
الكلام على « بل » وشروطها	٣٨٦	ه قف على معنى النسق	-
الكلام على « لا » وشروطها	٣٨٨	أحرف العطف ضربان : ضرب	-
العطف على الضمير بأنواعه	٣٩٠	يشرك لفظا ومعنى ، وضرب	
عطف الفعل على الفعل	٣٩٤	يشرك لفظا لا معنى	
عطف الفعل على الاسم المشبه	٣٩٥	ه نف على الخلاف في حق وأم	٣٥٤
للفعل ، وعكسه		ولكن	
كما تختص به الفاء والواو	٣٩٦	ه قف على الخلاف في عد ليس	٣٥٥
حذف المعطوف عليه	٣٩٨	من أحرف العطف	
منه قولهم « وعليكم السلام »	٣٩٩	الكلام على واو العطف	٣٥٦
باب البدل		ه تنفرد الواو بخمسة عشر شيئا	-
تعريفه	٤٠٠	الكلام على فاء العطف ، وما	٣٦١
أقسام البدل أربعة	٤٠٢	تنفرد به	
إبدال الضمير من الضمير	٤٠٥	الكلام على « ثم »	٣٦٣
إبدال الضمير من الظاهر ،	٤٠٦	الكلام على « حق » وذكر	٣٦٤
وعكسه		شروط كونها عاطفة	
إبدال الفعل من الفعل ، والجملة	٤٠٩	الكلام على « أم » وتقسيمها	٣٦٨
من الجملة ، والجملة من المفرد		إلى متصلة ومنقطعة	
ه إبدال المفرد من الجملة	٤١١	مواضع « أم » المتصلة	-
		مواضع « أم » المنقطعة ،	٣٧٤
		ومذاهب النحاة في دلالتها على	
		الإضراب والاستهزام	

تمت فهرس الجزء الثالث من « أوضح المسالك » وشرحنا عليه ،  
والحمد لله أولا وآخرا ، وصلاته وسلامه على سيدنا محمد وآله